

دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية
A Bi-annual Peer-reviewed Journal for Historical Studies

العدد 11 - كانون الثاني/ يناير 2020

Issue 11 - January 2020

لا تعبرِّ آراء الكتَّاب بالضرورة عن اتِّجاهات يتبنَّاها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies





المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات هـو مؤسسـة بحثيـة فكريـة مسـتقلة للعلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية وبخاصـة في جوانبهـا التطبيقيـة.

يسـعى المركـز من خلال نشـاطه العلمي البحثـي إلى خلق تواصل بـين المثقفـين والمتخصصـين العـرب في العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية بشـكل عـام، وبينهـم وبـين قضايـا مجتمعاتهـم وأمتهـم وبينهـم وبـين المراكـز الفكريـة والبحثيـة العربيـة والعالميـة في عمليـة البحـث والنقـد وتطويـر الأدوات المعرفيـة والمفاهيـم وآليـات التراكـم المعـرفي، كـما يسـعى المركـز إلى بلـورة قضايـا المجتمعـات العربيـة التـي تتطلـب المزيد مـن الأبحاث والمعالجـات، وإلى التأثـير في الحيـز العـام.

المركـز هـو مؤسسـة علميـة، وهـو أيضًـا مؤسسـة ملتزمـة بقضايـا الأمـة العربيـة وبالعمـل لرقيهـا وتطورهـا، وهـو ينطلـق مـن كـون التطـور لا يتناقـض والثقافـة والهويـة العربيـة، ليس هذا فحسـب، بل ينطلـق المركـز أيضًا مـن أن التطور غير ممكن إلّا كرقـي مجتمع بعينه، وكتطـور لجميـع فئـات المجتمـع، في ظروفـه التاريخيـة وفي سـياق ثقافتـه وبلغتـه، ومـن خـلال تفاعلـه مـع الثقافـات الأخـرى.

يعنـى المركز بتشـخيص الأوضاع في العالم العـربي وتحليلها، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسـات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليـل السـياسي بالمعنـى المألـوف أيضًـا، ويطـرح التحديـات التـي تواجـه الأمـة عـلى مسـتوى المواطنـة والهويـة، و التجزئـة والوحـدة، والسـيادة والتبعيـة والركـود العلمـي والتكنولوجـي، وتنميـة المجتمعـات والـدول العربيـة والتعـاون بينهـا، وقضايـا الوطـن العـربي بشـكل عـام مـن زاويـة نظـر عربيـة.

ويعنـى المركـز العـربي أيضًـا بدراسـة علاقـات العـالم العـربي ومجتمعاتـه مـع محيطـه المبـاشر في آسـيا وإفريقيـة، ومـع السياسـات الأمريكيـة والأوروبيـة والآسـيوية المؤثرة فيـه، بجميع أوجههـا السياسـية والاقتصاديـة والإعلاميـة.

لا يشـكل اهتـمام المركـز بالجوانب التطبيقية للعلـوم الاجتماعية، مثـل علـم الاجتـماع والاقتصـاد والدراسـات الثقافيـة والعلـوم السياسـية حاجـزًا أمـام الاهتـمام بالقضايـا والمسـائل النظريـة، فهـو يعنـى كذلك بالنظريـات الاجتماعيـة والفكر السـياسي عناية تحليليـة ونقديـة، وخاصـةً بإسـقاطاتها المبـاشرة عـلى الخطـاب الأكاديمـي والسـياسي الموجـه للدراسـات المختصـة بالمنطقـة العربيـة ومحيطهـا.

ينتـج المركـز أبحاثًـا ودراسـات وتقاريـر، ويديـر عـدة برامـج مختصـة، ويعقـد مؤتمـرات وورش عمـل وتدريـب ونـدوات موجهـة للمختصـين، ولـلرأي العـام العـربي أيضًـا، وينـشر إصداراتـه باللغتـين العربيـة والإنكليزيـة ليتسـنى للباحثـين مـن غـير العـرب الاطـلاع عليهـا.

Contents المحتويات



Articles 5 دراسات

Translations 175 ترجمات

Book Reviews 197 مراجعات كتب



دراسات
Articles



إبراهيم القادري بوتشيش | *Brahim Elkadiri Boutchich

منهج التأويل الرمزي لقراءة التاريخ
نحو إشراك قارئ النص التاريخي في إنتاج دلالاته
تشخيص نظري وتطبيقي

The Hermeneutic Approach to History: Towards Involving the Historian in the Interpretation of Historical Texts

تؤسس الأطروحة التي تتمحور حولها هذه الدراسة على مراجعة سؤال المنهج التاريخي من خلال فرضيتين؛ أولاهما فحص مدى صحة التفكير في ماضي الإنسان كـ"حيوان رامز" ومنتج لتاريخ علاماتي - إشاراتي لا يقرأ باللغة المتداولة، إنما يفهم بالعلامة والإشارة، ويبوح بما تختزنه الذاكرة البشرية من مشاعر وعقليات متوارية، أما ثانيتهما فهي محاولة جسّ نبض فكرة إشراك القارئ/ المؤرخ في إعادة إنتاج النص التاريخي عبر إقامة حوار معه، ومع ظرفية إنتاجه، بغية إعادة بنائه بناءً جديدًا، وهو ما يمكن إنجازه من خلال توظيف منهج التأويل الرمزي.

لاختبار صحة الفرضيتين، قُسّمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث نظرية وتطبيقية، خُصّص الأول لتفسير مآزق المناهج الوضعانية والتاريخانية وانسدادها. في المبحث الثاني، تناولنا منهج التأويل الرمزي، فبينّا أنه يقوم على مرتكزين جوهريين: فهم النصّ المرموز وتفهّمه، ثم ربط آليات الفهم بالموروث الثقافي، وبمفاهيم الحاضر. خُصص المبحث الثالث لتطبيق منهج التأويل الرمزي على طقوس احتفالات البيعة في تاريخ المغرب الراهن، وتحليلها؛ لا كمشهد فرجوي، بل كنصّ غير مكتوب، وكنمط من أنماط الفعل الرمزي؛ إذ تستخدم الدراسة هنا مقولة "التاريخ الفعال" لغادامير لإظهار معنى العلامات المستمدة من ماضي المغرب وحاضره، وكذلك هويته الإنسانية.

كلمات مفتاحية: التأويل الرمزي، المدرسة الوضعانية، التاريخانية، المغرب

This study reviews the question of historical methodology using two hypotheses. The first examines the validity of the concept of "animal symbolicum" as a means to define humans and the concept of humans as a producer of signs and signals rather than spoken language, demonstrating the hidden feelings and mindsets stored in human memory. The second is an attempt to test the idea that the reader/historian can be involved in the reproduction of the historical text through undertaking revision that considers the context of its production. This can be accomplished by using a hermeneutic approach. To test the validity of the two hypotheses, the study was divided into three sections. The first was devoted to explaining the limits of positivism and historicism as teleological methods that claim to be objective and scientific in their direction of historical writing and control of the historian's methodological choices.

The article goes on to examine the hermeneutic approach, which is based on two fundamental principles: first, understanding signs and symbols and then linking this understanding with cultural heritage and current concepts in order to formulate the research questions. The final section applies the hermeneutic approach to the ritual of pledging allegiance (al-bay'a) in modern Moroccan history. It analyses the ritual as an unwritten text and as a symbolic act and indicates the hidden meanings and imaginaries. It uses Gadamer's concept of "historically-effected consciousness" to demonstrate the meaning the signs derived from Morocco's past and present, as well as its human identity.

Keywords: Hermeneutics, Positivism, Historicism, Morocco.

* أستاذ التاريخ والحضارة في جامعة مولاي إسماعيل بمكناس في المغرب، ورئيس المجموعة المغاربية لدراسات التاريخ والحضارات المقارنة.

Professor of history and civilization at the University of Moulay Ismail in Meknes in Morocco, and president of the Moroccan Association for Historical Studies and Comparative Civilizations.

مقدمة: أهمية الموضوع وحظه في المنجز البحثي

تنطلق هذه الدراسة من كتاب نشره كاستيي (1926-2014) عام 1957 بعنوان **زمن القارئ**[1]، وفيه تنبأ بتقلّص سلطة احتكار المؤلف لإنتاج معنى النص، لمصلحة قارئه الذي يصبح مشاركًا إياه في بناء دلالاته، وهي النبوءة التي بدأت تتحقق مع صيحات مجموعة من المفكرين والفلاسفة من المدرسة التأويلية الذين دعوا إلى خلق حوار ومشاركة بين مؤلف النص وقارئه، عبر ما يعرف بالمنهج التأويلي. وكان أمبرتو إيكو، على سبيل المثال لا الحصر، من بين الأقلام التي انبرت لتفعيل هذا المسار عندما نشر في عام 1965 كتاب **العمل المفتوح**[2]، وفيه تحدّث عن جدلية العلاقة بين حق مؤلف النص وحق قارئه، بل ذهب إلى حد التنبؤ، أيضًا، بأن سلطة قارئ النص ستفوق مستقبلًا حق سلطة منتجه. فهل ينطبق هذا التنبؤ كذلك على النص التاريخي، حيث يصبح القارئ/ المؤرخ مشاركًا صاحب النص في فهمه وإعادة إنتاج دلالته من خلال منهج تأويلي، خصوصًا أن التاريخ حقل معرفي يمور بالرموز والأساطير التي تستدعي التأويل؟

نحسب أن هذا التساؤل يسعى لإعادة صوغ القول في سؤال المنهج، وكيفية تحيينه في العلوم الإنسانية عمومًا، وفي التاريخ خاصة، وفق التحولات التي يشهدها فضاء المعرفة. وهو سؤال إبستيمولوجي ما دام البحث في الإشكاليات المنهجية يعدّ حلقة من حلقات استنهاض المشكلات الإبستيمولوجية[3]، في زمن يتميّز بالتعدد في كل شيء، وبعدم الاقتناع بوجود منهج أحادي يلزم الباحث بالخضوع لـ "قوانينه" وأنساقه المعيارية، زمن تحوّلت فيه سلطة المعرفة إلى نظرية نقدية ضد أي تسلّط معرفي، وإلى آلية للمراجعات الفكرية التي تسمح للقارئ بحرية منهجية يصبح فيها مبدعًا ومشاركًا في إنتاج دلالة النص، عبر الفهم والقراءة الواعية، وربط أسئلة الحاضر بالتاريخ والتراث[4].

تزداد المسألة المنهجية في التاريخ أهمية، إذا أخذنا في الحسبان أن ثقافة المؤرخين كانت في الغالب الأعم ثقافة وصفية - بيانية، تنشدّ إلى الوصف، وإلى ما هو مكتوب، من دون الحفر في أعماق الظاهرة التاريخية، والنبش في "حضارة الكلام" المبطّن، وسبر أغوار الذات الإنسانية بتجلياتها الروحية، ما جعلهم يزورّون عن المعاني الخفية المستغلقة، كما لاحظ ذلك ابن خلدون[5]، وهو ما يستدعي تأويل الجانب المتواري في النص، لتوليد إضافات جديدة.

إذا علمنا أن التاريخ يختزن شبكة من الرموز التي تعكس التجارب البشرية المعقّدة، وأن الإنسان "حيوان ذو رموز" بحسب تعبير كاسيرر[6]، ومعلّق بشبكة من المعاني والدلالات الثاوية التي لا تعكس ما يقال، بقدر ما تعبّر عما لا يمكن قوله، أدركنا أهمية توظيف منهج التأويل الرمزي الذي نقترحه في هذه الدراسة، حتى لا تبقى قراءة التاريخ قراءة مبتورة، تقتصر على حوادث جزئية مبعثرة غير مفهومة، وتفتقر إلى المعاني المندسّة وراء النص أو الوثيقة.

---

1 Josep Maria Castellet, *La Hora del lector* (Brcelona: Seix-Barral, 1957).

2 Umberto Eco, *L'œuvre ouverte* (Paris: Editions de Seuil, 1965);

أمبرتو إيكو، **التأويل بين السيميائيات والتفكيكية**، ترجمة سعيد بنكراد، ط 2 (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 21.

3 وجيه كوثراني، **تأريخ التاريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 391.

4 هانز جورج غادامير، **الحقيقة والمنهج: الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية**، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح (طرابلس: دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 15-16.

5 عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، حققها وقدم لها وعلق عليها عبد السلام الشدادي، ج 2 (الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005)، ص 320، يقول في هذا المعنى: "واعلم بأن الخط بيان عن القول، والكلام بيان عمّا في النفس والضمير من المعاني، فلا بد لكل منهما أن يكون واضح الدلالة".

6 إرنست كاسيرر، **مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية أو مقال في الإنسان**، ترجمة إحسان عباس، مراجعة محمد يوسف نجم (بيروت/ نيويورك: دار الأندلس، 1961)، ص 69.



رغم ما يجسّده منهج التأويل الرمزي[7] من طفرة منهجية نوعية، يمكن أن تمثّل انعطافة في الدراسات التاريخية، فإن الموضوع، بحسب حدود معرفتنا، ظلّ مهيمنًا في الدراسات الهرمنيوطيقية واللغوية، والأبحاث الأنثروبولوجية والإثنوغرافية، أكثر من الدراسات التاريخية التي أنجزتها مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد في الغرب[8]. أما في الدراسات العربية، فإن المنجز البحثي في هذا المجال، ظل في تقديرنا، حكرًا على الدراسات الأدبية والسيميولوجية، وإن لم يخلُ صوت بعض المؤرخين العرب[9] من دعوات إلى توظيف التأويل الرمزي في دراسة التاريخ، من دون محاولات تطبيقية له كمنهج. وسنحاول في هذه الدراسة المتواضعة المساهمة، ولو بحظ ضئيل، في مجال شائك وشيّق في الآن ذاته.

انطلاقًا من هذه الأطروحة المركّبة، المتمثلة، من جهة، بتوظيف منهج يُعنى بدراسة الإنسان في الماضي بوصفه كائنًا يتحدث بالرموز وليس باللغة فحسب، وإمكان مشاركة القارئ في استكشاف معاني النص ودلالاته من جهة ثانية، تثار أسئلة مركزية، لا أزعم القدرة على الإجابة عنها، بقدر ما أحاول أن أساهم بها في مناقشة توظيف منهج التأويل الرمزي لقراءة تاريخ البشرية باعتباره ماضيًا إشاراتيًا وعلاماتيًا. انطلاقًا من أسئلة أحسب أنها تفتح شهية البحث التاريخي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

كيف يساهم منهج التأويل الرمزي في إعادة قراءة التاريخ وإثراء المعرفة التاريخية، بحكم أن الإنسان حيوان رامز، ومنتجٌ تاريخًا علاماتيًا لا تبوح وثائقه ونصوصه بأسرارها كلها؟ وكيف يمكن قراءة الماضي البشري بطريقة مغايرة للنظر والتفكير، يتحول فيها المؤرخ من متلقٍ لسردية تاريخية مكتوبة، إلى مستكشف دلالات رمزية تاريخية جديدة، من خلال الغوص في المناطق الأشد غورًا في الذات الإنسانية؟ وهل يمكن بتأويل الرموز والعلامات إدراك "الحقيقة" التاريخية خارج سياج الصرامة المنهجية التي صاغتها المدرستان الوضعانية والتاريخانية؟ أم أن هذا المنهج يتيح للمؤرخ مساحة يتحرّر فيها من نظريات وأنساق معيارية ملجمة لفكره واجتهاداته؟ وهل يمكن وضع نظام مسنود إلى بعض المرجعيات لتفادي فوضى تأويل رموز النص التاريخي؟ أم أن تأويله يبقى مفتوحًا ولامتناهيًا؟

للاقتراب من الإجابة عن هذه الأسئلة، نحاول رسم معالم خريطة طريق اخترناها لهذه الدراسة من خلال خمس فرضيات، نحسب أنها تُمكّننا من الإمساك بخيوط الموضوع:

1. بحكم أن الإنسان حيوان رامز، فقد أنتج تاريخًا رمزيًا وإشاريًا، يستدعي توظيف منهج التأويل الرمزي لاستكشاف "حياة ثانية" عاشها البشر، من دون أن يعبّروا عنها بوضوح.

2. إن قيمة أي منهج لا تقاس بقدرته على ضبط قواعده وأنساقه المعيارية ويقينياته، أو تحديد "قوانين" حتمية لا تتجاوز فيها شخصية المؤرخ عتبة البحث عن الوثائق وتأكيد صحتها، بل تقاس بفاعليته في تخصيب البحث التاريخي وحفر مجاري تطويره، وجعل المؤرخ مبدعًا ومبتكرًا ومساهمًا في إنتاج دلالات النص، ببحثه عن الممكنات والمعاني المحتملة في التاريخ، وقراءة ما هو صامت وغير مرئي.

7 نبسّط تعريفه في هذه المقدمة بأنه أحد المناهج النقدية في العلوم الإنسانية، ويُدرج في حقل الهرمنيوطيقا التي هي اجتهاد تأويلي يقوم به المتلقي لإدراك معاني النص وتفسيرها باختلاف تشعّباتها وتعقيداتها الظاهرية والمجازية والباطنية، استنادًا إلى مرجعيات مختلفة، بهدف الوصول إلى الحقائق الثاوية اعتمادًا على علم الأدلة. أما الرمز الذي ينعت به التأويل، فهو حجر الزاوية فيه، ويؤسس فهم الرمز على مرجعيات التراث ومفاهيم الحاضر، كما سنفصّل في أحد محاور هذه الدراسة. وعنيت مجموعة من الباحثين بالتأويل الرمزي، نذكر منهم غادامير، وكاسيرر، ورولان بارت، وبول ريكور وباحثين آخرين، عربًا وأجانب، كما سنفصل في المحور الثاني.

8 مع ذلك، لا يمكن إنكار الأبحاث الرائدة التي قام بها رواد مدرسة الحوليات الذين استفادوا من الدراسات اللسانية والسيميولوجيا، يُنظر: كوثراني، ص 221.

9 عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ: المفاهيم والأصول** (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 308-317؛ كوثراني، ص 89، 325، 393؛ قيس ماضي فرو، **المعرفة التاريخية في الغرب: مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 223، إضافة إلى دراسات أخرى سنوظفها في هذه الدراسة.

3. لا يقتصر فهم النص التاريخي وتأويله على معيار العلم والعقل المطلق فحسب، كما هو متداول في مناهج المدارس التاريخية التقليدية، بل يُضاف إلى ذلك معيار الإدراك بـ "البصيرة"[10].

4. بحكم أن التاريخ عملية مركّبة لا تعتمد على الشواهد المادية فحسب، بل أيضًا على الرموز المعبّرة عن معطيات روحية، فإن صرامة المنهج العلمي وفكرة الموضوعية والحياد، كما صاغتهما المدرسة الوضعانية في القرن التاسع عشر، ليستا وهمًا تطبّعنا عليه فحسب، بل تقيّدان ملكة الإبداع لدى المؤرخ، وتضيّقان أفق "الحرية المنهجية" لاستكشاف الجوانب المعتّمة من الماضي البشري.

5. يمثّل المخزون التراثي ومفاهيم الحاضر والتجارب الإنسانية المشتركة المعيشة مفاتيح أساسية لفهم دلالات رمزية النصوص التاريخية وتأويلها.

ما صحّة هذه الفرضيات؟ ذلك ما سنضعه على محك الاختبار والفحص في ثنايا هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي.

أولًا: منهج التأويل الرمزي في التاريخ: السياق والمسوغات والخيوط الناظمة

1. انخراط المؤرخ في دائرة التأويل نتيجة انفتاح التاريخ على العلوم المجاورة

تمخض عن انفتاح التاريخ على العلوم المجاورة، في ما يعرف بالتناهج والتحالف المعرفي، ثلاث نتائج نعتقد أنها أساسية في مسار ولوج المؤرخ عالم تأويل الرموز؛ يكمن أولها في توسيع دائرة المنهج التاريخي، حيث صار المؤرخ بعد تسيّد موجة "التاريخ الجديد"، ودعوة بروديل إلى "سوق مشتركة للعلوم الإنسانية"، ينخرط في نظريات جديدة، كانت من قبل حكرًا على تلك العلوم، ويلج دوائر معرفية لم تكن مألوفة في ممارسته الكتابة التاريخية. فبانفتاحه على علوم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا والسيميائيات، على سبيل المثال، أصبح يتمدّد نحو البحث في ما "تحت القيل" Le sous-dit، وما خلف الظاهر، ويستقصي دلالات الرموز والعلامات، ويوظف الطرائق الألسنية من أجل استكشاف "البنية المخبأة"، والممكنات اللاواعية[11]؛ ما يجعل الوثيقة التاريخية حمّالة لدلالات عدة، وقابلة لقراءات متعددة.

رغم الغبار الذي أثير بشأن "الخلاف" بين مدرسة الحوليات والمدرسة التأويلية في أواخر خمسينيات القرن الماضي، والجدل العلمي الساخن الذي دارت رحاه آنذاك بين بروديل وليفي شتراوس Lévi Strauss، صاحب نظرية الأسطورة والمعنى والرموز في الثقافات البدائية التي أبرز من خلالها دور الأنثروبولوجيا البنيوية في كشف المناطق اللاواعية في النفس البشرية، فإن ذلك الجدل لم يعكس اختلافًا جوهريًا بشأن التأويل، بقدر ما كان تنافسًا غذّته الرغبة في الانفلات من هيمنة طرف على آخر. لذلك اتخذ شكل تقارب حذر، تجسّد في إطراء بروديل على شتراوس، وإبداء إعجابه بالبنيوية التي وجد فيها عمقًا فكريًا يروم النفاذ إلى منطقة العناصر اللاواعية أو الأقل وعيًا في الثقافات الإنسانية، من دون أن يهضم حقّه في أسبقية توظيفه إياها بمقولة "الأمد الطويل" وخصوصية البنية في التاريخ[12]. ولم تلبث سحابة هذا النقاش أن انقشعت بعد أن أصدرت مجلة **الأنال** في عام 1971 عددًا خاصًا عن "التاريخ والبنية"، دبّجه أندريه بروير بمقالة "تصالحية" بيّن فيها الأرضية المشتركة بين التاريخ والأنثروبولوجيا البنيوية[13].

---

10 غادامير، ص 27.

11 كوثراني، ص 225-226.

12 Fernand Braudel, Histoire et sciences sociales: La longue durée, In : *Ecrits sur l'histoire* (Paris: Flammarion, 1969), pp. 70-71.

13 عبّر عن هذا التصالح من أول سطر في تقديمه للعدد 3-4 من مجلة **الأنال** "الحوليات" بالقول: "الحرب بين التاريخ والبنيوية لن تقع"، يُنظر: André Burguière, "Histoire et structure," *Annales*, vol. 26, no. 3-4 (1971), p. 1.



إذا كان بروديل قد ظلّ على تحفّظه من عملية التأويل[14]، فإن رواد التاريخ الجديد من طينة فيليب أرياس Philippe Aries وإيمانويل لوروا لادوري Emmanuel Le Roy Ladurie وإفلين باتلاجين E. Patlagean وغيرهم، تمكّنوا من خلق علاقة تجسيرية بين الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا (النياسة) التي تبنّاها شتراوس ومدرسة التاريخ الجديد[15]، تولّد عنها تاريخ الذهنيات الذي صارت تمثّل فيه دراسة المتخيّل والعلامات الرمزية والأساطير والطقوس، حجر الزاوية[16]، وبذلك أصبح عالم المعنى والرموز والإشارات مُدرَجًا في الدراسات التاريخية.

بقدر ما انفتح التاريخ على مجال التأويل، تقاربت معه المدرسة التأويلية، هذه النتيجة الثانية التي أفرزها هذا المخاض. حسبنا أن مجموعة من الفلاسفة التأويليين دخلت على طول الخط مع المؤرخين، حتى إن فيلهلم دلتاي Wilhelm Dilthey، أحد أعمدة المدرسة التأويلية، عرف بـ "توجهه التاريخي"[17]. كما ارتبطت التاريخية عند الفيلسوف الألماني التأويلي مارتن هايدغر Martin Heidegger بالوجود البشري. فالإنسان في تصوره الفلسفي كائن منغمس في التاريخ، وليس في وسعه الخروج منه، وإلا أصبح غريبًا عن ذاته، لذلك قدّم طريقة للتفكير في البشر بوصفهم موجودات تاريخية قبل كل شيء[18]. وفي السياق نفسه، ألّف تلميذه غادامير كتاب **الحقيقة والمنهج** أكّد فيه أكثر من مرّة أن المؤول يبقى في تواصل غير منقطع مع إرثه التاريخي، وأنه يستخدمه بوصفه شيئًا ينتمي إليه[19]. بل أسّس مشروعه الفكري التأويلي على مفهوم الوعي التاريخي، ونحت في هذا السياق مصطلحًا جديدًا هو "الوعي التاريخي الفاعل"، وهو مصطلح نحسب أنه يعكس اقتناعه بالتاريخ بوصفه أداة للفهم والتأويل. يقول في هذا الصدد: "إن التاريخ هو أكثر من موضوع للوعي التاريخي، ومن ثم، فإن الأساس المرجعي لتلك التجربة هو الذي يتجلّى من خلال التفكير في مناهج العلوم الهرمنيوطيقية، وهو ما يمكن أن ننعته بالوعي التاريخي الفاعل"[20].

يمكن أن نورد نموذجين آخرين للدلالة على ولوج هذه الكوكبة من رواد التأويلية مجال التاريخ، يتعلق الأمر ببول ريكور ورولان بارت Roland Barthes. فرغم اهتمام الأول بالعلوم الإنسانية، وخاصة علوم اللغة والتحليل النفسي الفرويدي، فإنه أقام حوارًا خاصًا مع علم التاريخ، أسفر عن قراءات جديدة للموضوعية والذاتية عند المؤرخ[21]. وبدوره، شدّد الثاني على الحاجة إلى التاريخ في عملية التأويل، فكتب في هذا المنحى: "إن اللحظة التي نتنكّر فيها للتاريخ، هي بكل وضوح تلك التي يكون فيها في ذروة نشاطه"[22].

أما النتيجة الثالثة المترتبة على انخراط هؤلاء المفكرين التأويليين في "قبيلة المؤرخين" بتعبير فرانسوا سيميان، فتتجسد في كتاباتهم التي نبّهت إلى خصوصية التاريخ، وتميّز مناهجه من العلوم الطبيعية بأن لا وجود في الدراسات التاريخية لقوانين طبيعية "وإنما هناك

---

14 أورد ريكور عبارة تؤكد تحفّظ بروديل على التأويل كما يلي: "لقد صرخ بروديل [ردًا على أفكار مارّو الداعية إلى التأويل]: 'رجاءً لا تضخم كثيرًا دور المؤرخ'"، يُنظر: بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص 498.

15 كوثراني، ص 226.

16 لوغوف، ص 38-39، 277، 481. ولاحظ وجيه كوثراني أيضًا اقتناع شتراوس بأنه لا يمكن للمؤرخين والإثنولوجيين أن يستغني أحدهما عن الآخر، يُنظر: كوثراني، ص 228.

17 هكذا وصفه غادامير، ص 54.

18 مجدي عز الدين حسن، "تأويل التاريخ وتاريخية التأويل (1)"، الحوار المتمدن، العدد 3662، 2012/3/9، شوهد في 2019/10/15، في: http://bit.ly/31Ze6Xp

19 Hans-Georg Gadamer, *Vérité et méthode, les grandes lignes d'une herméneutique philosophique* (Paris: Seuil, 1996), p. 303.

20 Hans-Georg Gadamer, *L'art de comprendre: Ecrit I: Herméneutique et tradition philosophique* (Paris: Aubier, 1982), p. 79.

21 Paul Ricœur, *Histoire et vérité*, 3ème ed. (Paris: Seuil, 1967), pp. 27, 30, 34.

22 عن: جوناثان كولر، **رولان بارت: مقدمة قصيرة جدًا**، ترجمة سامح سمير فرج، مراجعة محمد فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)، ص 23.

قوانين تطبيقية مقبولة طوعًا"[23]، وأن التاريخ عملية مركبة من الشواهد المادية، ومن الرموز المعبّرة عن معطيات روحية، نابعة من البنية الداخلية للذات الإنسانية التي تستعصي على المنهج التجريبي.

الحاصل أن التاريخ صار بالنسبة إلى معظم رواد المدرسة التأويلية "علم العلوم" والخيط الناظم للعلوم الإنسانية و"العقل الموضوعي" لأي مرجعية أساسية في التأويل، ومفتاحًا لاكتشاف المعاني والدلالات[24]، ما رفع إيقاع التضايف بين التاريخ وعلم التأويل.

2. المأزق المنهجي لدى المدرسة الوضعانية[25]

يبدو أن منهج التأويل الرمزي جاء أيضًا ردّة فعل ضد المدرسة المنهجية (الوضعانية) التي هيمنت خلال القرن التاسع عشر، وحاولت تحت تأثير سلطة العلم السائد آنذاك، وبتأثير من جهابذة مؤرخي تلك المرحلة من طينة ليوبولد فون رانكه Leopold von Ranke ويوهان جوستاف درويزن Johann Gustav Droysen ولانغلوا Langelwa وشارل سينيوبوس Seignobos Charles وغيرهم، أن تلبس التاريخ خمارًا معرفيًا. كما سعت للارتقاء بالمنهج التاريخي باسم الموضوعية والحياد إلى درجة الحصانة العلمية[26]، وجعله، على غرار العلوم الطبيعية، منهجًا علميًا "دقيقًا".

استندت في هذا المنهج إلى الوثيقة المكتوبة بوصفها مصدرًا للحقيقة، بل رفعتها إلى مرتبة "التقديس"، وحدّدت عمل المؤرخ في التأكد من صحة الوقائع الواردة فيها، وتنظيمها وتحليلها. كما ربطت المعرفة التاريخية باكتشاف الوثائق، ورأت أن كل ما ورد فيها يؤخذ باعتباره مادة تاريخية، وما سواه "تطاول"، فحسب، على الوثيقة وكاتبها، وخروجًا عن جادة النزاهة العلمية.

واجهت هذه الصرامة التي فرضها منهج المدرسة الوضعانية نقدًا لاذعًا من التأويليين على مستويين على الأقل:

- أكدت المراجعات الفكرية في حقل المنهجيات أن نجاعة المنهج التاريخي لا تقاس بمدى ضبط قواعده، وتحديدها بدقة ضمن نسق معياري تحت مبرّر سلطة العلم، بل بما يسمح به من تخصيب للبحث التاريخي، وضخّه بطاقة استكشافية جديدة[27]، وكشف للجوانب المطموسة فيه. في هذا الصدد، انتقد ميشيل فوكو Michel Foucault بشدة حصيلة المدرسة الوضعانية التي اقتصرت في بناء أحكام الماضي على الوثائق باعتبارها صوتًا وحيدًا معبّرًا عن الإنسان. وبناء عليه، لم تعكس سوى ماضٍ هشّ، يفتقر إلى تحديد السلاسل والعلاقات داخل النسيج الوثائقي[28]. يضاف إلى ذلك عدم تمييز المدرسة المذكورة بين "حضارة العمل" المتمثلة بإنجازات البشرية، و"حضارة الكلام"[29] أو الوثيقة الصوتية التي تمثل النصف الآخر من تاريخ الحضارات الإنسانية. فالمكتوب ليس "طريقًا مفتوحًا تعْبُرُه نيّة اللغة وحدها"[30]، كما أن اللغة المتكلّمة نفسها ترافقها مجموعة من

23 غادامير، ص 56.

24 صلاح قنصوه، **الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 182.

25 المدرسة الوضعانية هي وليدة التحولات العلمية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، إذ تسيّد آنذاك التوجه العلمي الفيزيائي على العلوم كلها، وتأثر روّاد التاريخ بهذه الموجة، خصوصًا منهج الطبيعيات، فسعوا لتطبيقه على الدراسات التاريخية، ويؤسس منهج هذه المدرسة على الوثيقة، ومادتها الملموسة التي يجري عليها المؤرخ اختباراته للتحقق والتحليل والاستنتاج، بمعزل عن أي تأمل فلسفي أو تأويل، يُنظر: العروي، ص 236.

26 هانس غيورغ غادامير، **فلسفة التأويل: الأصول، المبادئ، الأهداف**، ترجمة محمد شوقي الزين، ط 2 (بيروت: الدار العربية للعلوم؛ الجزائر: منشورات الاختلاف؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 14.

27 عبد الله العروي [وآخرون]، **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، ط 3 (بيروت/ الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2001)، ص 5.

28 ميشال فوكو، **حفريات المعرفة**، ترجمة سالم يفوت، ط 2 (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص 8-9، 12.

29 Ricœur, p. 263.

30 رولان بارت، **الدرجة الصفر للكتابة**، ترجمة محمد برادة، ط 3 (الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1985)، ص 97.



الإشارات الدالة، حتى إن طريقة نطق المتكلّم وفق اللهجات المحلية تكون دالة على هويته ومجاله الجغرافي، وعلى "مجموع تاريخه" وفق تعبير بارت[31].

بالمثل، أبرزت المدرسة التأويلية محدودية منهج المدرسة الوضعانية في التعبير عن الذات الإنسانية، وقصور تصورها المبني على أساس أن في إمكان العقل البشري تجريد نفسه من الأحكام والتصورات القبلية كلها، ليتحول إلى عقل مطلق بكامل الموضوعية. فمثل هذا القول منافٍ لحقيقة أثبتها غادامير، مفادها أن العقل لا يوجد سوى في حدود ملموسة وتاريخية. كما أنه لا يتحكّم دائمًا في زمام نفسه، بل يظل رهنًا بالسياقات والظروف التي يشتغل فيها ويمارس فعله[32].

3. نقد المدرسة التأويلية "قوانين" التاريخانية في أفق انسدادها

تؤسس التاريخانية على رؤية ترى أن التحولات التاريخية تخضع لقوانين التعاقب، وتسير وفق إيقاعات وتوجهات معينة، تجعل من التاريخ حقلًا للتنبؤ بتحولات المستقبل، وتقوم على تفسير الظواهر الإنسانية كلها بشروطها التاريخية. وقد عرّفها العروي بأنها "موقف أخلاقي يرى في التاريخ بصفته مجموع الوقائع الإنسانية، مخبرًا للأخلاق، وبالتالي للسياسة، لا يُعنى التاريخاني بالحقيقة بقدر ما يعنى بالسلوك"[33]. ورغم البريق الذي حازته التاريخانية الجديدة بوصفها نسقًا منهجيًا يبحث فيه المؤرخ عن الإنسان الفاعل، ويدرك "لحظة الكشف عن الحق" المشروطة بالوعي[34]، فإنها لقيت اعتراضًا من المدرسة التأويلية، يتجلّى في انتقاد فكرة الغائية التي تبنّتها في تفسير التاريخ، ووضع قوانين تتحكم في مساره وانعطافاته، لتجعل منه إيقاعًا يسير وفق خطاطة زمنية عالمية تنتهي بحتمية تاريخية[35].

لقي هذا المنظور الغائي الذي استقته التاريخانية الماركسية من نواميس حضارية مستوحاة من الصراع الطبقي، ومن أنماط الإنتاج وتغيّر وسائل الإنتاج، هجومًا لاذعًا أيضًا من التأويليين، بدعوى أنه يسلب الحرية المنهجية للمؤرخ، ويوقعه في شراك النتائج المحددة سلفًا. فهو بحسب إيكو قراءة خاطئة للتاريخ، لأنها تفرض قراءة أحادية للنص، يتحول فيها بحسب تودوروف إلى "نزهة يقوم فيها المؤلف بوضع الكلمات ليأتي القراء بالمعنى"[36]، مع أن النص مفتوح، واللغة عاجزة عن الإمساك بقراءة واحدة، وفي إمكان المؤول أن يكتشف داخله سلسلة من الروابط اللامتناهية من الدلالات[37].

بدوره، انتقد غادامير غائية رانكه ومنهجه الذي رأى فيه فكرًا هيغليًا لم يخرج عن سياج المثالية[38]. وذهب، بعكس ما تدعو إليه المدرسة الوضعانية والتاريخانية، إلى استحالة القدرة على الوصول إلى تنبؤ جازم وكامل في علم التاريخ، بسبب إمكان تغيّر مجرى التاريخ

---

31 المرجع نفسه، ص 41.

32 Gadamer, *Vérité*, p. 297.

33 عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983)، ص 16.

34 العروي، **مفهوم التاريخ**، ص 362-363. وعن التاريخانية المحافظة والتاريخانية "الثورية"، يُنظر: كوثراني، ص 127، 131.

35 يختلف مفهوم الحتمية عند العروي عن الحتمية لدى المدرسة الألمانية التقليدية التي تحيل إلى مفاهيم القدر والجبرية والاتفاق، ويرى أن "قانون الذات لا قدر مفروض عليها من الخارج". ينظر: العروي، **مفهوم التاريخ**، ص 361، 363. لكن مع انتقاده التاريخانية التقليدية، وتشديده على الإرادة الذاتية والحرية، فهو يوظف مفهوم "القوانين" في تاريخانيته.

36 Tzvetan Todorov, "Viaggio nella criticana americana," *Lettera*, no. 4 (1987), p. 12;

وورد النص عند: إيكو، ص 22.

37 إيكو، ص 42.

38 غادامير، **الحقيقة والمنهج**، ص 294.

من وضع إلى آخر، بمعزل عن أي سنن أو قوانين[39]. كما عارض قانون وحدة التاريخ البشري وغائيته، بالقول: "فعالم التاريخ بحد ذاته يعرض عددًا كبيرًا من الأمثلة، ولكنه لا يعرض الوحدة، فما مسوغ الحديث عن وحدة العالم؟"[40].

في المنحى نفسه، انتقد كارل بوبر Karl Popper مقولة "قوانين التاريخ"، وعدّها كبوة معرفية تنافي العلم، مشدّدًا على أن المؤرخ يبحث في الأحداث الواقعية، وليس في القضايا العامة ولا في القوانين[41]. لذلك، فإن فكرة التقدم والتراجع، والأنماط، والخط التصاعدي في التاريخ، ينبغي أن توضع على مشرحة المراجعة، لأنها تنطلق من أحكام قيمة[42]، أو لأنها تحوّلت إلى أيديولوجيا مع الأنظمة الشمولية[43].

4. في الحاجة إلى تأويل النص المرموز

يمكن تحديد مفهوم التأويل بأنه "كل استفهام مسبوق باستغلاق"، و"إبدال عبارة صامتة بأخرى مبيّنة"[44]، ويتموقع في المستوى الثالث من الوثائق التي يَعْبُر من خلالها المؤرخ من مستوى إلى آخر ضمن عملية قانون التحويل. ونميل إلى الظن أن صيغة "قانون التحويل" التي استخدمها العروي تتطابق مع المفهوم الذي أعطاه ريكور للتأويل بأنه "تأملٌ ثانٍ" لعملية الكتابة التاريخية[45]. فما حاجة المؤرخ إلى منهج التأويل الرمزي؟

يرى إرنست كاسيرر أنّ التأويل هو بداية المهمة الجوهرية في عمل المؤرخ، وهو ما يستشف من قوله: "وهذه العملية التي يقوم بها عالم التاريخ تؤسس على التأويل، لأن أساس تلك الظواهر رمزي، ويقتضي ضرورة خضوعه للتأويل، وهنا تبدأ مهمة التاريخ الكبرى"[46]. ويبيّن بقدر كبير من الجرأة الفكرية حاجة التاريخ الإبستيمولوجي إلى منهج التأويل الرمزي، لأن المؤرخ يتحول فيه من راوٍ لسردية تاريخية، إلى مستكشف لمعنى الحياة الإنسانية من جديد، وإلى قارئ للدلالات الروحية في الأحداث التاريخية. يقول في هذا الصدد: "ينبغي للتاريخ أن يحيي هذه الرموز ويبعثها في حياة جديدة، ويجعلها مقروءة ومفهومة من جديد [...] ليس المؤرخ راويًا يحكي لنا حوادث الماضي، إنما هو مكتشف الحياة الإنسانية ومؤولها"[47]. وفي المنحى نفسه، يرى أن تأويل الرموز ليس استنساخًا لمعطى واقعي فحسب، إنما هو الذي يعطي للواقع معنى من المعاني، لأنه هو الذي يبني الواقع، ويمنحه معنى ودلالة عندما ينقله من المادة البسيطة للمعرفة إلى شكلها الروحي[48].

---

39 حسام الدين درويش، **إشكالية المنهج في هيرمينوطيقا بول ريكور وعلاقتها بالعلوم الإنسانية والاجتماعية: نحو تأسيس هيرمينوطيقا للحوار** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 404.

40 غادامير، **الحقيقة والمنهج**، ص 298.

41 كارل بوبر، **بؤس الأيديولوجيا: نقد مبدأ الأنماط في التطور التاريخي**، ترجمة وتحقيق عبد الحميد صبرة (بيروت: دار الساقي، 1992)، ص 146.

42 كارل بوبر، **بحثًا عن عالم أفضل**، ترجمة أحمد مستجير (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص 173.

43 العروي، **مفهوم التاريخ**، ص 368.

44 المرجع نفسه، ص 312.

45 ريكور، ص 495.

46 Ernest Cassirer, *L'Idée de l'histoire: Les Inédits de Yale et autres écrits d'exil*, Fabien Capeilleres (trad.) (Paris: CERF, 1989), p. 63.

47 Ibid., p. 83.

48 Ernst Cassirer, *La Philosophie des formes symboliques: Le Langage*, Ole Hansen-Love & Jean Lacoste (trad.), vol. 1 (Paris: Les Editions de Minuit, 1989), p. 52.

من ناحية أخرى، يفرض التأويل نفسه في دراسة التاريخ، لأن في كل سرد تاريخي وجهًا غائبًا يتعذّر الوصول إليه، وتبعيدًا لوجهة نظر معينة[49]، ما يصعب معه الإمساك بخيط الحقيقة، فالنص لا يبوح بمعانيه كلها دفعة واحدة "إذا لم يقرأه شخص ما أو لم يؤوله"[50]. فأحيانًا يخطئ الناص في اختيار الكلمات والجمل الملائمة المعبّرة بدقة عمّا يريد قوله، ما يحدث مباعدة بين المقصد والقول[51].

في بعض الحالات، يستخدم الناصّ لغة الإغراب والتعمية التي تستعصي على التلقي، أو يستعمل مصطلحات تخالف المصطلحات الأصلية كليًّا. وفطن ابن سيرين باكرًا إلى هذه الإشكالية في التوظيف المصطلحي المغاير للتعبير الأصلي فقال: "ويحتاج العابر (المؤول) أيضًا إلى الأمثال المبتذلة كقول إبراهيم عليه السلام لإسماعيل: 'غيِّرْ أُسْكُفة الباب'، أي: طلِّقْ زوجتك"[52]، وهو ما يشي بوجود لغة مغايرة، لكنها تحمل المعنى نفسه الذي على قارئ النص أن يلمّ به.

كما يلجأ الناصّ أحيانًا إلى أسلوب التمويه والتستر الذي يصبح ضربًا من التوقّي والحذر تحت طائلة الخوف والانفلات من الرقابة، أو تحت ضرورة الكتمان. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن الخطاب الصوفي يلجأ إلى الانزياحات والمجازات والكنايات والإشارات الغامضة والتوريات التي تتزاحم في لغة أقطاب التصوف، وهو ما عبّر عنه ابن عربي بالقول إن كل كلمة من كلام الصوفية "عليها رعونة ودعوى، وهي نادرة أن توجد عند المحققين"[53]. وإذا علمنا أن التصوف أدى دورًا كبيرًا في مجرى تاريخ الإسلام، ندرك أننا أمام "ماضٍ إشاري" بامتياز، يستدعي كشف المسكوت عنه في ذلك المجال الاجتماعي؛ لذلك، لا تتمثل قراءة النص في ما يفصح عنه المكتوب فحسب، إنما هي توسعة وانزياح عن حرفيته، واستكشاف لما يندسّ في ثناياه وعبر بياضاته[54].

بدوره، يذهب بول ريكور في سياق بحثه عن المناهج في التاريخ، إلى أن التأويل يفرض نفسه ضمنيًا في مراحل الكتابة التاريخية كلها التي تمتد من مرحلة البحث عن الوثائق المؤرشفة، إلى مرحلة التدوين. ولم يعدّه مرحلة مستقلة بذاتها، أو نوعًا خاصًّا من الفهم كما هو وارد عند دلتاي. بل إن منهج التأويل الرمزي عنده يتمطّط في دائرة واسعة، تسمح للمؤرخ بالتفسير وإزالة الغشاوة عن الدلالات التي يخبئها الرمز، وإن كان يقرّ بوجود تأويلات لامتناهية، بل متنافسة أحيانًا[55].

بعد أن أبرزنا الخيط الناظم والسياق العام، والمسوغات التي تنطق كلّها بحاجة المؤرخ إلى منهج التأويل الرمزي، نحاول في المحور الثاني تشخيص هذا المنهج وتحليل خصائصه.

---

49 فرو، ص 76.

50 Marie-Jeanne Borel, "Textes et construction des objets de connaissance," in: Claude Reichler (dir.), *L'Interprétation des textes* (Paris: Les Editions de Minuit, 1989), p. 115.

51 درويش، ص 430-431.

52 محمد بن سيرين وعبد الغني النابلسي، **معجم تفسير الأحلام**، رتبه معجميًا وأعدّه باسل البريدي (أبوظبي: مكتبة الصفاء؛ دمشق/ بيروت: مكتبة اليمامة، 2008)، ص 9.

53 محيي الدين بن عربي، **معجم اصطلاحات الصوفية**، تحقيق وتقديم بسام عبد الوهاب الجابي (بيروت: دار الإمام مسلم للنشر، 1990)، ص 3.

54 Wolffang Iser, *L'Acte de lecture: Téorie de k'effet esthétique*, 2nd ed. (Belgium: Mardaga, 1995), p. 199;

ورد عند: أسماء خوالدية، **الرمز الصوفي بين الإغراب بداهة والإغراب قصدًا** (الرباط: دار الأمان؛ بيروت: منشورات ضفاف؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، 2014)، ص 88.

55 ريكور، ص 501؛ درويش، ص 384-385.

ثانيًا: منهج التأويل الرمزي: المرتكزات والخصائص والضوابط، تشخيص نظري

1. الرمز هو الذي يمنح التاريخ معنى

كشفت الدراسات أن الإنسان حيوان رامز، يعيش في غابة من الرموز والعلامات والإشارات التي تؤثث فضاءه وفكره ووجدانه وسلوكه وعلاقاته بالآخرين، ما يعني أنه كائن مسكون بالرموز التي خلقها بنفسه لنفسه، وبناءً عليه، فإن "الحقائق تبقى خلف الأشكال الرمزية"[56].

الرمز هو نسق من التصورات المتوارثة التي تشمل مجموعة من الإيحاءات المعبّرة بطريقة غير مباشرة عن النواحي النفسية والأحاسيس والأفكار التي تعجز اللغة عن أدائها، وإن كان بارت يرى أن الرمز بما يحويه من أنظمة المعاني، يوجد خارج "اللغة البشرية"[57]، لكنه لا ينفصل عنها، حتى لو جاء من دون مفردات أو وحدات صوتية[58]. ولعلّ هذا ما يتطابق مع تعريف ابن منظور للرمز بأنه "تصويت خفي باللسان كالهمس، ويكون تحريك الشفتين بكلام غير مفهوم باللفظ [...] وقيل الرمز إشارة وإيماء بالعينين والحاجبين والشفتين والفم"[59]، وبذلك، فالرمز ينوب عن اللغة. وفي هذا المعنى تحديدًا، ورد مصطلح الرمز في النص القرآني على أنه تحويل للكلام إلى رموز: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ (آل عمران: 41)[60].

يتجسد الرمز أيضًا في بقايا مخلّفات الإنسان من تراث شفوي وأساطير ومعتقدات متخيّلة، أو لغة مجازية، والأشكال الفنية الأخرى كلها، من قبيل الأغاني والموسيقى واللوحات، أو الحركات الجسدية كالرقص والألعاب. أما في المجال الصوفي، فيكتسي الرمز بعدًا أنطولوجيًا وجوديًا غامضًا، عادة ما ينصرف عن المعنى الظاهري طلبًا للمعنى الباطني[61]، أو يغوص في رمزية الأعداد والحروف، كالحروف القرآنية التي عدّها المتصوفة مستودعًا للأسرار[62]. وفي الأحوال كلها، فإن الغموض غالبًا ما يلفّ الرمز أو العلامة، وهذا ما يؤكّده جاك دريدا Jacques Derrida بالقول إن "العلامة هي غير ذلك الشيء غير المسمى بوضوح، والوحيد الذي يفلت من السؤال المؤسس للفلسفة 'ما هو...؟'"[63].

الملاحظ أن اهتمام المؤرخين بالرموز جاء بعد مرحلة الاهتمام بما هو مكتوب، وإن كنا في هذا الصدد لا نشاطر العروي رأيه في اعتبار أسبقية الفيلسوف الإيطالي فيكو Giambattista Vico في توظيف الرمزية في الكتابة التاريخية، وريادته لـ "علم تعابير الذهن

56 فيليب سيرنج، **الرموز في الفن - الأديان - الحياة**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار دمشق للنشر، 1992)، ص 499.

57 رولان بارت، **مبادئ في علم الأدلة**، ترجمة محمد البكري، ط 2 (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1987)، ص 137.

58 المرجع نفسه، ص 28-29.

59 محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، مج 6، ط 6 (بيروت: دار صادر، 2008)، ص 222-223.

60 ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّيَ آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزًا وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ﴾ (آل عمران: 41).

61 خوالدية، ص 25.

62 المرجع نفسه، ص 44، 51.

63 جاك دريدا، **الكتابة والاختلاف**، ترجمة كاظم جهاد (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988)، ص 119، ينظر: "الاختلاف ماهية الرمز الوجودية بين التأويليين"؛ بارت، **مبادئ في علم الأدلة**، ص 63-64.

البشري"[64]، لأن نماذج من التراث العربي - الإسلامي تثبت اتجاه بوصلة العقل التاريخي العربي نحو الاهتمام بمجال العلامات والإشارات والرموز، والتنبيه، منذ فترة باكرة، إلى ما تكتنزه من معانٍ خفية ومفيدة في قراءة التاريخ[65].

مهما كان الأمر، يُعدّ التاريخ، من دون مدافع، خزانًا كبيرًا للرموز التي تتناسل فيها المعاني والدلالات، ومن ثمّ فإن "افتراض عالم بلا رموز، معناه الموت الروحي للإنسان"[66]. فالرمز يكشف عمّا في داخل الذات الإنسانية، ويعطي معنى لـ "حياة ثانية"، من خلال عملية ربط بين العالم الواقعي والعالم الروحي[67]. لذلك، لم يكن من قبيل الصدفة أن ينعت كاسيرر الإنسان بأنه حيوان رامز. وعندما استخدم هذا التعبير، فإنه كان يروم إعادة صوغ سؤال: "ما الإنسان؟" انطلاقًا من سؤال المعاني والدلالات[68]. ونظرًا إلى أن "الحياة والتاريخ لهما معنى مثلما لحروف كلمة"[69]، فالأمر يستدعي تدخّل المؤرخ لاكتشافها، علمًا أن الرمز يتولد من الوعي، والوعي يخلق لذاته جملة من التخيّلات التي تسمح بالتعبير عن شبكات معيّنة من الدلالات التي يوظّفها المؤرخ في فهم التاريخ. ولعلّ هذا ما يتسق مع أطروحة غيلبير دوران الذي سعى لاكتشاف أهمية الرمز في المتخيّل، مبيّنًا أن الصورة المتخيّلة تحمل معنى دقيقًا لا يمكن البحث عنه خارج الدلالة المتخيّلة[70].

في المنحى ذاته، يقدم كاسيرر نموذجًا عمّا يختزنه ماضي المجتمعات من مبانٍ تاريخية وشواهد عمرانية، تظل كتومة وعاجزة عن التعبير عن نفسها، إذا لم نُمِط اللثام عمّا يسميه "التاريخ الحقيقي" الذي تخبئه دلالاتها الرمزية، وهو ما يعطي لوقائع الماضي معانيَ متعددة قابلة للتأويل. وبالوصول إلى جوهر هذه المعاني المتوارية التي تعبّر عن حقيقة الوجود الإنساني، "تتجلى مهمة المؤرخ العظيم في جعل شواهد الماضي الصامتة تتكلم، وفي جعلنا نفهم لغتها"[71]. بيد أن المعنى الذي يمنحه الرمز للتاريخ ليس معنى أحاديًا، بل هو متعدد الأبعاد، متنوع ومتحرك، وتختلف مفاهيم استعمالاته بحسب زمنية النص والسياقات التي يؤسس فيها، ويتغير في دلالاته بحسب تنوع المكوّنات الثقافية للمجتمعات[72]. ومن الاستشهادات والمناقشات السالفة كلها، ندرك أن الرمز يعطي معنى "ثانيًا" للتاريخ.

2. فهم وتفهّم النص من أساسيات منهج التأويل الرمزي: كيف يمكن تأويل دلالة الرمز بوصفها نصًّا تاريخيًا؟

تُبيّن قراءة راصدة لإنتاجات المدرسة التأويلية التي اهتمت بقضية المعاني المتوارية وراء الرموز أن العملية التأويلية التاريخية تستدعي أمرين جوهريين: فهم النص الرمزي وتفهّم الناصّ، ثم ربط آليات الفهم بالموروث الثقافي (التراث) ومعطيات الحاضر، اللذين تؤسس عليهما بنية الفهم. فما المقصود بالفهم والتفهم؟

---

64 العروي، **مفهوم التاريخ**، ص 311-312.

65 المرجع نفسه، ص 121. ولا يسمح المجال في هذا المجال بعرض منجز التراث العربي في مجال الرموز، نكتفي بمثال واحد: يسرد المؤرخ المقري مجموعة من الشواهد القولية التي تثبت اختفاء المعاني وراء الألفاظ من قبيل: "اللحظ يعرب عن اللفظ"، و"رب كناية تغني عن إيضاح، ورب لفظ يدل على ضمير"، يُنظر: أحمد بن المقري التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، ج 1 (بيروت: دار صادر، 1988)، ص 619.

66 Jean Chevalier & Alain Gheerbrant, *Dictionnaire des symboles: Mythes, rêves, coutumes, gestes, formes, figures, couleurs, nombres* (Paris: Robert Laffont, 1982), p. 19.

67 Cassirer, *La Philosophie*, p. 33.

68 فؤاد مخوخ، **من نقد العقل إلى هيرمينوطيقا الرموز: بحث في فلسفة الثقافة عند إرنست كاسيرر** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 254.

69 غادامير، **الحقيقة والمنهج**، ص 338.

70 Gilbert Durand, *L'Imagination symbolique* (Paris: PUF, 1964), pp. 19, 95.

71 Cassirer, *L'Idée de l'histoire*, p. 62.

72 يشدّد العروي على اقتباس المعنى من زمنية النص، يُنظر: العروي [وآخرون]، **المنهجية**، ص 11.

الفهم معناه أن يُحيي الباحث مرة أخرى في نفسه كل ما يحيط بدائرة المبحوث عنه. وبحسب غادامير، يعني المصطلح الألماني Verstehen "فهم"، "الوصول إلى اتفاق مع شخص آخر"[73]. وهو بحسب دلتاي "الأرض الأم" التي يجب العودة إليها لتحقيق هذا التصور. ينطبق هذا على العلوم الإنسانية، وفي طليعتها التاريخ، حيث تصبح كينونة الإنسان المبحوث عنه وفهم تاريخه الداخلي (الأفكار والمشاعر والمعتقدات) المعبّر عنها رمزيًا، في قلب اهتمامات المؤرخ. فأشكال بقايا الماضي التعبيرية كلها، تصبح حقلًا للفهم والتفهّم، "لأن كل شيء نص"[74]؛ عكس العلوم الطبيعية والعمليات الفيزيائية التي لا يمكن بوساطتها النفاذ إلى كينونة الأشياء[75]. بيد أن النصّ المرموز لا يقدم نفسه جاهزًا للمؤرخ، بل عليه أن يفهمه ويتفهّمه قبل الدخول في مرحلة تأويله. لكن ما السبيل إلى الفهم والتفهّم؟

بداهة، لا يمكن فهم أعمال الأجيال الماضية بكيفية تلقائية، ومن دون روية أو تفكير، وإلا "أخطأنا فهم الماضي على وجهه الحقيقي"[76]. وفي هذا السياق، لا يمكن إنكار قصب السبق الذي أحرزته المدرسة النقدية الألمانية في تبنّي قاعدة الفهم والتفهّم، ردًا على مقولة حتمية القوانين التاريخية[77]. وانتقد كاسيرر لايبنتز Leibnitz الذي عدَّ المعرفة الرمزية "معرفة عمياء"، وبيّن بمستوى عالٍ من الإقناع، أنها في أقل تقدير "حدّ للمعرفة الإنسانية" إذا تمّ تفهّم الناصّ من خلال إقامة حوار بينه وبين المتلقي[78]. وبدوره، ربط غادامير بين التأويل والفهم، فجعل من التأويل أداة لتحقيق "الفهم التام"؛ إذ إن التأويل عنده يتوخّى "رفع الالتباسات من النصوص التي تحول دون أن يحقق الدارس الفهم التام"[79].

بالنظر إلى أن غادامير يُعدّ من أكثر أصحاب الاتجاه التأويلي حرصًا على عنصر الفهم، لا نستغني عن الإشارة إلى نقطة جوهرية ميّز بها عملية الفهم في منهج التأويل الرمزي، وهي أن فهم النصّ لا يقتصر على معيار العلم والعقل كما هي الحال عند المدرسة الوضعانية، بل يضاف إلى ذلك معيار "البصيرة" و"التعقل" الذي يؤسس على البناء المعرفي الشمولي، وعلى التجارب الإنسانية الكونية[80]. واقتبس غادامير من درويزن بناء على هذا التاريخ الكوني النسقي قاعدة للفهم، تنطلق من الجزء نحو فهم الكل، وفهم الكل من الجزء[81]. وفي عملية الفهم، شدّد على تفهّم نفسية البشر، وإدراك مضمراتها الروحية بالبصيرة، من أجل فهم معايير قيمهم التي لا تدرك خارج موروثهم التاريخي الذي عدّه المدخل الأساسي لفهم النصوص.

هناك خاصية ثالثة يستند إليها غادامير في عملية الفهم، وهي استبعاد أيّ تناقض بين التراث والعلم، يقول في هذا الصدد: "فبعد إخفاق التاريخانية الساذجة لقرن التاريخانية نفسه، أضحى جليًا أن التناقض بين اللاتاريخي - الدوغمائي والتاريخي، بين التراث والعلم التاريخي، بين القديم والحديث ليس تناقضًا مطلقًا. لقد توقفت الخصومة الشهيرة بين القدماء والمحدثين لتطرح بدائل حقيقية"[82]. فللفهْم علاقة بالذات (فهم التراث)، وليس بالعنصر الخارجي[83].

---

73 غادامير، **الحقيقة والمنهج**، ص 24.

74 المرجع نفسه، ص 338.

75 قنصوه، ص 170، 174.

76 العروي، **مفهوم التاريخ**، ص 209.

77 العروي، **ثقافتنا**، ص 20.

78 مخوخ، ص 233.

79 غادامير، **الحقيقة والمنهج**، ص 269.

80 المرجع نفسه، ص 27.

81 المرجع نفسه، ص 310.

82 المرجع نفسه، ص 41.

83 غادامير، **فلسفة التأويل**، ص 17.

في الاتجاه نفسه، طرح دلتاي معيارًا آخر للفهم، وهو المعايشة والمشاركة الوجدانية التي تبلغ بالمتلقي درجة تفهّم صاحب النصّ، فالإنسان لا يفهم إلا ما عاشه بنفسه. والتفهّم هو القدرة التي تمتلكها مختلف التعبيرات (حزن، فرح، غضب ... إلخ) على استحضار ما تعبّر عنه، وهو الأساس لكل تواصل وكل مشاركة للتجربة بين البشر[84]. وبناء على ذلك، تصبح التجربة المعيشة والمشاركة الوجدانية والتعاطف والفهم والتفهم في علاقة جدلية، ويكتشف الإنسان نفسه باكتشاف ماضي الآخرين عبر معايشة ما عاشوه[85]. ولا يتعلق الأمر هنا بحدس أو استنتاج لشعور ما مصاحب لواقعة تاريخية، بل هي إعادة إحياء هذا الشعور في نفس المؤرخ، وكأن الواقعة حدثت تحت سمعه وبصره في الحاضر، لا في الماضي فحسب. إنها "إرادة الالتقاء"[86] التي يبديها المؤرخ ليكتشف بوجدانه شعور الناس في الماضي، ويعايشهم بالمخيّلة رغم المسافة الزمنية والتغرّب عن العصر، لإزالة التباعد. والحاصل أنه ليس هناك أفضل من معايشة حاضرية لفهم روح نصّ ألّف في الماضي.

نحسب أن هذه المعايشة الوجدانية بين المتلقي والآخر الذي يسعى لتفهّمه تمهيدًا لتأويل ماضيه، هي ما ذهب إليه أيضًا ريكور. فالفهم في منظوره يهدف إلى "لقاء الآخر" وإلى "التبادل الوجداني" معه، ليصبح هذا الآخر "النجم المرشد للمؤرخ"[87]. وبقدر ما حرص على جعل الفهم مرحلة أساسية وضرورية في التأويل، فإنه نبّه إلى أن سوء فهم النصّ يؤدي إلى سوء تأويله. ومن أهم أسباب سوء الفهم، عدم التمييز (المباعدة) بين دلالة النص، والقصد الذهني للمؤلف[88].

على غرار ريكور، أدلى بارت بدلوه في مسألة الفهم، فربط عملية فهم الرمز بالبعد الوظائفي الذي يؤديه، وأعطى مثالًا لذلك بالمعطف المطري الذي يرمز إلى الوقاية من المطر. غير أن هذا الاستخدام في نظره لا ينفصل عن كونه دليل حالة فحسب، لأن دلالته الشاملة لا تفهم إلا في سياق جوّ المطر والبرد وليس المطر وحده. ولذلك فإن فهم النص المرموز مشروط بعملية المواءمة والتجانس بين الدال والمدلول[89].

3. بنية الفهم المسبق قبل أي تأويل للنص التاريخي

إذا كان المفكرون التأويليون يحرصون على أسبقية الفهم والتفهم لأي تأويل بهدف استنباط دلالات الرموز في النص، فإنهم يضعون الإصبع على قاعدة كثيرًا ما عُدَّت عند المدرسة الوضعانية محبطة للبحث التاريخي، وسببًا في سوء فهم النص أو الوثيقة، وتتجلّى في تبنّي حكم مسبق على أنه منطلق في صيرورة عملية الفهم. ورأت المدرسة المذكورة أيّ حكم مسبق يتبنّاه المؤرخ عند تأويله نصًّا، أو وثيقة، انزلاقًا منهجيًا تتكسر فيها روح الحيادية والنزاهة. بيد أن للتأويليين منظورًا آخر لا يخلو من نبرة واقعية، فهم يرون أن كل تفسير للوقائع التاريخية أو للقضايا المصيرية في التاريخ لا يمكن إلا أن ينطلق من اهتمام معيّن، ومن مصلحة مكشوفة أو متوارية، يتشكل منها السؤال المطروح على النص أو الوثيقة. وعلى الرغم مما يمكن أن يدّعيه المؤرخ من تحرّره من سلطة الذاتية، فإن ذلك وهمٌ فحسب، يخفيه المؤرخ في مشاعره الداخلية، ويستبطنه في بنيته الفكرية المسبقة. لذلك، يرتبط تأويل النص التاريخي، واقعيًا، شئنا أم أبينا، بما يسميه التأويليون "بنية الفهم المسبق" التي تفرض نفسها خيطًا موجّهًا للمؤول.

84 قنصوه، ص 172.

85 مجدي عز الدين حسن، "تأويل التاريخ وتاريخية التأويل (2)"، الحوار المتمدن، العدد 3664، 2012/3/11، شوهد في 2019/10/16، في: http://bit.ly/311xwJP

86 Ricœur, *Histoire*, p. 36.

87 ريكور، ص 498.

88 درويش، ص 419.

89 بارت، **مبادئ في علم الأدلة**، ص 142-143؛ وعن دور نطق اللغة في تحديد الهوية، ينظر: بارت، **الدرجة**، ص 97.

إذا كانت بنية الفهم المسبق تمثِّل قاعدة انطلاق أي تأويل رمزي، فما عناصرها التي تُوظَّف لفهم دلالة الرموز التاريخية وتأويلها؟

يفصح غادامير عن أحد عناصر بنية الفهم المسبق، فيحدده في سلطة التراث التي تمثِّل بوصلة مرشدة للفهم (براديغم). فأي باحث لا يمكنه أن يفكّ شيفرة رمز من دون فهم "توقعات" دلالته المستمدة من التصورات السابقة التي يملكها حول الموضوع، والتي تستنبط من المرجعية التراثية[90].

حرّر غادامير مفهوم بنية الفهم المسبق المستند إلى التراث من المنظور السلبي الذي وضعته فيه المعرفة التاريخية في عصر الأنوار عندما رأته مناقضًا للعقل. فهو يرى أن تاريخية الوجود الإنساني تمثّل منبع الفهم أو الأحكام المسبقة التي من خلالها نجرّب شيئًا ما، حتى يكون لما نبحث عنه معنى، وإلا انتفى هدف البحث[91]. ولتأكيد رؤيته، عوّل على مراجعة منظورات فلاسفة الأنوار الذين أداروا ظهورهم لفكرة الأحكام المسبقة المؤسسة على التراث، ونقدها وصححها، ليؤكد أنه "ما كان يقدم نفسه في إطار البناء الذاتي للعقل المطلق على أساس أنه حكم مسبق محدود ومختزل، إنما هو في الحقيقة شيء ينتمي إلى الحقيقة التاريخية نفسها"[92].

تُمثّل الأحكام المسبقة التي يمتلكها المؤرخ عن تراثه أحد تجلّيات الحقيقة التاريخية. لكنه يميّز في الوقت نفسه بين الأحكام المسبقة غير المشروعة، والأحكام المسبقة المشروعة التي تراقب بـ "الانضباط المنهجي للعقل": "فالفهم الذي يتم بوساطة وعي منهجي يجب ألّا ينصبّ على التصورات المسبقة الخاصة فحسب، بل على الوعي بها لأجل مراقبتها وتأسيس الفهم الصحيح"[93]. وعلى المؤول أن يحتكم إلى المعرفة والعقل، ولا ينصاع انصياعًا أعمى لسلطة التراث. وعليه أيضًا أن يُخضِع تصوراته المسبقة كلها للفحص والاختبار بالتساؤل عن مشروعيتها، حتى يكون له حرية اختيار مدلولات ثقافية وتاريخية من دون غيرها[94]، ما دام "التراث في الحقيقة هو دائمًا ممكنات الحرية والتاريخ نفسه"[95].

يخلص غادامير إلى القول إن للتأويل علاقة متداخلة بالجوهر الزمني للإنسان، وإن الإنسان يعيش في إطار التاريخ، ويتواصل مع موروثه، لا بوصفه شيئًا غريبًا عنه، بل بوصفه منتميًا إليه ومندمجًا فيه؛ فكل فهم هو فهم تاريخي، لأن للذات تاريخًا وتراثًا لا يمكن أن تنفصل عنهما[96]، وبذلك يكون غادامير قد أقام علاقة جدلية بين العقل والتراث، وجعل تأصيل الدلالات رهنًا بالتاريخ.

رغم أن تفكيكية دريدا تقوم على المقولة "لا شيء خارج النص"، حيث استبعد صاحبها مرجعيات التأويل، فإن مشروعه التأويلي، لا يتنكّر للتاريخ الذي يقوم في رأيه على الحفر في البنيات الثقافية، بحثًا عن المعنى، بوساطة "تحليل جينيالوجي لبنية متشكلة نريد نزع طبقاتها المترسبة" وفق تعبيره[97].

---

90 غادامير، **الحقيقة والمنهج**، ص 30.

91 ينتقد غادامير رانكه ودرويزن اللذَين رفضا كل بناء قبلي مسبق لتاريخ العالم، ينظر: المرجع نفسه، ص 298؛ عبد الله بريمي، "تاريخانية التأويل: هانز جورج غادامير"، **قضايا إسلامية معاصرة**، العدد 57-58 (آذار/ مارس 2014)، ص 142، 144.

92 Gadamer, *Vérité*, pp. 298, 302.

93 Ibid., p. 290.

94 Ibid., p. 300.

95 Ibid., p. 302;

بريمي، ص 143-144.

96 المرجع نفسه، ص 147.

97 ميشيل فوكو وجاك دريدا، **حوارات ونصوص**، ترجمة محمد ميلاد (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2006)، ص 156.

على أن الفهم بوصفه مرحلة أساسية لتأويل الرموز في بعض المجتمعات، يستدعي أحيانًا إجراء بحث ميداني على عيّنة من الأفراد من خلال ما يعرف بـ "الوصف المكثف" Thick description الذي يروم التقاط الرسائل الرمزية التي تفصح عنها القواعد والأعراف المتداولة في ثقافة ذلك المجتمع، فيتحول المؤرخ في هذه الحالة إلى باحث إثنوغرافي. ويقدم غيرتز نموذجًا للباحث الذي استطاع التقاط الرسائل الرمزية، مستعينًا بفلسفة التأويل عند ريكور، ومعتمدًا في قراءة ثقافة المجتمعات على وجهات النظر التي يعبّر عنها المواطنون في تفاعلهم الاجتماعي، ما يضفي معنى جديدًا على العالم الذي وجدوا أنفسهم فيه، من خلال التركيز على أنماط الفعل التي تظهر في شكل قولي أو غير قولي[98].

من الاستشهادات كلها التي أوردناها، يتبيّن أن الفهم والتفهّم في منهج التأويل الرمزي يُعدّان مكوّنَين أساسيَين في قراءة الرموز وتأويلها، لكنهما يطرحان إشكالات قد تكون عرضة للنقد، ومن بينها على الخصوص إشكالية استحضار الحاضر، والاستناد إلى الموروث الثقافي، ثم المشاركة الوجدانية لصاحب النص، وكلها أدوات تؤثر في مسألة الذاتية والموضوعية للمؤرخ، فكيف يتمّ تجاوز مطبّ الذاتية في منهج التأويل الرمزي؟

4. إشكالية الذاتية والموضوعية في منهج التأويل الرمزي

تعدّ مسألة الذاتية والموضوعية لدى متلقّي النص من القضايا الحارقة التي أثارت كثيرًا من الغبار في مناقشات المؤرخين[99]. وركزت المدرسة الوضعانية على مبدأ الحياد، وأعلنت موقفًا صارمًا من أي تدخل للمؤرخ في إعادة بناء معنى النص، وعدّت ذلك خروجًا عن الموضوعية والروح العلمية. وعلى العكس، يجعل المنهج التأويلي من "تدخّل" المؤرخ في النص أمرًا ملزمًا بهدف خروجه من اغترابه عن الزمن الذي يؤرخ له، واستكشاف دلالاته. وفنّد أصحاب هذا المنهج اعتراضات من يزعم أن مشاركة القارئ للمؤلف في بناء معنى النص، تبعده عن درب الحياد. يقول غادامير في هذا الصدد: "عندما نفهم نصًّا معينًا، فإننا لا نحل محلّ الآخر، ولا يتعلق الأمر باختراق النشاط الروحي للمؤلف، فليست المسألة سوى إدراك المعنى والدلالة أو القصد [...] نجد أنفسنا في دائرة القصد المفهوم في حد ذاته، ودون أن يبرّر الرؤية المحمولة على ذاتية الشريك"[100]. وبذلك يكون تدخّل مؤول النص وفق غادامير هو "إحلال الاتفاق، وتسديد النقائص"، وكسب حرية منهجية تروم تحقيق المعنى المعقول[101].

بالمثل، يرى غادامير، الذي سلك في هذا الاتجاه مسلك أستاذه هايدغر، أن حرص المدرسة المنهجية على تجرّد المؤرخ من أهوائه وذاتيته يجعل هذه الأهواء تمارس فعلها في الخفاء، بدلًا من تمثّلها على أنها موجّهات علنية في عملية الفهم، لأنها هي التي تؤسس موقفنا الوجودي الراهن. لكنه يدعو إلى التسلّح بفضيلة الاحتراز من بعض الأفكار التوهيمية التي تلوح في الخاطر، انطلاقًا من بعض العادات اللاواعية في التفكير. فالنشاط التأويلي يستلزم أن تكون عين المؤرخ موجهة نحو "الشيء نفسه"، كي يدركه "شخصيًا"، ويحتكّ به مباشرة، ليستلهم دلالات رموزه. هذه هي حدود الموضوعية كما يراها غادامير في عملية التأويل، فهي، وفق منظوره، لا ترقى إلى موضوعية العلوم الطبيعية، لكنها تتضمن مع ذلك "حقائق مُدّعاة"[102].

98 السيد حافظ الأسود، "المدخل الرمزي لدراسة المجتمع"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 14 (1991)، ص 347؛ فرو، ص 224-226

99 العروي، **مفهوم التاريخ**، ص 366-367.

100 غادامير، **فلسفة التأويل**، ص 41-42.

101 المرجع نفسه، ص 42.

102 فرو، ص 57.

في المنحى النقدي نفسه لنسبية الموضوعية، لاحظ ريكور أن ذاتية المؤرخ تتدخل (قصدًا أو بغير قصد) في مراحل الكتابة التاريخية كلها، وأن "التورط الذاتي يشكل في آن واحد الشرط والحد للمعرفة التاريخية"[103]. ويذهب في انتقاده الموضوعية التي تزعمها المدرسة الوضعانية إلى وقوع هذه الأخيرة نفسها في فخّ الذاتية، من خلال إشارته إلى بعض السمات التي تبرز البعد الذاتي في منهجية روادها. ففكرة الاختيار (اختيار الموضوع)، وحكم الأهمية Jugement d'importance الذي يحكم هذا الاختيار، وتنوع معايير الانتقاء تبعًا لنظرية العمل أو فرضيته التي يتبناها المؤرخ، كلها موجهات تتجلى فيها ذاتية المؤرخ، تحت عناوين مختلفة، تعمل خلف الستار في أفق ما يسميه بـ "التخطيطات السردية"[104].

5. فهم الرمز التاريخي ضمن نسق الحاضر

"المؤول معاصر بكل ما في الكلمة من معنى لمؤلف النص"[105]. لعل هذه المقولة التي أوردها غادامير، في كتابه **الحقيقة والمنهج**، تبرز انتصار المدرسة التأويلية لمقولة تأثير الحاضر في تأويل الماضي، وهو انتصار أيضًا للمنهج الفيلولوجي الذي يعدّ فهم أي عقل ينتمي إلى الماضي عقلًا حاضرًا، وفهم كل اغتراب زمني ألفةً ومعايشةً للنص، رغم المسافة الزمنية بينهما. وحرص غادامير على ضرورة قراءة النص وتأويله انطلاقًا من الحاضر، "فكما أن العلم الطبيعي يفحص دائمًا شيئًا حاضرًا لغرض ما يقدمه من معلومات، كذلك بالضبط، يستنطق العالم في العلوم الإنسانية النصوص"[106]. ويرى هذا الفيلسوف الألماني أن عملية فهم الماضي وتأويله لا تنفصل عن مفاهيم الحاضر أو ما سماه "الأفق التاريخي الراهن" الذي به ومن خلاله تؤسّس عملية فهمنا للماضي. والوعي التاريخي بالنسبة إليه توليفة تتولّد من الانصهار بين الماضي والحاضر. ومن سياق هذا الحاضر تستقي الذات المؤولة قواعد فهمها، ونوعية الأسئلة التي تطرحها على النص أو الوثيقة.

في الوقت ذاته، يرى غادامير أنه لا يمكن المؤرخ خلال مرحلة الفهم والتأويل أن ينفلت من مرجعية الماضي لفهم النص. ونحسب أن مقولته، حول "التاريخ الفاعل" أو الوعي المندرج في الصيرورة التاريخية، تعني أن الذات الواعية تعيش في قلب التاريخ، ولا يمكنها أن تتموقع خارجه، لأنه تاريخها الخاص. وبناء عليه، من غير الممكن انفكاك المؤول عن ذاته وعن معايير أفقه التاريخي المبحر بين مرفأ الماضي البعيد، ومرفأ الحاضر، وهذا الإبحار بين ضفتي الحاضر والماضي هو الذي يمنح المعنى في عملية تأويل الرمز. وينتقد الرأي الذي يلزم المؤرخ بضرورة الانسلاخ عن مفاهيمه الخاصة المرتبطة بالحاضر، والاقتصار على التفكير بمفاهيم الحقبة التي يحاول فهمها، مؤكدًا أن ذلك مجرد لعبة أو "ادعاء تاريخي ساذج"[107].

على العكس، تتم عملية فهم الماضي وتأويله، وفق منظور هذا الفيلسوف المولع بالتاريخ حتى النخاع، عبر حوار يؤلف بين أفق الماضي كما يطرحه صاحب النص المرموز، و"الأفق التاريخي الراهن". ومن هذا الحوار تؤسس هذه التوليفة الخلاقة التي عبّر عنها بـ "انصهار الآفاق" بين الماضي والحاضر، فيصير مؤوّل النص مشاركًا في إنتاج معناه.

---

103 ريكور، ص 498.

104 المرجع نفسه، ص 501؛ درويش، ص 380.

105 غادامير، **الحقيقة والمنهج**، ص 338.

106 المرجع نفسه، ص 338.

107 Gadamer, *Vérit*, p. 303;

بريمي، ص 139.

بدوره، يذهب بول ريكور إلى أن المعرفة التاريخية لا تكتمل إلا بربط "ماضي الرجال الغابرين وحاضر رجال اليوم"[108]، ويرى أن من بين الأهداف التي تسعى لها الهرمنيوطيقا مواجهة الابتعاد الثقافي بين الناصّ والمتلقي، بهدف تقريب الذات المؤولة، وإعادة توطينها في عالم النص، وتحريرها من غربتها حتى يصبح المؤول مالكًا للنص ومعايشًا له[109].

الحاصل أن مرتكزات منهج التأويل الرمزي وخصائصه، كما بسطناها في هذا المحور، تجعل من المؤرخ بحكم معايشته لنصّه، متملّكًا له، مساهمًا في إنتاج المعنى الذي بدأه السارد، ما يجعله مبدعًا ومشاركًا في قراءة الوقائع التاريخية من خلال البحث عن الجانب الرمزي المتواري فيه، وهو ما سنسعى لبيانه في محاولة تطبيقية في المحور الموالي.

ثالثًا: محاولة تطبيقية لمنهج التأويل الرمزي على طقوس البيعة في المغرب

1. طقوس البيعة بوصفها نصًا رمزيًا غير مكتوب

استرشادًا بمرتكزات منهج التأويل الرمزي المسطورة سلفًا، كيف يمكن قراءة الدلالات الرمزية لنموذج تاريخي، اخترنا له طقوس احتفالات البيعة في تاريخ المغرب الراهن على أنها مجال للفحص والاختبار؟ علمًا أننا سنعالج هذه الطقوس، لا بوصفها مشهدًا فرجويًا، بل نمطًا من أنماط الفعل الرمزي Actions symboliques، ونصًا تاريخيًا "بصريًا" غير مكتوب، لكنه معبّر عن مجموعة من السلوك والتقاليد المتولدة من رحم الماضي والحاضر، وحامل لنسيج من الرموز والتصورات المتوارثة والمنقولة تاريخيًا[110].

تكتسي احتفالات البيعة في التاريخ الإسلامي مكانة مركزية في الاستراتيجية التي اعتمدها الحاكم لتدعيم شرعية بيعته السياسية بشرعية دينية، وإكسابها طابع القداسة. وتباينت هذه الاحتفالات في الدول الإسلامية، ومن بينها المغرب الذي ستتخذ طقوس احتفالاته في البيعة الملكية في عهد الملك الراحل الحسن الثاني (1961-1999)، نموذجًا في هذه الدراسة[111].

نحسب أيضًا أن هذه الطقوس الاحتفالية تختزن دلالات تاريخية عدة، يكشف عنها المشهد العام الذي يتخذ شكل احتفال كرنفالي يجري ترتيبه وفق مخطط مدروس، وإخراج محبوك يجعله تقليدًا مفعمًا بالمعاني والرموز التي يصنعها النظام المغربي بوصفها آلية لفرض هيبته على المجتمع، وتكريس قدسية المؤسسة الملكية وعراقتها التاريخية، وتجديدها وضمان استمراريتها. لذلك لم يحد جورج بلانديية Georges Balandier عن الصواب في دراسته الأنثروبولوجية بشأن بعض الممالك الأفريقية حين عدّ الطقوس المصاحبة لتقاليد احتفالات تنصيب الملوك، تعبيرًا رمزيًا عن انبعاث الأسرة المالكة من جديد، وإعادة إنتاج النظام لذاته من خلال العودة إلى البدايات التي

---

108 ريكور، ص 498.

109 Paul Ricœur, *Du texte à l'action: Essai d'herméneutique*, vol. 2 (Paris: Seuil, 1986), p. 153.

110 من نماذج المشاهد غير المكتوبة التي تمّ تأويلها، نذكر القراءة التأويلية التي قام بها بارت في مشهد صورة الراهب أيان وعلى جانبيه شخصان من أفراد الحاشية يسكبان عليه الذهب. إضافة إلى مجموعة أخرى من الصور الفوتوغرافية، يُنظر: رولان بارت، **المعنى الثالث ومقالات أخرى**، ترجمة عزيز يوسف المطلبي (بغداد: بيت الحكمة، 2011)، ص 58-76.

111 للمزيد من الدراسات المنجزة بشأن البيعة في المغرب في التاريخ الراهن، يُنظر:
Nabil Mouline, "La Fête du trône: Petite histoire d'une tradition inventée," in: Baudouin Dupret et al., *Le Maroc au présent, D'une époque à l'autre, une société en mutation* (Casablanca: Publications du Centre Jacques-Berque; Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Études Islamiques et les Sciences Humaines, 2015), pp. 691-701; Mohamed Tozy, "Monopolisation de la production symbolique et hiérarchisation du champ politico-religieux au Maroc," *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 18 (1980), pp. 219-234; Rachida Cherifi, *Le Makhzen politique au Maroc: Hier et aujourd'hui* (Casablanca: Afrique Orient, 1988).

تعكس المرجعية التاريخية[112]، وإن كان إريك هوبزباوم Eric Hobsbawm يذهب إلى أن "تاريخية" التقاليد الملكية لا تنفي أن يكون أصلها حديث المنشأ، وكأن الملك يستحدثها كـ "تقاليد وضعية" تتواصل مع الماضي، لإعادة صوغها بهدف استمرار إنتاج نظامه على نحو متجدد[113]، ما يؤكد ما يحمله هذا الفعل الرمزي من تزاوج بين الماضي والحاضر، كما تذهب إلى ذلك المدرسة التأويلية.

بهدف الوقوف على الدلالات التاريخية لهذا المشهد الاحتفالي في البيعة، و"التضايف" الحاصل فيه بين الماضي والحاضر بوساطة الطقوس، نسعى لعرض جوانب منها، ومحاولة تأويل رموزها.

جرت العادة وفق التقاليد المغربية في عهد الحسن الثاني، أن يقام في 4 آذار/ مارس من كل عام حفل الولاء والبيعة، وهي مناسبة اعتاد فيها الملك المغربي أن يخرج من باب القصر الملكي، ممتطيًا صهوة حصان قوي، ومرتديًا جلبابًا أبيض، ومعه مجموعة من العبيد، يتقدمهم عبد أسود يحمل مظلة كبرى فوق رأسه، إلى جانب عدد من "المزارك" المتشحين بالرماح. وعند وصوله إلى ساحة مشوار القصر، يجد جموعًا غفيرة من ممثلي جهات المغرب والمسؤولين الكبار، على شكل صفوف متراصة في انتظار طلعته، وهم يرتدون، بدورهم، زيًّا وطنيًا ناصع البياض، لتقديم فروض الطاعة والولاء، وتجديد العهد له، فيبدأ كل صفّ بتحيته عبر انحناءات كبرى ومتكررة تشبه الركوع في الصلاة. وعندما ينتهي الصف الأول من انحناءاته، يترك مكانه للصفوف الموالية الأخرى. وتصحب الانحناءات صيحات عالية يطلقها أحد خدام القصر بصفته نائبًا ينوب عن الملك في تبليغ رضاه للمبايعين، ودعائه لهم بالصلاح، ثم ينتهي الحفل في باحة القصر الملكي بتقديم التهاني من كبار الشخصيات والمدعوين[114]. ولعلّ هذا النظام الدقيق والصورة البديعة المتناغمة التي تصاحب هذا المشهد الاحتفالي، يعكسان الأنواع الثلاثة من التقاليد ذات الدلالات التي تحدّث عنها هوبزباوم: وهي التماسك الاجتماعي، والنظام وتثبيت السلطة، وترسيخ نظم القيم والأعراف المتماهية مع الشريعة[115].

تستوقفنا في هذا المشهد الاحتفالي، ثلاثة طقوس، نعتقد أن لها حمولات رمزية تفصح عن جملة من المعاني والدلالات، وهي المظلة السلطانية التي يرفعها أحد خدام القصر على رأس الملك، والجواد الذي يمتطيه السلطان في أثناء البيعة، وما يصحب البيعة من انحناءات وتعبيرات جسدية. وسنحاول تأويلها استنادًا إلى القواعد التي صاغتها المدرسة التأويلية، وخاصة تلك التي تبناها الفيلسوف غادامير، القائلة إن الإنسان يعيش في التاريخ، ويتواصل مع موروثه الثقافي بصفته كائنًا منتميًا إليه، ومندمجًا فيه.

2. دلالات رمز المظلة السلطانية

عند معاينة شكل المظلة السلطانية، لا تخطئ العين في ملاحظة تقارب شكلها مع صورة الشجرة، وهو ما جعل بعضهم يؤوّلها بشجرة بيعة الرضوان التي بويع تحتها النبي محمد في السنة السادسة من الهجرة[116]. لذلك، سيركز تحليلنا على دلالات المظلة باعتبارها شارة سلطانية، انطلاقًا من سيميائية الشجرة، بوصفها نباتًا له دلالات عميقة، ترتبط بالسلطة السياسية. ويستلهم النظام المغربي رمزيتها

112 جورج بلانديه، **الأنتروبولوجيا السياسية**، ط 2، ترجمة علي المصري (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007)، ص 142.

113 إيريك هوبزباوم وتيرينس رينجر، **اختراع التقاليد: دراسة في نشأة التقاليد ودوافعها وتطوراتها**، ترجمة أحمد لطفي (أبوظبي: دار الكتب الوطنية، 2013)، ص 7. علمًا أن المؤلف يتخذ من الملكية البريطانية نموذجًا لطقوس الاحتفالات.

114 Mouline, p. 691.

وعادةً ما يظهر هذا المشهد الاحتفالي في القنوات المرئية المغربية جميعها التي تنقل طقوس حفل الولاء المنظم في 4 آذار/ مارس من كل عام خلال عهد الملك الحسن الثاني، وهو ما نعدّه وثيقة صوتية - مرئية حافلة بالرموز.

115 هوبزباوم ورينجر، ص 14-15.

116 أوّل وزير للأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب أحمد التوفيق، وهو باحث متخصص في التاريخ، شبّه المظلة التي تحمل على رؤوس السلاطين المغاربة بالشجرة التي بويع تحتها الرسول الأكرم، وهي البيعة المعروفة تاريخيًا ببيعة الرضوان.

لتأكيد شرعية حكمه كل عام، بل حتى في بعض المناسبات الوطنية، كما حصل في بيعة وادي الذهب، في 14 آب/ أغسطس 1979، حيث ورد تعبير "شجرة الرضوان" في نص وثيقة البيعة[117]، بوصفها علامة على إعادة إنتاج الاعتراف باستمرارية الحكم في عائلة تنتمي إلى السلالة النبوية.

الدلالات القدسية نفسها ترد في وقائع التاريخ الإسلامي، حيث تكتسي الشجرة بعدًا رمزيًا دينيًا لا يغيب عن كل ملمّ بالتاريخ؛ ولا غرو، فقد عقدت تحتها بيعة الرضوان وفق ما ورد في النص القرآني[118]، كما سمي مسجد ذي الحليفة في العهد النبوي بمسجد الشجرة[119]. ويرجع أصل هذه التسمية إلى وجود مسجد بالقرب من الشجرة التي كان الرسول يجلس تحتها ليستظل بظلالها، ما جعلها تحتل خانة التقديس في الذاكرة الإسلامية، وتنسج حولها بعض الكرامات.

ترمز شجرة سدرة المنتهى التي توجد، بحسب المعتقد الشعبي الإسلامي على يمين عرش الله، إلى العلوّ والسموّ، لأنها توجد في السماء السابعة[120]، ومن ثم فهي ترتبط بمعاني سموّ مكانة الحاكم وتميّزه من الرعية، وخاصة إذا أضفنا رمزًا آخر إلى الشجرة، وهو تعبيرها عن الإنسان الكامل في كلّيته، وإلى عظمة الله وجلال جماله، علمًا أن الخلفاء في تاريخ الإسلام كانوا متمسكين بنظرية التفويض الإلهي، ومن ثم، تحمل المظلة السلطانية معانيَ العظمة والكلية والجمال التي هي من خصائص الذات الإلهية.

تحمل المظلة السلطانية أيضًا معنى مبطّنًا بشأن تسامي الملك وتعاليه، وتشبّثه بمقولة "الخليفة ظل الله في الأرض". فالمظلة بارتفاعها واتجاهها نحو الأعلى، علامة على ارتباط صاحبها بالسماء، أكثر من ارتباطه بالأرض، واستمداد شرعيته من السماء، أكثر مما يستمدها من القانون الوضعي. ويحيل هذا النموذج من الوحدة الرمزية التي تجتمع فيها السلطة بالمقدّس إلى "الصلة التي قامت بينهما دائمًا، والتي وسّعها التاريخ ولم يقطعها أبدًا"[121].

يسمح استنطاق مضمرات رمز المظلة السلطانية في التاريخ الإسلامي الذي يستقي منه تاريخ المغرب روحه وجذوره، باستنتاج كونها تعبيرًا غير مباشر عن هيبة الدولة وقوة الحاكم وثبات نظامه، وهو ما أنتج بعض المعتقدات السائدة، منها أن انكسار هذه المظلة، أو سقوط حاملها يعدّ نذير شؤم على الدولة وعلى السلطان نفسه. وورد في بعض النصوص الأندلسية أن المظلة التي كانت توضع على رأس الحاكم الأندلسي عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأوسط (275-300هـ/ 888-919م) انكسرت في أثناء توجّهه لمحاربة المتمردين على حكمه، فكان ذلك علامة على هزيمته التي تحققت على صعيد الواقع.

كما ورد في إحدى المرويات التاريخية أن السلطان المغربي محمد بن عبد الله (1171–1204هـ/ 1757-1790م) خرج لحضور صلاة العيد، فسقط حامل المظلة، وانكسرت عصاها، فكانت النتيجة وفاة السلطان بعد ثلاثة أيام من هذا الحدث، ما جعل الذاكرة الشعبية تختزن المثل المغربي القائل: "يطيح المظل، يموت السلطان"[122]. فالمظلة مثّلت في المخيال الشعبي رمزًا إلى قوة الحاكم، وتأكيدًا لاستمرارية حكمه، لذلك كانت ترفع فوق رأسه في كل مناسبة بوصفها دليلًا على حضوره القوي، وعلى صلابة نظامه، في حين كان انكسارها يؤول بوهن دولته، أو نهاية حكمه.

---

117 مما جاء في نص البيعة: "فبايعناه على ما بايع عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت شجرة الرضوان"، يُنظر: "نص البيعة"، في: الحسن الثاني، **انبعاث أمة**، جمع وتنسيق عبد الوهاب بن منصور، ج 29 (الرباط: المطبعة الملكية، 1984)، ص 179-182.

118 قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح: 18).

119 يوجد هذا المسجد في أعلى مكة، في دبر دار منارة بحذاء هذا المسجد، ونسجت حوله بعض كرامات الرسول، ومنها حديثه مع هذه الشجرة.

120 علي زيعور، **الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم: القطاع اللاواعي في الذات العربية**، ط 2 (بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1984)، ص 222.

121 بلانديه، ص 127.

122 رشيد البلغيتي، "ملين: إمارة المؤمنين 'أَسْلَمَةٌ' لملكية تنفيذية مطلقة"، **هسبريس**، 2012/8/31، شوهد في 2019/10/16، في: http://bit.ly/2pX5D8J

ونميل أيضًا إلى أن المظلة السلطانية تعبّر في رمزيتها عن شرعية الملك التاريخية وأزلية حكمه. فإذا أخذنا في الحسبان شكلها الذي يماثل الشجرة، نستشف أن هذه الأخيرة تتميّز بعمرها الطويل الذي يمتد عبر قرون (الشرعية التاريخية)، وترمز جذورها إلى ماضٍ تاريخي عريق، كما ترمز بجذعها الصلب إلى قوة السلطان. وتحيل بتجددها واخضرارها وأوراقها السامية إلى حاضر زاهر. أما ثمارها اليانعة، فتعكس الدلالة التي تجعل من الملك مصدر الخير والرزق الذي يعمّ الجميع، وأنه منبع لا غنى عنه للخصوبة الدائمة التي لا تنقطع، ما يرمز إلى الحاجة إليه، وإلى حضور نظامه في الماضي والحاضر والمستقبل.

مما يعكس رمزية المظلة السلطانية في التعبير عن استمرار المؤسسة الملكية وأزليتها، ما تعكسه، بتماثلها مع الشجرة، من تقديس في مخيال المجتمع المغربي. فعندما يتم العزم على قطع شجرة ذات مكانة في المعتقد الشعبي، ترتفع الأصوات لإدانة هذا القطع، وتحاول منعه، فتتناسل المأثورات الشعبية التي تبيّن استنكار الناس قطعها، بل تزعم المعتقدات الشعبية أن الشجرة نفسها تستعصي على القطع[123]. وللأمر مغزاه في الدلالة على استمرارية النظام واستعصاء إزاحته عن الحكم.

أما رمزية التجديد التي تحملها دلالات الشجرة، فنجدها وافرة في التراث البشري؛ إذ تحيل كلها إلى الولادة وبداية الحياة والمعجزة – البركة (التي يصف بها المغاربة ملوكهم)، وعودة الحياة والانبعاث من جديد حتى في عزّ أوقات الشدة. فشجرة النخلة شهدت ولادة السيد المسيح من غير أب، ومع ولادته المعجزة تغيّر مسار التاريخ، وظهرت المسيحية باعتبارها منعطفًا جديدًا. أما ثمارها (الرُّطب)، فهي التي نزلت ناضجة مستوية لتهب الحياة لمريم العذراء، وتنقذها في لحظة العسرة، لتبدأ مسيرة حياة السيد المسيح[124]. القول نفسه ينسحب على رمز شجرة اليقطين التي شُفي بها النبي يونس من جراحاته بعد أن أخرجه الله من بطن الحوت، فوهبته حياة ثانية[125].

لعل ما تقدمه الشجرة من علامات على الخصوبة، وبداية حياة جديدة، ما يندّ عن الحصر، وهو ما تنطق به الحكايات الشعبية المغربية والأساطير، وما تترجمه عادات النساء المغربيات العاقرات اللائي يلجأن إلى ربط قطعة قماش بجذع الشجرة التماسًا للخصوبة وطلبًا للولد[126].

على العموم، تحمل الشجرة في الثقافة الكونية رمزَ التجديد والانبعاث والخصوبة والنماء، سواء تعلّق الأمر بشجرة البلوط في بلاد الغال، أم بشجرة التين في الهند، أم بالخيزران في اليابان[127]. كما ترمز الخضرة التي تتميز بها إلى الشباب والتجدّد والأمل والتفاؤل[128]. ففي العقيدة الزرادشتية، ترتدي المتزوجة اللون الأخضر علامةً على تجدّد الحياة، وعلى الخصوبة واستمرار النسل والخلود[129]. وعمومًا، أثبتت الدراسات أن رمز اللون الأخضر يحمل دلالات على الشباب والتجدد في الحضارات البشرية كلها[130].

أما من الناحية القدسية، فقد ظلت الخضرة التي تتميز بها الشجرة رمزَ ارتباط بين السماء والأرض في الذهنية الإسلامية، لذلك سمّيت السماء خضراء[131]. وهو اللون المفضّل في الجنّة، استنادًا إلى ابن كثير في تفسيره الآية الكريمة ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ (الإنسان: 21)

123 محمد بلاجي، **الرموز الآسرة: دراسة في الرموز والعلامات** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2013)، ص 217.

124 ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ (مريم: 25).

125 ﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ (الصافات: 145).

126 بلاجي، ص 228، 245.

127 بنوا لوك، **إشارات، رموز وأساطير**، ترجمة فايز كم نقش (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2001).

128 المرجع نفسه، ص 73؛ سيرنج، ص 420.

129 سيرنج، ص 462.

130 Michel Pastoureau, *Vert-Histoire d'une couleur* (Paris: Seuil, 2013), pp. 48-49.

131 ابن منظور، مج 5، ص 88.

بأنه لباس أهل الجنّة[132]. وحتى في تفاسير الأحلام، فإن هذا اللون رمز قوة ودين، وحسن حال عند الله[133]. وفي الوقت ذاته، تحيل الخضرة إلى آل البيت الذين ينتمي إليهم الملك المغربي.

إلى جانب رمز التجدد والخصوبة والقدسية التي تعكسها خضرة الشجرة، فإن لهذا اللون، من الناحية النفسية، دلالات أخرى، فهو يُهدّئ من الانفعال والتوتر، ويجعل الصدر يميل إلى الطمأنينة والانشراح[134]، وهو ما يرمز إلى دور الملك في خلق التوافق الاجتماعي، وتهدئة النفوس، وقطع دابر الفتن.

3. دلالات رمز حصان الملك وانحناءات المبايعين

إن للحصان في الثقافات الإنسانية كلها تعبيرًا رمزيًا عن القوة والشجاعة والبطولة، حيث كانت مدن كثيرة، ولا تزال، تقيم في ساحاتها تمثالًا لحصان يرمز إلى الإقدام والقدرة على كسر شوكة العدو، كما يرمز أحيانًا إلى الألوهية والقدرة على اختراق السنن، وتجاوز المألوف، بما في ذلك القدرة على الطيران في السماء، وهو ما تؤكده الحكايات والأساطير والصور والتماثيل التي تجسّد الحصان بجناحين، أو في صورة إله يجمع بين صفة إنسان وجسد حصان طائر. وكانت الشعوب القديمة تعدّه رمز الخصوبة والتجدد. ولا غرو، حيث اعتقد الرومان أنه يجسّد رمزًا لاستمرارية الحياة، حتى إنهم كانوا يقدمونه قربانًا إلى الآلهة في أول تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام، ويحتفظون بذيله في فصل الشتاء طلبًا للخصوبة.

أما في الثقافة الإسلامية، فالحصان يعكس، وفق النص القرآني، رمز القوة، وسلاحًا لتخويف العدو، وآلية للتحصّن والمنعة والعزة[135]. ويمثّل في الوقت ذاته، علامة على السلطة والثروة والجاه؛ إذ ورد ذكره في القرآن مقرونًا بالمال والذهب والفضة[136]. كما جاء في المتن الحديثي حمّالًا معنى الخير والبركة[137]. وتحيل معانيه في المعتقدات الإسلامية إلى قوة راكبه، وامتلاكه سلطة الكرامة والمعجزة، والقدرة الخارقة على الوصول إلى ذروة السماوات السبع: فالبراق الذي أسرى بالنبي محمد، صُوّر في شكل دابّة شبيهة بحصان له جناحان طارت بالنبي في رحلة الإسراء والمعراج[138].

في التراث الشعبي المغربي ترمز الفانتازيا التي هي احتفال كرنفالي تشارك فيه مجموعة من الفرسان، إلى ملاحم عسكرية تاريخية مرتبطة بالذاكرة الجماعية القبلية، وتظهر الخيول المستعملة فيها بلباسها المزركش بأس القبيلة ومجدها. كما تحيل إلى معنى فحولة راكبيها، وقوة شكيمتهم، وثقتهم بالنفس، علمًا أن الفرسان كانوا في الماضي من علية القوم والمتنفّذين في المجتمع.

في روايات التاريخ المغربي، هناك ما يشير أيضًا إلى أن الحصان ظل رمزًا إلى السلطة والجاه والهدية الثمينة التي كانت تقدم إلى المنافسين والمتمردين على الحكم، استرضاءً لهم. وفي هذا الصدد، ورد في رواية تاريخية أن زينب النفزاوية زوجة الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين، نصحته عند مقابلته منافسه أبا بكر بن عمر، وكان قد عاد توًّا من الصحراء لاسترداد ملكه، بأن يمتطي صهوة حصانه ولا

---

132 محمد علي الصابوني، **مختصر تفسير ابن كثير**، ج 3، ط 7 (بيروت: دار القرآن الكريم، 1981)، ص 584؛ بلاجي، ص 214.

133 ابن سيرين، ص 355.

134 سيرنج، ص 420.

135 ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾ (الأنفال: 60).

136 ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ﴾ (آل عمران: 17).

137 قال الرسول: "الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، الأجر والمغنم"، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، مج 2، حديث 2852 (القاهرة: دار الفجر، 2005)، ص 301.

138 ورد عند البخاري أن البراق دابة حجمها بين الحمار والبغل، يُنظر: المرجع نفسه، مج 3، حديث 3887، ص 62.

ينزل عنه عند مفاوضة منافسه، تعبيرًا عن شكيمته التي لا تلين، وعدم تنازله عن السلطة، رغم أنه كان نائبًا له في الحكم. كما طلبت منه أن يقدم إليه الخيول هدايا للحيلولة دون تفكيره في أي تمرّد، وهو ما فهم الخصم دلالاته، فاستسلم للأمر الواقع[139].

تأسيسًا على هذه المرجعية التاريخية، يمكن تأويل ركوب الملك المغربي الحصان في أثناء طقوس حفل البيعة، بوصفه تعبيرًا عن سلطة المتغلب (راكب الحصان) وقوته ومناعة حكمه وحصانته، وخضوع المبايع لسياسة الأمر الواقع. كما أنها تعبير عن محاولة إبراز الذات السلطانية بوصفها ذاتًا خارجة عن المألوف، وقادرة على التسامي والتعالي بتشبهها بالنموذج النبوي الذي أسري به نحو السماء، وكلها إشارات تهدف إلى تلميع صورة السلطان، وإبراز صلابة نظامه، وزرع الهيبة في نفوس الرعية.

لا تخلو انحناءات المبايعين للملك وهو ممتطٍ صهوة جواده ومستظلٌ بالمظلة السلطانية، من تعبير رمزي عن قوة النظام وتشبثه بنظرية التأليه، فهو يتمثّل من خلال الانحناءة التي تشبه الركوع في الصلاة مقولة "السلطان ظل الله في الأرض"، ويؤكد سيادته الدينية المطلقة على ممثلي الشعب، ومن خلالهم على الشعب برمته، بخضوعهم غير المشروط لـ "سيطرته النافعة"[140]. فالمنحني أمام الملك، يتملّكه إحساس بأنه دخل فعليًا، مع من يمثلهم من المواطنين، تحت حماية أمير المؤمنين، واستظل بظله المرموز إليه بالمظلة السلطانية. ويكون لهذا الشعور وقع عميق على المبايع؛ إذ يحدّ من أي طموحات يمكن أن تخطر بباله للتمرد ضد راكب الفرس[141]، لأن هذه الانحناءة الجماعية دليل على "إجماع" يغدو التزامًا دينيًا، يصعب الخروج من دائرته، وتصبح أي ضربة موجهة ضده، بفعل هذا الترابط بين السياسي والمقدس، "ضربة مدنّسة"[142]، ومروقًا وخروجًا عن الوازع الديني.

أما الصيحات التي يُردّدها العبد بعد انحناءة المبايعين، نيابة عن الملك، فمشحونة بالمعاني الرمزية التي تصبح بموجبها علاقات الخضوع والطاعة مبنية على كسب رضا الملك والتقرب إليه لتحقيق المكاسب[143]، ودخول المبايع في علاقة تبعية قانونية ملزمة للسيد الأعلى الذي هو الحاكم، بالإخلاص له والقبول بسلطته المطلقة الأبدية[144].

من خلال مقارنة طقوس البيعة، المرجع في الإسلام، مع البيعة السلطانية المغربية، يتضح أن الأخيرة لا تتشبث بالتقليد الأصلي سوى في عمقه الرمزي الديني، وفي مقابل ذلك، تسعى لـ "إعادة صوغ التقليد"، وإخراج مشهد السلطة إخراجًا جديدًا بشكل مستحدث يعانق رموز الحاضر، من دون أن ينفصل عن المرجعية التاريخية العريقة في تركيبة مبدعة بإتقان.

قبل الختم، وبحكم أهمية موضوع المناهج، نوصي بتأسيس مراكز علمية ومعاهد ومجلات متخصصة في دراسة المناهج، وإنشاء مكتبات إلكترونية تُعنى بهذا الجانب في أنحاء الوطن العربي كلها، وتنظيم لقاءات فرعية لتعميق البحث فيه.

---

139 أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ومراجعة إ. ليفي بروفنسال وج.س. كولان، ج 4 (بيروت: دار الثقافة، 1980)، ص 25.

140 هو تعبير استعمله بلانديه في دراسته حول الممالك الأفريقية لتفادي فوضى فترات شغور العرش، يُنظر: بلانديه، ص 136.

141 محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ترجمة محمد حاتمي وخالد الشكراوي، مراجعة عبد الرحيم بنحادة (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 73.

142 بلانديه، ص 135.

143 الطوزي، ص 74.

144 وهو ما تعكسه عبارة "الله يرضى عليكم، قالكم سيدنا" التي يرددها أحد العبيد المرافقين للملك في أثناء حفل البيعة.



خاتمة مفتوحة على بداية

انصبَّ المنجز التحليلي الذي ركّبنا به هذه الدراسة على أطروحة تجمع بين آليتين للاشتغال، نحسب أنهما تحتلان خانة مهمة في سؤال المنهج التاريخي: أولاهما اختبار مدى نجاعة التفكير في ماضي الإنسان وفحصه ومساءلته، لا بوصفه حيوانًا ناطقًا، بل بوصفه حيوانًا رامزًا، ومنتجًا لتاريخ علاماتي - إشاراتي يبوح بكل ما يختزنه عالمه الروحي من معانٍ حسيّة، تاريخ لا يُقرأ باللغة المتداولة، إنما يفهم بالعلامة والإشارة. أما الآلية الثانية، فمحاولة جسّ نبض فكرة إشراك القارئ/ المؤرخ في فهم هذا العالم "اللالغوي" الذي يقبع وراء النص التاريخي، وتأويل رموزه لاستخراج المساحات غير المرئية، والوصول إلى الممكن والمحتمل في التاريخ، بعيدًا عن "الوصاية" التي تفرضها سلطة كاتبه.

تبيّن من ثنايا هذه الدراسة أن منهج التأويل الرمزي يحقق إلى حدّ ما هذه الغايات، لأنه يسعى لإقامة علاقة جدلية بين العقل والتراث، والعلم والروح، في فهم دلالات النصوص. كما أنه يروم إشراك قارئ النص المرموز في إعادة إنتاج معناه، واستخراج دلالاته الممكنة عن طريق فهمه وتفهّمه، ثم تأويله، وإقامة روابط تفاعل وحوار معه "حتى لا نتركه يتكلم وحده"، على حدّ تعبير غادامير. وبهذا التفاعل والحوار الطويل والمستمر، الهادف إلى استكشاف رمزية النص، يصبح المؤرخ، بوعيه وكفاءته، متملّكًا للنص، مساهمًا في بناء معانيه ودلالاته الثاوية، ومنتجًا له من جديد.

بقدر ما يُعدّ هذا "الإنتاج الثاني" مكمّلًا النص ومستكشفًا بياضاته، فإنه يرقى بالمؤرخ إلى مربّع الإبداع، لأن النص في التأويل الرمزي يمتد في ذات المؤرخ، والمؤرخ يخرج ذاته ليمتد في النص في تعالق جدلي. وبذلك يصبح هذا المنهج مكوّنًا جوهريًا في إعادة بناء النص التاريخي، من خلال إزالة الغشاوة التي تلفّ رموزه.

بالمثل، أوضحنا في هذه الدراسة أن منهج التأويل الرمزي لم ينشأ من فراغ، بل من متابعة مناهج المدرسة الوضعانية والتاريخانية، بكشف نقائصها وسلطتها التوجيهية للكتابة التاريخية، واختبائها وراء الموضوعية وسلطة المعرفة، وتكبيل الحرية المنهجية للمؤرخ. وعلى العكس، بيّنا أن هذا المنهج يسعى إلى توسيع دائرة البحث التاريخي لتغطية مساحات معرفية متشعبة، كانت، من قبل، حكرًا على بعض العلوم، وإلى إعادة ترتيب آليات اشتغال المؤرخ بما يمكّنه من استكشاف "البنية المخبأة"، والممكنات اللاواعية في التاريخ.

كما بيّنا في سياق المنجز التحليلي لهذه الدراسة أيضًا أن منهج التأويل الرمزي يرتكز على مرتكزين جوهريين: فهم النص الرمزي وتفهّمه، ثم ربط آليات الفهم بالموروث الثقافي، وبمفاهيم الحاضر التي تستقي منها الذات المؤولة فهمها، وتبدع نوعية الأسئلة التي تطرحها على النص أو الوثيقة.

ختمنا هذه الدراسة المتواضعة بمحاولة تطبيقية استرشدنا خلالها بالمرتكزات النظرية لمنهج التأويل الرمزي، بهدف قراءة الدلالات الرمزية لنموذج تاريخي، اخترنا له طقوس احتفالات البيعة في تاريخ المغرب الراهن، لرصد ما تحمله تلك الطقوس من شحنات رمزية، وقراءة معانيها المضمرة، اعتمادًا على مقولة "التاريخ الفاعل" لغادامير، فاستقينا دلالات تلك الرموز المصاحبة لطقوس البيعة من قلب التاريخ والتراث المغربيين، ومن الذات الإنسانية في بعدها الكوني. ولا نزعم أن سقف دراستنا تجاوز مرحلة جسّ النبض بشأن مبدأ التجديد المنهجي في مسار الفكر والتاريخ العربيين، لأن أسئلة عدة وملفّات أخرى رديفة لا تزال تنتظر الفحص والتنقيب في أبحاث مستقبلية، فإن أصبنا فذلك غاية المراد، وإن أخطأنا فأجر الاجتهاد.

المراجع

References

العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**. تحقيق عبد السلام الشدادي. الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005.
- ابن سيرين، محمد وعبد الغني النابلسي. **معجم تفسير الأحلام**. رتّبه معجميًا وأعدّه باسل البريدي. أبوظبي: مكتبة الصفاء؛ دمشق/ بيروت: مكتبة اليمامة، 2008.
- ابن عذاري المراكشي، أحمد بن محمد. **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**. تحقيق ومراجعة إ. ليفي بروفنسال وج. س. كولان. بيروت: دار الثقافة، 1980.
- ابن عربي، محيي الدين. **معجم اصطلاحات الصوفية**. تحقيق وتقديم بسام عبد الوهاب الجابي. بيروت: دار الإمام مسلم للنشر، 1990.
- الأسود، السيد حافظ. "المدخل الرمزي لدراسة المجتمع". **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**. العدد 14 (1991).
- إيكو، أمبرتو. **التأويل بين السيميائيات والتفكيكية**. ترجمة سعيد بنكراد. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004.
- بارت، رولان. **الدرجة الصفر للكتابة**. ترجمة محمد برادة. ط 3. الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1985.
- ________. **المعنى الثالث ومقالات أخرى**. ترجمة عزيز يوسف المطلبي. بغداد: بيت الحكمة، 2011.
- ________. **مبادئ في علم الأدلة**. ترجمة محمد البكري. ط 2. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1987.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**. القاهرة: دار الفجر، 2005.
- بريمي، عبد الله. "تاريخانية التأويل: هانز جورج غادامير". **قضايا إسلامية معاصرة**. العدد 57-58 (2014).
- بلاجي، محمد. **الرموز الآسرة: دراسة في الرموز والعلامات**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2013.
- بلانديه، جورج. **الأنتروبولوجيا السياسية**. ترجمة علي المصري. ط 2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.
- بوبر، كارل. **بحثًا عن عالم أفضل**. ترجمة أحمد مستجير. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.
- ________. **بؤس الأيديولوجيا: نقد مبدأ الأنماط في التطور التاريخي**. ترجمة عبد الحميد صبرة. بيروت: دار الساقي، 1992.
- التلمساني، أحمد بن المقري. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**. تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار صادر، 1988.
- الحسن الثاني. **انبعاث أمة**. جمع وتنسيق عبد الوهاب بن منصور. الرباط: المطبعة الملكية، 1984.
- خوالدية، أسماء. **الرمز الصوفي بين الإغراب بداهة والإغراب قصدًا**. الرباط: دار الأمان؛ بيروت: منشورات ضفاف؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، 2014.
- درويش، حسام الدين. **إشكالية المنهج في هيرمينوطيقا بول ريكور وعلاقتها بالعلوم الإنسانية والاجتماعية: نحو تأسيس هيرمينوطيقا للحوار**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- دريدا، جاك. **الكتابة والاختلاف**. ترجمة كاظم جهاد. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988.
- ريكور، بول. **الذاكرة، التاريخ، النسيان**. ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.

- زيعور، علي. **الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم: القطاع اللاواعي في الذات العربية**. ط 2. بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.
- سيرنج، فيليب. **الرموز في الفن - الأديان - الحياة**. ترجمة عبد الهادي عباس. دمشق: دار دمشق للنشر، 1992.
- شتراوس، كلود ليفي. **الأسطورة والمعنى**. ترجمة شاكر عبد الحميد. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986.
- الصابوني، محمد علي. **مختصر تفسير ابن كثير**. ط 7. بيروت: دار القرآن الكريم، 1981.
- الطوزي، محمد. **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**. ترجمة محمد حاتمي وخالد الشكراوي. مراجعة عبد الرحيم بنحادة. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.
- العروي، عبد الله [وآخرون]. **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**. ط 3. بيروت/ الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2001.
- العروي، عبد الله. **ثقافتنا في ضوء التاريخ**. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983.
- ________. **مفهوم التاريخ: الألفاظ والمذاهب**. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.
- ________. **مفهوم التاريخ: المفاهيم والأصول**. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.
- غادامير، هانس غيورغ. **الحقيقة والمنهج: الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية**. ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح. طرابلس: دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- ________. **فلسفة التأويل: الأصول، المبادئ، الأهداف**. ترجمة محمد شوقي الزين. ط 2. بيروت: الدار العربية للعلوم؛ الجزائر: منشورات الاختلاف؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006.
- فرو، قيس ماضي. **المعرفة التاريخية في الغرب: مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- فوكو، ميشال. **حفريات المعرفة**. ترجمة سالم يفوت. ط 2. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987.
- فوكو، ميشيل وجاك دريدا. **حوارات ونصوص**. ترجمة محمد ميلاد. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2006.
- قنصوه، صلاح. **الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- كاسيرر، إرنست. **مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية أو مقال في الإنسان**. ترجمة إحسان عباس. مراجعة محمد يوسف نجم. بيروت/ نيويورك: دار الأندلس، 1961.
- كوثراني، وجيه. **تأريخ التاريخ: اتجاهات – مدارس - مناهج**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- كولر، جوناثان. **رولان بارت: مقدمة قصيرة جدًا**. ترجمة سامح سمير فرج. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016.
- لوغوف، جاك (إشراف). **التاريخ الجديد**. ترجمة محمد الطاهر المنصوري. مراجعة عبد الحميد هنية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- لوك، بنوا. **إشارات، رموز وأساطير**. ترجمة فايز كم نقش. بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2001.
- مخوخ، فؤاد. **من نقد العقل إلى هيرمينوطيقا الرموز: بحث في فلسفة الثقافة عند إرنست كاسيرر**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

• ملين، محمد نبيل. **السلطان الشريف، الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب.** ترجمة عبد الحق الزموري وعادل بن عبد الله. الرباط: المعهد الجامعي للبحث العلمي. جامعة محمد الخامس، 2013.

• هوبزباوم، إيريك وتيرينس رينجر. **اختراع التقاليد: دراسة في نشأة التقاليد ودوافعها وتطورها.** ترجمة أحمد لطفي. أبوظبي: دار الكتب الوطنية، 2013.

الأجنبية

• Braudel, Fernand. *Ecrits sur l'histoire*. Paris: Flammarion, 1969.

• Burguière, André. "Histoire et structure." *Annales.* vol. 26, no. 3-4 (1971).

• Castellet, Josep Maria. *La Hora del lector*. Barcelone: Seix-Barral, 1957.

• Cassirer, Ernest. *L'Idée de l'histoire: Les Inédits de yale et autres écrits d'exil*. Fabien Capeilleres (trad.). Paris: CERF, 1989.

• Chevalier, Jean & Alain Gheerbrant. *Dictionnaire des symboles: Mythes, rêves, coutumes, gestes, formes, figures, couleurs, nombres*. Paris: Robert Laffont, 1982.

• Cherifi, Rachida. *Le Makhzen politique au Maroc: Hier et aujourd'hui*. Casablanca: Afrique Orient, 1988.

• Dupret, Baudouin et al. *Le Maroc au présent, D'une époque à l'autre, une société en mutation*. Casablanca: Publications du Centre Jacques-Berque; Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Études Islamiques et les Sciences Humaines, 2015.

• Durand, Gilbert. *L'Imagination symbolique*. Paris: PUF, 1964.

• Eco, Umberto. *L'œuvre ouverte*. Paris: Editions de Seuil, 1965.

• ________. *La Philosophie des formes symboliques: Le Langage*. Ole Hansen-Love & Jean Lacoste (trad.). Paris: Les Editions de Minuit, 1989.

• Gadamer, Hans-Georg, *L'Art de comprendre: Herméneutique et tradition philosophique*. Paris: Aubier, 1982.

• ________. *Vérité et méthode, les grandes lignes d'une herméneutique philosophique*. Paris: Seuil, 1996.

• Iser, Wolffang. *L'Acte de lecture: Théorie de k'effet esthétique*. 2nd ed. Belgium: Mardaga, 1995.

• Pastoureau, Michel, *Vert-Histoire d'une couleur*. Paris: Seuil, 2013.

• Reichler, Claude (dir.). *L'Interprétation des textes*. Paris: Les Editions de Minuit, 1989.

• Ricœur, Paul. *Du texte à l'action: Essai d'herméneutique*. Paris: Seuil, 1986.

• ________. *Histoire et vérité*. 3éme ed. Paris: Seuil, 1967.

• Todorov, Tzvetan. "Viaggio nella criticana Americana." *Lettera*. no. 4 (1987).

• Tozy, Mohamed. "Monopolisation de la production symbolique et hiérarchisation du champ politico-religieux au Maroc." *Annuaire de l'Afrique du Nord*. vol. 18 (1980).

زهير سوكاح | Zouheir Soukah*

حقـل "دراسـات الذاكـرة" في العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة: حضـور غـربي وقصـور عـربي

Memory Studies in the Social Sciences and Humanities: International Interest, Arab Neglect

تُعـرِّف هذه الدراسـة حقل دراسـات الذاكرة بوصفه مجمـوع مقاربات "بينتخصصيـة" في العلوم الإنسـانية والاجتماعية، تتعامـل مع التصورات المجتمعيـة للماضي الجمعي بأدوات منهجية متنوعة، جرّت إليهـا اهتمامًا من التخصصات العلمية المختلفـة في الغرب، لم يصل صداه على النحو المطلوب إلى الممارسـة البحثية العربية. يُـبرز المحور الأول كيفية تبلور هذا الحقل، عبر تقديم نبذة بشـأن أهم النظريات التأسيسـية التي وضعها كل من موريس هالبفاكس وبيير نورا وأسمان وريكـور. وعلى هذا الأسـاس يتطرق كل مـن المحور الثاني والثالـث والرابع إلى دراسـات الذاكرة في العلـوم التاريخية والاجتماعيـة والأدبية، على التـوالي، في حين يهتم المحور الخامس بوضع الدراسـات الذاكراتية في العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية، لينتهي إلى وجود قصور عربي في هذا الميدان البحثي، ثم تختم الدراسة بمجموعة مقترحات لتعزيز التعامل العربي مع هذا الحقل العابر للتخصصات.

كلمات مفتاحية: الذاكرة الجمعية، دراسات الذاكرة، العلوم الإنسانية، البينتخصصية.

This paper introduces the field of memory studies as the sum of interdisciplinary approaches in the human and social sciences considering the social perceptions of the collective past with modern methodological tools. This field has attracted academic interest from various disciplines in the West but has not enjoyed the same resonance in Arab research. The first section describes the formation of this field, presenting an overview of the most important theories that shaped it – including those of Halbwachs, Nora, and Assmann. The subsequent sections focus in turn on sociological, historical and literary studies of memory, while the final section reviews the status of memory studies in Arab social sciences and humanities, concluding that there is a major Arab neglect of this field. The conclusion presents a number of recommendations on how to overcome this.

Keywords: Collective Memory, Memory Studies, Humanities, Interdisciplinarity.

* أستاذ اللغة العربية في التعليم العمومي الألماني، حاصل على درجة الدكتوراه في الأدب الألماني من جامعة دوسلدورف.
Teacher of Arabic Language in the German state school system. He holds a PhD in German Literature from Düsseldorf University.

مقدمة

يشهد المشهد البحثي في الغرب، منذ العقود الأخيرة إلى يومنا هذا، طفرة غير مسبوقة في ما بات يُعرف حاليًا بـ "دراسات الذاكرة" Memory Studies، وهو تعبير جامع يحيلنا على مقاربات علمية متنوعة، ذات طبيعة "بينتخصصية"، تسعى إلى التعامل مع "الذاكرة" الإنسانية في بُعديها، المجتمعي والجمعي، والبحث في علاقتها بالظواهر البشرية المختلفة التي تهتم بها العلوم الإنسانية والاجتماعية، بل حتى الطبيعية، إلى درجة أنْ لا ثيمة بحثية استطاعت إعادة إرجاع الترابط الكلاسيكي القديم بين العلوم الإنسانية – الاجتماعية والعلوم الطبيعية، مثلما فعلته "الذاكرة" التي صارت موضوعًا مشتركًا لحقول معرفية متنوعة. وأكثر من هذا تتميز دراسات الذاكرة، إضافة إلى طبيعتها البينتخصصية، بسمتَي الدينامية والإبداع، على المستويين التنظيري والمنهجي، وهو ما أتاح لها امتدادًا متواصلًا في حقول معرفية متنوعة، يعكسه الإنتاج العلمي المتراكم، والازدهار اللافت الذي رافقه، ابتداءً من أواخر سبعينيات القرن العشرين، معبرًا، في الوقت ذاته، عما وصفناه سابقًا بـ "المنعطف الذاكراتي"[1] ضمن هذه العلوم في الغرب.

يقابل هذا الاهتمام الأكاديمي بالذاكرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية الغربية، إشكالية التعامل العربي الضعيف مع هذا التوجه البحثي الجديد. وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات، يظهر القصور العربي في مواكبة هذا التطور المعرفي ظهورًا لافتًا؛ بسبب غياب وعي إبستيمولوجي عربي بأهمية هذا الحقل، بوصفه اختصاصًا بحثيًا وأكاديميًا مستقلًا بذاته، على الرغم من العدد الذي لا يستهان به من مراكز الأبحاث العربية المهتمة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية. لهذا، تسعى الدراسة، إلى جانب توصيف هذا التأخر العربي في ميدان دراسات الذاكرة، واقتراح سُبل لردم هذه الهُوة الذاكراتية، إلى التعريف بهذا المجال الضروري للمشهد الأكاديمي العربي، بالنظر إلى أهمية موضوع الذاكرة في ماضي الوطن العربي وحاضره، بل في مستقبله أيضًا، من خلال توصيف أهم النظريات والتوجهات البحثية الراهنة في هذا الحقل، وهو ما يتيح لفت انتباه الباحثين العرب في العلوم الإنسانية والاجتماعية نحو هذه الوجهة البحثية الرحبة، وذلك عبر التعامل مع التساؤلات الآتية:

- ما حقل "دراسات الذاكرة"؟ وما أسسه التنظيرية؟
- ما أهم مجالات اشتغال هذا الحقل في العلوم الإنسانية والاجتماعية؟
- ما أهم التوجهات البحثية السائدة حاليًا في هذا الحقل المتعدد التخصصات؟
- ما سُبل ردم الهوة الذاكراتية العربية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، تعتمد الدراسة على منهجية الدراسة الوثائقية في ثلاث خطوات: أولاها دراسة مجموعة محددة من أهم الأدبيات التي اهتمت بدراسة نشأة ميدان دراسات الذاكرة، وتطوره، ووضعه الحالي، إلى جانب مناقشة أولية لأهم المقاربات التأسيسية المرتبطة به، ثم تقديم توصيف له، بما هو توجه بحثي حديث يتسم بالتنوع التنظيري والخصوبة المعرفية والتعدد المنهجي. وثانيتها خطوة مُقارِنة، تحاول تقديم توصيف مبدئي للتأخر العربي عن هذا الركب البحثي، ولا سيما في علوم الاجتماع والتاريخ والعلوم الأدبية، ثم نناقش سُبل اللحاق العربي بهذا المشهد البحثي في الخطوة الثالثة.

1 زهير سوكاح، "السياسة والذاكرة الجمعية: علاقة تنافر أم تجاذب؟"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 1 (أكتوبر 2017)، ص 37.

أولًا: من "الذاكرة" إلى "دراسات الذاكرة"

1. الذاكرة بوصفها قضية فكرية: نبذة تاريخية موجزة

يُعد التفاعل مع مفهوم الذاكرة الذي يصفه جاك لوغوف Jacques Le Goff بـ "المفصلي"[2]، من أقدم الانشغالات الفكرية للإنسان، ولا سيما من زاوية نظر فلسفية تمثلت في أفكار كل من أفلاطون وأرسطو وأوغسطين الذين تعاملوا مع الذاكرة البشرية في صيغتها الفردية أساسًا. وبخلاف أفلاطون الذي يرى أن المعرفة هي الذاكرة والتذكر، بمعنى أن تعلم الإنسان ما هو إلا تذكُّره لما كان يعرفه سابقًا قبل ولادته (أي عالم المُثل)[3]، ينطلق أرسطو من فكرة مفادها أن الذاكرة هي انفعال عبر الإحساس المباشر، مُعتبرًا أن التذكر يحدث عبر تداعي الأحاسيس والأفكار[4]. أما أوغسطين، فيُميّز بين الذاكرة الحسية والفكرية؛ ففي حين "ترتبط الأولى بالمحسوسات"، عبر الحواس الخمس، ترتبط الثانية بـ "المعارف والأدب والعلوم والأمور التجريدية"[5]. إلا أن الاهتمام بالذاكرة في التفكير الغربي لم يُقصر على التراث الإغريقي، وإنما تعداه إلى الحقبة القروسطية، إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وصولًا إلى القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي سياق القرن التاسع عشر، نلاحظ اهتمامًا فكريًا واضحًا بموضوع الذاكرة؛ فبينما يربط فرويد الذاكرة باللاوعي، فيعتبرها "مجمل الأحداث المنسية والمشاعر والانطباعات والمُتع والشروخ والهواجس والمخاوف والأهوال التي اعتورت حياة الإنسان"[6]، يرى هنري برغسون، عكس ذلك، أن الذاكرة "ليست مستودعًا للذكريات الجامدة، بل هي نخبة من الأحاسيس تستثير العديد من المشاعر"[7].

غير أن البداية الفعلية لحقل دراسات الذاكرة، ولا سيما في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لم تنطلق إلا في أواخر سبعينيات القرن الماضي، وذلك من جرّاء إعادة اكتشاف نظرية "الذاكرة الجمعية" La mémoire collective لعالم الاجتماع الفرنسي موريس هالبفاكس Maurice Halbwachs (1877-1945)، وهي تُعتبر أول انطلاقة بحثية للتعامل العلمي الدقيق مع مفهوم الذاكرة، بوصفها ظاهرة مجتمعية ذات بعد جمعي، استرعت اهتمامًا مكثفًا من مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، تمثلت في بروز نظريات ومقاربات ذاكراتية حديثة[8]، وفي مقدمتها "أماكن الذاكرة" للمؤرخ الفرنسي بيير نورا Pierre Nora، ونظرية "الذاكرة الحضارية" ليان أسمان Jan Assmann، إضافة إلى الكتابات الفلسفية - السياسية لبول ريكور Paul Ricœur حول الذاكرة، وقد جاءت كلها في سياق أحداث كبرى شهدها التاريخ المعاصر، وأضحت حاليًا الأساس النظري والمنهجي للدراسات الذاكراتية ومخرجاتها. وهكذا نجد تزايدًا مطّردًا في عدد الدوريات العلمية المتخصصة في دراسات الذاكرة[9]، وفي السلاسل العلمية[10]، والمراكز الدولية البحثية[11] والمؤتمرات

---

2 جاك لوغوف، **التاريخ والذاكرة**، ترجمة جمال شحيد، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 101.

3 جمال شحيد، **الذاكرة في الرواية العربية المعاصرة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011)، ص 52.

4 المرجع نفسه، ص 54.

5 المرجع نفسه، ص 61.

6 المرجع نفسه، ص 75.

7 المرجع نفسه، ص 78.

8 تفرق هذه الدراسة بين مفهومَي "ذاكراتي" و"ذاكري"، فبينما يُقصد بالأول كل تعامل يتخذ من الذاكرة موضوعًا له، يُقصد بالثاني كل ما يمكن أن ننسبه إلى الذاكرة.

9 لعل أشهرها: *Memory; Memory Studies; Journal of Memory and Language*.

10 لعل أهمها حاليًا: *Media and Cultural Memory*.

11 وفي مقدمتها:
Centre for the Study of Cultural Memory, Warwick Centre for Memory Studies (CRM), Center for Interdisciplinary Memory Research (CMR).

السنوية[12]، والمشاريع البحثية البينتخصصية[13]، إضافة إلى المعاجم التخصصية، وغيرها من المنشورات العلمية التي تغطي معظم الاتجاهات البحثية لهذا الحقل، بل لقد أسهم هذا الزخم البحثي في تداخل كثير من الحقول المعرفية والتخصصات العلمية في ما بينها طوال العقود الأخيرة، ولا سيما التواشج الحاصل حاليًا بين العلوم الاجتماعية والتاريخية والأدبية في بوتقة البحث الذاكراتي. ويعكس هذا الأخير "أهمية الرهان الذي تمثله الذاكرة الجمعية"، بحسب تعبير لوغوف، ولا سيما بعد "تطور المجتمعات في النصف الثاني من القرن العشرين"[14].

2. نظريات الذاكرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

على الرغم من التنوع الشديد في حقل دراسات الذاكرة الذي تعكسه وفرة الكتابات التنظيرية والأبحاث الميدانية، فإن معظمها - وعلى اختلاف انتماءاتها التخصصية - غالبًا ما يستند إلى كتابات هالبفاكس، بوصفها منطلقًا.

أ. "الذاكرة الجمعية" لموريس هالبفاكس

على النقيض من التمثلات السائدة - في عصره - التي كانت تحصر "التذكر" في الأفراد، من جهة كونه عملية نفسية خالصة فحسب، نبّه هالبفاكس إلى الإطار المجتمعي للتذكر الفردي الذي يحتل مكانًا ضمن المحيط الاجتماعي، بوصفه نتيجة بديهية لتفاعل الفرد مع محيطه. وفي هذا السياق يقول هالبفاكس في كتابه **الأطر الاجتماعية للذاكرة** (1925): "عندما نقرأ أمهات الكتب في علم النفس التي تعالج مسألة الذاكرة، ما يدهشنا أن الإنسان فيها يظهر كائنًا معزولًا"[15]، مضيفًا في موضع آخر من كتابه **الذاكرة الجمعية**: "إلا أن ذكرياتنا تبقى جمعية، ويذكرنا بها الآخرون، مع أنها أحداث عُنينا بها وحدنا، وأشياء رأيناها وحدنا، ذلك أننا لسنا في الحقيقة وحيدين البتة"[16]. ولهذا، يرى هالبفاكس أن المرء يتمكن من خلال الحوار مع الآخر (مثلًا، مع أفراد الأسرة والأصدقاء وغيرهم) من استذكار خبرات ومحطات مهمة في مساره الحياتي[17]، مستخلصًا أن عملية التذكر الفردية، على الرغم من طابعها البيولوجي، لا يمكن أن تتحقق من دون إطار اجتماعي معين يلفّها[18]. ومن هنا، فإن هذا الإطار الاجتماعي يؤسس لنسق جمعي، يجعل التجارب الذاتية للفرد قابلة للتذكر وللتفسير جمعيًا[19]. يُسمّي هالبفاكس هذا النسق التذكري الجمعي "الذاكرة الجمعية"، وهي، بحسبه، شرط ضروري لوجود هذه الجماعة نفسها؛ ذلك أنها تؤسس لهويتها عن طريق فعل التذكر الجمعي. وهنا يُلاحَظ ربط هالبفاكس بين الذاكرة والهوية، معتبرًا أن الهوية الجمعية ما هي إلا نتيجة لتفسير مشترك للماضي الخاص بهذه الجماعة[20]؛ ذلك أن ما يُستعاد على مستوى ما فوق الفردي ما هو إلا استجابة لـرغباتها ومصالحها الآنية. والمشاركة التذكرية - الجمعية تعني أن المشارك ينتمي هوياتيًا إلى هذه الجماعة[21]. وعلى هذا الأساس، فإنّ الذاكرة الجمعية لمجتمع، أو جماعة ما، هي أكثر من تذكر للماضي، إنها في الأساس تعبير هوياتي

---

12 من أشهرها: Annual Conference of the Memory Studies Association.

13 مثل مشروع "الذاكرة في المدن الكبرى: التذكر، والتمدن والجندر في أميركا اللاتينية"
Memoria in der Megacity: Erinnerung, Urbanität und Geschlecht in Lateinamerika.

14 لوغوف، ص 166.

15 شحيد، ص 145.

16 موريس هالبواش [هالبفاكس]، **الذاكرة الجمعيّة**، ترجمة نسرين الزهر (دمشق: بيت المواطن، 2016)، ص 45-46.

17 زهير سوكاح، "نظريات الذاكرة الجمعية وتطورها في ميادين العلوم الإنسانية"، **مجلة دراجومان**، مج 3، العدد 5 (2015)، ص 129.

18 المرجع نفسه، ص 128.

19 المرجع نفسه، ص 129.

20 المرجع نفسه.

21 المرجع نفسه، ص 130.



عن سياق مجتمعي معين؛ إذ إنها لا تسترجع صورًا طبق الأصل للماضي عشوائيًا، وهذا ما يشير إليه هالبفاكس بقوله: "الذاكرة لا تقوم بإعادة إحياء وبعث الماضي، بل تقوم بإعادة تشكيله في زمن الحاضر [...] التذكر هو عملية إعادة بناء الماضي بمساعدة الحاضر"[22].

وفي هذا الصدد، اعتمدت غالبية موسوعات علم الاجتماع الغربية، في تعريفها لهذا المفهوم الجديد، على تصور هالبفاكس للتذكر الجمعي؛ إذ يعرّف **قاموس علم الاجتماع** الذاكرة الجمعية بأنها "مجموع التوافقات الرمزية والفعلية بين أفراد مجتمع ما، تُنتج أرضية للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ومن ثم تتيح تشكل الجماعة الذهنية الواحدة ذات المصلحة المشتركة. وبهذا تكون الذاكرة الجمعية هي ذاك الإطار المُلزم للذاكرات الفردية"[23]. في حين يضيف **معجم علم الاجتماع**: "في المجتمع المتعدد ينتمي الفرد إلى مجموعات عديدة، ومن ثم فإنه يشترك في ذاكرات جمعية متنوعة"[24]. ومن الملاحظ هنا أننا لا نجد تعريفات للمفهوم نفسه في المعاجم السوسيولوجية العربية[25].

ب. "أماكن الذاكرة" لبيير نورا

التصوّر نفسه لوظيفة الذاكرة في مستواها الجمعي نجده حاضرًا أيضًا عند المؤرخ الفرنسي بيير نورا، فقد احتفى بالمفهوم الهالبفاكسي للذاكرة الجمعية حينما اعتبر أنها: "ما يتبقى من الماضي في الحياة التي تعيشها المجموعات، أو ما تفعله هذه المجموعات بالماضي"[26]، إلا أنه يشدّد، في الوقت ذاته، على أنه لم تعد هنالك إمكانية، في عصرنا الحالي، لحضور الذاكرة الجمعية، بقوله في جملته الشهيرة: "كثُر الحديث في عصرنا هذا عن الذاكرة الجمعية، وهذا مرده أصلًا إلى غيابها المطلق، أي لم يعد هنالك وجود لشيء يحمل هذا الاسم"[27]. وعلى هذا الأساس ركّز نورا في تحليله للوظيفة الهوياتية للتذكر الجمعي على ما اعتبره البديل الحسي من الذاكرة الجمعية، أي ما سماه "أماكن الذاكرة" Les Lieux de Mémoire التي تشمل، في نظره، فضاءات جغرافية ومبانيَ عمرانية ونصبًا تذكارية وأعمالًا فنية، وكذلك شخصيات تاريخية، وأيامًا تذكرية، ومؤلفات ونشاطات رمزية؛ وهكذا تُعتبر، على سبيل المثال لا الحصر، باريس، والعلم الفرنسي، والرابع عشر من يوليو/ تموز، وأيضًا كتاب **مقال عن المنهج** *Discours de la méthode* من أماكن الذاكرة في فرنسا[28]. ولتوضيح فكرته، يتحدث نورا عن ثلاثة أبعاد محورية تجعل من الشيء الملموس، أو المفهوم المجرد، مكانًا ذاكريًا، هي: البعد المادي، والبعد الوظيفي، والبعد الرمزي[29]. والبعد المادي لأماكن الذاكرة يجب ألا يُحيل، بحسب تعبير نورا، على اقتصار هذه الأماكن على كل ما هو مادي وملموس وذو طبيعة مادية فحسب، مثل البنايات أو اللوحات الفنية أو المؤلفات وغيرها. فأحداث تاريخية، أو دقائق صمت لإحياء ذكرى شخص ميت، تتوفر أيضًا على بعد مادي جليّ؛ لأنها، بحسبه، عبارة عن مقطع مادي من فترات ووحدات الزمن. كل هذه الموضوعات تمتلك بعدًا وظيفيًا، بمعنى أنها تُحقّق وظيفة محددة ضمن المنظومة الاجتماعية، فكُتب شهيرة في فرنسا، مثل كتاب **تاريخ فرنسا** *Histoire de France* للمؤرخ إرنست لافيس Ernest Lavisse (1842-1922)، وُضعت في بادئ الأمر قبل أن

22 Maurice Halbwachs, *Das kollektive Gedächtnis* (Frankfurt: Fischer, 1991), p. 55. Original: Maurice Halbwachs, *La Mémoire collective*, Préface de Jean Duvignaud, Introduction de J. Michel Alexandre, Bibliothèque de sociologie contemporaine (Paris: PUF, 1950).

23 Karl-Heinz Hillmann, *Wörterbuch der Soziologie*, 5th ed. (Stuttgart: Alfred Kröner Verlag, 2017), p. 263.

24 Werner Fuchs-Heinritz et al. (eds.), *Lexikon zur Soziologie*, 5th ed. (Heidelberg: Springer, 2011), p. 225.

25 ينطبق هذا، على سبيل المثال لا الحصر، على **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** لمحمد الجوهري. والخصاص نفسه نجده حتى في المعاجم المعربة، مثل **معجم مصطلحات علم الاجتماع** لجيل فيريول، و**المعجم النقدي لعلم الاجتماع** لريمون بودون، وفرانسوا بوريكو، و**موسوعة علم الاجتماع** لجوردن مارشال.

26 لوغوف، ص 162.

27 Pierre Nora, *Zwischen Geschichte und Gedächtnis*, Wolfgang Kaier (trad.) (Frankfurt: Fischer, 1998), p. 11.

28 Astrid Erll, *Kollektives Gedächtnis und Erinnerungskulturen: Eine Einführung* (Stuttgart: J.B. Matzler; Springer, 2005), p. 23.

29 Nora, p. 32.

ترتقي إلى درجة مكان للذاكرة، لتحقيق هدف محدد. وهكذا، فإن هذا الكتاب التعليمي يُعتمد مرجعًا مدرسيًا ضمن دروس التاريخ في المدارس الفرنسية. ويجب على هذه الموضوعات أيضًا، لكي ترتقي إلى مصاف أماكن الذاكرة، أن تكون حاملة لمعنى رمزي، وهذا يظهر جليًا حينما تنتقل، مثلًا، ممارسات أو أفعال معينة إلى طقوس محاطة بهالة رمزية، فعبر هذا الارتقاء الرمزي وحده تصير هذه الموضوعات حاملة للطبيعة الجمعية - الحضارية نفسها التي تمتلكها أماكن الذاكرة في مجتمع ما[30]. وعلى الرغم من أن هذا التعريف لمفهوم أماكن الذاكرة يبدو فضفاضًا، إلى حد ما، فقد فتحت هذه النظرية آفاقًا تنظيرية جديدة، ولا سيما في مجال البحث الذاكراتي في العلوم التاريخية والثقافية.

ج. "الذاكرة الحضارية" ليان أسمان

يرى عالم الآثار الألماني يان أسمان، ومعه زوجته الباحثة أليدا أسمان Aleida Assmann، أن فعل التذكر الجمعي لا يضمن استمرارية التجارب الإنسانية فحسب، بل يُمكّن من تأسيس الهوية، والمحافظة عليها، وذلك في بعدها الفردي أو الجمعي، غير أن هذا الفعل التذكري، في فهم الزوجين أسمان، لا يقتصر على المجتمعات البشرية، كما رأينا مع هالبفاكس، ولا على القوميات، بحسب نورا، بل يتجاوزها ليشمل الحضارات البشرية؛ فهي تقوم بدورها بالرجوع إلى ماضيها السحيق، واستحضاره بطرق شتى من الممارسة الذاكرية؛ من احتفالات وطقوس جمعية، إلى جانب تأسيس الأرشيفات، وتشييد النصب والمتاحف، وغيرها من وسائط الذاكرة في بعدها الجمعي. لقد سعى يان أسمان في كتاباته عن الذاكرة والحضارة على نحو أعمق إلى إبراز البعد الحضاري للتذكر الجمعي، بفحص العلاقة التأثرية المتبادلة بين التذكر الجمعي، وبين الحضارة بوصفها نظامًا بشريًا رمزيًا. وفي هذا الإطار قدّم رفقة زوجته نظرية للتذكر الجمعي في بعده الحضاري، وهي "الذاكرة الحضارية" Das kulturelle Gedächtnis. ولتفسيرها يقترح ضرورة التمييز بين نمطين مختلفين من أنماط التذكر الجمعي، هما: "الذاكرة التواصلية" Das kommunikative Gedächtnis، و"الذاكرة الحضارية" Das kulturelle Gedächtnis. تنشأ الذاكرة التواصلية، بحسب أسمان، عن طريق التواصل اليومي والتفاعل الاجتماعي العفويين، ويظهر هنا أن الذاكرة التواصلية، بمفهومها الأسماني، تُحيلنا بوضوح على مفهوم الذاكرة الجمعية عند هالبفاكس. وعلى العكس من هذا النمط الذاكري - التواصلي، يعتبر أسمان أن "الذاكرة الحضارية" هي مخزون لحضارة برمتها على مرّ العصور. وفي ضوء هذا نستشف أن الذاكرة الحضارية – على عكس الذاكرة التواصلية - تضرب جذورها عميقًا في تاريخ حضارة معينة[31]. وفي هذا السياق يحدد أسمان وظائف الذاكرة الحضارية بقوله: "ينضوي تحت مفهوم الذاكرة الحضارية مخزون (حضاري وهوياتي) خاص بكل مجتمع، يمتد إلى حقب زمنية طويلة، ويتكون من نصوص وصور وطقوس قابلة للممارسة باستمرار، تخلق - عند المحافظة عليها - الصورة الذاتية لحضارة معينة [...] إنها معرفة جمعية حول الماضي، يُشترك فيها ويُستند إليها في أثناء لحظة وعي حضارة ما لذاتها"[32].

يَكْمُن ربح النظرية الأسمانية في التدقيق التنظيري للعلاقة الرابطة بين التذكر والتأسيس للهوية الحضارية، وهو ما يجعل ظاهرة الذاكرة الحضارية ممكنة الملاحظة والدراسة، وتحقق شهرة انطلقت من ألمانيا مع نهاية السبعينيات في القرن الماضي؛ إذ أثرت بوضوح في الأبحاث الذاكراتية التي توالت بعد ذلك في ميدان البحث التاريخي والدراسات الثقافية.

30 Astrid Erll, *Kollektives Gedächtnis und Erinnerungskulturen: Eine Einführung*, 3rd ed. (Stuttgart: J.B. Matzler; Springer, 2017), p. 3.

31 Ibid., p. 25.

32 Jan Assmann, "Kollektives Gedächtnis und kulturelle Identität," in: Jan Assmann & Tonio Hölsche, *Kultur und Gedächtnis* (Frankfurt: Suhrkamp 1988), p. 15.



د. "الذاكرة العادلة" لبول ريكور

ساهم بول ريكور في التعامل الغربي مع الذاكرة، حينما أصدر في عام 2000 كتابه **الذاكرة، التاريخ، النسيان** *La Mémoire, l'histoire, l'oubli*، ففي هذا الكتاب يقتفي أثر الذاكرة في المقاربات الغربية، انطلاقًا من فلسفة الذاكرة اليونانية، ووصولًا إلى سوسيولوجيا الذاكرة الحديثة، مُنتصرًا أيضًا، في نهاية المطاف، لنظرية هالبفاكس حول البعد الجمعي للذاكرة، وإطاراتها المجتمعية، بقوله: "إننا ندين بالقرار الفكري الجريء الذي تمثل في أنه نسب الذاكرة إلى كيان جماعي، يسميه المجموعة أو المجتمع"، مضيفًا: "إن كانت الذاكرة الجماعية تستمد قوتها وديمومتها من أن ركيزتها هي مجموعة من الناس، إلا أن الأفراد هم الذين يتذكرون بما هم أعضاء في المجموعة"[33]. ومثل هالبفاكس ونورا، يشدد ريكور على التداخل الوظيفي بين البعدين الجمعي والفردي للظاهرة الذاكرية، وهو تداخل يفضي إلى التأسيس المستمر للهوية عبر فعل التذكر. أما النتيجة العكسية لغياب الفعل التذكري فيلخصها بقوله: "حين لا نعود نحن نشكل جزءًا من المجموعة التي تحفظ في ذاكرتها ذكرى ما، فإن ذاكرتنا الخاصة بنا تذبل بسبب عدم وجود دعائم خارجية"[34]، وهنا نلاحظ أن ريكور يتوسع توسعًا مفصلًا في ما يمكن أن تتعرض له الذاكرة الجمعية من أعطاب على غرار الذاكرة الفردية، حينما يتحدث عن "سوء الاستعمال" للذاكرة، فيصفه بأنه: "تلاعب مقصود بالذاكرة والنسيان يقوم به من يملكون السلطة"، والنتيجة هي ذاكرة يسميها "الذاكرة المتلاعب بها"، بمعنى أنها صارت "ذاكرة أداتية، أي عوملت كأداة"[35]؛ إذ يعتبر أن وظيفتها المركزية تتمثل في "تبرير نسق نظام أو سلطة"، فهي "تهدف [...] إلى إضفاء الشرعية [...] على [...] سلطة النظام أو الحكم"[36]، وهذا ما يؤدي في آخر المطاف إلى إنتاج ذاكرة متلاعب بها أيديولوجيًا، من خلال قوله: "وهكذا يصبح من الممكن أن نربط إساءات استعمال الذاكرة المقصودة بتأثيرات التحريف والتشويه الآتية من المستوى الظاهري للأيديولوجيا. على هذا المستوى الظاهر تكون الذاكرة المفروضة فرضًا مسلحةً بتاريخ 'مسموح به' هو التاريخ الرسمي، التاريخ الذي يُعلم ويحتفل به علنًا أمام الجميع"[37]. لكن ما الحل الذي يقدمه ريكور إزاء معضلة "هشاشة الذاكرة"[38]. يتحدث هنا عما يسميه "الذاكرة العادلة" التي تتيح أيضًا إمكانية التسامح والصفح عن الأذى المرتكب في الماضي، من دون نسيانه بالضرورة، ويصفها في الصفحات الأخيرة من كتابه أيضًا، وإن مجازًا، بـ "الذاكرة السعيدة"[39].

لم تسهم، إذًا، هذه الأسس التنظيرية في لفت الانتباه الأكاديمي إلى أهمية التعامل البحثي مع التذكر الجمعي، بوصفها ظاهرة مجتمعية فحسب، بل أسهمت أيضًا في فتح آفاق تنظيرية وتطبيقية جديدة في معظم مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ مثل الفلسفة، والعلوم السياسية، والعلوم الأدبية، والدراسات الثقافية، وأبحاث الجندر، وعلم النفس، وعلوم التربية وأبحاث الجيل، وأبحاث الهجرة. وهذا ما سنتطرق إليه في المحاور الثلاثة التالية، المخصصة أساسًا لدراسات الذاكرة في كل من العلوم التاريخية والاجتماعية والأدبية، على التوالي.

33 بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص 189.

34 المرجع نفسه، ص 191.

35 المرجع نفسه، ص 136.

36 المرجع نفسه، ص 140.

37 المرجع نفسه، ص 142-143.

38 المرجع نفسه، ص 137.

39 المرجع نفسه، ص 714.

ثانيًا: مبحث الذاكرة في العلوم التاريخية

يتميز التاريخ، بوصفه علمًا وميدانًا بحثيًا، بكونه يؤدي هو ذاته دورًا محوريًا في استحضار الماضي عبر عملية التأريخ[40]. لكن مبدئيًا يُلاحَظ أن اهتمام البحث التاريخي الغربي بالبعد الجمعي للذاكرة لم يبرز إلا في نهاية سبعينيات القرن الماضي وبداية ثمانينياته، ثم جاء عقد التسعينيات الذي كان - ولا سيما بداياته - بمنزلة مرحلة ازدهار موضوع "الذاكرة" في ميدان الكتابة التاريخية، وخصوصًا في فرنسا وألمانيا. وهنا يرى المؤرخ الفرنسي فرنسوا هارتوغ François Hartog أن عام 1989، تحديدًا، كان بمنزلة بداية موجة التذكر، على الصعيد الأوروبي؛ إذ برز في العلوم التاريخية، ولدى الرأي العام أيضًا، اهتمام كبير بالأحداث التاريخية للماضي القريب، نجم عنه ما يُعرف بـ "التاريخ الجديد"[41] الذي تُعدّ فيه الذاكرة، بمفهومها الحديث، "بيت القصيد"، بحسب تعبير وجيه كوثراني[42]. وفي هذا الصدد، يعكس الكم الهائل من الدراسات والكتب المنشورة، إضافة إلى العدد غير الهين من المؤتمرات البينتخصصية، تلك الشعبية التي صارت تتمتع بها الإشكالات الذاكراتية في ميدان العلوم التاريخية، إلى درجة أن ثيمة الذاكرة قد صارت هي ذاتها براديغمًا جديدًا ضمن هذا الميدان. وعمومًا، يمكن إيجاز هذا الاهتمام في النقاط الثماني الآتية: التمثلات عن الماضي، والرجوع إلى الماضي بكل أشكاله، والسياسة التاريخية، والوعي التاريخي، والمعرفة التاريخية، والتقاليد، والأفكار والخطاب العام حول الماضي، إضافة إلى تاريخ التأريخ. ولا يقتصر هذا الاهتمام على التعامل مع المحتويات الذاكرية فحسب، بل يسعى إلى معالجة ميكانزمات الذاكرة وتأثيرها في الحاضر الذي يرتبط بالماضي الحي[43].

1. موضوعات البحث التاريخي للذاكرة

يُطلق على هذا التوجه البحثي في فرنسا مصطلح "تاريخ الدرجة الثانية" Histoire au second degré الذي اقترحه نورا. أما في ألمانيا، فيطلق عليه اسم "أبحاث الذاكرة والتذكر" Gedächtnis- Erinnerungsforschung ، وينضوي تحت هذا الحقل الشائع كل الإنتاجات العلمية المرتبطة بالذاكرة الجمعية، والهوية الجمعية، وأماكن الذاكرة، والسياسة التاريخية، وسياسات الذاكرة، والموروث الثقافي، إضافة إلى تلك المقاربات التي اهتمت بأنواع النسيان والتهميش. وعلى الرغم من هذا التنوع في المصطلحات المفتاحية، فإننا نجد مع ذلك قاسمًا مشتركًا بين هذه الاتجاهات البحثية، متمثّلًا في التعامل مع البعد الرمزي للماضي وللمخيال الثقافي، إضافة إلى تحليل أشكال استعمال التاريخ ووظائفه وفق الاحتياجات الراهنة. إجمالًا، يمكن القول إن ما يمكن وسمه بـ "البحث التاريخي للذاكرة" يهتم بثلاثة محاور: أولها عمليات بناء الذاكرة، أي مبتدأ الذاكرة وبنيتها واستمراريتها وانقطاعها. وثانيها وسائط الذاكرة، أي طرق انتشار الذاكرة. أما ثالثها فهو يهتم بوظائفها[44].

---

40 Christian Gudehus, Ariane Eichenberg & Harald Welzer (eds.), *Gedächtnis und Erinnerung: Ein Interdisziplinäres Handbuch* (Stuttgart: Springer; J.B. Metzler, 2010), p. 247.

41 Kornelia Kończal, "Geschichtswissenschaft," in: Ibid., p. 249.

42 وجيه كوثراني، "التاريخ الشفوي: المسوّغ الإبيستيمولوجي"، في: **التاريخ الشفوي**، مج 1: **مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015)، ص 21.

43 Kończal, p. 249.

44 Ibid.



2. البحث التاريخي الذاكراتي في أوروبا الغربية: نموذجا فرنسا وألمانيا

يعتبر ولوج مبحث الذاكرة إلى ميدان البحث التاريخي علامةً على التجديد الذي شهده ميدان العلوم التاريخية في ضوء التطورات الاجتماعية. ومن مظاهر هذا التجديد نذكر، على سبيل المثال، ظهور التاريخ الشفوي وتأسيسه، وأبحاث الهولوكوست، وتاريخ الذهنيات، والتاريخ اليومي، والأنثروبولوجيا التاريخية، والبحث المعاصر في القوميات، والتحليل التاريخي للخطاب في تسعينيات القرن الماضي، ولا سيما مع ميشيل فوكو، فضلًا عن بروز إشكالات العلوم الثقافية في ثمانينيات القرن الماضي[45]. إضافة إلى كل هذه العوامل الداخلية المرتبطة بعلم التاريخ، ساهمت أحداث وتحولات مجتمعية في أوروبا الغربية في ازدهار مفهوم الذاكرة في التعامل التاريخي المعاصر، وفي ما يلي عرض لأهم إشكاليات البحث التاريخي ومناهجه في فرنسا وألمانيا؛ إذ يتيح لنا التركيز على هذين البلدين تحديد أجندات هذا الحقل الذاكراتي.

أ. الاهتمامات الذاكراتية بالتاريخ الفرنسي المعاصر

تطرّق نورا في عام 1978، في **معجم التاريخ الجديد** *La Nouvelle histoire* الذي أصدره جاك لوغوف وجاك ريفيل Jacques Revel وروغر تشارتير Roger Chartier، إلى الذاكرة الجمعية من جهة كونها إمكانية جديدة للبحث التاريخي، ثم ما لبث أن أصدر بنفسه في الفترة 1984-1994 عملًا ضخمًا مكونًا من سبعة أجزاء، عنوانه **أماكن الذاكرة** *Les Lieux de mémoire*. غير أن الاهتمام التاريخي بالذاكرة كان قد بدأ قبل هذا الإصدار، وإن كانت بداية غير واضحة، مثل دراسات فيليب جوتارد Phillippe Joutard الرابطة بين الهيستوريوغرافيا ونتائج الدراسات الإثنوغرافية، والتاريخ الشفوي. وأُسس في عام 1978 معهد التاريخ المعاصر IHTP في باريس الذي أعلن أن اهتماماته المحورية تتركز على دراسة ثقافات التذكر في فرنسا. وعمومًا، هيمنت في تلك الفترة الأولى ثلاث قضايا على البحث التاريخي للذاكرة، هي: نظام فيشي، وحرب الجزائر، والثورة الفرنسية[46].

وفي إطار الاهتمام بتاريخ الفترة الفيشية بُحث بكثافة في التاريخ التذكري للمقاومة الفرنسية Résistance ضد الاحتلال الألماني للبلد. وقد استعان كثير من المؤرخين الفرنسيين، في سبعينيات القرن الماضي، بالشهادات المكتوبة والمنطوقة للمقاومين الفرنسيين، فظهر جليًا كيف يمكن أن يتشكل، انطلاقًا من تجميع ذكريات فردية ومعالجتها، تأريخ مُعترف به وعام حول تاريخ المقاومة Le Récit de la Résistance. وقد اعتُمد في معالجة الشهادات الشفوية على ما يُعرف بـ "التحليل النفسي للصدمة"، سواء على المستوى الفردي أو الجمعي. ولا تزال أبحاث التحليل النفسي القائمة على إجراء مقابلات ذات صبغة تاريخية - نفسية حاضرة في الأبحاث الذاكراتية حول التاريخ المعاصر. غير أن هذه المنهجية ذاتها هي موضوع خلاف بين المؤرخين؛ لكونها تقع على حدود ضبابية بين العلوم الإنسانية والطبيعية[47]. وفي معالجتهم لموضوع حرب الجزائر، اهتم باحثون بالميكانزمات الاجتماعية للنسيان الجمعي، أو ما يمكن أن نسميه "اللاتذكر" لحرب الجزائر الذي أسسته قوانين الذاكرة Lois Mémorielles لتجاهل هذه القضية؛ إذ حُظر هذا الموضوع في وسائل الإعلام والإنتاج السينمائي، وفي المنظومة التعليمية. لهذا، انصب اهتمام الباحثين على أشكال النسيان وعدم التذكر ووظائفهما، فقد جرى التساؤل عمّا يلي: من يهمّش هذه القضية؟ ولماذا؟ وما الأجندات الذاكرية المضادة لهذا التهميش؟ إضافة إلى أن التوجهات التي ظهرت بعدئذ في هذا الإطار، واهتمت بالاستعمار الفرنسي وتصفيته، قد باتت امتدادًا لهذا التوجه البحثي[48].

45 Ibid.

46 Ibid., p. 251.

47 Ibid., p. 252.

48 Ibid., p. 257.

أما الاتجاه الثالث، فقد اهتم بالتاريخ البعدي للثورة الفرنسية، وقد تكثف هذا الاهتمام في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي الذي صادف إحياء الذكرى 200 للثورة الفرنسية. ويعكس العدد الهائل من الكتابات التاريخية بوضوح اشتباك العلوم التاريخية مع المناقشات السياسية والأيديولوجية العامة، ويبين هذا الاشتباك أن المؤرخين هم أيضًا فاعلون في ثقافة التذكر في بلدانهم[49].

ب. الاهتمامات الذاكراتية - التاريخية في السياق الألماني المعاصر

لقد ظهرت الدراسات الذاكراتية في ألمانيا ضمن العلوم التاريخية أيضًا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من أنها لم تقارب موضوع الذاكرة مقاربة واعية وواضحة، فإنها اعتُبرت مقدمة لأبحاث وتوجهات بحثية لاحقة أشد وضوحًا واقترابًا من حقل الذاكرة. وهنا يبرز بوضوح الاهتمام الألماني بالتاريخ المعاصر، بوصفه موضوعًا مركزيًا ضمن البحث التاريخي للذاكرة، ولا سيما الاهتمام بالحرب العالمية الثانية وبالمرحلة النازية، وبمرحلة ما بعد الحرب التي اهتم بها، على سبيل المثال، معهد التاريخ المعاصر Institut für Zeitgeschichte. وبعد عام 1989، ظهرت العديد من الدراسات المعتمدة على مناهج التاريخ الشفوي، بُحثت فيها ذاكرة أجيال وجماعات سوسيوثقافية معينة، وظهرت أيضًا في أثناء تلك الفترة دراسات عدة لتحليل الخطاب حول تعامل الألمان، وباقي الشعوب الأوروبية، مع المحرقة في المرحلة النازية، وهي دراسات جرى فيها تحليل الكثير من المجموعات الاجتماعية والشروط السياسية والتوجهات الأيديولوجية التي سادت التاريخ الألماني المعاصر. يُضاف إلى هذا، تزايد الاهتمام بعدة وسائط ذاكرية، مثل الأدب والإعلام وكتب التاريخ المدرسية. وبرز أيضًا فرع آخر من الدراسات الذاكراتية في الميدان التاريخي حول المرحلة النازية وما بعدها، وقد اهتم أساسًا بالتعامل الرسمي الحالي مع تلك المرحلة، وهو ما يُعرف بـ "السياسة التاريخية"، ويقصد بهذا المصطلح إجمالي القرارات المتخذة على الصعد القضائية والتشريعية والتنفيذية في التعامل مع الماضي النازي لألمانيا[50].

إذًا، تُحيلنا كل هذه المقاربات المشار إليها آنفًا، سواء في فرنسا أم ألمانيا، إلى تنوع إشكالات البحث التاريخي للذاكرة واهتماماته، وهي تعني ضمنًا وجود عُدة منهجية وتحليلية واسعة؛ إذ تظهر هنا، إلى جانب منهجية التاريخ الشفوي، الأهمية المحورية للتحليل التاريخي للخطاب، وهو يمثل الطريقة التقليدية في التعامل النقدي مع المصادر، سواء أكانت لغوية الطابع أم نصية أم مصورة. إلى جانب هذا، أسهم تطور العديد من المقاربات الذاكراتية، في العلوم الاجتماعية والإنسانية، في بلورة نقاش داخلي في ميدان الدراسات التاريخية، حول ما سُمي "المنافسة الخارجية" التي أضحت الكتابة التاريخية تواجهها من طرف فروع علمية أخرى، مثل السوسيولوجيا والعلوم السياسية التي تهتم أيضًا بحضور الماضي ضمن الحاضر، ومن ثم فإنها غالبًا ما تصل إلى نتائج مهمة، حتى من الناحية التأريخية ذاتها. غير أن الجانب الإيجابي لهذا الحضور البارز لتخصصات متنوعة ضمن هذا البحث الذاكراتي الجديد هو العبور الحالي الحاصل بين هذه التخصصات، وهو ما يؤهل المشتغلين بالدراسات التاريخية لتقوية قدراتهم، ولا سيما البينتخصصية منها[51].

49 Ibid., p. 253.

50 Ibid., p. 254.

51 Ibid., p. 258.



ثالثًا: مبحث الذاكرة في العلوم الاجتماعية

من أهم علماء الاجتماع الذين أسهموا في تعزيز التنظير الاجتماعي حول الذاكرة، نجد - إضافة إلى هالبفاكس - كلًّا من ألفريد شوتس Alfred Schütz، ونيكلاس لومان Niklas Luhmann، مع الأخذ في الاعتبار أن هالبفاكس هو وحده الذي تمكّن من التأسيس لنظرية مخصوصة بالذاكرة، بوصفها موضوعًا مركزيًا لأبحاثه؛ لهذا يعتبر أول مؤسس لعلم اجتماع الذاكرة.

1. الأطر الاجتماعية للذاكرة عند موريس هالبفاكس

كما رأينا في المحور الأول، اعتبر هالبفاكس، الذي كان تلميذًا لكل من برغسون وإميل دوركهايم، أن العلاقة بين الماضي والحاضر هي مسألة الراهنية، فعنده لا يظهر الماضي في الحاضر بصفته المتكاملة وبشكله الحرفي كما كان، بل يتجلى أثرًا غير واضح المعالم، يُفهم في ضوء الحاضر، بل يُهيّأ ليكون ملائمًا للحاضر[52]، ومن ثم، فإنّ الذكريات، بحسبه، لا تختزن الماضي بحذافيره، بل هي منظورية الطابع، أي إنها تعيد بناء الماضي، أو أجزاء منه، وفق منظور معين ومحدد. وبناء على هذا، فالتذكر هو بناء اجتماعي للماضي أيضًا. وبما أن الذكريات هي إعادة بناء للماضي، فإنها تظهر كأنها "خلق جديد" له، إلا أن عملية الخلق تظل مرتبطةً دائمًا بهدف معين، وليست أمرًا اعتباطيًا؛ لهذا يُرجع هالبفاكس المحتوى الاجتماعي للذكريات الفردية إلى سياق أكبر، هو تحديدًا الذاكرة المجتمعية التي يقتسمها الأفراد عبر ذكرياتهم المرتبطة في ما بينها، بوصفها نوعًا من المعرفة الذاكرية المشتركة. فالذكريات الفردية تكون دائمًا مُتَضمنة في العلاقات الاجتماعية التي بيّنها هالبفاكس في الذاكرات الجمعية للأسرة، أو الأصدقاء والمدن والجماعات الدينية والقوميات، وهي كلها أطر تسمح لنا بفهم التأثير الاجتماعي في الذكريات الفردية[53]. وعمومًا فإن الحديث عن الذاكرة الجمعية، بمعناها الهالبفاكسي، ليس المقصود منه أن كل الأفراد الذين هم في نظر هالبفاكس من حاملي الذكريات الجمعية يشتركون الذكريات ذاتها، بل المقصود هنا أن فعل التذكر الفردي لا يحدث بمعزل عن الأطر المجتمعية المحيطة به. وبهذا المعنى يصبح الاجتماعي شرطًا لا محيد منه لأي إمكانية للتذكر. ويلاحظ هنا أن هالبفاكس لا يقيم تفريقًا بين الأطر الاجتماعية للذاكرة الجمعية، والذكريات الفردية، فكلاهما، في نظره، في علاقة تأثرية متبادلة.

2. مقاربات سوسيولوجية إضافية حول الذاكرة: نموذجا شوتس ولومان

على العكس من هالبفاكس، رائد الدراسات الحديثة حول الذاكرة، قارب كل من شوتس ولومان قضايا التذكر والنسيان في إطار المشروع الفكري لكل واحد منهما على حدة. وفي هذا السياق هدفت أعمال شوتس إلى إعطاء العلوم الاجتماعية أساسًا فلسفيًا؛ فقد ركّز على مقاربة الحياة اليومية من منظور فلسفي حينما اعتبرها تتغير بفعل الأفراد، أو حتى بانعدام فعلهم. ففي أثناء التصرف الفردي يستند الفرد إلى مخزونه المعرفي، وهو مجموع الخبرات المجتمعية التي يراكمها، ولكن لا يمكن فتح هذا المخزون إلا عبر مفتاح التذكر؛ إذ عندما يقدم الفرد على الفعل، فإنه يستند إلى الذكريات القبلية، بمفهوم إدموند هوسرل Edmund Husserl. لكن هذا المخزون يتوفر على كم هائل من المحتويات المعرفية الذاتية التي قد لا يستعملها الفرد المتذكِر، فهو يستعمل ما يوافق وضعياته الاجتماعية[54]. وهنا تكمن أهمية نظرية شوتس في فهمه للذاكرة الفردية، بوصفها ذاكرة متأثرة بالسياق المجتمعي الذي يراكم فيه كل فرد من المجتمع خبراته، وهذا ما يحيلنا على مفهوم المخزون المعرفي المجتمعي المشترك؛ إذ ينتج من التفاعل الذي يقع بين المخزونات الفردية[55]. وعلى الرغم من

52 Ibid., p. 281.
53 Ibid.
54 Ibid., p. 283.
55 Ibid., p. 284.

أنه لا يجوز لنا الحديث عن نظرية ذاكراتية أصيلة عند شوتس، فإنه يمكننا ملاحظة التشابه الكبير بين مفهومه عن المخزون المجتمعي من المعرفة المشتركة، ومفهوم الذاكرة ما فوق الفردية، كما يراها هالبفاكس.

من جهته، اشتغل لومان بالذاكرة في إطار نظريته حول الأنساق الاجتماعية، وعلى عكس باقي النظريات الاجتماعية، لم تهتم نظرية لومان بالأفراد أو الجماعات، بل ببنية العلاقات الاجتماعية[56]. ويرى لومان أن الأنساق الاجتماعية تتكون بواسطة عمليات التواصل التي تحدث وتزول؛ فالأنساق المستمرة، مثل المجتمعات، تحدث فيها هذه العمليات الواحدة بعد الأخرى، وبهذه الكيفية تتحول المجتمعات تحولًا متجددًا إلى مجتمعات الحاضر؛ ذلك أن استمراريتها تتكون من تعاقب الأحداث التواصلية المتوالية، ولا يمكن للواحدة منها أن تقع إلا في الحاضر. ولإنتاج محتويات جديدة يتعين على الأنساق الاجتماعية أن تكون لها القدرة على التذكر والنسيان. بهاتين الوسيلتين وحدهما تتمكن هذه الأنساق، في عالم من الإمكانيات اللانهائية، من تحديد الأبعاد المهمة لها والتركيز عليها[57]. والمعلومات المحددة وحدها هي التي لا تزول عبر عملية النسيان[58]. على هذا الأساس يُعرّف لومان الذاكرة بأنها "ليست إلا اختبارًا متواصلًا لتماسك معلومات مختلفة، انطلاقًا من توقعات معينة"[59]. نستخلص من ذلك أن التذكر لا يأتي إلا لمنع النسيان، بل يمكننا القول إن التذكر ما هو إلا استثناء أمام النسيان بوصفه القاعدة.

3. حقل "دارسات الذاكرة الاجتماعية"

بناءً على ما سبق، يتضح أن جميع التنظيرات الذاكراتية تعتبر الذاكرة الجمعية واقعًا سوسيولوجيًا مفروضًا على الأفراد، بل إنها تسهم في التأثير في سلوكياتهم وتصرفاتهم؛ إذ يظهر جليًا أن تذكّر الماضي يخضع لوضعيات اجتماعية حاضرة. فبالنسبة إلى هالبفاكس، هناك عدد كبير من الذاكرات الجمعية بعدد الجموع الاجتماعية، وهو ما نجده في نظرية لومان حول الأنساق الاجتماعية، فكل نسق يمتلك ذاكرة مخصوصة به. وعلى العكس من هذا، يرى شوتس أنه في مقابل وجود عدد كبير من الذاكرات الفردية الذاتية التي يسميها "المخزونات المعرفية الذاتية" هناك مخزون مشترك واحد فقط، بوصفه بنية موضوعية. وامتدادًا لهذه النظريات الكلاسيكية ظهرت، ابتداء من ثمانينيات القرن الماضي، اتجاهات بحثية جديدة في مجال العلوم الاجتماعية، فُتحت في معظمها على قضايا الذاكرة الجمعية والذاكرة الاجتماعية، ولم تعد موضوعات الذاكرة والتذكر والنسيان في العلوم الاجتماعية مهجورة، بل ساهمت فروعها المتشعبة، ولا سيما علم الاجتماع والعلوم السياسية والفلسفة السياسية والإثنولوجيا، في تبلور حقل ما يسمى "دراسات الذاكرة الاجتماعية" Social Memory Studies[60]. ويهتم هذا الحقل، في عمومه، بالإجابة عن السؤال: كيف تتذكر المجتمعات؟ أي وصف إجمالي تمثلات الماضي بأخذ السياقات الاجتماعية التي تتضمنها في الاعتبار، وذلك بالتعامل مع الذكريات المكروية، أي ذكريات المجموعات الاجتماعية الصغيرة، مثل العائلة والأسرة، إلى جانب التذكر الفردي، ومعالجة الذكريات الماكروية أيضًا، أي تلك المرتبطة بالطبقات والفئات الاجتماعية، فضلًا عن الاهتمام بالتذكر الحضاري، أي المحتويات الذاكرية ضمن الثقافات، والحضارات، والعقليات، والحقب التاريخية[61].

---

56 Ibid., p. 285.

57 Ibid., pp. 285-286.

58 Ibid., p. 286.

59 نيكلاس لومان، **مدخل إلى نظرية الأنساق**، ترجمة يوسف فهمي حجازي، مراجعة وتدقيق رامز ملا (كولونيا/ بغداد: منشورات الجمل، 2010)، ص 127.

60 Erll, *Kollektives Gedächtnis und Erinnerungskulturen*, 3rd ed., p. 47.

61 Andreas Langenohl, *Erinnerung und Modernisierung: Die Öffentliche Rekonstruktion Politischer Kollektivität am Beispiel des Neuen Rußland* (Göttingen: Vandenhoek & Ruprecht, 2000), p. 24.



إضافة إلى هذا، تلاحظ الباحثة الألمانية أستريد إرل وجود تقاطعات، أو نقاط تشارك، بين أبحاث الذاكرة، ودراسات ما بعد الكولونيالية التي تنتمي إلى علم التاريخ المعاصر، نتج منها اهتمام بينتخصصي بتواتر تجارب العنف والصدمات Trauma ونقلها بين الأجيال. وهنا أصبحت العلوم الاجتماعية، ومعها السياسية، تهتم بإشكالات علم التاريخ المعاصر، بل تبدو كأنها صارت تُزاحم الدراسات التاريخية في موضوعاتها[62]. وغير بعيد عن هذا التوجه، نجد تصاعدًا في اهتمام العلوم الاجتماعية والسياسية بموضوع سياسات التذكر، وأوضح مثال في هذا الصدد ما بات يعرف في العقود الأخيرة بـ "سياسة الندم"، كما سكّ تسميتها السوسيولوجي الأميركي جيفري أوليك[63]، وهي سياسة تبدو مستعملة في معظم حالات التعامل مع تاريخ العنف. غير أن دراسات ما بعد الكولونيالية تُبدي أيضًا، نقدًا لطقوس المغفرة والاعتذار، ولا سيما تلك السياسات التي لم يجرِ فيها تحمّل المسؤولية التاريخية الكاملة، وما يترتب عليها من تعويضات وجبر للضرر[64]. وفي سياسات الندم، تُعالج أحداث من عصر الاستعمار والحرب العالمية الثانية. وفي المجتمعات الانتقالية، يُستخدم مفهوم العدالة الانتقالية Transitional Justice، وخصوصًا بعض دول أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا[65]. أما العلاقة القائمة بين السياسة والذاكرة، فقد اهتم بها، بحسب إرل، كل من بيتر ريشل Peter Reichel (1999)، ويوليا كولش Julia Kölsch (2000)، إضافة إلى إريك ماير Erik Meyer وكلاوس ليغوي Claus Leggewie (2005) وهيلموت كونيش Helmut König (2008)[66]. وتجدر الإشارة إلى أن أهم دراسات الحالة في ميدان العلوم الاجتماعية حول الذاكرة الجمعية قد أُنجز في الولايات المتحدة، إلا أن الدراسات الذاكراتية في علوم الاجتماع لم تعد مقتصرة على الثيمات الداخلية ضمن المجتمعات والقوميات، بل تخطّتها صوب الاهتمام بالعلاقات الدولية وسياسات التذكر العابرة للقوميات في أوروبا، على سبيل المثال.

رابعًا: مبحث الذاكرة في العلوم الأدبية

1. الذاكرة كحقل للبحث الأدبي

يعد الأدب وسيطًا إبداعيًا للتعبير الواقعي أو الخيالي عن الواقع الماضي والحاضر، وعن كل ما هو مستقبلي أيضًا. وبهذا المعنى، هو تأسيس سردي للهوية؛ وذلك لقدرته السردية على استعادة الماضي تلبيةً لحاجات الفرد والجمع الراهنة[67]. وفي ضوء هذا، يظهر أن الأدب والذاكرة يشتركان في الوظيفة الهوياتية، أي الانطلاق من الماضي لتأسيس هوية جمعية، والمحافظة عليها؛ للعبور بها نحو المستقبل. غير أن هدف هذا المحور ليس إبراز أوجه هذا التمازج بين الذاكرة الجمعية والأدب، بل التعريف، أولًا، بالوظائف الذاكراتية للأدب، وثانيًا، بالمنهجيات المتبعة في الدراسات الأدبية الراهنة حول الذاكرة، في بعديها الفردي والجمعي.

ترى الباحثة أستريد إرل أن مصطلح "الذاكرة" قد صار، إلى جانب مصطلحات مثل "الجندر"، و"الوسائطية"، من المصطلحات الرائجة في ميدان العلوم الأدبية الغربية، معتبرةً أننا إزاء فترة ازدهار لهذا المصطلح المفتاحي، وللدراسات المرتبطة به، مضيفةً أن الذاكرة صارت موضوعًا غير متناهٍ للعلوم الأدبية، فالموضوعات والمنهجيات، وأساليب التعامل مع القضايا المرتبطة بثيمة الذاكرة متشعبة، إلى

---

62 Erll, *Kollektives Gedächtnis und Erinnerungskulturen*, 3rd ed., pp. 49-50.

63 Jeffrey K. Olick, Vered Vinitzky-Seroussi & Daniel Levy (eds.), *The Collective Memory Reader* (Oxford/ New York: Oxford University Press, 2011), p. 14.

64 Erll, *Kollektives Gedächtnis und Erinnerungskulturen*, 3rd ed., p. 50.

65 Ibid.

66 Ibid.

67 زهير سوكاح، "الأدب والذاكرة"، **مجلة دراجومان**، مج 4، العدد 6 (2016)، ص 143.

درجة أنه لم يعد من الممكن الإحاطة بكل الدراسات المُنتجة منها[68]. لكن على الرغم من هذا التشعب، تقدم إرل تصنيفًا يقسم الأبحاث الأدبية حول الذاكرة إلى خمسة توجهات بحثية رئيسة، يمكن تلخيصها في الجدول (1).

الجدول (1)

التوجهات الحالية للدراسات الأدبية حول الذاكرة

أبحاث فنون الذاكرة في دراسات تاريخ الأدب	أبحاث التناص بوصفه ذاكرة الأدب	النص الأدبي بوصفه نصًا جمعيًا - معياريًا	تمثلات الذاكرة في الأدب	الأدب بوصفه وسيطًا للذاكرة الفردية والجمعية

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

Astrid Erll, "Literaturwissenschaft," in: Christian Gudehus, Ariane Eichenberg & Harald Welzer (eds.), *Gedächtnis und Erinnerung: Ein Interdisziplinäres Handbuch* (Stuttgart: Springer; J.B. Metztler, 2010), p. 288.

2. التوجهات الذاكراتية في الدارسات الأدبية

أ. فنون الذاكرة موضوعًا لتاريخ الأدب

يهتم هذا الاتجاه بدراسة تقنيات الحفظ القديمة في الغرب التي وُظفت في آداب العصر القروسطي، وفي الفترة الأولى المبكرة من العصر الحديث. ومنطلق هذا التوجه البحثي في شكله المعاصر يعود إلى مؤرخة تاريخ الأدب فرانسيس ييتيس Frances A. Yates، فكتابها **فن الذاكرة** *The Art of Memory* الصادر في عام 1966 اهتم بالتفصيل بدراسة تاريخ فن الذاكرة، من العصر الكلاسيكي القديم إلى صدر العصر الحديث[69].

ب. التناص بوصفه ذاكرة الأدب

مفهوم ذاكرة الأدب هنا مجازي إلى حد بعيد، ويقصد به أنه عبر التناص Intertextuality "يتذكر" نص أدبي معين نصًا أو نصوصًا أخرى سبقته. وتهتم دراسات التناص بتداخل النصوص في النص الجديد، أو التعالق النصي. وهنا نجد أن الناقدة الأدبية الألمانية ريناته لخمان Renate Lachmann، في كتابها **الذاكرة والأدب: التناص في الحداثة الروسية** *Gedächtnis und Literatur. Intertextualität in der russischen Moderne* (1990)، قد ربطت ربطًا مباشرًا بين الذاكرة والتناص، إلى درجة أنها اعتبرت ذاكرة النص الأدبي هي قدرته التناصية ذاتها، مضيفةً أن "الأدب فن تذكري بامتياز، فهو متشابك مع الذاكرة والثقافة، ويؤسس لذاكرة ثقافة، ويحفظها"[70].

ج. دراسة النص الأدبي بوصفه نصًا جمعيًا - حضاريًا

يتيح هذا التوجه معرفة وظائف الأدب من جهة كونه نظامًا رمزيًا اجتماعيًا، ومن ثم كيفية تشكّل هوية جمعية وبروزها في نصوصه التي تسميها أليدا أسمان "النصوص المُعاد استعمالها"؛ بسبب احتوائها منظومة القيم والهوية التي تعتبرها ثقافةٌ ما معيارًا لها. وبحسب أسمان، لا يتميز "النص الحضاري" بسمات أسلوبية أو شكلية معينة فحسب، بل بالكيفية التي يدرك بها المتلقي هذا النص ويفهمه

68 Astrid Erll, "Literaturwissenschaft," in: Gudehus, Eichenberg & Welzer (eds.), p. 288.

69 Ibid., p. 289.

70 Ibid., p. 291.

أيضًا؛ إذ يتعلق الأمر بطبيعة تلقّي نص معين، بوصفه نصًا أدبيًا أو نصًا حضاريًا[71]، فمن بين كم كبير من النصوص الأدبية داخل ثقافة ما تُنتقى نصوص معينة لإضفاء صفة المعيارية عليها، وهكذا فإن النصوص الحضارية تختلف عن النصوص الأدبية؛ لطبيعتها وكيفية تلقّيها وتأويلها من لدن المُتلقي، فهذا التلقي للنصوص الحضارية يتميز بالرفع من شأنها إلى درجة الإجلال، عن طريق تكرار التعامل معها بكيفية منتظمة[72]. وبولوج النص، بصفته الحضارية الجديدة، إلى الذاكرة الجمعية يكتسب من جراء طابعه المعياري والملزم بُعدًا معنويًا جديدًا؛ إذ يُسهم في التأسيس لهوية جمعية - حضارية، وما يرتبط بها من قيم جمعية مشتركة. ولإعطاء مثال ملموس عن نماذج من النصوص الحضارية، تعتبر أسمان **الكتاب المقدس**، بالنسبة إلى الغرب، نموذجًا للنصوص الحضارية الغربية[73]. ومن جهتها، تقدم إرل أمثلة إضافية عن نصوص حضارية غربية، في تصورها؛ مثل "الأوديسة" لهوميروس و"فاوست" ليوهان غوته، فهي، بحسبها، نصوص حضارية، وتُعد وسيطًا ذاكريًا مخزنًا للهوية الحضارية، إضافة إلى أنها تُعتبر، في الوقت ذاته، موضوعًا حضاريًا للتذكر الجمعي، أي يجري تذكرها بنفسها في إطار ثقافة التذكر[74].

د. الذاكرة في الأدب

يعالج هذا التوجه البحثي المهم تمثلات الذاكرة والتذكر في النصوص الأدبية، ولا يخفى مدى اتساع هذا التوجه؛ بسبب فيض الدراسات الأدبية التي تهتم بتحليل الذاكرة في النصوص الأدبية، عبر منهج تحليل المحتوى السردي، مرورًا بتحليل الخطاب المُضمّن في النصوص الأدبية، ووصولًا إلى دراسات التحليل النفسي الأدبي لتمثلات الصدمة النفسية[75]. وعلى العموم، فإن الموضوعات الذاكرية في الأعمال الأدبية لا حدود لها؛ لهذا نجد فيضًا في الدراسات والمقالات حول الأحداث والحقب والأجناس الأدبية المختلفة والكُتّاب[76].

هـ. الأدب وسيطًا للذاكرة

صار الأدب يعتبر اليوم وسيطًا محوريًا من وسائط الذاكرة، سواء الذاكرة الفردية أو الجمعية؛ ذلك أنّ له دورًا حاسمًا في تكوين الذاكرة الحضارية. لهذا، صار مبحث الذاكرة لا يربط بين العلوم الأدبية والعلوم الثقافية فحسب، بل أصبح يؤسس لحوار متعدد التخصصات بين العلوم الأدبية والعلوم التاريخية والعلوم الاجتماعية وعلم النفس أيضًا؛ ففي ميدان الدراسات الثقافية تعالج أليدا أسمان الأدب بوصفه وسيطًا، حينما تتحدث عن النصوص الجمعية، أي النصوص المعيارية والمُلزمة، مثل **الكتاب المقدس** وهوميروس ومسرحيات شكسبير لدى الغرب، فهي، كما تقدم، نصوص جمعية تساهم في التأسيس لهوية قومية وثقافية/ حضارية، أو دينية، وإيصال قيم جمعية مشتركة. غير أن هدف هذا التوجه ليس معرفة الكيفية التي يتحول بها النص الأدبي إلى نص معياري، بل يكمن أساسًا في فهم وظيفة المتلقي في تحويله نصًا أدبيًا ما إلى نص جمعي - معياري. إضافة إلى هذا المسعى البحثي، لا ترى إرل أن هذا الدور الوسائطي يقتصر على أدب الذاكرة، مثل الرواية التاريخية أو السيرة الذاتية أو أدب الرحلة فحسب، وهي التي تتيح لنا ملاحظة حضور الذاكرة فيها بكل يسر، بل يشمل هذا الدور أيضًا جميع الأجناس الأدبية من شعر ورواية وقصة وغيرها، بوصفها وسيطًا نصيًا للذاكرة[77].

---

71 Aleida Assmann, "Was Sind kulturelle Texte?" in: Andreas Poltermann (ed.), *Literaturkanon, Medienereignis, kultureller Text: Formen Interkultureller Kommunikation und Übersetzung*, Göttinger Beiträge zur Internationalen Übersetzungsforschung (Berlin: Erich Schmidt, 1995), p. 234.

72 Ibid., p. 242.

73 Ibid., p. 237.

74 Erll, *Kollektives Gedächtnis und Erinnerungskulturen*, 3rd ed., p. 180.

75 Erll, "Literaturwissenschaft," p. 289.

76 Ibid., p. 295.

77 Erll, *Kollektives Gedächtnis und Erinnerungskulturen*, p. 143.

خامسًا: دراسات الذاكرة في الوطن العربي

1. دراسات الذاكرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية العربية: إضاءة عامة

تكفي إطلالة سريعة على نتائج البحث عن مصطلحي "ذاكرة" و"ذاكرة جمعية" في "الفهرس العربي الموحد"، على سبيل المثال، ليتضح مدى التأخر العربي في حقل دراسات الذاكرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية[78]. فعلى الرغم من ثقل الذاكرة المميز للمنطقة العربية وراهنها، لا نكاد نجد في الميدان البحثي العربي أي نتاج تأسيسي مرجعي في إطار حقل دراسات الذاكرة، بمفهومه الحديث، يمكننا الركون إليه، ولا توجد إلى حد الآن أي دورية عربية متخصصة في هذا الحقل الجديد، يمكنها المساهمة في رأب الفجوة الذاكراتية الراهنة عن طريق التخصص في نشر دراسات ذاكراتية من التخصصات الإنسانية والاجتماعية المختلفة، بل لا تضم الجامعات العربية أقسامًا خاصة بتدريس هذا الحقل الجديد. ولا يعمل، إلى حد الآن، في دول الوطن العربي كافةً أي مركز بحثي متخصص في دراسات الذاكرة. يضاف إلى كل هذا ندرة واضحة في مشاريع بحثية في الجامعات العربية، أو مشتركة مع جامعات غربية، في إطار دراسات الذاكرة. ولكن يمكننا، في ظل هذا النقص البارز، رصد بعض الاستثناءات الإيجابية، ولا سيما على مستوى الترجمة والبحث التاريخي، والعمل الجمعوي.

أ. ترجميًا

نُقلت إلى العربية بعض الكتابات المرجعية لهذا الحقل الجديد، لكنها تظل ترجمات متفرقة قائمة في معظمها على جهد فردي، من دون وعي بتشكّل هذا الحقل الجديد. ويحتوي الجدول (2) أهم هذه الكتابات المترجمة.

الجدول (2)

الترجمات العربية لأهم المراجع التنظيرية المعتمدة في دراسات الذاكرة

تاريخ الصدور [تاريخ الترجمة]	عنوان الكتاب [عنوان الترجمة]	المؤلف	الحقل المعرفي
1950 [2016]	La mémoire collective [الذاكرة الجمعية]	Maurice Halbwachs موريس هالبفاكس	علم الاجتماع
1977 [2017]	Storia e memoria [التاريخ والذاكرة]	Jacques Le Goff جاك لوغوف	التاريخ/ الفلسفة
1992 [2003]	Das kulturelle Gedächtnis [الذاكرة الحضارية]	Jan Assmann يان أسمان	التاريخ/ العلوم الثقافية
2000 [2009]	La Mémoire, l'Histoire, l'Oubli [الذاكرة، التاريخ، النسيان]	Paul Ricœur بول ريكور	التاريخ/ الفلسفة

المصدر: من إعداد الباحث.

78 تحيل نتيجة البحث، من خلال "ذاكرة جمعية"، على عدد من المنشورات المتنوعة؛ مثل "الأمير عبد القادر والذاكرة الجمعية الجزائرية" لأحميدة عميراوي، و"الهوية والذاكرة الجمعية: إعادة إنتاج الأدب العربي قبل الإسلام" لعبد الستار جبر، و"دور الذاكرة الجمعية في التأثير على أنماط العلاقات في مناطق النزاع: لبنان نموذجًا" لسارة جميل. أما نتيجة البحث بإدخال الكلمة الفضفاضة "ذاكرة"، فكانت كبيرة، وتحيل في معظمها على عناوين أدبية من روايات وقصص ودواوين شعرية، إضافة إلى عناوين حول تقوية الذاكرة وأسباب النسيان، إلى جانب عناوين أخرى حول الذاكرة الإلكترونية من ميدان المعلومات.

ب. بحثيًا

نادرًا ما نجد نشاطات بحثية منتظمة، يمكننا إدراجها ضمن خانة دراسات الذاكرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك بسبب غياب الوعي بهذا الحقل المستجد، وهو ما نجم عنه ندرة في التعامل العربي مع هذا الحقل البحثي. ومن أهم النشاطات التي لم تظهر إلا في السنوات القليلة الماضية، نجد مشروع توثيق الذاكرة الفلسطينية الذي أطلقه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2016؛ بهدف إكمال توثيق الحركة الوطنية الفلسطينية[79]. أما في ميدان الأبحاث الجندرية، فنجد مركز "المرأة والذاكرة" Women and Memory الذي أُطلق في عام 1995 في مصر، وهو يربط بين دراسات النوع الاجتماعي والتاريخ الشفوي؛ لمعالجة وضع المرأة المصرية من الناحية الجندرية - التاريخية[80].

ج. جمعويًا

تصاعد عدد الجمعيات المهتمة بالذاكرة من منظورات قومية وثقافية ومحلية وعرقية، وهي غالبًا ما تمثل أقليات ثقافية - وينتشر معظمها في فلسطين ولبنان ومصر والعراق وبعض بلدان المغرب العربي - وفي مقدمتها المملكة المغربية؛ بسبب فاعلية ثقافة التذكر المحلية هناك. وعلى الرغم من تباين منطلقاتها، فإنها تسعى إلى تثمين الذاكرة الثقافية المحلية؛ لأسباب هوياتية، عبر مجموعة من النشاطات الجمعوية.

غير أن هذه الاستثناءات لا تكفي لتجاوز التأخر العربي في هذا المجال البحثي الحيوي الذي يظهر، على ما يبدو، غير مألوف على الصعيد العربي؛ فعكس الذاكرة الفردية ذات الطابع "العضوي"، ومن ثم الملموس، لا تزال "الذاكرة الجمعية" تُفهم على أنها مفردة مجازية فحسب، على الرغم من وجود إشارات عربية تنبهت إلى "اجتماعية" الذاكرة من جهة كونها "عالم العرف والعادة والتقليد وخطة حياة معدّة سلفًا"[81] بحسب تعبير عزمي بشارة، في حين جرى التعامل معها، في معظم الحقول الاجتماعية والإنسانية الغربية، بوصفها واقعًا سوسيولوجيًا، كما تقدم.

2. البحث الذاكراتي العربي في علوم الاجتماع والتاريخ والأدب

أ. البحث الذاكراتي في العلوم التاريخية العربية

ازداد اهتمام البحث التاريخي العربي في السنوات الأخيرة، في تأثر واضح بمدرسة الحوليات الفرنسية، بموضوع الذاكرة الجمعية، من خلال تناوله ما يعرف بـ "التاريخ الجديد"؛ إذ نجد ترجمات متفرقة لرواد هذا البحث التاريخي الجديد، من أمثال نورا ولوغوف. وفي هذا الصدد نجد ترجمة لمقالة نورا "الذاكرة الجمعية" في كتاب **الكتابة التاريخية** لمحمد حبيدة الصادر في عام 2015[82]. وقد صدرت أواخر عام 2017 الترجمة العربية لكتاب لوغوف **التاريخ والذاكرة** الذي تطرق في فصله الثالث إلى موضوع الذاكرة، في بعديها الفردي والجمعي، حيث يبرز وسائط الذاكرة البشرية وتطورها الزمني؛ ابتداءً من الشفاهة في حقب ما قبل التاريخ، إلى الوسائط الراهنة للذاكرة

---

79 يُنظر: "توثيق الذاكرة الفلسطينية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شوهد في 2018/5/16، في: https://goo.gl/zZyHnn

80 يُنظر: "أرشيف التاريخ الشفوي للنساء"، مركز المرأة والذاكرة، شوهد في 2018/5/16، في: https://goo.gl/7KUjU3

81 عزمي بشارة، "في الذاكرة والتاريخ"، **الكرمل**، العدد 50 (كانون الثاني/ يناير 1997)، ص 45.

82 أندري برغيار [وآخرون]، **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة، تاريخ العقليات**، ترجمة محمد حبيدة (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، ص 85-91.

ووظائفها[83]. وإلى جانب هذه الترجمات المتفرقة، نُشرت أيضًا إصدارات عربية اهتمت بموضوع الذاكرة من زاوية نظر تاريخية، من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل** لوجيه كوثراني الذي يشير في قسمه الأول إلى التعارض الذي أقامه لوغوف سابقًا بين التاريخ، بوصفه علمًا موضوعيًا، والذاكرة الأسطورية[84]. يضاف إلى ذلك **الكتابات التاريخية في المغارب: الهوية والذاكرة والإسطوغرافيا** (2007)، إلى جانب كتاب **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية، 1912-1956** لعبد العزيز الطاهري (2016). إلى جانب مقالات عربية متفرقة، تناولت موضوع الذاكرة الجمعية من زوايا مختلفة، من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، "الهوية بين الكتابة التاريخية والذاكرة الجمعية" التي ركّزت على التمييز الذي أقامه هالبفاكس بين الكتابة التاريخية والذاكرة الجمعية، بوصفهما منظورين مختلفين للماضي في التمثل والوظيفية، وهي الفكرة التي طوّرها بعدئذ نورا في نظريته عن أماكن الذاكرة، واستعانت بها المقالة للدعوة إلى حماية أماكن الذاكرة الفلسطينية من التدمير الحسي والمعنوي، وإلى التأسيس المستمر لأماكن جديدة للذاكرة الجمعية الفلسطينية، حتى خارج جغرافيتها التقليدية، بحسب مفهوم نورا[85]، يليها كتاب **التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية** الذي اهتم بدراسة كل من مسألتَي سايكس - بيكو وإلغاء الخلافة العثمانية في الذاكرة العربية، إلى جانب الذاكرات الجمعية للطوائف اللبنانية[86]، ثم "الذاكرة الجمعية موضوعًا للبحث التاريخي" التي قدمت نبذة بشأن تصورات بعض رواد التاريخ الجديد في فرنسا، وهم بيير نورا وجاك لوغوف وفيليب جوتارد، عن مفهوم الذاكرة الجمعية من جهة كونها موضوعًا للبحث التاريخي[87]. أما على مستوى الدوريات العربية المتخصصة في التاريخ، فنجد أيضًا اهتمامًا ملحوظًا بعلاقة التاريخ بالذاكرة، فقد خصصت الدورية المغربية **مجلة البحث التاريخي** عددها الأول لدراسة هذه العلاقة[88].

إلى جانب هذا، اهتمت بعض المؤتمرات العربية المتخصصة بالتاريخ اهتمامًا متزايدًا بثيمة الذاكرة، ومن بينها المؤتمر السنوي الأول للدراسات التاريخية، الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حول موضوع "دور التاريخ الشفوي: المفهوم والمنهج وحقول البحث في المجال العربي" (2014)، وقد صدرت أعماله في ثلاثة مجلدات، وهي تضم ما مجموعه خمسين بحثًا، عكست اهتمامًا عربيًا متزايدًا بالتاريخ الشفوي العربي؛ إذ يتناول المجلد الأول التاريخ الشفوي وما يرتبط به من مفاهيم ومقاربات، ويخصص حيزًا واسعًا للتطرق إلى إشكالية الشفوي/ الكتابي في المنطقة العربية. في حين يضم المجلد الثاني مجموعة من الدراسات التي اهتمت بالشهادة الشفوية، فقد خُصص القسم الأول منه للشهادة الشفوية في الحقل الاجتماعي، بينما اشتمل القسم الثاني على دراسات تتمحور حول الشهادة الشفوية من منظور أنثروبولوجي. أما المجلد الثالث، فقد احتوى مقاربات متنوعة في الحقل السياسي العربي؛ إذ ضم قسمه الأول دراسات متنوعة عن حركات اجتماعية عربية، بينما خُصص القسم الثاني منه للقضية الفلسطينية، ذاكرةً وتاريخًا[89].

83 لوغوف، ص 101-168.

84 وجيه كوثراني، **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي** (بيروت: دار الطليعة، 2000)، ص 26.

85 زهير سوكاح، "الهوية بين الكتابة التاريخية والذاكرة الجمعية: نحو نموذج ذاكراتي فلسطيني"، **رؤى تربوية**، العدد 27 (2008)، ص 81-84.

86 وجيه كوثراني، "التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية: دراسة نماذج سايكس - بيكو، الخلافة، ذاكرات طوائف لبنان"، **أسطور**، العدد 4 (تموز/ يوليو 2016)، ص 13-24.

87 ياسين اليحياوي، "الذاكرة الجمعية موضوعًا للبحث التاريخي: دراسة في نماذج مختارة من مؤرّخي الجيل الثالث لمدرسة الحوليّات"، **أسطور**، العدد 7 (كانون الثاني/ يناير 2018)، ص 110-123.

88 ينظر: **مجلة البحث التاريخي**، العدد 1 (2003).

89 ينظر: **التاريخ الشفوي** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).



يُضاف إلى هذا كل من مؤتمر "التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب تاريخ العرب؟ وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة" (2016)[90]، ومؤتمر "سبعون عامًا على نكبة فلسطين: الذاكرة والتاريخ" (2018)، اللذين نظمهما المركز العربي.

ب. البحث الذاكراتي في العلوم الاجتماعية العربية

رغم أن الذاكرة الجمعية قد ترسخت، منذ عقود، موضوعًا أساسيًا للدراسات الاجتماعية على المستوى الدولي، فإننا نلاحظ أن البحث السوسيولوجي العربي لم يتعامل معها بعد، وبما يرتبط بها من مقاربات وقضايا، بطريقة جدّية، وهو قصور غير مستساغ مقارنةً بالإمكانيات الكبيرة والواعدة، بل المثمرة، التي تُتيحها مقاربة هذا الموضوع البحثي في السياق العربي، بالنظر إلى إجمالي القضايا العربية المتنوعة، وترتبط ارتباطًا مباشرًا أو غير مباشر بظاهرة الذاكرة الجمعية، بوصفها واقعًا عربيًا ملموسًا. وأكثر من هذا نجد أن من اهتم، على سبيل المثال، بموضوع الذاكرة الاجتماعية في المجال العربي، هم في الغالب الأعم باحثون من خارج المنطقة العربية، ولا سيما في العلوم الاجتماعية والسياسية، مثل كتابات سون هوغبول، صاحب كتاب **الحرب والذاكرة في لبنان**[91]، وغيره من الباحثين الذين لامسوا بأبحاثهم جوانب مهمة من ظواهر مجتمعية وسياسية، تنتمي إلى مجموع الذاكرات المحلية والقُطرية، ولا سيما من المملكة المغربية والجزائر وتونس وفلسطين ولبنان والعراق وسورية[92]. في هذا السياق، يأسف هوغبول بشأن الإهمال البحثي المتعلق بقضايا الذاكرة الجمعية العربية وتمظهراتها، على الرغم من الكم الكبير من الموارد النصية حول الذاكرة والتذكر في المنطقة[93].

إلى جانب هذا، يتمظهر الانفصال السوسيولوجي العربي عن حقل الذاكرة، موضوعًا ومنهجًا، حتى على مستوى الدوريات العربية، فمعاينة محتويات دورية **إضافات**، على سبيل المثال لا الحصر، التي شملت أربعين عددًا، أي: من العدد الأول الذي صدر في شتاء 2008، إلى العدد الأربعين الصادر في خريف 2017، لم أجد أي دراسة عربية تهتم بمفهوم "الذاكرة الجمعية"[94]. أما نتائج البحث في محتويات المجلة نفسها، في الفترة الزمنية نفسها، عن مقالات بعنوان الذاكرة فقط، فقد أفضت إلى الحصول على ثلاث مواد، لا أكثر، منها ترجمتان إلى العربية[95]. وأما معاينة مواد مجلة **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ابتداء من العدد الأول في عام 2012، وانتهاء بعام 2017، فقد أكدت غياب مساهمات بحثية في هذا المجال، سواء أكانت ذات طبيعة تنظيرية أم تطبيقية[96]. ومن المقالات القليلة التي حاولت إبراز أهمية الذاكرة في بعدها الجمعي، علمًا وحقلًا بحثيًا في العلوم الإنسانية العربية، نجد "نظريات الذاكرة الجمعية وتطوراتها في ميادين العلوم الإنسانية"[97] (2015)، و"السياسة والذاكرة الجمعية: علاقة تنافر أم تجاذب" (2017)[98]، و"وسائط

90 ينظر: وجيه كوثراني (معد ومنسق)، **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

91 Sune Haugbolle, *War and Memory in Lebanon* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

92 سون هوغبول، "ثقافة الذاكرة وسياساتها في الشرق الأوسط"، ترجمة منير السعيداني، **إضافات**، العدد 15 (صيف 2011)، ص 87.

93 ينظر: الحاشية رقم 1 من: المرجع نفسه، ص 79.

94 نشرت المجلة بعد ذلك: زهير سوكاح، "الحركة الاحتجاجية والذاكرة الجمعية: حراك الحسيمة المغربية نموذجًا"، **إضافات**، العددان 43-44 (صيف-خريف 2018)؛ علاء العزة، "الذاكرة بوصفها خطابًا ورؤية مستقبلية: ممارسات تخليد انتفاضة عام 1987"، **إضافات**، العددان 43-44 (صيف-خريف 2018)؛ عقيل البكوش، "سياسات الذاكرة في سياق العدالة الانتقالية: حالة هيئة الحقيقة والكرامة في تونس"، **إضافات**، العدد 46 (ربيع 2019).

95 وهي: عزيزة البريكي ورشيد توهتو، "الذاكرة المروية وعدالة الانتقال: بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد"، **إضافات**، العددان 26-27 (ربيع-صيف 2014)؛ هوغبول؛ غسان الحاج، "الهجرة ودور الذاكرة والطعام في عملية إنشاء موطن"، **إضافات**، العدد 2 (ربيع 2008).

96 في حين خصصت المجلة الفكرية **يتفكرون** عددها الثاني لملف الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة (خريف 2013).

97 سوكاح، "نظريات الذاكرة الجمعية".

98 سوكاح، "السياسة والذاكرة الجمعية".

الذاكرة الجمعية ووظائفها" (2018)[99]. ومن الكتب العربية التي صدرت أخيرًا، وترتبط بموضوع الذاكرة الجمعية، نجد كتاب **صناعة الذاكرة في التراث الشيعي الاثني عشري**[100]، إضافة إلى صدور ترجمة عربية لكتاب هالبفاكس **الذاكرة الجمعية**[101].

ج. البحث الذاكراتي في العلوم الأدبية العربية

تحتل الذاكرة أهمية جد محورية في الأدب العربي منذ بدايته إلى يومنا هذا، ويعكس هذه الأهمية العدد الضخم من الأعمال الأدبية العربية التي نجد فيها حضورًا قويًا للذاكرة، سواء في بعدها الفردي أو الجمعي، ولا سيما ضمن أجناس أدبية ذاكرية، مثل الرواية التاريخية والسيرة الذاتية وأدب الرحلات، وحتى الشعر العربي ذاته، بل إننا نجد أجناسًا أدبية عربية ذات طبيعة ذاكرية؛ مثل أدب السجون، وأدب النكبة، من شعر ونثر، وهذا الأخير تحديدًا نمط أدبي - ذاكري، نشأ حصرًا في السياق الفلسطيني العربي. لكن في مقابل هذا الاشتغال الإبداعي العربي بموضوع الذاكرة، نادرًا ما نجد دراسات أدبية ذاكراتية صريحة في تعاملها المنهجي مع الظواهر الأدبية - الذاكرية العربية، وقليلًا ما تدرج العلوم الأدبية العربية ثيمة الذاكرة ضمن أجندتها البحثية، بخلاف ما هو سائد حاليًا على المستوى البحث الأدبي العالمي. ويبدو أن السبب الرئيس وراء هذا الضعف هو عدم الإلمام بالمنهجيات البينتخصصية الجديدة المستعملة في تحليل النصوص الأدبية – الذاكرية. فعلى الرغم من وجود عدد كبير من المقالات المتفرقة التي تطرقت إلى موضوع الذاكرة في بعض النصوص الأدبية[102]، فإن المعاينة الأولية لتلك النصوص تشير بوضوح إلى افتقارها إلى سند تنظيري ذاكراتي واضح. وفي ظل غياب كتابات تنظيرية عربية، يصعب على الباحث في العلوم الأدبية التعامل مع النصوص الأدبية من زاوية تحليل ذاكراتية، وهنا يتضح مدى النقص الكبير في الدراسات التنظيرية المخصصة لدراسة الوظائف الذاكراتية التي يمتاز بها النص الأدبي - مقارنةً بسواه من أصناف النصوص الأخرى - التي تجعل منه، كما رأينا، وسيطًا محوريًا للذاكرة الجمعية. وعلى الرغم من هذه الثغرة اللافتة للنظر، فإننا نجد بعض الاستثناءات القليلة، ولا سيما في التنظير الأدبي - الذاكراتي، لعل أبرزها كتاب **الذاكرة في الرواية العربية المعاصرة** (2011) لجمال شحيد[103]؛ إذ قدّم المؤلف في بابه الأول نبذة تاريخية بشأن التعامل الغربي الفكري مع موضوع الذاكرة، ولا سيما ضمن الفلسفة الغربية. غير أن المؤلف لم يفرد فصلًا عن المنهجيات الذاكراتية المتبعة في تحليل النصوص الأدبية. وفي المقابل، خَصّص بابه الثاني للإجابة عن السؤال: كيف وظّف الروائيون العرب الذاكرة؟ فأفرد ثلاثة عشر فصلًا قصيرًا لقراءة نصوص مختارة لمجموعة من الأدباء المشارقة، على وجه الخصوص؛ مثل نصوص كل من نجيب محفوظ، وعبد الرحمن منيف، وجبرا إبراهيم جبرا، وإلياس خوري، وصنع الله إبراهيم، والأديبة السورية سمر يزبك[104]، إلا أن تلك القراءات بدت انطباعية وقصيرة إجمالًا، ولم تعتمد على منهجية ذاكراتية محددة في التحليل.

أما على صعيد الترجمة، فنجد أيضًا "خصاصًا" في ترجمات الأدبيات الذاكراتية التنظيرية في مجال الأدب والنقد الأدبي، وربما الاستثناء الوحيد، إلى حد الساعة، هو الترجمة العربية الصادرة في عام 2007 لكتاب **الذاكرة في الأدب**، للفيلسوفة البريطانية ميري ورنوك Mary Warnock التي ناقشت فيه تصورات مجموعة من الفلاسفة الغربيين لمفهوم الذاكرة، من بينهم أرسطو وآرثر شوبنهاور

---

99 زهير سوكاح، "وسائط الذاكرة الجمعية ووظائفها"، **مجلة دراجومان**، مج 7، العدد 8 (نيسان/ أبريل 2018).

100 يُنظر: صلاح الدين العامري، **صناعة الذاكرة في التراث الشيعي الاثني عشري: زيارة المراقد أنموذجًا** (الرباط/ بيروت: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2016).

101 ينظر: هالبواش.

102 ولا سيما بعض المقالات عن أدب السجون، وأدب اللجوء والسيرة الذاتية.

103 يضاف بدرجة أقل: **الذاكرة القومية في الذاكرة العربية: من زمن النهضة إلى زمن السقوط** لفيصل دراج، و**الذاكرة المفقودة** لإلياس خوري.

104 شحيد.



وبرغسون وجون بول سارتر وغيرهم، وعالجت فيه العلاقة المشتبكة بين الذاكرة والفرد والأدب، اعتمادًا على تحليل مجموعة من النصوص الأدبية الغربية التي تنتمي إلى جنس السيرة الذاتية[105]. ومن بين المؤلَّفات العربية القليلة التي اهتمت بالتنظير الذاكراتي الغربي في المجال الأدبي نجد **الأدب والذاكرة** (2016)؛ إذ قدّمت نبذة بشأن أوجه التعامل التنظيري في العلوم الأدبية والثقافية، ولا سيما في ألمانيا، مع النصوص الأدبية، من حيث كونها وسيطًا من وسائط الذاكرة الجمعية ضمن ثقافة التذكر[106].

سادسًا: نحو انطلاقة عربية في حقل دراسات الذاكرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية

يظهر جليًا أن حقل دراسات الذاكرة ميدان شاسع؛ بسبب تداخل عدد كبير من العلوم الاجتماعية والإنسانية المتواشجة فيه؛ إذ صار من الصعوبة الإحاطة بإنتاجاته البحثية حاليًا. ومقابل الاهتمام الغربي في هذا الشأن، يبرز بوضوح التأخر الحاصل للبحث العربي، مقارنة بمحيطه الدولي الذي نعتبره مسوغًا كافيًا لضرورة تعزيز التعامل العربي البحثي مع هذا الحقل الواعد، ولا سيما أن الذاكرة ذاتها قد صارت، بحسب تعبير هوغبول، "انشغالًا مركزيًا في المجتمعات العربية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين"[107]. وعلى الرغم من ذلك، أمكن طوال الاشتغال بهذه الدراسة ملاحظة بدايات تبلور اهتمام عربي جديد بهذا المفهوم، تمثّل في دراسات ومؤتمرات متخصصة، شغلت المقاربات الذاكراتية فيها حيزًا معتبرًا[108].

1. مقترحات أولية نحو اهتمام عربي بدراسات الذاكرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

في ما يلي طائفة من المقترحات الأولية نحو اهتمام عربي أكثر وعيًا بالميدان الذاكراتي؛ في سبيل الوصول إلى مخرجات عربية ذاكراتية، تتسم بالجدة والأصالة، وهو ما قد يُسهم في تطوير العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتعزيز قدراتها المنهجية:

- ضرورة ترجمة الأدبيات المرجعية، ولا سيما في العلوم الاجتماعية التي وُلِد من رحمها مفهوم الذاكرة الجمعية، مع التركيز أيضًا على العلوم التاريخية والأدبية لأهميتها في السياق العربي.
- ضرورة ترجمة الأدبيات الأساسية للذاكرة في باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ مثل العلوم السياسية، والدراسات الثقافية، والأنثروبولوجيا، وغيرها من الحقول المعرفية المتنوعة.
- ضرورة اهتمام المؤسسات والمراكز البحثية العربية بحقل دراسات الذاكرة، وأهمية مخرجاته عربيًا، واستغلال الفرص البحثية الرحبة التي لم يُستَفد منها الاستفادة المطلوبة.
- ضرورة ترجمة أهم الدراسات المرجعية التي صدرت في المجلات والدوريات الغربية المتخصصة، وعدم الاقتصار على الحديث منها، بل التركيز على تلك التي كان لها صدى في المجتمع العلمي الدولي.

105 ميري ورنوك، **الذاكرة في الفلسفة والأدب**، ترجمة فلاح رحيم (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007).

106 سوكاح، "الأدب والذاكرة"، ص 142-162.

107 هوغبول، ص 80.

108 من بين هذه المؤتمرات نجد المؤتمر السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وعنوانه "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: السياسة، والتاريخ، والذاكرة"، وقد عقده المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات في أيلول/ سبتمبر 2019، إضافة إلى مؤتمر "الذاكرة والبناء الثقافي" الذي نظمته مؤسسة "مقاربات" في مدينة فاس المغربية، في آذار/ مارس 2019.

- يتعين على الدوريات العربية المتخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية الصادرة عن الجامعات العربية، والمراكز البحثية المختلفة، تخصيص أعداد، أو ملفات خاصة على الأقل، عن قضية من القضايا التي يعالجها هذا الحقل الواعد عربيًا.
- ضرورة جعل ما يمكن أن نسميه "الدراسات العربية للذاكرة" ضمن جدول أعمال البحث للجهات البحثية العربية المهتمة بهذا الحقل بسبب أهميته وراهنيته.
- تشجيع الباحثين على الاهتمام بدراسات الذاكرة عامةً، والبحث الذاكراتي خاصةً، أي بالمنهجيات المتنوعة لهذا الحقل البينتخصصي، بغية إنتاج دراسات جادة في هذا الميدان.
- ضرورة فتح الجامعات والمعاهد والمراكز العربية المهتمة لبرامج الماجستير والدكتوراه في الموضوعات المرتبطة بالذاكرة، في بعدها الجمعي، وتخصيص شُعب متعددة التخصصات، تشترك في الاهتمام البحثي بالذاكرة.

2. قضايا بحثية مقترحة للدراسات العربية للذاكرة الجمعية

في ما يلي أيضًا قائمة أولية بأهم الموضوعات والقضايا الذاكراتية ذات طبيعة بينتخصصية، نقدّمها هنا نظرًا إلى راهنيتها، بوصفها مقترحات أولية نحو دراسات الذاكرة على الصعيد العربي، وتحديدًا في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية[109]:

- الذاكرة في الثقافة العربية.
- الذاكرة والأيديولوجيا في السياق العربي.
- الذاكرة والجماعات الهوياتية المتخلية في السياق العربي.
- الذاكرة والدين والتدين.
- الذاكرة والطوائف والطائفية.
- الذاكرة والحركات الاجتماعية.
- الذاكرة الرقمية.
- الذاكرة والإعلام.
- الذاكرة والسلطة.
- الذاكرة، أو الذاكرات، العربية قبل الربيع العربي وبعده.
- وسائط الذاكرة و/ أو الذاكرات العربية.
- الذاكرة العربية والهجرة واللجوء والشتات العربي.
- الذاكرة والفنون في الوطن العربي.
- النسيان الجمعي وتهميش الذاكرات في السياق العربي.

---

109 تظل المقترحات تقريبية، ولا يُقصد منها عدم وجود موضوعات أخرى، أو عدم ورودها في أعمال منشورة.



خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى لفت الانتباه نحو حقل دراسات الذاكرة الذي يعكس حالة إيجابية ومثمرة للتمازج الذي تعرفه العلوم، على اختلاف مناهجها. ولا تدّعي الدراسة الإحاطة الشاملة بهذا الحقل، بل حاولت أساسًا إبراز الأهمية البينتخصصية لثيمة الذاكرة، ولا سيما في الحقول الاجتماعية والإنسانية، وهذا ما يجعلها نواة لمشروع كتاب يتيح إمكانية أكبر لتناول هذا المبحث في حقول معرفية أخرى؛ مثل الفلسفة، والعلوم السياسية، والعلوم النفسية، والدراسات الثقافية، والأنثروبولوجيا، وغيرها من الحقول المعرفية التي لم يُتح التطرق إليها، وكل هذا في محاولة لتعزيز التعامل العربي الأكاديمي مع موضوع "الذاكرة" الذي صار اليوم "يلامس كل حقل أكاديمي تقريبًا، على الأقل ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية"[110].



110 Henry L. Roediger III & James V. Wertsch, "Creating a New Discipline of Memory Studies," *Memory Studies*, vol. 1, no. 1 (January 2008), p. 12.

المراجع

References

العربية

- برغيار، أندري [وآخرون]. **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة، تاريخ العقليات**. ترجمة محمد حبيدة. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015.
- البريكي، عزيزة ورشيد توهتو. "الذاكرة المروية وعدالة الانتقال: بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد". **إضافات**. العددان 26-27 (ربيع-صيف 2014).
- بشارة، عزمي. "في الذاكرة والتاريخ". **الكرمل**. العدد 50 (كانون الثاني/ يناير 1997).
- البكوش، عقيل. "سياسات الذاكرة في سياق العدالة الانتقالية: حالة هيئة الحقيقة والكرامة في تونس". **إضافات**. العدد 46 (ربيع 2019).
- **التاريخ الشفوي**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015.
- الحاج، غسان. "الهجرة ودور الذاكرة والطعام في عملية إنشاء موطن". **إضافات**. العدد 2 (ربيع 2008).
- ريكور، بول. **الذاكرة، التاريخ، النسيان**. ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.
- سوكاح، زهير. "الهوية بين الكتابة التاريخية والذاكرة الجمعية: نحو نموذج ذاكراتي فلسطيني". **رؤى تربوية**. العدد 27 (2008).
- ______. "نظريات الذاكرة الجمعية وتطورها في ميادين العلوم الإنسانية". **مجلة دراجومان**. مج 3، العدد 5 (2015).
- ______. "الأدب والذاكرة". **مجلة دراجومان**. مج 4، العدد 6 (2016).
- ______. "السياسة والذاكرة الجمعية: علاقة تنافر أم تجاذب؟". **مجلة الناقد للدراسات السياسية**. العدد 1 (أكتوبر 2017).
- ______. "وسائط الذاكرة الجمعية ووظائفها". **مجلة دراجومان**. مج 7، العدد 8 (نيسان/ أبريل 2018).
- ______. "الحركة الاحتجاجية والذاكرة الجمعية: حراك الحسيمة المغربية نموذجًا". **إضافات**. العددان 43-44 (صيف-خريف 2018).
- شحيد، جمال. **الذاكرة في الرواية العربية المعاصرة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011.
- العامري، صلاح الدين. **صناعة الذاكرة في التراث الشيعي الاثني عشري: زيارة المراقد أنموذجًا**. الرباط/ بيروت: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2016.
- العزة، علاء. "الذاكرة بوصفها خطابًا ورؤية مستقبلية: ممارسات تخليد انتفاضة عام 1987". **إضافات**. العددان 43-44 (صيف-خريف 2018).
- كوثراني، وجيه. **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي**. بيروت: دار الطليعة، 2000.
- ______. "التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية: دراسة نماذج سايكس بيكو، الخلافة، ذاكرات طوائف لبنان". **أسطور**. العدد 4 (تموز/ يوليو 2016).



- ______ (معد ومنسق). **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- لوغوف، جاك. **التاريخ والذاكرة**. ترجمة جمال شحيّد، سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- لومان، نيكلاس. **مدخل إلى نظرية الأنساق**. ترجمة يوسف فهمي حجازي. مراجعة وتدقيق رامز ملا. كولونيا/ بغداد: منشورات الجمل، 2010.
- هالبواش [هالبفاكس]، موريس. **الذاكرة الجمعيّة**. ترجمة نسرين الزهر. دمشق: بيت المواطن، 2016.
- هوغبول، سون. "ثقافة الذاكرة وسياساتها في الشرق الأوسط". ترجمة منير السعيداني. **إضافات**. العدد 15 (صيف 2011).
- ورنوك، ميري. **الذاكرة في الفلسفة والأدب**. ترجمة فلاح رحيم. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.
- اليحياوي، ياسين. "الذاكرة الجمعية موضوعًا للبحث التاريخي: دراسة في نماذج مختارة من مؤرّخي الجيل الثالث لمدرسة الحوليّات". **أسطور**. العدد 7 (كانون الثاني/ يناير 2018).

الأجنبية

- Assmann, Jan & Tonio Hölsche. *Kultur und Gedächtnis*. Frankfurt: Suhrkamp, 1988.
- Erll, Astrid. *Kollektives Gedächtnis und Erinnerungskulturen: Eine Einführung*. Stuttgart: J.B. Matzler; Springer, 2005.
- ________. *Kollektives Gedächtnis und Erinnerungskulturen: Eine Einführung*. 3rd ed. Stuttgart: J.B. Matzler; Springer, 2017.
- Fuchs-Heinritz, Werner et al. (eds.). *Lexikon zur Soziologie*. 5th ed. Heidelberg: Springer, 2011.
- Gudehus, Christian, Ariane Eichenberg & Harald Welzer (eds.). *Gedächtnis und Erinnerung: Ein Interdisziplinäres Handbuch*. Stuttgart: Springer; J.B. Metztler, 2010.
- Halbwachs, Maurice. *Das kollektive Gedächtnis*. Frankfurt: Fischer, 1991.
- ________. *La Mémoire collective*. Préface de Jean Duvignaud. Introduction de J. Michel Alexandre. Bibliothèque de sociologie contemporaine. Paris: PUF, 1950.
- Haugbolle, Sune. *War and Memory in Lebanon*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
- Hillmann, Karl-Heinz. *Wörterbuch der Soziologie*. 5th ed. Stuttgart: Alfred Kröner Verlag, 2017.
- Langenohl, Andreas. *Erinnerung und Modernisierung: Die Öffentliche Rekonstruktion Politischer Kollektivität am Beispiel des Neuen Rußland*. Göttingen: Vandenhoek & Ruprecht, 2000.
- Nora, Pierre. *Zwischen Geschichte und Gedächtnis*. Wolfgang Kaier (trad.). Frankfurt: Fischer, 1998.
- Olick, Jeffrey K., Vered Vinitzky-Seroussi & Daniel Levy (eds.). *The Collective Memory Reader*. Oxford/ New York: Oxford University Press, 2011.

- Poltermann, Andreas (ed.). *Literaturkanon, Medienereignis, kultureller Text: Formen Interkultureller Kommunikation und Übersetzung*. Göttinger Beiträge zur Internationalen Übersetzungsforschung. Berlin: Erich Schmidt, 1995.
- Roediger III, Henry L. & James V. Wertsch. "Creating a New Discipline of Memory Studies." *Memory Studies*. vol. 1, no. 1 (January 2008).

علي الصالح مولى | *Ali el-Salah Moula

"جغرافية" الحقل التاريخي في ضوء تقاطع الاختصاصات محاولة في إعادة تشكيل المفهوم

The Geography of History in Light of Interdisciplinarity: An Attempt to Reshape the Concept

تستهدف هذه الدراسة، على نحو رئيس، الإجابة عن سؤال مركزي، هو: ما حظّ الأكاديميا العربيّة من كسب معركة تجديد مناهج تطوير المعرفة وبناء أنساقها خارج سلطان الكتابة التقليديّة؟ وقد جعلتْ، إجرائيًّا، علم التاريخ حقلًا لبحث الإجابة عن هذا السؤال. واعتمدت في ذلك على مقاربات ثلاث: مقاربة تاريخية مرجعية عُنيت بمدرسة الحوليات Annales والآفاق التي فتحتْها أمام منهج تقاطع الاختصاصات، ومقاربة تأصيلية استكشافية اهتمّت برصد نشوء حالة وعي عربي بضرورة تجديد مناهج البحث التاريخي، ومقاربة تجريبية تطبيقية عُنيت بإمكانات الكتابة العربية المجددة. أوقفتنا الأولى على نتيجة ملخصها أنّ علاقة العلوم بعضها ببعض في التاريخ المعاصر تحكّمت فيها إبستيمية فرضتها فتوحات المعرفة المتدفقة بغزارة في جميع المجالات والميادين. وساقتنا الثانية إلى أنّ منهج التقاطع تصوّر وموقف يستهدفان البحث عن السبل التي تعيد كتابة التاريخ وليس مجرّدَ آلية أداتية. وبيّنّا أنّ نشأته في السياق العربي لم تكن نشأة محلّية خالصة، لقد كانت بتأثير من "ثورة الحوليات". وأفادتنا الثالثة أنّ ما أُنجز إلى حدّ الآن في السياق الأكاديمي العربي يدلّ على أنّ المؤرّخ العربي يخوض باقتدار، رغم العوائق الكبرى، معركته ضدّ مبادئ الكتابة التاريخية التقليدية ومناهجها. فعمليات التشبيك الواسعة بين الاختصاصات برهان على أنّ الوعي المتعلق بتفتيت الحواجز بين العلوم مدخل منهجي لا غنى عنه؛ لا فقط لإعادة كتابة التاريخ، بل أيضًا لتنمية مهارات البحث العلمي وتطوير أداء المؤسسة الجامعية العربية.

كلمات مفتاحية: منهج، تقاطع الاختصاصات، الحوليات، التشبيك، التاريخ من أسفل.

This study attempts to answer the central question: how far has Arab academia been able to keep up with new approaches outside traditional writing? It takes history as the field on which this question is played out. In doing so it draws on three approaches: a source-based historical approach concerned with the Annales school and the horizons it opened up for interdisciplinarity, a developmental approach interested in the emergence of an Arab awareness of the need to update our methods of historical research, and a practical-experimental approach looking at the possibilities of new Arab historiography. The first approach reveals that the relationship of different academic fields with one another in modern history has been controlled by an episteme imposed by the waves of new knowledge flowing into all fields. The second illustrates that interdisciplinarity is a conception and an attitude aiming to look for ways to rewrite history and not just a tool – and we show that this Arab emergence was not purely local but was affected by the "Annales Revolution". The third approach demonstrates that despite the many challenges, Arab historians are dealing ably with the struggle against traditional historiography. The broad attempts to connect disciplines are evidence of an awareness of the importance of breaking down barriers between fields, which is an indispensable methodological approach– not only to rewrite history but also to develop academic research skills and the performance of Arab academia.

Keywords: Interdisciplinarity, Annales, Connections, History from Below

* أستاذ الفكر العربيّ الحديث والمعاصر بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة صفاقس، تونس.
Professor of modern and contemporary Arab thought at the Faculty of Arts and Humanities, Sfax, Tunisia.

مقدمة

تصنيف العلوم مبحث قديم متجدّد شهد ولادته مع اليونان. وكانت الفلسفة الوعاء الذي تندرج فيه سائر العلوم. ويبدو أنّ الأمر استمرّ على هذا المنوال عصورًا طويلة وصولًا إلى مشارف العصر الحديث؛ لمّا شرع المنطق الصوري في التراجع لصالح المعرفة التجريبية التي تُعتبر الخاصية الأبرز للزمن العلمي البديل[1]. وتصنيف العلوم مسألة تتجاوز العمل التقني أو البيداغوجي، فهي بحثٌ في العقل المنتج للمعرفة وفي مبادئ الثقافة التي ينشط داخلها. وبهذا، ينبغي أن يكون النظر في مراتب العلوم وتوزيعها مطية لفهم البراديغمات التي تتحرّك داخلها الثقافات. وأمّا تجاور العلوم، أو تقاطعها، أو تَحلّل بعضها في بعض، أو نموُّ فروع أو حقول بحثية بأثرٍ من كلّ ذلك، فلا ريب في أنّه ناشئ بالاستتباع تجويدًا لأداء البحث، وإدراكًا أنّ السيطرة على العالم لا تكون إلّا بمنهج تنهضُ معقوليّته على تجميع فروع المعرفة واختصاصاتها جزئيًّا أو كلّيًّا[2].

والمنهج موقفٌ ورؤيةٌ قبل أنْ يكون أداة عمل. وتقتضي فروض البحث التفريق بين درجتَين خاصتين به: درجة دنيا نصطلح عليها بالمنهج الأداتي وهو ما تجسّده مجموعة من المداخل مثل الوصف والتحليل والحجاج والتفكيك والمقارنة، ودرجة عليا تتنزّل في جوهر التصوّر الفلسفي للمعرفة؛ كالتساؤل عن كيفيات تكوُّنها وتطوُّرها. وسؤال الكيفيّات سؤال في صميم المنهج، وهو ما ستنظر فيه الدراسة بناءً على فرضيّة مؤدّاها أنّ سؤال الكيفيّات هو الذي يوفّر الإمكانات لتطوير العلوم أوّلًا، وأنّ استنبات مناهجَ من روح العلوم المجاورة لذاك العلم وتخصيبها في تربته قادرٌ على تأمين وظيفة التطوير ثانيًا.

وتسُوق هذه الفرضيّة إلى التمييز بين مدارَين بحثيَّين: مدار قضيّتُه الأساس تشبيك العلوم بعضها في بعض في إطار الإبستيمولوجيا، ومدار قضيّتُه الأساس تشبيك المناهج بعضها في بعض داخل العلم الواحد في إطار الميتودولوجيا. وستحرص الدراسة على جَعْل الغالب عليها تشبيكَ المناهج، لا تشبيك العلوم. ولهذه الفرضية أرضيّةٌ تَهَبُها شيئًا من مشروعيّتها: فإذا كان التاريخ، كما استخلص جيوفاني بوسينو، هو علم العلوم أو "مَلِك العلوم" انطلاقًا من خمسينيات القرن العشرين[3]، وإذا كان تقاطع الاختصاصات Interdisciplinarité، كما رأى رسويبر، هو "منهج المناهج"[4]؛ فنحن، إذًا، وقد اخترنا أن تنعقد شواغل هذه الدراسة على التاريخ علمًا، وعلى تقاطع الاختصاصات منهجًا، أمام مغامرة بحثيّة تهدف إلى دراسة آثار تطبيق "منهج المناهج" على "علم العلوم".

في هذا الأفق الإبستيمولوجي والميتودولوجي تدور إشكالية الدراسة. ويمكن بلورتُها في أربعة أسئلة كبرى: ما السياقات المعرفيّة التي تشكّلت داخلها قضايا الاختصاص؟ وما بواعث التفكير في تجديد المنهج في الكتابة التاريخيّة العربيّة؟ وما الإمكانات والفرص المتاحة لترقية الأداء الأكاديمي في الحقل التاريخي العربي؟ وما نوع النتائج التي انتهت إليها التجارب المنجزة؟

وتقترح الدراسة معالجة هذه الأسئلة في محاوِر أربعة كبرى تنمو بالتوالد والتدريج: سندير الأوّل على التقاطع بين المعرفي والمنهجي، والداعي إلى ذلك محاولة رصْد سياقات التفكير في التجديد المنهجي ومرجعياته. وسنمحّض المحور الثاني للبحث في تلقّي المؤرّخين العرب تيّارات تجديد الكتابة ومناهجها، وسيكون "التاريخ الجديد" Nouvelle histoire بـ "حولياته" Annales المنوالَ إغراءً وتحدّيًا

1 يخضع التصنيف للمراجعة كلّما طرأ تحوّل نوعيّ على نظريّة المعرفة، ينظر مثلًا مراجعات بياجيه لأوغست كونت August Comte:
Jean Piaget, "L'épistémologie des Relations Interdisciplinaires," in: Leo Apostel, *L'Interdisciplinarité: Problèmes d'Enseignement et de Recherche dans les Universités* (Paris: OCDE, 1972), pp. 155-171.

2 نحيل في إطار البحث عن مقاصد المعارف العابرة وترابطات الاختصاصات فيها إبستيميًّا وأنثروبولوجيًّا وإيتيقيًّا على:
Jean-Paul Resweber, *Le Pari de la Transdisciplinarité: Vers l'Integration des Savoirs* (Paris: L'Harmattan, 2000), chap. 1, pp. 9-27.

3 Giovanni Busino, "Sciences sociales et histoire," *Revue européenne des sciences sociales*, vol. 41, no. 127 (2003), p. 137.

4 Jean-Paul Resweber, *La Méthode Interdisciplinaire* (Paris: PUF, 1981), p. 76.

ورهانًا. وسيكون النظر في حدود التجديد النظري ومسوّغات الممارسة التطبيقية في مستويَيها القطاعي والمجهري مدارًا للمحور الثالث، والهدف من ذلك الرغبة في الإحاطة بشروط تطوير المعرفة وعوائقها. وسنخصّ المناهج مطبّقةً على موضوعات من التاريخ العربي بالمحور الرابع، والغرض من ذلك أن ننظر في حظّ الأكاديميا العربيّة من كسب معركة تجديد مناهج تطوير المعرفة وبناء أنساقها خارج سلطان الكتابة التقليدية.

التقاطع بين المعرفي والمنهجي: قراءة في السياق والمرجع

يُستخلَص من الدراسات التي بحثت في تاريخ العلوم نشأةً وتطوّرًا أنّ التقاطع بينها سواء أكان عَرَضيًّا أم ضروريًّا ليس أمرًا حادثًا جاءت به أسئلة المعرفة المعاصرة وقضاياها المعقّدة. فالتدقيق في نظام التعلّم والتعليم، بيداغوجيًّا كان أم مقاصد، يكشف أنّ للمعارِف نزوعًا دائمًا عبر التاريخ نحو تجميع الاختصاصات أو التقريب بينها. ونودّ أنْ نشير في هذا المقام إلى أنّ عمليّات التقاطع بين العلوم يكون النظر إليها قاصرًا إنْ تعاملنا معها باعتبارها شأنًا تقنيًّا أو وليدة إكراهات بحثيّة في أطرها التخصّصيّة الضيّقة. فشبكات المعرفة ليست في الحقيقة إلّا روافد وجداول للحضارة. وكلّما تجدّد تدفّقها انسكب بعضها في بعض وتهيّأت الأسباب للتقدّم الحضاري. وهذا تؤكّده وقائع النهضة الأوروبيّة على سبيل المثال. فدلالة الولادة الجديدة Renaissance التي في المصطلح ما كانت لتكون لولا فيضان المعارف والعلوم بعضها على بعض في إطار بناء رؤية جديدة للإنسان والوجود عُرِفت اختزالًا بـ "الإنسيّة" Humanisme التي انفصلت بها فلسفة الأنوار، بمعناها الواسع، عن التعاليم الكنسية وقواعد الإنتاج المادّي والرمزي المرتبطة بها. ولا عجب حينئذ أنْ تكون أوروبا مختبرًا ضخمًا لفاعليّة منهج التقاطع، وأنْ تكون المؤسسات الأكاديمية مختبرًا مصغّرًا له. ويُمكننا بهذا المعنى أنْ نتصرّف تصرّفًا مجازيًّا في عبارة Universtas Studiorum الدالّة على الجماعة العلميّة المتضامنة والمتقاطعة فنجعلها دالّة على المجتمعات الأوروبيّة وهي تحيا تجربتها الحداثيّة بخلاصة العلوم والمعارف المتساندة والمتعاضدة. فنحن، إذًا، نرى أنّ المسألة تتجاوز المقاربة العلمويّة Scientisme المستقرّة داخل الأطر الأكاديميّة المغلقة لتنفتح على الفعل الحضاري وشروط التقدّم الإنساني. وهذا يعني أنّ استحضار الأبعاد الغائيّة ما بعد التقنيّة - المخبريّة ضروري لوضع قضايا المنهج وإشكاليّاته في أفقه الإنساني الرحب[5].

وليس كالتاريخ علمًا مهيّأً لاستقبال أسئلة الاختصاصات تقاطعًا وعبورًا. فقد كان باستمرار نصًّا مفتوحًا واسع الأرجاء إنْ من جهة التعريف به فنًّا، أو من جهة الأدوار التي ينهض بها. فهكذا قال عنه مثلًا وولف غانغ ممّسن: "إنّ التاريخ بطبيعته لا يمكن أن يُعتبر اختصاصًا مرتبطًا بموضوع محدّد بدقّة [...] إنّه يختلف عن أغلبيّة الاختصاصات العلميّة"[6]. وعزا ذلك إلى أنّه يتدخّل في كلّ أمر سواء تعلّق بالإنسان أم بالطبيعة. ويبدو أنّ هذه الخاصيّة قد دفعت به في القرن التاسع عشر، مع فورة التاريخانيّة الألمانيّة خاصّةً، إلى أنْ "يدّعي" قيادة سائر العلوم وأن يتنزّل على رأس المعارف من دون استثناء. قد يكون خسر شيئًا من سلطانه بعد تراجع التاريخانية، غير أنّه ظلّ دومًا الحقلَ الجاذب لغيره دون احترازات كبرى. ولكنّ ذلك لم يكن إلّا بمسوّغات ومبرّرات تشفع له قابليّة التمدّد والاستقطاب وبسط النفوذ. وغنيّ عن البيان أنّ اتساع موضوعاته يجعله في تقاطع "قَدَريّ" مع علوم أخرى كثيرة. لكنّ هذا التقاطع "القَدَريّ" لن يتحوّل إلى تقاطع مُنتِج ما لم يتكوّن لدى المؤرّخ وعيٌ مفاده أنّ علم التاريخ كما استقام في التاريخ يحتاج إلى تغيير جذريّ في مطالبه

5 لفريدريك معتوق دراسة مقارنة مهمّة في هذا الشأن ننصح بالعودة إليها، ينظر: فريدريك معتوق، "مثقّفو الإنسيكلوبيديا الفرنسيّة ومثقّف دائرة المعارف العربيّة"، **تبيّن**، العدد 13، مج 4 (2015)، ص 41-56.

6 Wolfgang J. Mommsen, "L'histoire," in: Leo Apostel et al., p. 241.

ومناهجه وأدوات عمله ومصادر أخباره[7]. والحقيقة أنّه ما كان انفتاح علم التاريخ إبستيميًّا فقط، بل كان منهجيًّا أيضًا، وهذا ما يعنينا أساسًا. فاستقباله عددًا غير قليل من المعارف يدخل على نحو من الأنحاء في باب الإجابة عن السؤال المنهجي: كيف تُبنى الحقيقة التاريخيّة؟ وفي هذا الإطار تتوجّه العناية في هذا المحور إلى معالجة سؤالين أساسيَّين: ما معالم الوعي بتشبيك المناهج في الحقل التاريخيّ العربيّ؟ وما المسالك التي اختار المؤرّخ العربيّ أنْ يتحرّك فيها؟

نلتقط من عبد الرحمن الجبرتي (1753-1825) نصًّا نعدّه من النصوص التي كان يُمكن أنْ تكون تأسيسيّةً في سياق النهضة العربيّة في القرن التاسع عشر لو كان قُدّر لهذه النهضة أنْ تعرف طريقها إلى النجاح. يذكر الجبرتي، وهو يعرّف التاريخ، أنّ التاريخ علم تتساكن فيه علوم أخرى، فيقول: "وفنّ التاريخ علم يندرج فيه علوم كثيرة، لولاه ما ثبتت أصولها، ولا تشعّبت فروعها"[8]. وأضاف أنّ هذا الفنّ من أكثر الفنون جذبًا للمؤلّفين نظرًا إلى كثرة ما فيه من مقاصد: "وأمّا الكتب المصنّفة فيه فكثيرة جدًّا، ذكر منها في مفتاح السعادة ألفًا وثلاثمائة كتاب... وذلك لانجذاب الطبع إليها، والتطلّع إلى الأمور المغيّبات، ولكثرة رغبة السلاطين"[9].

ولمّا عزم الجبرتي على الكتابة في التاريخ، اختار ألّا يكون مؤرّخًا مستنسخًا من طينة السابقين. وقد رأينا فيه نَفَسًا غير مألوف؛ إنْ من جهة البدائل المقترحة تعويضًا عن النقص في المادّة المصدريّة (المنهج) أو من جهة القصد من الكتابة التاريخيّة (المعرفة): "ولمّا عزمتُ على جمْع ما كنتُ سوّدتُه، أردتُ أن أوصله بشيء قبله، فلم أجد بعد البحث والتفتيش إلّا بعض كراريس [...] وقد اعتراها النقص [...] فرجعنا إلى النقل من أفواه الشيخة المسنين وصكوك دفاتر الكتبة والمباشرين، وما انتقش على أحجار ترب المقبورين [...] ولم أقصد بجمعه خدمة ذي جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير"[10]. واضحٌ، إذًا، أنّ الجبرتي يُمثّل لحظة وعي مفادها أنّ كتابة التاريخ العربيّ في مأزق لسببَين على الأقلّ: غياب الوثيقة المصدريّة، وتخصيص التدوين للحكّام وأصحاب الجاه، وأنّ المَخرج يكون من منفذين: تنويع مصادر الكتابة باعتماد ما سيُسمّى لاحقًا "الوثائق الدفينة"[11]، وتحرير المؤرّخ والتاريخ كليهما من سلطة الحكّام وعِلية القوم. لكنّ لحظة الوعي هذه كانت لحظة "طائشة" أو "منفلتة" لأنّها لم تندرج في سياق تحديثي متكامل. فالزمن الثقافي العربي في القرن التاسع عشر رغم أنّه كان زمن الأسئلة المنهجيّة الكبرى حول التحديث والتمدّن والتأخّر والتحرّر لم ينجح في بناء الأجوبة النسقيّة الكبرى، فتلاشت لحظة الجبرتي كما تلاشت لحظات غيره من طلّاب النهضة.

سننتظر قرنًا كاملًا بعد لحظة الجبرتي لنظفر بعلامات تشير إلى بروز لحظة الوعي الثانية، وهي الأهمّ في الدرس الأكاديمي العربي. قال عبد الله العروي في سبعينيات القرن العشرين منتقدًا أداء المؤرّخ: "إنّ القارئ غير راض عمّا يجده اليوم في السوق من الكتب [...] إذا رجع إلى المؤلّفات القديمة وجدها مليئة بالحروب والثورات والخرافات وأشعار المناسبات. إذا التفت إلى الرسائل الجامعيّة تاه في

---

7 ممّا قاله المؤرّخ الجزائريّ ناصر الدين سعيدوني تعبيرًا عن الوعي بأنّ الكتابة التاريخيّة العربيّة في حاجة إلى التجديد: "صرتُ أنفر من معالجة أيّ موضوع تاريخيّ يعتمد على جمع المعلومات ويعرض للأحداث بأسلوب روائيّ حدثيّ، وخصوصًا أنّ النشاط الإنساني يتطلّب من المؤرّخ معالجة مركّبة تخضع للشروط الطبيعية، والمعطيات الديموغرافية، والتحاليل الاجتماعية، والعوامل النفسية"، ينظر: "سير الباحثين العرب في مجال الكتابة التاريخية: حوار مع المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني"، **أسطور**، العدد 2 (حزيران/ يونيو 2015)، ص 259.

8 عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تقديم عبد العظيم رمضان، ج 1 (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1997)، ص 5.

9 المرجع نفسه.

10 المرجع نفسه، ص 11-12.

11 المصادر الدفينة كما ذكرها محمد المنوني هي "كتب الجغرافيا والرحلات، والموسوعات القديمة، ومدوّنات النوازل الفقهيّة، ومؤلّفات البدع، وبعض الشروحات للمتون الدراسيّة [...] ودواوين الشعراء والكناشات، فضلًا عن كتب المناقب والأنساب..."، ينظر: محمد المنوني، **المصادر العربيّة لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث**، ج 1 (الرباط: منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، 1983)، ص 9.

نظريّات مبهمة عن المنهج أو في تحليلات دقيقة حول منطقة أو أسرة أو تنظيمة اجتماعيّة"[12]. ويضيف مصرِّفًا غضبه على لسان القارئ: "فيسخط ويقول: أين مؤرّخونا؟ لماذا لا يُعيدون كتابة تاريخنا؟"[13]. وسيظلّ هذا السؤال المنهجيّ المستفِزّ ساريًا في الزمان صُعُدًا، فنجده على أكثر من لسان. يتساءل الحبيب الجنحاني في أواخر الثمانينيات: "أين المناهج العربيّة المتّبعة اليوم من المدارس التاريخيّة الفرنسيّة التي تزعّمتها وما تزال مجلّة 'الحوليات' غداة الحرب العالميّة الثانية وبرز في صفوفها مؤرّخون عالميّون أمثال مارك بلوك ولوسيان لوفيفر"[14]. ويستمرّ السؤال عالقًا في ذهن المؤرّخ المجدّد، فنجده عند عبد العزيز الدوري في بداية القرن الحادي والعشرين يستعيد شيئًا من كلام العروي وكأنْ لا شيء تغيّر: "وهنا نتساءل عن موقفنا من التاريخ العربي بالنسبة لهذه الاتجاهات [...] فكثير من المؤلّفات الحديثة كُتبت بأقلام خارجيّة غربيّة أو شرقيّة، نشأ أصحابها في ثقافات أخرى، وفي بيئات غربية [...] ومع أنّ بعضها خدم الدراسات التاريخيّة إلّا أنّ بعضها الآخَر جاء بآراء واتجاهات غربية قبلناها مبدئيًّا، ولا بدّ من إعادة نظر جذريّة"[15]. وقبل خمسة أعوام من الآن، "وما بالعهد من قِدَم"، يتساءل وجيه كوثراني بعد أنْ نبّه على فساد محصول الاتجاهات الأيديولوجيّة: "ألم يُنجز البحث التاريخيّ العربيّ المعاصر أعمالًا تجاوزت هذه السمات الأيديولوجيّة؟"[16].

هي أسئلة في المنهج، لا شكّ في ذلك. والمنهج هنا، كما ألمعنا سابقًا، هو تصوّر وليس مجرّدَ آليّة. إنّه يستهدف البحث عن السبل التي تُعيد كتابة التاريخ. ولكنْ لئن كانت هذه الأسئلة وليدة وعي حقيقي بضرورة تحرير الكتابة التاريخيّة العربيّة عبر مناهج مستحدَثة، فإنها لم تنشأ نشأة محلّيّة خالصةً. لقد تولّدت من تأثير "ثورة الحوليات" الفرنسيّة في فلاسفة التاريخ العرب[17]. وقبل أن نُباشر البحث في نوع هذا التأثير: أدَفع المطالبين باعتماد مناهجَ جديدة إلى أن يكونوا مجرّد مترجمين للمُنتج "الحوليّ" الفرنسيّ أم كانوا مؤسّسين حقًّا مشروعًا نوعيًّا في مجال مناهج الكتابة التاريخيّة العربيّة؟ يجدر بنا تقديم عَرضٍ سريع لهذا المنتج "الحوليّ" حتّى نضَعَ سؤال المنهج في الكتابة التاريخيّة العربيّة المُجدّدة في سياقيه المعرفي والإشكالي.

أطلق القائمون على تجديد المنهج في الكتابة التاريخية الفرنسيّة مصطلح "التاريخ الجديد" La nouvelle histoire[18] لوسم اتجاههم البحثي. وكان ذلك في عشرينيات القرن الماضي. واتّخذوا من مجلّة **الحوليات** *Annales* فضاءً لإذاعة أطروحاتهم والترويج لها في المجامع العلميّة[19]. وكلمة "الجديد" هي كلمة تمييزية شكلية وليست مضمونية يراد بها الإعلام بأنّ ما يُكتب في **الحوليات** لا علاقة له بالمتداوَل من مواد التاريخ ومناهجه. وقد يستعصي حدُّ هذا "الجديد" حدًّا اصطلاحيًّا حتى لدى روّاده، فمن ذلك أنّ بيتر بوركي Peter Burke أجاب ردًّا على سؤال "ما التاريخ الجديد؟" بما يلي: "ليس من السهل وضع تعريف إيجابيّ لأنّ الحركة لم تجتمع

---

12 عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج 1 (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص 11.

13 المرجع نفسه.

14 الحبيب الجنحاني، "إشكاليّة تحديد السمات المنهجيّة لمدرسة تاريخيّة عربيّة"، **الوحدة**، المجلس القومي للثقافة العربيّة، العدد 42 (آذار/ مارس 1988)، ص 19.

15 عبد العزيز الدوري، **نشأة علم التاريخ عند العرب** (العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000)، ص 9.

16 وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ: اتجاهات-مدارس-مناهج** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 138.

17 يقول عبد الواحد المكني في هذا الصدد: "توسّعت المقاربة الأنثروبولوجيّة التاريخيّة، وصار لها روّاد، بل مقلّدون عدّة، ولم يكن انتشارها في المغارب دائمًا من باب الابتكار المنهجي وتنشيط الحوار المعرفي والإبستيمي، وإنّما كان أحيانًا في سياق تقليد حركة البحث في الجامعات الفرنسية والأوروبية"، ينظر: عبد الواحد المكني، "منعطف الأنثروبولوجيا التاريخية في المغارب: المؤرّخ ومساءلة المألوف"، في: مجموعة مؤلّفين، **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة**، إعداد وتنسيق وجيه كوثراني (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 1000.

18 يذكر جاك لو غوف المشرف على تحرير أشهر كتاب في التاريخ الجديد تحت العنوان نفسه: **التاريخ الجديد** *La nouvelle histoire* الذي ظهر أوّل مرّة عام 1978 أنّ هنري بار Henri Berr هو أوّل من استعمل نعت "الجديد" للإشارة إلى نزعة في الكتابة التجديدية للتاريخ كانت الولايات المتحدة الأميركيّة قد عرفتْها خاصّة على يد هاري ألمر برناس في كتابه:

Harry Elmer Barnes, *The New History and the Social Sciences* (New York: The Century Company, 1926).

19 لمزيد من التفصيل، يَحسُن العودة إلى: كوثراني، الفصل الحادي عشر: "مدرسة الحوليّات والتاريخ الجديد"، ص 199-217.

سوى على ما تعارضه فقط [...] سيكون من الصعب أنْ نقدّم ما يتعدّى الوصف الغامض، الذي يُحدّد التاريخ الجديد بأنّه تاريخ شامل، أو تاريخ بنيويّ"[20]. وفي التعريف المقارَنيّ الذي وضعه فيليب أرياس Philippe Ariès ما يُساعِد على المَسك بمحدّدات هذا العلم الجديد الكبرى: "يهتمّ التاريخ التقليديّ تقريبًا بصورة خاصّة بالأفراد، وبالفئات العليا من المجتمع، وبنخبه (الملوك ورجال الدولة وقوّاد الثورات)، وبالوقائع (الحروب والثورات)، وبالمؤسّسات (السياسية والاقتصادية والدينية) التي تهيمن عليها النخب. وعلى عكس ذلك، يهتمّ التاريخ الاجتماعي بالكتل الاجتماعية التي بقيت على هامش السلطة وأولئك الذين يقاسونها"[21]. وأوّل ما يَلفت النظر في هذا التعريف هو استبدال المركّب النعتي "التاريخ الجديد" بـمركّب نعتي آخر هو "التاريخ الاجتماعي". وهو ما به يتبدّد الغموض الذي في كلمة "الجديد".

وبهذا نكون أمام جديدَين متكاملَين: جديد مضموني متمثّل في المجتمع، وجديد منهجيّ متمثّل في تقاطع الاختصاصات المستدعى لتأمين ظروف أفضل للكتابة التاريخية، وفهم أعمق للواقع الاجتماعي. وهذه نقلة مهمّة ستُوجّه أنظار المؤرّخ إلى ما سُمّي "التاريخ من أسفل" L'histoire vue d'en bas حيث العلاقات والقيم والسلوك والتقاليد، وكلّ ما ينسل من هذه العناوين من فروع تفصيلية؛ كالملبس والمأكل والمسكن والفقر والمرض والمهن والحرف والمرأة ... إنّها إذًا السوسيولوجيا بروافدها في قلب التاريخ. وإذا علمنا أنّ الجهد الأكبر قد انصرف إلى تاريخ مجتمعات العصر الوسيط، قلنا إنها الأنثروبولوجيا والأتنولوجيا أيضًا في قلب التاريخ. وعلى هذا الأساس ستُنحت مجمّعات أو مركّبات اصطلاحية تحيل على الجوار/ التقاطع الوظيفي والمنهجي بين الاختصاصات، فجاك لو غوف Jacques Le Goff، على سبيل المثال، كانت له حلقات نقاشية Séminaire شرع في تأمينها بمدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعيّة EHESS عام 1965 عنوانها: "Histoire et sociologie de l'Occident médiéval"، وهو أمرٌ يدلّ على الجوار المضموني والمنهجي بين حقلَي التاريخ والسوسيولوجيا الذي ألمعنا إليه. وكان ينبغي لاتجاهات "التاريخ الجديد"، منذ وقت غدا كافيًا، أن تنضج أكثر فيتحوّل الجوار بين الاختصاصات إلى اندماج. كان ذلك في السبعينيات عندما اتخذت ندوة لو غوف هذا العنوان المزجيّ: "Anthropologie historique de l'Occident médiéval"[22]، وهو دالّ على أمرَين على الأقلّ: حيوية الدراسة التاريخية من جهة، واعتماد استراتيجية تشبيك المناهج لفهم الظاهرات الاجتماعية من جهة ثانية. والعبور من "التاريخ والأنثروبولوجيا" إلى "الأنثروبولوجيا التاريخيّة" هو عبور من السياق المعرفي إلى السياق المنهجي.

ودون الخوض في التفاصيل التي لا تقتضيها هذه الدراسة يمكن الاكتفاء بتأكيد مبدأ التشبيك، فنقول إنّ المجال الذي تغطّيه مدرسة الحوليات تركّز في البداية على المسألة السوسيو-اقتصادية، ثمّ توسّع فامتدّ إلى عالَم الأفكار أو ما يعبّر عنه بالتمثّلات Représentations. وفي هذه السياقات لمع اسم أندريه بورغيار André Burguière الذي يُعَدُّ مهندس الأنثروبولوجيا التاريخيّة[23]. ولم تقف مساعي الدارسين لتشبيك المناهج من أجل تحسين أداء الدرس التاريخي عند هذا المستوى. وكان "تاريخ الذهنيّات" L'histoire des mentalités من الفروع النوعيّة التي اهتدَوا إليها في بداية السبعينيات. ويبدو أنّه مثّل متحوَّلًا كأنّه الثورة المنهجيّة

20 بيتر بوركي (محرّر)، **نظرات جديدة على الكتابة التاريخيّة**، ترجمة وتقديم قاسم عبده قاسم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 23.

21 فيليب أرياس، "تاريخ الذهنيّات"، في: جاك لو غوف (مشرف)، **التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 182.

22 Jean-Claude Schmitt, "Le Séminaire," *in*: Jacques Revel & Jean-Claude Schmitt (dir.), *L'Ogre historien: Autour de Jacques Le Goff* (Paris: Gallimard, 1998), p. 24.

23 على سبيل المثال، ينظر دراساته:
André Burguière, "L'Anthropologie historique," in: Jacques Le Goff, Roger Chartier & Jacques Revel (dir.), *La Nouvelle histoire* (Paris: Gallimard, 1975); André Burguière, "L'Anthropologie historique et l'école des annales," *Les Cahiers du centre de recherches historiques*, revue électronique, no. 22 (1999).

في الميتودولوجيا المعاصرة. فعالَم الذهنيّات ليس فقط المقابل الضدّي لعالَم المحسوسات، بل هو في الأساس إعلانٌ عن انهيار الحدود بين جميع العلوم التي تُعنى بالإنسان باعتباره كائنًا رامزًا Homo symbolicus بالمعنى الإناسيّ العامّ، وكائنًا ثقافيًا بالمعنى الحضاري الخاصّ. وهكذا تتوافد على الحقل التاريخي علوم النفس والأديان والأخلاق والفنّ، وغيرها من العلوم. وهي بمجرّد دخولها علم التاريخ تُصبح مداخل تنحصر وظيفتها في المساعدة على فهم الإنسان فهمًا أفضل من قبلُ. والحاصل من هذا أنّه حيثما كان ثمّة ما يشير إلى الإنسان، كان التاريخ صائدًا للاختصاصات. والتعبير المجازي الذي استخدمه مارك بلوخ يستوعب استيعابًا ممتازًا هذا المعنى: "المؤرّخ الجيّد، هو ذاك الذي يُشبِه وحش الأسطورة، الذي يعرِف أنّه حيث توجد رائحة اللحم البشري توجد طريدته"[24]. ولا عجب حينئذ أنْ يقول بيار نورا Pierre Nora، منتشيًا، قولته الشهيرة: "إنّنا نعيش لحظة انفجار التاريخ"[25]. وهل تكون هذه اللحظة في سيرورة الميتودولوجيا سوى لحظة التتويج الكبرى: الاختصاص العابر Transdisciplinarité.

التاريخ من أسفل ومنهج التقاطع: قراءة في التأسيس

أشرنا إلى أنّ الكتابة التاريخيّة العربيّة المجدِّدة تأثّرت بدرجات معينة بالحوليات، ورأت فيها دليلًا لإعادة بناء التاريخ مادّةً ومنهجًا وعِلمًا. والناظر في ما أنتجه الجيل المؤسّس والجيل اللاحق به مباشرة ينتبه إلى أمر يشترك فيه الجميع مفاده إدانة التاريخ الرسمي - التقليدي لأنّه تاريخ انتقاء وتمجيد، تاريخ ملوك وأبطال وسلالات وانتصارات، تاريخ أفراد وليس تاريخ جماعات، تاريخ ما يراد له أنْ يُدوَّن ويُحفظ وليس تاريخ ما ينبغي أنْ يُسجَّل ويُدرَس. والحقيقة أنّ ذلك يندرج ضمن تصوّر معيّن للثقافة والعمران والسلطة والمجتمع وعلاقات القوّة التي تتحكّم في كلّ ذلك بآليّة لسانيّة هي الإنشاء والسرد والقصّ. وكلمة "أرّاخ" التي أطلقها العروي على ممتهِن هذا العمل إنّما أطلقها في إطار الترويج لتصوّر آخَر تنتظم داخله ممارسة الكتابة التاريخيّة.

وإذ يشتكي المتذمّرون من تركة المؤرّخين التقليديّين، فإنّهم، في ما بدا لنا، لم يُحَمّلوا أنفسهم مهمّة تصحيح الأخطاء وترميم البناء وردم الفراغات وملء البياض. فمثل هذه المهمّة دون ما يصبون إليه. والمدقّق في مرتكزات أطروحاتهم لا يخالجه شكّ في أنّهم يَطلبون مسالك تقطع مع القديم فلسفةً وأدوات ولا ترضى بالتصحيح والترميم. فالعروي على سبيل المثال يقدّم تفسيرَين نسقيّين متكاملين لانبناء الكتابة التاريخيّة التقليديّة على النحو الذي انبنت عليه. يرى العروي، في التفسير الأوّل، أنّ السياق الذي تبلورت فيه الكتابة التاريخيّة القديمة هو السياق الذي حكمت فيه الدولة العباسيّة باعتماد استراتيجيا توحيديّة تعمل على شرعنة الهيمنة من منطلق الدفاع عن الجماعة. فقامت بـ "سنّ سياسة تعايش بين الجماعات المتصارعة وذلك بإدماجها تدريجيًّا في حضيرة الدولة"[26]. ووُلِد من رحِم هذه الاستراتيجيا مؤرّخ رسميّ دائر في فلكها، فـ "لعب التاريخ دورًا فعّالًا في نشر وتثبيت العقيدة (الأيديولوجيا) التي ستسمّى بحقّ عقيدة أهل السنّة والجماعة"[27]. ويُرجِع في التفسير الثاني بعضًا من أسباب غياب الكتابة بمنهج شمولي إلى تصوّر التاريخ تصوّرًا حدثيًّا مجزّأً حيث تؤدّي بعض وقائعه المتعالية (النبوّة مثلًا) دور الاعتبار أخلاقيًّا، وتسوّق لفكرة الانغلاق عبر آليّة العود على البدء فلسفيًّا. قال في هذا الشأن: "المؤرّخ العربيّ [...] يرى التاريخ لا كسلسلة من أحداث متماسكة الحلقات بل كإعادة مستمرّة لعهد النور

24 Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien* (Paris: Armand Colin, 1997), p. 51.

25 Pierre Nora, "Nous vivons l'éclatement de l'histoire," Texte de Présentation de la Bibliothèque des Histoires. Paris, Gallimard, Collection de la NRF, accessed on 19/9/2019, at: http://bit.ly/2lXyoBZ

26 عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 81.

27 المرجع نفسه، ص 82.

والحقيقة"[28]. ولا يمكن، تأسيسًا على هذا الطرح النسقي، لمن أراد أن يكتب كتابة تاريخيّة جديدة إلّا كسر النسق القديم وإنشاء معقوليّة جديدة للكتابة لها نسقها الخاصّ بها الذي تنتظم داخله.

تعمل لحظة الوعي الثانية، كما أطلقنا عليها، على تحويل نظر المؤرّخ إلى حيث يُوجد المتروك أو المهمل من الواقعات والروايات والسيَر ذات القاع الأفقي والتحتي. والباعثُ على ذلك اعتقادُ المؤرّخ الجديد في أنّ لها أدوارًا ووظائف أسهمت في نشأة الظاهرة/ المشهد/ الحدث من جهة، واعتقاده في أنّه من الضيم أنْ يُنسج التاريخ على مقاس مَن يُؤرَّخ لهم من جهة ثانية، واعتقاده ثالثًا في أنّه من العدل أنْ يُنْصَفَ المهمَّشون وكلُّ مَن نبذهم قلم المؤرّخ التقليدي. ولتأمين هذه العمليّة الكبرى كان التفكير في رافعة قادرة على إخراج المنسيّ إلى دائرة الضوء. فكان الرهان على المنهج.

وإذا علمنا أنّ الانتقال من كتابة التاريخ الرسمي إلى كتابة تاريخ "العوامّ" يقتضي أنْ يُقيم المؤرّخ بين فئات المجتمع المنسيّة، بات ضروريًّا انتظار ولادة التاريخ الاجتماعي بكلّ ما يعنيه ذلك من توغّل في مختلف مكوّنات الحياة الاجتماعيّة العموميّة. وهو توغّل قائم على أعمدة أربعة كبرى: الالتزام تجاه الناس الذين غيّبهم التاريخ التقليديّ (العمّال، النساء، الأقليّات، الفقراء، وغيرهم)[29]، ودراسة ملامح حياة هؤلاء في معيشهم اليومي (الأسرة، الطفولة، العمل، الهواية، الانحراف، وغير ذلك)، وتحليل شامل لبنى المجتمعات الماضية والوقوف على خصائصها، واعتماد تصوّر للتاريخ الاجتماعي يكون مشروعًا لتأسيس تاريخ المجتمع باعتباره تاريخًا عامًّا[30]. ويرتكز التاريخ الاجتماعي على السوسيولوجيا، ويتّخذ لنفسه موقعًا بين الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية نظرًا إلى العلاقات المتينة التي تربطه بها. ويوفّر هذا التموقع فرصةً للتأثّر والتأثير. وهو ما يسمح بتعميق النظر في نظام حياة الكيانات الاجتماعية. وكلمة "الحوار" Dialogue التي استخدمها لابروس Ernest Labrousse لتعيين مفهومٍ للتاريخ الاجتماعي مهمّةٌ في هذا السياق لأنّها تؤكّد حضور المنهج في المقاربة التاريخية: "التاريخ هو تاريخ الحوار بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"[31]. وكلمة "الحوار" هي مجرّد إبدال لساني لمصطلح "التقاطع" الذي انطلقت منه أسئلة هذه الدراسة. فالتاريخ الاجتماعي، إذًا، ليس تاريخَ الفرد من حيث الموضوع، وليس اختصاصًا مكتفيًا بنفسه من حيث المنهج. فإنْ كان علم التاريخ، كما سبقت الإشارة، كأنّه علم العلوم لشساعته، فالتاريخ الاجتماعي كأنّه الفرع الذي يحتوي سائر فروع التاريخ ويتضمّنها[32]. وهو إذ يكون في حوار مع الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية، يُسهم بطريقة فعّالة في بناء معرفة مركّبة بالجماعة الخاضعة للبحث. وعلى هذا الأساس ينفصل التاريخ الاجتماعي انفصال قطيعة عن التاريخ التقليدي من ناحية، ويصبح للمنهج دورٌ محوري في إنتاج المعرفة التاريخيّة من ناحية ثانية. وليست المعرفة سردًا وحفظًا كما جرت

---

28 المرجع نفسه، ص 88.

29 مسألة الالتزام مسألة قيمية بامتياز لأنّها تشتغل بالإنصاف التاريخي. وبعض الاختلافات بين علوم الطبيعة وعلوم الإنسان تكمن في هذه الزاوية من النظر إلى القضايا المدروسة. ومن المؤرّخين العرب المجدّدين الذين صرفوا قسطًا غير قليل من الجهد في تشغيل المناهج لفائدة التاريخ الاجتماعي العادل، إبراهيم القادري بوتشيش. يقول مثلًا: "إنّ ردّ الاعتبار للفئات المنتجة من عامّة الناس والشرائح المستضعفة [...] وانتشالهم من ركام النسيان الذي وضعهم فيه المؤرّخون، يعدّ أداة تسعى - بامتياز - إلى تأسيس تاريخ علمي محترم، يمشي على قدميه بدل المشي على رأسه"، ينظر: إبراهيم القادري بوتشيش، **المهمّشون في تاريخ الغرب الإسلامي: إشكاليات نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من الأسفل** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2014)، ص 9.

30 اهتمّ بهذه العناصر جوفري كروسيك في:
Geoffrey Crossick, "Qu'est-ce que l'histoire sociale?" in: Yves Michaud, *Universités de tous les Savoirs: L'Histoire, la Sociologie et l'Anthropologie*, vol. 2 (Paris: Odile Jacob, 2001), pp. 155-167.

31 نقلًا عن فرانسوا كارون من مقاله:
François Caron, "Introduction générale de Saint- Cloud à Ulm," in: Christophe Charles (dir.), *Histoire sociale, histoire globale?* (Paris: Maison des sciences de l'homme, 1993), p. 17.

32 حول علاقة التاريخ الاجتماعي بغيره من فروع التاريخ من جهة، وبغيره من الاختصاصات من جهة أجرى، ينظر على سبيل المثال:
Frank Noulin & Jean-François Wagniart, "La Place de l'histoire sociale: de la recherche à l'enseignement," *Cahiers d'histoire, revue d'histoire critique*, no. 122 (2014), pp. 19-43.

به سُنَن التدوين التاريخي. إنّها، بفضل منهج "الحوار" بين العلوم المتجاورة دراسة في البنى الاجتماعية والعلاقات السائدة والسلوك والقيم وأنماط الإنتاج. فالمؤرّخ في هذه الوضعيّة هو الذي يصنع التاريخ؛ لأنّه وحدَه من يقوم بإنشائه وتأويله في ضوء الوسائط القرائيّة المتشابكة المتوفّرة له. وهذا تطوّر نوعي لأنّه لم يُعطِ للتاريخ فقط هُويّةً جديدة، بل أعطاها للمؤرّخ أيضًا؛ إذ إنّ المؤرّخ الجديد مطلوبٌ منه أن يرى موضوعه بأكثر من عينٍ: عين الاقتصادي وعين السوسيولوجي وعين الأنثروبولوجي ... حتّى يستطيع إعادة بناء التاريخ.

ومن الطريف أنْ نشير، في هذا السياق، إلى أنّ بعض المؤرّخين العرب الحاملين مشروع تجديد الكتابة التاريخيّة طبّقوا المنهج الاجتماعي المادي على المؤرّخ التقليدي نفسه، قبل أن يطبّقوه على المادّة التاريخيّة، فبانت انعكاسات انتمائه الأيديولوجي والطبقي على ما كان يكتب. والمؤرّخ محمود إسماعيل واحد من قلّة من روّاد التجديد الذين خاضوا تجربة تنفيذ المنهج الاجتماعي - الماركسي على التراث الإسلامي من مدخل انتماء المؤرّخ التقليدي. فهذا المدخل قادر، في نظره، على تقويم الإنتاج التاريخي: "سنحاول دراسة أوضاع هؤلاء المؤرّخين الطبقية وانتماءاتهم المذهبية كمدخل لدراسة أعمالهم بما انطوت عليه من مناهج ونظرات تاريخية"[33]. والحقيقة أنّه وصل إلى نتائج ذات قيمة نوعية ما كان يمكن، دون هذا المنهج، إدراكها. فَمِن ذلك على سبيل المثال ما تعلّق بالمؤرّخ المغربي في العصر الوسيط. فهذا المؤرّخ السنّي المالكي، رغم الحيويّة التي عرفها المذهب المالكي نتيجة اقترابه من حياة الناس وشواغلهم، ظلّ، بحسب رأيه، محافظًا على المقاربة النصّيّة ولصيقًا بالأثر بسبب انتمائه الطبقي والأيديولوجي. ولم يشذّ عن هذه القاعدة سوى نفر قليل من الذين تأثّروا بكتابات المشارقة[34].

ومِن الإنصاف أنْ نضيف رأيًا قد يُخفّف قليلًا من ضغط النقد المسلّط على المؤرّخ الرسميّ مفاده أنّ أزمة الكتابة التاريخيّة في العصر الوسيط لا تتحمّلها استراتيجية التدوين السلطانيّة وحدها. فعدم بروز مؤرّخ من بين المهمّشين يكتب لهم وعنهم تحت سقف الالتزام بقضاياهم، على المعنى السالف بيانه، حرمهم من أنْ يكون لهم ذكْرٌ، كما حرم التاريخ من زاوية نظر تعديليّة لكتابة تاريخيّة متوازنة. وإشارة إبراهيم القادري بوتشيش في هذا الصدد على غاية من الأهميّة: "إنّ للعوامّ ذاتهم مسؤوليّةً في هذا المجال، ذلك أنّهم لم يخلّفوا وثائق تاريخيّة تعبّر عن مواقفهم. فزعماء الثورات الاجتماعيّة والتنظيمات السرّيّة، لم يتركوا وثائق تلقي الضوء على مبادئهم وأهدافهم [...] يمكن للباحث في تاريخ العوام أن يرجع إليها"[35].

ومَأتى أهمّية ما نبّه عليه بوتشيش يكمن في إثارة سؤال مركّب يجمع بين المعرفي والمنهجي والإيتيقي؛ هو: مَن يكتب التاريخ؟ إنّه سؤال في الانتماء والهويّة، كما يبدو، ولكنّه أيضًا سؤال في صميم المقاربة التاريخيّة: كيف تكون؟ وما ضمانات أنْ تكون مقاربةً موضوعيّة؟ فالمنهج، إذًا، ليس فقط أداةً وتقنيةً، إنّه كذلك اختيارٌ ما قبليّ. وعلى أساسٍ منه يقع إنتاج المعرفة. فمنهج الكتابة السلطانيّة لا يمكن أنْ يطبّقه إلّا مؤرّخ سلطاني، ومنهج الكتابة العموميّة/ الأفقيّة لا يمكن أنْ يجيده إلّا مؤرّخ "العامّة". وحين ينتفي مؤرّخ العامّة، فما يُتوقّع هو أحدُ أمرين: إهمال لذكرهم من مؤرّخ السلطان، أو تشويه لهم إن صادف أن ذَكرهم. وما يُستفاد من هذا هو أنّ المؤرّخ الواحد لا يُنتج إلّا تاريخًا واحدًا، وهو التاريخ العمودي، وأنّ اختراقَ هذه الحقيقة لا يكون إلّا بتاريخ متعدّد الأصوات، متشابك الأقلام والروايات. فإنْ صار كذلك، كان تاريخًا أفقيًّا. والراجح أنّ مِثل هذا التصوّر، لو عرف طريقه إلى التطبيق، كان سييسّر مهمّة تقاطع الاختصاصات لأنّه ناشئ قَبْليًا من فكرة تقاطع أصوات المؤرّخين.

---

33 محمود إسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: طور التكوين**، ج 1 (القاهرة: سينا للنشر؛ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2000)، ص 255.

34 المرجع نفسه، ص 254-255.

35 إبراهيم القادري بوتشيش، **تاريخ الغرب الإسلامي: قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994)، ص 30.

وبعيدًا عن الغرق في التفاصيل، لا مبالغةَ إنْ ذهبنا إلى أنّ نواة مشروعٍ للتاريخ السوسيولوجي العربيّ شرعت في التشكّل في بعض الدوائر الأكاديميّة والكتابات الفكريّة المتأثّرة بالتيّارات والمناهج العابرة للاختصاصات. وما سجّله محمود إسماعيل يمكن الاتكاء عليه لِمَن يرغب في توسيع أفق البحث في هذا المجال: "جرت محاولات عدد من الدارسين لدراسة بعض جوانب التراث وفقًا لمنظور سوسيولوجي، فعلى الصعيد الأكاديمي أُنجزت بعض الرسائل برؤية اقتصادية اجتماعية، كما تناول بعض الأساتذة الجامعيين بعض جوانب التراث العربي وفقًا للمنظور ذاته، وأسهم لفيف من الكتّاب والمفكّرين بدور في هذا الصدد، فأثاروا مشكلات التراث في جوانبها المنهجيّة والتنظيريّة"[36]. ولكنْ يَلفت انتباهَنا النقدُ اللاذع الذي سلّطه محمود إسماعيل على مؤرّخي التاريخ لأنّهم لم يتصدّوا للمقاربة الاقتصاديّة الاجتماعيّة، ولم يُنجزوا دراسات شاملة لتطوّر بنية المجتمع العربيّ: "لمّا كانت هذه المهمّة منوطة بمؤرّخي التاريخ الإسلامي، فَمِن أسفٍ أنّ أحدًا لم يُنجز عملًا في هذا الصدد، اللّهمّ إلّا مجرّد دراسات توصيفيّة متجزّئة للأحوال الاقتصاديّة ومظاهر الحياة الاجتماعيّة تأتي بشكل عابر ضمن تأريخاتهم لدولة من الدول أو عصر من العصور. ولم يحاول أحد - إلّا نادرًا - تكريس شيء من فهمٍ للأساس الاقتصادي الاجتماعي في صياغة الأحداث السياسية والحياة العقليّة ووضْعها في إطارها التاريخي الصحيح"[37].

وبقطع النظر عمّا في هذا الحكم من تشدّد يقترب من المبالغة المفرِطَة، فإنّ الأساس الذي بُنيَ عليه سليم في المطلَق، وهو ضعف رصيد الكتابة التاريخيّة العربيّة المنتمية إلى الفضاء المنهجي الجديد حيث تتلاقى الحقول وتتقاطع في إطار وعيٍ قائمٍ على أنّ المعرفة التاريخيّة لا تنمو إلّا بتشبيك المناهج واستثمارها. ولا شكّ في أنّ قلّة التأليف في البنى الاجتماعيّة وتطوّرها يُخلّف آثارًا سلبيّة لأنّ الدراسات المقطعيّة أو الميكرو-تاريخيّة لئن وفّرت معرفة دقيقة بموضوع البحث تظلّ جزئيّة إنْ في النتائج المتوصَّل إليها أو في المساحات البحثيّة التي تغطّيها. ففضل التشبيك المنهجي على الكتابة التاريخيّة لا يُلمس فقط في النتائج التركيبيّة، بل أيضًا في المقاربة النسقيّة والبنيويّة التي تقدر على رصد التحوّلات والربط بينها وبناء الأحكام التأليفيّة في ضوء كلّ ذلك. وعمومًا، التاريخ الممتدّ لا تُحْسِن الدراسات الجزئيّة كتابته.

في حدود التفكير النظري وشرعية الفكر التطبيقي

تنتمي الكتابة العربيّة في التاريخ المقطعي والتطبيقي إلى اللحظة الثالثة في سيرورة الكتابة التاريخيّة العربيّة المجدّدة. وهي لحظة عطاء كبرى أمّنها الجيل الثالث من المؤرخين والمفكرين والمشتغلين بالفلسفة. فإذا كان الجيل الأوّل (هشام جعيط، وعبد الله العروي، وطيب تيزيني، ومحمود إسماعيل، ووجيه كوثراني، وغيرهم) جيل التأسيس والتدشين والتنظير والتحفيز على الانقلاب على تقاليد الكتابة التاريخيّة موضوعاتٍ ومناهجَ، وإذا كان الجيل الثاني قد أخذ بطرفَي المشعَل فأسهم بقسط في التنظير وقسط في التطبيق وقسط في التعريب (محمد الطاهر المنصوري، وإبراهيم القادري بوتشيش، ومحمد حسن، وعبد الرحيم بنحادة، وعثمان المنصوري، وغيرهم)، فإنّ الجيل الثالث الذي أنجز أغلبُه أطروحاتِه في الدكتوراه تحت إشراف مؤرّخي الجيل الثاني تقلّصت في أعمالهم إلى حدود بعيدة أسئلة التنظير وهواجس المعرفة النسقيّة لصالح الدراسة التطبيقيّة[38]. هذا لا يعني أنّه لا يمكننا أن نظفر بشيء من ترسّبات المعالجات

---

36 المرجع نفسه، ص 33.

37 المرجع نفسه.

38 نضرب مثالًا دقيقًا ههنا نبيّن من خلاله الفرق بين تصوّرَين للمنهج عند جيلَين: تَصوُّر جيل يُعنى بالتنظير وتَصَوُّر جيل يُعنَى بالتطبيق. يُوجد كتاب عنوانه **مناهج البحث في الإنسانيّات والعلوم الاجتماعيّة** ألّفه عبد الإله بنمليح ومحمد استيتو، ووضع محمود إسماعيل للكتاب مقدّمة. في العنوان إغراء كبير يدفعك إلى توقّعِ كتابة في الميتودولوجيا على غرار العناوين التي تُوسم بها كتب المنهج في الأكاديميا الغربيّة. ويزداد هذا التوقّع وثوقيّة حين تقرأ مقدّمة محمود إسماعيل التي محّضها للميتودولوجيا ونقد فيها بعنف تقصير العرب في الكتابة في هذا العلم. فممّا قاله: "شحيحة هي الكتابات العربيّة في الحقل الميتودولوجيّ [...] برغم وقوع ثورة إبستيميّة ومنهجيّة منذ منتصف القرن الماضي وإلى الآن" (ص 12)، غير أنّك تُفاجَأ بمتن الكتاب مخصّصًا لفنّ كتابة الرسالة الجامعيّة في اختصاص التاريخ مُوجّهًا إلى "الطلبة الباحثين المقبلين على إعداد بحوث أو رسائل أو أطروحات جامعيّة، ولا سيما في الخطوات والتجارب الأولى" (ص 20). فهو إذًا في تقنيات التأليف وليس في الميتودولوجيا. وبهذا تنفصل مقدّمة محمود إسماعيل عن محتوى الكتاب انفصالًا بائنًا بسبب انتساب صاحب المقدّمة إلى جيل التنظير وانتساب صاحبَي الكتاب إلى جيل التطبيق (نُشر الكتاب بالقاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006).

التنظيريّة في ما يكتبون. إنّ في مقدّمات كتبهم ومقالاتهم التفاتًا إلى ذلك، غير أنّه الالتفات الذي تنحصر وظيفته في تبرير الكتابة في هذه المسألة أو تلك من دون أنْ يتجاوز ذلك إلى مقاصد ذات بعد فلسفي واسع. وينبغي أنْ نُسارِع فنرفع عنهم الحرج مؤكّدين أنّ الغرض من الملاحظة التي سُقناها وصفيّة ترتيبيّة أقرب ما تكون إلى المحاولة التحقيبيّة منها إلى الإدانة وتحميلِهم مسؤوليّة عدم اكتمال سيرة الكتابة التاريخيّة المجدّدة من جهة التنظير والمسوّغات الموضوعيّة.

لن نعود إلى إثارة الأسباب التي رأيناها مانعةً انتظامَ الكتابة التاريخيّة المجدّدة في أفق إبستيمولوجي وميتودولوجيّ. وحسبنا هنا أنْ نكتفيَ بالإلماع إلى أنّ غياب الشروط العمرانيّة لتجديد الكتابة تجديدًا نسقيًّا لا يسمح في كلّ الأحوال إلّا بما انصرف إليه هذا الجيل الثالث. ولكنْ من المهمّ أنْ نسجّل انطباعًا أوّليًّا مفاده أنّ هذه اللحظة هي لحظة المنهج بامتياز بعد أن استقرّ اختيار الباحثين على المقاطع التاريخية التي سيقع عليها التطبيق. سيكون العصر الوسيط هو المساحة الأساسية التي انتدب المؤرّخون المجدّدون أنفسهم للنشاط فيها. وإنْ كنّا لا ندري على وجه الدقّة أكان ذلك بتأثيرٍ وافد من "الحوليات" التي دارت أغلبُ بحوثها على العصر الأوروبي الوسيط أم لا، فالذي لا ريب فيه أنّ هذا الاختيار كان مناسَبةً أكاديميّة جيّدة لاختبار كيفية استثمار المؤرّخ الوسيطي العلوم المجاورة لعلم التاريخ استثمارًا منهجيًّا.

لمّا كان العصر الوسيط هو المساحة التاريخيّة المفضَّلة بالنسبة إلى المؤرّخ المجدّد، ولمّا كانت الكتابة التقليدية كتابة سلطانية عمودية غير أمينة بدليل الإخلالات الجسيمة التي ارتكبتها، كانت الأنثروبولوجيا الشريك الأكثر فاعلية وقدرة على مساعدة المؤرّخ في مشروع إعادة كتابة التاريخ. والتقاء التاريخ الوسيط بالأنثروبولوجيا هو التقاءٌ موضوعيّ، نظرًا إلى أنّ ماضي الجماعات هو المجال المفضّل للأنثروبولوجيا. وإذا وضعنا في الاعتبار أنّ للأنثروبولوجيا شبكاتٍ واسعةً ومعقّدة مع كثير من الاختصاصات، سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية - إنسانية[39]، عرفنا أنّ انجذاب المؤرّخ إليها كان كبيرًا. فالبحث في حياة الإنسان وتطوّرها من جوانبها المتعدّدة[40] قيمة مضافة تُتيحها الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا للتاريخ[41].

والناظر في هذا النوع من الكتابات يُقرّ بأمرَين: تَسارع وتيرتها في الأعوام الأخيرة، وتنوّع موضوعاتها وطرافتها. وهذا مُلاحَظٌ بكثرة في المؤسّسات البحثيّة المغاربيّة (رسائل وأطروحات جامعيّة، ومجلات متخصّصة، ووحدات بحث ومخابر، وجمعيّات علميّة، ومؤتمرات وندوات). وقد يعود هذا الاهتمام المتعاظم بالتاريخ متقاطعًا منهجيًّا مع الأنثروبولوجيا وعوالمها المتشعّبة إلى بذل الأكاديميا العربيّة جهودًا كبيرة في التحرّر من سطوة التاريخ التقليدي، والاندراج في مسارات التجديد المنهجي لإعادة بناء التاريخ الإسلامي الوسيط.

39 ينظر حول هذه المسألة: أحمد أبو زيد، "ماذا يحدث في علوم الإنسان والمجتمع؟"، **عالم الفكر**، مج 8، العدد 1 (1977)، ص 233-254.

40 من التعريفات الوظيفيّة الجيّدة للأنثروبولوجيا ما أوردتْه الأنثروبولوجيّة الأميركية مارغريت ميد Margaret Mead: "نحن نصف الخصائص الإنسانيّة، البيولوجيّة والثقافيّة للنوع البشري عبر الأزمان وفي سائر الأكوان. ونحلّل الصفات البيولوجية والثقافية المحلّية كأنساق مترابطة ومتغيّرة، وذلك عن طريق نماذج ومقاييس ومناهج متطوّرة [...] ونعنى أيضًا ببحث الإدراك العقلي للإنسان، وابتكاراته ومعتقداته ووسائل اتصالاته. وبصفة عامّة، فنحن الأنثروبولوجيّين نسعى لربط وتفسير نتائج دراساتنا في إطار نظريّات التطوّر"، نقلًا عن: حسين فهيم، **قصّة الأنثروبولوجيا: فصول في تاريخ علم الإنسان**، سلسلة عالم المعرفة 98 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص 13-14.

41 ننوّه في هذا السياق بأنّ الكتابة المجدّدة المتخصّصة في التاريخ الوسيط هي الطاغية لأسباب يضيق المجال عن تفصيل القول فيها. ولكنّنا لا ننفي انصراف بعض المؤرّخين المجدّدين إلى مساحات تاريخيّة معاصرة وراهنة جسّدوا فيها منهج التقاطع لدراسة التحوّلات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. ولا ريب في أنّ رصد تلك الكتابات يمكن أن يوقف الدارس على نتائج مهمّة. ونحن إذْ نركّز على التاريخ الوسيط، فلأنّنا نرجّح أنّ أعطابًا كثيرة شوّهت الكتابة التاريخيّة التقليديّة العربيّة وأنّ الحاجة ماسّة جدًّا لإعادة بنائه.

منهج التقاطع وإعادة ترسيم جغرافية التاريخ

نسوق في ما يلي بعض شواغل الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا التاريخيّتَين كما مارسهما مؤرّخون عرب مجدّدون. سنتوقّف قليلًا عند الأسئلة التي أداروا عليها بحوثهم، وطرائق توظيفهم المُخرجات الأنثروبولوجيّة والسوسيولوجيّة باعتبارها اختيارًا منهجيًّا[42]، والنتائج التي أدركوها، ودورها في كتابة التاريخ كتابةً جديدة. وفي هذا الإطار نقترح أربعة نماذج، أو أربع دراساتٍ مقطعيّة: الأولى حول اللباس، والثانية حول الماء، والثالثة حول الأوبئة والمجاعات، والرابعة حول الغذاء[43].

وحريّ بنا أن نشير قبل الشروع في استحضار هذه الأمثلة المغاربيّة إلى أنّه من باب الادعاء الإتيان على جميع رصيد الكتابة العربيّة في التاريخ الجديد. فهذا العمل المُفرد الذي نقترحه غير قادر على التصدّي لقراءة مَسحيّة للمنتج التاريخي العربيّ المعاصر مشرقًا ومغربًا. لذلك، نبادر إلى القول إنّ بحثنا ليس سوى محاولة محدودة في الزمان والمكان تغمط حقّ كتابات واتجاهات أخرى إن زعمنا أنّها شاملة كاملة[44]. ولكنّنا، مع هذا التنسيب الضروري، نميل إلى أنّ هذا الاختيار المغاربي سببُه أنّ المُنجزَ في حقل الكتابة التاريخية المجدّدة في البلاد المغاربية يقبع وراءه تبرير متمثّل في أنّ المحصولَ أكثر كمًّا واسترسالًا ونضجًا من نظيره المشرقي. وهذا رأي غير خاصّ بنا. فمن أعلام التاريخ المشرقي من يُقرّ بتواضع جمّ بهذه الحقيقة[45].

يُعتبَر اللباس مبحثًا أنثروبولوجيًا بامتياز. ولكنّ التاريخ الجديد اقتحمه، فاشتغل به، وتوغّل في تفاصيله وجزئيّاته. فما الذي حقّقه بما فعل؟ وما الذي يُضاف إلى هويّة المؤرّخ؟ أو ما الذي يبقى منها دالّةً عليه؟ للإجابة عن هذه الأسئلة نستدعي عملًا رائدًا أنجزه محمد الطاهر المنصوري، وصدر في كتاب موسومٍ بـ **حول الحجاب والزنّار: قانون اللّباس في بلاد الإسلام**[46].

تظهر معالم المنصوري مؤرّخًا واضحةً في مسألة محدّدة هي مصادر الكتابة التاريخيّة في اللباس. ويطالعنا المنصوري، تمامًا كما يطالعنا غيره من مؤرّخي الأنثروبولوجيا التاريخية، منزعجًا من غياب الوثائق المصدريّة الخاصّة باللباس في العصر الإسلامي الوسيط. وهذا من العوائق الأساسيّة التي حرمت التاريخ من أنْ يكون تاريخًا اجتماعيًا أفقيًّا. ولم يكن من بُدٍّ إلّا أن يبحث في "المصادر الدفينة" لتجميع المتناثر من الأخبار والروايات والشواهد عساه يصنع منها وثائق بديلة[47]. ولا ريب في أنّ هذا الاختيار "الاضطراري" جعل التاريخ متحرّكًا في حقول لا تَنتَسب إليه أصالةً وابتداءً. وهو إذْ يسلك هذه الطريق، يشرع في خوض مغامرته مع المنهج بدرجتَيه الأداتيّة

42 نحن واعون بأنّ الحسم في شأن الأنثروبولوجيا عامّة والأنثروبولوجيا التاريخيّة خاصّة، من جهة أنها منهج أو علم، لم يكن سهلًا حتّى لدى المباشرين للموضوع مباشَرة تأسيس.

43 الدراسات المقطعيّة والمجهريّة كثيرة ومتنوّعة في المُنتَج الأكاديمي العربي. فقد شملت الغذاء والمناخ والحرف والصنائع والتصوّف والنخب والقضاء والشرطة والمرأة، وغيرها، وأغلبها في الفضاء المغاربي. والأمثلة الأربعة التي اخترنا ليست إلّا عيّنات "عشوائيّة" لرصد منهج التقاطع ودوره في تطوير المعرفة.

44 ننقل بهذه المناسبة شهادة على لسان باحث لبنانيّ (مشرقيّ) يرى نفسه سبّاقًا إلى اجتراح منفَذ على الكتابة الجديدة. روى أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية خالد مصطفى مرعب في مقدمة القسم الأوّل من كتابه **التاريخ الجديد: الذهنيّات والثقافة الشعبية**: "أُسنِد إليّ تدريس مادّة 'تاريخ الذهنيّات' من ضمن المسار الاقتصادي والاجتماعي. وكعادتي قبلتُ التحدّي لأنّني علمتُ أنّ هذه المادّة جديدة وغير مطروحة عربيًّا وتكاد تكون مجهولة [...] وهكذا خضت المضمار وإذا بي بعد طول عناء ومعاناة أقف على علم إنساني تاريخي جديد عميق وغزير ومشوّق. إنّه التاريخ الجديد. وهو علم إنساني بارز في أوروبا والغرب ككلّ، أطاح بمفاهيم الدراسات التاريخية التقليدية القديمة وغيّر قواعد التاريخ وأضاف من الأفكار والتوجّهات والدراسات ما يجعل التاريخ يقف على قمّة الدراسات الإنسانيّة ويعطيه أبعادًا واسعة زاخرة بالمعاني والأفكار والفلسفات والقواعد العلمية المستمدّة من كلّ العلوم الإنسانية تقريبًا بدءًا بعلم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والجغرافيا [..] انتهاء بعلوم اللّغة والدراسات الفلسفية والفكرية المتعددة. نعم إنّ التاريخ الجديد يفتح من الآفاق ما يجعلنا نعيد النظر بتاريخنا ويرتّب مسؤوليّات جمّة على العاملين في مجال التاريخ والدراسات الإنسانية ككلّ"، ينظر: خالد مصطفى مرعب، **التاريخ الجديد: الذهنيّات والثقافة الشعبية** (بيروت: دار النهضة العربيّة، 2012)، ص 16.

45 ألَمَ وجيه كوثراني إلى شيء من هذا حين قال: "المطّلع على هذه الإنجازات أو على نسبة منها لا بدّ أن يعترف أنّ التجديد في البحث التاريخي قائم لدى النخب الأكاديمية المغاربية أكثر ممّا هو لدى النخب المشرقية"، كوثراني، ص 401.

46 Mohamed Tahar Mansouri, *Du Voile et du Zunnar: Du code vestimentaire en pays d'Islam* (Tunis: l'Or du Temps, 2007).

47 Ibid., p. 12.

والفلسفيّة المشار إليهما في المحور الأوّل من هذه الدراسة. فأمّا ما هو أداتي، فيتعلّق بتجاوز العائق المصدري؛ وذلك بالتقاط الإشارات والعلامات والتنبيهات الواردة في المصادر الدفينة، وتحليلها وتفكيكها ونقدها، وإنتاج تصوّر تقريبي للحقيقة التاريخيّة. وأمّا ما هو فلسفي، فيتعلّق بالمناط من تشغيل الأنثروبولوجيا وما يشتبك معها من حقول لدراسة البنى الثقافية والدينية والاقتصادية والعوائد والعلاقات وأنماط العيش. وفي هذه الدرجة تلاحِق المؤرّخ أسئلةٌ حول هويّته وهويّة اختصاصه. وهي أسئلة مُتداولة بين أعلام "التاريخ الجديد" ودالّة على أنّ جغرافيّة التاريخ تبدّلت حدودها، وأنّ هويّة المؤرّخ تكثّفت فيها عناصر كثيرة مُنتزعة من هويّات علوم أخرى[48].

يقول المنصوري وهو يضبط المسائل التي سيَدرسها: "اخترنا أن ندرس ثلاثة أصناف اجتماعيّة بناءً على علاقة كلّ واحد منها بملبسه، وعلاقته بالمجتمع: النساء اللّاتي خصّهنّ المجتمع بالحجاب وما يتفرّع منه، وأهل الذمّة حيث يكون اللباس بالنسبة إليهم شأنًا سوسيو-قانونيًّا، والمتصوّفة الذين يكون ما يلبسونه اختيارًا وهُويّة"[49]. والناظر في معقوليّة هذا الاختيار ينتبه منذ الوهلة الأولى إلى أمرَين: الجسد والمجتمع. وغنيّ عن البيان أنّ دراسات الجسد في الإسلام (وفي غيره من الحضارات القديمة) نادرة إلّا ما تعلّق منها بالجانب الفقهي (الطهارة مثلًا)؛ فهو إذًا من الموضوعات المسكوت عنها. والواقع أنّ الكتابة في الجسد نوع من الاكتشاف الجديد للإنسان اليوم. فالجسد كان مُبعَدًا عن دوائر النظر والفهم والتأمّل لأسباب ثقافيّة وعقائديّة واجتماعيّة وتربويّة؛ ولذلك كان مغطًّى/ مستورًا عمليًّا ورمزيًّا، وتطوّر المعارف هو الذي جاء بالجسد إلى دائرة الضوء. إنّ "تصوّراتنا له ارتبطت بصعود الفردانيّة بنيةً اجتماعيّة، وبظهور التفكير العقلاني الوضعي واللائيكي حول الطبيعة، وبالتراجع المستمرّ للتقاليد الشعبيّة المحلّيّة. وهذه التصوّرات مرتبطة أيضًا بتاريخ الطبّ الذي يجسّد على نحو من الأنحاء المعرفة الرسميّة بالجسد في مجتمعاتنا الراهنة"[50]. وعلى هذا الأساس تكون الفتوحات المعرفيّة والمنهجيّة في علوم الإنسان والطبيعة كأنّها الكنز الذي وقع عليه المؤرّخ فأفاد منه على نحو غير مسبوق. وهكذا "يتعرّى" الجسدُ أوّل مرّة بين يدَي المؤرّخ فيخرج من السِّترِ والغموض والحميميّة، ويصبِح بفضل تلك الفتوحات مادّة مصدريّة لدراسة طرائق التفكير وشبكات القيم الراعية لسلوك المجتمع.

ماذا تلبس المرأة؟ وماذا يلبس الرجل؟ بل ماذا تلبس الحُرّة؟ وماذا تلبس الأَمَة؟ وماذا يلبس المسلم؟ وماذا يلبس الذمّيّ؟ وما الألوان التي تناسب هذه أو تلك؟ وهذا أو ذاك؟ وكيف يُحدِّد اللباس ولونه المنزلةَ الاجتماعيّة والدينيّة والسلوكيّة؟ وفي أيّ وضعيّة يكون رمزًا للتفرقة العنصريّة والثقافيّة أو التفرقة المَجاليّة فيكون للمدينيّ لباس وللريفيّ لباس؟ وكيف يتدخّل الفقيه بفتاواه فَيُلزِم هذا أو هذه بلباس، ويُلزم غيرهما بلباس؟ وأين تتجلّى الأبعاد الجندريّة في علاقة الجسد باللباس، وعلاقة اللباس بالمجتمع؟ لقد تناول المنصوري بكثير من العمق والدقّة والتفصيل كلّ هذه الأسئلة، وانتهى إلى نتائج تأليفيّة ذات جودة عالية تخصّ بُنى الفكر وأنساقه ومسوّغاته.

ولكنّ المنصوري المؤرّخ يتلاشى أو يتحلّل في المنصوري الأنثروبولوجي حتّى لكأنّنا ما عُدنا نعثر على التاريخ إلّا أمشاجًا في الأنثروبولوجيا. وهذا من ثمار كسرِ الحدود بين الاختصاصات. وهو بلا شكّ نتيجةٌ من نتائج اندراج المؤرّخ العربيّ المجدّد في السياقَين

48 يتساءل جاك لو غوف [وآخرون] عن علاقة التاريخ بالأنثروبولوجيا، فيقول: "يُطْرَح السؤال حينئذ لنتبيّن إنْ كان هذا اللّقاء قد أفرز مقاربةً جديدة للحقيقة التاريخيّة في مجملها، أم جغرافيّة جديدة للمؤرّخ"، ينظر:
Jacques Le Goff, Jacques Berlioz & Anita Jalabert, "Anthropologie et histoire," in: Georges Duby, *L'Histoire médiévale en France: Bilan et perspectives* (Paris: Seuil, 1989), p. 271.

49 Mansouri, p. 12.

50 David Le Breton, *Anthropologie du corps et modernité* (Paris: PUF, 2008), p. 8.

المعرفيّ والمنهجيّ اللذين حقّقا للدراسات الغربيّة قفزات نوعية كبرى في اتجاه بناء رؤية للاختصاصات تقوم على التقاطع والعبور خارج نفوذ الحدود العلمويّة الضيّقة[51].

في الأنموذج الثاني، يَقع استقدام الماء استقدامًا تاريخيًّا أيضًا لسببَين شكليَّين على الأقلّ: فصاحب البحث مختصّ في التاريخ، وزمن البحث العصر الوسيط. ولكنّ منهج البحث المرتكِز على تقاطع الاختصاصات هو الذي سيُخرج الماء من "منبعه" التاريخيّ إلى مجرى سوسيو-ثقافي. فقد أنجز سعيد بنحمادة بحثًا أكاديميًّا، عنوانه "الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8هـ/ 13 و14م: إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيّات"[52]، عمَد فيه إلى دراسة الماء في التاريخ؛ لا من جهة تتبّع علاقته بالزمن والأحداث وتطوّر حضوره كما قد تجري العادة في الدراسات التقليديّة، وإنّما من جهة علاقته بالعمران والوظائف المتعدّدة التي ينهض بها. وفي بعض الفقرات التي قدّم بها فريد الأنصاري هذا الكتاب ملاحظاتٌ تُنزّل مبحث الماء في سياق جديد هو السياق الحضاري: "قد صار من المسلّمات في الدراسات التاريخيّة المعاصرة أنّ المؤرّخين الأقدمين اشتغلوا بتأريخ الإنسان في علاقته بالإنسان، أكثر من اشتغالهم بتأريخه في علاقته بالطبيعة، كما أنّهم اشتغلوا بتأريخ ملوكه وحروبه، أكثر ممّا اشتغلوا بتأريخ مجتمعه وعواطفه، أو علاقاته وتقاليده. وكلّ هذا يجعل دراسة التاريخ العمراني بمعناه الحضاري الشامل ضربًا من المغامرة"[53]. وهذا التنزيل الحضاري يقتضي من الباحث التاريخي أنْ تكون له رؤية فوق-تاريخية من جهة الأدوار المائيّة، ومقاربةٌ مركبّة يتعاضد فيها أكثر من اختصاص ومنهج للإحاطة بالموضوع. وهو ما كان بنحمادة واعيًا به: "إنّ غايتنا تكمن في تجاوز المشهد الحدثيّ إلى محاولة الكشف عن البنيات الداخليّة للمعرفة المائيّة ببعدَيها الوجوديّ والأنثروبولوجي، اللذين يتطلّعان إلى ما وراء الفعل التاريخي المادي [...] وذلك بإرجاع الحدث إلى محدّداته ومكانته ووظيفته في النسق الحضاري العامّ، عبر إخضاع الأمر للمقاربة الثقافية التي تتوقّف من وجهة نظر سوسيولوجيا الأعمال الثقافية على وجود ذاتٍ دائمة التفاعل مع الماء"[54]. ومن يقرأ هذه الأطروحة ينتبه إلى الثراء الذي تمتاز به. فقد تمّ تخصيبها بمستخلَصات الحقول المجاورة للتاريخ تخصيبًا يجعلنا ندرك مدى حاجة الاختصاصات في جامعاتنا العربيّة إلى التقاطع فيَغذو بعضُها بعضًا. ودراسة الماء ليست إلّا عيّنة مقطعيّة، كما ألَمنا، لبيان ما يمكن أن يحصل حين يختار الباحث العمل وفق ما نحبّذ تسميتَه بمنهج تقاطع الاختصاصات. ففي هذا الاتجاه تمّت معالجة علاقة الماء بالفقه، والقانون، والمعمار، والمناخ، والطبّ، والتصوّف. ولولا أنّها اجتمعت في كتاب واحد، ما كنّا متهيّئين لاستحضارها مجتمعةً. والواقع أنّها لم تجتمع إلّا بِخطّة ولغاية مرسومة. فالمقاربة الثقافيّة التي اتخذها الباحث سبيلًا لجَعل أطروحته منتسبة إلى تاريخ الذهنيّات هي التي يسّرت السبيل، فالتقى التصوّف بالطبّ وهندسة المعمار والفقه والقانون والمناخ، بل بالمتخيَّل أيضًا وما يتصّل به من تمثّلات ورموز وإسقاطات.

ومن النتائج التأليفية التي نودّ أن نضرب مثالًا دالًّا عليها، تلك المتّصلة بولوج التاريخ في عَالَم المتخيّل؛ ذلك أنه ولوجٌ يؤكّد أنّ التاريخ الوقائعي/ الحدَثي شرعَ يَفسح لتاريخ الذهنيّات في الأكاديميا العربيّة مكانًا بفضل منهج التقاطع. يقول بنحمادة مستنتجًا: "ترك البعد التمثُّلي للجنّة وقدسيّة الماء في التصوّر القرآني بصماتهما الواضحة في الحديقة الأندلسيّة ونوع تصميمها ومرافقها المائيّة، غدت بفعلها المساحات الخضراء والصحون والمصلّيات فضاءات هندسية تشعّ بالمعاني التمثليّة التي تحيل على الترقّي الروحي المحدّد لذات

51 على سبيل المقارنة بين نهجَين في الكتابة حول اللباس، نُحيل على بحث لأستاذة التاريخ في كلّية الآداب بجامعة الإسكندريّة: سَحر عبد العزيز سالم، "ملابس الرجال في الأندلس في العصر الإسلاميّ"، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**، مج 7 (1995)، ص 159-178؛ فهو أنموذج على الكتابة المنتسبة إلى سُنن التأليف التقليديّة. وتكفي إطلالة خاطفة على المراجع المعتمدة لتبيُّن أسانيدها واتجاهها.

52 أصلُ البحث أطروحة دكتوراه أشرف عليها الأستاذ إبراهيم القادري بوتشيش، ينظر: سعيد بنحمادة، **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8هـ/ 13 و14م: إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2007).

53 المرجع نفسه، ص 9.

54 المرجع نفسه، ص 12.



الإنسان الأندلسي وهويّته، والمتطلّع إلى العيش في واقع قدسي متّسم بالطهر والسموّ"[55]. وهكذا بدا الماء في الدراسة التاريخيّة المجدّدة مُجَرّدَ قادح أكاديمي لمقاربة الإنسان في أبعاده جميعها على نحو يُقرّبُنا، وإنْ بشيء من التعسّف، من الرؤية الكوسمولوجيّة للمعرفة.

وجعَلْنا مدار المثال الثالث على الأوبئة والمجاعات لأسباب ثلاثة: فأمّا السبب الأوّل فمفادُه أنّ موضوع الأوبئة والمجاعات موضوع "من أسفل" على نحو بديع. فهو، من ناحية، يُسلّط الأضواء على قطاعات واسعة من الناس أهملهم قلم المؤرّخ الرسمي المتعفّف من الخوض في حياتهم. وهو، من ناحية ثانية، يثير قضايا كانت توصَف في الماضي بأنّها "مواضيع خسيسة" Sujets vils، مقابَلة بـ "مواضيع نفيسة"[56] Sujets nobles. ولا شكّ في أنّ "المواضيع الخسيسة" مكوّنات أساسيّة في البنى النفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الخاصّة بالجماعات "السفليّة" المنبوذة والمهمّشة. ووضعها اليوم تحت الأضواء الكاشفة ضروري لإعادة كتابة التاريخ الاجتماعي والنفسي والاقتصادي. وأمّا السبب الثاني، فمفادُه أنّ هذا النوع من الكتابات العربيّة غير مألوف في سُنّة التدوين. فقد جاءت به تأثيرات الحوليات على نحو ما جاءت به من مسائل أخرى إلى السياق التاريخي العربي المجدّد. وأمّا السبب الثالث، فمفاده أنّ الكتابة المعاصرة في هذا الموضوع من حيث المنهج كتابةٌ في تقاطع الاختصاصات، وهي الميزة التي أفادت منها الكتابة التاريخية العربيّة المجدّدة، وقدّمت فيها إضافات مهمّة.

في هذا المجال أنجز محمد الأمين البزاز بحثًا أكاديميًّا وسَمَه بـ "تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنَين الثامن عشر والتاسع عشر"[57]. وحين تعرّض لمسألة المصادر، لم يَشذّ عن منتسبي هذا النهج في التأليف. فقد وجد نفسه في مواجهة شُحّ كبير رغم أنّ الوباء في المغرب آفة دوريّة. فكان الحلُّ الوثائق الدفينة: "إنّ تصفّح كتب الرحلات والتراجم وبعض التقاييد أعطى بصيصًا من الضوء. كما تجدر الإشارة إلى تلك الذخيرة من الأدب الفقهي المتمثّل في رسائل الطواعين التي ظلّت إلى اليوم مغمورة"[58]. وواضحٌ من نوع تنزيل الباحث أطروحتَه أنّ النزوع إلى مقاربة تقاطع الاختصاصات هي الوجهة المنهجيّة التي ستتحكّم في مسارات البحث ونتائجه: "تَناوُل المجاعة والوباء يقع على مفترق عدد من فروع المعرفة وميادين البحث، تتّصل بالتاريخ وتتعدّاه إلى آفاق أخرى تلتقي فيها الأسئلة الجغرافيّة بالتعليلات السوسيو/ اقتصاديّة والطبيّة والتحليل النفسيّ"[59].

والناظر في الأطروحة يجدها مخترِقَةً تلك الاختصاصات آخذةً من كلّ واحدة منها بطَرَف. فقد كان الاهتمام بالجغرافيا الطبيعية والسكانيّة جليًّا، وكان الحقلان الاجتماعي والاقتصادي بارزَين في تتبّع الأوبئة ورَصد آثارها، وكان المخزن والفعل السياسي الداخلي والخارجي مُلقيَين بظلالهما على أسئلة البحث وقضاياه، وكان للذهنيّات حضور لافت. فقد تتبّع الباحث طرائق تفاعل الناس النفسي والذهني والديني مع الجوائح.

وينبغي التنويه في هذا الصدد بأنّ بصمة المؤرّخ كانت واضحة بجلاء خاصّة في التشديد على تسلسل الأحداث تسلسلًا زمنيًّا والعمل على رسم خارطة لتاريخ الأوبئة. وهو ما يجعل المؤرّخ في هذا البحث مسيطرًا على الحقول التي استقدمها، ومحدِّدًا منهجيًّا المساحات التي تتقاطع فيها. وقد تُفضي هذه الملاحظة إلى استنتاج مُؤدّاه أنّ هذه الأطروحة مثال جيّد على ازدحام الاختصاصات أمام باب التاريخ من جهة، وعلى القبول بها بأقدار معلومة من جهة ثانية في سياق تحوّل الدرس الأكاديمي (المغاربيّ خاصّة) إلى أفق تقاطع الاختصاصات. فلا ننسى أنّ الأطروحة نوقشت عام تسعين وتسعمئة وألف، وأنّ الشروع فيها كان قبل ذلك بنحو ستّة أعوام. فنحن، إذًا، نشهد انبثاق اللحظة الثالثة وما رافقها من وعي وعسر في الوقت نفسه. وكان البزاز واعيًا بأنّ نصف قرن يفصل على الأقل المؤرّخ

---

55 المرجع نفسه، ص 283.

56 لو غوف، ص 13.

57 أصله أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ تحت إشراف الأستاذ جرمان عياش. أُجيزَ عام 1990، ونشرته كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالرباط عام 1992.

58 محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** (الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، 1992)، ص 13.

59 المرجع نفسه، ص 12.



العربيّ عن نظرائه من المؤرّخين العالميّين، وبأنّ لدارسة الأوبئة التي قطعت أشواطًا على أيدي مؤرّخي الحوليات الفرنسيّين فوائد "يمكن أنْ يجنيها المؤرّخ من دراسة هذه الظواهر واستغلالها كأدوات في التعليل التاريخي لكثير من المنعرجات الحسّاسة والنقاط الغامضة في التاريخ"[60]. ولعلّنا سننتظر عشريّتين من الزمن لتنضج دراسة الأوبئة في الحقل التاريخي المفتوح على مصراعيه على حقول اجتماعية وإنسانية كثيرة، والمستفيد إلى أبعد الحدود من منهج تقاطع الاختصاصات (نقصد كتاب حسين بوجرّة)[61].

الأنموذج الرابع هو الغذاء. والغذاء مبحثٌ تاريخي مستحدث أيضًا من جهة استناده إلى العلوم المجاورة والإفادة منها منهجيًّا من أجل بناء تصوّر متكامل لعلاقة الإنسان الوسيطي بمجاله وعاداته ونشاطه الاقتصادي والاجتماعيّ والصحّي. وسبيلنا إلى ذلك هذه المرّة مؤلَّفٌ جماعي عنوانه **النظام الغذائيّ بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط: دراسات في سوسيولوجيا الأحكام والقيم والعوائد**، وقد شارك في إعداده مختصّون في التاريخ الوسيط من الجيل الثالث؛ هم محمد البركة، وسعيد بنحمادة، وعبد الهادي البياض[62].

ينتبه قارئ الكتاب إلى أنّ هذا العمل محكوم بتصوّر حديث لعلم التاريخ سواء من حيث مادّته المصدرية أو المنهج. جاء في مقدّمته "أنّ التاريخ لن يكون منفصلًا عن العديد من الحقول المعرفيّة المجاوِرة التي يستمدّ منها عناصره المنهجيّة في معالجة هذا الموضوع بشكل دقيق، يستفيد منه التاريخ تحليلًا، ويستثمره التخصّص الآخَر مثالًا"[63]. ومن علامات التداخل بين الاختصاصات تنويعُ الباحثين مصادرَ الغذاء تنويعًا جعلهم يتحرّكون في حقول كثيرة: "هي مادّة تتكوّن أساسًا من كتب الفلاحة والنبات والجغرافيا، وكتب الأغذية والأدوية، وكتب الطبخ، وكتب الحسبة، وكتب الفقه والأحكام والنوازل، والتراجم والسير والمشيخات والدواوين والأمثال الشعبية، والتصوّف والمناقب، والرحلات، وغيرها"[64].

وكان الوعي بأنّ التاريخ الجديد مَنفَذ إلى دراسة البنيات الاجتماعية والنفسية والثقافية والاقتصادية حاضرًا بقوّة في كلّ تضاعيف الكتاب، وهو حضور يَحمل القارئَ إلى إمكانات واسعة من التحليل والتفسير والتركيب وإعادة البناء حتّى لَيُخَيَّل إليه أنْ لا شيء يُحيل في الكتاب على التاريخ سوى زمن المادّة المدروسة. إنّه تَحَلُّل كامِل الأركان للاختصاصات بعضها في بعض في نزعة تقترب بنا من الاختصاص العابر، وتعريف النظام الغذائيّ - مثلًا - الذي نجده في بداية الفصل الثالث يُشير بوضوح إلى هذه النزعة: "يُقصَد بالنظام الغذائي جنس الأطعمة والأشربة، والمؤسسات والعلائق والتراتب الاجتماعيَّين، والسلوك والممارسات، والعوائد والأعراف، والتصوّرات، والمواقف والقيم والرموز، والتدبير الزمني والجغرافي والكمّي للموائد والأطباق"[65]. ويمكن أن نلاحظ بيسر ههنا أنّ توسيع رقعة المصادر كان وراء توسيع رقعة الاختصاصات[66]. والتوسيع المتبادَل بين المعرفة والمنهج خاصيّة بنيويّة من خصائص الكتابة المجدّدة.

---

60 المرجع نفسه، ص 11.

61 حسين بوجرّة، **الطاعون وبدع الطاعون: الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الطبيب والفقيه والأمير (1350-1800)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 93 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2011). وأصل الكتاب أطروحة دكتوراه في التاريخ نوقشت في رحاب الجامعة التونسية. ويوجَد من الباحثين من نزّل هذا الكتاب في سياق ثوري معرفي ومنهجي داخل التاريخ العربي. قال وجيه كوثراني: "ورأيي أنّه إذا جاز الحديث عن 'تاريخ جديد' عربي، فإنّ هذا العمل يحتلّ موقعًا ثوريًّا وتجديديًّا في مسار البحث التاريخي العربي، ففيه فعلًا تجديد على مستوى الاشتغال المنهجي والمفاهيمي المرتكز بصلابة على المنهج التاريخي وعلوم الديموغرافيا التاريخية، والأنتروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع الدينيّ"، ينظر: كوثراني، ص 402.

62 نُشر الكتاب بالرباط عن منشورات الزمن بدعم من وزارة الثقافة المغربيّة عام 2016.

63 محمد البركة وسعيد بنحمادة وعبد الهادي البياض، **النظام الغذائيّ بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط: دراسات في سوسيولوجيا الأحكام والقيم والعوائد** (الرباط: منشورات الزمن، 2016)، ص 7.

64 المرجع نفسه، ص 9.

65 المرجع نفسه، ص 53.

66 حول توسيع مفهوم الوثيقة المصدريّة، ينظر على سبيل المثال:
Jean-Loup Delmas, "L'Élargissement de la notion de source," in: François Bédarida (dir.), *L'Histoire et le métier d'historien en France 1945-1995* (Paris: Maison des sciences de l'homme, 1995), pp. 111-118.

وأمّا تَقَصُّد أنْ تكون الأبحاث في التاريخ منظورًا إليه من أسفل، فمطلَب حرصت على تلبيته الجهود المبذولة في الكتاب. فكان السعي إلى تجاوز ما نصطلح عليه بـ "تاريخ الوليمة" الرسميّ بارزًا: "إنّ كتب الطبخ المصنّفة كانت موجّهة لقمّة هرم الأنظمة السائدة، ولهذا تفادى مؤرّخوها ذكْر، أو تفصيل، أنواع الأطعمة التي لجأ إليها السكّان تحت وخزات الجوع حتّى لا يُفسدوا شهيّة مَن أُلِّفت كتبُ الأغذية لفائدتهم"[67]. وللإفلات من التضييق وحدوده كان هذا الاختيار: "وسّعْنا دائرة القراءة والبحث حيثُ أولينا اهتمامًا خاصًا بالمصادر الدفينة"[68].

وتَجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ إقدام هؤلاء الباحثين على دراسة النظام الغذائي عبر منهج التقاطع الهادف إلى تحرير المبحث التاريخي من تقاليد الكتابة التي كانت تحصره موضوعًا ومنهجًا في زاوية مغلقة كان بتأثير من الحوليات. فالاهتمام بالغذاء اهتمامًا غير منفصل عن الواقع "مثّل دافعًا للباحثين في تاريخ الغرب الإسلامي للعناية بالموضوع، خاصّة بعد الاهتمام الذي أقدمت عليه مدرسة الحوليات هذه القضايا والمواضيع، انطلاقًا من بحوثها التوجيهيّة"[69]، وهو ما يُراكم محاولاتنا للإجابة عن الأسئلة المتّصلة بمنطلقات تجديد الكتابة التاريخية العربية، ويُساعد على وضْع التاريخ علمًا ومنهجًا في سياقه العربي المستحدَث استحداثَ اجتلاب وليس استحداثَ إبداع.

في مقام الخاتمة: خلاصات وآفاق

سمحت هذه الدراسة ببناء خلاصات واستنتاجات عديدة متعلقة بالكتابة التاريخيّة العربيّة في أفق منهج تقاطع الاختصاصات. كان بعضُها جزئيًّا، وكان بعضُها الآخر أساسيًّا. ومِن أهمّ ما نحتاج إلى تسجيله في هذه الخاتمة أمور ثلاثة: أوّلها متعلّق بأسئلة الكتابة وعوائق التجديد، وثانيها متعلّق بإمكانات التجاوز وحدوده، وثالثها متعلّق بشرط التجديد على قاعدة الإبداع الحضاري.

وقفنا على ملامح أزمة المنهج في الكتابة التاريخيّة العربيّة وبوادر التجديد فيها. ومِلنا إلى تفسير مفاده أنّ انعدام الكتابات النسقيّة (أو قلّتها) مرجِعُه إلى أنّ أسئلة التجديد كانت في الغالب نزّاعة إلى إثارة المسائل القطاعية والتطبيقية أكثرَ من اهتمامها بالقضايا المتعلّقة بنظريّة المعرفة والميتودولوجيا. واعتبرنا ذلك معقولًا إذا وضَعْنا في الاعتبار أنّ التحوّلات التي تنتقل بها المعرفة، وكذا المنهج، من وضعيّة تاريخية إلى وضعيّة أخرى مشروطة بتحوّلات سابقة عليها مجالُها حيويّة العمران وانخراط العقل الجمعيّ الأكاديميّ في نسق من التطوير والاكتشاف والإبداع. وفي ضمورها يقع التركيز على القطاعي والجزئي في استثمار المناهج الوافدة. ورجّحنا أنّ ذاك التركيز كان متوقَّعًا. فالسياقات التي طُرِحت فيها أسئلة التجديد المنهجي والمعرفي في العلوم الاجتماعية والإنسانية عامّة وفي علم التاريخ خاصّةً لم تكن في الغالب إبداعية.

ولكن من باب الإنصاف القول إنّ منهج التقاطع المطبَّق على المباحث المخصَّصة للقضايا المقطعية والمجهرية تميّز بوفرة وعمق مع الجيل الثالث إلى حدّ التنبّؤ بتدشين أفق جديد للكتابة. ولا نرانا مبالغين إذ نؤكّد أنّ ما أُنجز إلى حدّ الآن دالٌّ على أنّ علم التاريخ في السياق الأكاديمي العربي يخوض باقتدار معركته الكبرى، في حدود المتاح والممكن، ضدّ مبادئ الكتابة التاريخية التقليدية ومناهجها ومقاصدها. وعمليات التشبيك الواسعة بين الاختصاصات تبرهن على أنّ الوعي بتفتيت الحواجز بين العلوم مدخل منهجي لا غنى عنه؛ لا فقط لإعادة كتابة التاريخ، بل أيضًا لتنمية مهارات البحث العلمي وتطوير أداء المؤسسة الجامعية العربية.

67 البركة، ص 124.

68 المرجع نفسه.

69 المرجع نفسه، ص 9.

ونودّ أخيرًا أنْ نقدّم بعض المعطيات الخاصّة بتمويل الدراسات العابرة للاختصاصات والعناية بها خارج الفضاء المعرفي العربي لنبني عليها أحكامًا توجيهية في نهاية هذه الدراسة.

ضخّت وزارة التربية في كيبيك Québec في بداية تسعينيات القرن الماضي مبلغًا يتجاوز مليونَي دولار لتنمية مشاريع تهدف إلى تعزيز مبدأ تقاطع الاختصاصات في مؤسساتها التعليمية(70). وفي عام 2014 طالبت المؤسسة الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأميركية NSF بمبلغ قدره 63 مليون دولار لتمويل البحوث العابرة للاختصاصات. وهذه القيمة قفزت بنسبة 210 في المئة مقارنةً بما كانت عليه عام 2012 (71). ودأب "مركز فرنسا - ستانفورد للدراسات المتعدّدة الاختصاصات"، المُنشَأ شراكةً بين وزارة الخارجيّة الفرنسيّة وجامعة ستانفورد بكاليفورنيا، على تخصيص مِنَح سنوية لإعداد بحوث في تقاطع الاختصاصات(72). ونحتت جامعة إكس مرسيليا Université d'Aix-Marseille لنفسها هويّة أكاديميّة تتميّز بها، وهي أن تكون جامعة الاختصاصات المتقاطعة وطنيًّا وأوروبيًّا وعالميًّا(73).

ويستفاد من هذا أنّ مَأسسة تقاطع الاختصاصات، ورصْد التمويلات لها، وضبط خطط التطوير وتنمية البحث العلمي لا يمكن أن تتمّ إلّا في سياق معرفي مُنتج. ومن الموضوعية القول إنّ البحث الأكاديمي العربي ما زال بعيدًا جدًّا عن ذاك السياق. فالغالب على المؤسّسات الجامعية العربية سِمَةُ "الجَزْأرة"، ذلك أنّ الاختصاصات فيها تكاد تكون قلاعًا مُحصّنة وعصيّة على الاختراق. والمحاولات المُجْراة هنا أو هناك لفتح الأبواب بعضها على بعض ظلّت إلى الآن محدودة ومحلّ جدل(74).

لا نُنكر وجود جهود مفرَدة رائدة، وأخرى انتظمت في حلقات ووحدات بحثيّة ومخابر. وسهر بعضُها على إعداد بحوث أكاديمية في مستويَي الماجستير والدكتوراه، لكنّ الأمر يظلّ غيرَ كافٍ ما دامت استراتيجيات إنتاج المعرفة تصوّرًا وتمويلًا لم تُحوَّل وجهتها تحويلًا نسَقيًّا إلى منطقة تقاطع الاختصاصات في حدّها الأدنى، والاختصاصات العابرة في حدّها الأقصى. وهذا مطلب دونه صعابٌ جمّة، أوّلها أنّ ضعف الأداء البحثي الأكاديمي جزء من ضعف سلسلة الإبداع في مختلف مجالات الحياة العربية. ولا غروَ حينئذ أن تكون آثار جغرافية التاريخ وهوية المؤرّخ، كما تبلورت في مدرسة الحوليات، جزئية وقطاعية رغم الجهود الكبرى التي يبذلها صُنّاع مشروع الكتابة التاريخيّة العربيّة الجديدة.

---

70 Yves Lenoir, "L'Interdisciplinarité: aperçu historique de la genèse d'un concept," *Cahiers de la recherche en éducation*, vol. 2, no. 2 (1995), p. 228.

71 Wirginia Gewin, "Interdisciplinary Research: Break Out," *Nature*, vol. 511 (July 2014), p. 371.

72 ينظر على سبيل المثال قيمة المنح المرصودة للعام الأكاديميّ 2018-2019 في نصّ البلاغ الصادر تحت عنوان:
"2018-2019 Collaborative Research Projects Call for Proposals," France-Stanford Center for Interdisciplinary Studies, accessed on 5/9/2019, at: https://stanford.io/2lYMFwJ

73 عرّفت بنفسها في موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت كما يلي: "تُعطّي جامعة آكس - مرسيليا جميع حقول المعرفة، وتمثّل المناهج العابرة للاختصاصات ميزة أساسيّة لها في المنافسة العلميّة الوطنيّة والأوروبيّة والعالميّة"، ينظر:
Aix-Marseille université, accessed on 5/9/2019, at: https://bit.ly/2jWHgFA

74 من الأمثلة على ذلك ما ذكره وجيه كوثراني حول مشروع تجديد مناهج البحث في الجامعة اللبنانية عام 2001: "عندما طُرح مشروع تعديل مقرّرات ومناهج كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ومن بينها مقررات قسم التاريخ فيها [...] انقسم الأساتذة بين من يدعو إلى تجديد يفتح العبور بين العلوم الإنسانية وأقسامها ويقيم الجسور بين مناهجها وطرائقها، وبين من كان يصرّ على الاستقلال والدفاع عن حقل كلّ علم على حدة مضمونًا وحقلًا ومنهجًا"، ينظر: كوثراني، ص 401.



المراجع

References

العربية

- "سير الباحثين العرب في مجال الكتابة التاريخية: حوار مع المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني". **أسطور**. العدد 2 (حزيران/ يونيو 2015).
- أبو زيد، أحمد. "ماذا يحدث في علوم الإنسان والمجتمع؟". **عالم الفكر**. مج 8. العدد الأوّل (1977).
- إسماعيل، محمود. **سوسيولوجيا التاريخ الإسلامي**. القاهرة: سينا للنشر؛ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2000.
- البركة، محمد وسعيد بنحمادة وعبد الهادي البياض. **النظام الغذائيّ بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط: دراسات في سوسيولوجيا الأحكام والقيم والعوائد**. الرباط: منشورات الزمن، 2016.
- البزاز، محمد الأمين. **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**. الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، 1992.
- بنحمادة، سعيد. **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8هـ/ 13 و14م: إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2007.
- بنمليح، عبد الإله واستيتو محمد. **مناهج البحث في الإنسانيّات والعلوم الاجتماعيّة**. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006.
- بوتشيش، إبراهيم القادري. **المهمّشون في تاريخ الغرب الإسلاميّ: إشكاليّات نظريّة وتطبيقيّة في التاريخ المنظور إليه من أسفل**. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2014.
- ______. **تاريخ الغرب الإسلاميّ: قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994.
- بوجرّة، حسين. **الطاعون وبدع الطاعون: الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الطبيب والفقيه والأمير (1350-1800)**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 93. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2011.
- بوركي، بيتر (محرّر). **نظرات جديدة على الكتابة التاريخيّة**. تعريب وتقديم قاسم عبده قاسم. القاهرة: المركز القوميّ للترجمة، 2010.
- الجبرتي، عبد الرحمن. **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. تقديم عبد العظيم رمضان. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصريّة، 1997.
- الجنحاني، الحبيب. "إشكاليّة تحديد السمات المنهجيّة لمدرسة تاريخيّة عربيّة". **الوحدة**. المجلس القومي للثقافة العربيّة. العدد 42 (آذار/ مارس 1988).
- الدوري، عبد العزيز. **نشأة علم التاريخ عند العرب**. العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000.
- سالم، سَحر عبد العزيز. "ملابس الرجال في الأندلس في العصر الإسلاميّ". **مجلّة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**. مج 7 (1995).

- العروي، عبد الله. **مجمل تاريخ المغرب**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996.
- ______. **العرب والفكر التاريخي**. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006.
- فهيم، حسين. **قصّة الأنثروبولوجيا: فصول في تاريخ علم الإنسان**. سلسلة عالم المعرفة 98. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.
- كوثراني، وجيه. **تاريخ التأريخ: اتجاهات-مدارس-مناهج**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- لو غوف، جاك. (مشرف). **التاريخ الجديد**. تعريب وتقديم محمد الطاهر المنصوري. مراجعة عبد الحميد هنية. بيروت: المنظمة العربيّة للترجمة، 2007.
- مرعب، خالد مصطفى. **التاريخ الجديد: الذهنيّات والثقافة الشعبية**. بيروت: دار النهضة العربيّة، 2012.
- معتوق، فريدريك. "مثقّفو الإنسيكلوبيديا الفرنسيّة ومثقّف دائرة المعارف العربيّة". **تبيّن**. العدد 13، مج 4 (2015).
- مجموعة مؤلّفين. **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة**. إعداد وتنسيق وجيه كوثراني. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- المنوني، محمد. **المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث**. الرباط: منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983.

الأجنبية

- Apostel, Leo. *L'Interdisciplinarité: Problèmes d'Enseignement et de Recherche dans les Universités*. Paris: OCDE, 1972.
- Apostel, Leo et al. *Interdisciplinarité et Sciences Humaines*. Paris: PUF; Unesco, 1983.
- Barnes, Harry Elmer. *The New History and the Social Sciences*. New York: The Century Company, 1926.
- Bédarida, François (dir.). *L'histoire et le métier d'historien en France 1945- 1995*. Paris: Maison des sciences de l'homme, 1995.
- Bloch, Marc. *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*. Paris: Armand Colin, 1997.
- Burguière, André. "L'Anthropologie historique et l'école des annales." *Les Cahiers du centre de recherches historiques*, revue électronique. no. 22 (1999).
- Busino, Giovanni. "Sciences sociales et histoire." *Revue européenne des sciences sociales*. vol. 41, no. 127 (2003).
- Charles, Christophe (dir.). *Histoire sociale, histoire globale?* Paris: Maison des sciences de l'homme, 1993.
- Duby, Georges. *L'Histoire médiévale en France: Bilan et perspectives*. Paris: Seuil, 1989.
- Gewin, Wirginia. "Interdisciplinary Research: Break out." *Nature*. vol. 511 (July 2014).
- Gusdorf, Georges. *Interdisciplinarité et sciences humaines*. Paris: PUF, 1983.
- Jeager, Werner. *Paideia: The Ideals of Greek Culture*. Gilbert Highet (trans.). Oxford: Basil Black Well, 1946.



- Le Breton, David. *Anthropologie du corps et modernité*. Paris: PUF, 2008.
- Le Goff, Jacques. Roger Chartier et Jacques Revel (dir.). *La nouvelle histoire*. Paris: Gallimard, 1975.
- Lenoir, Yves. "L'Interdisciplinarité: aperçu historique de la genèse d'un concept." *Cahiers de la recherche en éducation*. vol. 2, no. 2 (1995).
- Mansouri, Mohamed Tahar. *Du Voile et du Zunnar: Du code vestimentaire en pays d'Islam*. Tunis: l'Or du Temps, 2007.
- Michaud, Yves. *Universités de tous les Savoirs: L'histoire, la Sociologie et l'Anthropologie*. vol. 2. Paris: Odile Jacob, 2001.
- Noulin, Frank & Jean-François Wagniart. "La place de l'histoire sociale: de la recherche à l'enseignement." *Cahiers d'histoire*, *revue d'histoire critique*. no. 122 (2014).
- Piaget, Jean. *l'interdisciplinarité problèmes d'enseignement et de recherche dans les universités*. Paris: OCDE, 1972.
- Resweber, Jean-Paul. *Le Pari de la transdisciplinarité: Vers l'Intégration des Savoirs*. Paris: L'Harmattan, 2000.
- ________. *La Méthode Interdisciplinaire*. Paris: PUF, 1981.
- Revel, Jacques & Jean-Claude Schmitt (dir.). *L'Ogre historien: Autour de Jacques Le Goff*. Paris: Gallimard, 1998.

هنا كسباني كوراني

الحركة النسائية المبكرة في سوريا العثمانية



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب تيسير خلف **الحركة النسائية المبكرة في سوريا العثمانية: تجربة الكاتبة هنا كسباني كوراني 1892-1896**، وفيه يتناول تجربة كوراني التي تساهم دراستها في تعميق وعينا ببواكير نشوء الحركة النسوية في المشرق العربي، والاتجاهات الفكرية والفلسفية التي أثرت فيها. فهذه التجربة تمدنا بمادة غنية عن حالة نادرة من حالات التفاعل والمثاقفة بين الشرق والغرب.

يتألف هذا الكتاب (156 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من مقدمة عن هَنا كوراني وبيئتها الاجتماعية والثقافية، وثلاثة فصول.



رجاء عنقود | Rajae Ankoud*

البروسـبوغرافيا: منهـج لدراسـة النخـب والفئـات الاجتماعيـة، محاولـة تعريـف

Prosopography: An Approach to Studying Elites and Social Groups

تهدف الدراسة إلى تقديم البروسبوغرافيا Prosopographie، أو البيوغرافيا الجماعية، بوصفها مقاربة أو منهجًا مساعدًا في البحث التاريخي. تركز البروسـبوغرافيا على البحث في الخصائص المشـتركة لمجموعة مـن الفاعلين التاريخيين الذين ينتمـون إلى فئـة محددة، وكذا دراسـة مميزاتهـم الخارجية المتشـابهة والمختلفة ومسـار حياتهم، وجمـع بيانات عن الظواهر التي تتجاوز الحياة الفردية إلى المظاهر المشتركة في حياة هؤلاء الأفراد. وقد انتقلت البروسبوغرافيا من منهج خاص بالتاريخ القديم إلى منهج اعتمده المؤرخون الاجتماعيون لدراسـة الفئات الاجتماعية في التاريخ الوسـيط والحديث والمعاصر. وأدى اسـتعمال البروسـبوغرافيا في البحث التاريخي في هذه الحقب إلى الخروج بخلاصات جديدة أو مختلفة عن الأبحاث الأخرى، خاصة عندما تكون المعطيات نادرة، والمصادر المكتوبة غير متوافرة، أو يكون الأرشيف مفقودًا.

كلمات مفتاحية: البروسبوغرافيا، البيوغرافيا الجماعية، تاريخ البنيات، تاريخ الفئات الاجتماعية، تاريخ الفئات السياسية.

This study introduces prosopography, or collective biography, as an approach or methodology that can help historical research. Prosopography studies the various shared characteristics of a group of historical actors belonging to a specific demographic and their life 6stories, gathering information about phenomena common to the collective life of these individuals. Prosopography began in the field of ancient history but is now used by social historians to study groups from medieval, modern and contemporary history. Use of this technique outside its original context has been very fruitful, particularly in cases where data is sparse and there are no written sources, or when the archive has been lost.

Keywords: Prospography, Collective Biography, History of Structures, History of Social Groups, History of Political Groups.

* باحثة مغربية في التاريخ، بصدد إعداد أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث في موضوع "مؤسسة السلطان في المغرب والدولة العثمانية خلال العصر الحديث: دراسة بروسبوغرافية مقارنة".

A Moroccan historian preparing a doctoral thesis in modern history, titled "The Institution of the Sultan in Morocco and the Ottoman State during the Modern Period: A Comparative Prosopographic Study".

مقدمة

يعتبر المنهج البروسبوغرافي من المناهج القليلة المستعملة في كتابة التاريخ السياسي والاجتماعي والتاريخ الديني في العالم العربي؛ إذ يندر أن نجد في المكتبات العربية دراسات مخصصة لفئة من الفئات الاجتماعية، سواء من النخبة أو من الفئات الدنيا في حقبة من حقب التاريخ، لكن هذا لا يعني غيابها تمامًا عن ساحة البحث[1].

تمزج البروسبوغرافيا بين التأريخ للفرد والتأريخ للبنيات، ولا تنظر إلى الفرد بصفته فاعلًا في التاريخ إلّا كواحد في مجموعة من الفاعلين الآخرين. وستحاول هذه الدراسة تقديم البروسبوغرافيا لفسح المجال لنوع جديد من البحوث في تاريخ السِيَر، سير الأفراد والمجموعات، من أجل إعطاء خلاصات جديدة، وربما مختلفة، عما اعتدناه في السابق.

ستقدم هذه الدراسة تعريفًا للبروسبوغرافيا، ثم نبذة عن تطور استعمالها في الأبحاث التاريخية، وكذا أهميتها في البحث التاريخي، ثم طريقة الاشتغال بها، وأخيرًا الصعوبات والمشكلات التي تطرحها.

أولًا: مفهوم البروسبوغرافيا

البروسبوغرافيا، لغةً، هي كلمة إغريقية "تتكوّن من مصطلحين Prosopon وتعني الشخص، وGrapheing وتعني وصف"[2]؛ إذًا، تعني هذه الكلمة "وصف شخص". وتُعرف أيضًا بأنها "وصف المميزات الخارجية، والوجه، وسلوك الإنسان والحيوان"[3].

تغير مفهوم المصطلح في القواميس بتغير استعماله، بحسب الفترات التاريخية، فـ "في قواميس القرن التاسع عشر، كانت تعني الأوصاف الشكلية للحيوانات والأفراد. وفي النصف الثاني من القرن نفسه، أصبح يُقصد بها لوائح الأفراد، إضافة إلى معلومات ملخّصة عنهم"[4]. هذا في ما يخص الجانب اللغوي، أما في ما يتعلق بمفهوم البروسبوغرافيا، باعتباره منهجًا تاريخيًا أو مقاربة تاريخية، فيتفق الباحثون على أن البروسبوغرافيا تركّز على المميزات الخارجية المتشابهة والمختلفة لمجموعة من الأفراد ينتمون إلى فئة محددة، وكذا مسار حياتهم، من خلال جمع بيانات عن الظواهر التي تتجاوز الحياة الفردية، إلى المظاهر المشتركة في حياتهم جميعهم.

تركز البروسبوغرافيا على البحث في الخصائص المشتركة لمجموعة من الفاعلين التاريخيين من خلال دراسة حياتهم ومميزاتهم الخارجية وغير الشخصية، دراسة جماعية. لذلك، تُعرَّف البروسبوغرافيا، أيضًا، بأنها "بيوغرافيات جماعية تُقدّم وصفًا لمميزات خارجية تخص مجموعة من الأفراد بينهم قاسم مشترك [...] وتقوم على وصف المميزات المادية لمجموعة متجانسة على نحو أكثر، أو أقل،

---

1 صدر في تونس في الأعوام الأخيرة عددٌ من الأبحاث بشأن النخب التونسية خلال العصر الحديث، نذكر منها: سلوى هويدي، **أعوان الدولة في الإيالة التونسية: الأفراد، المجموعات، شبكات العلاقات (1735-1814)** (تونس: منشورات مخبر تاريخ اقتصاد المتوسط ومجتمعاته، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014)؛ المهدي جراد، **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني 1705-1881** (تونس: منشورات مخبر تاريخ اقتصاد المتوسط ومجتمعاته كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والأرشيف الوطني التونسي، 2011)؛ المهدي جراد، **تجار البلاط بإيالة تونس (أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر)** (تونس: دار الاتحاد للنشر والتوزيع، 2017). ومن بين ما صدر في المغرب في هذا السياق، نذكر: محمد المبكر، **المسيحية والترومن في شمال أفريقيا القديم من عهد ديوكليتيانوس إلى الغزو الوندالي (284م-429م)** (الرباط: دار أبي رقراق، 2004)؛ حميد الفاتحي، **دراسة حول الفقهاء في المغرب المريني محاولة في إعادة تركيب مضامين التراجم** (الرباط: منشورات الزمن سلسلة شرفات، 2018).

2 Caroline Sappia, "Introduction: La Prosopographie: Quelques clés sur une méthode," *CLIO* (Revue de l'Association des historiens et du département d'histoire de l'UCL), no. 126 (janvier- juin 2007), pp. 8-9.

3 Charles Pietri, "Introduction," *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988), p. 7.

4 Koenraad Verboven, Myriam Carlier & Jan Dumolyn, "A Short Manual to the Art of Prosopography," in: Keats-Rohan K. S. B. (ed.), *Prosopography Approaches and Applications, A. Handbook* (Oxford: University of Oxford, 2007), p. 41.

لعدد من الأفراد من خلال جمع ما أمكن من العناصر المادية التي تسمح لنا بوصف الفرد، مع استبعاد العناصر الروحية التي من شأنها أن تنقلنا من الشخص إلى الشخصية"[5].

تتشابه البروسبوغرافيا والبيوغرافيا إلى حدٍ بعيد، "لكن البروسبوغرافيا تتجاوز البيوغرافيا، فبعيدًا عن أنها - أي البروسبوغرافيا - تراكم أحداثًا فردية، هي بحث في مصائر فردية من الثوابت والمتغيرات وعلاقتها بمصائر أخرى من الوسط أو المسار أنفسهما. لا تحتفظ أهداف البروسبوغرافيا إلا بنقط تربط الفرد بالمجتمع (لا يعتبر الفرد هدفًا) لمعرفة علاقات نسبه وقراباته وتحالفاته وأصوله وحجم ثروته الموروثة والفردية ونشاطاته المهنية وممارسات السلطة والوظائف في الجيش. ويمكن القول، في تعريف عام، إن البروسبوغرافيا هي البحث في العناصر المشتركة والفوارق المختلفة التي تُقدّمها البيوغرافيات الخاصة"[6]. تقدم البيوغرافيا دراسات وصفية للأفراد، في حين تدمج البروسبوغرافيا هذه البيوغرافيات الفردية الوصفية لأفراد تجمع بينهم خاصية مشتركة في دراسات كمية وإحصائية، مستعملة شبكة أسئلة أو استبيانات. بالنسبة إلى المؤرخ، يتعلق الأمر "بممارسة البيوغرافية الجماعية لعدد من الأفراد، انطلاقًا من المميزات الظاهرة: التعليم والمهنة [...] في حين تدخل البيوغرافيا عناصر أخرى كعلم النفس"[7]. وتركز البروسبوغرافيا تحليلها على الفرد وفقًا للفئة أو المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وتُجمع المعطيات البيوغرافية التي تقدم وصفًا لمميزات خارجية خاصة بفئة محدّدة يتقاسم أفرادها ميزة أو أكثر بحسب الحالة (المهنة والأصول الاجتماعية أو الجغرافية والتكوين) لإبراز المميزات المشتركة لمجموعة محددة من الفاعلين في مرحلة محددة، انطلاقًا من معطيات بيوغرافية[8].

يختلف الباحثون بشأن البروسبوغرافيا، أهي منهج أم مقاربة للبحث التاريخي؟ فهناك من يعتبرها مجرد "أسلوب بحث، أقل على نحو واضح من منهج، وأقل صرامة من تيار أو مدرسة"[9]. وهناك من يُعرّفها بأنها "أسلوب استقرائي نموذجي، ينطلق من بيانات ملموسة مستخرجة من المصادر الأولية المتعلقة بالأفراد وسلوكهم وأهدافهم لفهم ظاهرة عامة"[10].

يؤكد أغلب الباحثين نفي صفة المنهج عن البروسبوغرافيا لأسباب مختلفة؛ إذ "على الرغم من الاستعمال المكثف لتعبير (المنهج البروسبوغرافي)، فإن البروسبوغرافيا ليست منهجًا حقيقيًا، لأنها لا تقدّم جديدًا في ما يخص طريقة البحث، ولا في طريقة جمع المعطيات وفحص المصادر ونقد النتائج. إنها بصورة أدق وسيلة خاصة للدراسة ومقاربة جديدة لحقبة معيّنة"[11]. وتقوم هذه المقاربة على جمع المعطيات والمعلومات البيوغرافية لمجموعة من الأفراد بطريقة منهجية ونمطية تسمح بتنظيم المعلومات النادرة على نحو يُكسبها أهمية إضافية من خلال الكشف عن روابط وأنماط مؤثرة في العمليات التاريخية[12].

على العموم، "من الضروري التمييز بين استعمالين أساسيين لكلمة "بروسبوغرافيا": البروسبوغرافيا بمعناها الضيق، أي كلائحة من البيوغرافيات؛ والبروسبوغرافيا بمعناها الواسع الذي يشمل أيضًا العمل التحليلي الذي يستغل المادة المجمعة"[13].

5 Ibid., p. 39.

6 Jean Maurin, "La Prosopographie romaine: Pertes et profits," *Annales, Economies, Société, Civilisations*, vol. 37, no. 5-6 (1982), p. 825.

7 Jean-Philippe Genet, "Introduction," in: Françoise Autrand (dir.), *Prosopographie et genése de l'État moderne*, no. 30 (Paris: Collection de l'École normale supérieure de jeunes filles, 1986), p. 9.

8 Sappia, p. 8.

9 Claire Lemercier & Emmanuelle Picard, "Quelle approche prosopographique?" *HAL*, 3/5/2011, pp. 1-2, accessed on 1/9/2019, at: http://bit.ly/2HDeRgy

10 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 67.

11 Maurin, p. 824.

12 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 37.

13 محمد المبكر، "البروسبوغرافيا في الدراسات التاريخية"، مجلة **أمل: التاريخ - الثقافة - المجتمع**، السنة الخامسة، العدد 15 (1998)، ص 12.

ثانيًا: تطوّر البروسبوغرافيا

ظهرت البروسبوغرافيا باعتبارها أداةً في التاريخ السياسي، وطُوّرت لجمع البيانات النادرة والمعزولة في التاريخ القديم أو في الفترات التي تقلّ فيها المصادر المكتوبة، أو يقلّ فيها الأرشيف والوثائق، أو تكون المُعطيات التاريخية نادرة بشأن فترات أو موضوعات معيّنة، ذلك أن أهميتها تبرز وتصبح "مثيرة للاهتمام عندما يكون السرد المتتالي للأحداث نادرًا أو معدومًا، وتكون النقوش وفيرة"[14]. واستُعملت على نحو لافت من المؤرخين الاجتماعيين؛ لأن الحاجة إلى مناهج جديدة للبحث في التاريخ الاجتماعي كانت مُلحّة، خاصة في الفترات الطويلة لتفسير التحوّلات التي تطرأ على مجتمع ما خلال مرحلة معيّنة؛ ومن هنا بدأ الاهتمام بالبروسبوغرافيا التي تسمح بالتفكير في طبيعة الفئات الاجتماعية ونشأتها ومحاولة فهم آليات حركيتها في المجتمع، ومن ثم إعطاء قراءات جديدة للتاريخ في ضوء منهج جديد: "لا ينكر مؤرخو التاريخ القديم أهمية المنهج البروسبوغرافي في مادة التاريخ الاجتماعي. إنهم بدقة أول وأكثر من قدّر قيمة البروسوبون Prosopon وبحثوا عن وسائل جمع الوثائق"[15].

يعود ظهور مصطلح البروسبوغرافيا إلى فترات سابقة، حيث كانت تُستعمل للدلالة على لوائح الأفراد الذين ينتمون إلى فئة معيّنة، أو يُمارسون وظائف محددة؛ فهي، إذًا، ليست "بالشيء الجديد من حيث الاسم على الأقل، حيث ظهر هذا الاسم منذ القرن السادس عشر في عناوين بعض الكتب الصادرة باللاتينية في البلاد الجرمانية، ثم بالفرنسية. غير أن الاسم كان محتفظًا إذّاك بمعناه الأول المرتبط أساسًا بوصف صور الأجداد والأقدمين، فكانت البروسبوغرافيا تهتم بمشاهير الرجال وبأنساب النبلاء، وتندرج إلى حدٍ بعيد في سلسلة أعمال الكتّاب القدامى"[16]. ويرتبط ظهور البروسبوغرافيا في هذه الفترة بالتطورات الفكرية والتقنية وحتى السياسية التي عرفتها أوروبا خلال عصر النهضة، لأن "استعمال البروسبوغرافيا لم يكن ممكنًا بالنسبة إلى أغلب المجموعات الاجتماعية قبل ظهور أدوات التسجيل خلال القرن السادس عشر، مثل اختراع الطباعة وانتشار معرفة القراءة والكتابة وتطوّر البيروقراطية وحفظ سجلات الدولة الوطنية"[17].

بدأ استعمال البروسبوغرافيا في البحث التاريخي منذ نهاية القرن التاسع عشر، وذلك بفضل التطورات التي عرفها علم التاريخ والأبحاث والمناهج التاريخية خلال هذا القرن، و"بدأت البروسبوغرافيا بجمع البيوغرافيات، ولم تكن في البداية إلا 'من يكون' Who's Who، ولا سيما أن الأفراد الذين تتحدث عنهم المصادر هم في الغالب من النبلاء"[18]. وحاول المؤرخون خلال هذه المرحلة إيجاد مقاربة جديدة لدراسة التاريخ السياسي والاجتماعي في ظل الندرة التي كانت تعرفها المصادر في تاريخ الإمبراطورية الرومانية خاصة، فاستعملت البروسبوغرافيا "كمنهج من مؤرخي التاريخ القديم ثم الحديث. في البداية كانت تقدم مقاربة جديدة للتاريخ السياسي"[19].

أولى الدراسات، كانت تلك الخاصة بالتاريخ الروماني في مرحلتَي الإمبراطورية والجمهورية. ومن أبرز روّاد تطوير البروسبوغرافيا باعتبارها منهج بحث، ثيودور مومسن Theodor Mommsen الذي بحث في "بروسبوغرافيا الإمبراطورية الرومانية" Prosopographia Imperii Romani في الفترة 1897-1898، ثم ماثياس كيلزر Matthias Gelzer الذي أكد أهمية البروسبوغرافيا في دراسة مؤسسات

14 Maurin, p. 826.

15 Michel Christol & Ségoléne Demougin, "Le Choix d'une prosopographie provincial: l'Exemple de la Narbonnaise," *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988), p. 11.

16 المبكر، ص 9-10.

17 Lawrence Stone, "Prosopography," *Daedalus*, vol. 100, no. 1 (Winter 1971), p. 58.

18 Maurin, p. 824.

19 Verboven, Carlier & Dumolyn, pp. 41-42.

الجمهورية من خلال دراسة تحليلية للمناصب السياسية العليا التي كانت تحتكرها مجموعات عائلية صغيرة ومغلقة[20]. ثم توالت الأبحاث بعد ذلك في التاريخ القديم، لينطلق اعتماد البروسبوغرافيا في حقب وتخصصات أخرى في التاريخ، حيث اعتمدت مثلًا "منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين للبحث في تاريخ النخب السياسية الإنكليزية"[21].

تواصل الاهتمام بالبروسبوغرافيا أوائل القرن العشرين، بعد انتقال فئة من المؤرخين من دراسة التاريخ السياسي والنظريات السياسية إلى دراسة الفاعلين السياسيين، "وبعدما انتقل بعض المؤرخين الشباب قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وخلال بحثهم عن أساليب جديدة وأكثر فاعلية لفهم عمل المؤسسات السياسية، من الدراسة النصّية لوثائق النظريات السياسية والدستورية أو آلية البيروقراطية التوضيحية، إلى دراسة الأفراد المعنيين وتجاربهم التي تعرّضوا لها"[22]. وفي هذا السياق نجد كتاب المؤرخ الأميركي تشارلز بيرد Charles Beard (1874-1948) عن الآباء المؤسسين للدستور الأميركي في كتابه **التفسير الاقتصادي لدستور الولايات المتحدة** *An Economic Interpretation of the Constitution of the United States* (عام 1913)، كما نجد المؤرخ الإنكليزي لويس ناميير Lewis Namier (1888-1960) في كتابه عن البرلمانيين البريطانيين في بداية عهد جورج الثالث **البنيات السياسية في عهد جورج الثالث** *The Structure of Politics at the Accession of George III, Macmillan and Company* (عام 1929)، والمؤرخ الألماني جيرد تلنباخ Gerd Tellenbach (1903-1999) في كتابه عن أرستقراطية الملكيات الألمانية في العصر الوسيط الأعلى **الملوك والقبائل في عهد الرايخ الألماني** *Königtum und Stamme in der Werdezeit des Deutschen Reiches* (عام 1939).

تزايد الاهتمام بالبروسبوغرافيا بعد النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية بسبب اهتمام المؤرخين الأنكلوساكسونيين بتحليل سلوك الفئات الحاكمة السياسي، وبذلك "أصبحت البروسبوغرافيا ابتداءً من الحرب العالمية الثانية وطوال عشرين عامًا تخصص علماء ما وراء المانش وما وراء الأطلسي"[23]. ولاحقًا، انتبه المؤرخون الأوروبيون إلى أهمية البروسبوغرافيا في الدراسات التاريخية، نظرًا إلى النتيجة التي أظهرتها الأبحاث الأنكلوسكسونية، خاصة مع التطور الذي عرفته البروسبوغرافيا في استعمالها؛ إذ "لم يعد مطلوبًا منها تقديم أسباب الاختيارات السياسية، بل إعطاء مؤشرات تطور وظيفة ما، ومظاهر التوظيف فيها، ومكانتها في مستوى معيّن، ودورها في الترقي الاجتماعي لهذه العائلة أو تلك"[24]. واستمر تطورها خلال السبعينيات، وتوسع "ليشمل مجالات أوسع زمنيًا ومكانيًا وموضوعيًا، حتى إنه أصبح نوعًا من 'موضة' جامعية يتعاطاها الباحثون في مختلف التخصصات التاريخية تقريبًا"[25]. وفي هذا الإطار عمل معهد التاريخ الحديث والمعاصر منذ تأسيسه في فرنسا في عام 1978 على اختيار بروسبوغرافيا النخب باعتباره أحد أبرز مجالات البحث في الفترات الحديثة من خلال إنجاز أبحاث عن الفئات الاجتماعية البارزة، بهدف إثراء المعرفة البيوغرافية أو الإحصائية. ويتعلق الأمر بتقديم أفراد، لكن في إطار انتمائهم العائلي والاجتماعي، ودراستهم في فترة زمنية أو فترات زمنية متتالية معيّنة، لكن مع إعادة بناء تواريخ حياتهم واحترام الحركيات المهنية: "كان الهدف من هذا العمل إنشاء معجم كآلية للعمل واستغلال تلك المعلومات لاختبار النظريات في تركيبة آليات النخبة السياسية والاقتصادية والثقافية في فرنسا على المدى الطويل وتجدّدها"[26].

---

20 Ibid.

21 Stone, p. 68.

22 Ibid., p. 52.

23 Maurin, p. 828.

24 Ibid.

25 المبكر، ص 7.

26 Denis Woronoff, "Les Principaux hommes d'affaires en France sous le second empire," *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988), p. 147.

يختلف تطور البروسبوغرافيا في المكان، مثل اختلافه في الزمان أيضًا، لأسباب مرتبطة بطبيعة البحث التاريخي في الجامعات، وبالقرارات السياسية للدول في حد ذاتها أحيانًا، ويعود السبب الرئيس لانتشار البروسبوغرافيا في الولايات المتحدة إلى تأثير علم الاجتماع والعلوم السياسية، ثم إلى التكوين المتقدم في استعمال الكمبيوتر، في حين دعمت الدولة في بريطانيا المشروعات والأبحاث البروسبوغرافية، حيث كانت المعطيات البيوغرافية تُجمع وتوضع في خانة الدراسات وليس الإحصاءات. وفي فرنسا، كان اهتمام المؤرخين الفرنسيين بالبروسبوغرافيا متأخرًا؛ من خلال انخراطهم في المشروع الكبير لمدرسة الكم، واستخدامهم أحدث أدوات الكمبيوتر، بدعم من الفرع السادس للمدرسة التطبيقية للدراسات العليا في باريس التي كانت طوال عقود مركز التحقيقات الإحصائية التاريخية في فرنسا[27].

ساهمت مجموعة من العوامل في تطوّر البروسبوغرافيا على ضفتي الأطلسي، منها ما هو منهجي، ومنها ما هو تقني. وعلى المستوى المنهجي، تسمح المقاربة البروسبوغرافية للطالب الباحث، خاصة في مستوى الدكتوراه، بالاطلاع على عدد كبير من المصادر، وبالتفكير في حل التناقضات التي يمكن مواجهتها في هذه المصادر، وبترتيب معلوماته على نحو منهجي، كما تسمح له بالتحكّم في الموضوع من خلال حجم الفئة المدروسة. أما على المستوى التقني، فساهم ظهور جهاز الحاسوب الذي بدت قدرته على معالجة المعطيات التي تقدمها البروسبوغرافيا، في تطورها؛ إذ ساهم في ظهور أسئلة تاريخية جديدة[28].

يؤكد أغلب الباحثين وجود مدرستين للبحث البروسبوغرافي: مدرسة النخبة، ومدرسة الفئات الاجتماعية الأخرى، و"تختلف المدرستان من حيث موضوعات الدراسة والفرضيات المطروحة والوسائل والخلاصات، في حين تتشابهان من حيث اهتمامهما المشترك بالمجموعات بدلًا من الأفراد أو المؤسسات"[29].

ظهرت مدرسة النخبة في ألمانيا والولايات المتحدة، وتطورت في إنكلترا، حيث ظهرت أفضل الأعمال التاريخية، لكن جرى تجاوزها كمًّا وكيفًا من المؤرخين الأميركيين[30]. وقد اهتمت هذه المدرسة بدراسة النخب من خلال البحث في أصولها واهتماماتها الاقتصادية والسياسية وعلاقاتها. ومن ذلك دراسة كريستين فافر لوجون Christine Favre-Lejeune، وجون فرانسوا سولنو Jean-françois Solnon المتعلقة بالقُضاة، ودراسة دانييل ديسير Daniel Dessert وفرانسواز بيار Françoise Bayard المتعلقة بالخبراء الماليين[31].

أما المدرسة الثانية، المدرسة الجماهيرية (مدرسة الكتلة)، فهي تعتمد على الإحصاءات على نحو أكبر، مستلهمة كما هي الحال في العلوم الاجتماعية. "ويعتبر أعضاؤها أن التاريخ تُحدّده حركات الرأي العام، وليس قرارات الرجال العظماء أو النخبة. كما يعتبرون أن الحاجات البشرية لا تحدّدها القوة أو الثروة فقط، لذلك يُركّزون على التاريخ الاجتماعي أكثر من التاريخ السياسي. وحاولت هذه المدرسة طرح أسئلة مختلفة عن أسئلة مدرسة النخبة، وعملت على وصف التاريخ استنادًا إلى المنهج الفيبري أكثر من تقديم أمثلة ملموسة. ومن هنا كان اهتمامها بالحركات الاجتماعية والعلاقات بين الوسط والأفكار، والأفكار والسلوك السياسي أو الديني"[32]. واستعملها المؤرخ الإيطالي جيوفاني ليفي Giovanni Levi في دراسة ساكنة قرية سانتانا في نهاية القرن السابع عشر[33].

---

27 Stone, pp. 70-71.

28 Ibid., pp. 71-72.

29 Ibid., p. 48.

30 Ibid., p. 70.

31 Sébastien Didier, "La Prosopographie, une méthode historique multiscalaire entre individuel et collectif," *Cahiers d'histoire*, vol. 35, no. 1 (2017), p. 70.

32 Stone, p. 48.

33 Didier, p. 71.

استعان الباحثون البروسبوغرافيون في دراساتهم وأبحاثهم بعلوم مساعدة أخرى لتقديم أعمال ذات جودة عالية و"لفهم وتفسير المسار الوظيفي والعام لشخص ما على نحو أفضل"[34]. ونجد في مقدمة هذه العلوم البيوغرافيا من خلال البحث في تاريخ الحياة الخاصة للأفراد ودقائق الأمور التي تخصّهم، وعلم الأسماء Onomastics، وذلك عبر البحث في مدلول أسماء وألقاب الأفراد التي قد تدل على المهنة أو الأصول أو الوضع الاجتماعي، ثم الجينيالوجيا لمعرفة تطوّر خلفية الأفراد الاجتماعية، ثم السوسيوغرافيا لفهم كيفية توزيع الأفراد وعملهم في الأوساط الاجتماعية المختلفة، ومقارنة مجموعات مختلفة وكشف العلاقات الممكنة والتداخل في ما بينها[35].

ثالثًا: أهمية البروسبوغرافيا في البحث التاريخي

تكمن أهمية البروسبوغرافيا في البحث التاريخي في قدرتها على تقديم خلاصات جديدة أو مختلفة عما كان يمكن أن تقدمه الأبحاث الأخرى، خاصة عندما تكون المعطيات نادرة، أو المصادر المكتوبة غير متوافرة، أو الأرشيف مفقودًا، كما هي الحال بالنسبة إلى الفترات القديمة، وهكذا يصبح استخدام هذه المقاربة أو المنهج ضروريًا؛ لقدرته على تحليل الأرشيفات المتناثرة بدقة، ووضع مقارنات وتجميع العناصر المتفرقة التي تسمح بتتبع أثر نشاطات الفئة المدروسة الإدارية، العامة أو الخاصة، على المدى الطويل[36]. أما في ما يخص الفترات التاريخية الوسيطة والحديثة وحتى المعاصرة، فالبروسبوغرافيا منهج ملائم بسبب توافر المادة المصدرية. كما تسمح البروسبوغرافيا "بتكوين مادة واسعة وغنية ومتشعّبة أكثر للبحث، ولتجربة فرضيات الأنثروبولوجيين على عمل العلاقات والصلات الأسرية، أو استراتيجيات انتقال الممتلكات، وخاصة تجربتها على عائلات أخرى غير العائلات الملكية، المعروفة على نحو أحسن دائمًا، حيث لا يكون الرهان نقل الممتلكات، بل نقل السلطة"[37].

يركز البحث البروسبوغرافي على دراسة الظواهر فوق الفردية ومحاولة فهمها. ولتحقيق أهدافها، تدرس (على نحو أو آخر) مجموعة كبيرة من الأفراد على أساس معيار رئيس واحد أو أكثر، ثم تُحلّل خصائصها[38]. كما تركز البروسبوغرافيا على ما يُحفّز ويُحرّك هؤلاء الأفراد، وعلى الأسباب المباشرة لدورات حياة معيّنة (التعليم والمهنة والخلفية الاجتماعية). وتستبعد الجوانب غير الفردية، التي غالبًا ما تكون هيكلية[39]. وبذلك "تؤسس البروسبوغرافيا لمقاطع أفقية - أو عمودية: تسلسل كرونولوجي - في وسط يتحدد بالوظيفة أو بالمراتب المهنية لأفراد ضبطوا في معظم الأحيان في مرحلة معيّنة من حياتهم المهنية. وهو ما له أهميته، لكن يُصبح مهمًا بطريقة أوضح إذا تمكّنا من إعادة هذه المقاطع إلى مكانها في سياقها (العلاقات الاجتماعية والعائلية) وفي تطورها الزمني: الأجداد والأحفاد والآباء والعلاقات، ومقارنة المسار المهني لمختلف المهتمين"[40].

تهتم البروسبوغرافيا بدراسة وسط الأفراد الاجتماعي وعلاقاتهم التي تمثل العنصر المحدد للمجموعة المدروسة. كما أن العلاقات التي كانت موجودة بين أعضاء مؤسسة ما، لا يمكن رؤيتها من خلال الملاحظة المباشرة للوظيفة السياسية لهذه المؤسسة، وإنما من

34 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 40.

35 Ibid., pp. 37-38.

36 Isabelle Parizet, "Méthodes de la Prosopographie de l'époque contemporaine," in: *Livret- Annuaire 20, 2004-2005* (Paris: École pratique des hautes études: section des sciences historiques et philologiques, 2006), p. 313.

37 Mireille Corbier, "Pour une pluralité des approches prosopographiques," *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988), p. 195.

38 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 66.

39 Ibid., p. 67.

40 Corbier, p. 188.

خلال الدراسة الدقيقة للأصول الاجتماعية والجهوية، والعلاقات العائلية والمهنية، والتكوينات الثقافية التي تسمح باكتشاف مجموع هذه العلاقات، ثم تفسير اشتغال المجموعة على نحو منطقي[41]. وتسلّط البروسبوغرافيا الضوء على العلاقات الرسمية وغير الرسمية لأفراد الفئة المدروسة، ما يساعد في فهم ما يلي: كيف شُكّلت تلك العلاقات في وسط معيّن؟ ومتى كان ذلك؟

توفر البروسبوغرافيا مادة لبعض العلوم الإنسانية، حيث "تقدم أحيانًا قاعدة أساسية للسوسيوغرافيا لأنها توضح الدينامية الاجتماعية لمجتمع معيّن"[42]. كما تُعتبر "مثالية للكشف عن شبكة العلاقات السوسيونفسية التي تربط مجموعة ما"[43].

وتكمن أهمية البروسبوغرافيا كذلك في أنها تعتبر آلية لدراسة الفئات السياسية والاجتماعية في مجتمع ما؛ فبالنسبة إلى دراسة الفئات السياسية، تساعد في اكتشاف عمق خطاباتها السياسية وتحليل الانتماء الاجتماعي والاقتصادي لأفرادها، ثم التعرّض لعمل الآلة السياسية والتعريف بأولئك الذين في القيادة[44]. وبذلك تسمح البروسبوغرافيا بتفسير التغيرات السياسية والمؤسساتية من خلال إيجاد الاهتمامات العميقة لدى الأشخاص المدروسين، التي تُحفّزهم على العمل (الفوائد القانونية و/ أو الاقتصادية، الشخصية أو العائلية، علاقات التحالف أو الزبونية)[45].

أما بالنسبة إلى دراسة البنيات والحركات الاجتماعية، فيمكننا تحليل التغيرات التي طرأت على المجموعة مع مرور الوقت (دائمًا النخبة)، وفهم وضعها والألقاب التي حملها أفرادها والمناصب التي تولّوها، واهتماماتهم الاقتصادية، من خلال تحديد درجة الحركية الاجتماعية للفئات المدروسة في مراحل معيّنة عبر دراسة الأصول العائلية والاجتماعية والجغرافية وتوظيف الحالة السياسية والموقف المهني وأهمية هذا الموقف على المستوى المهني وآثاره[46]. وهكذا تُعطي البروسبوغرافيا معنًى للعمل السياسي وتساعد في تفسير التحوّلات الأيديولوجية والثقافية والتعرف إلى الواقع الاجتماعي ووصف بنيات المجتمع وتحليلها ودرجة الحركات وطبيعتها داخله بدقة[47].

إضافة إلى ذلك، تُحدّد البروسبوغرافيا "الصفة التمثيلية للفرد ومقارنة حياته الخاصة بالحياة النموذجية لباقي أفراد المجموعة التي ينتمي إليها، وإذا ما كان مجرى حياة هذا الفرد نموذجيًا أم استثنائيًا [...] وتدرس علاقة الأفراد مع العالم والمحيط داخل العائلة وخارجها (الوظيفة، الزواج، القرابة...) وتأثير القوانين والأصدقاء وزملاء العمل إلى غير ذلك"[48]. كما تهتم بالبحث عن "العوامل العامة التي يمكن أن تساعد في تفسير حياة الأفراد وما يُحفّز أعمالهم ويجعلها ممكنة، مثلًا: العائلات، والعلاقات، والتقاليد الموروثة"[49]. وأخيرًا تقدّم البروسبوغرافيا "الارتباطات بين الحركات الثقافية والدينية والحركات الاجتماعية والجغرافية والمهنية أو أي عوامل أخرى"[50].

41 Genet, p. 10.
42 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 60.
43 Stone, p. 66.
44 Ibid., p. 46.
45 Maurin, p. 827.
46 Stone, p. 46.
47 Ibid., p. 47.
48 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 40.
49 Ibid., p. 41.
50 Stone, p. 47.



يمكن تطبيق البروسبوغرافيا في جلّ ميادين البحث التاريخي، أو كلها، ومن بينها: التاريخ الديني، من خلال دراسة بروسبوغرافية للوائح رجال الدين. والتاريخ السياسي والمؤسسي، حيث تتعدّد الأبحاث في هذا الميدان، وقد كان هذا المجال من أولى مجالات البحث البروسبوغرافي لتحليل العلاقات الشخصية والمحيط للحصول على نظرة شاملة عن الأفراد في الكواليس، وعن أنظمة الشبكات والموالاة وآليات الحماية. وتكون المجموعات المستهدفة غالبًا مكوّنة من دبلوماسيين ومستشارين وممثلي البرلمان والحكومة وحتى ممثلي البلديات على المستوى المحلي. كما تُمكّن البروسبوغرافيا من دراسة تطوّر المؤسسات من خلال التساؤل عن خلفية الأفراد الذين كانوا ينتمون إليها[51]. كما يمكن أن تساعدنا "في فهم كيفية عمل هذه المؤسسة أو تلك على نحو أفضل. لكن هذا يعني أن التفكير الأوّلي العميق في طبيعة هذه المؤسسة، يجب أن يتدخّل في صياغة العملية البروسبوغرافية ذاتها"[52]. ومن خصوصيات البروسبوغرافيا أن في إمكانها "أن تكون وسيلة لربط التاريخ المؤسساتي من جهة والبيوغرافيا من جهة أخرى، حيث يمكن اعتبارهما أقدم وأكثر الأعمال المتطوّرة من أعمال المؤرخين، لكنها تعمل حتى الآن على خطوط متوازية"[53].

بالنسبة إلى التاريخ السياسي، من الممكن دراسة تغيرات السلطات في مجال ما، ودور النخبة في هذه العملية، والبحث كذلك في تاريخ المعارضة والثورات، خاصة الزعماء: الأصول والتكوين والمحيط الاجتماعي والأيديولوجيا. وبالنسبة إلى التاريخ الإداري، يمكن دراسة لوائح مختلف أعضاء الإدارات، أما بالنسبة إلى التاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات، فيمكن دراسة العلاقات وروابط وبنيات مجموعة خاصة: التبعية والمحسوبية، ودراسة هيكلة الشبكات الاجتماعية: الهوية الاجتماعية والحركية الاجتماعية، سواء بالنسبة إلى النخبة أو الطبقات الاجتماعية الدنيا، ويمكن أيضًا دراسة المجموعات الاجتماعية الخاصة، مثل الأساتذة والطلاب ودراسة التعاونيات المهنية والتجار. وبالنسبة إلى التاريخ الثقافي وتاريخ الأفكار، فإن البروسبوغرافيا ملائمة جدًا لدراسة الأفكار الفلسفية والعلمية والأيديولوجيات. كما تمثل وسيلة لدراسة ظهور أغلب الحركات الفكرية والثقافية ونجاحها، مثل الإنسية والأنوار. أما التاريخ الاقتصادي والمالي، فالدراسات قليلة في هذا المجال، ومن أبرزها دراسة م. بون M. Boone عن محصلي الضرائب غير المباشرة في غانت Ghent الوسيطية[54]. ويبقى الهدف من مثل هذه الدراسات هو "إضاءة تعقيد وسط معيّن، في وقت معيّن، ومصادره وتراتبيته الداخلية بواسطة نظام بيوغرافيات جماعية بهدف فهم التاريخ الماكرو-اقتصادي للإنتاج والمبادلات على نحو أفضل، ومحاولة الموازاة مع النخب التي كانت أجهزة الدولة العليا في الوقت نفسه"[55]. وبالنسبة إلى التاريخ المجهري، تقدّم البروسبوغرافيا "مساهمةً مهمةً، حيث تسمح بوضع الأحداث والظواهر اليومية في سياق ذي معنى والتمييز بين ما هو معزول وما هو استثنائي وما هو مشترك"[56].

يعتبر ستون أن البروسبوغرافيا "تمثّل الحلقة المفقودة بين التاريخ السياسي والتاريخ الاجتماعي اللذين يُعالجان غالبًا في أقسام متفرقة، إما في دراسات مونوغرافية مختلفة، وإما في فصول متفرقة داخل الجزء نفسه. كما يمكنها أن توفّق بين التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس، ويمكن أن تشكل سلسلة ربط بين كثير من التطورات المثيرة للتاريخ الفكري والثقافي، وصولًا إلى التاريخ الاجتماعي

51 Verboven, Carlier & Dumolyn, pp. 48-49.

52 Jacques Verger, "Peut-on faire une prosopographie des professeurs des universités françaises à la fin du moyen âge?" *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988), p. 62.

53 Stone, p. 73.

54 Verboven, Carlier & Dumolyn, pp. 49-50.

55 Woronoff, p. 148.

56 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 41.

والاقتصادي والسياسي. ويعتمد اغتنام البروسبوغرافيا بعض هذه الفرص، أو كلّها، على الخبرة والتطور والتواضع والحس السليم للجيل المقبل من المؤرخين"[57].

يمكن اعتبار البروسبوغرافيا "وسيلةً مثمرةً تُعطي رؤية للمسارات الفردية في تعقيداتها وتفاعلاتها كلها، وتسمح بتجربة الفرضيات، والإجابة عن 'لماذا' و'كيف' التي نطرح، حول فئة محددة، بالتعليق على اتجاهاتها العامة، والمعايير الاجتماعية، والطابع الاستثنائي لبعض المسارات"[58]، وذلك بسبب تعدد المجالات التاريخية التي تعتمدها في دراستها، كما أن استعمال البروسبوغرافيا "يُغيّر طبيعة الأسئلة المطروحة وقيمة النتائج المتوقعة أيضًا"[59]. وهي، إضافة إلى ذلك، تجمع بين تخصصات متعددة، يتداخل فيها التاريخ بعلوم أخرى، وتصبح دراسة مجموعة من الأفراد تدخل في "سياق خاص تختفي فيه خطوط الحدود التقليدية لمختلف التخصصات التاريخية (تاريخ القانون، وتاريخ المؤسسات، وتاريخ الكنيسة، والتاريخ الاقتصادي)، وتُستحضر نماذج وتعابير لعلوم إنسانية واجتماعية أخرى (السوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والعلوم السياسية)"[60]. كما يمكن أن تستعين البروسبوغرافيا بأدوات العلوم الأخرى، مثل علم الاجتماع و"أن تجمع بين المهارات البشرية في إعادة البناء التاريخي من خلال التركيز المُدقق على التفصيلات المهمة والأمثلة الخاصة والاهتمامات الإحصائية والنظرية لعلماء الاجتماع"[61].

أخيرًا، على الرغم مما قيل عن أهمية البروسبوغرافيا في البحث التاريخي، فإنها تبقى غير ملائمة للأبحاث والموضوعات كلها، وتبقى فائدتها مرتبطة بأهداف البحث والتقنيات المستعملة، فـ "في بعض الأحيان قد لا تكون البروسبوغرافيا هي المنهج الأفضل للحصول على نتائج معيّنة، إما بسبب عدم كفاية المادة المصدرية المُتاحة، وإما لعدم فهم الإطار المؤسساتي أو السياسي أو الاقتصادي، أو لأن الفئة المُستهدفة صغيرة جدًا أو كبيرة جدًا"[62].

لذلك يمكن اعتبار البروسبوغرافيا تقنية مساعدة للبحث التاريخي، اعتمادًا على تحليل منظم للمعطيات البيوغرافية لفئة محددة من الفاعلين في التاريخ. و"ترتبط فاعلية البروسبوغرافيا بالأهداف العامة للبحث وشبكة الأسئلة المُحدّدة من جهة، وبالمصادر والأدبيات المتوافرة من جهة أخرى"[63].

رابعًا: طريقة الاشتغال

عند بداية أي بحث، لا بد من الوقوف عند موضوع البحث نفسه وفرضياته، لأن اختيار المنهج مرتبطٌ بهاتين النقطتين. وعلى هذا الأساس، يرتبط اختيار المنهج البروسبوغرافي بطبيعة الفئة الاجتماعية المدروسة، والإشكالية، والفرضيات المطروحة بشأنها، والمعلومات المبحوث عنها، وكذا المصادر المُستعملة في دراستها. و"يعمل المنهج البروسبوغرافي أفضل عندما يطبّق على مجموعة محددة بسهولة وصغيرة، وفي مدة زمنية محدودة بنحو قرن من الزمن، وعندما تكون مصادر المعلومات والبيانات غنية ومنوعة وشاسعة، ويُكمّل بعضُها

57 Stone, p. 73.

58 Lemercier & Picard, p. 2.

59 Maurin, p. 831.

60 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 60.

61 Stone, p. 73.

62 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 69.

63 Ibid.



بعضَها الآخر، وعندما تكون الدراسة موجّهة نحو إشكالية محددة ومعيّنة"[64]، ومن ثم يجب أن يتأقلم اختيار الموضوع ونموذج الاستطلاع وأخذ العيّنات مع إشكالية البحث، أكثر من المصادر المُتاحة[65]، إضافة إلى تحديد نقطة المقارنة. فلا يكون للوصف والإحصاء معنى من دون أن نقول "هذا كثير أو قليل"، وهل هو "عادي أو استثنائي"، وأسهل الطرائق هي المقارنة بين مختلف الأفراد وتصنيفهم، ليسهل الوصف والإحصاء[66]. وعمومًا، يمكن إجمال مراحل البحث البروسبوغرافي، كما حدّدها كونراد فربوفن ورفاقه في ما يلي:

- "تحديد الهدف العام للبحث وصياغة فرضية العمل.
- دراسة المصادر المادية والأدبية التاريخية والنظرية.
- تقرير طريقة العمل (استعمال الحاسوب أو عدمه، ونوعية البرامج المستعملة، واستعمال مقاربة نوعية أو كمية أو المقاربتَين معًا، ودراسة فئة اجتماعية أو عيّنة من فئة اجتماعية).
- تحديد الفئة المستهدفة والحدود الجغرافية والكرونولوجية والموضوعاتية وصياغة فرضيات العمل الخصوصية والأسئلة التاريخية المرتبطة بالفئة المستهدفة، وتحويل الهدف العام من البحث إلى شبكة أسئلة، ثم إنشاء قاعدة بيانات بروسبوغرافية من خلال استعمال المصادر الأولية والأدبية. وأما تحليل مُعطيات القاعدة وتركيب النتائج، فليسا من خلال تحليل أجوبة شبكة الأسئلة فقط، بل من خلال تركيب تأويل المعطيات وتحليل المصادر واستحضار السياق التاريخي الواسع وتوفير تفسيرات، وأخيرًا تقديم نتائج البحث"[67].

1. تحديد الفئة المدروسة

أول خطوة يقوم بها الباحث هي تحديد الفئة المُزمع دراستها وطبيعتها ومدى تجانُسها، لأن تجانس الفئة المدروسة أمر ضروري ومؤكد، فـ "الهدف في نهاية المطاف هو تسليط الضوء على وجود نموذج وظيفي وتحديد سلوك اجتماعي قائم، على نحو أو آخر، في حدود معينة. وفي الغالب، إنْ لم يكن في الحالات كلها، لا نؤسس هذا التمثيل المتناغم إلا بعد مواجهة الوثائق والتحكم قدر الإمكان فيها، والتي يبدو أنها تتعارض مع هذا المشروع"[68]. للإشارة، فقط، فإن الفئة المدروسة ليست فئة اجتماعية بالمفهوم السوسيولوجي، لكنها فئة يُنشِئها الباحث ويُحلّلها بنفسه، مثل النخبة في السلطة، والمهمشين، والمهاجرين، وغيرهم.

لا بد من تحديد ثلاثة عناصر أساسية لتحديد الفئة المدروسة على نحو دقيق: الخاصية أو الخاصيات المشتركة بين أفراد هذه الفئة، والفترة الزمنية، والمجال الجغرافي.

تكون الخاصية المشتركة صارمةً لتحديد أفراد الفئة المستهدفة، فإذا كانت هذه الخاصية المشتركة غير واضحة في المصادر، يصعب تحديد معيار الاختيار: الوضع الاجتماعي، الأصول، المذهب، وغيرها. وفي هذه الحالة تُصبح الفئة كبيرة، أو يصعب تحديد من ينتمي ومن لا ينتمي إليها. ولهذا، يكون توضيح هذه الخاصية في التحليل ضروريًا ما دامت نتائج البحث تُفسّر في هذا السياق. ويجب على الباحث تحديد الفئة المدروسة بطريقة واضحة ودقيقة، كما يجب عليه التصريح بالخاصيات المشتركة التي قام على أساسها بإدراج، أو

64 Stone, p. 69.

65 Lemercier & Picard, p. 19.

66 Ibid., p. 14.

67 Verboven, Carlier & Dumolyn, pp. 47-48.

68 François Gasnault, "Le Milieu universitaire à Bologne au XIX siécle: Les Aléas de l'enquête documentaire prosopographique," *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988), p. 159.

إقصاء، بعض الأفراد من التصنيف؛ لأن لكل تصنيف، سواء كان موضوعاتيًا أو جغرافيًا أو كرونولوجيًا، نتائجَ على تحليل المعطيات[69]. وأبسط طريقة وأكثرها فاعلية هي تحديد خاصية أو مجموعة صغيرة من الخصائص التي ستشكل معيارًا للإدراج أو الاستبعاد، ومحورًا للنقطة الرئيسة المشتركة بين جميع أعضائها[70]. يجب كذلك تحديد الفترة الزمنية المدروسة لتكون الصورة واضحة، مع أخذ الدورات الديموغرافية والاقتصادية في الحسبان. وتستلزم بعض الموضوعات تحديد المجال الجغرافي لتحديد الأصول، خاصة إذا كانت الأسئلة المطروحة تستهدف أسلاف أفراد الفئة المدروسة[71].

يبدو أنه من الأفضل العمل على فئة محدودة، عناصرها ثابتة ومستمرة، وأنه من الضروري مضاعفة المقارنات. وتُعتبر المعلومات مساعدًا مهمًا في هذه المسألة؛ إذ بمجرد إدخال المعلومات يبدأ الفرز بحسب الاسم الشخصي والعائلي والمهنة والأصل؛ ما يسمح بالمقارنات المتعدّدة[72].

2. تحديد المادة المصدرية

يجب تحديد المادة المصدرية المُستعملة في البحث بعد تحديد الفئة المدروسة، كي يتسنّى للباحث تعبئة شبكة الأسئلة وتحليل نتائج البحث وتأويلها. وتساعد هذه المصادرُ الباحثَ في تعبئة استمارة الأسئلة، لذلك لا بد من تنويعها لتفادي الاستنتاجات الخاطئة. وفي البداية، قبل البدء بالبحث الفعلي، من المُستحسن إجراء مسح للمصادر والأدبيات التاريخية والنظرية ذات الصلة. ويجب أن يُرسم سياق البحث باستخدام الأدبيات التاريخية الموجودة، وأن تكون هناك مصادر ملائمة وميسّرة كافية لبناء قاعدة بيانات بروسبوغرافية، ويُفضّل استعمال المصادر الكمية، وتكملتها بالمصادر النوعية؛ أنواع المصادر كلها التي تقدم معلومات إلى الفئة المدروسة، مثل المصادر الديموغرافية والاقتصادية والمالية والإدارية والدينية والقانونية والأرشيفات العائلية[73]. ثم تُجرد المصادر بعد تحديدها، في البداية، أي تلك التي تركها أفراد المجموعة موضوع البحث إذا توافرت، ثم تلك التي نجد فيها معلومات عن أفراد المجموعة. وبعد ذلك نضع لكل فرد بطاقة خاصة، ومع تقدم العمل تُجمع المعلومات وتُملأ البطاقات[74]. ويمكن إجمال المادة المصدرية المستعملة من البروسبوغرافيين في ثلاثة أنواع: "لائحة بأسماء أصحاب بعض الوظائف أو الألقاب أو المستوى الدراسي أو المهني، ثم الشجرة العائلية، ثم السيَر الذاتية الكاملة التي جُمعت من المجموعتين الأوليَين ومجموعة من المصادر"[75].

يضاف إلى هذه المصادر كلها مصادر من نوع مختلف "مثل سجلات الضرائب والسجلات الإدارية العامة والخاصة، والمعلومات الأساسية للعائلة والعلاقات؛ الزواج مثلًا"[76]. وهناك نوع آخر من الوثائق يمكن استعماله في البحث البروسبوغرافي، هو "الوثائق المجموعة من مؤرخي الديموغرافيا والمجتمع التي تعتبر خزّانًا من المُعطيات للبروسبوغرافيين. وتأخذ هذه المعطيات قيمة إضافية من

69 Verboven, Carlier & Dumolyn, pp. 51-53.

70 Lemercier & Picard, p. 20.

71 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 52.

72 Lucie Fossier, "L'Artisanat parisien à la fin du XIII siécle d'après les rôles de taille: Critique d'une source," *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988), pp. 130-131.

73 Verboven, Carlier & Dumolyn, pp. 53-54.

74 Héléne Millet, "Notice biographique et enquête prosopographique," *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988), p. 88.

75 Stone, p. 48.

76 Ibid., p. 59.

حيث إنها تعرّضت لإعداد أوّلي، وإن الدراسات الإحصائية التي أجريت ترسم خطوط الخلفية العامة الضرورية لفهم الوضعيات الخاصة المتعلقة بفئة اجتماعية ضيقة كالتي يدرسها البروسبوغرافي"[77].

لا بد من قراءة نقدية للمصادر المعتمدة خلال عملية البحث؛ لمعرفة المصادر الأساسية التي تُستقى منها المعلومات الخاصة بأفراد الفئة المدروسة، ثم السياق الذي كُتبت فيه هذه المعلومات. وتساعدنا هذه القراءة النقدية، أيضًا، في تحليل مختلف جوانب الفئة المدروسة، و"من الضروري ألّا نقتصر على مقاربة واحدة، مع التركيز على نوع أو آخر من الوثائق. لا بد كذلك من التأقلم لئلّا نكون قادرين على القيام ببروسبوغرافيا أفقية بسيطة، بل ببروسبوغرافيا عمودية؛ من أجل إبراز العلاقات الاجتماعية على نحو أفضل، والاعتماد على وثائق منوّعة إلى أبعد حد؛ منوعة في طبيعتها، وفي المعالجات التي تفرضها"[78].

3. شبكة الأسئلة أو الاستبيانات

بعد تحديد المادة المصدرية وجردها، يأتي دور شبكة الأسئلة التي يضعها الباحث وفقًا للإشكاليات والفرضيات المطروحة، و"يجب أن تشتمل هذه الشبكة على أسئلة متعددة الاختيارات أو مفتوحة، وأن ترتبط بهدف اللائحة البروسبوغرافية: هل البحث البروسبوغرافي هو الهدف من شبكة الأسئلة أم جمع المعلومات فقط؟"[79].

ترتبط شبكة الأسئلة بما توفّره المصادر من معلومات، وهو ما يفرض على الباحث طبيعة الأسئلة المطروحة، لذلك "من المهم الخوض في مناقشات متعاقبة بين ما نريد معرفته للإجابة عن أسئلة البحث، وما تسمح المصادر المُتاحة بمعرفته، بطريقة منهجية معقولة"[80]. وتكون هذه الأسئلة الاستمارة التي يجب تعبئتها بعدد الأفراد؛ إذ نبحث عن الأجوبة في البطاقات الشخصية. ولا بد من مراعاة أنه يمكن الإجابة عن الأسئلة من المصادر، مع قليل من الحسم[81].

وتختلف شبكة الأسئلة في البحث البروسبوغرافي عن شبكة الأسئلة في علم الاجتماع بحكم اختلاف طبيعة الأفراد المستجيبين، حيث تقوم البروسبوغرافيا بـ "استجواب الموتى عن مستوى دراستهم ومهنهم وأصلهم الاجتماعي. وفي الواقع، وفي بعض الحالات، قد تكون المصادر المكتوبة أكثر ثراءً من الاستجواب، ولا سيما عن طريق استعادة عمق زمني أكثر حرية من آثار الذاكرة"[82].

يجب تحديد الأسئلة التي ستُطرح قدر الإمكان، وهي متعلقة بحجم المجموعة، والخصائص العامة والتصنيفات الداخلية، وانسجام المجموعة واختلافها، وأصول الأفراد، والعلاقات بين الأعضاء، ومصير المسار المهني لأفراد المجموعة، والتفكير في صيغ أسئلة من ناحية المقارنة الداخلية والخارجية للمجموعة[83].

تمثل العناصر التالية المكوّنات الأساسية لشبكة الأسئلة التي تكون أجوبتها مرتبطة بنوعية المعلومات التي تقدمها المصادر: "الحياة الخاصة والعائلية: الأسماء والألقاب والتواريخ الأساسية في الحياة: الميلاد والوفاة والزواج [...] ثم المُعطيات الجغرافية: مكان الولادة والإقامة [...] والعائلة القريبة: الأبوان والإخوة والأخوات [...] والعائلة الموسّعة والأصول والزواج والشباب والتكوين والمذهب

77 Christiane Klapish-Zuber, "Histoire quantitative et prosopoghraphie," *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988), p. 244.

78 Christol & Demougin, p. 14.

79 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 55.

80 Lemercier & Picard, p. 13.

81 Millet, p. 88.

82 Lemercier & Picard, p. 12.

83 Ibid. p. 20.

الديني والوسط والعلاقات. ثم المسار المهني: التحضيرات الخاصة للحياة المهنية: التعليم والمدرسة والجامعة [...] والراتب وأشكال أخرى من الهِبات والهدايا. ثم الوضع المادي (الشخصي والعائلي): الخيرات غير المنقولة: دور، أراضٍ [...] والمنقولة: نقود، وأرصدة [...] ورأسمال: آلات ومواد خام [...] وأرباح أو ديون. ثم الثقافة: المؤسسات الدينية وغيرها"[84]. ويجب على الباحث معرفة كل ما له علاقة بالحالة المدنية لأفراد الفئة المدروسة وأقاربهم وعلاقاتهم: "عند هذا الحد يُمكننا أن نأمل وَضْع الفرد في شبكته العائلية، وإيجاد عناصر صعوده ومساره. قد تكون العملية طويلة، لكنها لا تواجه عقبات يصعب التغلّب عليها"[85].

تبقى المعلومات الواردة في المصادر غير ثابتة بصفة عامة، وبناءً عليه، من الضروري استحضار ذلك عند وضع شبكة الأسئلة، ومن ثم علينا ترك مكان في قواعد البيانات لهذه الاختلافات[86].

4. معالجة المعطيات وتحليلها

بعد وضع شبكة الأسئلة، يأتي دور معالجة المُعطيات من خلال إنشاء قاعدة للبيانات لكل فرد من أفراد الفئة المدروسة على أساس شبكة الأسئلة. ويمكن أن تتم عملية معالجة المعطيات إما يدويًا وإما بواسطة الحاسوب. و"يبدو استخدام المعلومات ضروريًا على نحو واضح، وهو يتطلّب تحديد إطار منطقي لإدخال البيانات بصورة مشتركة"[87]. في هذه المرحلة، يُدخل الباحث المعلومات التي جمعها عن أفراد الفئة المدروسة في قاعدة البيانات التي أنشأها، ومن الضروري التمييز بين المعلومات النوعية والمعلومات الكمية، ما يستدعي الفصل بينهما داخل قاعدة البيانات أو إنشاء قاعدتَي بيانات منفصلتين. ويجب أن يربط المؤرخ بحثه عن المعلومات البيوغرافية باستفسارات محددة عن هدف معيّن ويوجهه للمقارنة أكثر من الوصف[88].

تقتضي عملية جمع المعلومات الإحالة على المصادر والمراجع المعتمدة، خاصة في حالة تناقض المعلومات، و"يجب التمييز بين المعلومة الموثوقة والأقل وثوقًا: أيُّ المعلومات أُخذ من مصدر رئيس، وأيها أُخذ من الأدبيات الثانوية؟ وبهذه الطريقة يمكن التحقق من المعلومات المتناقضة"[89]. ومن الضروري كذلك "التمييز بين المعلومات التي سنحصل عليها بطريقة منهجية على أساس الأسئلة والمصادر المتوافرة، وتلك التي سنقبلها بحسب الحالات لإغناء هذه البيوغرافيا أو تلك"[90]. ويتعيّن على الباحث الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن أفراد المجموعة المدروسة "التي يتطلّب جمعها استثمارًا كبيرًا من الوقت والطاقة"[91].

5. معالجة النتائج

بعد أن يتوافر للباحث أكبر قدر من المعلومات عن أفراد الفئة المدروسة، تبدأ مرحلة تحليل النتائج من خلال تحليل البنيات والتركيبة السوسيولوجية والفكرية لهذه الفئة واستخراج العناصر المشتركة بين أفرادها ومدى تجانسها. فإذا كان هناك تطابقٌ بين عناصر الفئة المدروسة، يكفي تحليل عنصر واحد للحصول على خصائص العناصر كلها. وإذا كانت الفئة المدروسة متجانسة، يكفي تحليل

84 Verboven, Carlier & Dumolyn, pp. 55- 56.

85 Woronoff, pp. 150-151.

86 Lemercier & Picard, p. 14.

87 Millet, p. 91.

88 Lemercier & Picard, p. 3.

89 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 58.

90 Lemercier & Picard, p. 22.

91 Millet, p. 91.

عيّنة صغيرة لتحديد النموذج المختلف، مقارنة بمتوسط القيمة. "أما إذا كانت الفئة المدروسة غير متجانسة، فمن الضروري تحليل عيّنة كبيرة جدًا للحصول على دقة مُكافِئة لتلك التي تم الحصول عليها في الحالتين الأوليين. وفي الحالات كلها، يمكن تقييم هامش الخطأ بحساب الاحتمالات، ويُعبَّر عنه باعتباره نسبة مئوية"[92]. وتأخذ دراسة العيّنات أهميتها من كونها تسمح باختزال وقت العمل والقيام بالمقارنات المختلفة[93].

وتبدأ عملية تحليل النتائج بتحويل المُعطيات الواردة في قاعدة البيانات إلى جداول وبيانات واستعمال الإحصاءات. وتُستعمل الجداول لتحديد الترابطات بين العوامل المختلفة، في حين تساعد الإحصاءات في تحديد خصائص العيّنات لفهم الاختلافات داخل الفئة المدروسة، و"لتحديد الاستثناءات وفهمها أيضًا، وعلى نحو ما إثبات حدود الممكن وغير الممكن داخل مجموعة معيّنة"[94].

في النهاية، يبقى للباحث حرية اختيار طريقة تحليل المُعطيات والنتائج التي تسمح بالإجابة عن الأسئلة التاريخية المطروحة. ويتحتم على الباحث الوقوف عند نقاط المقارنة لأهميتها في العملية البروسبوغرافية، سواء المقارنة بين أفراد الفئة المدروسة أو مقارنة الفرد بنفسه، في مراحل مختلفة من حياته المهنية أو في مختلف التطورات الاجتماعية التي عاشها[95]؛ وبذلك "تستخدم المعلومات الشخصية لتقديم دراسات لحالات واضحة وإجراء مقارنات إحصائية، ومن ثم يجري استخلاص النتائج"[96].

6. تقديم النتائج

يمكن أن يختار الباحث، خلال عملية تقديم نتائج بحثه البروسبوغرافي، بين تقديم تركيب للتأويلات التي خرج بها، أو تقديم قاعدة البيانات البروسبوغرافية التي أنجزها، إضافة إلى التأويلات[97]. ومن ثم، خلال عملية كتابة المعطيات، لا بد من الانتباه إلى ما سيكتبه الباحث[98]. ويجب على الباحث القيام بعدد من العمليات الفكرية من تعريف ووصف وتصنيف وبناء نماذج، لكن في ارتباطٍ بتاريخ الفئة المدروسة، ولتفسير المعطيات الحاصل عليها في أثناء عملية البحث وتأويلها.

أما من حيث الشكل، فيبقى السؤال المطروح: "هل سيُقدَّم الاستبيان المعبأ مرفقًا بالإحالات؟ أم سيُكلّف نفسه عناء كتابة ملخصات تقليدية انطلاقًا من البطاقات الفردية؟"[99]. في حالة اختيار الطريقة الأولى والأسهل، سيكون الباحث مضطرًا إلى ترك المعلومات غير المستعملة في البطاقات، أما إذا اختار الطريقة الثانية، فسيشرع في عمل يُسهّل عليه أخذ المعايير على نحو محدد[100]. في النهاية، "تخرج دراسة الفئات الاجتماعية كمجموعة من البيانات مع عدد من التعليقات، لكن يجب أن يكون المؤرخ على استعداد لتقديم دليل على تأكيداته، وفي الحصيلة تبرير بياناته من خلال ذكر مصادره. وعلى عكس السوسيولوجي، في إمكانه أن لا يحتفظ بمستجيبيه في السر، وتزويد دراسته بفهرس بيوغرافي"[101].

92 Maurin, p. 832.
93 Lemercier & Picard, p. 18.
94 Ibid., p. 15.
95 Lemercier & Picard, p. 14.
96 Stone, p. 70.
97 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 59.
98 Lemercier & Picard, pp. 22-23.
99 Millet, p. 88.
100 Ibid., p. 89.
101 Ibid., p. 88.

خامسًا: المعوّقات والتحديات والمشكلات

تعاني البروسبوغرافيا، مثل غيرها من المناهج والمقاربات، بعض المشكلات المرتبطة بطريقة العمل أحيانًا، وبالمادة المصدرية أحيانًا أخرى، أو حتى بالفئة المدروسة. فمع توالي الدراسات والأبحاث "تراكمت تجارب كافية لتقييم إمكانات الدراسات البروسبوغرافية ومحدوديتها، إضافة إلى بعض الأخطاء وأوجه القصور، وهي نتائج حتمية لمنهج جديد، يمكن تجنّبها في المستقبل من خلال التعلّم من أخطاء الماضي. وأخرى ناتجة من بعض الافتراضات السياسية والنفسية التي هي جزء لا يتجزأ من الأسس التي تقوم عليها البروسبوغرافيا"[102].

في مقدمة المشكلات التي تواجهنا، تباين حجم المعلومات عن الأفراد الذين يكوّنون الفئة المدروسة؛ فأحيانًا تكون المعلومات وفيرة عن بعض أفراد المجموعة، وأحيانًا تكون نادرة أو معدومة عن آخرين، أو يغيب بعض العناصر عند فريق، وعناصر أخرى عند فريق آخر. و"إذا كان حجم المجهول كبيرًا، وإذا كانت المعلومات غير تامة وتمثل أغلبية كبيرة، يُصبح التعميم القائم على المتوسطات الإحصائية مهتزًّا بالفعل، إن لم يكن مستحيلًا"[103].

يجب علينا ألا ننسى كذلك تداخل هذه المعلومات في بعض الأحيان والتغيرات التي تطرأ عليها بحسب الزمن والأحداث التاريخية. ومن المشكلات التي يواجهها الباحث عند جمع المعطيات عن أفراد فئة معيّنة هو تشابه الأسماء الشخصية، وأحيانًا العائلية في المنطقة والفترة التاريخية أنفسهما، أو في منطقة وفترة مغايرتين مرتبطتين إما بقرابة عائلية وإما بتشابه في الأسماء. ويوجد هذا التشابه في الأسماء "مشكلة كبيرة - في بعض الأحيان غير قابلة للحل - عند جمع البيانات البروسبوغرافية، وهو كيفية تفسير الأسماء. ففي كثير من الأحيان، كل ما يتوافر لدينا لتحديد العلاقات الأسرية هو الأسماء. ومن الواضح أن شخصين، أو أكثر، من الأشخاص المختلفين يمكن أن يحملا اسم العائلة نفسه، من دون أن يكون أحدهما بالضرورة مرتبطًا بالآخر"[104].

أما في ما يخص المادة المصدرية، فإن "المحدودية الأولى والخطرة تكمن في مصادرنا وتوزيعها في اتجاهين: أولًا، توزيع عشوائي، ثم توزيع يتناسب عكسيًا مع الأهمية العددية للفئات الاجتماعية"[105]. وترتبط محدودية المادة المصدرية أحيانًا بطبيعة الفئة المدروسة وانتمائها الاجتماعي؛ إذ "كلما انحدر الوضع الاجتماعي، ندرت الوثائق. لذلك ركّزت أغلب الدراسات على النخبة بسبب ضعف الوثائق المتعلقة بباقي المجموعات الاجتماعية، لأنها تضم مجموعات يمكن دراستها بالطريقة نفسها: الموظفون الحكوميون، وضباط الجيش، ورجال الدين"[106]. أما بالنسبة إلى الطبقات الدنيا "فالبروسبوغرافيا غير مفيدة، إلّا في إطار مشروع بحث كبير ومختلف منهجيًا [...] الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع غير موثقة تقريبًا"[107].

إضافة إلى ذلك، تطرح طبيعة المادة المصدرية المتوافرة مشكلات من نوع آخر، حيث نجد غزارة في نوع من مصادر ما، وندرة أو انعدامًا في نوع آخر، فمثلًا "تندر المراسلات الخاصة ضمن الوثائق التاريخية بسبب عدم الحفاظ عليها من العائلة، على عكس السجلات التجارية والقانونية والأنساب. وفي حالة وجودها، نادرًا ما تقدم إيضاحات بسبب عدم حديث الأفراد عن قناعاتهم الشخصية

---

102 Stone, p. 57.

103 Ibid., p. 58.

104 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 68.

105 Maurin, p. 832.

106 Stone, pp. 58-59.

107 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 61.

على الورق أو حتى مع الأصدقاء"[108]. ثم هناك مشكلة الموضوعات التي تتناولها هذه الوثائق، فهي غنيّة بالمعلومات عن الأوضاع المادية والعلاقات الأسرية والاجتماعية للأفراد، في حين تندر فيها اهتمامات الأفراد الروحية والفكرية. لذلك، فإنّ التركيز على ما هو موثق بطريقة جيدة في المصادر، وإهمال الجوانب ضعيفة التوثيق، ربما يؤثران سلبيًّا في نتائج البحث البروسبوغرافي. وتطرح ندرة المصادر أو وفرتها أو الوصول إليها مشكلات منهجية، حيث يصعب على المؤرخ معرفة العنصر الخاص أو العادي أو النموذجي لدى فئة معيّنة في حالة ندرة المصادر. في حين تجبر وفرتها الباحث على الاختيار في ما بينها، ما يستدعي الدقة والحذر واعتماد مقاربة نقدية في ذلك الاختيار. أما الوصول إلى المصادر، فيرتبط إلى حدٍ ما بالعوامل القانونية، مثل قانون الخصوصية، والإدارية، مثل ساعات عمل الأرشيف، وجرد الوثائق، وبالمؤهلات الشخصية للباحث كمعرفة اللغات[109]. وترتبط هذه الندرة أو الوفرة في المصادر بالفترات المدروسة أيضًا؛ إذ يمكننا المقارنة بين "التاريخ المعاصر والحديث، حيث نواجه وفرةً في المصادر التشريحية للمقاربة البروسبوغرافية التي ظهرت ليتم تطبيقها في التاريخ القديم، وهي فترة بخيلة من حيث المصادر البيوغرافية"[110].

هناك مشكلة أخرى ترتبط بتصنيف أفراد الفئة المدروسة وأسس هذا التصنيف، ذلك أن "التصنيف الخاطئ هو أبرز المشكلات التي تُهدّد العمل البروسبوغرافي، فعملية التصنيف هي أساس نجاح أي دراسة بروسبوغرافية"[111]. وتجعل هذه المشكلة تصنيف انتماءات الأفراد الاجتماعية والمهنية والسياسية والمادية، وحتى الثقافية، أمرًا صعبًا؛ إذ يمكن أن يكون التصنيف بحسب الثروة أو المهنة أو الانتماء السياسي أو الديني.

هناك كذلك مشكلة الخطأ في تأويل البيانات أو المعطيات، لذلك لا بد من الانتباه إلى الاستنتاجات الخاطئة التي يمكن الوصول إليها بسبب بعض العيّنات العشوائية، على الرغم من التصنيف الجيد؛ إذ إن تعميم المعلومات المأخوذة من العينة المعروفة على جميع أفراد الفئة المدروسة، قد يُعطي صورةً مشوّهةً عن الواقع[112]. وتصبح "التفسيرات السردية للبروسبوغرافيا غير واضحة، لأنها غير مرئية في الجداول"[113]. لا يعني الجمع الجيد للمعطيات البيوغرافية من المصادر والمراجع وترتيبها في جداول القدرةَ على تحليلها وتأويلها؛ لأن "تحليل البيانات يتطلب مهارات أخرى غير تلك المطلوبة في المرحلة الاستدلالية من البحث"[114]. يضاف إلى ذلك "مشكلة إهمال العلاقة بين الجزء والكل وافتراض أن أغلبية أعضاء الفئة المدروسة تمثل المجموعة"[115].

يرتبط آخر المشكلات المطروحة في العمل البروسبوغرافي باستعمال تقنيات الحاسوب في تخزين المعلومات في قاعدة البيانات، حيث دفعَ توافر الحاسوب بعض المؤرخين إلى التركيز على القضايا التي يمكن حلّها كمّيًا وإهمال العناصر. لكن جهل بعض الباحثين بالتقنيات الحديثة جعلهم يرون فيها عقبة في وجه البحث، بل إن بعضهم "قد ينظر إلى الكمبيوتر باعتباره تهديدًا لهيمنتهم الفكرية"[116].

---

108 Stone, p. 63.
109 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 53.
110 Lemercier & Picard, p. 6.
111 Stone, p. 60.
112 Ibid., p. 61.
113 Verboven, Carlier & Dumolyn, p. 63.
114 Ibid., p. 65.
115 Stone, p. 62.
116 Ibid., p. 73.



خلاصة

تكتسي البروسبوغرافيا أهمية خاصة في دراسة الفئات الاجتماعية، النخبوية منها والمهمشة، خاصة تلك التي تقل المعطيات بشأنها، لذلك من الضروري إعطاؤها الأهمية اللازمة لدراسة فئات اجتماعية في التاريخ العربي والإسلامي والأفريقي أيضًا لا تزال مجهولة إلى الآن لأسباب متعددة، مثل الفقهاء والعلماء وشيوخ الزوايا ورجال السياسة وقادة الجيش، إضافةً إلى الحرفيين وزعماء الأحزاب والنقابات أيضًا؛ إذ سيُمكّن البحث في تاريخ هذه الفئات من تسليط الضوء من جديد على التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي للمنطقة، لكن بمقاربة جديدة تسمح ببناء صورة مختلفة عن سيرورتها التاريخية.





المراجع

References

العربية

- جراد، المهدي. **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني 1705-1881**. تونس: منشورات مخبر تاريخ اقتصاد المتوسط ومجتمعاته. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والأرشيف الوطني التونسي، 2011.
- ______. **تجار البلاط بإيالة تونس (أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر)**. تونس: دار الاتحاد للنشر والتوزيع، 2017.
- الفاتحي، حميد. **دراسة حول الفقهاء في المغرب المريني محاولة في إعادة تركيب مضامين التراجم**. الرباط: منشورات الزمن سلسلة شرفات، 2018.
- المبكر، محمد. "البروسبوغرافيا في الدراسات التاريخية". **مجلة أمل: التاريخ - الثقافة - المجتمع**. السنة الخامسة. العدد 15. (1998).
- ______. **المسيحية والترومن في شمال أفريقيا القديم من عهد ديوكليتيانوس إلى الغزو الوندالي (284م-429م)**. الرباط: دار أبي رقراق، 2004.
- هويدي، سلوى **أعوان الدولة في الإيالة التونسية: الأفراد، المجموعات، شبكات العلاقات (1735-1814)**. تونس: منشورات مخبر تاريخ اقتصاد المتوسط ومجتمعاته، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014.

الأجنبية

- Autrand, Françoise. (dir.). *Prosopographie et genése de l'état moderne*. no. 30. Paris: Collection de l'École normale supérieure de jeunes filles, 1986.
- Christol, Michel & Ségoléne Demougin. "Le Choix d'une prosopographie provincial: l'Exemple de la Narbonnaise." *MEFRM*. vol. 100, no. 1 (1988).
- Corbier, Mireille. "Pour une pluralité des approches prosopographiques." *MEFRM*. vol. 100, no. 1 (1988).
- Didier, Sébastien. "La Prosopographie, une méthode historique multiscalaire entre individuel et collectif." *Cahiers d'histoire*. vol. 35, no. 1 (2017).
- Fossier, Lucie. "L'Artisanat parisien à la fin du XIII siécle d'après les rôles de taille: Critique d'une source." *MEFRM*. vol. 100, no. 1 (1988).
- Gasnault, François. "Le Milieu universitaire à Bologne au XIX siécle: Les Aléas de l'enquête documentaire prosopographique." *MEFRM*. vol. 100, no. 1 (1988).
- K. S. B., Keats-Rohan (ed.). *Prosopography Approaches and Applications, A. Handbook*. Oxford: University of Oxford, 2007.
- Klapish-Zuber, Christiane. "Histoire quantitative et prosopoghraphie." *MEFRM*, vol. 100, no. 1 (1988).
- Lemercier, Claire & Emmanuelle Picard. "Quelle approche prosopographique?" *HAL*. 3/5/2011. at: http://bit.ly/2HDeRgy



- *Livret- Annuaire 20*, *2004-2005*. Paris: École pratique des hautes études: Section des sciences historiques et philologiques, 2006.
- Maurin, Jean. "La Prosopographie romaine: Pertes et profits." *Annales, Economies, Société, Civilisations*. vol. 37, no. 5-6 (1982).
- Millet, Héléne. "Notice biographique et enquête prosopographique." *MEFRM*. vol. 100, no. 1 (1988).
- Pietri, Charles. "Introduction." *MEFRM*. vol. 100, no. 1 (1988).
- Sappia, Caroline. "Introduction: La Prosopographie: Quelques clés sur une méthode." *CLIO* (Revue de l'Association des historiens et du Département d'histoire de l'UCL). no. 126 (janvier- juin 2007).
- Stone, Lawrence. "Prosopography." *Daedalus*. vol. 100, no. 1(Winter 1971).
- Verger, Jacques. "Peut-on faire une prosopographie des professeurs des universités françaises à la fin du moyen âge?" *MEFRM*. vol. 100, no. 1 (1988).
- Woronoff, Denis. "Les Principaux hommes d'affaires en France sous le second empire." *MEFRM*. vol. 100, no. 1 (1988).



سمير أيت أومغار | Samir Aït Oumghar*

الماء والاستقرار في شمال أفريقيا خلال الحقبة القديمة

Water and Settlement in Ancient North Africa

تربط النصوص الأدبية الكلاسيكية والدراسات التاريخية والأثرية الحديثة نشوء حضارات الشرق القديم وتطوّرها بوجودها قرب ضفاف الأنهار الكبرى، مثل النيل ودجلة والفرات، بل إن مصر القديمة عند المؤرخ الإغريقي هيرودوتس هي "هِبة النيل". فما مدى تطابق هذا النموذج الحضاري مع الشمال الأفريقي القديم؟ حاولنا البحث عن إجابة لهذا السؤال بالعودة إلى النصوص الكلاسيكية واللقى الأثرية، بدءًا من مرحلة ما قبل التاريخ، وصولاً إلى المرحلة الرومانية، بهدف الكشف عن حدود العلاقة الرابطة بين الماء واختيارات الاستقرار لدى السكان المحليين والأجانب المتردّدين على السواحل المتوسطية والأطلنطية للشمال الأفريقي. فاكتشفنا تفضيلاً كبيرًا للاستقرار قرب المنابع وضفاف الأنهار والبحيرات، للاستفادة منها في تطوير النشاطات الاقتصادية، مثل الفلاحة والصيد النهري وصُنع الأواني الخزفية وإعداد نقيع السمك، زيادة على التجارة والنقل والتنقل، من دون أن ننسى الاستخدامات المنزلية، مثل الشرب والطبخ والاستحمام.

كلمات مفتاحية: شمال أفريقيا، الحقبة القديمة، الاستقرار، المنابع والأنهار، المنافع الاقتصادية للماء.

Classical literary texts and modern historical and archaeological studies alike connect the emergence and evolution of ancient eastern civilizations to their proximity to the major rivers of the Nile, Tigris and Euphrates: for the Greek historian Herodotus, ancient Egypt was merely a "gift from the Nile." To what extent does this civilizational model apply to the ancient civilizations of North Africa? This study seeks to find an answer to this question by analyzing classical texts and archeological findings from prehistory to the rise of the Roman Empire, in order to reveal the limits of the relation between water and the settlement choices of both local people and the foreigners frequenting the Mediterranean and Atlantic coasts of North Africa. It finds that there was a marked preference for settling close to springs, riversides and lakes for economic purposes, including agriculture, fishing, pottery, preparing garum, transportation and mobility, as well as domestic uses, such as cooking and bathing.

Keywords: North Africa, Ancient Era, Settlement, Springs and Rivers, Economic Benefits of Water.

* باحث في التاريخ من المغرب.

A Moroccan historian.

مقدمة

استقطبت مصادر الماء الإنسان منذ مرحلة ما قبل التاريخ؛ فقد تتبّعها في ترحاله طوال العصر الحجري القديم، واستقر قربها بعدما غيّر نمط عيشه في العصر الحجري الحديث، وخير دليل على ذلك آثاره التي تتركز على ضفاف الأنهار وقرب البحيرات والمستنقعات وجوار الخطوط الساحلية. أما بالنسبة إلى مرحلة ما قبيل التاريخ والحقبة القديمة، فلم يتغير هذا التقليد، حيث بقي الإنسان متمسكًا بالماء باعتباره عنصرًا أساسيًا في اختياره مواقع الاستقرار، سواء في المدن أم في الأرياف[1]. وهذا ما سنحاول الكشف عنه والبرهنة عليه من خلال دراسة التفاعل بين الماء والإنسان في شمال أفريقيا، من حقبة ما قبل التاريخ إلى المرحلة الرومانية.

أولًا: الماء والاستقرار: بحث في الجذور

تؤكد المعاينة السريعة لمواقع المحطات الأثرية ما قبل التاريخية المكتشفة في الشمال الأفريقي أن الإنسان ارتبط بالماء، منذ مرحلة ما قبل التاريخ، واختار الاستقرار قربه[2]. ففي المغرب، أثبتت الدراسات أن الإنسان لم يبتعد كثيرًا خلال العصر الحجري القديم الأسفل عن الأنهار والبحيرات ومنابع المياه، كما تشهد بذلك أدواته المكتشفة بالقرب من مصب وادي تانسيفت والمصاطب النهرية لوادي مرتين، وفي مقلع طوما I الذي نشأ في جوار بحيرة كبيرة استغلها الإنسان للتزوّد بالماء وممارسة الصيد. واستمر الأمر على الحال نفسها خلال العصر الحجري القديم الأوسط والأعلى، ولا أدلّ على ذلك من موقع إفري ن-عمّار الموجود على بعد 50 كم جنوب مدينة الناظور، الذي استقر فيه الإنسان لقربه من مجرى مائي[3].

في الوقت نفسه، تميّزت الحضارة الموستيرية في العصر الحجري القديم الأوسط، على مستوى المجال التونسي، بارتباط الإنسان الوثيق بالمنابع المائية في ظل مرحلة مناخية اتّسمت بالجفاف. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى مجموعة من المواقع، مثل وادي أكاريت قرب قابس، وعين متهرشم شمال غرب جبل الشعانبي، وعين مرحوطة قرب القيروان وسيدي الزين[4]. ويبقى موقع القُطار، الموجود على بعد نحو 20 كم جنوب شرق قفصة، أهم موقع يعكس قوة الروابط التي جمعت الإنسان بالماء؛ إذ اكتُشفت فيه بقايا أثرية تعود بحسب مجموعة من الباحثين إلى ما يزيد على 40 ألف عام (الحضارة الموستيرية)، تتكوّن من كومة مخروطية الشكل (الصورة 1)، يبلغ ارتفاعها نحو 75 سم، وقُطرها 130 سم، تتشكل من صخور كلسية كروية الشكل، و4000 قطعة من حجر الصوان المصقول، وأسنان وعظام الحيوانات، وُضعت بشكل تدرّجي كقرابين قرب منبع مائي. وهذا مؤشر قوي، بحسب مجموعة من الباحثين، على تقديس الإنسان لمعبود مائي [المنبع] اعتبره مصدرًا للحياة. لهذا السبب اعتبرت هذه الكومة أقدم "صرح" ديني في العالم[5].

1 Stéphane Gsell, *Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord*, vol. 4 (Paris: Hachette, 1920), pp. 255-256.

2 Hédi Slim et al., *Histoire générale de la Tunisie, Tome 1: L'Antiquité* (Tunis: Sud Éditions, 2010), p. 17; Abdelouahed Ben-Ncer, "L'Eau à l'aube des temps," *Le Jardin des Hespérides*, no. 1 (Novembre 2004-Avril 2005), p. 33.

3 Abdeslam Mikdad et al., "Recherches préhistoriques et protohistoriques dans le Rif oriental (Maroc): Rapport préliminaire," *Beiträge zur Allgemeinen und Vergleichenden Archäologie*, no. 20 (2000), pp. 120-124; Ben-Ncer, p. 33; Abdeljalil Bozouggar, "L'Homme et l'eau au cours de la préhistoire," *Le Jardin des Hespérides*, no. 1 (novembre 2004-Avril 2005), pp. 36-37; Abdeslam Mikdad et al., "La Sratigraphie du site d'Ifri N'Ammar (Rif oriental, Maroc): Premiers résultats sur les dépôts du paléolithique moyen," *Beiträge zur Allgemeinen und Vergleichenden Archäologie*, no. 24 (2004), pp. 125-137;

محمد القبلي (إشراف وتقديم)، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب** (الرباط: المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011)، ص 40.

4 Slim et al., p. 20.

5 Ibid., pp. 19-21; Gilbert Meynier, *L'Algérie des origines, de la préhistoire à l'avènement de l'Islam* (Paris: Éditions La Découverte, 2007), p. 22; Abdelaziz Belfaida, *L'Eau au Maghreb antique: entre le sacré et le profane*, Préface de Nacéra Benseddik (Rabat: Rabat Net, 2011), pp. 17-18;

المنجي بورقو، **مواقع تونسية: مائة موقع وموقع**، سلسلة سياحة ثقافية (تونس: دار نقوش عربية، 2015)، ص 225.

الصورة (1)

الكومة المخروطية الشكل المكتشفة في موقع القطار



المصدر:

متحف باردو، تونس.

من جهة أخرى، حملت مجموعة من مواقع ما قبل التاريخ، في جهة الرباط، أسماء ذات دلالات قوية على ارتباطها بالماء ومجاورتها له، مثل وادي يكم ووادي عكراش وعين القصب وسبع عيون. ويمكن تفسير هذا الانجذاب إلى المنابع والأنهار بالحاجة إلى ماء الشرب وصيد الأسماك، ثم استخدام الماء لاحقًا في الزراعة، وتربية الماشية، ابتداء من العصر الحجري الحديث[6] الذي تميّز أيضًا بتوصّل الإنسان إلى صنع الأواني الخزفية واستعمال بعض منها في تخزين الماء العذب، كما تشهد بذلك اللُّقى الأثرية في مدافن الروازي في الصخيرات، وجهة طرفاية وجهة طنجة تطوان[7]. يضاف إلى ذلك تفضيل دفن الموتى قُرب منابع المياه والسّباخ ومصبّات الأنهار وشواطئ البحر؛ ما يعكس أهمية الماء في حياة الإنسان خلال هذه المرحلة المتّسمة بتعاقب الجفاف والرطوبة[8].

أما مرحلة ما قبل التاريخ، فإنها لم تختلف كثيرًا عن المراحل السابقة؛ إذ تميزت ببحث الإنسان المستمر عن المنابع المائية والأنهار للشرب والزراعة والرعي والصيد ... إلخ. ففي الجنوب المغربي على سبيل المثال، لاحظ الباحثون تركّزًا قويًا للمنشآت السكنية والجنائزية على طول الممرات الجغرافية الطبيعية (المحاور الكبرى للتنقل) وقرب ضفاف الأودية (وخصوصًا منها وادي درعة، ووادي زيز، ووادي

6 Ben-Ncer, pp. 33-34.

7 Mohamed Abdeljalil El Hajraoui, "La Préhistoire," in: Therese de Burollet (ed.), *De l'empire Romain aux villes impériales:6000 ans d'art au Maroc* (Paris: Paris-Musées, 1990), p. 20; Bozouggar, p. 38.

8 القبلي، ص 61.
Léonce Joleaud, "Gravures rupestres et rites de l'eau en Afrique du Nord: Rôle des bovins, des ovins et des caprins dans la magie berbère préhistorique et actuelle," *Journal de la Société des Africanistes*, Tome 3, fascicule 1 (1933), pp. 197-282.

نون) والسهول القابلة للزراعة والري[9]، في مقابل ندرتها في المجالات الجبلية البعيدة من هذه النطاقات الثلاثة[10]. وكنموذج على ذلك، نذكر مقبرة بوية في جوار وادي غريس، ومقبرة الطاوس في الضفة اليمنى لوادي زيز، ومقبرة فم الرجم عند أحد منعطفات وادي درعة، ومقبرة أدرار ن-زرزم في جوار وادي الصياد، إضافة إلى بقايا المنشآت السكنية التي تعود إلى ما قبيل التاريخ في كارا أولاد الزهرة عند ملتقى وادي زيز ووادي أمربوح وجبل بوتشرافين على الضفة اليسرى لوادي أمربوح جنوب شرق أرفود[11]. أما في تونس، فالنماذج كثيرة، نقتصر منها على نموذج المدافن وبقايا المنشآت السكنية في القطاع الأوسط لوادي وزافة التي أُقيمت في مجال تميز بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة والمنابع المائية[12]، إضافة إلى مدافن حمّام الزواكرة غرب مدينة مكثر، التي أُقيمت قرب حَامَة ذات المياه المعدنية[13]. وبالانتقال إلى الجزائر، نجد عددًا كبيرًا من المنشآت الجنائزية قبيل التاريخية في جوار المنابع المائية والأنهار، مثل مدافن واد سيبوس ووادي شنيور ووادي ملا ووادي المجردة وعين الحوت (في جهة عنّابة) ومدافن وادي مسكيانة (في جهة تبسة) ورأس العين بومرزوق (في جهة قسنطينة) ووادي تامدا وعين الحمّارة [في جهة الحضنة]، إضافة إلى مدافن وادي وِرك (في جهة تيارت) وعين الصفراء (في جهة سعيدة) ووادي مزي (في جهة الأغواط)[14].

من جهة أخرى، نَبَّه الباحثون إلى استمرار مجموعة من مواقع ما قبل التاريخ وما قبيل التاريخ في استقطاب السكان للاستقرار فيها خلال الحقبة القديمة[15]، لتوفرها على الماء وغيره من الموارد الطبيعية. ففي منطقة التل الأعلى (الشمال التونسي) لاحظ علماء الآثار أن المدافن العائدة إلى مرحلة ما قبيل التاريخ غالبًا ما تجاور مواقع المدن القديمة، كما هو بالنسبة إلى موقع حمّام الزواكرة، حيث وُجدت المدافن الميغاليثية في الضفة اليمنى لوادي الحمّام الذي يفصلها عن موقع تيگيبا Thigibba. والأمر عينه في هنشير غيادة، حيث وُجدت المدافن على طول الضفة اليمنى لوادي الغيادحة، شرق وجنوب النواة الحضرية لموقع باگات Bagat[16]. لكننا قد نجد أحيانًا هذه

9 Youssef Bokbot, "Monuments funéraires protohistoriques du Maroc présaharien," in: El-Ouafi Nouhi (ed.), *Les Imazighens et l'espace saharien à travers l'Histoire*, Série Tables Rondes 41 (Rabat: IRCAM, 2015), pp. 11-12.

10 Youssef Bokbot, "Tafilalet: Eau et protohistoire," *Le Jardin des Hespérides*, no. 1 (Novembre 2004-Avril 2005), p. 43.

11 Ibid.; Youssef Bokbot et al., "Le Complexe funéraire et cultuel d'Adrar Zerzem (Anti-Atlas, Maroc): Résultats préliminaires," in: *Lieux de cultes: Aires votives, temples, églises, mosquées*, IXe Colloque international sur l'histoire et l'archéologie de l'Afrique du Nord antique et médiévale (Tripoli, 19-25 février 2005), Préface de Jean-Luc Sibiude (Paris: Éditions du Centre National de la Recherche Scientifique, 2008), pp. 21-29; Bokbot, "Monuments funéraires," pp. 3-6;

يوسف بوكبوط، "تحريات أثرية في منطقة تافيلالت"، في: **الدورة الأولى لجامعة مولاي علي الشريف الخريفية: دجنبر 1989** (الريصاني: مركز الدراسات والبحوث العلوية، 1989)، ص 397، 400.

12 Souad Miniaoui, "Les Sépultures mégalithiques en Tunisie: Une première approche technique et sociale," *Africa*, no. 23 (2013), p. 38.

13 Gabriel Camps, "Hammam ez Zouakra," in: Gabriel Camps (ed.), *Encyclopédie Berbère*: *Hadrumetum – Hidjaba*, vol. 22 (Aix-en-Provence: Edisud, 2000), p. 3354.

14 Gabriel Camps, *Aux origines de la Berbérie: Monuments et rites funéraires protohistoriques* (Paris: Arts et métiers graphiques, 1961), pp. 577-593.

15 Gabriel Camps, "Réflexions sur l'origine protohistorique des cités en Afrique du Nord," in: Luigi Serra (ed.), *La Città mediterranea: Eredità antica e apporto arabo-islamico sulle rive del Mediterraneo occidentale e in particolare nel Maghreb*, Atti del Congresso Internazionale di Bari, 4-7 maggio 1988 (Napoli: Instituto Universitario Orientale, 1993), pp. 73-81.

16 Souad Miniaoui, "Nécropoles dolméniques et mégalithiques en Tunisie et périmètre urbain antique: réflexions sur l'organisation de l'espace," in: *Urbanisme et architecture en Méditerranée antique et médiévale à travers les sources archéologiques et littéraires*, Textes réunis par Samir Guizani, Actes du 2ème colloque international 24-26 novembre 2011 à l'Institut Supérieur des Sciences Humaines de Tunis & à la Bibliothèque Nationale (Tunis: Institut Supérieur des Sciences Humaines de Tunis, 2013), pp. 73, 77; Ahmed M'Charek et al., "Recherches archéologiques à Henchir Ghayadha/ Bagat? (Tunisie): Enquête archéologique et synthèse historique," *Antiquités Africaines*, vol. 44 (2008), p. 113.

المعالم الجنائزية داخل النسيج الحضري للمدينة القديمة نفسها، كما هو الشأن بالنسبة إلى مَكتاريس Mactaris وسِمتوس Simitthus (شمتُو حاليًا) (الصورة 2) ودُقة Thugga[17].

الصورة (2)

مدفن قبيل تاريخي (بازينا) اكتُشف عند أسفل الساحة العمومية الرومانية في موقع سِمتوس



المصدر:

Souad Miniaoui, "Nécropoles dolméniques et mégalithiques en Tunisie et périmètre urbain antique: réflexions sur l'organisation de l'espace," in: *Urbanisme et architecture en Méditerranée antique et médiévale à travers les sources archéologiques et littéraires*, Textes réunis par Samir Guizani, Actes du 2ème colloque international 2426- novembre 2011 à l'Institut Supérieur des Sciences Humaines de Tunis & à la Bibliothèque Nationale (Tunis: Institut Supérieur des Sciences Humaines de Tunis, 2013), p. 74.

في مدينة سِمتوس، المُشيّدة في جوار وادي المجردة، كُشف جزء من مدفن أسفل الساحة العمومية الرومانية، امتد تاريخ استغلاله من نهاية القرن الرابع قبل الميلاد إلى منتصف القرن الأول قبل الميلاد، ومن أهم مكوّناته الجنائزية "بازينا" Bazina. أما في مَكتَاريس (مَكْثَر حاليًا) المميزة بوفرة منابعها المائية وموقعها على حافة هضبة تشرف على أودية وزافة والصّابون، فوُجدت مجموعة من المدافن الميغاليثية قرب المباني الرومانية، بيّنت الأبحاث الأثرية أنها استُعملت خلال القرون الأولى من المرحلة الرومانية، ولم يَجرِ التخلّي عن بعضها إلا بعد تزايد وتيرة الرّومنة في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الميلاديين[18].

إلى جانب النماذج السابقة، أثبتت التحريات الأثرية في موقع وليلي Volubilis استقرار الإنسان فيه منذ العصر الحجري الحديث، انطلاقًا من بعض المواد الأثرية المتمثلة في بضع فؤوس حجرية مصقولة، وعدد قليل من الأدوات المصنوعة من حجر الصّوان. إلا أن العدد القليل من المكتشفات الأثرية الخاصة بهذه المرحلة، وعثور الباحثين على المواد المذكورة فوق السطح لا في أثناء الحفريات،

17 Miniaoui, "Nécropole dolméniques," p. 73.

18 Ibid., pp. 74, 76.

جعل المهتمين بتاريخ وليلي يتحفظون في حديثهم عن محطة نيوليثية في الموقع[19]. وفي المقابل، جرى تأكيد جاذبية الموقع واشتماله على الشروط والمقومات كلها الضرورية لاستقرار الإنسان فيه منذ العصر الحجري الحديث. فإذا كان الصيادون والقنّاصون خلال العصر الحجري القديم قد فضّلوا غابات الأطلس والسواحل على الإقامة في هذا الموقع، فإن إنسان العصر الحجري الحديث أدرك، بحكم استقراره وممارسته الزراعة وتربية الماشية، المؤهلات الطبيعية للمجال، المتمثلة في سهولة تحصين الموقع ضد هجمات الإنسان والحيوان ووفرة الموارد المائية (وادي فرطاسة ووادي خومان والمنابع المائية)، إضافة إلى خصوبة الأراضي وملاءمتها الأعمال الفلاحية، ووفرة الحجارة الكلسية الممكن استعمالها في عمليات البناء، من دون أن ننسى الصلصال الضروري لصنع الأواني الخزفية[20]. واستقطبت المؤهلات نفسها تقريبًا الإنسان منذ العصر الحجري القديم الأوسط للاستقرار على نحو منتظم و/ أو غير منتظم في موقع الدشر الجديد إلى حدود العصر الحجري القديم الأعلى، كما تدل على ذلك الأدوات الحجرية المكتشفة، ويأتي في مقدمة هذه المؤهلات المجاري المائية ووفرة الطرائد[21].

أما بالنسبة إلى المرحلة التاريخية السابقة للاحتلال الروماني، فتؤكد النصوص الكلاسيكية وبقايا المواقع الأثرية، تفضيل الإنسان الاستقرار في جوار الماء، على شاكلة إنسان ما قبل التاريخ وما قبيل التاريخ؛ إذ بحث الفينيقيون ومن بعدهم القرطاجيون[22] عن المنابع المائية ومصبّات الأنهار الكبيرة إذا ما توافرت لإنشاء مراكز استقرارهم في جوارها[23]، بُغية تزويد المستوطنين المقيمين في تلك المراكز بماء الشرب، واستخدام الأنهار وسيلة للنقل والتبادل والتقارب، وهو ما يتجلّى على نحو واضح في عدد مهم من مستوطناتهم في الحوض

---

19 Raymond Thouvenot, *Volubilis* (*Le Guide du visiteur*) (Rabat: Éditions Félix Moncho, 1949), p. 6; Jean-Luc Panetier & Hassan Limane, *Volubilis: Une cité du Maroc antique*, Collection Civilizations arabes et islamiques (Paris: Maisonneuve et Larose, 2002), pp. 17-18;

محمد اللبار، "قصر فرعون، وليلي وفرعون المغرب"، في: عبد العزيز أكرير (تنسيق)، **أعلام وطوبونيميا المغرب القديم** (بني ملال: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012)، ص 52.

الملاحظات نفسها، تقريبًا، يمكن إبداؤها بشأن موقعَي تمودا وليكسوس، حيث اكتشفت في الأولى أدوات حجرية مصقولة من المُرجح ارتباطها بالحضارة العاترية (العصر الحجري القديم الأوسط)، ينظر: مصطفى غطيس، **تمودة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بتطوان 1 (تطوان: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1991)، ص 43؛ سيدي محمد العيوض، **مدن المغرب القديم من خلال إشارات النصوص ونتائج البحث الأثري** (الرباط: مطبعة الرباط نت، 2011)، ص 15. لكنها تبقى ذات قيمة علمية ضعيفة، لكونها وُجدت فوق السطح، ولم تكتشف داخل إطارها الاستراتيغرافي. [أتوجه في هذا الإطار بالشكر الجزيل إلى السيد عبد الواحد بنصر، مدير المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث في الرباط، على تصحيحه بعض المعطيات التاريخية التي تناقلتها بعض الدراسات من دون مراجعة نقدية في ضوء المستجدات العلمية الحديثة].

أما بالنسبة إلى ليكسوس، فاكتُشفت فيها مجموعة من الكتل الصخرية الميغاليثية المُعاد استعمالها في البناء، ومواد معدنية في القطاع الأسفل لوادي اللوكوس تعود إلى عصر البرونز، إضافة إلى عدد قليل من قطع الخزف اليدوي. لكنها تبقى مثار مجموعة من الشكوك في صحة انتمائها إلى مرحلة ما قبيل التاريخ، وغير كافية في الآن نفسه للحديث عن تجمع بشري محلي في ليكسوس سابق لقدوم الفينيقيين أو معاصر لهم، ينظر: محمد رضوان العزيفي، **ليكسوس: مستوطنة فينيقية بالساحل الأطلنطي للمغرب**، تصدير محمد التازي سعود، سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية (فاس: منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 2010)، ص 222-261؛

Youssef Bokbot & Jorge Onrubia-Pintado, "La Basse vallée de l'Oued Loukkos à la fin des temps préhistoriques," in: *Lixus*, Actes du colloque de Larache (8-11 novembre 1989), Collection de l'École Française de Rome 166 (Rome: l'École française de Rome, 1992), pp. 17-26.

20 Thouvenot, p. 5; Panetier & Limane, p. 17.

21 Abdeljalil Bozouggar, "L'Outillage préhistorique du site antique de Dchar Jdid," in: *Hommage à Niamat Allah El khatib Boujibar* (Casablanca: Éditions EDDIF, 2007), p. 32.

22 أكد بعض الباحثين، اعتمادًا على المنهج المقارن بين ضفتَي البحر الأبيض المتوسط، أن المواقع المفضلة لدى القرطاجيين للاستقرار فيها هي: الشواطئ القابلة لرسو السفن والجزر والرؤوس الطبيعية، وفي الحالات كلها يجب أن يكون المنبع المائي أو مصب النهر قريبًا من المركز المقرر إنشاؤه، ينظر:

Pierre Cintas, *Contribution à l'étude de l'expansion carthaginoise au Maroc*, Tome LVI, Publications de l'Institut des Hautes Études Marocaines (Paris: Arts et Métiers graphiques, 1954), p. 14; Armand Luquet, "Prospection punique de la côte atlantique du Maroc," *Hespéris*, Tome XLIII, 1er-2ème trimestre (1956), p. 118.

23 M'hamed Hassine Fantar, "Le Problème de l'eau potable dans le monde phénicien et punique: Les Citernes," *Les Cahiers de Tunisie*, Tome 1-2, no. 89-90 (1975), p. 9; Jean-Pierre Laporte, "Numides et Puniques en Algérie: Notes de lecture," in: Ahmed Ferjaoui (coordination), *Carthage et les autochtones de son empire au temps de Zama*, Colloque international organisé à Siliana et Tunis du 10 au 13 Mars 2004 par l'Institut National du Patrimoine et l'Association de Sauvegarde du site de Zama: Hommage à Mhamed Hassine Fantar (Tunis: Institut National du Patrimoine, 2010), p. 380.

الغربي للبحر الأبيض المتوسط[24]؛ حيث أبانت الحفريات الأثرية عن مجاورتها الأنهار، من دون أن تؤكد قربها أو عدمه من المنابع المائية، المُمكن تعويضها في الحالات كلها بمياه الأمطار المُجَمَّعة في الخزانات أو اللجوء إلى حفر الآبار[25]. وكمثال على ذلك ليكسوس Lixus المُشيدة في الضفة اليمنى لوادي اللوكوس، على بعد أربعة كيلومترات من مصبّه في المحيط الأطلنطي[26]، والموقع المسمّى سيدي إدريس في الضفة اليسرى لوادي أمقران شرق الحسيمة، والموقع المسمّى قشقوش في الضفة اليمنى لوادي لاو[27]، إضافة إلى جزيرة رشقون Rachgoun المقابلة لمصب وادي تافنة في البحر الأبيض المتوسط[28]، وأوتيك Utique في جوار مصب وادي المجردة[29]، وهيبو ديَارِتُوس Hippo Diarhytus في جوار بحيرة بنزرت، وهيبون Hippone قرب مصب نهر سيبوس[30].

من جهة أخرى، استقرّ السكان المحليون (النوميديون والموريون) في مراكز ساحلية وداخلية ارتبط نشوؤها وتطوّرها بالماء[31]؛ حيث بيَّن ستيفان كزيل في سياق حديثه عن مدن الممالك الأهلية في شمال أفريقيا، أنها "سواء قامت أم لم تقم في أمكنة كانت مأهولة من قبل، فإنها لا بد من أن تستجيب قبل كل شيء لشرطين أساسيين: أن يكون للمدن منبعٌ أو منابع للماء، وأن تكون محمية من الهجمات"[32]. وكمثال على هذه المدن، نذكر مَكتاريس المميزة بوفرة منابعها المائية وموقعها المُشرف على أودية وزافة والصّابون[33]،

---

24 العزيفي، ص 318؛ القبلي، ص 89-87؛ سمير أيت أومغار، "الماء والاستقرار بالمغرب قبل المرحلة الرومانية: المرحلة المورية الأولى أنموذجًا (ما بين القرن الثامن قبل الميلاد ومنتصف القرن السادس قبل الميلاد)"، **آفاق الثقافة والتراث**، العدد 93 (2016)، ص 144؛
Abdelaziz El Khayyari & Mohamed Kbiri-Alaoui, "Les Époques phénicienne et punique," in: Françoise Marquet & Gilles Chazal (eds.), *Maroc: Les Trésors du royaume* (Paris: Édition plume; e-Paris- muséesMusées; AFAA, 1999), p. 51.

25 Fantar, p. 11; M'hamed Hassine Fantar, *Carthage: Approche d'une civilisation*, vol. I (Tunis: Les Éditions de la Méditerranée, 1993), pp. 138-139.

26 François Decret, *Carthage ou l'empire de la mer*, Collection Points, Série Histoire (Paris: Édition du Seuil, 1977), p. 40; Carmen Aranegui Gascó & Mohamed Habibi, "Lixus, Larache: Les Niveaux phéniciens et punico-maurétaniens du sondage du Caroubier," *Bulletin d'Archéologie Marocaine*, Tome XX (2004), p. 136; Éliane Lenoir, "Lixus," in: Jean Leclant (ed.), *Dictionnaire de l'Antiquité*, Collection Quadrige (Paris: PUF, 2005), p. 1258;

نعيمة الخطيب بوجيبار، "المغرب والفينيقيون"، في: العربي الصقلي (إشراف)، **مذكرات من التراث المغربي**، مج 1 (إشبيلية: Imprenta sevillana dos hermanas، 1984)، ص 129؛ محمد مجدوب، "موريطانية من خلال المعلومات التاريخية الواردة في كتب الجغرافيين القدماء"، **مجلة بحوث**، العددان 13-12 (2005)، ص 171-172.

27 El Khayyari & Kbiri-Alaoui, p. 51; Mohamed Kbiri-Alaoui, Ahmed Siraj & Cinzia Vismara, "Recherches archéologiques maroco-italiennes dans le Rif," in: Mustapha Khanoussi, Paola Ruggeri & Cinzia Vismara (eds.), *L'Africa romana*, Atti del XV convegno di studio Tozeur, 11-15 dicembre 2002, vol. 1 (Roma: Carocci editore, 2004), pp. 588-598; Abdelaziz El Khayyari, "La Présence phénicienne au Maroc," *Les Dossiers d'Archéologie*: La Méditerranée des phéniciens, no. 13 (novembre 2007), pp. 57-58.

28 Jean-Pierre Laporte, "Siga et l'île de Rachgoun," in: Aomar Akerraz et al. (eds.), *L'Africa romana: Mobilita delle persone e dei popoli, dinamiche migratorie, emigrazioni ed immigrazioni nelle province occidentali dell'Impero romano*, Atti del XVI convegno di studio Rabat, 15-19 dicembre 2004 (Roma: Carocci editore, 2006), pp. 2535-2536.

29 Alexandre Lézine, *Utique* (Tunis: Société Tunisienne de Diffusion, 1970), p. 9; Alexandre Lézine, "Utique: Note d'Archéologie punique," *Antiquités Africaines*, vol. 5 (1971), pp. 87-93; Pol Trousset, "Utique," in: Leclant (ed.), p. 2211.

30 Khadidja Mansouri, "Réflexions sur les activités portuaires d'Hippo Regius (Hippone-Annaba) pendant l'Antiquité," in: M. Khanoussi, Paola Ruggeri & Cinzia Vismara (eds.), *L'Africa romana: Lo Spazio marittimo del Mediterraneo occidentale, geografia storica ed economia*, Atti del XIV Convegno di studio, Sassari, 7-10 dicembre 2000 (Roma: Carocci editore, 2002), p. 511;

جيروم كركوبينو، **المغرب العتيق**، ترجمة محمد التازي سعود، سلسلة تاريخ المغرب (الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، 2008)، ص 79.

31 تتوالى الإشارة في بعض الفقرات المتصلة بالأراضي الليبية الداخلية من كتاب **التواريخ** لهيرودوتس، إلى وُجود منابع مائية يعيش السكان في القرب منها، ينظر:
Hérodote, *Histoires, Livre IV*, Texte établi et traduit par Ph.-E. Legrand, Collection des Universités de France (Paris: Les Belles Lettres, 1945), pp. 181-184.

32 Gsell, p. 255.

33 بورقو، ص 174-173.

وسمتوس المشيدة على الضفة اليسرى لوادي المجردة[34]، ودُقَّة المؤسّسة في مجال غني بالموارد المائية السطحية والجوفية[35]، إضافة إلى سيغا Siga عاصمة الملك سيفاكس والمشيدة على الضفة اليسرى لوادي تافنة، في مكان غير بعيد من مصبّه في البحر الأبيض المتوسط[36]، وليكسوس القائمة على الضفة اليمنى لوادي اللوكوس[37]، ووليلي الغنية بالمنابع المائية والمجاورة لأودية فرطاسة وخومان[38]، إلى جانب بناصا Banasa المشيّدة على الضفة اليسرى لوادي سبو[39]، وريغا Rirha المشيدة على الضفة اليمنى لوادي بهت[40]، وغير ذلك من المدن التي أُسّست نوياتها الأولى بالجوار المباشر للأنهار والمنابع المائية.

ثانيًا: الماء والاستقرار خلال المرحلة الرومانية

يتضح، من خلال النماذج السابقة، أن الماء لم يكن العنصرَ الوحيد المؤثر في قرارات الاستقرار في شمال أفريقيا قبل المرحلة الرومانية، لكنه كان من دون شك أحدها، وربما أهمها. لهذا السبب وُجد عدد كبير من مراكز الاستقرار خلال المرحلة المذكورة إلى جوار الأنهار والمنابع المائية. فماذا عن المرحلة الرومانية؟ هل تتبّع الرومان بدورهم الماء لإنشاء مراكز استقرارهم؟

1. الماء والاستقرار خلال المرحلة الرومانية: المظاهر والتجليات

إذا كان الوجود الروماني في شمال أفريقيا قد ألحق تغييرات مهمة بمورفولوجية المدن ومؤسساتها وهندستها المعمارية، فإنه قد حافظ في المقابل على بعض التقاليد الموروثة عن المراحل التاريخية السابقة، مثل اختيار مواقع الاستقرار قرب الماء؛ إذ سيتبيّن للملاحظ خريطة توزّع المدن الرومانية في شمال أفريقيا تركّز غالبيتها في جوار الأنهار والمنابع المائية[41]، وتأسيسها في الغالب مكان مراكز استقرار محلّية سابقة للاحتلال الروماني أو في القرب منها، باستثناء المراكز الحضرية التي نشأت في البداية بصفتها معسكرات رومانية أو لهدف دفاعي[42]. ومن أبرز النماذج الدالّة على ذلك وليلي وجهتها، حيث استفادت هذه الأخيرة من تحرّيات أثرية دقيقة منذ مرحلة الحماية

---

34 Jean-Marie Lassère, "Remarques sur le peuplement de la Colonia Iulia Augusta Numidica Simitthus," *Antiquités Africaines*, vol. 16 (1980), p. 27.

35 Samir Aounallah et al., *Thugga Dougga: Ville romano-africaine de Tunisie, Histoire et Monuments* (Sousse: Contraste Éditions, 2010), p. 10.

36 Laporte, "Siga et l'île," pp. 2538-2542; Meynier, p. 38.

37 Abdellatif Rhorfi, "Les Agglomérations autochtones d'après la toponymie du Maroc préislamique," *Bulletin d'Archéologie Marocaine*, no. 23 (2016), p. 76.

38 سيدي محمد العيوض، "تدبير استغلال الماء في مدن المغرب القديم: نموذج وليلي"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (القنيطرة)**، العدد 8 (2008)، ص 18.

39 العيوض، **مدن المغرب القديم**، ص 67؛ سيدي محمد العيوض، **موقع بناصا الأثري من الأصول إلى الجلاء الروماني: مساهمة في دراسة مدن المغرب القديم** (الرباط: مطبعة الرباط نت، 2010)، ص 34.

40 Laurent Callegarin, Mohamed Kbiri-Alaoui & Abdelfattah Ichkhakh, "Recherches archéologiques maroco-françaises à Rirha (Sidi Slimane, Maroc)," in: *Les Sites archéologiques dans la région du Gharb entre la recherche scientifique et le développement*, Actes du colloque national organisé par la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Kénitra, 23-24 Novembre 2005, Série Colloques et Séminaires 9 (Kénitra: Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 2007), p. 5.

41 David Soren, Aicha Ben Abed Ben Khader & Hédi Slim, *Carthage: Splendeur et décadence d'une civilisation*, Annie Perez (trans.) (Paris: Albin Michel, 1994), p. 224.

42 Ammar Mahjoubi, "L'Urbanisme de l'Afrique antique à l'époque préromaine," in: *L'Africa Romana*, Atti del'II convegno di studio, Sassari 14-16 dicembre 1984, Pubblicazioni del Dipartimento di Storia dell'Università di Sassari 7 (Sassari: Edizioni Gallizzi, 1985), p. 202; Aomar Akerraz, "Volubilis et son arrière pays," in: *La Compagne à travers l'histoire du Maroc*, Série Colloques et Séminaires 77 (Rabat: publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1999), p. 6; Souad Miniaoui, "Nécropole dolméniques et mégalithiques en Tunisie et périmètre urbain antique: Réflexions sur l'organisation de l'espace," in: *Urbanisme et architecture en Méditerranée*, p. 69.

الفرنسية، سمحت بوضع خريطة أثرية مفصّلة (الخريطتان 1 و2)، أبانت تركز السكن الحضري والقروي خلال القرون الميلادية الأولى في ثلاثة قطاعات: المنحدرات الخفيفة أسفل الكتل الجبلية، والهضبة (بلاد الكَعدة) حيث المنابع المائية، وعلى طول أودية الردم وخومان[43]. وهذا ما يؤكد دور الماء في استقطاب الإنسان وتوجيه الاستقرار في مدينة وليلي وباديتها خلال المرحلة الرومانية[44].

من جهة أخرى، جذب نهر سبو "العظيم والصالح للملاحة"[45] إلى جانب روافده (بهت - ورغة) الإنسان للاستقرار خلال المرحلة الرومانية، حيث شُيّدت بناصا على الضفة اليسرى لوادي سبو، بين الانعطافين السادس والسابع اللذين يُشكّلهما هذا الوادي، وتاموسيدا Thamusida على الضفة اليسرى للوادي نفسه، أما ريغا فشُيّدت في جوار منعطف من منعطفات وادي بهت. في المقابل، قد تكون المستوطنة الأوكتافية بابا يوليا كامبسترس Baba Iulia Campestris شُيّدت، بدورها، على الضفة اليسرى لوادي سبو في الموقع الذي يحتله اليوم سوق الجمعة الحوافات[46]، أو في الموقع المسمّى حاليًا سيدي سعيد على ضفة وادي الردم (الخريطة 3)[47]. وللاستدلال على دور سبو وباقي أنهار سهل الغرب في نمو المواقع الحضرية والقروية المُنشأة على ضفافها أو في القرب منها، ساقت مجموعة من الباحثين مسألة خلوّ السهل المذكور من الحجارة الممكن استعمالها في البناء، ومن ثمّ ضرورة جلبها من مناطق أخرى، مثل كتلة زرهون في جوار وليلي ومقالع الساحل الأطلنطي[48] بوساطة المراكب النهرية القادرة على حمل أضعاف ما قد تحمله العربات.

---

43 Akerraz, p. 5; Stéphane Desruelles et al., "Approches géoarchéologiques des dynamiques hydrologiques et de leur gestion antique: Les Cas de Volubilis et de Banasa (Bassin du Sebou, Maroc)," in: *Paysages*, Actes du 135e congrès national des sociétés historiques et scientifiques du CTHS, Neufchâtel, 6-11 Avril 2010 (Paris: Éd. Du CTHS; Lausanne: Cahiers d'Archéologie romande, 2012), p. 11.

44 Armand Luquet, "Contribution à l'Atlas archéologique du Maroc: Région de Volubilis," *Bulletin d'Archéologie Marocaine*, no. 5 (1964), p. 292; Aomar Akerraz & Éliane Lenoir, "Volubilis et son territoire au Ier siècle de notre ère," in: *L'Afrique dans l'Occident romain (Ier siècle av. J.-C. – IVe siècle AP. J.-C.)*, Actes du colloque de Rome (3-5 décembre 1987), Collection de l'École Française de Rome 134 (Rome: l'École Française de Rome, 1990), p. 228; Akerraz, "Volubilis et son arrière," p. 5; Desruelles et al., p. 11;

مصطفى أوعشي، "وليلي"، في: الصقلي، ص 191؛ حسن ليمان، "المراقبة العسكرية ومواقع الاستقرار جنوب وليلي، معطيات جديدة حول البحث الأثري بالمنطقة الجنوبية لوليلي"، **مجلة بحوث**، العدد 6 (1995)، ص 218؛ حسن ليمان وعبد القادر شركي وعبد الفتاح إشخاخ، **وليلي: من فسيفساء إلى فسيفساء** (الدار البيضاء: إديف وإديسود، 1998)، ص 91؛ سعيد البوزيدي، "الاستغلال الفلاحي بموريطانيا الغربية ما بين القرن الثاني قبل الميلاد والثالث الميلادي"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2001، ص 130، 219؛ سعيد البوزيدي، "دور الشبكة النهرية والمجالات الرطبة في توزيع المواقع القروية بموريطانيا الغربية"، **مجلة البادية المغربية**، العدد 3 (2009)، ص 11-12؛ سيدي محمد العيوض والمحفوظ أسمهري، **التطور الحضري لوليلي من الفترة المورية (الأمازيغية) إلى الفترة الإسلامية: مساهمة في دراسة مدن المغرب القديم**، سلسلة دراسات وأبحاث 49 (الرباط: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2015)، ص 44.

45 Pline L'Ancien, *Histoire Naturelle*, Livre V, 1-46, 1ere partie: *L'Afrique du Nord*, Texte établi, traduit et commenté par Jehan Desanges, Collection des Universités de France (Paris: Les belles lettres, 1980), p. 5: "At in ora a Lixo L amnis Sububus, praeter Banasam coloniam defluens, magnificus et navigabilis."

46 Jean Boube, "A propos de Babba Iulia Campestris," *Bulletin d'Archéologie Marocaine*, no. 15 (1983-1984), p. 137.

47 محمد مجدوب، "مملكة الموريين وعلاقاتها مع رومة لغاية سنة 33 ق. م."، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 1990، ص 161؛ عبد العزيز بل الفايدة وسيدي محمد العيوض، "بابا يوليا كمبستريس"، في: محمد حجي (إشراف)، **معلمة المغرب**، مج 24، ملحق 1 (الرباط: منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر؛ مطابع سلا، 2008)، ص 35.

48 Louis Chatelain, *Le Maroc des romains: Étude sur les centres antiques de la Maurétanie occidentale*, Bibliothèque des écoles françaises d'Athènes et de Rome, fascicule 160 (Paris: Éditions De Boccard, 1944), p. 76; Aomar Akerraz, "Les Fortifications de la Maurétanie Tingitane," *Comptes rendus des Séances de l'Académie des inscriptions et Belles-Lettres*, année 154, no. 1 (2010), p. 545; Sidi Mohammed Alaioud, "Contribution du fleuve Sebou dans le développement des sites antiques du Gharb (Maroc)," in: *L'Africa romana: Trasformazione dei paesaggi del potere nell'Africa settentrionale fino alla fine del mondo antico*, Atti del XIX convegno di studio, Sassari, 16-19 dicembre 2010, vol. 4 (Roma: Carocci editore, 2012), p. 2500.

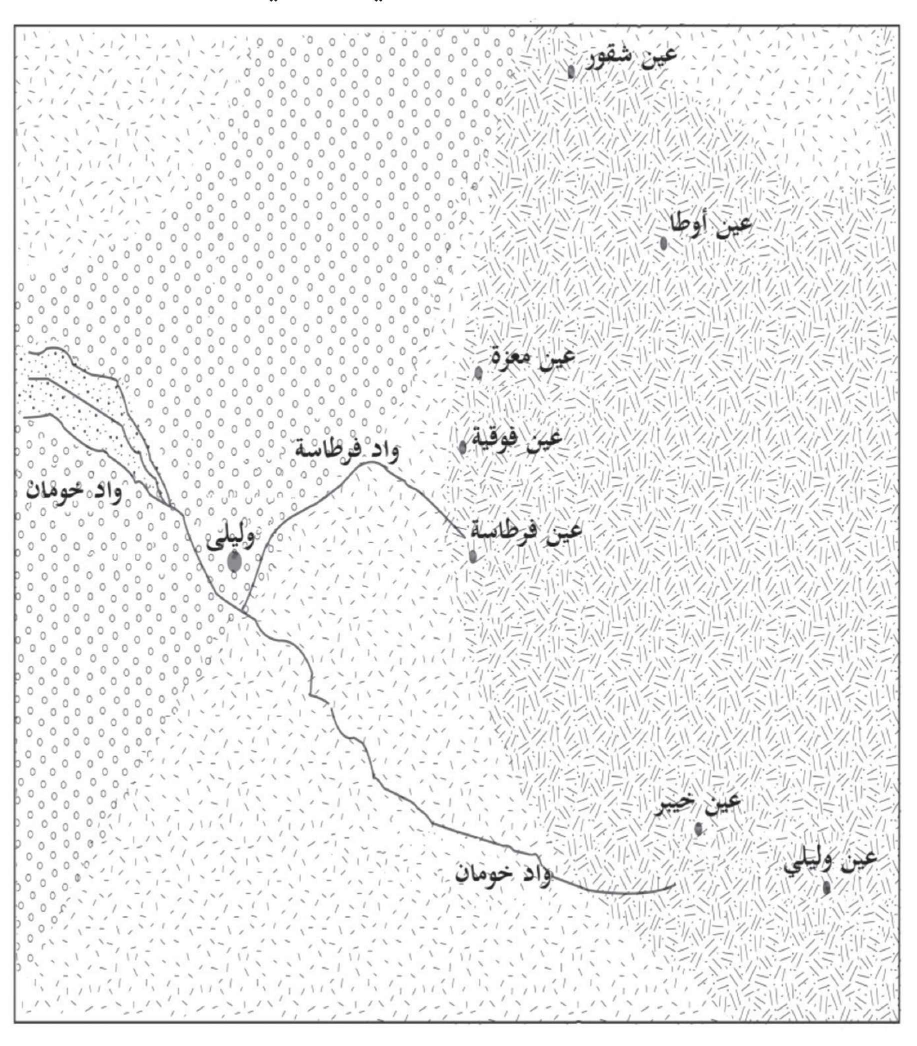
الخريطة (1)

المواقع الرومانية في جهة وليلي خلال النصف الثاني من القرن الأول الميلادي

المصدر:

Aomar Akerraz & Éliane Lenoir, "Volubilis et son territoire au Ier siècle de notre ère," in: *L'Afrique dans l'Occident romain (Ier siècle av. J.-C. – IVe siècle ap. J.-C.)*, Actes du colloque de Rome (35- décembre 1987), Collection de l'École Française de Rome 134 (Rome: l'École Française de Rome, 1990), p. 227.

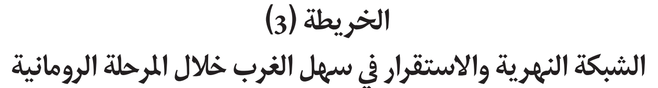
الخريطة (2)
الخصائص الترابية والمائية في جهة وليلي





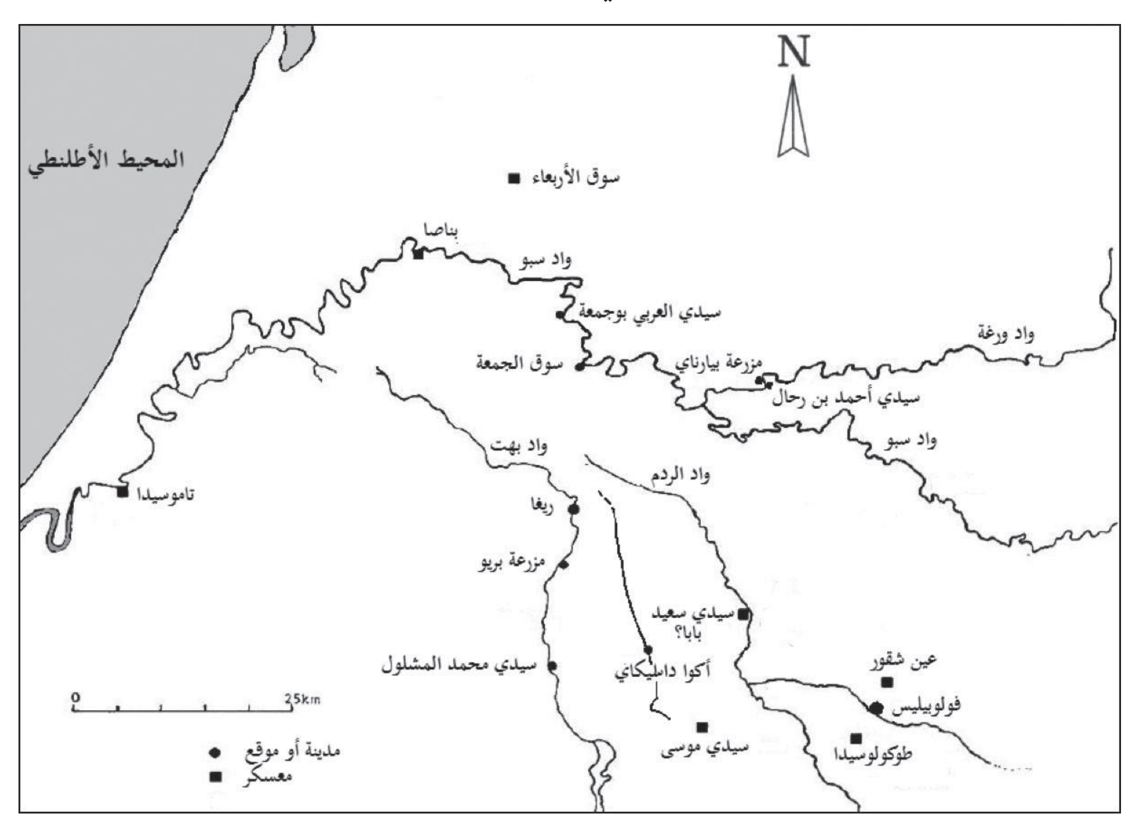
المصدر:
هذه الخريطة زوّدنا بها أستاذ التعليم العالي حسن ليمان في المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث بالرباط.





الخريطة (3)

الشبكة النهرية والاستقرار في سهل الغرب خلال المرحلة الرومانية



المصدر:

René Rebuffat, "Recherches sur le bassin du Sebou (Maroc)," *Comptes rendus des Séances de l'Académie des inscriptions et Belles-Lettres*, année 130, no. 4 (1986), p. 636; Aomar Akerraz et al., "Recherches sur le bassin du Sebou, I. Gilda," *Bulletin d'Archéologie Marocaine*, no. 16 (1985-1986), p. 250.

الأمر نفسه يمكن معاينته في مجموعة من المواقع الحضرية الرومانية في ولايتي موريطانيا القيصرية ونوميديا، حيث شُيّدت مدينة تمقاد Thamugadi في موضع غير بعيد من منبع مائي (نحو كيلومترين جنوب شرق المدينة)، استُغلّ خلال المرحلة الرومانية باعتباره مصدرًا رئيسًا للقناة المائية العمومية[49]، كما شُيّدت لامْبَايزيس Lambaesis في نهاية القرن الأول الميلادي في جوار منبع عين درين[50]،

49 Philippe Leveau, "L'Alimentation hydraulique des villes de la Méditerranée romaine: Assurer l'abondance et gérer les pénuries," in: Élisabeth Bréaud (ed.), *Gestion durable et équitable de l'eau douce en Méditerranée: Mémoire et traditions, avenir et solutions*, Actes du colloque organisé par l'Association Monégasque pour la Connaissance des Arts en partenariat avec l'Institut océanographique, Fondation Albert 1er, Prince de Monaco la Fondation Prince Albert II de Monaco, l'Institut du Monde arabe, l'Université de Nice Sophia - Antipolis et en coopération avec l'UNESCO, l'ICCROM, le CNRS et la Bibliotheca Alexandrina à Monaco les 26, 27 et 28 mars 2009 (Paris: De Boccard Diffusion Edition, 2009), p. 92.

50 Michel Janon, "Lambèse," in: *Encyclopédie Berbère*, vol. 28-29: *Kirtesii-Lutte*, p. 4340.

أما سُوفَس Sufasar (عَمُورَة)، إحدى مدن موريطانيا القيصرية، فوُجدت في وسط حوض مائي صغير عند نقطة التقاء وادي الشلف ووادي حربيل[51]. وفي مدينة كويكول/ جميلة Cuicul، كشفت الحفريات الأثرية المتوالية منذ النصف الأول من القرن العشرين عن استغلال المياه العذبة المجلوبة من المنابع المائية المنتشرة في القطاع الأعلى لوادي نهر كَرگور [على بعد نحو 3 كم من المدينة] لتزويد منازل الحي المركزي[52]، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي يصعب حصرها في هذه الدراسة.

إلى جانب النماذج السابقة، أنشأ الرومان في قطاع السند، جهة قفصة، مجموعة من المراكز الحضرية والقروية بفضل المؤهلات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية للمجال الذي يتكوّن من سلاسل جبلية، يبلغ ارتفاع بعض قممها 1164م، إضافةً إلى سهل شاسع تخترقه مجموعة من الأنهار (وادي طرش، ريّان، أم العلك، بن زنوش) النابعة من المرتفعات الجبلية المتميزة بوفرة السلاسل الطباشيرية المعروفة بغلبة السِّبر الحُتِّي، الذي يعمل على تخزين المياه الجوفية جيدًا. وهو ما جرى استغلاله خلال المرحلة الرومانية انطلاقًا من المنابع المائية، أو بوساطة حفر الآبار القليلة العمق في فتحات المرتفعات الجبلية. أما بالنسبة إلى المواقع القديمة المكتشفة في السهل المذكور أعلاه، فهي هنشير أم العلك، وهنشير بن زنّوش، وهنشير المقطع[53]. ويبدو، من خلال بقاياها الأثرية ومساحتها، أن الموقع الأول منها تجمُّعٌ لمساكن قروية، في حين يمثل الاثنان الباقيان تجمّعين حضريين من المرحلة الرومانية، تزوّدت كلها بالماء من المنابع. وجُلبت مياه عين أم العلك بوساطة قناة مائية بلغ طولها 5203م إلى حوض، أو إلى أحواض عدة، في موقع هنشير أم العلك. كما تزوّد موقع هنشير المقطع بالماء من عين شرشارة بوساطة قناة مائية بلغ طولها نحو 5632م، ليتم جمعه بعد وصوله إلى المدينة في خزانين مائيين، بلغت طاقتهما الاستيعابية معًا 1184,088م^3. أما بخصوص موقع هنشير بن زنّوش فقد تزوّد بالماء من عين بن زنّوش بوساطة قناة مائية بلغ طولها نحو 4564م[54].

إضافة إلى ذلك، تنبّه الإنسان خلال المرحلة الرومانية للقيمة الاقتصادية لوادي كبير - مليان في شمال شرق ولاية البروقنصلية[55]، والفوائد التي يمكن أن توفّرها مياهه، سواء للشرب أو للفلاحة والماشية. فسمّاه الرومان "كاتادا" Catada[56]، أي ما يرمز إلى الخصوبة

---

51 Philippe Leveau, "Sufasar: Municipe de Maurétanie césarienne (Amoura-Oued Chorfa)," *Antiquités Africaines*, no. 14 (1979), p. 135.

52 Yvonne Allais, "L'Alimentation en eau d'une ville romaine d'Afrique: Cuicul (Djemila)," in: Eugène Albertini (ed.), *Cinquième Congrès international d'Archéologie* (Alger 14-16 Avril 1930) (Alger: La Société Historique Algérienne, 1933), pp. 93-117; Yvonne Allais, "Le Problème de l'alimentation en eau de la ville de Djemila (Cuicul)," *Bulletin Archéologique du Comité des Travaux Historiques et Scientifiques* (1930-1931), pp. 92-93; Yvonne Allais, "Le Quartier occidental de Djemila (Cuicul)," *Antiquités Africaines*, no. 5 (1971), pp. 110-111; Michèle Blanchard-Lemée, *Maisons à mosaïques du quartier central de Djemila (Cuicul)*, Préface de Paul-Albert Février, Collection Études d'Antiquité Africaines (Aix-en-Provence: Éditions Ophrys, 1975), pp. 210-212; Paul-Albert Février, *La Méditerranée de Paul-Albert Février [recueil d'articles]*, vol. 1, Collection de L'École française de Rome 225 (Rome: L'École française de Rome, 1996), p. 882.

53 لم يتوصل الباحثون إلى تحديد أسماء هذه المواقع خلال المرحلة الرومانية.

54 Ameur Younes, Moustari Boukthir & Mohammed Sadok Bensalem, "Étude préliminaire sur l'alimentation en eau des agglomérations antiques et médiévales dans le secteur d'Essned," in: Mohamed Hassen (ed.), *Eau et peuplement au Maghreb durant l'antiquité et le moyen âge*, Actes du IIIe colloque international (Bibliothèque Nationale de Tunis, 15-16-17 novembre 2007), organisé par l'unité de recherche PEMIVAT (Tunis: Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 2009), pp. 143-161;

مسطاري بوكثير، "الماء والتوطين بالقرى الجبلية بالجنوب التونسي: ملاحظات وإضاءات حول قرية السند"، *Al-Andalus Magreb*، العدد 19 (2012)، ص 34-32.

55 ينبع وادي كبير - مليان من ربع سليانة وأولاد يحيى، وتحديدًا من سفوح جبلَي برقو ومنصور، ويصب في البحر الأبيض المتوسط جنوب مدينة تونس. ويتميز الوادي الذي يجري فيه هذا النهر بخصوبته، ما استرعى انتباه الشعوب القديمة التي سارعت إلى إنشاء مراكزها الحضرية والقروية فيه.

56 Armand D'Avezac, "Afrique: Esquisse générale de l'Afrique et Afrique ancienne," in: Armand D'Avezac et al., *L'Univers, Afrique: Esquisse générale de l'Afrique et Afrique ancienne, Carthage, Numidie et Mauritanie* (Paris: Firmin Didot Frères, 1844), p. 163.

والنّماء. لذلك شيّدوا في القرب منه أكبر تجمعاتهم الحضرية، مثل تُوبُورْبُو مَايُوس Thuburbo Maius وأُوثينا Uthina[57]. أما بالنسبة إلى وادي المجردة Bagrada، فتميّز هو الآخر خلال المرحلة نفسها بعمارة كثيفة، تجلّت أبرز معالمها في العدد الكبير من المدن التي شُيّدت قرب ضفافه؛ مثل أوتيك Utique، وسمتوس، وبُلَّا رِيجيا Bulla Regia، وتِشيلا Tichilla (الخريطة 4)[58]. إضافة إلى تركّز أكبر الضياع الفلاحية وأهمها، سواء الإمبراطورية أم التابعة للخواص، على ضفاف هذا النهر وروافده[59]؛ وذلك لأنه أهم محور مائي دائم الجريان في الولاية، يُجَمّع رفقة روافده المنحدرة من الأطلس التلي والسفح الشمالي للأطلس الصحراوي نحو نصف المياه السطحية المُتاحة في مجموع التراب التونسي الحالي[60]. ومن أبرز الشواهد المادية الدالّة على دوره في تطور التعمير وازدهار النشاطات الفلاحية خلال المرحلة الرومانية، المنشآت المائية الكثيرة والمنوّعة، مثل الخزانات المائية والأجزاء الباقية من القنوات المائية المحمولة، وباقي التجهيزات التي اختفت أو دُمّرت أو طُمرت تحت الرواسب النهرية[61]. فما الأسباب التي دفعت الرومان إلى إنشاء مراكزهم الحضرية في جوار الأنهار والمنابع المائية؟

---

57 بورقو، ص 125؛

M. Bourgou & Ameur Oueslati, "Les Dépôts historiques de la vallée du Kébir-Miliane (Nord-Est de la Tunisie)," *Méditerranée*, série 3, vol. 60, no. 1 (1987), p. 43.

58 Gsell, p. 262; Slim et al., *Histoire générale de la Tunisie*, pp. 11, 215, 222;

عمار المحجوبي، **ولاية أفريقيا من الاحتلال الروماني إلى نهاية العهد السويري (146 ق. م. - 235م.)** (تونس: مركز النشر الجامعي، 2001)، ص 125؛ عمار المحجوبي، **البلاد التونسية في العهد الروماني** (تونس: دار أوتار تبر الزمان، 2016)، ص 42.

59 عبد اللطيف البرينسي، "ملكية الأرض واستغلالها في شمال أفريقيا خلال الفترة الرومانية"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، 2004، ص 147.

60 Abdallah Chérif, "Territoire et acteurs de l'eau: Le Bassin versant de la Mejerda, approche géo-historique," in: Hassen, p. 16.

61 Hamouda Samaali, "Etude de l'évolution de l'occupation et de l'utilisation du sol dans le delta de Mejerda par télédétection et systèmes d'informations géographiques," PhD. Dissertaion, Université de Tunis, Tunis, 2001, p. 22.

الخريطة (4)

كثافة التعمير في وادي المجردة ووادي كبير - مليان خلال المرحلة الرومانية

المصدر:

Louis Poinssot, "Villes Romaines," in: *Tunisie: Atlas Historique, Géographique, Économique et Touristique* (Paris: Horizons de France, 1936), p. 28.

2. الماء والاستقرار خلال المرحلة الرومانية: الدوافع والأسباب

من بين الدوافع، التي جعلت الرومان يختارون المجاري المائية لإقامة مراكزهم الحضرية، الرغبة في التحكم في الملاحة ونقاط العبور في المجاري المائية؛ الأمر الذي شكّل عنصرًا أساسيًا لنجاح هذه المدن، حيث ضمن لها التحكم في المبادلات التجارية والتنقلات العسكرية عبر الطرق النهرية والبرية. أما بالنسبة إلى التجمعات الحضرية الأقل أهمية، فكان القرب من المجاري المائية والبحيرات الشاطئية أو المستنقعات مبحوثًا عنه من أجل الملاحة والري والموارد السمكية والقنص[62].

في هذا السياق، شَدَّد ماركوس ويترُوفيوس پُوليو[63] في كتابه *De architectura* على أهمية الماء والحاجة الملحة إليه في الحياة والشؤون اليومية والمُتَع المختلفة[64]. أما بالنسبة إلى الكاتب الروماني ماركوس ترنتيوس وَارُو[65]، فأكد في أحد مؤلفاته أهمية مجاورة الأنهار والطرق البرية: "إن مجاورة الطرق القابلة لاستعمالها للعربات أو الأنهار القابلة للملاحة، يرفع بشكل كبير من قيمة الأرض، لأنهما، كما نعلم، الوسيلتان الأساسيتان للنقل والتنقل"[66]. فالقيمة الاقتصادية للنقل والتنقل بوساطة الطرق المائية مقارنة بالطرق البرية، معروفة ومؤكدة لدى كثير من الكتّاب القُدامى[67] كبلينيوس الأصغر Plinius Caecilius Secundus[68] الذي أكّد في إحدى رسائله إلى الإمبراطور ترايانوس Traianus فوائد النقل المائي، من خلال سماحه بنقل "الكتل الرخامية والمنتوجات الزراعية وخشب التدفئة والبناء [...] بتكلفة قليلة ومجهود أقل، في حين أن النقل بوساطة العربات إلى البحر، يتطلّب مجهودًا كبيرًا وتكلفة أكبر"[69] (الصورة 3). يضاف إلى ذلك أنّ العربات لا تستطيع أن تتجاوز في حمولتها 500 كيلوغرام، عكس المراكب والسفن[70] التي قد تحمل ضعف ذلك أو أكثر كما أشرنا إلى ذلك من قبلُ[71].

---

62 Cécile Allinne, "Les Villes romaines face aux inondations: La Place des données archéologiques dans l'étude des risques fluviaux," *Géoarchéologie*, vol. 13, no. 1 (2007); Brian Campbell, *Rivers and the Power of Ancient Rome* (North Carolina: The University of North Carolina Press, 2012), pp. 160-217; Meriem Hansali, "Le Quartier à vocation artisanale et commercial de Sala dans l'Antiquité," PhD. Dissertation, Université de Paris 1 - Panthéon-Sorbonne, Paris, 2012, p. 330;

البوزيدي، "الاستغلال الفلاحي"، ص 129؛ البوزيدي، "دور الشبكة النهرية"، ص 5-20؛ محمد حناوي، "قضايا المياه في المدينة الأوروبية خلال العصر الوسيط من خلال آخر أبحاث J.P. Leguay"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة محمد الخامس، العدد 26 (كانون الأول/ ديسمبر 2006)، ص 241.

63 مهندس معماري وكاتب لاتيني عاش خلال القرن الأول الميلادي، وألف كتابًا ضخمًا في عشرة أجزاء حول الهندسة المعمارية *De architectura*.

64 Vitruve, *De l'Architecture*, Louis Callebat (trad.), Livre VIII, 8ème ed., Collection des Universités de France (Paris: Les Belles Lettres, 2003), I, 1.

65 كاتب وعالم لاتيني عاش خلال القرن الأول قبل الميلاد، من بين أشهر كتبه **الاقتصاد القروي**.

66 Varron, *Économie rurale*, Texte établi, traduit et commenté par Jacques Heurgon, Livre I, Collection des Universités de France (Paris: Association Guillaume Budé; Les Belles Lettres, 1978), 16.

67 Pierre Sillieres, "Voies d'eau et essor économique de l'Hispanie," *Zephyrus*, no. 53-54 (2000-2001), p. 434.

68 كاتب وقاضٍ روماني عاش خلال القرن الأول الميلادي، ترك مجموعة كبيرة من الرسائل الموجهة إلى الأباطرة والأعيان الرومان.

69 Pline Le Jeune, *Lettres*, Texte établi et traduit par Hubert Zehnacker & Nicole Méthy, Commentaire de Hubert Zehnacker & Nicole Méthy, Livre X, Collection des Universités de France, Série latine - Collection Budé 414 (Paris: Les Belles Lettres, 2017), p. 50.

70 كشفت لوحة فسيفسائية مؤرخة في القرن الثاني الميلادي، في موقع ألتِبورُس Althiburos، عن خمسة وعشرين نوعًا من السفن، من بينها القوارب المستخدمة في النقل والتنقل عبر المجاري المائية، التي رافقها تمثيل لإله النهر في أحد أطراف اللوحة الفسيفسائية، دليلًا على استخدامها لهذا الغرض، ينظر:
Paul-Marie Duval, "La Forme des navires romains d'après la mosaïque d'Althiburus," in: *Mélanges d'Archéologie et d'Histoire*, Tome 61 (1949), p. 121; Yann Le Bohec, *Histoire de l'Afrique romaine (146 avant J.-C. – 439 après J.-C.)*, Collection Antiquité-Synthèses 9 (Paris: Picard, 2005), p. 150;

البيضاوية بلكامل، "لمحة عن الملاحة التجارية بالمتوسط خلال العصر الروماني"، في: رقية بلمقدم (تنسيق)، **البحر في تاريخ المغرب**، سلسلة الندوات 7 (المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ الرباط: الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 1999)، ص 176.

71 البيضاوية بلكامل، **مظاهر اقتصادية من خلال فسيفساء الشمال الإفريقي** (الرباط: فيديبرانت، 2003)، القسم الأول، ص 330.

كي نتبيّن أهمية النقل المائي، يمكن الرجوع إلى مرسوم الإمبراطور ديوكليتيانوس[72] الصادر في عام 301م، لأنه الوثيقة الوحيدة التي تقدم إشارات بخصوص أسعار المواد وتكاليف النقل. فلِنَقْل الزيت بوساطة العربة، كانت العملية تكلّف 108 في المئة من قيمة الزيت، لكل مئة ميل روماني، و86 في المئة على ظهر الحمار. أما بالنسبة إلى النقل عبر المجاري المائية، فإنّ التكلفة لا تتجاوز 13.6 في المئة بالنسبة إلى كل مئة ميل عند نزول المجرى، و27.2 في المئة عند صعوده. من جهة أخرى، بلغت تكلفة نقل الخمر عبر الطرق البرية نحو 160 في المئة، أو 130 في المئة من قيمة المادة المنقولة لكل مئة ميل، في حين لا تتجاوز تكلفة النقل عبر المجاري المائية 18.2 في المئة لكل مئة ميل في اتجاه السافلة، و36.4 في المئة في الاتجاه المعاكس[73].

الصورة (3)

نقل الزيت المعبأ في الأمفورات بوساطة سفينة نهرية من خلال فسيفساء مَارِدة Mérida في إسبانيا



المصدر:

Maria Pilar San Nicolás Pedraz, "El Transporte marítimo en los mosaicos romanos," in: M. Khanoussi, Paola Ruggeri & Cinzia Vismara (eds.), *L'Africa romana: Lo Spazio marittimo del Mediterraneo occidentale, geografia storica ed economia*, Atti del XIV Convegno di studio, Sassari, 710- dicembre 2000 (Roma: Carocci editore, 2002), p. 285.

72 Marta Giacchero, *Edictum diocletiani et collegarum de pretiis rerum venalium in integrum fere restitutum e latinis graecisque fragmentis*, vol. 8 (Genova: Istituto di storia antica e scienze ausiliarie, 1974).

73 Yves Burnand, "Le Rôle des communications fluviales dans la genèse et le développement des villes antiques du sud-est de la Gaule," in: Paul-Marie Duval & Edmond Frézouls (eds.), *Thèmes de recherches sur les villes antiques d'occident*, Actes du Colloque international du CNRS., Strasbourg, 1-4 octobre 1971 (Paris: CNRS, 1977), pp. 279-305; Sillieres, pp. 433, 435; Alaioud, "Contribution du fleuve Sebou dans le développement des sites antiques du Gharb (Maroc)," p. 2497; Campbell, pp. 215-217;

علي واحدي، **النشاط الاقتصادي في مغرب ما قبل الإسلام: دراسة أركيولوجية لوليلي ومجالها**، سلسلة شرفات 79 (الرباط: منشورات الزمن، 2016)، ص 123.

لهذا السبب، صارت الأنهار شريان التجارة الرئيس؛ وهذا ما أكّدته مصادر متأخرة عن الحقبة القديمة، حيث وجدنا الحسن الوزان يأسف لعدم استغلال الأنهار الكبيرة في نقل السلع والبضائع التجارية، على الرغم من صلاحية بعضها للملاحة، ليس عند مصباتها فحسب، بل على طول مجاريها أيضًا، ولا سيما في فصلَي الشتاء والربيع، مثل وادي سبو الذي قال الوزان عنه إنه "صالح للملاحة تمامًا، لكن نظرًا لجهل أهل البلاد لا يوجد فيه قارب مسطح ولا زورق واحد لحمل أي شيء كان. ولو استعمل أهل فاس نهر سبو للملاحة لنتج عن ذلك بالتأكيد انخفاض في سعر القمح الحالي إلى النصف، فقد لاحظت أن نقل القمح من أزغار إلى فاس تكلف نفقة الحِمل المنقول ما تكلفه نفقة شرائه، ومع ذلك فإن القمح يُباع في فاس بثلث مثقال رغم تكاليف هذا النوع من النقل. ولو نُقل عن طريق الماء لما بلغ ثمن الحِمل الواحد حينئذ حتى ربع مثقال للحمل الواحد"[74].

إضافة إلى ما سبق، وفّرت الأنهار لساكنة المدن البعيدة من السواحل موارد سمكية مهمة، استُخدمت خلال المرحلة الرومانية غذاء وعلاجًا لبعض الأمراض، مثل ألم الأسنان والأذن وقرحة الفم والإسهال وأمراض العيون[75]، وكشفت الحفريات في هذا الصدد في موقع تمودا Tamuda عن عدد كبير من الشُّصُوص التي استعملت لصيد الأسماك في وادي تمودا (وادي مرتين حاليًا)[76]، والأمر عينه في بناصا[77]. كما لاحظ علماء الآثار في موقع ريغا المشرف على وادي بهت ارتفاعًا في نسبة الأسماك المستهلكة، ابتداء من المرحلة الرومانية، مثل البربل Barbeau، والشابل Alose، وثعبان البحر Anguille[78]، وهي أنواع غالبًا ما كانت تُصطاد في المياه العذبة[79]. من جهة أخرى، استفادت بعض المدن من الأنهار المجاورة في تزويد الحمّامات العمومية بالماء، من دون الحاجة إلى إنشاء قنوات لنقل المياه من مناطق بعيدة[80]. ولعل هذه المدن استغلتها أيضًا في ضمان الاشتغال الطبيعي للمراحيض العمومية وتنظيف الأزقة وقنوات الصرف الصحي وري الحدائق والحقول، من دون أن ننسى الوظيفة الدفاعية لهذه الأنهار التي جعلت من المدن مراكز محصنة، لا يمكن الوصول إليها "إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة، فيصعب منالها على العدو، ويتضاعف تحصينها"[81].

---

74 الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي)، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ج 2، ط 2 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983)، ص 249.

75 لمياء البشيري، "الثروة البحرية في شمال إفريقيا القديم"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008، ص 142-169؛ مصطفى غطيس، "الصيد البحري في المغرب القديم"، في: محمد الشريف (تقديم وتنسيق)، **المغرب والأندلس: نصوص دفينة ودراسات** (تطوان: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2008)، ص 13؛ عبد العزيز أكرير، **تاريخ المغرب القديم من الملك يوبا الثاني إلى مجيء الإسلام** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2016)، ص 256-257؛

Abdelmohcin Cheddad, "Pêche et industrie annexes en Péninsule Tingitane," in: Julián González et al., *L'Africa romana: Le Ricchezze dell'Africa, Risorse, produzioni, scambi*, vol. 1, Atti del XVII convegno di studio Sevilla, 14-17 dicembre 2006 (Roma: Carocci editore, 2008), p. 390.

76 غطيس، **تمودة**، ص 67.

77 Sidi Mohammed Alaioud, "Les Activités artisanales à Banasa: Témoignages archéologiques," in: *L'Africa romana*, vol. 1, Atti del'XVIII convegno di studio, Olbia,11-14 dicembre 2008 (Roma: Carocci editore, 2010), p. 591.

78 Laurent Callegarin et al., *Rirha: Site antique et médiéval du Maroc*: *Période romaine (40 ap. J.-C. – fin du IIIe siècle ap. J.-C.)*, Tome III, Collection de la Casa de Velázquez 152 (Madrid: Casa de Velázquez, 2016), p. 1.

79 Domingo Lloris & Jaume Rucabado, *Guide d'identification des ressources marines vivantes du Maroc*, préface Thami El Khyari (Rome: FAO; CSIC, 1998), pp. 70, 91.

80 Philippe Leveau, *Caesarea de Maurétanie: Une ville romaine et ses campagnes*, Collection de l'École Française de Rome 70 (Rome: L'École Française de Rome, 1984), p. 50.

81 أبو عبد الله بن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك**، تحقيق وتعليق علي سامي النشّار، ج 2 (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2008)، ص 699.

أما بالنسبة إلى المنابع المائية، فاعتمد عليها عدد كبير من مدن الشمال الأفريقي خلال المرحلة الرومانية للحصول على ماء الشرب في الدرجة الأولى ولاستخدام مياهها في أغراض أخرى، مثل الطبخ[82]؛ إذ إنّ القرب من النهر، لم يكن يعني في أي حال من الأحوال تخطي مشكلة الماء، كما هي الحال بالنسبة إلى مدينة ليكسوس[83]. فالمنازل والمباني العمومية والسقايات، كانت في حاجة يومية إلى المياه العذبة، لهذا السبب ارتبط الاستقرار في الغالب بالمشاهد الكلسية، لمساهمتها في ظهور منابع مائية غزيرة ذات مياه باردة وعذبة[84]، كما جرى اللجوء إلى حفر الآبار وإنشاء الخزانات لتجميع مياه الأمطار، بهدف مواجهة الطلب المتزايد على الماء في المدن[85]. أما بالنسبة إلى القنوات المائية العمومية، فلم تكن تُشيّد إلا في حال توسع المدينة أو اتخاذها عددًا متزايدًا من المنشآت المستهلكة للماء، مثل الحمّامات[86].

كمثال على ذلك، نذكر مدينة قرطاجة Carthage التي اقتصرت في المرحلتين البونية والأغسطية على استغلال مواردها المائية المحلية، من خلال حفر الآبار، وتشييد الخزانات داخل المنازل لجمع مياه الأمطار. وبقيت مكتفية بهذه الموارد إلى حدود نهاية القرن الأول الميلادي، مستفيدة في ذلك من رُطوبة المناخ. والأمر عينه يمكن ملاحظته في مدينة دُقة Dougga التي اكتفت حتى نهاية القرن الثاني الميلادي من منبعين كارستيين غزيرين كانا من بين العناصر الطبيعية التي شجعت على اختيار الموقع لتشييد المدينة، قبل تعزيزهما بقناة مائية محمولة استجابة لنمو المدينة المتزايد[87]. أما بالنسبة إلى بُلّا ريجيا، فشُيّدت في موضع متميز بوفرة موارده المائية الجوفية، حيث يزخر المنحدر الجنوبي لجبل الربيع الذي تستند إليه المدينة بالمنابع المائية، مثل عين الحمّام الموجودة داخل المدينة في مستوى أعلى قليلًا من مستوى الساحة العمومية، وعين الطُّلبة الموجودة خارج المدينة على بعد عشرات الأمتار في الناحية الشمالية الغربية، عند قدم صخرة كلسية ضخمة توجد على الضفة اليمنى لمسيل يحدّ المدينة من الغرب[88]. وفي مدينة تمقاد، أحصى علماء الآثار 62 بئرًا، عدا تلك التي اختفت وطُمرت تحت الأتربة، إضافة إلى عدد مهم من الخزانات المنزلية المخصصة لجمع مياه الأمطار، ومنبع عين مُرِّي الموجود على بعد كيلومترين جنوب شرق المدينة[89]. من جهة أخرى، استغلت مدينة قيصرية Caesarea (شرشال) الفرشة المائية الجوفية

82 Marie Turcan, "L'Eau dans l'alimentation et la cuisine à l'époque romaine," in: Pierre Louis (ed.), *L'Homme et l'eau en Méditerranée et au Proche-Orient*: *L'Eau dans les techniques*, Séminaire de recherche 1981-1982, vol. 3, Collection Travaux de la Maison de l'Orient méditerranéen 11 (Lyon: GS Maison de l'Orient, 1986), pp. 21-28.

83 Naïma El Khatib-Boujibar, "Le Problème de l'alimentation en eau à Lixus," in: *Lixus*, p. 305.

84 Philippe Leveau, "Les Aqueducs romains, le territoire et la 'gouvernance' de l'eau," in: Lázaro Lagóstena Barrios, José Luis Cañizar Palacios & Lluís Pons Pujol (eds.), *Actas del Congreso internacional Aqvam Perdvcendam Cvravit, Captación, uso y administración del agua en las ciudades de la Bética y el Occidente romano* (Cádiz: Universidad de Cádiz, 2010), p. 14.

85 Gilbert Charles-Picard, *La Civilisation de l'Afrique romaine* (Paris: Plon, 1959), p. 199.

86 Philippe Leveau & Jean-Louis Paillet, *L'Alimentation en eau de Caesarea de Maurétanie et l'aqueduc de Cherchell*, Préface de Mounir Bouchenaki (Paris: l'Harmattan, 1976), p. 20.

87 Habib Baklouti, "Hydraulique préromaine en Tunisie antique: Diffusion des techniques de construction des citernes puniques en pays numide à Dougga (*Thugga*) et à Kalaat Bezzaz," in: Marco Milanese, Paola Ruggeri & Cinzia Vismara (eds.), *L'Africa romana*: *Luoghi e le forme dei mestierie della produzioni nelle province africane*, vol. 1, Atti del'XVIII convegno di studio, Olbia, pp. 183-194; Fantar, *Carthage*, pp. 138-140; Leveau, "L'Alimentation hydraulique," p. 84; Philippe Leveau, "Phénomènes météorologiques extrêmes et stratégies d'adaptation urbaine au Maghreb durant les premiers siècles de l'ère," in: F. Bertoncello & F. Braemer (eds.), *Variabilités environnementales: Mutations sociales, nature, intensités, échelles et temporalités des changements*, XXXIIe Rencontres internationales d'Archéologie et d'Histoire d'Antibes (Antibes: Éditions APDCA, 2012), pp. 227-228.

88 Yvon Thébert, "L'Utilisation de l'eau dans la maison de la pêche à Bulla Regia," *Les Cahiers de Tunisie*, no. 73-74 (1971), p. 11; Habib Baklouti, "L'Hydraulique de Bulla Regia: Les Citernes publiques 'BR3'," in: Mustapha Khanoussi, Paola Ruggeri & Cinzia Vismara (eds.), *L'Africa romana*, vol. 2, Atti dell XI convegno di studio, Cartagine, 15-18 dicembre 1994 (Ozieri: Editrice Il Torchietto, 1996), pp. 695-697.

89 Fatma Zohra Bahloul Guerbabi & Abdallah Farhi, "La Gestion de l'eau à Timgad de la source aux Thermes antiques," *Larhyss Journal*, no. 23 (September 2015), pp. 262-264.

الكائنة داخل التكوينات الحُثية العائدة إلى البليوسين الأعلى في الهضبة الجنوبية، وخصوصًا المنابع المائية المُغذّية لوادي النصارى ووادي القنطرة[90]. واستفادت وليلي بدورها من منابع المياه المنتشرة في جبل زرهون، وخصوصًا منها عين فرطاسة التي زوّدت المدينة بحاجاتها اليومية من الماء عبر قناة مائية[91]، كما استُغِلّت مياه وادي فرطاسة العابر سور المدينة من الشمال الشرقي. أما الآبار، فلم تُعتمد على نحو واسع داخل المدينة بسبب وجود تربة صلصالية غير نافذة، لم تسمح بتكون فرشة مائية جوفية قارة[92].

خاتمة

نستنتج مما سبق ارتباط ظاهرة الاستقرار في الشمال الأفريقي، منذ مرحلة ما قبل التاريخ وصولًا إلى المرحلة الرومانية، بالماء. فقد وفّر هذا المورد مجموعة من الخدمات والامتيازات للمستقرين في جواره، لم يكن في الإمكان الحصول عليها بعيدًا منه؛ لهذا السبب فضّل الرومان، على شاكلة الساكنة المحلية، الاستقرار إلى جوار الأنهار والمنابع المائية[93]، باستثناء بعض المدن التي شُيّدت في مجالات جافة أو شبه جافة[94]؛ الأمر الذي اضطر ساكنتها إلى بذل مجهود أكبر في استغلال الموارد المائية المتاحة (الأمطار الموسمية والمياه الجوفية) والاقتصاد في استهلاك المياه على مستوى المنشآت العمومية والخاصة[95]. لكن إذا كانت الظروف المناخية الملائمة والوفرة المائية خلال المرحلة الرومانية قد ساعدت في نموّ المدن وتطوّرها، فإن فيضانات الأنهار المجاورة للتجمعات الحضرية تسببت في خرابها كليًا أو جزئيًا؛ ما استدعى التدخل العاجل للحد من أخطارها وانعكاساتها على النسيج الحضري.



90 Philippe Leveau, "D'Alexandrie d'Egypte à Caesarea de Maurétanie: Transfert et technologie hydraulique et diffusion d'un nouveau modèle urbain," in: Stéphanie Guédon (ed.), *Entre Afrique et Egypte: Relations et échanges entre les espaces au sud de la Méditerranée à l'époque romaine*, Scripta Antiqua 49 (Bordeaux: Ausonius Éditions; De Boccard, 2012), p. 158.

91 Thouvenot, *Volubilis*, pp. 5-6; Panetier & Limane, *Volubilis*, p. 13; Éliane Lenoir, "Volubilis," in: Leclant (ed.), p. 2260; Éliane Lenoir, "Documents sur le contrôle et la distribution de l'eau dans le Maroc antique," in: *Contrôle et distribution de l'eau dans le Maghreb antique et médiéval*, Collection de l'École Française de Rome 426 (Rome: L'École Française de Rome, 2009), p. 75.

92 Panetier & Limane, *Volubilis*, p. 83; Lenoir, " Documents sur le contrôle et la distribution," p. 77.

93 لم تختر المدينة خلال المرحلة الرومانية التطور خارج نطاق الأنهار أو باقي المسطّحات المائية، حيث تشير الدلائل كلها إلى تشييد غالبية المدن الرومانية قرب المنابع المائية أو الأنهار وروافدها، ينظر: حناوي، ص 222.

94 مثل مدن تيزدروس Thysdrus، وبراروس Bararus، ولبتمينوس Leptiminus، وگومّي Gummi، وسوليكتوم Sullecthum، وأشولا Acholla.

95 Hédi Slim, "Le Modèle urbain romain et le problème de l'eau dans les confins du Sahel et de la Basse Steppe," in: *L'Afrique dans l'Occident romain (Ier siècle av. J.-C. – IVe siècle ap. J.-C.)*, Actes du colloque de Rome (3-5 décembre 1987), Collection de l'École Française de Rome 134 (Rome: L'École Française de Rome, 1990), pp. 200-201; Michel Reddé, "Entre Afrique et Égypte: Les Installations hydrauliques dans le désert et le prédésert à l'époque romaine," in: Guédon (ed.), pp. 145-156; Ameur Younes, "Aquaeductus principalis urbis thapsitani: Mise a jour a partir des nouvelles données archéologiques," in: *Les Sixièmes rencontres internationales sur le Patrimoine Méditerranéen, RIPAM 6 autour du thème: Interactions patrimoniales entre les deux rives de la Méditerranée, pour une meilleure intégration*, Monastir, 5-8 novembre 2015 (Monastir: Le Ministère de la Culture et de la Sauvegarde du Patrimoine/ ATERU/ ASVM, 2015), p. 3.



المراجع

References

العربية

- ابن الأزرق، أبو عبد الله. **بدائع السلك في طبائع الملك**. تحقيق وتعليق علي سامي النشّار. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2008.
- أكرير، عبد العزيز (تنسيق). **أعلام وطوبونيميا المغرب القديم**. بني ملال: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012.
- ــــــــــ. **تاريخ المغرب القديم من الملك يوبا الثاني إلى مجيء الإسلام**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2016.
- أيت أومغار، سمير. "الماء والاستقرار بالمغرب قبل المرحلة الرومانية: المرحلة المورية الأولى أنموذجًا (ما بين القرن الثامن قبل الميلاد ومنتصف القرن السادس قبل الميلاد)". **آفاق الثقافة والتراث**. العدد 93 (2016).
- البرينسي، عبد اللطيف. "ملكية الأرض واستغلالها في شمال أفريقيا خلال الفترة الرومانية". أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة السلطان مولاي سليمان. بني ملال - المغرب، 2004.
- البشيري، لمياء. "الثروة البحرية في شمال إفريقيا القديم". أطروحة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الخامس. الرباط - المغرب، 2008.
- بلكامل، البيضاوية. **مظاهر اقتصادية من خلال فسيفساء الشمال الإفريقي**. الرباط: فيديبرانت، 2003.
- بلمقدم، رقية (تنسيق). **البحر في تاريخ المغرب**. سلسلة الندوات 7. المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ الرباط: الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 1999.
- بورقو، المنجي. **مواقع تونسية: مائة موقع وموقع**. سلسلة سياحة ثقافية. تونس: دار نقوش عربية، 2015.
- البوزيدي، سعيد. "الاستغلال الفلاحي بموريطانيا الغربية ما بين القرن الثاني قبل الميلاد والثالث الميلادي". رسالة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز. جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس - المغرب، 2001.
- ــــــــــ. "دور الشبكة النهرية والمجالات الرطبة في توزيع المواقع القروية بموريطانيا الغربية". **مجلة البادية المغربية**. العدد 3 (2009).
- حجي، محمد. **معلمة المغرب**. الرباط: منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر؛ مطابع سلا، 2008.
- حناوي، محمد. "قضايا المياه في المدينة الأوروبية خلال العصر الوسيط من خلال آخر أبحاث J.P. Leguay". **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**. جامعة محمد الخامس، العدد 26 (كانون الأول/ ديسمبر 2006).
- **الدورة الأولى لجامعة مولاي علي الشريف الخريفية: دجنبر 1989**. الريصاني: مركز الدراسات والبحوث العلوية، 1989.
- الشريف، محمد (تقديم وتنسيق). **المغرب والأندلس: نصوص دفينة ودراسات**. تطوان: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2008.
- الصقلي، العربي (إشراف). **مذكرات من التراث المغربي**. إشبيلية: Imprenta sevillana dos hermanas، 1984.

- العزيفي، محمد رضوان. **ليكسوس: مستوطنة فينيقية بالساحل الأطلنطي للمغرب**. تصدير محمد التازي سعود. سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية. فاس: منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 2010.
- العيوض، سيدي محمد والمحفوظ أسمهري. **التطور الحضري لوليلي من الفترة المورية (الأمازيغية) إلى الفترة الإسلامية: مساهمة في دراسة مدن المغرب القديم**. سلسلة دراسات وأبحاث 49. الرباط: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2015.
- العيوض، سيدي محمد. "تدبير استغلال الماء في مدن المغرب القديم: نموذج وليلي". **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**. العدد 8 (2008).
- ________. **مدن المغرب القديم من خلال إشارات النصوص ونتائج البحث الأثري**. الرباط: مطبعة الرباط نت، 2011.
- ________. **موقع بناصا الأثري من الأصول إلى الجلاء الروماني: مساهمة في دراسة مدن المغرب القديم**. الرباط: مطبعة الرباط نت، 2010.
- غطيس، مصطفى. **تمودة**. منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بتطوان 1. تطوان: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1991.
- الفاسي، الحسن بن محمد الوزان (ليون الإفريقي). **وصف إفريقيا**. ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983.
- القبلي، محمد (إشراف وتقديم). **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**. الرباط: المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011.
- كركوبينو، جيروم. **المغرب العتيق**. ترجمة محمد التازي سعود. سلسلة تاريخ المغرب. الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، 2008.
- ليمان، حسن وعبد القادر شركي وعبد الفتاح إشخاخ. **وليلي: من فسيفساء إلى فسيفساء**. الدار البيضاء: إديف وإديسود، 1998.
- ليمان، حسن. "المراقبة العسكرية ومواقع الاستقرار جنوب وليلي، معطيات جديدة حول البحث الأثري بالمنطقة الجنوبية لوليلي". **مجلة بحوث**. العدد 6 (1995).
- مجدوب، محمد. "مملكة الموريين وعلاقاتها مع رومة لغاية سنة 33 ق. م.". رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس - المغرب، 1990.
- ________. "موريطانية من خلال المعلومات التاريخية الواردة في كتب الجغرافيين القدماء". **مجلة بحوث**. العددان 13-12 (2005).
- المحجوبي، عمار. **البلاد التونسية في العهد الروماني**. تونس: دار أوتار تبر الزمان، 2016.
- ________. **ولاية أفريقيا من الاحتلال الروماني إلى نهاية العهد السويري (146 ق. م.-235م)**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2001.
- واحدي، علي. **النشاط الاقتصادي في مغرب ما قبل الإسلام: دراسة أركيولوجية لوليلي ومجالها**. سلسلة شرفات 79. الرباط: منشورات الزمن، 2016.

الأجنبية

- Akerraz, Aomar et al. (eds.). *L'Africa romana: Mobilita delle persone e dei popoli, dinamiche migratorie, emigrazioni ed immigrazioni nelle province occidentali dell'Impero romano*. Atti del XVI convegno di studio Rabat. 15-19 dicembre 2004. Roma: Carocci editore, 2006.
- Akerraz, Aomar et al., "Recherches sur le bassin du Sebou, I. Gilda." *Bulletin d'Archéologie Marocaine*. no. 16 (1985-1986).
- Akerraz, Aomar. "Les Fortifications de la Maurétanie Tingitane." *Comptes rendus des Séances de l'Académie des inscriptions et Belles-Lettres*. année 154, no. 1 (2010).
- Albertini, Eugène (ed.). *Cinquième Congrès international d'Archéologie (Alger 14-16 Avril 1930)*. Alger: La Société Historique Algérienne, 1933.
- Allais, Yvonne. "Le Problème de l'alimentation en eau de la ville de Djemila (Cuicul)." *Bulletin Archéologique du Comité des Travaux Historiques et Scientifiques* (1930-1931).
- _______. "Le Quartier occidental de Djemila (Cuicul)." *Antiquités Africaines*. no. 5 (1971).
- Allinne, Cécile. "Les Villes romaines face aux inondations: La Place des données archéologiques dans l'étude des risques fluviaux." *Géoarchéologie*. vol. 13, no. 1 (2007).
- Aounallah, Samir et al. *Thugga Dougga: Ville romano-africaine de Tunisie, Histoire et Monuments*. Sousse: Contraste Éditions, 2010.
- Barrios, Lázaro Lagóstena, José Luis Cañizar Palacios & Lluís Pons Pujol (eds.). *Actas del Congreso internacional Aqvam Perdvcendam Cvravit, Captación, uso y administración del agua en las ciudades de la Bética y el Occidente romano*. Cádiz: Universidad de Cádiz, 2010.
- Belfaida, Abdelaziz. *L'Eau au Maghreb antique entre le sacré et le profane*. Préface de Nacéra Benseddik. Rabat: Rabat Net, 2011.
- Ben-Ncer, Abdelouahed. "L'Eau à l'aube des temps." *Le Jardin des Hespérides*. no. 1 (Novembre 2004-Avril 2005).
- Bertoncello, F. & F. Braemer (eds.). *Variabilités environnementales: Mutations sociales, nature, intensités, échelles et temporalités des changements*. XXXIIe Rencontres internationales d'Archéologie et d'Histoire d'Antibes. Antibes: Éditions APDCA, 2012.
- Blanchard-Lemée, Michèle. *Maisons à mosaïques du quartier central de Djemila (Cuicul)*. Préface de Paul-Albert Février. Collection Études d'Antiquité Africaines. Aix-en-Provence: Éditions Ophrys, 1975.
- Bokbot, Youssef. "Tafilalet: Eau et protohistoire." *Le Jardin des Hespérides*. no. 1 (Novembre 2004-Avril 2005).
- Boube, Jean. "A propos de Babba Iulia Campestris." *Bulletin d'Archéologie Marocaine*. no. 15 (1983-1984).
- Bourgou, M. & Ameur Oueslati. "Les Dépôts historiques de la vallée du Kébir-Miliane (Nord-Est de la Tunisie)." *Méditerranée*. série 3. vol. 60, no. 1 (1987).
- Bozouggar, Abdeljalil. "L'Homme et l'eau au cours de la préhistoire." *Le Jardin des Hespérides*. no. 1 (novembre 2004-Avril 2005).

- Bréaud, Élisabeth (ed.). *Gestion durable et équitable de l'eau douce en Méditerranée: Mémoire et traditions, avenir et solutions*. Actes du colloque organisé par l'Association Monégasque pour la Connaissance des Arts en partenariat avec l'Institut océanographique, Fondation Albert 1er, Prince de Monaco la Fondation Prince Albert II de Monaco, l'Institut du Monde arabe, l'Université de Nice Sophia - Antipolis et en coopération avec l'UNESCO, l'ICCROM, le CNRS et la Bibliotheca Alexandrina à Monaco les 26, 27 et 28 mars 2009. Paris: De Boccard Diffusion Edition, 2009.
- Callegarin, Laurent et al. *Rirha: Site antique et médiéval du Maroc*. Collection de la Casa de Velázquez 152. Madrid: Casa de Velázquez, 2016.
- Campbell, Brian. *Rivers and the Power of Ancient Rome*. North Carolina: The University of North Carolina Press, 2012.
- Camps, Gabriel. *Aux origines de la Berbérie: Monuments et rites funéraires protohistoriques*. Paris: Arts et métiers graphiques, 1961.
- _______. (ed.). *Encyclopédie Berbère*. Aix-en-Provence: Edisud, 2000.
- Charles-Picard, Gilbert. *La Civilisation de l'Afrique romaine*. Paris: Plon, 1959.
- Chatelain, Louis. *Le Maroc des romains: Étude sur les centres antiques de la Maurétanie occidentale*. Bibliothèque des écoles françaises d'Athènes et de Rome. fascicule 160. Paris: Éditions De Boccard, 1944.
- Cintas, Pierre. *Contribution à l'étude de l'expansion carthaginoise au Maroc*. Publications de l'Institut des Hautes Études Marocaines. Paris: Arts et Métiers graphiques, 1954.
- *Contrôle et distribution de l'eau dans le Maghreb antique et médiéval*. Collection de l'École Française de Rome 426. Rome: L'École Française de Rome, 2009.
- D'Avezac, Armand et al. *L'Univers, Afrique: Esquisse générale de l'Afrique et Afrique ancienne*, *Carthage, Numidie et Mauritanie.* Paris: Firmin Didot Frères, 1844.
- De Burollet, Therese (ed.), *De l'empire Romain aux villes impériales: 6000 ans d'art au Maroc*. Paris: Paris-Musées, 1990.
- Decret, François. *Carthage ou l'empire de la mer*. Collection Points. Série Histoire. Paris: Édition du Seuil, 1977.
- Duval, Paul-Marie & Edmond Frézouls (eds.). *Thèmes de recherches sur les villes antiques d'occident*. Actes du Colloque international du CNRS Strasbourg. 1-4 octobre 1971. Paris: CNRS, 1977.
- Duval, Paul-Marie. "La Forme des navires romains d'après la mosaïque d'Althiburus." *Mélanges d'Archéologie et d'Histoire*. Tome 61 (1949).
- El Khayyari, Abdelaziz. "La Présence phénicienne au Maroc." *Les Dossiers d'Archéologie*: La Méditerranée des phéniciens. no. 13 (novembre 2007).
- Fantar, M'hamed Hassine. *Carthage: Approche d'une civilisation*. Tunis: Les Éditions de la Méditerranée, 1993.
- Fantar, M'hamed Hassine."Le Problème de l'eau potable dans le monde phénicien et punique: Les Citernes." *Les Cahiers de Tunisie*. Tome 1-2, no. 89-90 (1975).
- Ferjaoui, Ahmed (coordination). *Carthage et les autochtones de son empire au temps de Zama*. Colloque international organisé à Siliana et Tunis du 10 au 13 Mars 2004 par l'Institut National du Patrimoine et

l'Association de Sauvegarde du site de Zama: Hommage à Mhamed Hassine Fantar. Tunis: Institut National du Patrimoine, 2010.

- Février, Paul-Albert. *La Méditerranée de Paul-Albert Février [recueil d'articles]*. Collection de L'École française de Rome 225. Rome: L'École française de Rome, 1996.
- Gascó, Carmen Aranegui & Mohamed Habibi. "Lixus, Larache: Les Niveaux phéniciens et punico-maurétaniens du sondage du Caroubier." *Bulletin d'Archéologie Marocaine*. Tome XX (2004).
- Giacchero, Marta. *Edictum diocletiani et collegarum de pretiis rerum venalium in integrum fere restitutum e latinis graecisque fragmentis*. Genova: Istituto di storia antica e scienze ausiliarie, 1974.
- González, Julián et al. *L'Africa romana: Le Ricchezze dell'Africa, Risorse, produzioni, scambi*. Atti del XVII convegno di studio Sevilla. 14-17 dicembre 2006. Roma: Carocci editore, 2008.
- Gsell, Stéphane. *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord.* vol. 4. Paris: Hachette, 1920.
- Guédon, Stéphanie (ed.). *Entre Afrique et Egypte: Relations et échanges entre les espaces au sud de la Méditerranée à l'époque romaine*. Scripta Antiqua 49. Bordeaux: Ausonius Éditions; De Boccard, 2012.
- Guerbabi, Fatma Zohra Bahloul & Abdallah Farhi."La Gestion de l'eau à Timgad de la source aux Thermes antiques." *Larhyss Journal*. no. 23 (September 2015).
- Hansali, Meriem. "Le Quartier à vocation artisanale et commercial de Sala dans l'Antiquité." PhD. Dissertation. Université de Paris 1 - Panthéon-Sorbonne. Paris-France, 2012.
- Hassen, Mohamed (ed.). *Eau et peuplement au Maghreb durant l'Antiquité et le moyen âge*. Actes du IIIe colloque international (Bibliothèque Nationale de Tunis, 15-16-17 novembre 2007), organisé par l'unité de recherche PEMIVAT. Tunis: Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 2009.
- Hérodote. *Histoires Livre IV*. Texte établi et traduit par Ph.-E. Legrand. Collection des Universités de France. Paris: Les Belles Lettres, 1945.
- *Hommage à Niamat Allah El khatib Boujibar*. Casablanca: Éditions EDDIF, 2007.
- Joleaud, Léonce. "Gravures rupestres et rites de l'eau en Afrique du Nord: Rôle des bovins, des ovins et des caprins dans la magie berbère préhistorique et actuelle." *Journal de la Société des Africanistes*. Tome 3, fascicule 1 (1933).
- Khanoussi, M., Paola Ruggeri & Cinzia Vismara (eds.). *L'Africa romana: Lo Spazio marittimo del Mediterraneo occidentale, geografia storica ed economia*. Atti del XIV Convegno di studio. Sassari. 7-10 dicembre 2000. Roma: Carocci editore, 2002.
- Khanoussi, Mustapha, Paola Ruggeri & Cinzia Vismara (eds.). *L'Africa romana*. Atti del XV convegno di studio Tozeur. 11-15 dicembre 2002. Roma: Carocci editore, 2004.
- Khanoussi, Mustapha, Paola Ruggeri & Cinzia Vismara (eds.). *L'Africa romana*. Atti dell XI convegno di studio. Cartagine. 15-18 dicembre 1994. Ozieri: Editrice Il Torchietto, 1996.
- *L'Africa romana*. Atti del'XVIII convegno di studio. 11-14 dicembre 2008. Olbia. Roma: Carocci editore, 2010.
- *L'Africa Romana*. Atti dell III convegno di studio. Sassari 14-16 dicembre 1984. Pubblicazioni del Dipartimento di Storia dell'Università di Sassari 7. Sassari: Edizioni Gallizzi, 1985.

- *L'Afrique dans l'Occident romain (Ier siècle av. J.-C. – IVe siècle ap. J.-C.)*. Actes du colloque de Rome (3-5 décembre 1987). Collection de l'École Française de Rome 134. Rome: l'École Française de Rome, 1990.
- *La Compagne à travers l'histoire du Maroc*. Série Colloques et Séminaires 77. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1999.
- *L'Africa romana: Trasformazione dei paesaggi del potere nell'Africa settentrionale fino alla fine del mondo antico*. Atti del XIX convegno di studio. Sassari. 16-19 dicembre 2010. Roma: Carocci editore, 2012.
- Lassère, Jean-Marie. "Remarques sur le peuplement de la Colonia Iulia Augusta Numidica Simitthus." *Antiquités Africaines*. vol. 16 (1980).
- Le Bohec, Yann. *Histoire de l'Afrique romaine (146 avant J.-C. – 439 après J.-C.)*. Collection Antiquité-Synthèses 9. Paris: Picard, 2005.
- Pline Le Jeune. *Lettres*. Texte établi et traduit par Hubert Zehnacker & Nicole Méthy. Commentaire de Hubert Zehnacker & Nicole Méthy. Collection des Universités de France Série latine - Collection Budé 414. Paris: Les Belles Lettres, 2017.
- Leclant, Jean (ed.). *Dictionnaire de l'Antiquité*. Collection Quadrige. Paris: PUF, 2005.
- *Les Sites archéologiques dans la région du Gharb entre la recherche scientifique et le développement*. Actes du colloque national organisé par la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Kénitra. 23-24 Novembre 2005. Série Colloques et Séminaires 9. Kénitra: Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 2007.
- *Les Sixièmes rencontres internationales sur le Patrimoine Méditerranéen RIPAM 6 autour du thème: Interactions patrimoniales entre les deux rives de la Méditerranée, pour une meilleure intégration*. Monastir. 5-8 novembre 2015. Monastir: Le Ministère de la Culture et de la Sauvegarde du Patrimoine/ ATERU/ ASVM, 2015.
- Leveau, Philippe & Jean-Louis Paillet. *L'Alimentation en eau de Caesarea de Maurétanie et l'aqueduc de Cherchell*. Préface de Mounir Bouchenaki. Paris: l'Harmattan, 1976.
- Leveau, Philippe. "Sufasar: Municipe de Maurétanie césarienne (Amoura-Oued Chorfa)."*Antiquités Africaines*. no. 14 (1979).
- _______. *Caesarea de Maurétanie: Une ville romaine et ses campagnes*. Collection de l'École Française de Rome 70. Rome: L'École Française de Rome, 1984.
- Lézine, Alexandre. "Utique: Note d'Archéologie punique." *Antiquités Africaines*. vol. 5 (1971).
- _______. *Utique*. Tunis: Société Tunisienne de Diffusion, 1970.
- *Lieux de cultes: Aires votives, temples, églises, mosquées*. IXe Colloque international sur l'histoire et l'archéologie de l'Afrique du Nord antique et médiévale (Tripoli, 19-25 février 2005). Préface de Jean-Luc Sibiude. Paris: Éditions du Centre National de la Recherche Scientifique, 2008.
- *Lixus*. Actes du colloque de Larache (8-11 novembre 1989). Collection de l'École Française de Rome 166. Rome: l'École française de Rome, 1992.
- Lloris, Domingo & Jaume Rucabado. *Guide d'identification des ressources marines vivantes du Maroc*. préface Thami El Khyari. Rome: FAO; CSIC, 1998.



- Louis, Pierre (ed.). *L'Homme et l'eau en Méditerranée et au Proche-Orient*. Séminaire de recherche 1981-1982. Collection Travaux de la Maison de l'Orient méditerranéen 11. Lyon: GS Maison de l'Orient, 1986.
- Luquet, Armand. "Contribution à l'Atlas archéologique du Maroc: Région de Volubilis." *Bulletin d'Archéologie Marocaine*. no. 5 (1964).
- _______. "Prospection punique de la côte atlantique du Maroc." *Hespéris*. Tome XLIII, 1er-2ème trimestre (1956).
- M'Charek, Ahmed et al. "Recherches archéologiques à Henchir Ghayadha/ Bagat? (Tunisie): Enquête archéologique et synthèse historique." *Antiquités Africaines*. vol. 44 (2008).
- Marquet, Françoise & Gilles Chazal (eds.). *Maroc: Les Trésors du royaume*. Paris: Édition plume; Paris-Musées; AFAA, 1999.
- Meynier, Gilbert. *L'Algérie des origines, de la préhistoire à l'avènement de l'Islam*. Paris: Éditions La Découverte, 2007.
- Mikdad, Abdeslam et al., "La Sratigraphie du site d'Ifri N'Ammar (Rif oriental, Maroc): Premiers résultats sur les dépôts du paléolithique moyen." *Beiträge zur Allgemeinen und Vergleichenden Archäologie*. no. 24 (2004).
- Mikdad, Abdeslam et al., "Recherches préhistoriques et protohistoriques dans le Rif oriental (Maroc): Rapport préliminaire." *Beiträge zur Allgemeinen und Vergleichenden Archäologie*. no. 20 (2000).
- Milanese, Marco, Paola Ruggeri & Cinzia Vismara (eds.). *L'Africa romana*. Atti del'XVIII convegno di studio. Olbia. 11-14 dicembre 2008. Roma: Carocci editore, 2010.
- Miniaoui, Souad. "Les Sépultures mégalithiques en Tunisie: Une première approche technique et sociale." *Africa*. no. 23 (2013).
- Nouhi, El-Ouafi (ed.). *Les Imazighens et l'espace saharien à travers l'Histoire*. Série Tables Rondes 41. Rabat: IRCAM , 2015.
- Panetier, Jean-Luc & Hassan Limane. *Volubilis: Une cité du Maroc antique*. Collection Civilizations arabes et islamiques. Paris: Maisonneuve et Larose, 2002.
- *Paysages*. Actes du 135e congrès national des sociétés historiques et scientifiques du CTHS. Neufchâtel. 6-11 Avril 2010. Paris: Éd. Du CTHS; Lausanne: Cahiers d'Archéologie romande, 2012.
- Pline L'Ancien. *Histoire Naturelle*. Texte établi, traduit et commenté par Jehan Desanges. Collection des Universités de France. Paris: Les belles lettres, 1980.
- Rebuffat, René. "Recherches sur le bassin du Sebou (Maroc)." *Comptes rendus des Séances de l'Académie des inscriptions et Belles-Lettres*. année 130, no. 4 (1986).
- Rhorfi, Abdellatif. "Les Agglomérations autochtones d'après la toponymie du Maroc préislamique." *Bulletin d'Archéologie Marocaine*. no. 23 (2016).
- Samaali, Hamouda. "Etude de l'évolution de l'occupation et de l'utilisation du sol dans le delta de Mejerda par télédétection et systèmes d'informations géographiques." PhD. Dissertaion. Université de Tunis. Tunis-Tunisia, 2001.

- Serra, Luigi (ed.). *La Città mediterranea: Eredità antica e apporto arabo-islamico sulle rive del Mediterraneo occidentale e in particolare nel Maghreb*. Atti del Congresso Internazionale di Bari. 4-7 maggio 1988. Napoli: Instituto Universitario Orientale, 1993.
- Sillieres, Pierre. "Voies d'eau et essor économique de l'Hispanie." *Zephyrus*. no. 53-54 (2000-2001).
- Slim, Hédi et al. *Histoire générale de la Tunisie*. Tunis: Sud Éditions, 2010.
- Soren, David, Aicha Ben Abed Ben Khader & Hédi Slim. *Carthage: Splendeur et décadence d'une civilisation*. Annie Perez (trans.). Paris: Albin Michel, 1994.
- Thébert, Yvon. "L'Utilisation de l'eau dans la maison de la pêche à Bulla Regia." *Les Cahiers de Tunisie*. no. 73- 74 (1971).
- Thouvenot, Raymond. *Volubilis (Le Guide du visiteur)*. Rabat: Éditions Félix Moncho, 1949.
- *Tunisie: Atlas Historique, Géographique, Économique et Touristique*. Paris: Horizons de France, 1936.
- *Urbanisme et architecture en Méditerranée antique et médiévale à travers les sources archéologiques et littéraires*. Textes réunis par Samir Guizani. Actes du 2ème colloque international 24-26 novembre 2011 à l'Institut Supérieur des Sciences Humaines de Tunis & à la Bibliothèque Nationale. Tunis: Institut Supérieur des Sciences Humaines de Tunis, 2013.
- Varron. Économie rurale. Texte établi, traduit et commenté par Jacques Heurgon. Collection des Universités de France. Paris: Association Guillaume Budé; Les Belles Lettres, 1978.
- Vitruve. *De l'Architecture*. Louis Callebat (trad.). 8ème ed. Collection des Universités de France. Paris: Les Belles Lettres, 2003.



محمد الشريف | Mohamed Cherif*

سبتة في استراتيجية دول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط (القسم الثاني)

Ceuta in the Strategy of the Powers of the Western Mediterranean (Part 2)

وقفنا في القسم الأول من هذه الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لمدينة سبتة، وفحصنا علاقاتها التجارية ببعض قوى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وبيّنا كيف أضحت المدينة عرضة للأطماع الخارجية التي تُوّجت باستيلاء البرتغاليين عليها. ونناقش في القسم الثاني دوافع الغزو البرتغالي للمدينة سنة 1415م، وانعكاسات ذلك على التطور الحضاري للمغرب.

The first part of this study considers the strategic importance of the city of Ceuta and assesses its commercial relationships with some of the powers of the West Mediterranean basin. We explained how the city was the object of foreign ambitions, which ended with the Portuguese taking control of it. The second part discusses the motivations behind the Portuguese invasion of the city in 1415 and the implications of this for the civilisational development of Morocco.

* جامعة عبد الملك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – تطوان، المغرب.
Abdelmalek Essaadi University, Faculty of Arts and Humanities, Tetouane, Morocco.

خامسًا: دوافع الاحتلال البرتغالي لسبتة سنة 1415م[1]

يكتسي سقوط سبتة بأيدي البرتغاليين أهمية بالغة، غير أنّ المصادر المغربية كادت تجهل هذا الحدث، وتلك التي اكتفت بذكر سقوط المدينة تفتقر إلى الدقة، أو تورد معلومات خاطئة[2]. وقد اكتفى محمد الأنصاري، ابن المدينة، والمعاصر للحملة البرتغالية، بذكر تاريخ الاستيلاء على المدينة وفداحة خسارتها بالنسبة إلى المغاربة والمسلمين[3].

لقد وصلتنا روايات مختلفة عن كيفية استيلاء البرتغاليين على سبتة؛ فالرواية المغربية نجدها على لسان محمد بن الطيب القادري (ت. 1187هـ/ 1773م) الذي يروي في **نشر المثاني** قصة، قال عنها صاحب **الاستقصا** إنها تشبه قصة قصير مع الزباء، وتلك هي قصة الصناديق المملوءة بأربعة آلاف رجل التي أُنزلت بمرسى سبتة، والناس منشغلون بصلاة الجمعة. ونجد صدى هذه الرواية في أبيات شعرية يقال إن أهل سبتة خاطبوا بها السلطان عبد الحق المريني (ت. 869هـ/ 1465م)[4].

أمّا الرواية "المشرقية" فنجدها في **إنباء الغمر** لابن حجر (ت. 852ه/ 1449م)، وفي **شذرات الذهب** لابن العماد الحنبلي (ت. 1089هـ/ 1679م). يقول ابن حجر، بعد أن عرض الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المتدهورة بالمغرب، وانتشار الوباء فيه، وسوء إدارة حاكم سبتة وظلمه أهلها: "وبلغ ذلك الفرنج فعمّروا عليهم عدة مراكب، فجمع صالح أهل الجبال وأنزلهم على البلد، فرجع الفرنج إلى جزيرة بين سبتة وجبل الفتح، تسمى طرف القنديل، فأقام بها، فطال الأمر على أهل الجبال، وظنوا أن الفرنج رجعوا إلى بلادهم، وقلّت على أهل الجبال الأزْواد، فتفرقوا، فبلغ ذلك الفرنج، فنازلوا أهل سبتة، فقاتلوه، فغالبهم بالكثرة، وملك منهم المينا، فخرج المسلمون بأهلهم وأموالهم وما قدروا عليه، فدخل الفرنج البلد في سابع شعبان من هذه السنة [يقصد 817هـ]، ونقلوا ما كان بها حتى الكتب العلمية، وكان بها منها شيء كثير إلى الغاية، ونقلوا ما وجدوا بها من الرخام والآلات والأمتعة حتى الأنوال، وتركوها قاعًا خرابًا، ومع ذلك فهي بأيديهم، فلا قوة إلا بالله"[5].

---

1 لمزيد من التفاصيل يستحسن الرجوع إلى كتابنا: محمد الشريف، **المغرب وحروب الاسترداد** (تطوان: مطبعة الخليج العربي، 2005).

2 مثلًا، ذكر المقري خطأً، أن سقوط سبتة كان سنة 819هـ، يُنظر: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، تحقيق مصطفى السقا [وآخرون]، ج 1 (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1939)، ص 46. وجعله ابن حجر سنة 816هـ، يُنظر: ابن حجر العسقلاني، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، ج 3 (مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1389هـ/ 1969م)، ص 41. ويقول الناصري في كتابه **الاستقصا**: إن سقوط سبتة تم "بعد حصار طويل"، يُنظر: أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى: الدولة المرينية**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج 4 (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997)، ص 92. يتبعه في ذلك محمد بن تاويت قائلًا: "بدأت المرحلة البرتغالية لاحتلال سبتة سنة 818هـ وكان ذلك بعد حصار طويل"، يُنظر: محمد بن تاويت، **تاريخ سبتة** (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1982)، ص 175. والمعطيات الخاطئة نفسها وردت في: عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم: عهد بني مرين والوطاسيين**، مج 7 (المحمدية: مطبعة فضالة، 1988)، ص 159.

3 محمد بن القاسم الأنصاري السبتي، **اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط 2 (الرباط: المطبعة الملكية، 1983)، ص 27، 57.

4 المرجع نفسه، ص 77 (من الملحق)؛ الناصري، ص 92. وذكر صاحب **نشر المثاني** في كيفية استيلاء البرتغال على سبتة قصة تشبه قصة قصير مع الزباء، قال: "رأيت في بعض المقيدات مما قيده من يظن به التثبت والصدق أن النصارى لعنهم الله أتوا بصناديق مقفلة يوهمون أن بها سلعا وأنزلوها بالمرسى كعادة المعاهدين في ذلك عند فجر يوم الجمعة من بعض أشهر عام ثمانية عشر وثمانمائة، وإذا الصناديق مملوءة رجالًا، وعدد من كان بها أربعة آلاف من الشبان المقاتلة، فأخرجوا المسلمين من المدينة غدرًا. فجاء أهلها مستصرخين إلى ملك فاس وعليهم المسوح والوبر والشعر والنعال السود، رجالا ونساء وولدانًا، فأنزلهم بملاح المسلمين، ثم ردهم بالفحص قرب بلادهم لعجزه عن نصرتهم حتى تفرقوا في البلاد [...] وسمعت من بعضهم أن سبب ذلك والله أعلم، مقاطعة النصارى دمرهم الله على خراج معلوم في السنة ليفوض إليهم في المرسى ويكون أحكامها لهم من غير بحث فيهم ولا اختبار لما أتوا به. ولو ولي المسلمون أحكامها ما تركوهم ينزلون صناديق لا يعرفون ما فيها، بل لا ينزلون إلا ما عرفوه وتحققوه. فلو كان الأمر هكذا ما وقع هذا الأمر الفظيع والخطب الشنيع". محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، ج 1، سلسلة التراجم (3) (الرباط: مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1977)، ص 156.

5 ابن حجر العسقلاني، ج 7، ص 151. المعطيات نفسها يوردها، نقلًا عن ابن حجر، مصطفى بن حسين الجنابي في كتابه: **البحر الزخار والعيلم التيار**، مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط، رقم 1507، الذي توجد نصوص مترجمة منه في كتاب:
E. Fagna, *Extraits inédits relatifs au Maghreb* (Alger: Ancienne Maison Bastid-Jordan Jules Carbonel, 1924), pp. 285-359,
والمقاطع الخاصة بسبتة توجد في ص 298-300.

وفي **شذرات الذهب** يقول ابن العماد الحنبلي في صدر أحداث سنة 817هـ/ 1414-1415م ما نصه: "في سابع شعبانها دخل الفرنج مدينة سبتة من بلاد المغرب، وخربوها، وأخذوا ما كان بها من الأموال والذخائر حتى الكتب العلمية، وتركوها قاعًا خرابًا، ومع ذلك فهي بأيديهم، فلا قوة إلا بالله، كان أهلها وهم محاصَرون، أرسلوا قصيدة طنانة يستنجدون فيها أهل الإسلام، من أهل مصر وغيرها، مطلعها:

حماة الهدى سَبْقا وإن بعُد المدى ** فقدْ سألتكُم نصرها ملّة الهدى

فلم تفدهم شيئًا، غير أن أجيبوا بقصيدة من نظم ابن حجة، ويا ليتها مثلها"[6].

أما وجهة نظر الغرناطيين، فيقدمها لنا **ديوان ابن فركون** (ت. بعد 820هـ/ 1417م) الذي يتطرق إلى ظهور الأسطول البرتغالي بمضيق جبل طارق، ووقوفه أيامًا بمرسى الجزيرة الخضراء، واستيلائه بعد ذلك على سبتة. ويدعي ابن فركون أن الملك النصري، يوسف الثالث، لم يخرج لمواجهة البرتغاليين على السواحل الأندلسية بسبب "مرض شديد ألمّ به"، ويلقي بالتهمة على أبي سعيد في ضياع سبتة، ويشير في قصائد كثيرة، إلى أن يوسف الثالث سيغزو سبتة ويستردها، وأن أهلها ما انفكوا يتوجهون إليه بالرسائل طلبًا للإغاثة، ومن جهة أخرى فإننا نجد في هذا الديوان كيف أسهمت معاهدة قشتالة وأرغون في التفريق بين بني مرين وبني نصر[7].

هذا كل ما يستفاد من المصادر العربية، وهي كما يتبين مصادر متأخرة جدًا عن سنة 1415م. وعلى عكس هذا الفقر في المصادر العربية، فإن الوثائق الأوروبية تقدم معطيات مهمة عن ملابسات الاستيلاء على سبتة واستقرار البرتغاليين فيها، وتهتم بردود الفعل الصادرة عن مختلف البلدان المسيحية. إنها وثائق مستمدة من أرشيفات برتغالية وأرغونية وغيرها، أغلبها متعلقة بالاستيلاء على سبتة وبالتوسع البرتغالي عمومًا. ولعل أهم الأرشيفات التي تضم هذه الوثائق هي: **الأرشيف السري للفاتيكان** *Archivo Secrito Vati*cano بروما، و**الأرشيف الوطني بتوري دو تومبو** *Archivo Nacional de la Torre do Tombo* بلشبونة و**الأرشيف العام بسيمانكاس** *Archivo General de Simancas*. ولقد جمعت هذه الوثائق في خمسة عشر مجلدًا بعنوان: *Monumenta Henricina*[8]، وهي تشكل أداة لا غنى عنها لدراسة مختلف أوجه التاريخ البرتغالي على عهد الأمير دون إنريكي D. Henrique، بما فيها الحملة على سبتة.

أما المصادر الأجنبية فإنها أولت هذا الحدث اهتمامًا بالغًا، وأرّخت للحملة البرتغالية على المدينة المغربية، سابغة عليها هالة من القدسية والتمجيد. وعلى رأس هذه المصادر نجد مؤلفات الإخباري البرتغالي غوميس إينيس دي زورارا (حوالى 1412-1474م)[9]، والإيطالي ماتيو دي بيزانو Matteo de Pisano (منتصف القرن التاسع الهجري)، والفرنسي أنطوان دو لاسال (ت. 1461م)، والبرتغالي خيرومينو ماسكرنهاس Jeronimo Mascarenhas (ت. 1671م)، فضلًا عن "يوميات" الإيطالي أنطونيو مرزوني Antonio Marzoni (ت. منتصف القرن 15م)[10].

---

6 ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب**، تحقيق محمود الأرناؤوط، مج 9 (دمشق/ بيروت: دار ابن كثير، 1406 هـ/ 1986م)، ص 183؛ وعن أصداء احتلال سبتة في الشعر العربي، يُنظر: عبد الله بنصر العلوي، "أصداء سبتة وتحريرها في الشعر العربي"، **مجلة كلية الآداب بتطوان**، العدد 3، خاص بندوة سبتة: التاريخ والتراث (1989)، ص 163-168.

7 أبو الحسين أحمد بن فركون، **ديوان ابن فركون**، تقديم وتعليق محمد بن شريفة، سلسلة التراث (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1987)، ص 87-88.

8 Portugal Presidencia do Concelho, *Monumenta Henricina*, vol. 2 (Coimbra: Comissao Executiva das Comemoracoes do V Centenario da Infante D. Henrique, 1960); Portugal Presidencia do Concelho, *Monumenta Henricina*, vol. 15 (Coimbra: Comissao Executiva das Comemoracoes do V Centenario da Infante D. Henrique, 1975).

9 A. Baeza Harrazti, "Gomes Eanes de Zurara y sus Crónicas sobre Ceuta," in: *Ceuta Hispano portuguesa*, Instituto de Estudios Ceutíes, Ceuta, 1993, pp. 43; R. Ricard, "Le Maroc septentrional au XVe siècle d'après les chroniques portugaises," in: *Etudes sur l'histoire des portugais au Maroc*, Lisboa, 1955, pp. 6-8.

10 حول مختلف هذه المصادر ينظر: محمد الشريف، "مصادر دراسة الغزو البرتغالي لمدينة سبتة عام 818هـ/1415م"، **مجلة كلية الآداب بتطوان**، العدد 12 (2006)، ص 101-114.

وتحظى الحملة البرتغالية على سبتة باهتمام بالغ عند المؤرخين البرتغاليين المعاصرين، حتى إنها أفرزت ما يسمى بـ "مسألة سبتة" Questao de Ceuta في الهيستوريوغرافيا البرتغالية المعاصرة. فالحملة تؤرخ للحظة من أهم لحظات التطور السياسي والاقتصادي للبرتغال. ولعل أسباب الاهتمام الذي يحظى به هذا الحدث التاريخي كامنة في كونه لحظة الانطلاقة لتأكيد الهوية البرتغالية، والمحرك الذي نجده وراء أصل صيرورة الاكتشافات لسواحل أفريقيا الغربية، التي سمحت بالوصول إلى مناطق لم تكن معروفة آنذاك في الغرب المسيحي.

والقضية التي أسيل حولها مداد كثير هي المتعلقة بالأسباب والأهداف التي دفعت الملك جواو الأول، وأبناءه الثلاثة، إلى الإقدام على تنظيم تلك الحملة وتنفيذها. وتباينت التفسيرات والفرضيات لتفسير قرار التاج البرتغالي بغزو مدينة الزقاق[11]. ولعل أهم هذه التفسيرات يتمثل بما يلي.

1. التفسير الفروسي - الاجتماعي

يدافع زورارا في كتابه **تاريخ الاستيلاء على سبتة** *Crónica da tomada de Cepta* عن فرضية، ستصبح لاحقًا، وقرونًا عدة، إحدى مسلمات البحث التاريخي في البرتغال، وهي أن حملة سبتة كانت تحركها رغبة الأمراء البرتغاليين الثلاثة: دون دوارتي D. Duarte، ودون بيدرو D. Pedro، ودون إنريكي D. Henrique، أبناء الملك جواو الأول Joao I، في أن يرسَّموا فرسانًا، بعد المشاركة في عمل حربي كبير يليق بمقامهم، وأكثر تشريفًا لهم من إطار مبارزة عادية في البرتغال. ولقد وجدوا ضالتهم في اقتراح جواو ألفونسو Joao Alfonso، المشرف الملكي على المالية، القاضي بغزو سبتة. وتحمس الأمراء للاقتراح، وضغطوا على أبيهم لكي يتيح لهم وسيلة لإظهار شجاعتهم، وتمكينهم من تسلّم رتبة فارس.

ولئن كان بعض الباحثين يرى أن احتلال مدينة سبتة لغاية بسيطة مثل ترسيم الأبناء، "يبدو أقل بكثير من مستوى المشروع نفسه"، ما جعلهم يرتبون الفكرة ضمن نتائج الحملة، لا ضمن الدواعي والأسباب الرئيسة[12]، فإن البعض الآخر اتخذ الفكرة منطلقًا ليبرز بعض الأسباب الاجتماعية المرتبطة بموقع النبلاء والفرسان داخل المجتمع البرتغالي، ودورهم في اختيار سبتة هدفًا للغزو. ويتبنى هذا الطرح بعض المؤرخين البرتغاليين المحدثين، أمثال ماريو دي ألبوكيرك[13] الذي يذكرنا بروح الفروسية وبالمثل الدينية لفارس العصور الوسطى، وبـ "خمول" طبقة النبلاء البرتغاليين، وعدم انشغالها بمشروعات حربية بعد إمضاء معاهدة السلم مع قشتالة سنة 1411م. وفي المعنى نفسه يرى باربور أن ما دفع إلى القيام بحملة سبتة هو الطموح من جهة، والرغبة، من جهة أخرى، في إيجاد منفذ للمغامرين الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بعد إبرام السلم مع مملكة قشتالة[14]. وبدوره يؤكد بالتزار أوسوريو[15] أن الاستيلاء على سبتة كان عملًا فروسيًا يتوخى "الحفاظ على الروح العسكرية" لدى النبلاء والفرسان البرتغاليين.

---

11 A. Lobato, *Ainda em torno da conquista de Ceuta* (Lisbonne: Instituto de Investigação Científica Tropical, 1985), pp. 21-28; D. Lopes, "Os Portugueses em Marrocos: Ceuta e Tânger," in: Damiao Peres (dir.), *História de Portugal*, vol. 3 (Barcelos: Portucalense Editora, 1931), pp. 385-432; B. Osorio, *Ceuta ea Capitania de D. Pedro de Meneses (1415-1437)* (Lisboa: Academia das Ciências, 1933); D. Lopes, "A Expansao em Marrocos," in: A. Baiao et al. (eds.), *Historia da expansao Portuguesa no mundo*, vol. 1, 2nd ed. (Lisboa: Teorema, 1989); R. Ricard, *Etudes sur l'histoire des Portugais au Maroc* (Coimbra: Universidade de Coimbra, 1955), pp. 3-78; C.M. de Witte, "Les Bulles Pontificales de l'expansion Portugaise au XVe Siècle," *Revue d'histoire ecclésiastique*, vol. 48 (1953), pp. 686-696; Vitorino Magalhaes Godinho, *A Economia dos descobrimentos Henriquinos* (Lisboa: Livraria Sá da Costa, 1962), pp. 109-127; "Ceuta et casa de Ceuta," in: J. Serrao (dir.), *Dicionário de historia de Portugal*, vol. 2 (Lisboa: Iniciativas Editoriais, 1971); M.A. Lima Cruz, "Os Portugueses em Marrocos nos séculos XV e XVI," in: A. de Oliveira et al., *Historia dos descobrimentos e expansao Portuguesa* (Lisbonne: Universidade Aberta, 1990), pp. 53-123.

12 حسن الفكيكي، **سبتة المحتلة: ذروة وعينا الوطني 1415-1912** (الرباط: مديرية الوثائق الملكية، 2003)، ص 55.

13 M. de. Alburquerque, *Introduçao a historia de descubrimentos* (Coimbra: Atlantida, 1962), pp. 47-54.

14 Nevill Barbour, *Marocco* (London: Thames and Hudson, 1965), p. 98.

15 Osorio.



ومن المعلوم أن غزو المغرب كان وسيلة لتخطي الأزمة التي أصابت ذوي المداخيل القارة (الثابتة) في المجتمع البرتغالي، وفرصة أمام الفرسان للحصول على المكافآت المالية والإقطاعية، وعلى مناصب أو رواتب تخلقها الحروب بالمغرب[16]. وبهذا الصدد يروي توماز أنه "بالاستيلاء على سبتة، كانت البرتغال تتخلص من أفراد طبقة النبلاء المشاكسة والمتحمسة للغزو، عن طريق إرسالهم إلى المغرب، حيث الوظائف الإدارية وآفاق الاغتناء السريع متوافرة، وفي الوقت نفسه كانت تجنب البلاد بؤر توتر محتملة"[17]. وفي السياق ذاته، يدافع خواو لوسيو أزبيدو[18] عن فكرة "إلهاء" طبقة النبلاء وشغلها عن التطلع إلى السلطة في حروب خارجية.

2. الأطروحة الدينية

يبرز زورارا، مثله مثل باقي الإخباريين البرتغاليين المعاصرين لغزو المغرب وللكشوف[19] أهمية العامل الديني في غزو سبتة، ويؤكد أن فكرة "خدمة الرب"، كانت مسيطرة على مخططي المشروع. ولا غرابة في أن وجدناه يختم كتابه **تاريخ الاستيلاء على سبتة** بتسجيل مدى ارتياح البرتغاليين بعد "تحقيق مهمة لا مثيل لها [...] لأنهم الأوائل من بين كل شعوب إسبانيا [...] الذين نزلوا بأفريقيا، وعملوا على نشر الإيمان بين الكفار"[20].

وقد أثّـر هذا الإخباري في رعيل من المؤرخين اللاحقين، الذين لم يستطيعوا التخلص من التفسير الذي أعطاه لأسباب الحملة على سبتة. ففي القرن التاسع عشر، نجد أن كاردينال سراييبا Saraiva يقول إن الهجمات المستمرة للقراصنة المسلمين على الساحل البرتغالي، إضافة إلى "العداوة الأبدية مع الإسلام"، هي الأسباب التي دفعت البرتغاليين إلى القيام بحملتهم على سبتة[21].

لقد تم تقديم الحملة على سبتة على أنها حملة صليبية، لكننا لم نعثر على الصك البابوي الخاص بها، الذي تلاه الأسقف جواو دي شيرا J. de Xira بمدينة لاغوس في 19 جمادى الأولى 818هـ (27 تموز/ يوليو 1415م)، والأسطول البرتغالي على أهبة الهجوم على سبتة[22]، ولكننا نتوفر على نص الصك الذي أصدره البابا مارتين الخامس Martin V في 16 صفر 820هـ (4 نيسان/ أبريل 1417م) الذي

16 أحمد بوشرب، **دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور** (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1984)، ص 157؛ أمين توفيق الطيبي، **دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس**، ج 2 (طرابلس/ تونس: الدار العربية للكتاب، 1997)، ص 276.

17 L.F. Thomaz, *Le Portugal et l'Afrique au XVe siècle: Les Débuts de l'expansion* (Lisbao: Instituto de Investigaçao Cientifica Tropical, 1989), pp. 148-149.

18 J.L. Azevedo, *Epocas de Portugal economico* (Lisboa: Livraria Classica Editorade A. M. Teixeira, 1988), pp. 57-67

19 "لقد أعطى الإخباريون البرتغاليون المعاصرون لغزو المغرب وللكشوف (زورارا مثلًا) أهمية قصوى للعامل الديني، وجعلوا منه المحرك الرئيسي، وسار على نهجهم من درسوا موضوع الغزو قبل استغلال الوثائق البرتغالية، أي قبل العقد الثالث من القرن الماضي [...] وقد يدفع الاعتقاد بأهمية هذا العامل ما أجمعت عليه المصادر من حرص ملوك البرتغال على محاربة المسلمين بالمغرب والعمل على محو الإسلام منه، وتعويضه بالمسيحية، وتحويل المساجد إلى كنائس، وإنشاء الأسقفيات بالمغرب، وإرسال الكهان للعمل بها [...] كما تتجلى هذه الروح في الشعائر والطقوس الدينية التي تسبق كل هجوم على المغرب، وفي محاولة الملوك البرتغاليين دفع ملوك المسيحية الآخرين إلى الاقتداء بهم"، يُنظر: بوشرب، ص 148-149؛ أحمد بوشرب، "المخططات البرتغالية خلال القرنين 15 و16"، في: عبد الله العروي [وآخرون]، **في النهضة والتراكم: دراسات في تاريخ المغرب والنهضة العربية**، سلسلة المعرفة التاريخية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986)، ص 208-209.

20 G.E. Zurara, *Cronica da Tomada de Ceuta por el rei D. Joao I*, Francisco Maria & Esteves Pereira (Lisboa: Academia das Sciências de Lisboa, 1915), p. 186.

21 I. Drumond Braga, *Ceuta Portuguesa (1415-1656)* (Ceuta: Instituto de Estudios Ceutíes, 1998), p. 27.

22 Zurara, *Crónica,* p. 1566.

هناك من الباحثين من يشكك في وجود هذا الصك البابوي الخاص بالحملة الصليبية على سبتة، ويقول إن الملك جواو الأول استخدم صكًا بابويًا بخصوص الحملة الصليبية ضد المسلمين بصفة عامة، من دون تحديد. وهناك من يذهب إلى أن الإبقاء على سر هذا الصك البابوي يتماشى والكتمان الذي أحاط به جواو الأول هدف حملته، فلم يكن من الممكن الإعلان عن الصك البابوي، وإلا فشا سر هدف الحملة، يُنظر:
Alberto Baeza Herrazti, *La Cruzada de Ceuta* (Ceuta: Ediciones Grupo Aleo, 1987), p. 12.

أنشئت بمقتضاه كاتدرائية سبتة بصفة رسمية[23]، ووضعت تحت إشراف ملوك البرتغال، لتكون رأس الكنيسة في أفريقيا، فكانت أول كاتدرائية أقيمت في أرض المغرب.

ومنح البابا مارتين الخامس في 4 نيسان/ أبريل 1418م المغفرة التامة لكل من ساهم شخصيًا أو ماليًا في الاستيلاء على سبتة، مثلهم في ذلك مثل الصليبيين بالقدس. وفي ربيع 1419م، وأمام تزايد المقاومة المغربية للوجود البرتغالي بسبتة، طلب الملك جواو الأول (ت. 1433م) من البابا أن يغفر خطايا المدافعين عن المدينة، رجالًا ونساء، وهو ما استجاب له البابا في 9 آذار/ مارس 1420م[24].

إن الأطروحة الدينية المحضة[25] تركز على الروح الصليبية التي كانت متغلبة على الملك جواو الأول وعلى زوجته فيليبا Filipa، وأبنائه الذين قرروا تسيير الحملة العسكرية ضد "الكفار" استجابة لدعوات الكنيسة المتكررة. وكان من الطبيعي أن يفكر ملك البرتغال جواو الأول في احتلال سبتة قبل غيرها من المناطق، نظرًا إلى الدور الطلائعي الذي قامت به في فتح الأندلس، وتعزيز دولة الإسلام هناك[26].

وينسب إلى الأمير إنريكي قوله لوالده، وهو يحاول إقناعه بالموافقة على حملة سبتة، إنه لا وجه للمقارنة بين عداء قشتالة المسيحية للبرتغال وبين عدائها "للكفار الذين هم أعداء لنا بالسليقة". ولما استشار الملك جواو الأول أحد كبار مستشاريه بشأن الحملة المقترحة ضد سبتة أجابه قائلًا: "يبدو لي أن هذه الخطة ليست من بنات أفكارك، وإنما هي بوحي من الله"[27].

ومن المعلوم أن أول عمل قام به العاهل البرتغالي بعد الاستيلاء على سبتة هو تحويل مسجدها الجامع إلى كنيسة، أقيم فيها أول قداس بحضور الملك. بل إن جميع مساجد المدينة قد حُوّلت إلى كنائس عقب سقوط المدينة. فـأنطوان دو لاسال الذي شارك في الحملة البرتغالية على المدينة يذكر سان ميشال Saint Michele، وسان جاك Saint Jack، وسان جورج Saint George، "وغيرهم من القديسين الذين أطلقت أسماؤهم على باقي مساجد المدينة"[28].

وتجدر الإشارة إلى أن الملكة فيليبا، كان لها دور كبير في إذكاء الروح الصليبية في نفوس أبنائها الأمراء، وبصفة خاصة في نفس الأمير إنريكي Enerique[29]، الذي أصبح رئيسًا لنظام المسيح الديري العسكري Ordre de Christ وهو أقدم الجماعات العسكرية وأقواها، ووريث تقليدي صليبي طويل. ومع استكمال البرتغال وحدتها الترابية، وطرد المسلمين من أراضيها في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، فإن الأمير إنريكي أراد مواصلة هذا التقليد الصليبي في ديار الإسلام في المغرب، لمحاربتهم، بل العمل على تنصيرهم[30].

---

23 Ibid., p. 16.

24 J. Paviot, "Les Portugais et Ceuta 1415-1437," in: Michel Balard & Alain Duccelier (eds.), *Le Partage du monde: Echanges et colonisation dans la Méditerranée médiévale* (Paris: Publications de la Sorbonne, 1998), pp. 427-428.

25 من المدافعين عن هذه الأطروحة خواكين بنساودي، فهو يبرز فكرة "مشروع الهند" الذي تبناه الأمير دون إنريكي الذي كان يطمح، بحسب بنساودي، إلى تحطيم الخطر التركي الذي يهدد المسيحية، ويفتتح هذا الحلم بالاستيلاء على سبتة تحديدًا، يُنظر:

J. Bensaude, "Origem do plano das Indias," *Boletim da agência geral das colonias* (1931), accessed on 27/11/2019, at: https://bit.ly/34pR6lu

26 محمد بن عزوز حكيم، **المغرب في مواجهة الحملات الصليبية** (تطوان: [د. ن.]، 2003)، ص 60.

27 C. Bell, *Portugal and the quest for the Indies* (New York: Barnes & Noble, 1974), p. 35.

مذكور في: الطيبي، ص 269.

28 Antoine de La Salle, "Le Reconfort de madame de Fresne," in: Joseph Neve, *Antoine de La Salle, Sa vie et ses ouvrages* (Paris/ Bruxelles: Champion, 1903 [1881]), pp. 142-147.

29 Alberto Baeza Herrazti, "Ceuta lusitana," in: *Portugal y Ceuta: Una historia común (1415-1668)* (Ceuta: Instituto de Estudios Ceutíes, 2001), pp. 33-34.

30 الطيبي، ص 269.

وقد اعتمد دياس دينيس على الصكوك الخاصة بالحملات الصليبية التي منحها البابوات لملوك البرتغال قبل سنة 1415م، ليؤكد أن الاستيلاء على سبتة هو مجرد استمرارية لحروب الاسترداد وللروح الصليبية التي عمّت شبه جزيرة إيبيريا مع تقدم حركة "الاسترداد" ونجاحها، وبذلك فإن الهدف من الاستيلاء على سبتة هو إضعاف المغرب تفاديًا لمساهمته في تقوية الجانب الغرناطي[31]. ويعتقد أنطونيو بايزا هيرازتي، وهو يعتمد على الصكوك البابوية نفسها، أن الاستيلاء على سبتة كانت تحركه الحمية الدينية للبرتغاليين الذين كانوا قد انتهوا من طرد المسلمين من أراضيهم، ونقلتهم تلك الحمية إلى الجانب الآخر من المضيق، ليستردوا أراضيَ اغتُصبت قهرًا من المسيحية في السابق[32]. وهذا الفهم ليس غريبًا عن وصية إيزابيلا الكاثوليكية (1504م) التي أوصت بمحاربة المسلمين في عقر دارهم، والعمل على تمسيحهم.

وما إن عاد الملك البرتغالي إلى بلاده في الثاني من أيلول/ سبتمبر 1415م، حتى كتب لملك قشتالة، فرناندو الكاثوليكي (ت. 1516م)، يقول له: "ليست البرتغال هي التي قامت بهذه الحملة المباركة، وليس أميرًا برتغاليًا هو الذي فتح مدينة سبتة، بل هي دولة مسيحية صاحبة الملحمة، وهو أمير مسيحي يضع هذا النصر في صحيفة النصرانية، وبخاصة ملوك شبه الجزيرة الإيبيرية"[33].

3. التفسير الاقتصادي للحملة على سبتة

بموازاة هذا التفسير الذي يعطي الأسبقية للعامل الديني ويبرز الحماس الصليبي والرغبة في تحقيق الأمجاد والبطولات الحربية، نجد تيارًا هيستوريوغرافيًا يرى أن العوامل الاقتصادية كان لها دور كبير في دفع البرتغاليين إلى اختيار سبتة هدفًا للحملة. ويركز هذا التيار على رغبة البرتغال في إيجاد مكان لها بين الدول التي كانت تهيمن على المبادلات التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد سمح هذا التيار الهيستوريوغرافي بإعطاء تأويل أكثر اتساعًا للمعطيات المتضمنة في المصادر التاريخية، نظرًا إلى التمفصلات العديدة التي تربط بين مختلف جوانب الظاهرة التاريخية.

فالحاجة إلى بعض المنتجات التي كان يحتاج إليها المجتمع البرتغالي (كالذهب والقمح والعبيد)، والاستجابة لمتطلبات الطبقات البرجوازية النامية في مدن البرتغال، والجاذبية التي كانت لبعض مناطق الإنتاج، وتعزيز تجارة البرتغال في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والرغبة في الحصول على ذهب السودان الغربي عن طريق سبتة، والطمع في ثروات المغرب ذاته، والرغبة في الاستيلاء على الجزر الأطلسية، وتقدم المعارف البحرية والملاحية والجغرافية، هي بعض المواضيع التي دُرست في إطار أبحاث شاملة، وأرست أسس معرفة أعمق للأحداث.

ويرجع الفضل إلى أنطونيو سيرجيو في مراجعة التفسير الفروسي والديني للحملة البرتغالية على سبتة، وذلك في دراسة صدرت له سنة 1919م. فقد رأى هذا المؤرخ أن جواو ألفونسو دي ألينكير، "متصرف الخزينة"، يبرُز من خلال كتابات زورارا مدافعًا عن مصالح البرجوازية البرتغالية المهتمة بالتجارة في ما وراء البحار، وبالسيطرة على الأسواق الخارجية التي من شأنها أن تفتح آفاقًا جديدة أمام الاقتصاد البرتغالي. ومن المعلوم أن أسرة أفيش Avis جاءت إلى الحكم سنة 1385م بفضل مساندة الطبقة البرجوازية من تجار المدن،

31 A.J. Dias Dinis, "Antecedentes da expansáo ultramarina Portuguesa: Os Diplomas Pontificios dos Séculos XII a XV," *Revista Portuguesa de História*, vol. 10 (1962), pp. 86-106

32 Herrazti, *La Cruzada*, p. 8; Fernando Calapez Corréa, "Causas da tomada de Ceuta," *Cuadernos del Archivo Municipal de Ceuta*, vol. 3, no. 6-7 (1990), pp. 27-29.

33 ذكره: ابن عزوز، ص 69.

وهي طبقة احتلت مصالحها التجارية المقام الأول في سياسة المملكة. وكان تجار لشبونة وبورتو لا ينظرون بعين الرضا إلى احتكار الإيطاليين والأرغونيين التجارة مع أسواق شمال أفريقيا ومدنه المرفئية، وعلى رأسها سبتة.

ولقد لفت سيرجيو الانتباه إلى الأهمية التي يكتسيها الاستيلاء على سبتة من وجهة نظر اقتصادية، خاصة أن المدينة المغربية كانت على امتداد تاريخها الإسلامي، نقطة تجارية أساسية، حيث ترد سلع الشرق وحبوب المغرب، وهي المنفذ الرئيس لصادرات المغرب، وأحد المراكز التي تنتهي إليها تجارة ذهب السودان الغربي عبر الصحراء. ومن المعلوم أن استيراد الحبوب الموجهة إلى الاستهلاك كان له أهمية كبيرة، خاصة مع نقص القمح بالبرتغال[34].

وفي هذا الصدد، نجد أن بعض المؤرخين لم يترددوا في ربط احتلال سبتة (والسواحل المغربية الأخرى) بمحاولة البرتغاليين ضمان هذه المادة الأساسية لبلادهم[35]. ويدعم روبير ريكار بدوره فرضية الدور الأساسي للحبوب في قضية سبتة، ويعتقد أن الحبوب مرتبطة كذلك بالمبادلات التجارية التي ستتم لاحقًا مع غينيا[36]. ويؤكد بيتورينو ماغالهايس غودينهو Vitorino Magalhaes Godinho من جانبه أن سبتة كانت مركزَ تخزين كبيرًا للحبوب التي كانت تردها من السهول المغربية، وكان يوجد بها عدد مهم من الطواحين والمخابز، ويشير في هذا الصدد إلى الفندق الكبير بسبتة الذي يصفه الأنصاري في كتابه **اختصار الأخبار**[37]. ويؤكد هذا المؤرخ أن البرتغال كانت تستورد القمح من سبتة قبل حملة الملك جواو الأول عليها، سنة 1415م[38]. وبذلك فإن الاستيلاء على سبتة كان يهدف، في نظره، إلى تسهيل الانفتاح على عالمين: العالم المغربي - المتوسطي، والعالم المغربي - الأطلسي. ومنهما كان في مستطاع التجار البرتغاليين التزود بذهب السودان وبحبوب المغرب، والاستفادة من مجالات الصيد البحري، كما رأى فيهما التجار البرتغاليون قاعدة لشراء العبيد[39].

ولئن كان ديفيد لوبيش يشكك في أن يكون لمادة الحبوب دخل في مشروع الاستيلاء على سبتة، بدعوى أن المدينة لم تكن منطقة منتجة للحبوب، ولا سوقًا للسلع الشرقية[40]، فإن رغبة البرتغال في الحصول على الذهب لا يمكن التقليل منها أو استبعادها كعنصر رئيس في دفع البرتغاليين إلى الاستيلاء على سبتة. فقد عرف القسم الجنوبي من أوروبا "مجاعة نقدية" في القرن الرابع عشر الميلادي لم يسبق أن عرفها من قبل، مرتبطة بأزمة الحصول على الذهب[41]. وبسبب النقص في هذه المادة توقفت البرتغال عن سك عملة ذهبية خاصة بها منذ سنة 1383م. كما أن الأزمة الطويلة التي كانت تعانيها البرتغال قبيل حملة سبتة نتيجة النقص الكبير في موارد الدولة، دفعت الملك جواو الأول إلى العبث بالعملة، وتخفيض قيمتها، لتسديد ديونه[42]. فقد أصبحت قيمتها سنة 1409م أقل من قيمة العملة

---

34 António Sérgio, "A Conquista de Ceuta: Ensaio de interpretaçáo náo romantica do texto de Zurara," *Ensaios*, vol. 5 (1920), p. 255; António Sérgio, "Repercussaoes duma hipotese: Ceuta, as navegaçoes e a genese de Portugal," *Ensaios*, vol. 4 (1934), p. 193; António Sérgio, "Ciência e Educação," *Ensaios*, vol. 4.

وقد أثارت فرضية أنطونيو سيرجيو في حينها نقاشًا وجدلًا حادين بين المؤرخين البرتغاليين.

35 بوشرب، **دكالة**، ص 154.

36 R. Ricard, "Le Commerce de Berbérie et l'empire Portugais," *Annales de l'institut d'etudes orientales d'Alger*, vol. 2 (1936), pp. 10-11.

37 السبتي، ص 34.

38 Vitorino Magalhaes Godinho, *Les Grandes découvertes* (Coimbra: BEP, 1953), p. 32; Vitorino Magalhães Godinho, "História económica e social da expansao Portuguesa," *Terra Editora*, vol. 1 (1947), pp. 87-89.

39 Godinho, *A Economia*, pp. 109-127.

40 Lopes, "Os Portugueses," pp. 385-432; D. Lopes, "A Conquista de Ceuta: A sua Importancia Politica e Economica," in: *Historia da expansao Portuguesa no mundo*, Baião, António & Cidade Hernâni António & Murias Manuel (dir.), vol. 1 (Lisboa, 1937).

41 بوشرب، "المخططات البرتغالية"، ص 186-189.

42 الطيبي، ص 272.

القديمة الذهبية بخمسين مرة، ونزلت إلى 700 مرة سنة 1435م. وكانت فئة التجار على رأس المتضررين من هذا الانخفاض، فلا غرابة في أن وجدناهم وراء اختيار سبتة أول هدف لكونها آنذاك أهم أسواق التبر بالمغرب[43].

وخلاصة القول، لقد كان للعامل التجاري دور كبير في دفع البرتغاليين إلى استهداف سبتة، وبذلك تصح مقولة بيير شونو الذي يصف حملة سبتة بكونها "قضية برجوازيين [...] يقودها نبلاء"[44].

إلا أن احتلال سبتة أدى إلى أفول نجمها بعدما كانت نافذة المغرب على البحر الأبيض المتوسط، ومحجّ تجار أوروبا[45] والعالم، وتحولت المدينة إلى مجرد ثكنة عسكرية، تعيش على نفقة البرتغال، وأصبحت مصاريف تحصينها والدفاع عنها تثقل كاهل الخزينة البرتغالية[46].

4. عامل القرصنة

وارتباطًا بالعامل التجاري، يرى بعض المؤرخين أن إرادة التخلص من القرصنة السبتية كانت دافعًا أساسيًا وراء احتلال البرتغاليين سبتة سنة 1415م[47].

ومنذ القرن التاسع عشر، اعتبر كاردينال سرابيبا أن الهجمات المستمرة للقراصنة المسلمين على الساحل البرتغالي، إضافة إلى العداوة الأبدية مع الإسلام، هي الأسباب التي دفعت البرتغاليين إلى القيام بحملتهم على سبتة[48]. ويرى ديفيد لوبيش أن الاستيلاء البرتغالي على سبتة، القاعدة البحرية المهمة، كان يمثل نهاية السيطرة الإسلامية على مضيق جبل طارق، ونهاية القرصنة الإسلامية بالمنطقة[49].

وتتبنى إلين سانسو Elaine Sanceau بقوة في مقدمة كتابها **الحصون في أفريقيا** هذا التفسير، وتستعرض الغارات البحرية الإسلامية على سواحل البرتغال، وتقف عند الهجوم الذي تعرضت له مدينة لاغوس سنة 1385م، والذي أدى إلى نهب المحتويات الثمينة لكنيستها (كنيسة القديسة مارية) وتهريبها إلى سبتة. وبما أن سبتة كانت "وكرًا نشيطًا للقراصنة"، من الطبيعي أن تكون هدفًا للحملة البرتغالية من أجل حماية سواحل البرتغال، ولا سيما أن هذه القرصنة كانت تعرقل تصدير منتجات الغرب البرتغالي إلى المغرب، وهي مصدر دخل أساسي للذهب بالنسبة إلى البرتغال[50].

---

43 بوشرب، "المخططات البرتغالية"، ص 188، 196؛ بوشرب، **دكالة**، ص 155.

44 P. Chaunu, *L'expansion européenne du XIIIe au XVe siècle* (Paris: PUF, 1969), p. 126.

ومن المؤرخين القائلين بالعامل الاقتصادي في مشروع الاستيلاء على سبتة بييغا سيمويش Veiga Simoes التي صاغت إطارًا لدوافع مختلف المجموعات الاجتماعية بالبرتغال، وخلصت إلى أن الأزمة الاقتصادية التي كانت تسود آنذاك دفعت البرتغاليين إلى "التوسع الترابي". إضافة إلى بيسكوندي دي لاكوا Vizconde de Lagoa الذي يشدد على "الدافع الاقتصادي" في حملة سبتة، وبالتحديد الرغبة البرتغالية في إقامة مركز للمبادلات التجارية على الساحل الأفريقي، حيث يتوافد الذهب والسلع الشرقية الثمينة الأخرى. وخايمي كورتيساو J. Corteśao الذي يرى أن الاستيلاء على سبتة كان الغرض منه تحسين التجارة مع شمال أفريقيا، والحصول على الذهب الضروري لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي كان يعرفها عصر الملك جواو الأول، ينظر:

Braga, pp. 17-32.

45 بوشرب، **دكالة**، ص 113؛ بوشرب، "المخططات البرتغالية"، ص 214.

46 Paviot, pp. 428-432.

47 Charles E. Nowell, *Histoire du Portugal* (Paris: Payot, 1953), p. 39; S. Chantal, *Histoire du Portugal* (Paris: Hachette, 1965), p. 80.

48 Cardenal Saraiva, "Memoria sobre a expediçao de Tanger, no anno 1437," *Obras Completas*, vol. 3 (1847).

مذكور في:

Braga, p. 27.

49 Lopes, "Os Portugueses"; Lopes, "A Conquista."

50 Elaine Sanceau, *Castelos em Africa* (Porto: Livraria Civilizaçáo, 1961).

ويؤكد المؤرخ البرتغالي خايمي كورتيساو J. Cortesáo أن أسباب الاحتلال البرتغالي للمدينة المغربية يجب البحث عنها في الرغبة في القضاء على النشاط القرصني الإسلامي[51]، الذي ضاعف من نشاطه، بحسب رأيه، خلال مطلع القرن الخامس عشر، والذي تسبب في اختناق واردات البرتغال ودول شمال المحيط الأطلسي، من السلع القادمة من المشرق، ومن غيره من الأسواق المتوسطية.

إن الاستيلاء على سبتة، والقضاء على القرصنة وضعا حدًا، بحسب كورتيساو، للحصار المضروب على تدفق السلع، وفتح المجال أمام ميناء لشبونة ليستقبل السفن والمراكب من البحر الأبيض، وما يتبع ذلك من مردود التجارة وأرباحها[52].

وفي السياق نفسه، ينفي توركاتو دي سوزا سواريس وجود مشروع شامل لغزو المغرب والاستيلاء عليه، ويرى أن الهدف الرئيس لحملة جواو الأول هو القضاء على النشاط البحري والقرصنة الإسلامية، المسؤولة عن أسر عدد كبير من المسيحيين[53].

وترى المؤرخة الإيطالية أنا أونالي أن الهدف الأساسي من الحملة البرتغالية هو الحصول على قاعدة استراتيجية تسمح بمراقبة الأوضاع بالمضيق على مستويين: منع القرصنة المسيحية بهذه المياه، والقضاء على الأعمال القرصنية للمسلمين الذين يعرقلون التجارة الآتية من الشرق، وتضيف الباحثة أنه بعد الاستيلاء على المدينة أصبحت البرتغال تتمتع بحرية تحرك كبيرة بمياه الزقاق، وحولت القرصنة لصالحها[54].

والواقع أن البرتغال أحيت نشاطًا كانت تدّعي أنها أتت للقضاء عليه. فقد أصبحت القرصنة البرتغالية سيدة منطقة الزقاق. فزورارا يؤكد أن الأمير دون إنريكي لم يتوقف عن تسليح السفن ضد "الكفار" منذ سقوط المدينة[55]. ويقدم لنا هذا الإخباري معلومات دقيقة عن القرصنة البرتغالية بالمضيق. فبعد مغادرة الملك جواو الأول سبتة في 2 أيلول/ سبتمبر 1415م ترك وراءه سفينتين لحماية المضيق. وكانت السفينتان كبيرتين، فعمد حاكم المدينة، دون بيدرو دي مينيسيس Don Pedro de Menezes، إلى إنشاء سفينة سريعة، ذات عشرة صفوف تجديفية، وضعها رهن إشارة سانتياغو سي دي براتا Santiago See de Prata الذي كان متمرسًا في الحرب البحرية ضد المغاربة، وسبق أن كان أسيرًا لديهم. وأول سفينة استولى عليها كانت من نوع "الغراب"، كانت محملة بالقمح والشعير والفواكه، وكانت متجهة من القصر إلى غرناطة. والسفينة الثانية التي أسرها كانت متجهة من مالقة إلى طنجة وعلى متنها شحنة تقدر قيمتها بعشرة آلاف كورونة، وكانت مكونة من النسيج والحرير والأنسجة الرفيعة. واستولى كذلك على سفينة مغربية في ميناء جبل طارق[56].

وجلبت الغنائم المتأتية من القرصنة أشخاصًا آخرين، يورد زورارا أسماءهم. كما جلبت سبتة قراصنة من المناطق الإيبيرية الأخرى (قطلانيون، وقشتاليون وغيرهم) وحتى من فرنسا[57]. وإذا كان نطاق القرصنة البرتغالية غربًا يصل حتى العرائش وسلا، وشرقًا حتى المرسى الكبير، فإن أكبر غنائمهم كانوا يحصلون عليها في مياه المضيق[58].

51 J. Cortesáo, "A Tomada e Occupaçao de Ceuta," *Boletim da Agéncia Geral das Colonias*, no. 5 (1925), pp. 9-30.

52 J. Cortesáo, *Historia dos descobrimentos Portugueses*, vol. 2 (Lisboa: Editora Arcadia, 1960), p. 288.

53 Torquato de Sousa Soares, "Algumas observaçaoes sobre a politica Marroquina da monarquia Portuguesa," *Revista portuguesa de Historia*, vol. 10 (1962), pp. 512-518.

54 Anna Unali, *Ceuta 1415: Los Orígenes de la expansión Europea en Africa* (Ceuta: Ciudad Autónomica de Ceuta, 2004), p. 200.

55 Gomez Ines de Zurara, *Chronique de Guinée (1453)*, Leon Bourdon (trad.), Jacques Paviot (intr.) (Paris: Collection Magellane, 1994), p. 53.

56 Jose Adriano de Freitas Carvalho & Gomes Eans de Zurara, *Cronica do Conde Pedro de Meneze* (Porto: Programa Naciona de Edicoes Comemorativas dos Descobrimentos Portugueses, 1988), pp. 309-315.

57 Paviot, pp. 432-433.

58 Ibid.

كيفما كان الحال، فالملاحظ أن القرصنة السبتية لم تأخذ أبعادًا مهمة إلا مع القرن 8هـ/ 14م. فالشهادات التي نتوفر عليها من المصادر العربية ومن الوثائق اللاتينية على حد سواء ترجع كلها إلى هذا القرن، وتصادف فترات الاستقلال الذاتي للمدينة. ويمكن افتراض أن هذا النشاط لم يكن غريبًا عن الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها المدينة آنذاك، وهي أزمة مرتبطة بتقلص نشاط المدينة التجاري مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. ولذلك نجد أن مجال نشاط القراصنة السبتيين يقع في المناطق التي نافست المدينة المغربية تجاريًا (بلنسية، وتونس، وبجاية، وجزر البليار، وميورقة ... إلخ) وكادت تخنقها بقطع شريانها الحياتي الأساسي، أي التجارة[59].

ولا بد من الإشارة إلى أن مصادرنا التاريخية لا تذكر أن التجارة أو السفن البرتغالية قد تعرضت لأذى من سفن سبتة. وقد عارض ملك البرتغال بادئ الأمر فكرة الهجوم على سبتة، بحجة أن الهجوم سوف يؤدي حتمًا إلى قيام المغاربة بالثأر من السفن البرتغالية في مضيق جبل طارق، ما سيعرض للخطر تجارة البرتغاليين المجزية بزيت الزيتون والنبيذ مع موانئ البحر المتوسط. بل إن الملك جواو الأول كان يحبذ شنّ هجوم مشترك مع القشتاليين ضد مملكة غرناطة أملًا في أن تستحوذ البرتغال على أراضٍ جديدة في شبه جزيرة إيبيريا[60].

أما في بداية القرن الخامس عشر فلم تكن سبتة تتوفر على قوة بحرية تمكنها من مزاولة النشاط القرصني، وهناك شهادات تثبت انعدام وجود الأسطول السبتي ما بين سنوات 812هـ/ 1409م و818هـ/ 1415م، أي خلال المدة التي كانت فكرة احتلال سبتة قد شقّت طريقها نحو التنفيذ. ومن تلك الشهادات ما جاء في تقرير الوفد البرتغالي المكلف باستطلاع حال المدينة سنة 816هـ/ 1413م من كون مرسى المدينة خاليًا من السفن السبتية، وهذا هو الملاحظ أيضًا أثناء حرب أبي سعيد عثمان لأخيه محمد السعيد. والحجة الدامغة على كل هذا عدم وجود أي مركب وقت انتصاب الأسطول البرتغالي بمياه سبتة في 12 و21 آب/ أغسطس 1415م. "وتبعًا لذلك، فإن ساسة الحملة حينما أثاروا مسألة القرصنة ليدرجوها ضمن العوامل، كانوا قد تراجعوا زمنيًا إلى الوراء لحشد مبررات الغزو، بالاستناد إلى أدوار سبتة الجهادية السالفة. وبناء على ذلك يتبين أن عامل القرصنة لا يمتّ بأية صلة إلى العوامل المباشرة"[61]. ومما يؤكد أن عامل القرصنة لم يكن حاسمًا في الاستيلاء على سبتة هو أن البرتغاليين لم يعملوا قط على احتلال مدن مغربية كان مجاهدوها نشطين، كتطوان والعرائش وسلا[62]. كما أننا لا نجد أي سبب من الأسباب الأربعة التي برر بها الملك البرتغالي احتفاظه بسبتة له علاقة بالقرصنة بمنطقة الزقاق أو بالخطر البحري المغربي هناك[63].

5. الدوافع الاستراتيجية والسياسية

لقد كان الهدف المباشر للحملة البرتغالية هو سبتة، ولكن الاستيلاء على هذه المدينة وثيق الارتباط بالسيطرة على مضيق جبل طارق. ونعتقد أن تنحية القوتين الإيبيريتين (الأرغونية والقشتالية) من مياه مضيق جبل طارق كانت تمثل الانشغال الأكبر للتاج البرتغالي في مطلع القرن الخامس عشر. لقد كانت البرتغال حريصة على ألّا تقع سبتة في أيدي منافسيها، إذ اجتذبت المدينة قبل ذلك أنظار قشتالة وأرغون، وحتى جنوة، التي حاول تجارها الاستيلاء، عبثًا، عليها سنة 633هـ/ 1236م.

ومن المعلوم أن الاتفاقيات الأولى التي كانت تحدد مجال نفوذ قشتالة وأرغون ببلاد المغرب (خاصة اتفاقية مونتياغودو Monteagudo لسنة 1291م) لا تعترف للبرتغال بدور في هذا التوزيع، وتقصيها من مشروع التوسع المسيحي بالأراضي المغربية.

---

59 محمد الشريف، "الأسطول السبتي بين الجهاد والتجارة بين القرنين 12 و14م"، **مجلة البحث العلمي**، العدد 45 (1998)، ص 38-39.

60 الطيبي، ص 274.

61 الفكيكي، ص 56.

62 بوشرب، **دكالة**، ص 153.

63 Guillermo Gosalbes Busto, *Entre Portugal y España, Ceuta* (Ceuta: Instituto de Estudios Ceuties, 2001), p. 26.

فالقوى المؤثّرة في الحوض الغربي للبحر المتوسط آنذاك كانت متعددة. وبالاستيلاء على سبتة، مفتاح المضيق، والمدينة الأكثر قربًا من شبه الجزيرة الإيبيرية، كان الملك البرتغالي يحاول، عن طريق عمل حربي واستراتيجي، أن يدخل تغييرًا جذريًا على التوازن السياسي والاقتصادي بمنطقة الزقاق، والحصول على قاعدة استراتيجية تسمح بمراقبة الأوضاع بالمضيق.

كان الأمر يتعلق بمواجهة غير مباشرة مع دول مسيحية مسيطرة، ومحاولة أخذ مكانها في المضيق وفي البحار المجاورة، من دون أن تضطر البرتغال إلى الدخول في صراع مسلح معها. ولم يكن من السهل تحقيق هذا الهدف، نظرًا إلى قوة الحضور التجاري الأرغوني والجنوي في أهم المدن الساحلية للمغرب الأقصى. ومن هنا كانت السيطرة على سبتة تدخل ضمن مخطط يرمي إلى إعطاء دفعة نوعية لدولة البرتغال للارتقاء سياسيًا واقتصاديًا، ولتجاوز التأخر الذي راكمته في الميدان التجاري، مقارنة بمنافسيها[64].

لقد كانت سبتة مركزًا تجاريًا مهمًا بالنسبة إلى الأرغونيين والجنويين والقشتاليين وكذلك تجار المناطق الأندلسية المجاورة. إن وضع المدينة تحت السيطرة البرتغالية كان يعني، في المقام الأول، القضاء على تجارة باقي الأمم المسيحية بها. من جانب آخر له علاقة بمضيق جبل طارق، فإن الحامية البرتغالية التي ستستقر هناك كان ينبغي أن تحدث تغييرًا كاملًا في التوازنات القائمة؛ تجاه القراصنة المسيحيين الذين كانوا يعملون في المنطقة، وكذا تجاه القرصنة والتجارة الإسلاميتين. وفي هذا السياق يقول أداو دا فونسيكا[65] إن "دافع الاستيلاء على سبتة كان هو الرغبة في السيطرة على مضيق جبل طارق، وهو موضوع كان يهم البرتغاليين والجنويين. وبالفعل، منذ سنة 1415م أصبحت المدينة قاعدة للبحرية البرتغالية ضد الإسلام وضد البحر المتوسط الغربي".

كان الملك الأرغوني فرناندو الأول قد متّن علاقات الصداقة مع فاس[66] في أفق الاعتراف بسيادته على جبل طارق[67]، وكان من شأن ذلك أن يوطد السيطرة الأرغونية على مياه المضيق، أو على الأقل يضمن مراقبتها. فالاستيلاء على سبتة، ذات الموقع الاستراتيجي المقابل لجبل طارق، كان خطوة في منتهى الأهمية لإفشال مشروع التاج الأرغوني[68]، وعرقلة هيمنته بالمنطقة. إن البرتغال لن تتدخل في أراضي مملكة أرغون مباشرة، وإنما ستعمل على محاصرة مصالحها الأساسية بمياه المضيق.

الهدف الاستراتيجي الثاني للحملة على سبتة مرتبط بالسباق مع قشتالة للسيطرة على مضيق جبل الزقاق[69]. إن مبادرة ملك البرتغال ومستشاريه إلى اتخاذ القرار الخاص بتجهيز حملة لأخذ سبتة كان ردًا على بوادر السياسة البحرية القشتالية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، عقب قبولها تبعية جزر الكناريا لها[70]، وعلى التوجهات الحربية لقشتالة بالضفة الجنوبية للمضيق، كما أبانت عنها غارتها على تطوان سنة 1400م. فقد كان يمكن أن تكون سبتة هدفًا للتوسع القشتالي بعد القضاء على مملكة غرناطة. لقد كانت سبتة ومضيق جبل طارق يمثلان، في نظر سياسيي قشتالة، امتدادًا لسواحلها، وكل حضور برتغالي في هذه السواحل سيكون غير طبيعي

---

64 Unali, p. 197.

65 L. Adao Fonseca, *Navegación y Corso en el Mediterraneo Occidental: Los Portugaeses a Mediados del Siglo XV* (Pamploma: Universidad de Navarra, 1978), p. 302.

66 M. Arribas Palau, *Intercambio de embajadas entre Abu Said Uthman III de Marruecos y Fernando de Aragon* (Tétuan: Editora Marroqui, 1956); M. Arribas Palau, "Cartas de recomendacion cursadas al sultan Abu Said Uthman III de Marruecos el rey de Aragon, Fernando I, el de Antequera," *Hespéris-Tamuda*, vol. 1, no 7 (1960).

67 Palau, *Intercambio*, pp. 37-38.

68 Unali, p. 199.

69 الفكيكي، ص 57؛ حسن الفكيكي، **سبتة المغربية: صفحات من الجهاد الوطني**، تقديم محمد حجي، سلسلة المعرفة للجميع 14 (الرباط: منشورات رمسيس، 2000)، ص 72.

70 الطيبي، ص 273.



في نظرها. وإن لم يكن هناك رد فعل قشتالي على الاستيلاء البرتغالي على سبتة سنة 1415م، فإن ذلك راجع إلى الوضعية الصعبة التي كانت تمر بها المملكة، بسبب خضوعها للوصاية الأرغونية. ومع ذلك لم تعترف قشتالة بالاحتلال البرتغالي لسبتة إلا سنة 1423م[71].

وبتحليل الادعاءات القشتالية المقدمة سنة 1435م، التي تناقش المشاريع البرتغالية للاستيلاء على شمال أفريقيا، يمكننا فهم كيف أن مهمة جواو الأول، بما في ذلك حملاته السابقة على الاستيلاء على سبتة، كانت تعتبر اغتصابًا للحقوق القشتالية في هذه المناطق. وللبرهنة على شرعية المطالب القشتالية، يتم الاستناد إلى كون ملوك القوط تركوا إرثًا للملوك القشتاليين متمثلًا في كل المناطق التي كانت تشكل موريتانيا الطنجية التي كانت ضمن ممتلكاتهم[72]. ولم تستأنف قشتالة هجماتها على المغرب إلا بعد القضاء على غرناطة (1492م).

يلخص خوخي بورجيس دي ماسيدو الأبعاد الاستراتيجية في حملة سبتة قائلًا: "إن العوامل والدوافع التي كانت تسود مجتمع ذلك الوقت هي عوامل ودوافع لا تشكل الأسبقيات بالنسبة إلينا حاليًا [...] إن أسباب الاستيلاء على سبتة تكمن في البحث عن التوازن بين القوى الدولية آنذاك. فالعملية العسكرية هي نتاج استراتيجية نابعة مباشرة من عدم نجاعة الدعم الإنكليزي المحتمل للبرتغال في القرن الخامس عشر، وهذا الهدف كان يضمن للبرتغال فرصة مواتية للتدخل في فضاء التوازن الإيبيري، ويعطي للبرتغال وسيلة ضغط على قشتالة"[73].

إن دوافع الغزو البرتغالي لمدينة سبتة معقدة تجمع بين التحمس الديني والأمل في فتح أراضٍ جديدة وتكديس غنائم ثمينة والرغبة في التخلص نهائيًا من القراصنة المسلمين، وإيجاد قاعدة استراتيجية في مدخل البحر الأبيض المتوسط، بل هناك من المؤرخين من يصف الاستيلاء على سبتة بـ "المبادرة المعزولة"، إذ لم يكن للبرتغال عدو يهدد حدودها، ولا خطر محدق بها، وأن مبرر تسيير هذه الحملة لا يعدو أن يكون رغبة للملك جواو الأول وأسرة أفيش، لتأكيد ذاتهم على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي، للتصدي لخطر الاجتياح القشتالي، وللحصول على بركة البابا ودعم المسيحية بصفة عامة[74].

خاتمة

يتضح مما سبق أن مدينة سبتة كانت محط أطماع قوى حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي على مضيق جبل طارق، وإذا كان الشروع في التخطيط للاستيلاء على المدينة المغربية من طرف البرتغال يرجع إلى بداية القرن الخامس عشر، فإن نيات الاستيلاء على هذه المدينة تعود إلى فترات أقدم بكثير؛ فالتاريخ يفصح لنا عن عدد من الحملات العسكرية التي سيّرتها مختلف القوى الإيبيرية على المدينة طوال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين.

سقطت سبتة بأيدي البرتغاليين سنة 818هـ/ 1415م، وبسقوطها بدأت صفحة جديدة من تاريخ هذه المدينة. لقد كان سقوطها مأساة كبرى بالنسبة إلى المغاربة، ما زالت لم تدرس في كل أبعادها.

---

71 Braga, p. 23.

72 M. Gordillo Osuna, "Analisis Sobre le 'Tomada' de Ceuta por Portugal," in: Alberto Baeza Herrazti (éd.), *Ceuta hispano Portuguesa* (Ceuta: Instituto de Estudios Ceuties, 1993), pp. 160-161.

73 Jorge Borges de Mecedo, *Constantes e linhas de força da história diplomatica Portuguesa: Estudo de geopolítica: II - A Defesa do equilíbrio*, vol. I (Lisboa: Instituto da Defesa Nacional, 1978), pp. 39-43.

74 António Dias Farinhas, "Portugal e Marrocos no Século XV," PhD. Dissertation, Universidade de Lisboa, Lisboa, 1990, pp. 96-109; António Dias Farinha, "A Questáo de Ceuta na historiografia Portuguesa," in: *Actas del Congreso Internacional: El Estrecho de Gibraltar*, vol. 2 (Madrid: Universidad Nacional de Educación a Distancia, 1988).

فقد أضحى المغرب بعد ذلك "مِثْل العملاق الذي فُقِئتْ عيناه" اللتان كان يطلّ بهما على عالم حوض البحر الأبيض المتوسط، وحرم بذلك من التواصل مع محيطه المتوسطي، وانكفأ على نفسه لينشغل بفتنه الداخلية عن المجال الحيوي المتوسطي، وانقطعت السبل التي كان يمكن أن تصله بالنهضة التي اعتملت في أوروبا في القرون الثلاثة اللاحقة. وأدى احتلال المدينة إلى أفول نجمها بعدما كانت محجّ تجار أوروبا والعالم، وتحولت إلى مجرد ثكنة عسكرية، تعيش على نفقة البرتغال، وأصبحت مصاريف تحصينها والدفاع عنها تثقل كاهل الخزينة البرتغالية[75].

ولم يقتصر الضياع على سبتة بمفردها. بل إن التفوق البحري للدول الإيبيرية، بما فيها البرتغال، جعلها تمارس حصارًا بحريًا صليبيًا على الساحل المغربي المتوسطي. ونتج من ذلك انغلاق السوق الكبيرة التي كانت تتنفس منها التجارة والاقتصاد المغربيان.

إن ضياع سبتة تلاه حرمان المغرب من شاطئه المتوسطي، وضياع مليلية ومراكز أخرى على الساحل نفسه. ولم تستطع الدولة المغربية لا في المرحلة الأخيرة من حكم المرينيين، ولا في عهد الوطاسيين، ولا في عهد السعديين أن تعيد للمغرب مركزه وحضوره في البحر المتوسط. ولم تستطع أن تعوض الضياع الحاصل من جراء ضياع سبتة، ولا أن توجد مجالًا لنشاط جديد، إلا ما كان من حركة الجهاد البحري الذي قامت به جماعات من المتطوعين[76]. وبالجملة فالمغرب لم يستفد كثيرًا من الواجهة الأطلسية لسببين رئيسين: أولهما تدهور البحرية المغربية وتخلفها تقنيًا، وقلة استعدادها لمنافسة البحرية الأوروبية الآخذة في التطور والتوسع واختراق البحار العالمية الكبرى، وثانيهما حصار البرتغال وإسبانيا وعدوانهما المتواصل طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر على شواطئ المغرب الأطلسية.



75 Paviot, pp. 428-432.

76 محمد زنيبر، "محور فاس - سبتة وأهميته في العصر الوسيط"، في: **المدينة في تاريخ المغرب العربي** (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1990)، ص 326-327.

المراجع

References

العربية

- بن تاويت، محمد. **تاريخ سبتة.** الدار البيضاء: دار الثقافة، 1982.
- ابن فركون، أبو الحسين أحمد. **ديوان ابن فركون.** تقديم وتعليق محمد بن شريفة. سلسلة التراث. الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1987.
- بوشرب، أحمد. **دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور.** الدار البيضاء: دار الثقافة، 1984.
- التازي، عبد الهادي. **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم: عهد بني مرين والوطاسيين.** المحمدية: مطبعة فضالة، 1988.
- التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري. **أزهار الرياض في أخبار عياض.** تحقيق مصطفى السقا [وآخرون]. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1939.
- الجنابي، مصطفى بن حسين. **البحر الزخار والعيلم التيار.** مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط. رقم 1507.
- حكيم، محمد بن عزوز. **المغرب في مواجهة الحملات الصليبية.** تطوان: [د. ن.]، 2003.
- الحنبلي، ابن العماد. **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب.** تحقيق محمود الأرناؤوط. دمشق/ بيروت: دار ابن كثير، 1406 هـ/ 1986م.
- السبتي، محمد بن القاسم الأنصاري. **اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار.** تحقيق عبد الوهاب بن منصور. ط 2. الرباط: المطبعة الملكية، 1983.
- الشريف، محمد. "الأسطول السبتي بين الجهاد والتجارة بين القرنين 12 و14م". **مجلة البحث العلمي.** العدد 45 (1998).
- ______. **المغرب وحروب الاسترداد.** تطوان: مطبعة الخليج العربي، 2005.
- ______. "مصادر دراسة الغزو البرتغالي لمدينة سبتة عام 818هـ/1415م". **مجلة كلية الآداب بتطوان.** العدد 12 (2006).
- الطيبي، أمين توفيق. **دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس.** طرابلس/ تونس: الدار العربية للكتاب، 1997.
- العروي، عبد الله [وآخرون]. **في النهضة والتراكم: دراسات في تاريخ المغرب والنهضة العربية.** سلسلة المعرفة التاريخية. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986.
- العسقلاني، ابن حجر. **إنباء الغمر بأبناء العمر.** مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية؛ لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1389هـ/ 1969م.
- العلوي، عبد الله بنصر. "أصداء سبتة وتحريرها في الشعر العربي". **مجلة كلية الآداب بتطوان.** العدد 3. خاص بندوة سبتة: التاريخ والتراث (1989).

• الفكيكي، حسن. **سبتة المغربية: صفحات من الجهاد الوطني**. تقديم محمد حجي. سلسلة المعرفة للجميع 14. الرباط: منشورات رمسيس، 2000.

• ________. **سبتة المحتلة: ذروة وعينا الوطني 1415-1912.** الرباط: مديرية الوثائق الملكية، 2003.

• **المدينة في تاريخ المغرب العربي**. الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1990.

• الناصري، أحمد بن خالد. **الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى: الدولة المرينية**. تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997.

الأجنبية

• *Actas del Congreso Internacional: El Estrecho de Gibraltar*. Madrid: Universidad Nacional de Educación a Distancia, 1988.

• Azevedo, João Lúcio. *Epocas de Portugal Economico.* Lisboa: Livraria Classica Editorade A. M. Teixeira, 1988.

• Baião, António et al. (eds.). *Historia da Expansao Portuguesa no Mundo.* 2nd ed. Lisboa: Teorema, 1989.

• Balard, Michel & Alain Duccelier (eds.). *Le partage du monde: Echanges et colonisation dans la Méditerranée médiévale.* Paris: Publications de la Sorbonne, 1998.

• Barbour, Nevill. *Marocco.* London: Thames and Hudson, 1965.

• Bell, Christopher Richard Vincent. *Portugal and the Quest for the Indies.* New York: Barnes & Noble, 1974.

• Bensaude, Joaquim. "Origem do plano das Indias." *Boletim da Agéncia Geral das Colonias*. (Lisboa 1931).

• Braga, I. Drumond. *Ceuta portuguesa (1415-1656).* Ceuta: Instituto de Estudios Ceutíes, 1998.

• Busto, Guillermo Gosalbes. *Entre Portugal y España, Ceuta.* Ceuta: Instituto de Estudios Ceuties, 2001.

• Cardenal Saraiva. "Memoria sobre a expediçao de Tanger, no anno 1437." *Obras Completas*. vol. 3 (1847).

• Carvalho, Jose Adriano de Freitas & Gomes Eans de Zurara. *Cronica do conde Pedro de Meneze*. Porto: Programa Naciona de Edicoes Comemorativas dos Descobrimentos Portugueses, 1988.

• Chantal, Suzanne. *Histoire du Portugal.* Paris: Hachette, 1965.

• Chaunu, Pierre. *L'expansion européenne du XIIIe au XVe* siècle. Paris: P.U.F. 1969.

• Corréa, Fernando Calapez. "Causas da tomada de Ceuta." *Cuadernos del Archivo Municipal de Ceuta*. vol. 3, no. 6-7 (1990).

• Cortesáo, Jaime. "A Tomada e Occupaçao de Ceuta." *Boletim da Agéncia Geral das Colonias*. no. 5 (1925).

• ________. *Historia dos Descobrimentos Portugueses*. Lisboa: Editora Arcadia, 1960.

• De Alburquerque, Luis. *Introduçao a Historia de Descubrimentos*. Coimbra: Atlantida, 1962.

• De Mecedo, Jorge Borges. *Constantes e Linhas de Força da História Diplomatica Portuguesa: Estudo de Geopolítica: II - A Defesa do Equilíbrio.* Lisboa, Instituto da Defesa Nacional, 1978.

• De Oliveira, Aurélio et al. *Historia dos Descobrimentos e Expansao Portuguesa.* Lisbonne: Universidade Aberta, 1990.

• De Witte, Charles-Martial. "Les Bulles Pontificales de l'expansion Portugaise au XVe Siècle," *Revue d'histoire ecclésiastique*. vol. 48 (1953).



- De Zurara, Gomes Eanes. *Cronica da Tomada de Ceuta por el rei D. Joao I*. Francisco Maria & Esteves Pereira (por.). Lisboa: Academia das Sciências de Lisboa, 1915.
- ________. *Chronique de Guinée (1453)*. Leon Bourdon (trad.). Jacques Paviot (intr.). Paris: Collection Magellane, 1994.
- Dinis, A.J. Dias. "Antecedentes da Expansáo Ultramarina Portuguesa: Os Diplomas Pontificios dos Séculos XII a XV." *Revista Portuguesa de História*. vol. 10 (1962).
- Fagna, Edmond. *Extraits inédits relatifs au Maghreb*. Alger: Ancienne Maison Bastid-Jordan Jules Carbonel, 1924.
- Farinhas, A. Dias. "Portugal e Marrocos no Século XV." PhD. Dissertation. Universidade de Lisboa. Lisboa, 1990.
- Fonseca, L. Adao. *Navegación y Corso en el Mediterraneo Occidental: Los Portugaeses a Mediados del Siglo XV.* Pamploma: Universidad de Navarra, 1978.
- Herrazti, Alberto Baeza. *La Cruzada de Ceuta.* Ceuta: Ediciones Grupo Aleo, 1987.
- ________ (éd.). *Ceuta Hispano Portuguesa.* Ceuta: Instituto de Estudios Ceuties, 1993.
- Lobato, Alexandre. *Ainda em Torno da Conquista de Ceuta*. Lisbonne: Instituto de Investigação Científica Tropical, 1985.
- Godinho, Vitorino Magalhaes. "História económica e social da expansao Portuguesa." *Terra Editora*. vol. 1 (1947).
- ________. *Les Grandes découvertes.* Coimbra: BEP, 1953.
- ________. *A Economia dos Descobrimentos Henriquinos.* Lisboa: Livraria Sa da Costa, 1962.
- *Historia da Expansao Portuguesa no mundo*. Baião, António & Cidade Hernâni António & Murias Manuel (dir.). vol. 1. Lisboa, 1937.
- Neve, Joseph. *Antoine de La Salle, Sa vie et ses ouvrages.* Paris/ Bruxelles: Champion, 1903 [1881].
- Nowell, Charles E. *Histoire du Portugal*. Paris: Payot, 1953.
- Osório, Baltasar. *Ceuta ea Capitania de D. Pedro de Meneses (1415-1437).* Lisboa: Academia das Ciências, 1933.
- Palau, M. Arribas. "Cartas de Recomendacion Cursadas al sultan Abu Said Uthman III de Marruecos el rey de Aragon, Fernando I, el de Antequera," *Hespéris-Tamuda*. vol. 1, no. 7 (1960).
- ________. *Intercambio de Embajadas Entre Abu Said Uthman III de Marruecos y Fernando de Aragon.* Tétuan: Editora Marroqui, 1956.
- Peres, Damiao (dir.). *História de Portugal.* Barcelos: Portucalense Editora, 1931.
- Portugal Presidencia do Concelho. *Monumenta Henricina*. vol. 2. Coimbra: Comissao Executiva das Comemoracoes do V Centenario da Infante D. Henrique, 1960.
- ________. *Monumenta Henricina*. vol. 15. Coimbra: Comissao Executiva das Comemoracoes do V Centenario da Infante D. Henrique, 1975.
- *Portugal y Ceuta: Una Historia Común (1415-1668)*. Ceuta: Instituto de Estudios Ceutíes, 2001.
- Ricard, Robert. "Le Commerce de berbérie et l'empire Portugais," *Annales de l'institut d'etudes orientales d'Alger*. vol. 2 (1936).
- ________. *Etudes sur l'histoire des Portugais au Maroc.* Coimbre: Universidade de Coimbra, 1955.
- Sanceau, Elaine. *Castelos em Africa.* Porto: Livraria Civilizaçáo, 1961.
- Sérgio, António. "Ciência e Educação." *Ensaios*. vol. 1 (1919).

- ________. "A Conquista de Ceuta: Ensaio de Interpretaçáo náo Romantica do Texto de Zurara," *Ensaios*. vol. 5. (1920).
- ________. "Repercussaoes duma hipotese: Ceuta, as navegaçoes e a genese de Portugal." *Ensaios*. vol. 4 (1934).
- Serrao, Joel. (dir.). *Dicionário de Historia de Portugal*. Lisboa: Iniciativas Editoriais, 1971.
- Soares, Torquato de Sousa. "Algumas Observaçaoes Sobre a Politica Marroquina da Monarquia Portuguesa." *Revista portuguesa de Historia*. vol. 10 (1962).
- Thomaz, Luis Filipe. *Le Portugal et l'Afrique au XVe Siècle: Les débuts de l'expansion.* Lisbao: Instituto de Investigaçao Cientifica Tropical, 1989.
- Unali, Anna. *Ceuta 1415*: *Los Orígenes de la Expansión Europea en Africa.* Ceuta: Ciudad Autónomica de Ceuta, 2004.

ترجمة أمين الأيوبي

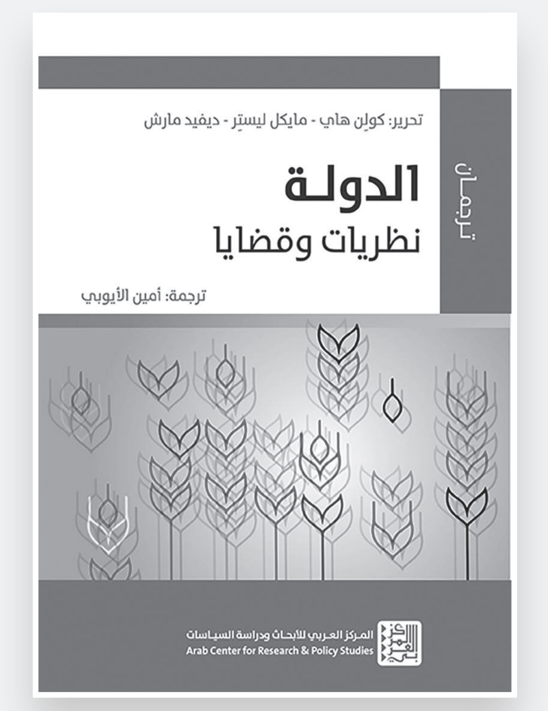
الدولة: نظريات وقضايا

ترجمة لكتاب *The State: Theories and Issues*



صدر عن سلسلة "ترجمان" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الدولة: نظريات وقضايا**، وهو ترجمة أمين الأيوبي العربية لكتاب *The State: Theories and Issues* الذي حرره بالإنكليزية كولِن هاي ومايكل ليستِر وديفيد مارش. يعرض الكتاب نطاقًا واسعًا من آراء مجموعة من المرجعيات الأكاديمية في مضمار العلوم السياسية، ومقاربات نظرية رئيسة متباينة لدراسة الدولة، إضافةً إلى القضايا البارزة المتنازع عليها في ما يتعلق بالعولمة، والأشكال الجديدة للحكم، والتغيير الحاصل في الحدود ما بين العمومي والخصوصي.

يتألف هذا الكتاب (544 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من مقدمة واثني عشر فصلًا وخاتمة.



بلال محمد شلش | Bilal Mohammed Shalash*

إثبات وإسكات: عن إنهاء المقاتل الفلسطيني سعيًا لـ "الضم" (15 أيار/ مايو 1948 - كانون الثاني/ يناير 1949) في نصوص قاسم الريماوي عن "الجهاد المقدس"

Proving and Silencing: How Palestinian Fighters Ended "Annexation" (15 May 1948 – January 1949) in the writings of Qassem Al Rimawi on al-Jihad al-Muqaddas

تبحث هذه الدراسة في موقف "الجهاد المقدس"، القوة الفلسطينية الأبرز في حرب 1947-1949، من سعي المملكة الأردنية الهاشمية لضمّ بقية فلسطين الوسطى إليها، استنادًا إلى مصادرَ أولية مخطوطة ومنشورة دوّنها قاسم محمد الريماوي، أحد أبرز قادة الجهاد المقدس، على فترات زمنية متباعدة. وتبين الدراسة تأريخ الريماوي للوقائع في نصوصه المبكّرة ونصوصه المتأخرة، وتعمد إلى فحص تطور سرد الريماوي مع الزمن، من خلال عيّنة مختارة، يبحث فيها عن فعل "الإسكات" الذي مارسه الريماوي في نصوصه المختلفة. وبهذا ستركز الورقة أيضًا على عملية الإنتاج التاريخي لموقف الجهاد المقدس بالبحث في عملية إنتاج نصوص الريماوي وظروفها. وتخلص الدراسة إلى أنّ جزءًا أساسيًا من تاريخ حرب 1947-1949 عمومًا، وتجربة المقاتلين الفلسطينيين خصوصًا، أُسكِت في المصادر التاريخية المختلفة، نظرًا إلى التحولات السياسية التي تلت الهزيمة.

كلمات مفتاحية: النكبة، الجهاد المقدس، قاسم الريماوي، المملكة الأردنية الهاشمية، الملك عبد الله بن الحسين المؤسس.

This paper studies the position of al-Jihad al-Muqaddas, the most prominent Palestinian force in the 1947-1949 war, on Jordanian attempts to annex the remainder of central Palestine. It draws on primary written sources written at various points by one of the organisation's most prominent leaders, Qassem Mohammad Al Rimawi. It does not limit itself to laying out Rimawi's account of events in his earlier and later writings, but attempts to trace how his narrative develops over time through a selected sample, looking for the "silencing" that Rimawi engages in in his various works. The paper thus also focuses on how the history of al-Jihad al-Muqaddas's position was produced through Rimawi's writings and the circumstances under which they were written. It concludes that a key part of the history of 1947-1949 generally and the experience of Palestinian fighters specifically has been silenced in various historical sources because of later political developments.

Keywords: al-Jihad al-Muqaddas, Qassem Al Rimawi, Hashemite Kingdom of Jordan, King Abdullah Bin Hussein I.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

A researcher at the ACRPS, Amman, Jordna.

مقدمة

دخلت القوات العربية إلى فلسطين بعد جلاء المستعمِر البريطاني عنها بحلول 15 أيار/ مايو 1948، لتبدأ مرحلة جديدة من حرب 1947-1949، كانت السمة الأبرز فيها عسكريًا انحسار الفعل العسكري الفلسطيني وتقيّده بسقف الجيوش العربية وقرارها، خصوصًا بعد فقدان الفلسطينيين قادتهم العسكريين الأبرز، باستشهاد عبد القادر موسى الحسيني (1910-8 نيسان/ أبريل 1948) وحسن علي سلامة (1913-2 حزيران/ يونيو 1948)، وفقدانهم معظم مدنهم المركزية التي انهار بسقوطها جزء كبير من التشكيلات العسكرية الفلسطينية، التي تأسست ونضجت على مدار شهور الاشتباك في مرحلة الحرب الأولى (كانون الأول/ ديسمبر 1947 - أيار/ مايو 1948).

كانت القوة العسكرية الفلسطينية الأبرز والأكثر تماسكًا، لحظة دخول الجيوش العربية فلسطين، القوة العاملة في القطاع الشرقي من فلسطين الوسطى، وهي القوة التي عرفت بالجهاد المقدس. وبقيت هذه القوة الأكثر تماسكًا رغم خسارتها قائدها المؤسس، وخسارتها لجزءٍ أساسي من جنودها النظاميين في معارك نيسان/ أبريل - أيار/ مايو التي جرت في أحياء القدس، وفي المناطق المجاورة، وخصوصًا معارك الدفاع عن القدس، ومعارك التصدي للهجمات الصهيونية على طريق القدس - يافا التي ابتدأت بعملية "نحشون" الصهيونية في مطلع نيسان/ أبريل 1948، وأتبعت بعمليات عسكرية صهيونية متتابعة استهدفت استكمال احتلال القرى المجاورة لهذا الطريق الرئيس. كما نجحت قوة الجهاد المقدس هذه في تعزيز عديدها من خلال لمّ شمل القوات المفككة إثر احتلال المدن المركزية، وآخرها قوات القطاع الغربي في المنطقة الوسطى التي كان يقودها الشهيد سلامة، وانهارت كليًا بسقوط اللد والرملة وجوارهما.

بدخول الجيوش العربية إلى فلسطين، سيطر الجيش العربي (الأردني) على مناطق وجود الجهاد المقدس في القطاع الشرقي من المنطقة الوسطى، فسيطر أولًا على مناطق القدس ورام الله، واستكمل لاحقًا سيطرته الكلية على مناطق بيت لحم والخليل، بعد انسحاب قوات الجيش المصري منها. وفرضت الحكومة الأردنية سلطة حكم عسكري على المناطق الخاضعة لقواته منذ أيار/ مايو 1948، أتبعها بإجراءات عملية على الأرض، تجاوزت صلاحيات الحكم العسكري التي فرضتها الجيوش العربية الأخرى، وفُهم منها وجود رغبة أردنية في السيطرة الكاملة على بقية فلسطين، وإتباعها للمملكة الأردنية الهاشمية، وهذا ما سيثبت رسميًا بعد الإعلان عن ضمّ بقية فلسطين إلى المملكة في 24 نيسان/ أبريل 1950.

لم يحظَ بكثير من الاهتمام البحثي، موقف القوات الفلسطينية التي كانت تخضع مباشرة للهيئة العربية العليا من المملكة الأردنية الهاشمية، ملكها وجيشها، قبل أيار/ مايو وبعده، باهتمام بحثي وافٍ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى موقفها من الخطوات التدريجية التي اتخذها الأردن لإتباع بقية فلسطين للمملكة، وأيضًا موقف عموم الفلسطينيين من قرار "الضم"، على الرغم من الأثر الكبير لذلك في مستقبل فلسطين أولًا، واحتمالية تأثيره في استمرارية المقاومة الفلسطينية المسلّحة بوصفها فعلًا منظّمًا، مع استثناءات محدودة جاءت في سياقات مختلفة، أبرزها كتابات أبناء بقية عصبة التحرر الوطني الذين أبرزوا اعتراض بقية العصبة على قرار "الضم"، وكتابات بعض الشخصيات المعارضة للنظام الأردني آنذاك[1]، وكذلك بعض الكتابات البحثية التي أتت بشكل متأخر إثر حوادث أيلول/ سبتمبر 1970، وصراع منظمة التحرير الفلسطينية مع النظام الأردني[2].

---

1 من أبرزها مذكرات الضابط الأردني، وحاكم القدس العسكري السابق، عبد الله التل، يُنظر: عبد الله التل، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**، ط 2 (كفر قرع: دار الهدى، 1990)، ص 367-406، 581-583.

2 من أبرزها: عصام سخنيني، "ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن 1948-1950"، **شؤون فلسطينية**، العدد 40 (كانون الأول/ ديسمبر 1974)، ص 56-83. وسبق ظرف أيلول/ سبتمبر 1970 صراع ناصري – أردني، انبثقت في جوه نصوص تطرقت إلى الضم بشكل جزئي، منها: جمال حمدان، "الأردن دولة: دراسة في الجغرافيا السياسية"، **الكاتب**، العدد 70 (كانون الثاني/ يناير 1967)، ص 21-40.



تبحث هذه الدراسة في موقف قوات الجهاد المقدس من المملكة الأردنية الهاشمية، ملكها وجيشها، وموقفها من عملية الضم. وهي مؤسسة على قراءة لمصادر أولية مخطوطة ومنشورة دوّنها قاسم محمد الريماوي (1918-1982) أحد أبرز مؤسسي وقادة قوات الجهاد المقدس[3]. وستتجاوز الدراسة بيان تأريخ الريماوي للحدث، وبيان مواقفه المختلفة في نصوصه المبكّرة ونصوصه المتأخرة، لفحص تطوّر سرد الريماوي مع الزمن، من خلال عيّنة مختارة، يبحث فيها عن فعل "الإسكات" الذي مارسه الريماوي في نصوصه المختلفة وأسباب ذلك. ولن تقتصر الورقة، متأثرة بطرح مايكل رولف ترويو[4]، على الاهتمام بتأريخ الريماوي للحدث، وإنما ستركز أيضًا، من خلال بعض النماذج، على عملية الإنتاج التاريخي له، بالبحث في عملية إنتاج نصوص الريماوي وظروف إنتاجها.

ففعل الإسكات، كما يوضح ترويو، لا يقتصر على لحظة واحدة، هي لحظة صنع المصادر، وإنما قد يوجد في لحظات أخرى، كلحظة صنع الأرشيف، حال جمع الوقائع، ولحظة صنع السرديات، ولحظة صنع التاريخ، أي لحظة الدلالة المستعادة. وسبق طرح ترويو اهتمام المدرسة المنهجية الفرنسية بتأكيد ضرورة إخضاع المصادر الأولية لعمليات نقد داخلي وخارجي[5]. وتتضاعف أهمية عمليات النقد هذه في الحال التي تكون فيها النصوص مؤسسة على الذاكرة، المتأثرة تقييدًا أو تشويهًا بالسياقات التاريخية لحظة استعادة الوقائع[6].

بواكير قاسم الريماوي والجهاد المقدس

"وفي مساء ذلك اليوم، حضر عبد القادر إلى البيت، واجتمع بنا، وقال: 'إنّ خير عدة ومقاومة هي أن نتسلّح، لنأخذ الاستقلال بالقوة. وإنّني أطلب إليكما الحضور إلى بيتي؛ لأعلّمكما صنع المتفجرات والقنابل. نحن لا نريد طلاقًا أو احتجاجًا، بل نريد أن نحاربهم بمثل سلاحهم'. وبالفعل، أخذنا نتردد عليه، وتعلّمنا كيفية صنع بعض المتفجرات"[7].

توثّق هذه الكلمات بواكير علاقة عبد القادر الحسيني بقاسم الريماوي خلال ثورة فلسطين الكبرى 1936-1939. فبينما كان الريماوي في مرحلته النهائية في المدرسة الرشيدية، أغلق هو وزملاءه أبواب مدرستهم، وخرجوا في تظاهرة بمناسبة ذكرى وعد بلفور بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1935، فقمع الجند البريطانيون التظاهرة. وبعد تفريقها، اعتقلوا الريماوي وزميله فريد أحمد العوري (1915-1936)؛ لاتهامهما بالمسؤولية عن التظاهرة. هنا تدخل عبد القادر الحسيني محتجًا، وأسفر تدخّله عن إطلاق سراحهما، وفي المساء كان الاجتماع الذي وصفه الريماوي أعلاه مؤذنًا بصلة لن تنقطع.

ولد قاسم محمد الريماوي في قرية بيت ريما، الواقعة شمالي غرب رام الله، في 11 كانون الثاني/ يناير 1918، بعد أيام من سقوط القدس وجوارها بأيدي القوات البريطانية المحتلة التي اتخذت من قواعدها في مصر منطلقًا لهجومها على فلسطين فعموم بلاد الشام،

3 يعمل الباحث على إعداد هذه النصوص وتحقيقها للنشر في كتاب **داخل السُور القديم: نصوص قاسم الريماوي عن الجهاد المقدس، تحقيق ودراسة** سيصدر ضمن سلسلة "ذاكرة فلسطين" عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

4 يقارن بـ:
Michel-Rolph Trouillot, *Silencing the Past Power and the Production of History* (Bosten: Beacon Press books, 1995), pp. 24-26.

5 يُنظر: **النقد التاريخي يشمل: لانجلو أوسينوبوس: المدخل إلى الدراسات التاريخية، بول ماس: نقد النص، إمانويل كنت: التاريخ العام**، ترجمها عن الفرنسية والألمانية عبد الرحمن بدوي، ط 4 (الكويت: وكالة المطبوعات، 1981).

6 يوجد اهتمام بحثي كبير في التاريخ والذاكرة، ومن أبرز ما يمكن مراجعته في هذا الموضع: جاك لوغوف، **التاريخ والذاكرة**، ترجمة جمال شحيّد، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)؛ بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009).

7 قاسم الريماوي، "مخطوط الشهيد عبد القادر الحسيني"، مخطوط محفوظ في أرشيف مشروع توثيق وبحث القضية الفلسطينية التابع للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مخطوط رقم 1/ د.



بعد فشل القوات العثمانية وحلفائها في اتخاذ فلسطين قاعدة أمامية للهجوم على مصر فشمال أفريقيا. وكعادة بعض أهل بلدته، التحق الريماوي بالتعليم الحكومي، فأنهى الابتدائية ثم الإعدادية والثانوية في الكلية الرشيدية والكلية العربية في القدس، لينتقل بعد حصوله على الشهادة الثانوية في عام 1936 للعمل محاسبًا في دائرة البريد العامة[8]، بالتوازي مع اندلاع ثورة الفلسطينيين الكبرى ضدّ الاحتلال البريطاني، ثورة 1936-1939.

شهدت هذه الثورة بدء صعود نجم عبد القادر الحسيني، كما شهدت بواكير هذه الثورة أول إشارات لتكون العلاقة بين عبد القادر الحسيني والريماوي كما سبق أنْ بيّن. بعد أشهر من هذه الحادثة، كانت القدس على موعد مع حدث استثنائي، إذ نفّذ سامي إبراهيم الأنصاري (1918-1936)، وبهجت عليان أبو غربية (1916-2012)، محاولة لاغتيال مفتش الشرطة آلان سيجرست Alan Edward Sigrist، في 12 حزيران/ يونيو 1936. وبينما كان الأنصاري وأبو غربية يفرغان ذخيرة مسدسيهما في الهدف، باغتت الأنصاري رصاصة مرافق سيجرست، فأُصيب بجراح انسحب على إثرها من المكان بمساعدة أحد المارة[9]. لم يكن المار المجهول في مذكرات أبو غربية، إلا قاسم الريماوي الذي كان على موعد مع اعتقال جديد، لكن هذه المرة بتهمة محاولة اغتيال سيجرست لإنقاذه الأنصاري ونقله (استشهد لاحقًا في المستشفى). وهنا، يحضر من جديد عبد القادر الحسيني الذي صار مديرًا للحزب العربي في القدس، مدافعًا عن الريماوي، من خلال تجنيد المحامين له، إلى أن أُفرج عنه لعدم ثبوت التهمة[10]. ثم لم تمضِ أيام قليلة على حادثة اغتيال سيجرست، حتى استشهد فريد العوري، رفيق الريماوي في الاعتقال الأول، في أثناء تصنيعه قنبلة بهدف استخدامها في الثورة[11].

الصورة (1)



الصف الأمامي من اليمين: قاسم محمد الريماوي، عبد القادر موسى كاظم الحسيني، كامل عبد الرحمن عريقات.
تصوير: خليل رصاص، بلدة بديا، كانون الثاني/ يناير 1948. المصدر: أرشيف الهاغاناه.

8 "معالي الدكتور قاسم بن محمد الريماوي"، **ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية** (1 كانون الثاني/ يناير 1963)، ص 26؛ يعقوب العودات، **من أعلام الفكر والأدب في فلسطين** (القدس: دار الإسراء، 1992)، ص 224.

9 بهجت أبو غربية، **مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916-1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 75. ولتفصيلات عملية الاغتيال يُنظر الصفحات: 72-77؛ ويُنظر أيضًا:
Matthew Hughes, "A History of Violence: The Shooting in Jerusalem of British Assistant Police Superintendent Alan Sigrist, 12 June 1936," *Journal of Contemporary History*, vol. 45, no. 4 (October 2010), pp. 725-743.

10 الريماوي.

11 استشهد فريد أحمد العوري في مطلع حزيران/ يونيو 1936، أثناء إعداده عبوة ناسفة في منزل في وادي الجوز في القدس، بهدف استخدامها في الثورة، يُنظر: **دفار**، 2 حزيران/ يونيو 1936، ص 7. [بالعبرية]

مع قرب انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية، بدأ الفلسطينيون في السعي إلى إعادة تأسيس قواهم السياسية المنهارة خلال أعوام الثورة ثم الحرب العالمية، وكان الحزب العربي على رأس هذه القوى. ومع بعث الحزب العربي من جديد، اختير الريماوي ليشغل منصب مدير مكتبه في القدس، مقرّ القيادة الرئيس للحزب. كما ساهم في تحرير صحيفة **الوحدة**، الناطق غير الرسمي باسم الحزب (1945-1947)، وهو ما زاد من حضوره الذي سيؤهله لدوره المقبل مع الحسيني لحظة استقراره في مصر.

النصوص المبكرة: قاسم الريماوي المقاتل

"الصورة التي لا تُمحى من الذاكرة عن قاسم الريماوي هي تلك التي رأيناها أطفالًا، وهو بلباس المناضلين والسلاح على صدره. كان في 'الجهاد المقدس' مع المرحوم عبد القادر الحسيني، وكان من أبرز رجاله. وظلّت صورته، مثل صورة عبد القادر وفوزي القاوقجي وسعيد العاص وغيرهم من المجاهدين، علامة من علامات الذاكرة الفلسطينية"[12].

بعدما توفي الريماوي، كان أبرز ما استُذكر به، كما في مقالة "أبو حاتم" لإبراهيم أبو ناب[13]، صورته كقائد في "الجهاد المقدس"، مقرّب من قائده عبد القادر الحسيني. ولا يُستحضر اليوم، إلا نادرًا، عمله الوزاري في عدد من الحكومات الأردنية، ودوره النيابي خلال دورات متعددة لمجلس النواب الأردني، وعمله الجامعي، وعمله في المؤسسات والهيئات المختلفة التي شغل فيها مناصب عدة بعد نهاية الحرب، ونهاية "الجهاد المقدس". هذا الحضور للريماوي، أي حضوره قائدًا في الجهاد المقدس، هو أبرز ما يحضر أيضًا في الأدبيات المتعلقة بتاريخ فلسطين. وتعدّ بعض نصوصه، المنشورة أو المخطوطة، المصدر الأبرز لكل ما كُتب عن الجهاد المقدس قديمًا وحديثًا، أو المتعلّقة بنشاط قائده المؤسس عبد القادر الحسيني وسيرته، خصوصًا بعد استخدام عيسى خليل محسن، في كتابه عن عبد القادر الحسيني **فلسطين الأم وابنها البار عبد القادر الحسيني**، مخطوط قاسم الريماوي عن الحسيني، فعادت الكثير من المصادر اللاحقة إلى نص المخطوط باستخدام نص محسن بوصفه مرجعًا وسيطًا.

نشط الريماوي، كما يروي، مع الجهاد المقدس منذ لحظته الأولى. وتبدأ هذه اللحظة مع استقرار عبد القادر الحسيني في مصر، بعد قدومه إليها من الحجاز، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية في شباط/ فبراير 1946، إذ قرر الحسيني العمل من جديد على تأسيس تنظيم عسكري سرّي استعدادًا لمعركة فلسطين المقبلة، واستكمالًا لثورتها الماضية. وتضاعف هذا الجهد إثر قدوم الحاج أمين الحسيني إلى مصر في أواخر أيار/ مايو 1946، وتشكيل الهيئة العربية العليا، فأصبح عبد القادر الحسيني مسؤولًا عن الشؤون العسكرية في الهيئة، وهو ما مكّنه من إتمام بنائه التنظيمي الجديد[14].

بحلول 1 كانون الأول/ ديسمبر 1947، بدأت أولى شرارات الحرب التي لن تنتهي رسميًا إلا بتوقيع آخر اتفاقيات الهدنة في رودس، بين الكيان الصهيوني الناشئ تحت اسم "دولة إسرائيل" وسورية، في 20 تموز/ يوليو 1949. ومع انطلاقة هذه الشرارة، بدأت تشكيلات الجهاد المقدس، وبعض خلاياه المؤسسة، نشاطًا عسكريًا دفاعيًا في أيام الاشتباك الأولى. وعمل الريماوي خلال هذه المرحلة على تنسيق إسناد منطقة القدس بالمجاهدين من قضاء رام الله، وكذلك نقل السلاح المُقرّ للقدس من الهيئة العربية العليا واللجنة العسكرية العربية،

12 إبراهيم أبو ناب، "أبو حاتم"، **الرأي** (الأردن)، 1982/5/1، ص 19.

13 المرجع نفسه.

14 الريماوي، "مخطوط الشهيد"، دفتر رقم 4؛ قاسم الريماوي، "بعد كتاب يا قدس: الحقيقة كما عرفتها وعشتها (3)"، **الدستور**، 1972/8/21، ص 4؛ محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن 1305-1404هـ/ 1887-1984م**، مج 5 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 593.

إلى أن عاد عبد القادر الحسيني إلى فلسطين ليؤسس قوة عسكرية شبه نظامية، تركزت في المنطقة الشرقية من القطاع الأوسط من فلسطين، وقد توجهت اللجنة العسكرية العربية العليا، في شباط/ فبراير 1948، إلى إقرار عبد القادر الحسيني على قيادته، وإقرار رفيقه في الإعداد الأخير حسن سلامة لقيادة المنطقة الغربية من القطاع الأوسط. أما بقية القطاعات وحاميات المدن، فأوكلت إلى قادة عرب، أُسندوا في كثير من المراحل بقادة محليين، كانوا في مرحلة من المراحل وفقًا لنص الريماوي، من النواة الصلبة لتنظيم الحسيني الجديد.

نجح عبد القادر الحسيني وقواته النشطة في القطاع الشرقي من المنطقة الوسطى، خلال الأشهر الأولى من الحرب، في تنفيذ سلسلة عمليات دفاعية وهجومية، وخلال أشهر الاشتباك هذه، كان الريماوي إلى جوار الحسيني في جولاته المحلية، داعيًا الأهالي إلى القتال، والتوحد خلف البندقية، أو في التخطيط والتنفيذ للعمليات العسكرية المختلفة، أو في رحلاته الخارجية للتنسيق أو طلب الدعم من اللجنة العسكرية العربية العليا التي أصبحت المرجع الأول ومحدد الاستراتيجية العامة للقوات النشطة في فلسطين، منازعة الهيئة العربية العليا، وقائدها الحاج أمين الحسيني، السيطرة على القوات المحلية التي كان يترأسها بشكل أساسيّ عبد القادر الحسيني وحسن سلامة.

كانت قرية القسطل أبرز المناطق المستهدفة في العملية الصهيونية "نحشون" في مطلع نيسان/ أبريل 1948[15]، وهي بلدة مرتفعة تسيطر على طريق القدس - يافا، كجزء من المخطط الصهيوني للسيطرة على جميع المواقع العربية المهددة لطريق إمداد الأحياء الصهيونية في القدس. سقطت البلدة في 4 نيسان/ أبريل 1948، بينما كان الحسيني ورفيقه الريماوي في دمشق، للاجتماع إلى الهيئة العربية العليا واللجنة العسكرية العربية، وغادر الحسيني الاجتماع الذي احتلت قصته، وقصة قوة الجهاد المقدس وقائدها الحسيني، مع اللجنة العسكرية العربية، موقعًا كبيرًا من نصوص الريماوي عن الجهاد المقدس.

عاد الحسيني إثر ذلك إلى القدس، لتبدأ معركة استعادة القسطل التي انتهت بسقوطه شهيدًا على أرضها في 8 نيسان/ أبريل 1948. وبفراق الحسيني، بقي الريماوي وحيدًا، بعدما تقرر تعيين خالد شريف الحسيني (1910-1951) قائدًا عامًا جديدًا لقوة الجهاد المقدس، وقرار الأخير نقل مقرّ القيادة إلى القدس، بدلًا من اعتماد مقرّ عبد القادر السابق في بلدة بيرزيت. أما الريماوي، فإنّه تحوّل بالفعل، بعد هذه اللحظة، إلى قائد قوات بيرزيت، وخاض معاركه مستقلًا تقريبًا عن المقرّ العام في القدس، وعن قوة الجهاد المقدس التي استقرت في مواقع أخرى كبيت لحم.

وخلال الأشهر التالية لاستشهاد الحسيني، شارك الريماوي في عدد من المعارك الأساسية، على رأسها معارك باب الواد في أيار/ مايو، وكذلك معارك رأس العين التي سقط فيها رفيق الحسيني في قيادة القوات المحلية، حسن سلامة. كما عمل الريماوي، من موقعه في مقرّ قيادة قوة الجهاد المقدس في بيرزيت، على محاولة لمّ شمل شتات قوات حسن سلامة، بعد تنسيق جهده مع القوات العراقية التي دخلت فلسطين مع الجيوش العربية الأخرى، بعد 15 أيار/ مايو 1948.

---

15 أطلق الصهاينة، مع أواخر آذار/ مارس ومطلع نيسان/ أبريل 1948، سلسلة عمليات عسكرية، تنفيذًا لخطتهم الهجومية، "الخطة دالت"، وهدفت هذه العمليات (عملية نحشون، وعملية هارئيل، وعملية يبوسي) إلى احتلال المواقع العربية الرئيسة في القدس وفي الطريق المؤدية إليها، لكنّها لم تحقق، في كثير من الأحيان، غاياتها النهائية، ومنيت بالفشل على أبواب بعض القرى والبلدات الفلسطينية، وكان أبرز فشل منيت به عملية يبوسي في منطقة بدّو - النبي صمويل. حول العمليات الصهيونية في نيسان/ أبريل في منطقة القدس، يُنظر: عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1949، الجزء الأول، من قرار التقسيم 1947/11/29 إلى بدء الهدنة الأولى 11/6/ 1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، ص 176-186، 273، 281-287؛ يهودا سلوتسكي، **تاريخ الهاغاناه: القسم الثالث: من النضال إلى الحرب**، مج 2 (تل أبيب: عام عوفيد، 1972) [بالعبرية]، ص 1575-1579؛ ألون كاديش وموشيه أرنولد (محرران)، **معارك يبوسي** (تل أبيب: دار نشر وزارة الدفاع، 2008). [بالعبرية]

علاقة التنسيق هذه مع القوات العراقية التي أُسست، كما ورد في نصوص الريماوي، على ثقة متبادلة، رادفتها علاقة متوترة في أحيان، وسيئة في كثير من الأحيان، مع القوات الأردنية، خصوصًا مع بدء النشاط الإداري المؤسس للمرحلة التالية؛ مرحلة ضمّ بقية فلسطين الخاضعة لسيطرة هذه القوات إلى المملكة الأردنية الهاشمية. وأُسست هذه العلاقة السيئة على إرث ممتد من العلاقات المتوترة بين الملك عبد الله الأول بن الحسين (1882-1951) والحاج "محمد أمين" طاهر الحسيني (1897-1974)، وتفاقمت مع استشعار الريماوي، وأنصار الهيئة العربية العليا عمومًا، مساعي الأردن للقضاء على أي وجود لكيان فلسطيني مستقل، أو قوة فلسطينية عسكرية منظمة.

أُسدل الستار على هذا التوتر بقرار الجيش الأردني احتلال مقرّ قوة الجهاد المقدس في بلدة بيرزيت، في كانون الثاني/ يناير 1949، بعد حوادث وجولات من الشدّ والجذب، يسرد الريماوي تفصيلاتها في بعض نصوصه المحققة هنا. وأُسدل الستار أيضًا على تجربة الريماوي في الجهاد المقدس، وتجربة الجهاد المقدس عمومًا، ليرحل الريماوي على إثرها إلى القاهرة، في عام 1949، ويستقر إلى جوار الحاج أمين الحسيني، ويعمل سكرتيرًا لحكومة عموم فلسطين.

وفي هذه المرحلة، دوّن الريماوي ما يُظنّ أنّه أول نصوصه عن تجربة الجهاد المقدس؛ إذ قدّم تقريرًا إلى الحاج أمين الحسيني، يقع في أربعين صفحة خطّها الريماوي بيده، مقدّمًا ما أسماه "الأعمال التي تمّت أثناء قيام معركة فلسطين، خاصًا بالذكر موقف قيادة 'الجهاد المقدس'، من بعد استشهاد عبد القادر الحسيني، وكيف حالت الترتيبات التي اتّبعوها بيني وبين قيام سيادة مطلقة للهيئة العربية العليا في فلسطين"[16].

الصورة (2)



الصف الأمامي من اليسار: قاسم محمد الريماوي، عبد القادر موسى كاظم الحسيني، كامل عبد الرحمن عريقات، مالك الحسيني
تصوير: خليل رصاص، بلدة بديا، كانون الثاني/ يناير 1948. المصدر: أرشيف الهاغاناه.

16 قاسم الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، بتاريخ 1949، محفوظ في أرشيف مشروع توثيق ودراسة القضية الفلسطينية التابع للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 1.

وبعد شدّ وجذب، وشعور باليأس من الحكام والسياسيين العرب والفلسطينيين، ومن الجيوش العربية[17]، انصرف الريماوي للدراسة واستكمال تحصيله العلمي، فالتحق بالجامعة الأميركية في القاهرة، ليتحصل، في عام 1952، على شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع. كما أنّه انصرف إلى الكتابة، وتدوين تجربته وتجربة عبد القادر الحسيني، متأثرًا كما يبدو بمرارة الفقد والهزيمة، فكان النص الثاني له عن هذه التجربة، مقالة نُشرت في صحيفة **الجمهور المصري**، بتاريخ 9 نيسان/ أبريل 1951، بمناسبة ذكرى استشهاد عبد القادر الحسيني، نُشر فيها موجز لخطة الأهداف؛ الخطة المركزية التي خطّها عبد القادر الحسيني، ليبدأ فيها المعركة في فلسطين، من أجل مواجهة قرار الأمم المتحدة بتقسيمها.

وإضافة إلى هذه المقالة، يتضح من الأوراق المتوافرة بين يدي الباحث، أنّ الريماوي كان عازمًا على تأليف كتاب كامل يعرض فيه سيرة عبد القادر الحسيني، ووضع لذلك هيكلًا أوليًا، قسّم فيه الكتاب إلى تسعة محاور رئيسة، دوّن الريماوي بخط يده مسوّدة أولى لمعظمها في مجموعة من الدفاتر والأوراق.

النصوص المتأخرة: لحظة قاسم الريماوي السياسي الفلسطيني/ الأردني

> "كان من الممكن أن تتجمد الصورة في الذاكرة عند ذاك، ولكنّ أبا حاتم فاجأنا بعد عام 1949 بتغيير الصورة؛ فحينما اضطر إلى ترك سلاحه، والنزول من على جبال فلسطين، لم يجلس على أكاليل غاره و[لم] يكتفِ بالحديث عن أيام زمان، بل ذهب إلى جامعة كولومبيا [...] وحينما التقيته بعد عودته، كان صوته هادئًا كأنما ذهب منه العنفوان. ولكنّ العنفوان في الحقيقة كان قد انتقل إلى عقله، بعد أن أدرك أنّ الفكر يأتي أولًا، على أن يتحوّل هذا الفكر إلى ممارسة ودراسات يتم تنفيذها على أرض الواقع"[18].

لم يطل مقام قاسم الريماوي في مصر، إذ سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن اختارته حكومة عموم فلسطين ليكون مراقبها في الأمم المتحدة[19]، واستغل سفره لاستكمال دراسته العليا، فالتحق في عام 1953 بجامعة كولومبيا Columbia University في نيويورك، ليتحصل أولًا على شهادة ماجستير في الإدارة والشؤون الاجتماعية في عام 1954[20]، ثم على شهادة الدكتوراه من كلية المعلمين في الجامعة Teachers College، في عام 1956[21].

---

17 هذا ما وصف به الريماوي شعوره: قاسم الريماوي، "بعد كتاب يا قدس: الحقيقة كما عرفتها وعشتها (9)"، **الدستور**، 1972/10/2، ص 4. لكنّه لم يُشر إلى أسباب شعوره باليأس من الفلسطينيين، ويعكس التقرير المحقق في القسم الأول بعض هذه الأسباب، خصوصًا عند الحديث عن علاقاته بقيادة الجهاد المقدس التي خلفت عبد القادر الحسيني، والتي اتخذت من القدس مقرًا، والتي يتهمها الريماوي بإفشال مساعيه لتثبيت الهيئة العربية العليا، أو أي كيان فلسطيني آخر، في بقية فلسطين التي سيطر عليها الأردن. ويشير ذو الكفل عبد اللطيف إلى أنّ الريماوي أيضًا اختلف مع الحاج محمد أمين الحسيني، بعد أن أنكر عليه مطالبته بأموال قال الريماوي إنّه استدانها وصرفها على الجهاد، بأمر من الحاج الحسيني، يُنظر: ذو الكفل عبد اللطيف، **مذكراتي: قصة كفاحي من الثورة الفلسطينية إلى حرب 1948** (عمّان: دار سندباد للنشر، 2000)، ص 229، 246-251. ويُنظر رسالة الريماوي إلى جمال صالح الحسيني بتاريخ 30 أيلول/ سبتمبر 1949، المدرجة في الملحق الثاني من هذا الكتاب.

18 أبو ناب، ص 19.

19 "معالي الدكتور قاسم بن محمد الريماوي"، ص27؛ العودات، ص 225.

20 Qasim Mohamed Al-Rimawi, "The Role of the Social Worker in Industrial Community Development in Egypt," Master Dissertation, Columbia University, Social Work, New York, 1954.

21 Qasim Mohamed Al-Rimawi, "Education and the Challenge of Industrialization in Egypt: a Report of a Type B Project," PhD. Dissertation, Columbia University, Teachers College, New York, 1956;

ونشرت في بيروت، يُنظر:

Qasim Mohamed Al-Rimawi, *The Challenge of Industrialization, Egypt* (Beirut: United Publishers, 1974).

غادر الريماوي الولايات المتحدة إثر العدوان الثلاثي على مصر (تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، عائدًا إلى القاهرة في مطلع عام 1957. وفي ظل التحولات السياسية التي حدثت في الأردن، بدءًا من نيسان/ أبريل 1956، عاد الريماوي إلى المملكة الأردنية الهاشمية، ليبدأ نشاطًا جديدًا، ويصنع صورة جديدة لنفسه، بعيدًا عن السلاح، مستغلًا الخبرة والتحصيل الأكاديمي اللذين تحصل عليهما في كولومبيا.

ابتدأ الريماوي نشاطه في الأردن من خلال تولّيه إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة، منذ عام 1957 إلى غاية مطلع عام 1960. وكما يبدو، فإنّ حضور الريماوي الجديد لم يتأثر سلبيًا بالتحولات السياسية والانقلاب الملكي على المعارضة[22]، وبدأت تظهر أولى الإشارات لتحولات في مواقف الريماوي السياسية القديمة، كما سيُناقش لاحقًا.

استباقًا لدخول الحياة السياسية في المملكة الأردنية من جديد، بدأ الريماوي، كما تُظهر الوثائق المتوافرة، في التواصل مع الملك حسين بن طلال (1952-1999) الذي عُرف بوصله الدائم لحبال الود مع معارضيه، فكيف بمعارضي جدّه الذي طُويت بمقتله الكثير من صفحات الخلاف والمعارضة السابقة. أرسل في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1960 رسالة إلى الملك، يطلب فيها مساندته أمام الجهاز الحكومي لإنجاز دراسة عُرضت عليه من بعثة العمل الأميركية، لتحليل شؤون الأردنيين المبتعثين إلى خارج البلاد[23].

كانت هذه الرسالة مدخلًا لتجاوز الريماوي العداء القديم مع المؤسسة الرسمية عمومًا، والمؤسسة الأمنية خصوصًا. فبعد تعليق الملك على الرسالة بتوجيه رئيس الوزراء للاجتماع مع الريماوي ومساعدته في دراسته، استجاب رئيس الوزراء فورًا لكتاب الديوان الملكي[24]، فأرسل إلى وزير الداخلية، راجيًا العمل على تنفيذ الرغبة الملكية، بالتوصية بإعطاء الريماوي شهادة حسن سلوك، ومنحه التسهيلات اللازمة التي يحتاج إليها[25]، وهو ما انعكس أيضًا بسرعة في رسالة من وزير الداخلية إلى مدير الأمن العام بضرورة تنفيذ الرغبة الملكية، وإعطاء الريماوي شهادة حسن السلوك[26].

شجعت هذه الرسالة، والاستجابة السريعة لها من الجهات المختصة، ثم مقابلة الملك للريماوي، الريماوي ليقدم رسالة أخرى للملك، تعزز صورته بوصفه خبيرًا، فكانت رسالته التي أرفقها بتقديم مشروع مشترك، مع المحامي فؤاد خوري، عرّفاه بأنّه محاولة لتقديم برنامج عملي لتنفيذ السياسة العامة للمشاركة والتعاون التي دعا إليها الملك، سعيًا لتضييق الفجوة بين المواطنين والمسؤولين[27]. وكما اهتم الملك بالرسالة الأولى، فإنّه وجّه الرسالة الثانية أيضًا إلى مجلس الوزراء[28] الذي كتب إلى ستّ وزارات، طالبًا بيان المطالعة[29].

---

22 علّق الريماوي في حديث عام له، في نيسان/ أبريل 1960، على هذه الفترة، فأشار إلى أنّه مع فرض الأحكام العرفية، واعتقال عدد من الأشخاص، لم يحاول التوسط لأحد. وأضاف أنّه بعد زوال الأحكام أصبح كل واحد يطبقها على نفسه في سبيل صالح الأردن واستقراره، يُنظر: **فلسطين**، 7 نيسان/ أبريل 1960، ص 4. ويُظهر هذا الحديث للريماوي أنه نأى بنفسه عن الخلافات السياسية في نيسان/ أبريل 1957، وأنّ نشاطه اقتصر، كما يبدو، على عمله في شركة الفوسفات.

23 "استدعاء من قاسم محمد الريماوي إلى الملك حسين"، **مجموعة الوثائق الحكومية**، دائرة المكتبة الوطنية الأردنية، رقم الوثيقة: 37/6/6/181، بتاريخ 2 كانون الأول/ ديسمبر 1960.

24 "كتاب من رئيس الديوان الملكي الهاشمي إلى رئيس الوزراء"، **مجموعة الوثائق الحكومية**، دائرة المكتبة الوطنية الأردنية، رقم الوثيقة: 37/6/6/182، بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر 1960.

25 "كتاب من رئيس الوزراء إلى وزير الداخلية"، **مجموعة الوثائق الحكومية**، دائرة المكتبة الوطنية الأردنية، رقم الوثيقة: 37/6/6/183، بتاريخ 2 كانون الثاني/ يناير 1961.

26 "كتاب من وزير الداخلية إلى مدير الأمن العام"، **مجموعة الوثائق الحكومية**، دائرة المكتبة الوطنية الأردنية، رقم الوثيقة: 37/6/6/184، بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1961.

27 "كتاب من الدكتور قاسم الريماوي إلى جلالة الملك حسين"، دائرة المكتبة الوطنية الأردنية، **مجموعة الوثائق الحكومية**، رقم الوثيقة: 37/6/7/17، 37/6/7/18، 37/6/7/19، 37/6/7/20، بتاريخ 17 شباط/ فبراير 1961.

28 "كتاب من رئيس الديوان الملكي الهاشمي إلى رئيس الوزراء"، دائرة المكتبة الوطنية الأردنية، **مجموعة الوثائق الحكومية**، رقم الوثيقة: 37/6/7/21، بتاريخ 21 شباط/ فبراير 1961.

29 "كتاب من وكيل رئيس الوزراء إلى وزير التربية والتعليم ووزير الداخلية ووزير الصحة"، دائرة المكتبة الوطنية الأردنية، **مجموعة الوثائق الحكومية**، رقم الوثيقة: 37/6/7/22، بتاريخ 1 آذار/ مارس 1961.

لا تُظهر الوثائق ما حدث إثر مطالعات الوزارات المختصة، لكنّ الريماوي كان قد بدأ يخطّ طريقه للعودة إلى الحياة السياسية، وكان مدخله الأول لذلك خوض الانتخابات النيابية حيث انتُخب في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1961 لعضوية مجلس النواب السادس عن قضاء رام الله[30]. ولم يندمج الريماوي في هذا المجلس مع التوجه الحكومي، وكان صدامه الأول مع حكومة بهجت التلهوني، في أثناء نقاش بيانها الوزاري بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961، إذ رَفَضَ إعطاءها الثقة، لإيمانه بعدم جواز اتخاذ خطاب العرش بيانًا وزاريًا، وامتنع عن التصويت[31].

استقال التلهوني في 27 كانون الثاني/ يناير 1962، وكُلّف وصفي "مصطفى وهبي" التل (1919-1971) بتأليف حكومته الأولى، وعُهد في هذه الحكومة إلى الريماوي بوزارة الزراعة والإنشاء والتعمير، لتكون أول حلقات نشاطه الحكومي، وكذلك تتويجًا لصلة ستتكثف مع وصفي التل. استقال الريماوي من منصبه في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1962، تمهيدًا لمشاركته في انتخابات مجلس النواب السابع[32] التي نجح فيها عن قضاء رام الله، في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962، حاصدًا أعلى الأصوات للمرة الثانية[33]، ممهدًا لعودته إلى حكومة وصفي التل من جديد في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1962 وزيرًا للزراعة[34]. وقد أُقيلت هذه الحكومة في ظل ظروف سياسية مضطربة، بتاريخ 27 آذار/ مارس 1963، ترافقت مع محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق، وما تبعها من اضطرابات وتظاهرات في معظم مدن الضفة الغربية، نجمت عنها عمليات قمع، وفرض لمنع التجول. وفي ظل هذه الأجواء، كُلّف سمير الرفاعي بتأليف وزارته، لكن كانت المفاجأة بأن حجب معظم النواب الثقة عن حكومته.

كان الريماوي من ضمن النواب الذين حجبوا الثقة عن الحكومة، في 20 نيسان/ أبريل 1963، وعبّر في كلمته عن رغبات الشارع وآماله المتعلقة بتحقق وحدة سريعة مع الدول العربية، لكنّه شكّك في قدرة الرفاعي على أن يكون حامل رسالة الوحدة، لأنّه يجب على من يحملها أن يكون مقتنعًا بجميع ما فيها[35]. غضب الملك من حجب الثقة عن حكومة الرفاعي، وانعكس هذا الغضب عمليًا بحلّ مجلس النواب، بعد تكليف حكومة جديدة، برئاسة الشريف ناصر بن جميل، ثم باعتقال عدد من النواب وإرسالهم إلى سجن الجفر[36]. فشلت محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق، واستقرّت الأوضاع نسبيًا في الأردن، وأُعيد انتخاب الريماوي في المجلس النيابي الثامن في 6 تموز/ يوليو 1963، لكن كان الأمر هذه المرة بالتزكية[37]، وفُهم من هذا الفوز لمعظم نواب المجلس بالتزكية أنّ القوائم أُعدّت بما يُرضي الحكومة، ولمعاقبة بعض الشخصيات بحرمانها من المشاركة.

لم يمضِ الكثير من الوقت حتى بدأت تلوح في الأفق بوادر السعي لتأسيس كيان فلسطيني جديد، بمبادرة من الجمهورية العربية المتحدة. وإثر انعقاد المؤتمر الفلسطيني في القدس، أُعلن في 10 آب/ أغسطس 1964 عن تأليف أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير

---

30 **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 1577 (21 تشرين الأول/ أكتوبر 1961)، ص 1370. وكان الريماوي الأعلى تصويتًا، وفقًا للنتائج المعلنة لهذه الانتخابات، إذ حصل على 4797 صوتًا.

31 "مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني السادس"، مجلس الأمة، **ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، مج 6، العدد 4 (26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961)، ص 131.

32 **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 1644 (15 تشرين الأول/ أكتوبر 1962)، ص 1212.

33 **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 1652 (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962)، ص 1433. وحصل الريماوي في هذه الانتخابات على 4593 صوتًا.

34 **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 1655 (3 كانون الأول/ ديسمبر 1962)، ص 1461.

35 "مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني السابع"، مجلس الأمة، **ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، مج 7، العدد 17 (21 نيسان/ أبريل 1963)، ص 1084-1085.

36 توثيقًا لتجربة أحد النواب المعتقلين في الجفر إثر حجب الثقة عن حكومة الرفاعي، يُنظر: سميح حمودة، "مقدسي في سجن الجفر: يوميات ومذكرات داود الحسيني"، **حوليات القدس**، العدد 16 (خريف/ شتاء 2013)، ص 86-98.

37 **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 1697 (9 تموز/ يوليو 1963)، ص 811.

الفلسطينية، برئاسة أحمد أسعد الشقيري (1908-1980)، وكان من بين أعضاء لجنتها الأولى قاسم الريماوي. شعر الأردن بتهديد هذا الكيان الجديد لوحدته، فتعاون أول الأمر بحذر مع المنظمة، وسعى التل، في أثناء مشاوراته لتأليف حكومته التي أُشهرت في 13 شباط/ فبراير 1965، لأنْ يشغل بعض أعضاء اللجنة التنفيذية عضوية الحكومة الجديدة كوزراء دولة، مع الاحتفاظ بعضوية اللجنة التنفيذية، محددًا عبد الخالق يغمور وقاسم الريماوي. وافق الشقيري على العرض، وحاول إقناع أعضاء اللجنة التنفيذية بالموافقة، إلا أنّ الرأي الأغلب اعتبرها محاولة لاحتواء المنظمة، وتحويلها إلى أحد أجهزة الحكم في الأردن؛ وبناءً عليه، رُفض العرض من معظم أعضاء اللجنة، باستثناء الشقيري والريماوي[38]. أُلّفت الحكومة، بعد قرار اللجنة التنفيذية للمنظمة رفض المشاركة فيها، وأكّد كتاب التكليف ضرورةَ التعاون معها. لكنّ العلاقة أخذت تسوء بين المنظمة والأردن، وكان الريماوي، كما تُظهر تصريحاته العلنية، رافضًا لهذا الخلاف الذي تفاقم وصولًا إلى قطع العلاقات الكاملة مع المنظمة، واتهامها بدعم حوادث تخريبية ضدّ الدولة.

شغل الريماوي عضوية اللجنة التنفيذية فترة محدودة، إذ حُلّت في 31 أيار/ مايو 1965، مع بدء فعاليات المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني الذي عُقد في القاهرة، واستُبدلت بها لجنة جديدة، من دون إشراك أيّ عضو من اللجنة الأولى[39]. وخلال هذه المدة القصيرة، لا تُظهر المصادر المتوافرة الكثير عن دور الريماوي في اللجنة، واقتصاره على السفر برئاسة وفد منظمة التحرير إلى دول أميركا اللاتينية، وتمثيلها في عدد من الاجتماعات الرسمية. واتهم بعض زملاء الريماوي الشقيري بالتفرّد في قيادته للّجنة[40].

مع خروج الريماوي من اللجنة التنفيذية للمنظمة، عاد إلى الحكومة الأردنية، بعد قرار التل إعادة تأليف حكومته، فشغل وزارة الداخلية/ الشؤون البلدية والقروية، في 31 تموز/ يوليو 1965[41]. وحافظ الريماوي على منصبه هذا مع إعادة تأليف حكومة التل من جديد، في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1966[42]، إلى أن استقالت الحكومة في 4 آذار/ مارس 1967 لرغبة وزرائها، ومنهم الريماوي، في المشاركة في الانتخابات النيابية للمجلس النيابي التاسع[43]، التي أُجريت في 15 نيسان/ أبريل 1967، وفاز فيها الريماوي من جديد[44]. كما أنّه فاز أول مرة برئاسة مجلس النواب بعد حصوله على 42 صوتًا، مقابل 17 ورقة بيضاء[45].

لم يمضِ كثير من الوقت حتى اندلعت حرب حزيران/ يونيو 1967 التي فقدت فيها المملكة الأردنية بقية فلسطين التي كانت قد ضُمّت إليها سابقًا، وفقد الريماوي قاعدته الانتخابية بسقوط قضاء رام الله تحت الاحتلال. وكانعكاس لهذه الحرب، علا صوت منظمة التحرير الفلسطينية، واتخذت معظم فصائل العمل الفدائي من الأردن قاعدة أمامية لقواتها ولقواعدها العسكرية التي أخذت في التمدد، وتضاعف هذا الوجود بعد معركة الكرامة في آذار/ مارس 1968، إذ اعتُبر الفشل الصهيوني في هذه المعركة لحظة تاريخية فاصلة، رفعت من أسهم الفصائل الفلسطينية داخليًا وخارجيًا، وسرعان ما انعكس ذلك في سيطرة هذه الفصائل على منظمة التحرير الفلسطينية.

38 بهجت أبو غربية، **من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الانتفاضة (1949-2000)** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 276-277.

39 المرجع نفسه، ص 283.

40 المرجع نفسه، ص 280.

41 **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 1864 (1 آب/ أغسطس 1965)، ص 1207.

42 **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 1973 (25 كانون الأول/ ديسمبر 1966)، ص 2706.

43 **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 1990 (5 آذار/ مارس 1967)، ص 328.

44 **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 1999 (18 نيسان/ أبريل 1967)، ص 585. وكان فوز الريماوي بأعلى عدد من الأصوات في قضاء رام الله، حيث حصل على 4561 صوتًا.

45 وكان ذلك في الجلسة الأولى من الدورة غير العادية الأولى للمجلس في 20 نيسان/ أبريل 1967، يُنظر: "مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني التاسع"، مجلس الأمة، **ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، مج 12، العدد 1 (25 نيسان/ أبريل 1963)، ص 10.



لم يمضِ كثير من الوقت، أيضًا، على رئاسة الريماوي مجلس النواب، ففي إثر الهزيمة، تقرر تشكيل مجلس استشاري أعلى يسند الملك في قراراته، وقد شغل الريماوي عضويته، بصفته رئيسًا لمجلس النواب. وخلال ذلك، رفع الريماوي مذكرة تنقل بعض نبض الشارع، وهو ما ألّب عليه بعض مراكز القوى في النظام الأردني، فكان القرار بإزاحته عن رئاسة مجلس النواب[46]، واستُبدل به كامل عبد الرحمن عريقات (1906-1984) الذي اختير سابقًا ليكون نائبًا لرئيس المجلس. ومثلما التزم الريماوي بقرار اللجنة التنفيذية، برئاسة الشقيري، عدم المشاركة في حكومة التل، فإنّه رفض المشاركة في الحكومة من جديد، بعد أن طُرح اسمه مرشحًا في حكومة يؤلفها عبد الوهاب المجالي، إلا بعد أخذ موافقة صريحة من رئيس منظمة التحرير الجديد، ياسر عرفات. وعندما وضع عرفات "الفيتو" على المجالي، وساند عبد المنعم الرفاعي في رئاسة الوزارة[47]، شارك الريماوي في الحكومة التي أُلّفت في 27 حزيران/ يونيو 1970، وزيرَ داخلية للشؤون البلدية والقروية ووزيرًا للزراعة، بعد استئذان عرفات[48].

بقي الريماوي في هذا المنصب إلى أن تصاعدت حدة المواجهات بين المنظمات الفلسطينية والنظام الأردني، فأُقيلت الحكومة، وأُلّفت حكومة الزعيم محمد داود العسكرية في 15 أيلول/ سبتمبر 1970، معلنة عن بدء مرحلة جديدة للفلسطينيين الموجودين في الأردن، بعد رحيل قسم منهم مع فصائل ثورتهم إلى خارج الأردن، وكان الريماوي ممّن بقي. لكنّ الريماوي تعرّض في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 لخسارة شخصية باغتيال صديقه وصفي التل الذي ترافق دربه في الحكومات الأردنية معه في الوزارة. وكما يبدو، فإنّ هذه الحادثة أثّرت في الريماوي الذي عُيّن في 9 أيلول/ سبتمبر 1971 لعضوية لجنة استحدثها الملك الأردني باسم "اللجنة الملكية لشؤون القدس"[49]، وقد دفعته إلى المساهمة في حركة انقلاب على قيادة منظمة التحرير التي تعرّضت لضربة كبرى بخروجها من الأردن. ووفقًا للمصادر المتوافرة، وبعد أيام قليلة من اغتيال التل، في 12 كانون الأول/ ديسمبر، عُقد اجتماع برئاسة الوزير السابق في الحكومة الأردنية نعيم عبد الهادي (1912-1996)، في منزل الرئيس السابق لمنظمة التحرير، أحمد الشقيري، بحضور أربعين شخصية فلسطينية كان الريماوي أحدها[50].

أصدر المجتمعون بيانًا باسم لجنة المتابعة الجماهيرية في جمهورية مصر العربية، تحدّث عن "الأخطاء المحيطة بالقضية الفلسطينية". وأضاف أنّ المجتمعين رأوا: "أولًا: وجوب تصحيح مسيرة العمل الفلسطيني في نطاق م. ت. ف. ثانيًا: عقد مؤتمر وطني فلسطيني عام، يقوم بدراسة القضية الفلسطينية من كل جوانبها السياسية والمالية والعسكرية والإدارية، ومتطلبات المرحلة الحاضرة للعمل الفلسطيني. ثالثًا: تشكيل لجنة من المجتمعين، مهمتها إجراء الاتصال بتجمّعات الفلسطينيين، لتبادل الرأي معهم، وجمع مقترحاتهم في الموضوع". وقد ضمّت اللجنة المؤلفة الريماوي وأربعة آخرين[51].

---

46 أكرم زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة 1967-1970**، إعداد معين الطاهر ونافذ أبو حسنة وهبة أمارة، سلسلة ذاكرة فلسطين (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 253؛ سميح حمودة، **صوتٌ من القدس: المجاهد داود صالح الحسيني من خلال مذكراته وأوراقه** (رام الله: منشورات مكتبة دار الفكر، 2015)، ص 493.

47 زعيتر، ص 370-371.

48 المرجع نفسه، ص 374؛ **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 2247 (28 حزيران/ يونيو 1970)، ص 908. ويقارَن بـ: حمودة، **صوتٌ من القدس**، ص 449-450.

49 عصام سخنيني (محرر رئيس)، **اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع عشر من 1971/7/1 إلى 1971/12/31** (بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، 1973)، ص 301.

50 المرجع نفسه، ص 636.

51 الدكتور فاضل زيدان، فاروق الحسيني، سعيد العزة، عودة بطرس عودة، يُنظر: المرجع نفسه.

فشلت هذه اللجنة في تحقيق أهدافها كما يبدو، لكنّ هذا النشاط كان مدخلًا لهجوم شديد على الريماوي، تصدّرته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حيث صرّح الناطق باسم لجنة الإعلام فيها، في 12 كانون الأول/ ديسمبر، بأنّ "الرجعية الأردنية دفعت قاسم الريماوي للقيام بنشاطات معادية لشعبنا، تستهدف تطويق حركة المقاومة، بالتحالف مع عناصر يمينية ورجعية تجاوزتها حركة المقاومة". وأضاف التصريح: "وفعلًا، قد اجتمع الريماوي إلى عدد من الوجوه الإقطاعية العائلية والبورجوازية الكبيرة الفلسطينية في القاهرة، ليخرجوا على الجماهير، وبكل وقاحة، بتشكيل لجنة تحضيرية مزعومة تدعو إلى عقد مؤتمر عام فلسطيني خارج عن م. ت. ف. عمليًا وموضوعيًا، وكل هذا للمساهمة في خلق طرف ثالث فلسطيني بديل عن حركة المقاومة، و[يمثّل] الوجوه الفلسطينية الرجعية العميلة لحسين بن طلال"[52].

انعكس هذا الهجوم، كما يبدو، سلبيًا على نفسية الريماوي الذي بدأ في التوجه إلى العمل الأكاديمي، فعمل محاضرًا غير متفرغ في الفلسفة وعلم الاجتماع في الجامعة الأردنية. وأبرز المؤشرات الدالة على تأثير ردة فعل المنظمات الفلسطينية العنيفة في الريماوي، في هذه المرحلة وفي المراحل التالية، شهادة أحد أصدقائه؛ الدكتور داود صالح الحسيني (1903-1993)[53].

في هذه الفترة، فترة ذروة نشاط العمل الفدائي في الأردن، خرج الريماوي ليكتب عن الجهاد المقدس من جديد، فنشر مقالة في صحيفة **الدفاع** بتاريخ 9 نيسان/ أبريل 1970، بمناسبة ذكرى استشهاد عبد القادر الحسيني، تحدّث فيها بشكل أساسيّ عن رحلة عبد القادر الأخيرة إلى دمشق، والخذلان العربي له. وفي الفترة التالية للهجوم الشديد على شخصه من وسائل إعلام بعض فصائل منظمة التحرير، ومجلتها الأكثر رصانة **شؤون فلسطينية**، خرج الريماوي مستعيدًا ذكرياته عن الجهاد المقدس بكثافة غير معهودة، وقد نُشرت في سلسلة مقالات في صحيفة **الدستور** كل أسبوع، خلال الفترة 7 آب/ أغسطس 1972 - 18 كانون الأول/ ديسمبر 1972.

وجاءت سلسلة المقالات هذه، كسبب مباشر معلن، ردًا على ما نُشر في كتاب **يا قدس** لمؤلفَيْه لاري كولينز Larry Collins ودومينيك لابيير Dominique Lapierre، بعدما نشر المؤرخ سليمان الموسى سلسلة من الحلقات في صحيفة **الدستور** لترجمة بعض ما ورد في الكتاب. لكنْ تؤشر طبيعة ما أُثبت في مقالات الريماوي وما سُكت عنه إلى دوافع أخرى وراءها، خصوصًا بعد الحلقة الثالثة، حيث ارتبطت بكل تأكيد بطبيعة المرحلة التي نُشرت فيها، كان أبرزها ردّ اعتباره فلسطينيًا، ليذكّر من هاجمه بقاسم الريماوي المقاتل، وليثبت سرديته عن تاريخ الجهاد المقدس، وموقعه في هذا التاريخ، وكذلك لإعادة قراءة تاريخ الحرب المركزية في الصراع العربي - الصهيوني، حرب 1947-1949، بوصفها حربًا مؤسسة لوحدة الدم بين الشعبين الفلسطيني والأردني، اهتزّت بالدم المراق في حوادث أيلول/ سبتمبر 1970.

عن "الإنهاء" و"الضم" بين لحظتي قاسم الريماوي

كانت الصلة الأولى التي جمعت بين الريماوي والأردن هي الحرب، إذ كانت رحلته الأولى إليه لنقل سلاح سلّمته الهيئة العسكرية العربية إلى قوة الجهاد المقدس في كانون الأول/ ديسمبر 1947، لتعزيز منطقة القدس. لكنّ هذه الصلة أيضًا، كما سبقت الإشارة إليها، أُسست على ميراث من الشك والريبة في الحدّ الأدنى، والعداوة في الحدّ الأعلى، للنظام الملكي الأردني. وأكّدت نصوص الريماوي المبكرة هذا الميراث من الشك أو العداء للنظام الأردني، ولبعض الشخصيات الأردنية المشاركة في حرب 1947-1949. وقد أثّر هذا الميراث بجلاء

52 المرجع نفسه، ص 640.

53 حمودة، **صوتٌ من القدس**، ص 492-493.

في الإسكات/ الإثبات الممارس فيها، حال مقارنتها بنصوصه المتأخرة. لكنّ الريماوي السياسي الفلسطيني/ الأردني حضر في النصوص المتأخرة، موجدًا إثباتًا أو إسكاتًا جديدًا.

> "وكان اللقاء في الله هو أول لقاء دم بين الشعبين، وكانت لحمة التضحية بالنفس والنفيس، ومبدأ الإيمان بالله، والثورة لكرامة الأمة العربية، والدفاع عن الحريات والأعراض والوطن. لقد سبقت هذه الوحدة في الجهاد، وحدة الحكم التي جاءت معلنة وصاهرة وحدة الشعبين اللذين هما في الحقيقة والتاريخ والواقع شعب واحد"[54].

هذا ملخص الموقف الذي أثبته قاسم الريماوي عن "الضم"، أو "وحدة الحكم"، كما في النص السابق. ولم يكن هذا النص أول إثبات لموقف الريماوي كسياسي فلسطيني/ أردني من "الضم"، إذ عكس تصريح سابق لتدوين الريماوي نصوصه المتأخرة عن الجهاد المقدس أول إعلان مسجّل لهذا الموقف. ففي أواخر آذار/ مارس 1960، أعلن الأردن إفشال محاولة لاغتيال رئيس وزرائه هزاع المجالي، والشريف ناصر بن جميل، بأمر من القيادي البعثي عبد الله محمد الريماوي (1920-1980). إثر ذلك، توجّه وفد من آل الريماوي إلى الرئيس المجالي لإعلان "استنكار المؤامرة، وإعلان الولاء للحسين". وناب عن الوفد في الحديث، قاسم الريماوي، مسجّلًا موقفًا عن "الضم" بقوله: "إنّ دمج الضفتين وتوحيدهما، قد تم كما هو معلوم في عهد المغفور له الملك عبد الله بن الحسين، وكان ذلك بمحض الرغبة والاختيار [...] إنّ وحدة الصف العربي والوحدة العربية الصحيحة هي غاية الجميع، ورغبة الجميع"[55].

لكنّ النصوص المبكّرة للريماوي تؤشر إلى ممارسته فعل إسكاتٍ في نصوصه المتأخرة، إذ سبق له أن أثبت في نصوصه المبكّرة، وخصوصًا تقريره المخطوط، تفصيلات أبرزت أنّ "الضم" لم يكن كما أعلن الريماوي السياسي الأردني/ الفلسطيني. ويشكّل تقرير الريماوي المخطوط، بما أثبته عن هذا الجانب، إضافة نوعية إلى السرديات التاريخية المتعلّقة بالحرب، وفي العلاقات الفلسطينية – الأردنية، في المرحلة التالية لدخول الجيوش العربية إلى فلسطين، بعد 15 أيار/ مايو 1948، وفي العلاقات البينية لقيادات الجهاد المقدس في مراكزه المختلفة.

يعرض الريماوي في تقريره الفعل الأردني لإنهاء المقاتلين الفلسطينيين، والتمهيد لـ "الضم"، في سياق حديثه عن دوره في تعزيز مكانة الهيئة العربية العليا بوصفه ممثلًا للفلسطينيين، وإفشال الآخرين له بإيجادهم ترتيبات حالت بين الريماوي وقيام سيادة مطلقة للهيئة في فلسطين، أو على الأقل، الإبقاء على بعض الخلايا لتُستخدم سلاحًا في يدها، والارتكاز عليها في الأعمال المقبلة، لتكون نواةً للتحرير المنشود، بحسب تعبير الريماوي[56].

كان أول ما أثبته الريماوي في نص تقريره، أنّه مع دخول الجيش الأردني، صدرت الأوامر لقواته بالانسحاب من منطقة باب الواد، في مؤشر دالٍّ على بدء تقييد الفعل العسكري لقوة الجهاد المقدس[57]. وأثبت الريماوي تفصيلات مساعٍ للاستفادة من وجود القوات العراقية، لتجاوز القيد الأردني؛ إذ عقد اجتماعًا مع وجهاء منطقة رام الله، أعلن فيه التجنيد الإجباري، بعد تمركز القوة العراقية في قرية دير نظام، إحدى قرى قضاء رام الله، تمهيدًا لتشكيل قوة عسكرية دائمة، لتعزيز قوة الجهاد المقدس النظامية في مركز بيرزيت، بهدف الإعداد

54 الريماوي، "بعد كتاب يا قدس: الحقيقة كما عرفتها وعشتها (3)"، ص 4.

55 يُنظر: **فلسطين**، ص 1، 4.

56 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 1.

57 المرجع نفسه، ص 17.

لتحرير منطقة اللد والرملة، بتعاون مع القوات العراقية، وهو ما لم يتم، لأنّ القيادة العامة في الزرقاء - وفقًا للريماوي - بتأثير من الملك عبد الله[58]، منعت الهجوم، فاكتُفيَ بالدفاع عن المنطقة على طول خمسة وثلاثين كيلومترًا، في المرتفعات بين قريتَي بيت نبالا وكفر قاسم[59].

ارتبط موضع التوتر الثاني، بين الجيش الأردني وقوة الجهاد المقدس بقيادة الريماوي، بعمليات شراء السلاح من السكان المحليين. فأثبت الريماوي في نص تقريره أن غلوب باشا (أبو حنيك)، قائد الجيش الأردني اغتنم - بعد تمام مؤامرة الجيش العربي بتسليم اللد والرملة والمنطقة الساحلية، وتشتيت أهلها[60]، وهو اتهام مضمر من دون ذكرٍ لأي تفصيل، وقد سبقها انتشار الفوضى بين المجاهدين في المنطقة، وحجب بعض الوجهاء لقسم من الأسلحة والتموين، بعد استشهاد القائد حسن سلامة، وعدم تدارك الهيئة العربية العليا الموقف بتعيين خلف له - فرصةَ عوز المهاجرين، فنشر رجاله من البدو لشراء الأسلحة بأرخص الأثمان.

وأثبت الريماوي في هذا السياق إشارة إلى صدور الأوامر من القاهرة، مقرّ قيادة الهيئة العربية العليا آنذاك، بعد تواصله معها، بضرورة محاربة بيع الأسلحة ومنعها[61]. ويظهر مما أثبته الريماوي أنّه كان مدركًا خطورة هذه المسألة على قوة المقاتلين الفلسطينيين؛ فكما أثبت الريماوي في عموم نصوصه المبكّرة والمتأخرة، فإنّ القوة الرئيسة للجهاد المقدس لم تكن القوة النظامية، وإنّما "الفزعات" التي تتداعى للمشاركة في المعارك عند كل حاجة أو نداء، وكان مصدر تسليح مقاتلي "الفزعات" السلاح المحلي الذي وُجّه غلوب لشرائه.

أثبت الريماوي في نص تقريره تفصيلات ما قام به لمواجهة سياسة شراء السلاح المحلي، وهو الفعل الذي لم يلقَ دعمًا من مقرّ القيادة العامة للجهاد المقدس في القدس، على الرغم من أنّ القيادة، وفقًا للريماوي، كانت من القوة التي لو ترافقت مع بعض الحزم لتمكّنت من السيطرة على الموقف، واستغلال جهل القادة الأردنيين بالمنطقة، وانعدام الكفاءات الشخصية عندهم، لصالحها، ولتوجيهها حيث تريد[62].

وفي تفصيل فعله، أثبت الريماوي أنّ خطته قامت على نشر مفارز من الانضباط التابع لقوته في قرى نعلين ورنتيس وبيرزيت ودير عمار، وهي من قرى قضاء رام الله، وأمرهم بإلقاء القبض على كل من يبيع أو يشتري السلاح، وترافق ذلك مع إرساله رسالة إلى أحمد صدقي بك الجندي (1899-1979)، قائد اللواء الرابع الذي اتخذ من رام الله مستقرًا له، يخبره فيها بسوء عاقبة تجريد أهالي فلسطين من السلاح ونقله إلى خارجها، وأنّ ذلك مغاير للسياسة العربية العامة[63].

ووفقًا للريماوي، فإنّ مفارز الانضباط أخذت تطارد البدو والأهالي من تجار السلاح، وتودعهم في السجن في بيرزيت، حيث يتعرّضون للعقاب والجلد، ودفع الغرامات. وأثبت الريماوي أيضًا قيامهم بقتل رئيس حركة شراء الأسلحة، ودفن جثته في مقرّ الجيش العراقي، لكنّه لا يورد أي تفصيلات عن شخصه. وأثبت كذلك قيام فِرق الانضباط باقتحام مركز قيادة الجيش الأردني في المنطقة لإلقاء القبض على بعض التجار المفوضين من الجيش[64].

---

58 لم يستخدم الريماوي إلا اسم عبد الله، نازعًا عنه لقب "ملك"، مع الإشارة إلى أنّه في نصوصه المبكرة، خصوصًا في تقريره، استخدم اسم عبد الله بشكل مجرد معظم الوقت، ولم يُضِف إليه، إلا أحيانًا، لقب "ملك". وهذا يختلف عن نصوص الريماوي المتأخرة، إذ تحدث فيها عن "المغفور له الملك عبد الله"، أو "جلالة الملك عبد الله".

59 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 26-27. ومحاولة تحرير اللد والرملة وجوارهما، مما انفرد الريماوي بتفصيله عن مساعٍ لفعل عسكري فلسطيني مضاد للهجمات الصهيونية المتتالية. وتوجد مؤشرات في مصادر أولية أخرى تؤكد صحة ما قدّمه الريماوي، يُنظر: دافيد بن غوريون، **يوميات الحرب، حرب الاستقلال 1947-1949**، غيرشون ريفلين وإلحانان أورن (محرران) (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1984)، ص 762 [بالعبرية]؛ زكي حسن المصري، **حديث الذكريات فصول وترجمة ذاتية منذ عام 36-1994** (رام الله: [نشر خاص]، 1994)، ص 37-38.

60 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 17-18.

61 المرجع نفسه، ص 18.

62 المرجع نفسه.

63 المرجع نفسه، ص 19.

64 المرجع نفسه، ص 19-20.

مثّلت قضية قتل رئيس حركة الشراء مدخلًا للاعتراض على الدور الإداري الذي بدأ الجيش الأردني يمارسه في المناطق التي يسيطر عليها. فوفقًا للريماوي، حضر قائد شرطة رام الله المعيّن من السلطات الأردنية، محمود الهباب برفقة قائد من الجيش العراقي إلى بيرزيت للتحقيق في القضية، فطرده الريماوي وأعلمه بعدم اعترافهم بالسلطة الإدارية التي يمثلها، وقال إنّ هذا ليس من حقهم لأنّهم ليسوا حكومة شرعية في البلاد، وإنّ مسؤولية جيشهم تقتصر على إدارة الحرب فحسب[65].

وبعد فشل الهباب كان التوجيه الملكي، كما يفيد الريماوي، إلى الحاكم العسكري بهجت طبارة الذي عُيّن في 18 أيار/ مايو 1948 حاكمًا عسكريًا لمنطقة رام الله، بضرورة وقف الملاحقات التي تقوم بها قوة الجهاد المقدس، ولذلك توجه طبارة إلى مقرّ اللجنة القومية، حيث كان الريماوي مجتمعًا معها لبحث موضوع الدفاع عن المنطقة، فرفض الريماوي مصافحته، على الرغم من معرفتهما السابقة، وعلّل الريماوي لطبارة ذلك بأنّه لا يقرّ صفته الرسمية حاكمًا للمنطقة. ويضيف الريماوي أنّ طبارة اهتم بلقائه، ولكن بعد رفض الريماوي، وإرساله موسى شيبان اليبرودي (1911-1956)، أحد قادة الجهاد المقدس ليلتقيه، أخبره طبارة بوجود أمر بإلقاء القبض على الريماوي، وفضّ قوة الجهاد المقدس، لكنّ طبارة رفض ذلك مشيدًا بأعمال الجهاد المقدس، ومبيّنًا قوة تعلّق الأهالي بهم، واستحالة مقاومتهم، كما أنّه هدد بالاستقالة في حال عدم الأخذ برأيه، وهو ما جرى لاحقًا[66].

احتل النزاع على الدور الإداري للجيش الأردني، والشخصيات المحلية المعيّنة من السلطات الأردنية، موقعًا أساسيًا في معارضة قوة الجهاد المقدس في بيرزيت السياسة الأردنية. فبعد استقالة بهجت طبارة، أشار الريماوي إلى بدء خلاف جديد مع مساعد الحاكم العسكري لمنطقة رام الله عزمي النشاشيبي (عُيّن في 27 أيار/ مايو 1948). وأساس هذا الخلاف استدعاء النشاشيبي كاتب إيصالات الغرامات التي يصدرها الجهاد المقدس في بيرزيت، وإبلاغه ممانعته أخذ رسوم وإصدار إيصالات رسمية، لِما في ذلك من إشارة إلى وجود سلطتين في البلاد، فكان ردّ الكاتب: "لو كان فيك شرف كفلسطيني، يجب أن تنزع هذه التيجان والنجوم، وتلتحق بقيادة الجهاد المقدس"[67].

ووفقًا للريماوي، اعتزل النشاشيبي العمل العسكري، وتفرّغ للإشراف على الإذاعة، لقناعته بفشل مهمته[68]. لكنّ الخلاف استمر، وتصدره في المرحلة التالية الخلاف مع عارف العارف؛ فالعارف الذي كان قائمقام المنطقة لحظة جلاء المستعمِر البريطاني، حاول كما يثبت الريماوي تنفيذ رغبات الملك عبد الله، بإرساله الجُباة لجمع الضرائب من القرى، محاولًا الاستفادة من نشاطه الإداري السابق للوجود الأردني لتنفيذ مشروعات الحكومة الأردنية، فتوجّه الريماوي إلى بلدة دورا القرع التي بدأ في التحصيل منها وطرد الجُباة، معلنًا للسكان ضرورة عدم دفع أي قرش، لأنّ حكومة شرق الأردن لا يحق لها جمع الضرائب، فهي حكومة غير شرعية[69].

65 المرجع نفسه، ص 20.

66 المرجع نفسه، ص 20-21.

67 المرجع نفسه، ص 21.

68 المرجع نفسه؛ ونشرت **الجريدة الرسمية** قرار الملك عبد الله إنهاء خدمة النشاشيبي مساعدًا للحاكم العسكري في رام الله، يُنظر: **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 967 (1 كانون الثاني/ يناير 1949)، ص 2. ويبيّن كتاب رئيس الوزراء، توفيق أبو الهدى، في 27 تشرين الأول/ نوفمبر 1948، إلى رئيس الديوان الملكي، بعض خلفيات هذا القرار. ففي كتابه، يشير أبو الهدى إلى عدم الحاجة إلى إبقاء وضع مساعد الحاكم العسكري في رام الله على ما كان عليه، خصوصًا في ظل غياب النشاشيبي الدائم عن مركز عمله، كما ينقل أبو الهدى عن الحاكم العسكري العام، يُنظر: محمد عدنان البخيت (إشراف)، **الوثائق الهاشمية: أوراق عبد الله بن الحسين، الإدارة الأردنية في فلسطين 1948-1951**، مج 6 (عمّان: مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام - الجامعة الأردنية، 1995)، ص 78. وقد توحي هذه الوثيقة بوجود خلاف بين الحاكم العسكري العام عمر مطر والنشاشيبي.

69 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 21-22.

لم يقتصر اعتراض الريماوي على ذلك، إذ أثبت أنّه أرسل قوة مسلّحة إلى منزل العارف لتنذره بأن يقلع عن معاونة الأردنيين، وفقًا لتعبيرات الريماوي، وأن يضع مشروع الجباية على الرفّ. كما هدد العارف، إذا ما طلب هو وأعوانه من الأهالي رفع مضابط الولاء للملك عبد الله، بأنه سيطلق عليه النار[70]. وأثبت الريماوي أنّه في اليوم التالي، عُقد اجتماع للجنة القومية، وحضره أركان الجهاد المقدس في القدس، بناءً على دعوة الريماوي، وكذلك العارف. تحدّث العارف في الاجتماع عن وطنيته من دون أي اعتراض من الحضور. لكنّ الريماوي، كما أثبت في نص تقريره، انبرى له متهمًا إياه بخيانة وطنه وبلاده، بسبب عمله مع الأردنيين لتثبيت سلطانهم ومركزهم، وتقاضيه الضرائب والرسوم ليقدّمها إليهم، وعدم مساعدته في حفظ الأمن الداخلي أو الدفاع عن المنطقة أو تموين المجاهدين. واتهمه باستغلال رخص المؤن ليتاجر بها ويشتري بعض الوجهاء والنفعيين. ووفقًا لِما أثبته الريماوي، فإنّ العارف خرج مباشرة لمقابلة الملك عبد الله، وأخبره بأنّه لا إمكانية لقيام سلطة أردنية في المنطقة بوجود قاسم الريماوي والجهاد المقدس في بيرزيت. وعندما طلب الملك إلقاء القبض عليه وحل الجهاد المقدس، اعتذر العارف لتعذّر ذلك واستحالته، وخطورته عليه[71].

تواصلت مساعي الريماوي وقوة الجهاد المقدس في بيرزيت لعرقلة الوجود الإداري للجيش الأردني في منطقة نفوذه، فلجأ أيضًا إلى استخدام الرأي العام المحلي الذي أشير سابقًا إلى وجود محاولةٍ لاستخدامه من الإداريين الأردنيين، مثل العارف، فعمل الريماوي على تختيم عريضة موجهة إلى اللجنة السياسية المنبثقة من جامعة الدول العربية، وإلى الهيئة العربية العليا، ووزير الدفاع العراقي، وقّعها جميع وجهاء اللجنة القومية ومخاتيرها وأعضائها في منطقة رام الله، مستنكرة محاولة الأردنيين إقامة سلطة إدارية في البلاد، واستعداد الموقّعين لمقاومتها. كما أُرسلت عرائض أخرى من نابلس وجنين وطولكرم إلى الهيئة العربية العليا[72]. وعندما اتُخذ القرار بعقد اجتماع غزة في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، دُعي الوجهاء إلى حضور الاجتماع في تحدٍ للإرادة الأردنية، وذهب الريماوي إلى غزة، على الرغم من إغلاق الأردنيين الطريق بسيارة مصفحة[73].

بعد قرار الأردنيين، في الحراك السياسي الأول، عقد مؤتمر أريحا في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1948، وردت التعليمات من قيادة الهيئة العربية العليا بإحباط مساعي المؤتمِرين. وبعد أن رفض مقرّ قيادة القدس التدخل، لأنّهم عسكريون لا يتدخلون في السياسة، كما

70 المرجع نفسه، ص 22.

71 المرجع نفسه. يُشار إلى أنّ الريماوي لا يقتصر في نصوصه على مهاجمة موقف العارف السياسي آنذاك، وإنما يقدّم في نصوصه المتأخرة نقدًا للعارف كمؤرخ للحرب، ولا يتوافر في نصوص العارف المنشورة أي إشارة إلى دوره في هذه المرحلة، ويقتصر في كتابه **النكبة** على إشارة عابرة لمطاردة قوة الجهاد المقدس وموقف السكان من ذلك: عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1949، الجزء الثاني، من بدء الهدنة الأولى 1948/6/11 إلى اتفاقيات الهدنة الدائمة بين الدول العربية وإسرائيل شباط/ فبراير - تموز/ يوليو 1949** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، ص 278.

72 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 23.

73 المرجع نفسه. عُقد المؤتمر في غزة إثر قرار حكومة عموم فلسطين، المؤلفة في أيلول/ سبتمبر 1948، بالدعوة إلى تشكيل مؤتمر وطني فلسطيني، وكانت الحكومة والمؤتمر، ثم مقرراته، موضع اعتراض أردني. وينقل سخنيني نصوص برقيات أُرسلت إلى مؤتمر غزة، كانت أصولها محفوظة في أرشيف مركز الأبحاث، منها برقية أُرسلت من القدس في 26 أيلول/ سبتمبر 1948، وقّعها أديب الريماوي شفيق قاسم، ويعقوب الحسيني، وزكي عبد الرحيم، وعبد الرحمن عريقات، وشحادة حسونة، ونصها: "مُنعنا من قبل السلطة الأردنية الحضور إلى غزة. نؤيدكم وأعضاء حكومتكم". وأرسل كامل عريقات برقية في اليوم ذاته جاء فيها: "فُهم من مصادر موثوقة، أنّ كل شخص يذهب [إلى] اجتماع غزة سوف يوضع عند عودته في المعتقل، وسوف لا يصرّح له بالعودة إلى بلدته من قبل السلطات الأردنية": سخنيني، "ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن"، ص 59. وكما يبدو، فإنّ مؤتمر غزة كان دافعًا لتعجيل القرار الحكومي الأردني بحل الجهاد المقدس، فصدر أمر وزير الدفاع الأردني، بتاريخ 3 تشرين الأول/ أكتوبر، لرئيس الأركان بضرورة العمل على معالجة جميع المسلّحين غير النظاميين، وأن يخضعوا لأوامر الجيش، أو يُصار إلى تفريقهم ونزع سلاحهم: سليمان الموسى، **أيام لا تُنسى: الأردن في حرب 1948** (عمّان: الديوان الملكي، 2008)، ص 490؛ يُنظر أيضًا:
John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder & Stoughton, 1957), pp. 192-193.

وعقد الأردنيون مؤتمرًا موازيًا في عمّان للتشكيك في تمثيل مؤتمر غزة لأهل فلسطين، يُنظر: سخنيني، "ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن"، ص 59-60؛ عجاج نويهض، **مذكرات عجاج نويهض ستون عامًا مع القافلة العربية**، إعداد بيان نويهض الحوت (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1993)، ص 318-324؛ وللمزيد عن حكومة عموم فلسطين، يُنظر: سميح شبيب، **حكومة عموم فلسطين مقدمات ونتائج** (نيقوسيا: شرق برس، 1988)، ص 35-57؛
Avi Shlaim, "The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza," *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 1 (Autumn 1990), pp. 37-53.

نقل الريماوي عنهم، عمل الريماوي على طباعة ألف منشور لتُوزّع على المؤتمرين، يبيّن فيها حقيقة المؤتمر ونيات الأردنيين والإنكليز، ومُهّد لذلك بعقد اجتماع في قاعة سينما دنيا في رام الله، لجميع وجهاء المنطقة واللاجئين فيها، وذلك لأخذ مقررات تُتلى في مؤتمر أريحا، باسم منطقة رام الله واللاجئين، لقطع خط الرجعة على من أسماهم الريماوي بـ "المأجورين" الذين سيؤيدون المؤتمر في أريحا، ولضمان صوغ المقررات الصادرة عن مؤتمر أريحا بحيث تلائم الميثاق القومي.

ويُبرز الريماوي محاولته هندسة الحضور بما يتوافق مع رغباته، فعمل على اختيار الموالين من الشخصيات لحضور مؤتمر رام الله، وإبعاد من أسماهم بـ "المأجورين". واستدعى ما يقارب مئتَي رجل من أهالي القرى الموالية، لاحتلال المقاعد في مؤتمر أريحا، لكنّهم اصطدموا باحتلال المقاعد من قبل أتباع محمد علي الجعبري (1900-1980)، رئيس بلدية الخليل، وأبرز الشخصيات المؤيدة للنفوذ الأردني في فلسطين. غير أنّ أنصار الريماوي قاموا بإنزال عجاج نويهض وشتمه وشتم الجعبري، ففشل المؤتمر في الخروج بقرارات معينة[74].

فشل مؤتمر أريحا، وفقًا لِما أثبته الريماوي، على نحوٍ دفع الحاكم العسكري العام عمر سليمان مطر (1889-1971)[75] إلى الدعوة إلى مؤتمر ثانٍ يحضره الملك عبد الله في رام الله، في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1948. لذا، أحضر الريماوي حمولة ثلاث سيارات من أقاربه، بصحبة أخيه أديب الريماوي، قبيل انعقاد المؤتمر، لقيادة تظاهرة ضخمة هتفت بحياة الحاج محمد أمين الحسيني وسقوط الملك عبد الله[76]. أثبت الريماوي، إضافة إلى الاحتجاج، تفصيلات عن مهادنة قيادة قوة الجهاد المقدس في القدس للملك، واعتبر هذا الموقف سببًا لمضاعفة سخط الملك عبد الله على قوة الجهاد المقدس في منطقة بيرزيت، وقد كانت تحركه أيضًا لنوازع شخصية.

كتب الريماوي، مهاجمًا الملك عبد الله: "تصوّر أي سخط سيحلّ به حين يرى قادة الجهاد المقدس في القدس كالعبيد بين يديه، ويرى تلك الشرذمة في بيرزيت تعرقل مساعيه وتشتم حكّامه، وتسجن رجاله! أي حنق سيحل به، بل وأي مكيدة سيدبرها لهم، وهو المعروف بلؤم الطباع، وحب الانتقام! وقد زاد الطين بلة أنّ الاجتماع الذي عُقد في نابلس بعد مدة[77]، أُلقيت عليه قنبلة، فقيل إنّها من الجهاد المقدس"[78].

لن تنجح مساعي الريماوي لعرقلة الدور الإداري الأردني، وكذلك النشاط السياسي الممهد لـ "الضم"، على الرغم من أنّها لم تقتصر على القوة الناعمة، وعلى توطيد العلاقة مع القوات العراقية، إذ استخدم الريماوي في أحيان أخرى القوة العسكرية ضدّ الأردنيين، كما استخدمها ضدّ بعض الفلسطينيين، مثلما أُشير إلى ذلك سابقًا. فبعد أن توجّه الريماوي إلى مؤتمر غزة، اعتُقل القائد موسى شيبان، بأمر من الحاكم العسكري العام عمر مطر، وأصدر مطر أمرًا باعتقال الريماوي، فتوجهت قوة بقيادة رئيس أركان حرب الفرقة الأولى صادق الشرع (1923-2009)[79]، يرافقه فيها آمر الكتيبة الثانية فوّاز ماهر برمامت (1924-1997)[80]، إلى مقرّ قيادة الجهاد المقدس

---

74 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 29-30، للمزيد عن مؤتمر أريحا ووصف لكيفية عقده، ومحاولة إضافية لإفشاله أو استغلاله لإسكات الملك عن قوة الجهاد المقدس، يُنظر: التل، ص 374-379. ويُقارن بـ: نويهض، ص 318-324.

75 عُيّن مطر في 26 أيلول/ سبتمبر 1948 "حاكمًا عسكريًا عامًا لجميع المناطق في فلسطين التي يوجد فيها الجيش العربي الأردني، أو يقوم بمحافظة الأمن والنظام فيها"، يُنظر: **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، العدد 959 (18 تشرين الأول/ أكتوبر 1948)، ص 301؛ البخيت، ص 75.

76 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 30.

77 أغلب الظن أنّ الاجتماع المقصود، هو الاجتماع الذي عُقد في نابلس بتاريخ 28 كانون الأول/ ديسمبر 1948؛ يُنظر مقررات المؤتمر في: "مقررات المؤتمر الشعبي المنعقد في نابلس، استئناف القتال، تجنيد الفلسطينيين، مبايعة جلالة الملك عبد الله"، **البعث**، 29 كانون الأول/ ديسمبر 1948، ص 4.

78 المرجع نفسه، ص 31.

79 كان الشرع أركان حرب الفرقة الأولى. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أنّ تسمية التشكيلات العسكرية للجيش العربي الأردني في هذه المرحلة، كالفرقة، لا تعكس بالضرورة العدد المفترض لمثل هذه التشكيلات في الجيوش.

80 كان آمرًا للسرية الثانية في الكتيبة السادسة برتبة زعيم، وكانت سرايا الكتيبة السادسة دخلت في معظمها إلى القدس، إلا أنّ السرية الثانية نُقلت إلى رام الله في 27 أيار/ مايو 1948، يُنظر: التل، ص 30، 121. ورُقي إلى وكيل قائد في 24 آب/ أغسطس 1948.

في بيرزيت، محاوِلة أول الأمر السيطرة على جهاز الاتصال اللاسلكي، فأصدر الريماوي أوامره بمحاصرة القوة الأردنية وباحتجازها، وتحرك بقوة سيارة في اتجاه رام الله، مقتحمًا مقرّ الحاكم العسكري، نديم السمّان، لإخراج القائد موسى شيبان من السجن[81]. كما أثبت الريماوي قيام قواته باعتقال عدد من الجُناة الذين قاموا بجرائم قتل فشلت الشرطة التابعة للإدارة الأردنية في اعتقالهم، وأحالهم على المحكمة العسكرية التابعة للجيش العراقي، رافضًا تسليمهم للشرطة الأردنية في رام الله، مرفقًا ذلك بكتاب يشير إلى قصور الإدارة الأردنية، وعدم صلاحيتها للحكم، وانتشار الفوضى فيها[82].

بعد هذا الصدام كان التوجه الأردني، كما يبدو، نحو الدخول الناعم إلى بيرزيت، مقرّ قيادة الجهاد المقدس، فحضر الحاكم العسكري لرام الله، نديم السمّان، إلى مقرّ القيادة في بيرزيت، معربًا عن استعداده منح قاسم الريماوي جميع التسهيلات والمساعدات التي يريدها. ويشير الريماوي إلى أنّ السمّان نقل إليه رسالة من الحاكم العسكري العام، عمر مطر، تتحدث عن رغبة مطر في الاجتماع إلى الريماوي، فكان ردّ الريماوي كما في السابق: "وأي شيء يريد؟ إن أراد قتال اليهود فسنسبقه إلى ذلك، وإن أراد [شراءنا]، فنحن لا نُشترى بكثير أو قليل. ونحن لن نتعرّض إليه، طالما لم يتعرّض إلينا. ولا يمكن أن نقرّ أي سلطة غير حكومة عموم فلسطين. فإن أراد البحث معي في هذه الأمور، فليتفضل إلى بيرزيت. وأما عسكريًا، فإنّني متعاون مع الجيش العراقي. وإداريًا، فإنّ لي صلاحية رسمية من حكومة عموم فلسطين بممارسة الأعمال التي أقوم بها"[83].

انتهى اللقاء، كما أثبت الريماوي، بعرض السمّان إرسال مفرزة شرطة تكون بإمرة الريماوي، لتحصّل الرسوم وتدفعها لصندوق الجهاد المقدس، كبديل، كما يبدو، من ازدواجية السلطة الظاهرة، لكنّ الريماوي رفض. بعد هذه الخطوة، وفقًا لِما أثبته الريماوي، صدر الأمر بدخول قوة من الجيش الأردني، بقيادة فوّاز ماهر، فتواصل ماهر مع قيادة الجهاد المقدس في القدس، في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، ومع قاسم الريماوي، فشغلت قواته أحد منازل بيرزيت، بعد أن رفض الريماوي تسليم إحدى دور الجهاد المقدس، بناءً على أمر من القيادة العامة في القدس. وأثبت الريماوي أنّ ماهر أخبره بأنّه "لا يودّ أن تُسفك قطرة دم واحدة، لأنّه مسلم قبل كل شيء"[84]. وأثبت الريماوي أيضًا، أنّ قوة الجهاد المقدس تقلّصت في الليلة ذاتها، بعد إرسال سرية من مئة جندي إلى منطقة بيت لحم، للمساهمة في التصدي للهجمات الصهيونية، واسترجاع الولجة وبتير وحوسان[85].

استغل أنصار الأردن وجود قوة ماهر، ودفعهم، كما أثبت الريماوي، إلى زيادة نشاطهم، والبدء في تنظيم عرائض ولاء له. كما أنّ الحكام العسكريين عمدوا إلى رشوة الوجهاء والتجار، وفقًا للريماوي، بمنحهم رخص استيراد للمؤن والكاز[86]. وبقيت العلاقة هادئة بين الطرفين، إلى أن قرر الأردن الحسم وإنهاء وجود قوة الجهاد المقدس في بيرزيت، بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير 1948، بعدما نجحت في تقييد القيادة العامة في القدس، وكذلك مقرّ قيادة الجهاد المقدس في بيت لحم خلال فترة سابقة[87]، مستغلة حادثة نسف منزل

---

81 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 24.

82 المرجع نفسه، ص 31.

83 المرجع نفسه، ص 32.

84 المرجع نفسه، ص 33.

85 المرجع نفسه؛ أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص 363.

86 الريماوي، "تقرير"، ص 34.

87 يشير الريماوي في متنه إلى إجراءات لتقييد قوة الجهاد المقدس في منطقة القدس، لكن يظهر أنّ موقف قيادة القدس الذي اعتبره الريماوي مهادنًا، أُسس على علاقة جيدة بقيادة القوة الأردنية في القدس، وحاكمها العسكري الأول عبد الله التل الذي أثبت في مذكراته حسن علاقته بقيادة الجهاد المقدس، ورفضه القاطع لإنهاء قوة الجهاد المقدس: التل، ص 103، 107، 239، 359-366. أما في منطقة بيت لحم التي وُجدت فيها قوة من الجهاد المقدس، وقد تعززت لاحقًا على فترات مختلفة لإسناد الجيش المصري، فإنّ قوات الجيش الأردني، بدأت في تعزيز نفوذها في المنطقة، في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، مستغلة حاجة القوات المصرية في المنطقة، بعد عملية يوآف الصهيونية ضدّ القوات المصرية جنوب فلسطين. وبعد أيام من ذلك، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر حاصرت قوة أردنية مركز شرطة بيت لحم، واستولت على جميع أجهزة الاتصال اللاسلكي في المركز، ومنها جهاز اتصال قوة الجهاد المقدس، يُنظر تفصيلات الاقتحام في: محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش (2) أزمة العروش صدمة الجيوش، قراءة متأصلة في: يوميات الحرب (فلسطين 1948)**، الأعمال الكاملة لمحمد حسنين هيكل (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص 302؛ التل، ص 361-365. وعن الجهاد المقدس في منطقة بيت لحم، يُنظر: أبو الشعر، ص 196-198؛ أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص 350-374.



قائد شرطة رام الله محمود الهباب[88]. وكما يبدو ممّا أثبته الريماوي، فإنّه كان عاجزًا عن مقاومة القوة الأردنية الكبيرة التي خُصصت لاحتلال بيرزيت، في ظل عجز مقرّ قيادة الجهاد المقدس في القدس عن دعمه، وكذلك بعد نصح قيادة الجيش العراقي له بنقل مقرّ قواته إلى بلدة عابود التي عسكرت فيها قوة للجهاد المقدس برعاية عراقية[89].

مع هذه النهاية لقوة الجهاد المقدس في بيرزيت، ولقائدها قاسم الريماوي، وانحسار دورهم، بعد قرار الهيئة العربية العليا رفض مقترح الريماوي زيادة قوته استعدادًا لتولّي المقاومة المسلّحة العلنية في البلاد، أو السماح بعمل تشكيلات سرية، وتوجيهه إلى الالتحاق بالجيش العراقي[90]، كانت نهاية قوة مركزية من قوى الجهاد المقدس، وكان من السهل على القوات الأردنية تفكيك بقية مناطق نفوذ الجهاد المقدس، والسيطرة على جميع مراكز قوته بعد احتلال مقرّ قيادة بيرزيت، وطيّ صفحة المقاتلين الفلسطينيين من الوجود إلى حين.

وبهذا، فإنّ ما أثبته الريماوي في نصوصه المبكّرة، عن الموقف من الجيش الأردني، وإدارته الأراضي التي سيطر عليها بعد 15 أيار/ مايو 1948، يشير إلى أنّ ما أثبته في نصوصه المتأخرة، من اعتبار "الضم"، أو "وحدة الحكم"، لم يكن مسارًا حتميًا أفرزته الوحدة الميدانية في أثناء المعارك، ولم يكن بمحض الرغبة والاختيار. لكنّ التحولات الحاصلة في مسيرة الريماوي، من المقاتل إلى السياسي الفلسطيني/ الأردني، لن تدفعه إلى قبول الأمر الواقع والإقرار به فحسب، على الرغم من رفضه المطلق ذلك لحظة الإنهاء، وإنّما ستدفعه إلى إسكات جزء رئيس من تاريخه وتجربته بعد 15 أيار/ مايو 1948.

وكما يُلاحَظ، فإنّ نصوص الريماوي المتأخرة، عندما أوردت بعض الحوادث التي أُثبتت من قبل في النصوص المبكّرة، كمساعي الريماوي وقوة الجهاد المقدس في بيرزيت، بتعاون مع القوات العراقية، لتحرير منطقة اللد والرملة بعد احتلالها، أسكتت أيّ إشارة إلى الدور السلبي للأردن أو الملك، فاقتصر الريماوي في نصوصه المتأخرة على الإشارة إلى أنّ السبب الرئيس وراء وقف العملية كان وصول برقية مكتومة من المقدّم الركن محمود المهدي، أفادت أنّ القيادة العامة علمت نية الهجوم، وأمرت بالتريّث وعدم القيام بأي حركة[91]. وأثبت الريماوي أيضًا ما سكت عنه في نصوصه المبكّرة من دورٍ للقوات الأردنية في الدفاع عن منطقة اللد والرملة، لمعارضته الاتهامات التي وجهها لهذه القوات في نصوصه المبكّرة، فكتب معقبًا على حديث عن عملية اللد والرملة المفترضة بالقول: "[وهنا]، لا بد لي من الإشارة، إنصافًا للحقيقة، إلى أنّه سبق لسرية من الجيش العربي الأردني، كانت ترابط في تلك المنطقة، أن قامت بالتعاون مع المناضلين المحليين بهجوم معاكس ضدّ قوات العدو، احتلت فيه هاتين القريتين [قولة والمزيرعة]، وبقيت فيها حوالي ثلاثة أيام، ثم انسحبت إلى منطقة القدس. والحقيقة أنّ الاحتفاظ بهاتين القريتين ليس له أية أهمية عسكرية"[92].

---

88 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 34. وأثبت التل روايته لاجتماع بقيادة غلوب باشا، لبحث التوصيات الملكية بضرورة القضاء النهائي على الجهاد المقدس ومحو اسمه من الوجود، بعد حادثة الهباب، يُنظر: التل، ص 365-366.

89 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 35. ينقل سليمان الموسى، محاولًا بيان أسباب حلّ الجهاد المقدس، شهادة أحد الضباط الأردنيين: "الجيش العربي، وغلوب على رأسه، ساعد [في] تسليح المناضلين في فلسطين، منذ بدء القتال في أواخر 1947. وقد استمر إلى ما بعد الهدنة الثانية، إذ حدث تطور سياسي تجاه هذا الموضوع، وقررت الحكومة، وليس غلوب، نزع سلاح جميع المناضلين، وضم من يريد منهم إلى القوات النظامية": الموسى، ص 490. وتؤكد الوقائع والمصادر المختلفة أنّ قرار حل قوة الجهاد المقدس كان أيضًا برغبة ملكية، وبرغبة حكومية، ولم يكن مقتصرًا على رغبة غلوب، لكنّها أيضًا تؤكد أنّ قرار الحل كان متخذًا منذ بدء دخول الجيش العربي الأردني إلى فلسطين بعد 15 أيار/ مايو، وأنّ سبب تأخير الحل الفعلي كان مرتبطًا بالوقائع والمجريات على الأرض.

90 الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، ص 36.

91 قاسم الريماوي، "بعد كتاب يا قدس: الحقيقة كما عرفتها وعشتها (13)"، **الدستور**، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، ص 4.

92 قاسم الريماوي، "بعد كتاب يا قدس: الحقيقة كما عرفتها وعشتها (15)"، **الدستور**، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972، ص 4. وتؤشر معارك قولة 15-18 تموز/ يوليو 1948 إلى وجود قتال استثنائي على هامش معركة اللد والرملة، لكن أسكتت هذه المعركة لتسود سردية تاريخية تدين الجيش الأردني وقيادته العسكرية والسياسية وتتهمها بالخيانة، كنموذج إضافي للاتهامات المرتبطة باللد والرملة، يُنظر: التل، ص 247-262؛ العارف، ج 2، ص 56-60. وعن معارك قولة التي تجلّت قوتها في حجم الخسائر الكبيرة في القوات الصهيونية، يُنظر رواية صهيونية رسمية في: غيرشون ريفلين وسيناي تسفي (محرران)، **لواء ألكسندروني خلال حرب التحرير** (تل أبيب: دار نشر معرخوت - جيش الدفاع الإسرائيلي، 1964)، ص 291-296. [بالعبرية]

وعلى الرغم من أنّ نصوص الريماوي المتأخرة أعادت قراءة أدوار الكثير من الشخصيات والمنظمات الفلسطينية، بعيدًا عن قراءته التي قدّمها في نصوصه المبكّرة، كجزء من الصراع على السرديات التاريخية للجهاد المقدس، فإن من أبرز ما أسكته الريماوي في نصوصه المتأخرة، عند الحديث عن إنهاء الجهاد المقدس، خلافاته مع أركان قيادته في القدس حول سياستهم تجاه الفعل الأردني. فالريماوي، كما أُشير سابقًا، أثبت في نصوصه المبكّرة الكثير من الإشارات إلى دور هؤلاء السلبي والمهادن للأردن. ومن الشخصيات التي انتقدها الريماوي بقسوة الدكتور موسى الحسيني.

لكنّ إسكات الريماوي لكل صفحة الخلاف حول "الضم"، سيتعزز، كما يبدو، بإدراكه تعجل أحكامه، في نصوصه المبكّرة، حول علاقة أركان قيادة الجهاد المقدس في القدس بالأردن، خصوصًا بعد اغتيال قائد جيش الجهاد المقدس خالد الحسيني، في 2 آذار/ مارس 1951. وكذلك بعد اتهام الدكتور موسى الحسيني بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ عملية اغتيال الملك عبد الله بن الحسين، بتاريخ 20 تموز/ يوليو 1951.

خاتمة: ماذا بعد؟

يلاحَظ أنّ جزءًا أساسيًا من تاريخ حرب 1947-1949 عمومًا، وتجربة المقاتلين الفلسطينيين خصوصًا، أُسكِت في المصادر التاريخية المختلفة، نظرًا إلى التحولات السياسية التي تلت الهزيمة، وكان أبرزها تشتت المقاتلين الفلسطينيين وقيادتهم بين الدول العربية المختلفة، وإقرار بعضهم الأمر الواقع الجديد الذي فُرض على أرضهم. ونصوص الريماوي المتأخرة نموذجٌ على مثل هذا الإسكات. ولهذا، عند التأريخ لتاريخ الحرب عمومًا، ولبعض الوقائع المعيشة فيها كـ "الضم" وإعلان الوحدة بين المملكة الأردنية الهاشمية وبقية فلسطين الخاضعة لسيطرة الجيش الأردني، بعد 15 أيار/ مايو 1948، يجب عدم الركون إلى الروايات التاريخية السائدة، لأنّ جزءًا أساسيًا من هذه الروايات قائم على إسكات روايات أخرى، لغايات وأهداف متباينة.

وكذلك، عند التأريخ لدور الفعل العسكري الفلسطيني، في حرب 1947-1949، وللمقاومة الفلسطينية التالية لتأسيس "إسرائيل"، ولتشتت الفلسطينيين واندثار الأمل المتعلق بتأسيس كيانهم السياسي، فإنّه من الضروري تجاوز الروايات التاريخية السائدة، المتعلّقة بأثر الدور الأردني، بعد 15 أيار/ مايو 1948، في "الكيان" الفلسطيني. ولقراءة أكثر عمقًا، فإنّ على "المقاومة" الفلسطينية المبكرة أن تتجاوز الدور الأردني المسكوت عن الكثير من تفصيلاته، للبحث عن روايات أخرى تمكّن من فهم حدود دور الفلسطينيين خلال تلك اللحظة التاريخية ودراستها، وحدود خلافاتهم البينية حول الدور الأردني المسكوت عنها أيضًا، وأثرها في مصير بقية أرضهم؛ أكانت الخلافات بين النخب السياسية، أم بين المقاتلين أنفسهم.

ختامًا، إنّ المقارنة بين نصوص قاسم الريماوي المبكّرة والمتأخرة، عكست حضور الإسكات وأحيانًا نقيضه أي الإثبات، بما يمكن اعتباره نموذجًا لنصوص المهزومين المؤسسة على الذاكرة، التي تقرأ الحدث بعين الحاضر، فتتغير هذه القراءة بتغيّر الوقائع والتحالفات أو الصراعات السياسية والاجتماعية المختلفة. هذا التغيّر في قراءة الحدث، يدفع إلى ضرورة الاهتمام بجمع النصوص المتعلّقة به كافة، خصوصًا إنْ كان حدثًا مركزيًا مؤسسًا، كحدث حرب 1947-1949، تتصارع الأطراف المختلفة فيه لإثبات سردياتها عنه. ولهذا يؤمل أن ترى نصوص الريماوي المختلفة مجتمعة النورَ قريبًا.



ملحق

الصفحة الأولى من التقرير المخطوط المقدم من قاسم محمد الريماوي إلى الحاج محمد أمين الحسيني، 1949

1- بسم الله الرحمن الرحيم.

أثبت أدناه تقريرًا عن الأعمال التي تمت أثناء قيام معركة فلسطين خاصًا
بالذكر موقف قيادة الجهاد المقدس من بعد استشهاد المرحوم عبد القادر الحسيني وكيف كانت
الترتيبات التي اتبعوها بيني وبين قيام سيادة مطلقة للهيئة العربية العليا في فلسطين أو
على الأقل الاتفاق مع بعض الخلايا التي ستكون سلاحًا في يد الهيئة ترتكز عليه في الأعمال
المقبلة لتكون نواة التحرير المنشود:

2- مقدمة: عندما أعلن الجهاد وبدأت الاشتباكات بين العرب واليهود مرت فترة
وجيزة قبل دخول عبد القادر الحسيني البلاد كانت جميع القرى والمدن فيها مفتوحة أمام العدوان
اليهودي خاصة مدينة القدس فعقدت اجتماعًا في بيرزيت حضره جميع مسلحي قضاء رام الله
وبلغ الحضور حوالي خمسماية رجلًا كان منهم حوالي ثلاثماية مسلح واتصلت على الأثر باللجنة القومية
في القدس وطلبت إرسال وفد منهم لانتقاء الأفراد متطوعين للدفاع عن مدينة القدس وبالفعل
حضر الأستاذ إميل الغوري وسامي الحسيني وأخذوا 40 مسلحًا وشكلوهم مع الأجناد
العربية فتولوا الدفاع عن المدينة مدة طيلة هذه المدة وكانوا الخلية الأولى
التي تولت الدفاع عن المدينة ~~[illegible]~~ فبعضهم استشهد والبعض الآخر بقي كنواة
للدفاع حتى اتسع نطاق الدفاع بحضور القائد عبد القادر فكان المذكورون
هم النواة التي ارتكز عليها في تنظيم الدفاع عن جميع أحياء المدينة بالقدس
واحتفظت أنا بقوات كبيرة من المسلحين أخذت أطوف بها القرى للدعوة إلى حمل السلاح
والمرابطة بجانب مدينة القدس لنجدتها إن قام اليهود بهجوم كبير عليها. وفي
هذه الأثناء ~~قبلت~~ ذهبت إلى دمشق حيث تم نقلت بعض الأسلحة التي سلمتها اللجنة العسكرية
إليّ من مخصصات منطقة القدس فالدفعة الأولى مررتها عن طريق طبريا مخترقًا المناطق
والمستعمرات اليهودية مارًا بالعفولة والمستعمرات الأخرى إلا أنه بمشيئة الله [illegible]
الحرس اليهودي طيلة الطريق. وكذلك النقلة الثانية وأما الثالثة فقد طلب إلي
أن أمر عبر شرقي الأردن ~~[illegible]~~ تجنبًا للخطر اليهودي وكانت هذه المرة الأولى
التي ينقل فيها السلاح من سوريا إلى فلسطين عبر شرق الأردن فنقلتها وكانت
بصورة مخفية ومخبأة عن بعض الأصدقاء [illegible] وكانت هذه الأسلحة ~~[illegible]~~

المصدر:

قاسم الريماوي، "تقرير مخطوط مقدّم إلى الحاج أمين الحسيني"، بتاريخ 1949

محفوظ في أرشيف مشروع توثيق ودراسة القضية الفلسطينية التابع للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 1.

المراجع

References

العربية

- أبو غربية، بهجت. **مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916-1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.
- ______. **من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الانتفاضة (1949-2000)**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
- "استدعاء من قاسم محمد الريماوي إلى الملك حسين". **مجموعة الوثائق الحكومية**. دائرة المكتبة الوطنية الأردنية. رقم الوثيقة: 37/6/6/181. بتاريخ 2 كانون الأول/ ديسمبر 1960.
- البخيت، محمد عدنان (إشراف). **الوثائق الهاشمية: أوراق عبد الله بن الحسين، الإدارة الأردنية في فلسطين 1948-1951.** عمّان: مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام - الجامعة الأردنية، 1995.
- التل، عبد الله. **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**. ط 2. كفر قرع: دار الهدى، 1990.
- **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**. العدد 959 (18 تشرين الأول/ أكتوبر 1948).
- ______. العدد 967 (1 كانون الثاني/ يناير 1949).
- ______. العدد 1577 (21 تشرين الأول/ أكتوبر 1961).
- ______. العدد 1644 (15 تشرين الأول/ أكتوبر 1962).
- ______. العدد 1652 (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962).
- ______. العدد 1655 (3 كانون الأول/ ديسمبر 1962).
- ______. العدد 1697 (9 تموز/ يوليو 1963).
- ______. العدد 1864 (1 آب/ أغسطس 1965).
- ______. العدد 1973 (25 كانون الأول/ ديسمبر 1966).
- ______. العدد 1990 (5 آذار/ مارس 1967).
- ______. العدد 1999 (18 نيسان/ أبريل 1967).
- ______. العدد 2247 (28 حزيران/ يونيو 1970).
- حمدان، جمال. "الأردن دولة: دراسة في الجغرافيا السياسية". **الكاتب**. العدد 70 (كانون الثاني/ يناير 1967).
- حمودة، سميح. "مقدسي في سجن الجفر: يوميات ومذكرات داود الحسيني". **حوليات القدس**. العدد 16 (خريف - شتاء 2013).



- ______. **صوت من القدس: المجاهد داود صالح الحسيني من خلال مذكراته وأوراقه**. رام الله: منشورات مكتبة دار الفكر، 2015.
- دروزة، محمد عزة. **مذكرات محمد عزة دروزة سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن 1305-1404هـ/ 1887-1984م**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993.
- ريكور، بول. **الذاكرة، التاريخ، النسيان**. ترجمة جورج زيناتي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.
- الريماوي، قاسم. "مخطوط الشهيد عبد القادر الحسيني". مخطوط محفوظ في أرشيف مشروع توثيق وبحث القضية الفلسطينية التابع للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مخطوط رقم 1/ د.
- زعيتر، أكرم. **يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة 1967-1970**. إعداد معين الطاهر ونافذ أبو حسنة وهبة أمارة. سلسلة ذاكرة فلسطين. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- شبيب، سميح. **حكومة عموم فلسطين مقدمات ونتائج**. نيقوسيا: شرق برس، 1988.
- العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1949، الجزء الأول، من قرار التقسيم 1947/11/29 إلى بدء الهدنة الأولى 1948/6/11**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.
- ______. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1949، الجزء الثاني، من بدء الهدنة الأولى 1948/6/11 إلى اتفاقيات الهدنة الدائمة بين الدول العربية وإسرائيل شباط/ فبراير - تموز/ يوليو 1949**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.
- عبد اللطيف، ذو الكفل. **مذكراتي: قصة كفاحي من الثورة الفلسطينية إلى حرب 1948**. عمّان: دار سندباد للنشر، 2000.
- عصام، سخنيني (محرر رئيس). **اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع عشر من 1971/7/1 إلى 1971/12/31**. بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، 1973.
- ______. "ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن 1948-1950". **شؤون فلسطينية**. العدد 40 (كانون الأول/ ديسمبر 1974).
- العودات، يعقوب. **من أعلام الفكر والأدب في فلسطين**. القدس: دار الإسراء، 1992.
- "كتاب من الدكتور قاسم الريماوي إلى جلالة الملك حسين". دائرة المكتبة الوطنية الأردنية. **مجموعة الوثائق الحكومية**. رقم الوثيقة: 37/6/7/17، 37/6/7/18، 37/6/7/19، 37/6/7/20. بتاريخ 17 شباط/ فبراير 1961.
- "كتاب من رئيس الديوان الملكي الهاشمي إلى رئيس الوزراء". دائرة المكتبة الوطنية الأردنية. **مجموعة الوثائق الحكومية**. رقم الوثيقة: 37/6/7/21. بتاريخ 21 شباط/ فبراير 1961.
- "كتاب من رئيس الديوان الملكي الهاشمي إلى رئيس الوزراء". **مجموعة الوثائق الحكومية**. دائرة المكتبة الوطنية الأردنية. رقم الوثيقة: 37/6/6/182. بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر 1960.
- "كتاب من رئيس الوزراء إلى وزير الداخلية". **مجموعة الوثائق الحكومية**. دائرة المكتبة الوطنية الأردنية. رقم الوثيقة: 37/6/6/183. بتاريخ 2 كانون الثاني/ يناير 1961.

- "كتاب من وزير الداخلية إلى مدير الأمن العام". **مجموعة الوثائق الحكومية**. دائرة المكتبة الوطنية الأردنية. رقم الوثيقة: 37/6/6/184. بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1961.
- "كتاب من وكيل رئيس الوزراء إلى وزير التربية والتعليم ووزير الداخلية ووزير الصحة". دائرة المكتبة الوطنية الأردنية. **مجموعة الوثائق الحكومية**. رقم الوثيقة: 37/6/7/22، بتاريخ 1 آذار/ مارس 1961.
- لوغوف، جاك. **التاريخ والذاكرة**. ترجمة جمال شحيّد. سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- "مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني السادس". مجلس الأمة. **ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**. مج 6، العدد 4 (26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961).
- "مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني السابع". مجلس الأمة. **ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**. مج 7، العدد 17 (21 نيسان/ أبريل 1963).
- "مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني التاسع". مجلس الأمة. **ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**. مج 12، العدد 1 (25 نيسان/ أبريل 1963).
- المصري، زكي حسن. **حديث الذكريات فصول وترجمة ذاتية منذ عام 36-1994**. رام الله: [نشر خاص]، 1994.
- "معالي الدكتور قاسم بن محمد الريماوي". **ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية** (1 كانون الثاني/ يناير 1963).
- الموسى، سليمان. **أيام لا تُنسى: الأردن في حرب 1948**. عمّان: الديوان الملكي، 2008.
- **النقد التاريخي يشمل: لانجلو أوسينوبوس: المدخل إلى الدراسات التاريخية، بول ماس: نقد النص، إمانويل كنت: التاريخ العام**. ترجمها عن الفرنسية والألمانية عبد الرحمن بدوي. ط 4. الكويت: وكالة المطبوعات، 1981.
- نويهض، عجاج. **مذكرات عجاج نويهض ستون عامًا مع القافلة العربية**. إعداد بيان نويهض الحوت. بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1993.
- هيكل، محمد حسنين. **العروش والجيوش (2) أزمة العروش صدمة الجيوش، قراءة متأصلة في: يوميات الحرب (فلسطين 1948)**. الأعمال الكاملة لمحمد حسنين هيكل. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

العبرية

- بن غوريون، دافيد. **يوميات الحرب، حرب الاستقلال 1947-1949**. غيرشون ريفلين وإلحانان أورن (محرران). تل أبيب: وزارة الدفاع، 1984.
- سلوتسكي، يهودا. **تاريخ الهاغاناه: القسم الثالث: من النضال إلى الحرب**. تل أبيب: عام عوفيد، 1972.
- غيرشون ريفلين وسيناي تسفي (محرران). **لواء ألكسندروني خلال حرب التحرير**. تل أبيب: دار نشر معرخوت - جيش الدفاع الإسرائيلي، 1964.
- كاديش، ألون وموشيه أرنولد (محرران)، **معارك يبوسي**. تل أبيب: دار نشر وزارة الدفاع، 2008.



الأجنبية

- Al-Rimawi, Qasim Mohamed. "The Role of the Social Worker in Industrial Community Development in Egypt." Master Dissertation. Columbia University. Social Work. New York, 1954.
- ________. "Education and the Challenge of Industrialization in Egypt: a Report of a Type B Project." PhD. Dissertation. Columbia University. Teachers College. New York, 1956.
- ________. *The Challenge of Industrialization, Egypt*. Beirut: United Publishers, 1974.
- Hughes, Matthew. "A History of Violence: The Shooting in Jerusalem of British Assistant Police Superintendent Alan Sigrist, 12 June 1936." *Journal of Contemporary History*. vol. 45, no. 4 (October 2010).
- Glubb, John Bagot. *A Soldier with the Arabs*. London: Hodder & Stoughton, 1957.
- Shlaim, Avi. "The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza." *Journal of Palestine Studies*. vol. 20, no. 1 (Autumn 1990).
- Trouillot, Michel-Rolph. *Silencing the Past Power and the Production of History*. Bosten: Beacon Press books, 1995.

وجيه كوثراني

وثائق المؤتمر العربي الأول 1913

كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **وثائق المؤتمر العربي الأول 1913: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به**، وهو دراسة أجراها وجيه كوثراني وقدم لها، ليست الغاية منها استعادة ذاكرة تاريخية أسقطت عليها مشاعر حنين إلى أيديولوجيا فحسب، بل بذل محاولة تفسير سياق هذا الحدث وتقاطعات الفاعلين فيه واختلاف مواقع رهاناتهم وفهمها، علماً أن الفاعلين فيه لم يكونوا المشاركين العرب وحدهم ولا خطاباتهم وحدها، وإنما أيضًا سياسات دولية فاعلة تمثلت في أشكال من الاستثمار والتوظيف والتدخل والرهانات المتعددة، فكانت محاولة التقاطٍ وجمعٍ لأبعادٍ وتركيبٍ لتقاطعات عروبية - عثمانية - دولية.

يتألف هذا الكتاب (304 صفحات بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من مقدمة وثلاثة أقسام.





ترجمات
Translations



هايدن وايت | Hayden White
ترجمة: ثائر ديب | Translation: Thaer Deeb*

قيمة السردية في تمثيل الواقع

The Value of Narrativity in the Representation of Reality

يرى هايدن وايت أنَّ السرد قرين الثقافة وقرين الإنسـانية، فهو كما يقول رولان بارت "موجود ببسـاطة شأنه شأن الحياة ذاتها ... عالمي، عابر للتاريخ، عابر للثقافات". وهذا ما يجعله ليس مجرد سـنّة واحدة بين سـنن كثيرة قد تستخدمها ثقافة من الثقافات لإضفاء معنًى على التجربة، بل سنّة كبرى Metacode، أو كلّية إنسانية يمكن على أساسها نقل رسائل عابرة للثقافـات. وإذا مـا كان بعض أبرز أسـاطين التأريخ الحديث، مثل توكفيـل وبوركهارت وهويزنجا وبروديـل، قد رفضوا السرد في بعض أعمالهم التأريخية، على أسـاس افتراض مفاده أنّ معنى الحوادث التي رغبوا في أن يُعنوا بها لا تعنو للتمثيل بالأسلوب السردي، فإنَّ مثالهم يتيح لنا أن نميّز بين خطابٍ تاريخي يَسْرُد من ناحية، وخطاب يفرض الطابع السردي من ناحية أخرى؛ بين خطاب يتبنى علانيةً منظورًا يطلّ على العالم ويبلغ عنه وخطاب يتكلّف كي يجعل العالم يتكلّم على نفسه مثل حكايـة أو قصة. يقوم هذا التمييز بـين الخطاب والسرد على تحليل الخصائص النحوية لأسـلوبين من الخطاب تُعَرَّف فيهما "موضوعيـة" الأول و"ذاتية" الثاني من خـلال "نظام معايير لغويّ" في المقام الأول. وتتـأتىّ ذاتية الخطاب من الحضور، الصريح أو الضمني، لـ "أنا" لا يمكن تعريفه "إلا بوصفه الشخص الذي يحافظ على الخطاب". وبخلاف ذلك، "تُعرَّف موضوعية السرد بغياب كلّ إشـارة إلى السـارد"، بحيث يمكن القول إنّه "لم يعد ثمّة 'سـارد' في الحقيقـة في الخطاب الذي يضفي الطابع السردي، وتُسَـجَّل الحوادث متسلسـلة زمنيًا كما تظهر في أفق القصة. ما من أحد يتكلّم هنا. وتبدو الحوادث كأنها تحكي ذاتها". انطلاقًا مما سـبق، يتناول وايت بصورة مفصّلة ثلاثة أنواع أساسـية من التمثيـل التاريخي، تتضح "التاريخية" الناقصة لاثنين منها في تقصيرهما عن بلوغ السردية الكاملة للحوادث التي يُعنيان بها. هذه الأنواع الثلاثة هي: الحوليات Annals، والأخبار Chronicle والتاريخ History بمعنى الكلمة.

كلمات مفتاحية: السرد، السردية، إضفاء الطابع السردي، الحوليات، الأخبار، التاريخ.

Thaer Deeb provides an Arabic translation of this famous article, first published by White in Critical Enquiry (Autumn 1980).

Keywords: Narrative, Narrativity, Narrative Quality, Annales, Chronicles, History.

* كاتب ومترجم سوري.

Syrian writer and translator.

أن تطرح السؤال عن طبيعة السرد يعني أن تدعو إلى التفكير في طبيعة الثقافة ذاتها، وربما في طبيعة الإنسانية أيضًا. فالنزوع إلى السرد هو نزوع جدّ طبيعي، وشكل السرد هو شكل حتميّ بالنسبة إلى أيّ إبلاغ بالطريقة التي وقعت بها الأمور حقًّا، ولا يمكن لهذه السرديّة Narrativity أن تبدو إشكاليةً إلا في ثقافة كانت غائبة عنها: غائبة، أو مرفوضة عمدًا، كما هو الحال في بعض مجالات الثقافة الغربية المعاصرة الفكرية والفنية. ومن حقائق الثقافة العالمية الجامعة أنّ السرد وممارسته ليسا مشكلتين بل مجرد معطيين. وكما لاحظ الراحل (والمُفْتَقَد بشدّة بالفعل) رولان بارت، فإنّ السرد "موجود ببساطة شأنه شأن الحياة ذاتها [...] عالمي، عابر للتاريخ، عابر للثقافات"[1]. وبدلًا من أن يكون السرد مشكلةً، يمكن أن نعدّه، إذًا، حلًّا لمشكلة ذات اهتمام إنساني عام، مشكلة كيف نترجم **المعرفة** إلى **حكاية**[2]، مشكلة صوغ التجربة الإنسانية في شكل يمكن تمثّله في بنى المعنى التي هي إنسانية عمومًا وليست خاصة بثقافة بعينها. قد لا نكون قادرين تمامًا على فهم أنساق فكرية معينة في ثقافة أخرى، لكننا نواجه صعوبة أقلّ نسبيًا في **فهم** قصة من قصص هذه الثقافة الأخرى، مهما بدت تلك الثقافة غريبة وبعيدة عنّا. وكما يقول بارت، فإنّ "السرد [...] **قابل للترجمة** من دون ضرر أساسي"، الأمر الذي لا يصحّ على قصيدة غنائية أو خطاب فلسفي.

ما يشير إليه هذا هو أنّ السرد، بعيدًا عن كونه سنّة واحدة بين سنن كثيرة قد تستخدمها ثقافة من الثقافات لإضفاء معنى على التجربة، هو سنّة كبرى Metacode، كلّية إنسانية يمكن على أساسها نقل رسائل عابرة للثقافات عن طبيعةِ واقعٍ مشترك. وكما يقول بارت، فإنّ السرد الناشئ بين تجربتنا العالم ومحاولاتنا وصف تلك التجربة من خلال اللغة "لا يني يحلّ المعنى محلّ النسخة الفورية للحوادث المرويّة". يترتّب على هذا أنّ غياب القدرة السردية أو رفض السرد إنّما يشيران إلى غياب المعنى ذاته أو رفضه.

لكن ما **نوع** المعنى الغائب أو المرفوض؟ توفّر لنا حظوظ السرد في تاريخ الكتابة التاريخية بعض التبصّر في هذا السؤال؛ إذ **ليس على** المؤرخين أن يُبلِغوا حقائقهم عن العالم الواقعي في شكل سرديّ؛ فيمكن أن يختاروا أساليب تمثيل أخرى، غير سردية أو حتى مناهضة للسرد، مثل التأمل Meditation أو التشريح Anatomy أو النبذة Epitome. كان توكفيل وبوركهارت وهويزنجا وبروديل[3]، إذا ما اقتصرنا على ذكر أبرز أساطين التأريخ الحديث، قد رفضوا السرد في بعض أعمالهم التأريخية، وذلك على أساس افتراض مفاده أنّ معنى الحوادث التي رغبوا في أن يُعنوا بها لا تعنو للتمثيل بالأسلوب السردي. لقد رفضوا أن يحكوا قصة عن الماضي، والأحرى أنّهم لم يحكوا قصة محددة البداية والوسط والنهاية، ولم يفرضوا على السيرورات التي أثارت اهتمامهم ذلك **الشكل** الذي عادةً ما نقرنه بحكاية القصص. وفي حين **سردوا** *narrated* من غير شكّ رواياتهم عن الواقع الذي تصوروا، أو حسبوا أنّهم تصوروا، وجوده ضمن

---

1 Roland Barthes, "Introduction to the Structural Analysis of Narratives," in: *Image, Music, Text*, Stephen Heath (trans.) (New York: Hill and Wang, 1977), p. 79.

2 تُشتقّ الكلمات "Narrative" و"Narration" و"To narrate" وما شابهها من الكلمة اللاتينية *Gnārus* ("عارف"، "خبير"، "ماهر"، وما شابه) وتُشتقّ كلمة *narrō* ("يقصّ"، "يخبر") من الجذر السنسكريتي *gnâ* ("يعرف"). والجذر ذاته يعطي *γνώριμος* ("قابل للمعرفة"، "معروف")، يُنظَر المدخل الخاص بهذه الكلمة في:
Emile Boisacq, *Dictionnaire itymologique de la langue grecque* (Heidelberg: Carl Winter, 1950).

أشكر تيد موريس من كورنيل، وهو واحد من أعظم مختصينا في تأثيل الكلمات واشتقاقها.

3 يُنظَر:
Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, Henry Reeve (trans.) (London: Saunders & Otley, 1838); Jakob Christoph Burckhardt, *The Civilization of the Renaissance in Italy*, S.G.C. Middlemore (trans.) (London: Phaidon, 1878); Johan Huizinga, *The Waning of the Middle Ages: A Study of the Forms of Life, Thought, and Art in France and the Netherlands in the Dawn of the Renaissance*, F. Hopman (trans.) (London: Edward Arnold and Company, 1924); Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, Siain Reynolds (trans.) (New York: Collins, 1972).

يُنظَر أيضًا:
Hayden White, *Metahistory: The Historical Imagination in Nineteenth Century Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973); Hans Kellner, "Disorderly Conduct: Braudel's Mediterranean Satire," *History and Theory*, vol. 18, no. 2 (May 1979), pp. 197-222.

الأدلة التي تفحّصوها أو خلفها، فإنهم لم **يفرضوا طابع السرد** *narrativize* على ذلك الواقع، لم يفرضوا عليه شكل قصة. ويتيح لنا مثالهم أن نميّز بين خطابٍ تاريخيٍ يَسْرُد، من ناحية، وخطاب يفرض الطابع السردي، من ناحية أخرى؛ بين خطاب يتبنى علانيةً منظورًا يطلّ على العالم ويبلغ عنه وخطاب يتكلّف كي يجعل العالم يتكلّم على نفسه، وكي يتكلّم على نفسه **مثل قصة**.

كانت الفكرة التي مفادها أنّ السرد لا ينبغي اعتباره **شكلًا** للتمثيل بل **طريقة للكلام** على الحوادث، سواء كانت واقعية أم متخيَّلة، قد أُحْكِمَت مؤخرًا في إطار مناقشة العلاقة بين "الخطاب" و"السرد"، تلك المناقشة التي قامت في أعقاب البنيوية وارتبطت بأعمال رومان جاكوبسون وإيميل بنفينيست وجيرار جينيت وتزفيتان تودوروف وبارت. ويُعتبر السرد هنا طريقة في الكلام تتميز، كما يقول جينيت، "بعدد معين من الإقصاءات والشروط المقيّدة" التي لا يفرضها الشكل الأشد "انفتاحًا" من أشكال الخطاب على المتكلّم. وبحسب جينيت، فإنّ بنفينيست يبيّن أنّ بعض الأشكال النحوية مثل الضمير "I" ومرجعه الضمني "Thou"، و"المؤشرات" الضميرية (بعض أسماء الإشارة)، والمؤشرات الظرفية (مثل "هنا" و"الآن" و"الأمس" و"اليوم" و"غدًا"، ... إلخ)، وبعض أزمنة الفعل، بالفرنسية على الأقلّ، مثل الحاضر والحاضر التام والمستقبل، تجد نفسها مقتصرة على الخطاب، في حين يتميّز السرد بمعناه الدقيق بالاستخدام الحصري لضمير الغائب ولتلك الصيغ مثل صيغة الماضي والماضي التّام[4].

لا يقوم هذا التمييز بين الخطاب والسرد، بالطبع، إلا على تحليل الخصائص النحوية لأسلوبين من الخطاب تُعَرَّف فيهما "موضوعية" الأول و"ذاتية" الثاني من خلال "نظام معايير لغويّ" في المقام الأول. وتتأتّى ذاتية الخطاب من الحضور، الصريح أو الضمني، لـ "أنًا" لا يمكن تعريفه "إلا بوصفه الشخص الذي يحافظ على الخطاب". وبخلاف ذلك، "تُعرَّف موضوعية السرد بغياب كلّ إشارة إلى السارد". هكذا يمكن القول، مع بنفينيست، إنّه "لم يعد ثمّة 'سارد' في الحقيقة في الخطاب الذي **يضفي الطابع السردي**، وتُسَجَّل الحوادث متسلسلة زمنيًا كما تظهر في أفق القصة. ما من أحد يتكلّم هنا. وتبدو الحوادث كأنها تحكي ذاتها"[5].

ما الذي ينطوي عليه إنتاج خطاب "تبدو فيه الحوادث كأنها تحكي ذاتها"، ولا سيما حين يتعلق الأمر بحوادث تُعَرَّف صراحةً بأنّها "واقعية" وليست "خيالية"، كما هو حال التمثيلات التاريخية[6]؟ لا يطرح هذا السؤال كثيرًا من المشكلات في الخطاب المتعلّق بحوادث من الواضح أنها متخيَّلة، وتشكّل "محتويات" الخطابات التخييلية أو القصصية. ذلك أنّه ما الذي يمنع الحوادث المتخيلة

4 Gerard Genette, "Boundaries of Narrative," *New Literary History*, vol. 8, no. 1 (Autumn 1976), p. 11.

يُنظر أيضًا:

Jonathan Culler, *Structuralist Poetics: Structuralism, Linguistics, and the Study of Literature* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1975), chap. 9; Philip Pettit, *The Concept of Structuralism: A Critical Analysis* (Berkeley/ Los Angeles: University of California Press, 1975); Michel Foucault et al., *Théorie d'ensemble,* esp. articles by Jean-Louis Baudry, Philippe Sollers & Julia Kristeva, Tel Quel (Paris: Seuil, 1968); Robert Scholes, *Structuralism in Literature: An Introduction* (New Haven/ London: Yale University Press, 1974), chaps. 4-5; Tzvetan Todorov, *Poétique de la Prose* (Paris: Seuil, 1971), chap. 9; Paul Zumthor, *Langue, Texte, Enigme* (Paris: Seuil, 1975), p. 4.

5 Emile Benveniste as quoted by Genette, p. 9; Cf. Emile Benveniste, *Problems in General Linguistics*, Mary Elizabeth Meek (trans.) (Coral Gables, Fl: University of Miami Press, 1971), p. 208.

6 ينظر:

Louis O. Mink, "Narrative Form as a Cognitive Instrument," in: Robert H. Canary & Henry Kozicki (eds.), *The Writing of History: Literary Form and Historical Understanding* (Madison: University of Wisconsin Press, 1978); Lionel Gossman, "History and Literature," in: Canary & Kozicki.

من أن تُمَثَّل على أنها " تحكي ذاتها"؟ وما الذي يمنع، في ميدان التخيّل، حتى الحجارة ذاتها من أن تحكي، مثل تمثال ميمنون[7] حين تمسّه أشعة الشمس؟ أمّا الحوادث الواقعية فلا ينبغي أن تتكلم، ولا ينبغي أن تحكي ذاتها. الحوادث الواقعية يجب أن تحدث فحسب؛ صحيحٌ أنّه يسعها أن تبلو بلاءً حسنًا تمامًا **كمراجع** لخطاب، ويمكن أن يُحكى عنها، لكنها لا ينبغي أن تُطْرَح على أنّها **حكواتية** سرد. ويشير تأخّر ابتداع الخطاب التاريخي في التاريخ البشري وصعوبة الحفاظ عليه في أزمنة الانهيار الثقافي (كما هو الحال في أوائل العصور الوسطى) إلى **اصطناعية** الفكرة التي مفادها أنّ الحوادث **الواقعية** يمكن أن "تحكي ذاتها" أو أن تُمَثَّل على أنّها "تحكي قصتها". مثل هذا التخييل لا يطرح أيّ مشكلات قبل أن يُفْرَض على الحكواتي التمييز بين الحوادث الواقعية والخيالية، ولا تغدو حكاية القصص مشكلة إلا بعد أن يهيّئ نظامان من الحوادث نفسيهما أمام الحكواتي كمكونين محتملين لقصصه وتُجبَر حكاية هذه القصص على أن تتكشّف بأمر مفاده الإبقاء على النظامين غير مختلطين في خطابه. ما ندعوه السرد "الأسطوري" ليس مجبرًا على أن يبقي نظامَي الحوادث مميزين واحدهما من الآخر. ولا يغدو السرد مشكلة إلا حين نرغب في أن نسبغ على الحوادث الواقعية شكل قصة. وما يجعل إضفاء الطابع السردي على الحوادث الواقعية أمرًا بالغ الصعوبة هو أنّها لا تقدم نفسها كقصص.

ما الذي ينطوي عليه، إذًا، إيجاد "القصة الحقيقية"، أو اكتشاف "القصة الواقعية" داخل الحوادث التي تأتينا في شكل "السجلات التاريخية" المشوَّش أو خلفها؟ ما الأمنية التي يحققها، وما الرغبة التي يلبّيها التهويم الذي مفاده أنّ الحوادث **الواقعية** تُمَثَّل على النحو الصحيح حين يمكن تبيان أنّها تبدي التماسك الشكلي الذي تبديه قصة؟ ما نرمقه في أحجية هذه الأمنية، هذه الرغبة، هو الوظيفة الثقافية للخطاب المُضفي للطابع السردي بوجه عام، ما نرمقه هو إشارة إلى الدافع النفسي وراء الحاجة الكونية الظاهرة ليس إلى السرد فحسب بل إلى إضفاء سيماء السرديّة على الحوادث. والتأريخ أساس جيد على نحوٍ خاص للنظر في طبيعة السرد والسرديّة، ذلك أنّ هذا هو المكان الذي يجب أن تتنازع فيه رغبتنا في الخيالي، والممكن، مع مقتضيات الواقعي، الفعلي. وإذا ما نظرنا إلى السرد والسردية على أنهما الأداتان اللتان تتوسطان المزاعم المتصارعة للخيالي والواقعي، أو تحكمان بينها، أو تحلّانها في خطاب، فإننا نبدأ بإدراك كلّ من جاذبية السرد وأسباب رفضه. حين تكون الحوادث التي يُفتَرَض أنّها واقعية ممثلة في شكل غير سردي، ما نوع الواقع الذي يقدّم نفسه، أو يُتَصَوّر أنّه يقدّم نفسه، للإدراك؟ ما الذي يبدو عليه تمثيلٌ غير سردي للواقع التاريخي؟

لدينا، لحسن الحظ، أمثلة كثيرة على تمثيلاتٍ للواقع التاريخي ليست سردية في شكلها. وما تراه الحكمة الرسمية للمؤسسة التأريخية الحديثة هو أنّ هنالك ثلاثة أنواع أساسية من التمثيل التاريخي، تتضح "التاريخية" الناقصة لاثنين منها في تقصيرهما عن بلوغ السردية الكاملة للحوادث التي يُعنيان بها. هذه الأنواع الثلاثة هي: الحوليات Annals، والأخبار Chronicle، والتاريخ History بمعنى الكلمة[8]. ولا حاجة إلى القول إنّه ليست السردية وحدها ما يتيح التمييز بين الأنواع الثلاثة؛ إذ لا يكفي رواية للحوادث، ولو كانت حوادث ماضية، بل ولو كانت حوادث واقعية ماضية، أن تبدي جميع خصائص السردية حتى تُحسَب تاريخًا بمعنى الكلمة. فعلى الرواية، علاوة على هذا، وكما يرى الرأي الاختصاصي، أن تبدي اهتمامًا حقًّا بالتعامل الحصيف مع الأدلة، وأن تحترم الترتيب الزمني

7 تمثال ميمنون هو واحد من تمثالين اثنين لأمنحتب الثالث في طيبة الغربية، كانا يزينان واجهة معبده الجنائزي، الذي دُمر بأكمله. حدث زلزال في عام 27 ق.م هزّ منطقة طيبة، وأدى إلى انشطار التمثال الشمالي إلى نصفين عند وسطه فراح الحجر يرسل ذبذبات صوتية تنجم عن التغيرات الفجائية في الرطوبة والحرارة فجرًا، فظهرت أسطورة مفادها أن التمثال يصدر في كل صباح أصوات رثاء أورورا ربّة الفجر، أم البطل الإغريقي ميمنون، على ابنها الذي سقط في ميدان طروادة، ومنه أتى اسم التمثال. (المترجم)

8 بغرض الاقتصاد، سوف أستخدم كممثّل للنظرة التقليدية إلى تاريخ الكتابة التاريخية الفصل الثالث من:
Harry Elmer Barnes, *A History of Historical Writing* (New York: Dover Publications, 1962).

وهو فصل يُعنى بالتأريخ القروسطي في الغرب، ينظر أيضًا:
Robert Scholes et al., *The Nature of Narrative* (Oxford: Oxford University Press, 1976), pp. 64, 211.

لوقوع الحوادث الأصلي فتتعامل معه كخط أساس لا مجال لانتهاكه في تصنيف أيّ حادث معين سواء باعتباره سببًا أو نتيجة. لكنّ ثمة إجماعًا شائعًا على أنّه لا يكفي روايةً تاريخيةً أن تُعنى بحوادث واقعية، وليست خيالية فحسب؛ ولا يكفي أن تعمد الرواية في ترتيبها الخطاب إلى تمثيل الحوادث تبعًا للتسلسل الزمني الذي وقعت فيه في الأصل. فلا ينبغي للحوادث أن تُسَجَّل ضمن الإطار الزمني لوقوعها الأصلي فحسب بل يجب أن تُسرد أيضًا، وهذا يعني أن تتبدّى على أنّ لها بنية، ونظامًا للمعنى، و**ليس** تسلسلًا فحسب.

غنيٌّ عن القول إنّ شكل الحوليات يفتقر تمامًا إلى هذا المكوّن السردي ولا يتألّف إلا من قائمة من الحوادث المرتبة وفقًا لتسلسلها الزمني. وبخلاف ذلك، غالبًا ما تبدو الأخبار على أنّها ترغب في أن تحكي قصة، وتطمح إلى السردية، لكنها عادةً ما تخفق في تحقيق ذلك. وبكلام أدقّ، عادةً ما تتّسم الأخبار بإخفاقٍ في تحقيق ختام سردي. فهي لا تُختَتَم بقدر ما تنقطع؛ إذ تنطلق لتحكي قصة لكنها تنقطع في المنتصف *in medias re*، في حاضر الإخباريّ، فتتركُ الأشياء من دون حلّ، والأحرى أنّها تتركها من دون حلّ على نحو ما يجري في القصة. وفي حين تمثّل الحوليات الواقع التاريخي **كما لو** أنّ الحوادث الواقعية لا تبدي شكل قصة، فإنّ الأخبار تمثّله **كما لو** أنّه حوادث واقعية ظهرت للوعي الإنساني في شكل قصص **غير مكتملة**.

ترى الحكمة الشائعة أنّه مهما كان المؤرّخ موضوعيًا في نقله الحوادث، وحصيفًا في تقويمه الأدلة، ومدققًا في تحديده تواريخ ما حدث *res gestae*، فإنّ روايته لا ترقى إلى أن تكون تاريخًا بمعنى الكلمة إذا ما أخفق في أن يُسبغ على الواقع شكل قصة. يقول كروتشه إنّه حين لا يكون ثمة سرد لا يكون ثمة تاريخ[9]، ويقول بيتر غاي بحدّة، ومن منظور معاكس تمامًا لنسبية كروتشه: "السرد التاريخي من دون تحليل أمرٌ تافه، والتحليل التاريخي من دون سرد أمرٌ غير مكتمل"[10]. وتستحضر صيغة غاي التحيز الكانطي الذي يطالب بالسرد في التمثيل التاريخي؛ إذ يوحي، على حد تعبير كانط، بأنّ السرديات التاريخية من دون تحليل تكون فارغة، أمّا التحليلات التاريخية من دون سرد فتكون عمياء. ولذلك، يمكن أن نسأل، ما نوع التبصّر الذي يقدّمه السرد لطبيعة الحوادث الواقعية؟ ما نوع العمى الذي يبدده السرد حيال الواقع؟

سأتعامل فيما يلي، مع الحوليات وأشكال التمثيل التاريخي الأخبارية لا بوصفها التواريخ "الناقصة" كما جرى تصوّرها تقليديًا، بل بوصفها منتجات محددة لتصوّراتٍ للواقع التاريخي ممكنة، تصوّرات هي بدائل للخطاب التاريخي تام التحقق الذي يُفترض بالتاريخ الحديث أن يجسّده، وليست استباقات مخفقة له. وسوف يلقي هذا الإجراء الضوء على مشكلات كلٍّ من التأريخ والسرد على السواء ويوضح، على ما أتصور، أنّه الطبيعة التقليدية البحتة للعلاقة بينهما. وما سوف يُكشَف، في اعتقادي، هو أنّ التمييز ذاته بين الحوادث الواقعية والمتخيلة، ذلك التمييز الأساس في النقاش الحديث لكلّ من التاريخ والتخييل، يفترض مسبقًا فكرةً عن الواقع لا يتطابق فيها "الحقيقي" The true مع "الواقعي" The real إلا بقدر ما يمكن تبيان أنّ له طابع السرد.

***

حين ننظر نحن المحدثين إلى مثال من أمثلة الحوليات القروسطية، لا بدّ أن تسترعي اهتمامنا سذاجة الحوليّ الظاهرة؛ تلك السذاجة التي نميل إلى أن نعزوها إلى رفضه الظاهر تحويل مجموعة الحوادث المرتبة عموديًا على هيئة ملفّ من نقاط العلّام الحولية إلى عناصر سيرورة خطية/ أفقية، أو إلى عجزه عن ذلك، أو عدم رغبته فيه. ما يستوقفنا هو، بعبارة أخرى، إخفاق الحوليّ الظاهر في رؤية أنّ الحوادث التاريخية تتبدّى لعين المُدْرِك على أنها "قصص" **تنتظر حكايتها**، تنتظر سردها. لكنّه من المؤكد أنّ اهتمامًا تاريخيًا حقًّا لا يتطلب أن نسأل: كيف، أو لماذا، فشل الحوليّ في كتابة "سرد"؟ بل يتطلب أن نسأل: أيّ تصور للواقع هو الذي ساقه لأن يمثّل في

9 ينظر: White, pp. 381 - 385.

10 Peter Gay, *Style in History* (New York: Basic Books, 1974), p. 189.

شكلٍ حوليّ ما يعتبره، في النهاية، حوادث واقعية؟ وإذا ما استطعنا الإجابة عن هذا السؤال، لعلّنا نستطيع أن نفهم ما يمكّننا، في زمننا وفي شرطنا الثقافي، من أن نتصور السرديّة ذاتها على أنّها مشكلة.

يحتوي المجلد الأول من **صروح التاريخ الجرماني** *Monumenta Germaniae Historica*، سلسلة *Scriptores*، على نصّ **حوليات سان غال** *Annals of Saint Gall*، وهو قائمة بالحوادث التي وقعت في بلاد الغال خلال القرون الثامن والتاسع والعاشر من حقبتنا[11]. وعلى الرغم من أنّ هذا النص "مرجعيّ" ويحتوي على تمثيل للزمنية Temporality[12]، فإنّه لا يمتلك أيًا من الصفات التي عادة ما نعتبرها قصة: ما من موضوع مركزي، ما من بداية واضحة، أو وسط، أو خاتمة، ما من تحوّل، وما من صوت سردي محدد. وما من إشارة، في أجزاء النصّ التي نعدّها الأشدّ إثارة للاهتمام من الناحية النظرية، إلى أيّ صلة ضرورية بين حدث وآخر. هكذا نجد أنّ لدينا، في ما يخصّ الفترة 709-734، المداخل التالية:

709: شتاء قاس. وفاة الدوق غوتفرد.

710: سنة عسر ونقص في المحاصيل.

711:

712: سيول في كلّ مكان.

713:

714: وفاة بيبين، عمدة القصر.

715:

716:

717:

718: شارل ينكب الساكسون وينزل بهم خرابًا واسعًا.

719:

720: شارل يقاتل الساكسون.

721: ثيودو يخرج الساراسين[13] من أقطانيا.

722: محاصيل وافرة.

723:

724:

---

11 Idlefonsus ab Arx (ed.), *Annales Sangallenses Maiores, dicti Hepidanni*, in: George Heinrich Pertz, *Monumenta Germaniae Historica*, series Scriptores (Hanover: MGH, 1826).

12 هذا هو تعريف أوزفالد ديكرو وتودوروف لما يمكن أن نعده سردًا، يُنظر:
Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*, Catherine Porter (trans.) (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1979), pp. 297-299.

13 الساراسين Saracens، تعبير شاع استخدامه في العصور الوسطى للإشارة إلى العرب المسلمين. (المترجم)

725: قدوم الساراسين أول مرة.

726:

727:

728:

729:

730:

731: وفاة المبارك بِيْدِه، الكاهن.

732: شارل يحارب الساراسين في بواتييه يوم السبت.

733:

734:

تضعنا هذه القائمة على الفور في ثقافة تشارف على الانهيار، مجتمع شحّ شديد، عالم جماعات بشرية يتهددها الموت والدمار والسيول والمجاعة. جميع الحوادث متطرفة قصوى، والمعيار الضمني لاختيارها هو طبيعتها الحدّية. والشواغل هي الاحتياجات الأساسية - القوت والأمن من الأعداء الخارجيين والقيادة السياسية والعسكرية - وتهديد الفشل في توفيرها؛ لكنه ما من تعليق صريح على الصلة بين الاحتياجات الأساسية وشروط تلبيتها المحتملة. والسؤال **لماذا** "قاتل شارل الساكسون" يبقى بلا تفسير شأنه شأن السؤال **لماذا** غلّت سنة "محاصيل وافرة" وشهدت أخرى "سيولًا في كلّ مكان". تبدو الحوادث الاجتماعية أمرًا لا تمكن الإحاطة به شأنها شأن الحوادث الطبيعية. ويبدو أنّ لها درجة الأهمية أو عدم الأهمية ذاتها. وتبدو أنّها حدثت فحسب، وتبدو أهميتها غير قابلة للتمييز من حقيقة أنها قد سُجِّلَت. ويبدو، في الحقيقة، أن أهميتها لا تتأتّى إلا من حقيقة أنّها قد سُجِّلَت.

من سجّلها؟ ليست لدينا أيّ فكرة؛ كما أنّه ليست لدينا أي فكرة **متى** سُجِّلَت. يشير مدخل عام 725 ("قدوم الساراسين أول مرة") إلى أن هذا الحادث قد سُجِّلَ **بعد** أن جاء الساراسين **للمرة الثانية** على الأقلّ، وهو يؤسس ما يمكن أن نعتبره توقّعًا Expectation سرديًا حقيقيًا؛ لكن مجيء الساراسين وصدّهم ليس موضوع هذه الرواية. وتُسَجَّل محاربة شارل للساراسين "في بواتييه يوم السبت"، إنما من دون خبر عن نتائج المعركة. وذلك "السبت" هو سبت مزعج نظرًا إلى غياب شهر المعركة ويومها. وهناك كثير من النهايات السائبة: فما من حبكة في الأفق؛ وهذا أمر محبط، إن لم يكن مزعجًا، لتوقعات القارئ الحديث القصصية وكذلك لرغبته في معلومات محددة.

نلاحظ كذلك أنّ هذه الرواية لا مُفتتح لها في الحقيقة. فهي تكتفي بأن تبدأ بـ "العنوان" *Anni domini*[14] (إن كان ذلك عنوانًا) الذي يقف على رأس عمودين، واحد للتواريخ والآخر للحوادث. يربط هذا العنوان، بصريًا على الأقلّ، ملفّ التواريخ في العمود الأيسر مع ملف الحوادث في العمود الأيمن ووعدٍ بدلالة قد نميل إلى اعتبارها "أسطورية" لولا حقيقة أنَّ *Anni domini* تحيلنا إلى قصة عن نشوء الكون مذكورة في **الكتاب المقدس** وإلى عرف رزنامي، أو تقويمي، لا يزال المؤرخون في الغرب يستخدمونه اليوم لتمييز وحدات تواريخهم. ولا ينبغي أن نتعجّل إحالة معنى النص إلى الإطار الأسطوري الذي يستحضره بوسمه "السنوات" أنّها "سنوات الربّ"؛ ذلك أنّ لهذه السنوات انتظامًا لا تملكه الأسطورة المسيحية، بترتيبها الحوادث التي تتألف منها ترتيبًا تبعيًا Hypotactic واضحًا (الخلق، السقوط، التجسّد، القيامة، المجيء الثاني). ويشير انتظام التقويم إلى "واقعية" الرواية، ونيّتها التعامل مع حوادث واقعية وليست

14 *Anni domini* سنوات الربّ، السنوات بعد ميلاد المسيح. (المترجم)

خيالية. والتقويم لا يضع الحوادث في زمن الأبديّة، ولا في زمن مؤاتٍ Kairotic، بل في زمن متسلسل، في الزمن كما يختبره البشر. وهذا الزمن ليس فيه نقاط رفيعة أو وضيعة؛ فهو، كما يمكن القول، تجانبي Paratactical وبلا نهاية. لا فجوات فيه. وقائمة الأزمنة ممتلئة، ولو لم تكن قائمة الحوادث كذلك.

أخيرًا، فإنّ الحوليات لا **تُختتَم**؛ بل تنقطع فحسب. والمداخل الأخيرة هي التالية:

1045: 1046: 1047: 1048: 1049: 1050: 1051: 1052:

1053: 1054: 1055:

1056: وفاة الإمبراطور هنري؛ وابنه هنري يخلفه في الحكم.

1057: 1058: 1059: 1060: 1061: 1062: 1063: 1064

1065: 1066: 1067: 1068: 1069: 1070: 1071: 1072

من المؤكد أنّ استمرار قائمة السنوات في نهاية الرواية يشير إلى استمرار السلسلة إلى ما لا نهاية، أو الأحرى إلى المجيء الثاني. لكنّه ما من خاتمة للقصة. وكيف يمكن أن تكون ثمة خاتمة، ما دام ما من موضوع أساس يمكن أن تُحكى **حوله** قصة؟

غير أنّه لا بدّ أن تكون هنالك قصة لأنّ هنالك حبكة بلا شكّ، إذا ما عنينا بـ "حبكة" بنية علاقات يُسبغ من خلالها معنى على الحوادث التي تشتمل عليها الرواية باعتبارها أجزاء من كلّ متكامل. لكني لا أعني بحبكة هذه القصة أسطورة **السقوط والفداء** (للمستقيمين من البشر) الموجودة في **الكتاب المقدس**؛ الأحرى، أنني أشير إلى قائمة التواريخ الواردة في الملف الأيسر للنصّ والتي تضفي التماسك والامتلاء على الحوادث بتسجيلها تحت **السنوات التي حدثت فيها**. بعبارة أخرى، يمكن النظر إلى قائمة التواريخ على أنّها المدلولات Signifieds التي دوالها Signifiers هي الحوادث الواردة في العمود الأيمن. و"معنى" الحوادث هو تسجيلها في هذا النوع من القائمة. وهذا هو السبب، كما أفترض، في أنّ الحوليّ ما كان ليشعر إلا بقليل من القلق الذي يشعر به الباحث الحديث عند مواجهته ما يبدو أنّه "فجوات"، و"انقطاعات"، وافتقار إلى الصلات السببية بين الحوادث المسجلة في النصّ. يسعى الباحث الحديث وراء الامتلاء والاستمرارية في ترتيب الحوادث، أمّا الحوليّ فلديه كلاهما في تسلسل السنوات. فأيّهما هو التوقّع "الواقعي" أكثر؟

لنتذكر أننا لا نتعامل مع خطاب حلميّ أو طفولي. بل إننا قد نكون على خطأ حتى حين ندعوه "خطابًا" بأيّ حال من الأحوال، لكنَّ فيه شيئًا خطابيًا. فالنصّ يستحضر "مادةً"، ويعمل في مجال الذاكرة لا في مجال الحلم أو التهويم، ويتكشّف تحت علامة "الواقعي" وليس "الخيالي". وهو يبدو، في الحقيقة، عقلانيًا على نحو واضح، بل وشديد الحصافة، في الظاهر، في كلّ من رغبته الجليّة في ألّا يسجّل إلّا تلك الحوادث التي لا يمكن أن يكون ثمة شكّ في حدوثها وعزمه على عدم مساءلة الوقائع على أسس تأملية، أو على تقديم حجاجات حول الكيفية التي ترتبط بها الحوادث حقًا واحدها بالآخر.

علّق الشرّاح المحدثون على حقيقة أنّ الحوليّ سجّل معركة بواتييه في عام 732 لكنه لم يلحظ معركة تور التي وقعت في العام ذاته وكانت، كما يعلم كلّ تلميذ، واحدة من "المعارك العشر الكبرى في تاريخ العالم". ولكن حتى لو كان الحوليّ عارفًا بمعركة تور، أيّ مبدأ أو قاعدة للمعنى هي التي كانت لتقتضي منه تسجيلها؟ فنحن لا نستطيع أن نفترض ترتيبًا للحوادث بحسب أهميتها التاريخية العالمية إلا من خلال معرفتـ**نا** بتاريخ أوروبا الغربية **اللاحق**، وحتى حينئذٍ لا تكون تلك الأهمية "تاريخية عالمية" بقدر ما هي أوروبية غربية

فحسب، تعكس ميلًا لدى المؤرخين المحدثين إلى ترتيب الحوادث في السجل على نحو تراتبي من داخل منظور ثقافي خاص، وليس كونيًا على الإطلاق.

هذه الحاجة أو الدافع لترتيب الحوادث، بحسب أهميتها بالنسبة إلى الثقافة أو المجموعة التي تكتب تاريخها، هما ما يجعل تمثيلًا سرديًا لحوادث واقعية أمرًا ممكنًا. ومن المؤكد أنّ الاقتصار على تسجيل الحوادث كما جرت ملاحظتها هو أكثر "كونية" بكثير. وما يجري إدراجه في الرواية، على المستوى الحدّي الذي تتكشف فيه الحوليات، تكون له أهمية نظرية في فهم طبيعة السرد تفوق كثيرًا أهمية ما يتمّ استبعاده. لكن هذا يطرح سؤال الوظيفة التي يقوم بها في هذا النص تسجيلُ تلك السنوات التي "لم يحدث فيها شيء". ذلك أنّ ما من سرد، مهما بدا "ممتلئًا"، يتم إلّا ويُبنى على أساس مجموعة من الحوادث التي **كان يمكن إدراجها لكنها أُبقيت خارجًا**؛ الأمر الذي يصحّ على السرديات الخيالية كما يصحّ على السرديات الواقعية. وهذا الاعتبار يتيح لنا أن نسأل عن نوع ذلك التصوّر للواقع الذي يجيز بناء رواية سردية عن الواقع تحكم فيها الاستمرارية، وليس الانقطاع، عملية الإفصاح عن الخطاب.

إذا سلّمنا بأنّ هذا الخطاب يتكشّف تحت علامة الرغبة في ما هو واقعي، وهو ما يجب أن نفعله كي نبرر إدراج صيغة الحوليات بين أنواع التمثيل التاريخي، فلا بدّ أن نستنتج أنّه نتاج صورة للواقع لا يكون فيها **النظام الاجتماعي** الذي يمكنه وحده أن يوفّر المؤشرات الفارقة في ترتيب الحوادث بحسب أهميتها، حاضرًا في وعي الكاتب إلّا بالحدّ الأدنى، أو الأحرى، إنّه لا يكون حاضرًا بصفته عاملًا في تكوين الخطاب إلا بفضل غيابه. ففي كلّ مكان نجد أنّ قوى الاضطراب، الطبيعية والبشرية، قوى العنف والدمار، هي التي تحتل صدارة الاهتمام. والرواية تُعنى بـ **الصفات** لا بـ **الفاعلين**، وهي تُبرز عالمًا **تحدث** فيه الأشياء للبشر لا عالمًا **يفعل** فيه البشر الأشياء. إنّ قسوة شتاء عام 709، وعسر عام 710 ونقص محاصيله، وسيول عام 712، وحضور الموت الوشيك هو ما يتكرر بتواتر وانتظام يفتقر إليهما تمثيل أعمال الفاعلية البشرية. ويرتدي الواقع بالنسبة إلى هذا الحوليّ وجه النعوت التي تتخطى قدرة الأسماء التي تعدلها كي تقاوم حتميتها. لقد أفلح شارل في أن ينكب الساكسون ويقاتلهم، وتمكّن ثيودو من طرد الساراسين من أقطانيا. لكنّ هذه الأفعال تبدو كأنها تنتمي إلى نظام الوجود ذاته الذي تنتمي إليه الحوادث الطبيعية التي قد تأتي بـ "محاصيل وافرة" أو بـ "نقص في المحاصيل" وتبدو غير مفهومة.

أوّل ما يشير إلى غياب مبدأ تُسْبَغ على أساسه الأهمية أو الدلالة على الحوادث هو الفجوات في قائمة الحوادث في الملف الأيمن، مثل عام 711 الذي لم يحدث فيه شيء، كما يبدو. ووفرة المياه الملحوظة في عام 712 تسبقها وتليها سنوات "لم يحدث فيها شيء" أيضًا. وهذا يذكّرنا بملاحظة فريدريش هيغل أنّ فترات السعادة والأمن البشريين صفحات فارغة في التاريخ. لكن وجود هذه السنوات الفارغة في رواية الحوليّ يتيح لنا أن ندرك، من طريق التضاد، مقدار الجهد الذي يبذله السرد لإحداث أثر يفيد سدّ جميع الفجوات، ووضع صورة الاستمرارية والاتساق والمعنى مكان تهويمات الفراغ، والحاجة، والرغبة المحبطة التي تستوطن كوابيسنا حول قوة الزمن الهدّامة. الحال، إنّ رواية الحوليّ تستدعي عالمًا تكون فيه الحاجة حاضرةً في كلّ مكان، وتكون الندرة قاعدة الوجود، وتكون فيه جميع فاعليات الإشباع المحتملة في حالٍ من الافتقار أو الغياب أو الوجود في ظلّ تهديد الموت الوشيك.

لكنَّ فكرة الإشباع المحتمل موجودة ضمنًا في قائمة التواريخ التي تشكّل العمود الأيسر. ويشهد امتلاء هذه القائمة على امتلاء الزمن أو على امتلاء "سنوات الربّ" على الأقلّ. لا شحّ في السنوات: إذ تتحدّر بانتظام من أصلها، سنة التجسّد، وتتدحرج بلا هوادة إلى نهايتها الكامنة، يوم الحساب. وما ينقص قائمة الحوادث كي يكون لها مثل هذا الانتظام والكمال هو فكرة مركز اجتماعي يحدد من خلالهما كليهما مواقع الحوادث في علاقة بعضها ببعض ويشحنها بدلالة أخلاقية أو معنوية. وغياب أيّ وعي بمركز اجتماعي هو ما يمنع الحوليّ من ترتيب الحوادث التي يتعامل معها بصفتها عناصر في حقلِ حدوثٍ تاريخي. وغياب مثل هذا المركز هو الذي يمنع أو

يوهن أيّ دافع قد يكون لديه لأن يرتقي بخطابه معطيًا إيّاه شكل السرد. ومن دون مثل هذا المركز، فإنّ حملات شارل على الساكسون تبقى مجرد "قتال"، وغزو الساراسين مجرد "قدوم"، وتبقى لحقيقة أنّ معركة بواتييه خيضت يوم السبت الأهمية ذاتها التي لحقيقة أنّ المعركة قد خيضت أصلًا.

يوحي إليّ كل هذا بأنّ هيغل كان محقًّا حين رأى أنّ على رواية تاريخية حقّة لا أن تبدي شكلًا معينًا، هو السرد، فحسب، بل أن تبدي محتوى معينًا أيضًا، هو نظام سياسي - اجتماعي. يقول هيغل في مدخل كتابه **محاضرات في فلسفة التاريخ**: تجمع كلمة **تاريخ** *Geschichte* في لغتنا الجانب الموضوعي إلى الجانب الذاتي، وتشير إلى **تاريخ الحوادث الفعلية** *historia rerum gestarum* بالقدر ذاته الذي تشير به إلى **الحوادث الفعلية** *res gestae* ذاتها؛ وهي تنطوي من الجهة الأخرى لا على ما حدث فحسب، بل على سرد ما حدث أيضًا. وعلينا أن نعدّ هذا الجمع بين المعنيين من نظام أرفع من مجرد مصادفة خارجية؛ علينا أن نفترض أنّ السرديات التاريخية ظهرت متعاصرةً مع الأفعال والحوادث التاريخية. وما ينتجهما على نحو متزامن هو مبدأ حيوي باطن مشترك بينهما. فالذكريات العائلية، والتقاليد البطريركية، لها أهمية تقتصر على العائلة والقبيلة. و**مجرى الحوادث الموحّد**[15] الذي ينطوي عليه مثل هذا الشرط ليس موضوعًا لتذكّر جدّي؛ على الرغم من أنّ تعاملات مميّزة أو ضربات حظّ قد توقظ نيموزيني[16] لتشكّل تصوّرًا عنها، بالطريقة ذاتها التي يثير بها الحبُّ والمشاعرُ الدينية الخيالَ كي يضفي شكلًا على دافع كان من قبل بلا شكل. لكنَّ **الدولة** هي أوّل من يقدّم موضوعًا لا يقتصر على أنّه يلائم نثر **التاريخ**، بل يتعدّى ذلك إلى أنّه ينطوي على صنع مثل هذا التاريخ في تقدّم كينونته ذاته[17].

يمضي هيغل ليميّز بين نوعٍ من "العواطف العميقة"، مثل "الحب" و"الحَدْس الديني وتصوراته"، وبين "ذلك الوجود الخارجي لدستور سياسي تكرّسه ... قوانين ورسوم عقلانية [والتي] هي حاضر **ناقص**، ولا يمكن فهمه تمامًا من دون معرفة بالماضي". وهذا هو السبب، كما يخلص هيغل، في أنّ هنالك مراحل تفتقر إلى أيّ "تاريخ **موضوعي**"، على الرغم من أنها تعجّ بـ "الثورات، والهجرات، وأغرب الطفرات". وافتقارها إلى تاريخ موضوعي يعود إلى حقيقة أنّها لا تقوى على إنتاج "أيّ تاريخ **ذاتي**، أيّ حوليات". ولسنا في حاجة إلى أن نفترض، كما يلاحظ هيغل، "أنّ سجلات مثل هذه المراحل قد اندثرت بالصدفة؛ الأحرى أننا نفتقر إليها لأنّها لم تكن ممكنة". وهو يلحّ على أنّه "في دولة تدرك القوانين فحسب، يمكن لتعاملات مميزة أن تحدث، مصحوبةً بوعيٍ واضح بها على أنّها توفّر القدرة على إيجاد سجلّ دائم وتشير إلى ضرورة هذا السجلّ" (ص 61). باختصار، حين يتعلق الأمر بتقديم سردٍ للحوادث الواقعية، يجب أن نفترض أنه لا بدّ من وجود ذات من النوع الذي يوفّر الدافع لتسجيل أنشطته.

يؤكّد هيغل أنّ الذات الحقّة لمثل هذا السجل هي الدولة، لكن الدولة بالنسبة إليه هي تجريد. والواقع الذي يعنو للتمثيل السردي هو **الصراع** بين الرغبة، من جهة، والقانون، من جهة أخرى. وبغياب حكم القانون، لا يمكن أن تكون هنالك ذات ولا ذلك النوع من الحدث الذي يعنو للتمثيل السردي. ومن المؤكّد أنّ هذه الأطروحة لا يمكن إثباتها تجريبيًا أو إثبات زيفها؛ الأحرى أنّها تمكّن لافتراضٍ أو لفرضيةٍ تتيح لنا أن نتخيل كيف تكون "التاريخية" و"السردية" ممكنتين. وهي تخوّلنا أيضًا أن ننظر في الأطروحة التي مفادها أنّ أيًّا منهما ليست ممكنةً من دون فكرة ما عن الذات القانونية التي يمكن أن تعمل بوصفها الفاعل، الفاعلية، وذات السرد التاريخي بجميع أشكاله؛ من الحوليات، مرورًا بالأخبار، وصولًا إلى الخطاب التاريخي كما نعرفه في إنجازاته وإخفاقاته الحديثة.

---

15 التشديد للمترجم.

16 نيموزيني، Mnemosyne، ربّة الذاكرة في الأسطورة الإغريقية، ابنة أورانوس وغايا من التيتان. (المترجم)

17 G.W.F. Hegel, *The Philosophy of History*, J. Sibree (trans.) (New York: Dover Publications, 1956), pp. 60-61.

جميع الإشارات اللاحقة إلى مدخل هيغل سترد في النصّ بين أقواس.

لا يُطرَح سؤال القانون (Law) أو الشرعية (Legality) أو المشروعية (Legitimacy) في تلك الأجزاء التي نُعنى بها من **حوليات سان غال**؛ على الأقلّ، لا يُطرح سؤال القانون **الإنساني**. وما من إشارة إلى أنّ "قدوم" الساراسين يمثل انتهاكًا لأيّ حدّ، أو إلى أنّه ما كان ينبغي أن يحدث أو كان يمكن أن يحدث على غير النحو الذي حصل عليه. ولمّا كان كلُّ ما حدث قد حدث تبعًا لمشيئة الله، فإنّه يكفي أن نلحظ حدوثه، وأن نسجّله تحت "سنة الربّ" المناسبة التي حدث فيها. ولقدوم الساراسين الأهمية المعنوية ذاتها التي لقتال شارل الساكسون. وما من سبيل أمامنا لمعرفة ما إذا كان الحوليّ سيضطر إلى أن يكسو باللحم قائمة حوادثه ويرتقي إلى تحدي التمثيل السردي لتلك الحوادث، لو كان قد كتب وهو يعي التهديد المحيق بنظام اجتماعي محدَّد واحتمال الفوضى التي لعلّ النظام القانوني كان قد أقيم في مواجهتها. لكننا ما إن نُنبَّه إلى العلاقة الحميمة التي يشير هيغل إلى وجودها بين القانون والتاريخية والسردية، حتى لا يعود في وسعنا أن نغض الطرف عن التواتر الذي يفترض به السرد مسبقًا، سواء كان من النوع التخييلي أو الواقعي، وجود نظام قانوني يعمل الفاعلون النمطيون في رواية سردية ضده أو معه. وهذا يثير الشكّ في أنّ للسرد عمومًا، من الحكاية الشعبية إلى الرواية، من الحوليات إلى "التاريخ" المتحقق تمامًا، علاقة بمواضيع القانون أو الشرعية أو المشروعية أو **السلطة**، بوجه أعم. وبالفعل، عندما ننظر إلى ما يُفترض أنّه المرحلة التالية في تطور التمثيل التاريخي بعد الشكل الحوليّ، أي الأخبار، فإننا نتثبّت من هذا الشكّ. فكلما كان الكاتب أكثر وعيًا من الناحية التاريخية بأيّ شكل من أشكال التأريخ، زاد اهتمامه بالنظام الاجتماعي والقانون الذي يسنده، وسلطة هذا القانون وتبريره، والتهديدات التي تلاحقه. وإذا كان من غير الممكن التفكير في التاريخية بوصفها نمطًا مميزًا من أنماط الوجود الإنساني، إلا بافتراض مسبق لوجود نظام قانوني تتكوّن بالعلاقة معه ذاتٌ قانونية محددة، ثم وعي ذاتي تاريخي، كما يشير هيغل، فإنه لا يمكن تصوّر نوع الوعي القادر على تخيّل الحاجة إلى تمثيل الواقع كتاريخ إلا بالعلاقة مع اهتمامه بالقانون والشرعية والمشروعية، وهلمّ جرًا.

يخلق الاهتمام بالنظام الاجتماعي، وهو ليس سوى نظام للعلاقات الإنسانية يحكمه القانون، إمكانيةً لتصور ضروب التوتر والصراع والكفاح ومختلف صنوف القرارات التي اعتدنا أن نجدها في أيّ تمثيل للواقع يقدّم لنا نفسه على أنّه تاريخ. ولذلك ربما كان لنمو الوعي التاريخي وتطوره وما يلحق به من نمو مصاحب وتطور للمقدرة السردية (من النوع الذي نجده في الأخبار بخلاف الشكل الحوليّ) علاقة ما بمدى عمل النظام القانوني بصفته موضوعًا للاهتمام. وحين تكون كلّ قصة متحققة تمامًا، مهما اعتبرناها كيانًا مألوفًا لكنه مراوغ مفهوميًا، نوعًا من الأمثولة[18]، تشير إلى عبرة أخلاقية، أو تسبغ على الحوادث، سواء أكانت حقيقية أم متخيلة، دلالة لا تمتلكها بوصفها مجرد سلسلة متسلسلة، يبدو ممكنًا أن نستنتج أنّ لكلّ سرد تاريخي غرضه الباطن أو الظاهر المتمثّل بالرغبة في **إضفاء طابع أخلاقي** (*moralize*) على الحوادث التي يُعنى بها. وحيث يكون ثمة غموض أو تجاذب وجداني في ما يتعلق بمكانة النظام القانوني، وهو الشكل الذي تواجه فيه الذات مباشرة النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه كي تحقق إنسانيةً كاملةً، يكون ثمة افتقار إلى الأساس الذي يرغب المرء في أن يروي عليه أيّ ختام لقصةٍ عن ماضٍ، سواء كان ماضيًا عامًا أو خاصًا. وهذا يشير إلى أنّ السردية، في رواية القصص الفعلية بالتأكيد، وربما في رواية القصص التخييلية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا، إن لم يكن بوظيفة إضفاء الطابع الأخلاقي على الواقع، فبالدافع إلى ذلك، أي مماهاته مع النظام الاجتماعي الذي هو مصدر أي أخلاق يمكن أن نتخيّلها.

لا يُظهر حوليّ سان غال أيّ اهتمام بأيّ نظام أخلاقي أو قانوني إنساني حصرًا. مدخل عام 1056، "وفاة الإمبراطور هنري، وابنه هنري يخلفه في الحكم"، يشتمل على عناصر سرد في حالتها الجنينية. هو سرد، في الحقيقة، وسرديته، على الرغم من غموض الصلة بين

18 الأمثولة، هنا، هي المقابل الذي أضعه لمصطلح Allegory الذي يشير إلى التعبير المجازي أو الرمزي عن حقائق الوجود الإنساني وتعميماته من خلال شخصيات أو أفعال قصصية. وهو مصطلح مستمد من المفردة اليونانية Allégoria، وتعني "التكلّم على نحو آخر". وكقاعدة عامة، فإنّ الأمثولة هي قصة شعرية أو نثرية لها معنى مزدوج: معنى أولي سطحي؛ ومعنى ثانوي أو تحت السطح. ولذلك فهي قصة تمكن قراءتها، ويمكنٌ فهمها وتأويلها، على مستويين وربما أكثر. (المترجم)

الحادث الأول (وفاة هنري) والثاني (خلافة هنري) التي يشير إليها حرف العطف "و"، تبلغ ختامًا باستدعائها الضمني للنظام القانوني: قاعدة خلافة الابن لأبيه التي يسلّم الحوليّ بها كمبدأ يحكم بحقّ انتقال السلطة من جيل إلى جيل. لكنَّ هذا العنصر السردي الصغير، هذه "الوحدة السردية الصغرى" (Narreme)، يطفو بيسر فوق بحر التواريخ الذي يعتبر **الخلافة** ذاتها مبدأً للتنظيم الكوني. ومن يعلمون منّا بما كان ينتظر هنري الشاب في صراعاته مع نبلائه ومع الباباوات في فترة صراع التنصيب[19]، ذلك الصراع الذي نشب تحديدًا حول موضع السلطة النهائية على وجه الأرض، قد يستفزهم الاقتصاد الذي سجّل فيه الحوليّ حادثًا يعجّ بالآثار الأخلاقية والقانونية المقبلة. فالسنوات 1057-1072 التي يكتفي الحوليّ بإيرادها في نهاية سجله، كانت قد وفّرت فائضًا من "الحوادث" التي أنذرت باندلاع هذا الصراع، وفائضًا من الخصومة التي تبيح سردًا كاملًا لنشوئه. لكن الحوليّ تجاهلها ببساطة. ويبدو أنّه شعر بأنّه قد أدّى واجبه بمجرد إيراده التواريخ ذاتها. ولعلنا نتساءل، ما الذي ينطوي عليه رفض السرد هذا؟

من المؤكّد أنّ بمقدورنا أن نستنتج - كما اقترح فرانك كيرمود في ملاحظته حول هذا النص خلال مناقشتنا - أنّ حوليّ سان غال لم يكن كاتب يوميات جيدًا؛ ومن الواضح أنّ لمثل هذا الحكم المباشر ما يبرره. لكن عدم القدرة على الاحتفاظ بيوميات جيدة لا يختلف نظريًا عن عدم الرغبة في فعل ذلك. فمن زاوية الاهتمام بالسرد ذاته، يمكن لسرد "سيئ" أن يخبرنا عن السرديّة أكثر مما يخبرنا سرد جيد. وإذا ما كان صحيحًا أنّ حوليّ سان غال كان ساردًا مهملًا أو كسولًا، فإنّ علينا أن نسأل عما افتقر إليه وكان يمكن أن يجعل منه ساردًا كفوءًا؟ ما الذي يغيب عن روايته، وكان سيتيح له، لو وُجد، أن يحوّل أخباره إلى سرد تاريخي؟

يشير الترتيب العمودي للحوادث ذاته إلى أنّ حَوْلِيّنا لم يكن مفتقرًا إلى الوعي الاستعاري أو الاستبدالي. وهو لا يعاني ما يسميه رومان جاكوبسون "اضطراب التشابه"[20]. والحال، إنّ جميع الحوادث المدرجة في العمود الأيمن تبدو كأنها اعتُبرت **حوادث من النوع ذاته**؛ فهي جميعًا كنايات لحالة الشحّ الزائد أو الوفرة الزائدة التي تسم عمومًا ذلك "الواقع" الذي يسجلّه الحوليّ. ولا يُبْرَز **الاختلاف**، أو التنوّع الكبير داخل التشابه، إلا في العمود الأيسر، قائمة التواريخ. وكلّ تاريخ من هذه التواريخ يعمل كاستعارة لامتلاء زمن الربّ واكتماله. وصورة التعاقب المنتظم التي يستحضرها هذا العمود لا نظير لها في الحوادث، الطبيعية والبشرية، المدرجة على الجانب الأيمن. وما افتقر إليه الحوليّ وكان يمكن أن يسوقه إلى صنع سرد من مجموعة الحوادث التي سجّلها هو القدرة على أن يسبغ على **الحوادث** ذلك النوع ذاته من "الأطروحيّة"[21] (Propositionality) الحاضرة ضمنيًا في تمثيله سلسلة التواريخ. ويشبه هذا الافتقار ما يدعوه جاكوبسون "اضطراب التجاور"، وهو ظاهرة تمثّلها في الكلام "الحبسة النحوية" ويمثّلها في الخطاب انحلال "روابط التنسيق والتبعية النحويين" التي يمكن من خلالها جمع "أكوام الكلمات" في جمل ذات معنى[22]. وبالطبع، فإنّ حوليّنا لم تكن لديه

---

19 صراع التنصيب Investiture Struggle، هو صراع مديد وبالغ الأهمية بين الكنيسة والدولة في أوروبا القروسطية على من يبوّئ موظفي الكنيسة مناصبهم. (المترجم)

20 من المعروف أن معنى العلامة اللغوية Sign عند فرديناند دو سوسور يتحدد من خلال بعدين: أولهما هو البعد الأفقي التركيبي (موقع العلامة في تركيب الجملة وعلاقتها بغيرها من العلامات والوحدات النحوية والقواعدية التي تحكم بنية هذه الجملة)، وثانيهما هو البعد العمودي الاستبدالي (الذي لا توجد مكوناته فعليًا في التركيب اللغوي مع أن هذا البعد القائم على الاستبدال الانتقائي يحكم دلالة العلامة ووضوحها). ولأنّ البعد الأفقي التركيبي يقوم على المجاورة والاندماج والتداخل فقد أسماه جاكوبسون "بعدًا كنائيًا"؛ لأن الكناية تقوم على هذه الأسس نفسها كما هو الحال في علاقة السبب بالنتيجة ودلالة الجزء على الكلّ وما إلى ذلك. وبالمقابل، فإن البعد العمودي الاستبدالي يعمل من خلال الغياب، حيث يعتمد اختيار أو "حضور" أي علامة على "تغييب" واستبعاد ما كان يمكن أن يحلّ محلّها مكانيًا ونحويًا (مبدأ المرادفة والتضاد)؛ بمعنى أنّ البعد العمودي يقوم عمومًا على مبدأ التماثل والمشابهة مما يسمح بتسميته بـ "البعد الاستعاري"؛ لأن الاستعارة تقوم على المشابهة والقياس والتماثل. **ويرى جاكوبسون أنّ هنالك نمطين اثنين من الاضطراب الألسنيّ، يتوافق أحدهما - وهو الذي يدعوه "اضطراب التشابه" - مع فقد السيطرة على محور اللغة الاستبدالي، ويتوافق الآخر - الذي يدعوه "اضطراب التجاور" - مع فقد السيطرة على محور التركيب، محور التسلسل وبناء الجملة. ويزعم جاكوبسون أنّ هذين النمطين من الاضطراب مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بعدم القدرة على تدبّر نمطين من العمليات البلاغية، هما الاستعارة، المرتبطة بالتبديل على المحور الاستبدالي، والكناية، المرتبطة بالحركة على طول السلسلة التركيبية.** (المترجم)

21 الأطروحيّة هنا من الأطروحة Proposition بمعناها اللغوي، وتعني وحدة كلامية متعالقة أو مترابطة ذات معنى. فالكلمات المنعزلة ليست أطروحات في العادة. (المترجم)

22 Roman Jakobson & Morris Halle, *Fundamentals of Language* (The Hague: Mouton, 1971), pp. 85-86.

حبسة، كما تُظهر بشدة قدرته على ابتداع جمل ذات معنى. لكنه افتقر إلى القدرة على استبدال المعاني بعضها ببعض في سلاسل من الكنايات الدالّة التي من شأنها أن تحوّل قائمة حوادثه إلى خطاب حول الحوادث التي تُعتبر كلًّا يتطور في الزمن.

الآن، تتطلب القدرة على تصور مجموعة من الحوادث على أنّها تنتمي إلى نظام المعنى ذاته مبدأً ميتافيزيقيًا يمكن من خلاله ترجمة الاختلاف إلى تشابه. بمعنى آخر، تتطلب "ذاتًا" أو "فاعلًا"[23] مشتركًا لجميع **مراجع** الجمل المختلفة التي تسجّل الحوادث على أنّها حدثت. وإذا ما كان هذا الفاعل موجودًا، فهو "الربّ" الذي تُعامل "سنواته" كتجليات لقدرته على تسبيب الحوادث التي تحدث فيها. فاعل الرواية، إذًا، لا يوجد في الزمن ولا يمكن تاليًا أن يعمل كفاعل لسرد. فهل يعني ذلك أنّه كي يكون هنالك سرد، يجب أن يكون هنالك مكافئ للربّ، كائن مقدس وُهب سلطة الرب وقوته، موجود في الزمن؟ إذا كان الأمر كذلك، فما الذي يمكن أن يكون عليه هذا المكافئ؟

تُستدعَى طبيعة مثل هذا الكائن، القادر على أن يعمل كمبدأ مركزيّ ناظم لمعنى خطابٍ واقعي وسردي من حيث البنية، في نمط التمثيل التاريخي المعروف باسم الأخبار. وشكل الأخبار هو، بإجماع مؤرخي الكتابة التاريخية، شكل "رفيع" من المَفْهَمَة التاريخية ويمثّل نمطًا من التمثيل التأريخي يعلو على شكل الحوليات[24]. ومن المتفق عليه أنّ تفوقه يكمن في إحاطته الأوسع، وتنظيمه المواد "بحسب الموضوعات والعهود"، وتماسكه السردي الأكبر. وللأخبار أيضًا موضوع مركزي، حياة فرد أو بلدة أو منطقة، مسعى ما من المساعي العظيمة، مثل حرب أو حملة صليبية، أو مؤسسة ما، مثل ملكية أو أسقفية أو دير. ويُنظر إلى صلة الأخبار بالحوليات في المحافظة على التسلسل الزمني بوصفه المبدأ الناظم للخطاب، وهذا، كما قيل لنا، ما يجعل الأخبار شيئًا أقلّ من "تاريخ" محقَّق بالكامل. وعلاوة على ذلك، فإنّ الأخبار، مثل الحوليات ولكن بخلاف التاريخ، لا "تُختتم" بل تنقطع فحسب؛ فعادةً ما تفتقر إلى ختام، إلى ملخّص لـ "معنى" سلسلة الحوادث التي تُعنى بها مما نتوقعه في العادة من قصة حسنة الصنع. والأخبار عادةً ما تعد بختام، لكنها لا توفّره، وهذا واحد من الأسباب التي دفعت محققي أخبار العصور الوسطى في القرن التاسع عشر لأن ينكروا عليها منزلة التواريخ الحقّة.

لنفترض أننا ننظر إلى الأمر على نحو مختلف. لنفترض أننا لا نسلّم بأنّ الأخبار تمثيل للواقع "أرفع" أو أشدّ إتقانًا من الحوليات، بل مجرد نوع **مختلف** من التمثيل، موسوم برغبة تبقى غير مبرَّرة نظريًا في نوع من النظام والامتلاء في رواية عن الواقع، رغبة تبقى مجانية صرفًا، إلى أن تُظهر خلاف ذلك. ما الذي ينطوي عليه فرض هذا النظام وتوفير هذا الامتلاء (بالتفاصيل) الذي يشكل الفارق بين الحوليات والأخبار؟

آخذ مثالًا على النوع الأخباري بين أنواع التمثيل التاريخي **تاريخ فرنسا** لريشيه دو رانس، المكتوب عشية عام 1000 للميلاد (حوالى عام 998)[25]. لا نجد صعوبة في تمييز هذا النصّ على أنّه سرد: ثمة موضوع رئيس ("صراعات الفرنسيين" [1: 3])؛ ومركز جغرافي فعليّ (الغال) ومركز اجتماعي فعليّ (أبرشية رانس التي نشب فيها نزاع حول الشاغل الشرعي لمنصب رئيس الأساقفة بين الكاهنين المطالبين بهذا المنصب)؛ وبداية زمنية فعليّة (إذ يُقدَّم في حكاية شاملة لتاريخ العالم من التجسّد وصولًا إلى زمن كتابة ريشيه روايته ومكانها). لكن العمل يخفق في أن يكون تاريخًا "حقًّا"، في رأي الشرّاح اللاحقين على الأقلّ، نظرًا إلى اثنين من الاعتبارات. أولهما هو أنّ ترتيب الخطاب يتبع التسلسل الزمني؛ فيعرض الحوادث بحسب ترتيب حدوثها ولا يستطيع، تاليًا، أن يقدّم ذلك النوع من المعنى

23 من المعلوم أنّ كلمة Subject تشير، من بين أشياء كثيرة، إلى الذات والفاعِل والمسنَد إليه، وحتى إلى موضوع أو مبحَث ... إلخ. (المترجم)

24 Barnes, pp. 65-68.

25 Richer de Reims, *Histoire de France: 888-995*,Robert Latouche (ed.) (Paris: Les Belles Lettres, 1930-1937).

جميع الإشارات اللاحقة إلى هذا العمل سترد في النصّ بين أقواس، وهي للمترجم.

الذي يمكن القول إنّ روايةً يحكمها السرد تقدّمه. وثانيهما، وربما كان هذا نتيجة الترتيب "الحوليّ" للخطاب، هو أنّ الرواية لا **تُختتم** بل **تنقطع** فحسب؛ إذ "تتوقّف" مع هروب أحد المتنازعين على منصب رئيس الأساقفة ويلقى على عاتق القارئ عبء التأمّل رجوعًا في الصلات بين بداية الرواية ونهايتها. فالرواية تبلغ "أمس" الكاتب، وتضيف واقعة واحدة أخرى إلى السلسلة التي بدأت بالتجسّد، ثم تتوقف فحسب. ونتيجة لذلك، تبقى جميع توقعات القارئ (هذا القارئ) السردية العادية بعيدة عن التحقق. ويظهر العمل كما لو أنّه يتكشّف عن حبكة، لكنه لا يلبث أن يكذّب هذا الظهور بتوقفه في المنتصف، مع تعليق ملغز: "يأذن البابا غريغوري لأرنولفوس بتولّي الوظائف الأسقفية مؤقتًا، في انتظار القرار القانوني الذي من شأنه أن ينعم بها عليه أو يسحب منه الحقّ فيها" (2: 133).

من ثم، فإنّ ريشيه سارد يعي ذاته. وهو يقول صراحة في مطلع روايته إنّه يقترح "على نحوٍ خاص أن يحفظ بالكتابة [ad memoriam reducere scripto specialiter propositum est] "حروب" الفرنسيين و"اضطراباتهم" و"شؤونهم"، وأن يكتبها، علاوة على ذلك، بطريقة تتفوق على ما في الروايات الأخرى، ولا سيما رواية فلودوَرد، وهو كاتب سابق من رانس كان قد كتب حوليات استند إليها ريشيه في معلوماته. ويشير ريشيه إلى أنه استند بحريّة إلى عمل فلودوَرد، لكنه غالبًا ما كان "يضع عبارات أخرى" بدلًا من العبارات الأصلية و"يعدّل تمامًا أسلوب العرض [pro aliis longe diversissimo orationis scemate disposuisse]" (1: 4). كما أنّه يضع نفسه ضمن تقليدٍ في الكتابة التاريخية من خلال الاستشهاد بالكلاسيكيات مثل قيصر وهوروسيوس وجيروم وإيزيدور كمراجع لتاريخ الغال الباكر ويشير إلى أنّ ملاحظاته الشخصية أعطته تبصّرًا بالوقائع التي يرويها لا يمكن لأحد آخر أن يدّعيه. ويوحي كلّ هذا بمسافة معينة تفصله عن خطابه ويفتقر إليها كاتب **حوليات سان غال** ذلك الافتقار الواضح. خطاب ريشيه هو خطاب **مصنوع**، وسرديته، مقارنةً بسردية الحوليّ، هي وظيفة للوعي الذاتي الذي بودر به إلى هذا النشاط الصّانع.

لكنّ المفارقة أنّ هذا النشاط الصّانع الذي يعي ذاته، النشاط الذي يعطي عمل ريشيه سيماء **سرد** تاريخي، هو الذي يقلّل من "موضوعيته" بصفته رواية **تاريخية**، كما يُجمِع محللو النصّ المعاصرون. وعلى سبيل المثال، يشير روبير لاتوش، وهو محقق مُحدَث للنص، إلى اعتزاز ريشيه بأصالة أسلوبه بوصفه سبب فشله في كتابة تاريخ حقّ. ويلاحظ لاتوش، في النهاية، أنّ "**تاريخ** ريشيه ليس تاريخًا بمعنى الكلمة، بل عمل بلاغي من تأليف راهب [...] سعى إلى تقليد تقنيات المؤرخ الروماني سالوست". ويضيف: "ما كان يهمّه ليس المادة [*matière*] التي قَوْلَبها على هواه، بل الشكل" (1: xi).

من المؤكّد أنّ لاتوش محقّ في وصفه إخفاقات ريشيه **كمؤرخ** يُفترَض أنّه مهتم بـ "وقائع" مرحلة بعينها من التاريخ، لكنّ من المؤكّد أيضًا أنّه مخطئ تمامًا في إشارته إلى أنّ إخفاق العمل كتاريخ متأتٍّ من اهتمام الكاتب بـ "الشكل" لا بـ "المادة". وما يعنيه لاتوش بكلمة "*matière*" هو، بالطبع، مراجع الخطاب، الحوادث المتّخذة فرديًا كأشياء للتمثيل. لكن ريشيه مهتم بـ "نزاعات الفرنسيين [Gallorum congressibus in volumine regerendis]" (1: 2)، ولا سيما النزاع الذي كان راعيه، جيربير أسقف رانس، منخرطًا فيه من أجل السيطرة على الأبرشية. وبعيدًا عن كونه مهتمًا بالشكل في المقام الأول وليس بالمادة أو المحتوى، كان ريشيه مهتمًا بالأخير وحده؛ ذلك أنّ مستقبله كان متوقّفًا على هذا الصراع. وكان موقع **السلطة** التي تحدد اتجاه الأمور في أبرشية رانس هو المسألة التي أمل ريشيه أن يساهم في حلّها بتأليف سرده. ومن المشروع أن نفترض أنّ دافعه لكتابة سرد هذا الصراع كان مرتبطًا على نحوٍ ما برغبةٍ منه في تمثيل سلطة (سواء بمعنى الكتابة عنها أو بمعنى التصرف فاعلًا من فاعليها) توقفت مشروعيتها على إقامة "وقائع" لها ترتيبها التاريخي المحدد.

الحال، إننا ما إن نلحظ حضور موضوع **السلطة** في هذا النص، حتى ندرك أيضًا إلى أيّ حدّ تتوقف مزاعم الحقيقة في السرد بل **وحقّ** السرد ذاته على علاقة معينة بالسلطة في حدّ ذاتها. وأول سلطة استحضرها المؤلّف هي سلطة راعيه، جيربير؛ فبسلطته كُتبت

الرواية ("imperii tui, pater santissime G[erbert], auctoritas seminarium dedit [1:2]...") ثم هناك تلك "السلطات"[26] التي تمثّلها النصوص الكلاسيكية التي يستند إليها في بناء تاريخ الفرنسيين الباكر (قيصر، وهوروسيوس، وجيروم، ... إلخ). وهناك "سلطة" سلفه كمؤرخ لأبرشية رانس، فلودوَرد، وهي سلطة يتنافس معها بصفته ساردًا ويزعم أنّه يُدخل تحسينات على أسلوبها. وهي تحسينات يُدخلها ريشيه بأن "يضع عبارات أخرى" بدلًا من عبارات فلودوَرد و"يعدّل تمامًا أسلوب العرض". وثمة أخيرًا، لا سلطة الأب السماوي فحسب، ذلك الأب الذي يُستحضَر باعتباره السبب الجوهري لكلّ ما يحدث، بل أيضًا سلطة والد ريشيه نفسه (المشار إليه على طول المخطوطة بـ "p.m" [*pater meus*]) الذي يبرز موضوعًا رئيسًا لجزء من العمل والشاهد الذي تستند الرواية إلى سلطته في هذا الجزء.

تتخلل مشكلة السلطة النصَّ الذي كتبه ريشيه بطريقة لا يمكن أن ننسبها إلى النصّ الذي كتبه حوليّ سان غال. بالنسبة إلى الحوليّ، ليست هنالك حاجة إلى ادّعاء سلطةِ سرد الحوادث لأنّه ما من شيء إشكالي في شأن وضعها كتجليات لواقع هو محلّ نزاع. ولأنّه ما من "نزاع"، فما من شيء ليُضفى عليه طابع السرد، ولا حاجة بالحوادث إلى أن "تحكي ذاتها" أو تُمَثَّل **كما لو كان** بوسعها أن "تروي قصتها". ولا ضرورة إلا لتسجيلها بالترتيب الذي لُحِظَت به، لأنه ما دام ليس هنالك نزاع، فما من قصة لتروى. ولأنّه كان ثمة نزاع، كان ثمة شيء ليُضفى عليه طابع السرد بالنسبة إلى ريشيه. لكن عدم حلّ النزاع ليس السبب في أنّ شبه السرد الذي أنتجه ريشيه لا يصل إلى ختام؛ ذلك أنّ النزاع حُلَّ في الواقع: بفرار جيربير إلى بلاط الملك أوتو وتنصيب البابا غريغوري لأرنولفوس رئيسًا لأساقفة رانس. ما كان ينقص قرارًا خطابيًا حقًّا، قرارًا بإضفاء طابع السرد، هو المبدأ الأخلاقي الذي كان يمكن لريشيه أن يحكم في ضوئه على القرار بأنّه عادل أو غير عادل. كان الواقع ذاته قد حكم على القرار بحلّه كما فعل. ومن المؤكّد أنّ هنالك إشارة إلى أنّ نوعًا من العدالة قد قدّمه لجيربير الملكُ أوتو الذي "بعد أن عرف تفقّه جيربير وعبقريته، نصّبه أسقفًا لرافينا". لكن تلك العدالة تقع في مكان آخر وتنظّمها سلطة أخرى، ملك آخر. ونهاية الخطاب لا تعود لتلقي بضوئها على الحوادث المسجَّلة أصلًا كي تعيد توزيع قوة معنى كان محايثًا لجميع الحوادث منذ البداية. ما من عدالة، قوةٌ فحسب؛ الأحرى مجرد سلطة تقدّم نفسها على أنّها ضروبٌ أخرى من القوة.

أود أن أؤكد أنني لا أقدم هذه الأفكار حول العلاقة بين التأريخ والسرد إلا محاولةً لإلقاء الضوء على التمييز بين عناصر القصة وعناصر الحبكة في الخطاب التاريخي. وثمة رأي شائع مفاده أنّ حبكةَ سردٍ تفرض معنًى على الحوادث التي تشكّل مستوى قصتها، من خلال الكشف في النهاية عن بنية كانت محايثة للحوادث **طوال الوقت**. وما أحاول إثباته هو طبيعة هذه المحايثة في أيّ رواية سردية لحوادث **واقعية**، ونوع الحوادث التي تُقَدَّم بصفتها محتوى فعليًا للخطاب التاريخي. ولا تتوقف واقعية هذه الحوادث على واقعة أنّها حدثت، بل تتوقف، قبل كلّ شيء، على أنّه تمّ تذكرها، وتتوقف، ثانيًا، على أنّها قادرة على إيجاد مكان في سلسلة مرتّبة ترتيبًا زمنيًا.

غير أنّه كي تُعتبَر روايةٌ للحوادث روايةً تاريخية، لا يكفي أن تُسَجَّل تلك الحوادث بحسب ترتيب حدوثها الأصلي. وواقعة أنّه **يمكن** تسجيلها بغير طريقة، بترتيبِ سردٍ، هي ما يجعلها في آنٍ معًا موضع تساؤل في ما يتعلق بموثوقيتها وعرضةً لاعتبارها إشارات إلى الواقع أو أدلّة عليه. كي يوصف حادث بأنّه "تاريخيّ"، يجب أن يكون حدوثه عرضة لسردين على الأقلّ. وما لم يكن في الإمكان تخيّل نسختين على الأقلّ من مجموعة الحوادث ذاتها، فما من سبب يدعو المؤرّخ لأن يأخذ على عاتقه سلطة تقديم الرواية الحقيقية لما حدث بالفعل. سلطة السرد التاريخي هي سلطة الواقع ذاته؛ فالرواية التاريخية تسبغ على هذا الواقع شكلًا، وتجعله بذلك مرغوبًا، وتفرض على سيروراته التماسك الشكلي الذي لا تملكه سوى القصص.

26 تشير كلمة Authority، من بين ما تشير، إلى "السلطة" و"المرجع". (المترجم)

ينتمي التاريخ، إذًا، إلى الصنف الذي يمكن أن ندعوه "خطاب الواقعيّ"، إزاء "خطاب الخياليّ" أو "خطاب الرغبة". ومن الواضح أنّ هذه الصيغة هي صيغة لاكانية، لكنني لا أرغب في أن أدفع جوانبها اللاكانية بعيدًا[27]. أود أن أقترح فحسب أنّه تمكننا الإحاطة بجاذبية الخطاب التاريخي بإدراك المدى الذي يبلغه في جعل الواقعي مرغوبًا، وتحويله إلى موضوع للرغبة، وذلك بفرضه على حوادث تُمثَّل على أنّها واقعية، التماسك الشكلي الذي تملكه القصص. وبخلاف الحوليات، فإن الواقع الذي يُمثَّل في السرد التاريخي؛ إذ "يحكي ذاته"، إنّما يحكي **لنا**، ينادينا من بعيد (وهذا "البعيد" هو أرض الأشكال)، ويبدي لنا تماسكًا شكليًا نفتقر إليه نحن أنفسنا. والسرد التاريخي، بخلاف الأخبار، يكشف لنا عن عالمٍ من المعروف أنّه "منتهٍ"، مفروغ منه، مُنْقَضٍ، لكنه ليس منحلًا، ولا متداعيًا. وفي هذا العالم، يرتدي الواقع قناعَ معنًى لا نقوى إلا على **تخيّله** فحسب، من دون أن نختبره قط. وبقدر ما يمكن القصص التاريخية أن تُكمَل، وأن يوضع لها ختام سردي، وأن يُظهَر أنّ لها **حبكة** على طول الخط، فإنّها تعطي الواقع رائحة **المثاليّ**. وهذا هو السبب في أنّ حبكة السرد التاريخي تمثّل نوعًا من الإرباك، ويجب تقديمها على أنّها "موجودة" في الحوادث ولم تضعها هناك تقنيات سردية.

لا ينعكس إرباك الحبكة للسرد التاريخي في شيء بقدر انعكاسه في الازدراء العام الذي يبديه المؤرخون المحدثون حيال "فلسفة التاريخ" التي يمثّل هيغل نموذجها الحديث. يُدان هذا الشكل (الرابع) من أشكال التمثيل التاريخي[28] لأنّه لا يعدو كونه حبكة فحسب؛ لا وجود لعناصر قصته إلا بصفتها تجليات، أو مظاهر ثانوية، لبنية الحبكة التي يُعَدُّ خطابها لخدمتها. وهنا يرتدي الواقع وجه نوع من الانتظام والترتيب والتماسك فلا يترك مجالًا للفاعلية البشرية، مقدّمًا جانبًا لمثل هذا الكلّ وهذا الاكتمال يخيف من التماهي الخيالي بدلًا من أن يدعو إليه. لكن ما تنطوي عليه حبكة فلسفة التاريخ من حبكات مختلفة للتواريخ المختلفة، التي لا تخبرنا إلا عن حوادث إقليمية في الماضي تتكشّف عمّا هي عليه بالفعل: صور لتلك السلطة التي تنادينا للمشاركة في عالم أخلاقي لا جاذبية له على الإطلاق، لولا شكله القصصي.

يقرّبنا هذا من توصيف محتمل للمطالبة بختام في التاريخ، وهو ختام يدفع غيابه عن الشكل الأخباري إلى الحكم على هذا الأخير بأنّه مختلّ بصفته سردًا. والمطالبة بختام في القصة التاريخية هي، كما أقترح، مطالبة بمعنًى أخلاقي، مطالبة بتقويم سلاسل الحوادث الواقعية بحسب دلالتها بصفتها عناصر في دراما **أخلاقية**. هل سبق أن كُتِب أيّ سرد تاريخي من دون أن يكون مستنيرًا لا بالوعي الأخلاقي فحسب، بل بسلطة السارد الأخلاقية على وجه التحديد؟ من الصعب التفكير في أيّ عمل تاريخي أُنتج في القرن التاسع عشر، العصر الكلاسيكي للسرد التاريخي، ولم يُمنح قوة الحكم الأخلاقي على الحوادث التي رواها.

لكنّه ليس لنا أن نقطع في هذا الأمر بحكم مسبق قائم على النظر في نصوص تاريخية مؤلّفة في القرن التاسع عشر؛ يمكننا أن نتصور عمليات الوعي الأخلاقي في تحقيق الامتلاء السردي في مثال من أمثلة التأريخ القروسطي المتأخر، هو **أخبار** (*Cronica*) دينو كومباني المكتوب بين عامي 1310 و1312 ويُعَدّ عمومًا سردًا تاريخيًا بمعنى الكلمة[29]. لا يكتفي عمل دينو بأنّه "يملأ الفجوات" التي كان يمكن أن تتركها معالجة حوليّة لموضوعه (الصراعات بين الفصيلين الأسود والأبيض في حزب الجويلف المهيمن في فلورنسة بين عامي 1280 و1312) وينظّم قصته وفقًا لبنيةِ حبكةٍ ثلاثية واضحة؛ بل يحقق اكتمالًا سرديًا بإثارته الصريحة فكرة النظام الاجتماعي

27 من المفيد هنا، بالطبع، العودة إلى تمييز لاكان بين "نظام الخيالي" و"نظام الرمزي" و"نظام الواقعي" بصفتها مراحل في تطور الذات منذ الطفولة فصاعدًا. (المترجم)

28 لعلّ الإشارة هنا إلى تمييز هيغل بين ثلاثة أنواع من التاريخ إن صحّ التعبير، هي التاريخ الأصلي، أي الذي تم تدوينه في مرحلة الحدث الزمنية؛ والتاريخ النظري، وهو التاريخ الذي يدون بعد فترة طويلة من الحدث التاريخي، وغالبًا ما يحمل بين طياته نظرة تأملية أو تفسيرية لما حدث. وقد قسم هيغل هذا النوع من التاريخ إلى أقسام فرعية أخرى، منها التاريخ النقدي والتاريخ البراغماتي. أما آخر أنواع التاريخ فهو التاريخ الفلسفي، الذي يرى هيغل أن النوعين الأولين يشكلان مادة له. ويقصد به استخدام بعض القواعد الفلسفية لتفسير حركة التاريخ بصفتها حركة عقلانية تتجه إلى غاية أو نهاية واحدة. (المترجم)

29 Isidoro Del Lungo (ed.), *La cronica di Dino Compagni delle cose occorrenti ne'tempi suoi e La canzone morale Del Pregqo dello stesso autore*, 4th ed. rev. (Florence, 1902); Cf. Barnes, pp. 80-81.

لتكون بمنزلة نقطة مرجعية ثابتة يمكن من خلالها إسباغ معنى أخلاقي محدد على دفق الحوادث العابرة. ويُظهر **أخبار** دينو كومباني، في هذا الصدد، وعلى نحو واضح، إلى أيّ حدّ يجب أن تقترب الأخبار من شكل الأمثولة، سواء كانت أخلاقية أو تأويلية روحية، لتحقيق كلّ من السردية والتاريخية **على السواء**.

من الشائق أن نلاحظ أنّه حين يزيح التاريخ الحقّ الشكلَ الأخباري، تختفي بعض خصائص هذا الأخير. بادئ ذي بدء، لا يُستحضَر أيّ راعٍ صريح: لا يتكشّف سرد دينو تحت سلطة راعٍ بعينه، كما يفعل سرد ريشيه؛ وبدلًا من ذلك، يكتفي دينو بالتأكيد على حقّه في أن يروي الحوادث البارزة (*cose notevoli*) التي "رآها وسمع بها" على أساس قدرة في الاستبصار متميزة. يقول: "ما من أحد رأى هذه الحوادث في بداياتها [*principi*] بتيقّن يفوق تيقّني". ولذلك، فإنّ جمهوره المحتمل ليس قارئًا مثاليًا محددًا، كما كان جيربير بالنسبة إلى ريشيه، بل **مجموعة** يتصور أن تشاطره وجهة نظره حول الطبيعة الحقيقية لجميع الحوادث: أولئك المواطنون الفلورنسيون القادرون، كما يقول، على تبيّن "نِعَم الله الذي يتدبّر ويحكم أبد الدهر". وهو يخاطب، في الوقت ذاته، مجموعة أخرى، هي الأرذال بين مواطني فلورنسة الذين يتحملون مسؤولية "النزاعات" (*discordie*) التي دمرت المدينة على مدى ثلاثة عقود. فسرد الأول يرمي إلى التمسّك بأمل الخلاص من هذه النزاعات؛ أمّا سرد الآخر فيرمي إلى التحذير والتهديد بالانتقام. وفوضى السنوات العشر الأخيرة تتناقض مع السنوات "المزدهرة" التي تلتها، بعد أن انقض الإمبراطور هنري السابع على فلورنسة كي يعاقب شعبًا "أفسدت عاداته الشريرة وأرباحه الزائفة العالم بأسره"[30]. وما يدعوه كيرمود "ثقل المعنى" الذي للحوادث المروية "يُقذَف قُدُمًا" إلى مستقبل أبعد من الحاضر القريب، مستقبل محفوف بالأحكام الأخلاقية وعقاب الأشرار[31].

المرثاة التي يُختتم بها عمل دينو تَسِمُه بأنّه ينتمي إلى مرحلة سبقتها، كما يخبرنا الشرّاح، قيامُ "موضوعيةٍ" تاريخية حقيقية، يمكن القول إنّها أيديولوجية علمانية. لكنّه من الصعب أن نرى كيف يمكن تحقيق هذا النوع من الامتلاء السردي الذي يشيد به دينو من دون الاستحضار الضمني للمعيار الأخلاقي الذي يستخدمه للتمييز بين تلك الحوادث الواقعية التي تستحق التسجيل وتلك التي لا تستحقها. والحوادث التي تُسجَّل في السرد بالفعل تظهر "واقعيةً" بقدر ما تنتمي إلى نظام للوجود الأخلاقي، تمامًا كما تستمد معناها من وضعها في هذا النظام. ولأنّ الحوادث الموصوفة تفضي إلى قيام نظام اجتماعي أو تخفق في فعل ذلك، فإنّها تجد مكانًا في السرد يشهد على واقعيتها. ووحده التناقض بين حكم الله وفوضى الوضع الاجتماعي الحالي في فلورنسة يمكن أن يبرر النبرة القيامية والوظيفة السردية للفقرة الأخيرة، بما فيها من صورة للإمبراطور الذي سيأتي ليعاقب أولئك "الذين جلبوا الشرّ إلى العالم بعوائدهم السيّئة". ووحدها سلطة أخلاقية يمكن أن تبرر انعطافة السرد التي تتيح له الوصول إلى **نهاية**. ويطابق دينو صراحةً نهاية سرده بـ "انعطافة" في النظام الأخلاقي للعالم: "يبدأ العالم الآن بالانقلاب مرة أخرى [Ora vi si ricomincia il mondo a rivolgere addosso] ...: الإمبراطور قادم ليسلبك وينهبك، برًّا وبحرًا"[32].

هذه النهاية الأخلاقوية هي التي تحول دون تلبية **أخبار** دينو معايير رواية تاريخية "موضوعية" حديثة. لكنَّ هذه الأخلاقوية هي وحدها التي تسمح للعمل أن ينتهي، أو الأحرى، أن **يُختتَم** على نحو يختلف عن النحو الذي تُختتَم به الأشكال الحوليّة والأخبارية. ولكن ما الأسس الأخرى التي **يمكن** أن يُختتَم عليها سرد حوادث واقعية؟ وحين يتعلق الأمر برواية حشد من الحوادث الواقعية، أيّ "نهاية" يمكن أن تكون لسلسلة معينة من مثل هذه الحوادث إن لم تكن نهاية "أخلاقية"؟ ما الذي يمكن أن يتكوّن منه ختام سردي

---

30 Ibid., p. 5.

31 ينظر:

Frank Kermode, *The Sense of an Ending: Studies in the Theory of Fiction* (Oxford: Oxford University Press, 1967), chap. 1.

32 Del Lungo, pp. 209-210.

سوى **الانتقال** من نظام أخلاقي إلى آخر؟ أعترف أنني لا أستطيع التفكير في أي طريقة أخرى لـ "اختتام" رواية حوادث واقعية؛ لأننا لا نستطيع أن نقول، بالتأكيد، إنّ أيّ سلسلة من الحوادث الواقعية تصل إلى نهاية بالفعل، وإنّ الواقع ذاته يختفي، وإنّ حوادث **نظام الواقعيّ** كفّت عن الحدوث. مثل هذه الحوادث لا يمكن أن يبدو أنها كفّت عن الحدوث إلا حين ينزاح المعنى، وينزاح بوسائل سردية، من فضاء مادي أو اجتماعي إلى آخر. فإذا ما افتُقِرَ إلى الحساسية الأخلاقية، كما يبدو عليه الحال في روايةٍ حوليّةٍ للواقع، أو حضرت إمكانًا فحسب، كما يبدو عليه الحال في أخبار، فإنّه يُفتَقَر لا إلى المعنى فحسب، بل أيضًا إلى وسائل تتبع مثل هذه الانزياحات في المعنى، أي إلى السرديّة. وحيث تكون السردية حاضرة، في أي رواية للواقع، يمكن أن نكون على ثقة بوجود أخلاق أو دافع أخلاقي أيضًا. وما من طريقة أخرى يمكن أن نسبغ بها على الواقع نوع المعنى الذي يتبدى في استهلاكه ويتمالك نفسه على السواء بانتقاله إلى قصة أخرى "تنتظر أن تُحكى" أبعد من حدود "النهاية".

ما كنت أعمل عليه هو مسألة القيمة المنسوبة إلى السردية ذاتها، ولا سيما في تمثيلات الواقع من النوع الذي يجسّده الخطاب التاريخي. وقد يُحسَب أنني أدعم أطروحتي (التي مفادها أنّ إضفاء الطابع السردي على الخطاب يخدم غرض إضفاء الطابع الأخلاقي على الأحكام) باستخدام مواد من القرون الوسطى على وجه الحصر. لعلّي أفعل ذلك؛ لكن الجماعة التأريخية الحديثة هي التي ميّزت بين أشكال خطاب الحوليات والأخبار والتاريخ على أساس تحقيقها الامتلاء السردي أو الفشل في تحقيقه. ولا يزال على هذه المؤسسة العلمية ذاتها أن تفسّر حقيقة أنّ سردية الخطاب التاريخي هي ما احتُفي به بصفته إحدى علامات نضج التأريخ من حيث هو علم - علم من نوع خاص لكنه علم - عندما تحول التأريخ، بروايته، إلى ما يُدعى فرعًا علميًا موضوعيًا. إنّ المؤرخين هم الذين حولوا السردية من طريقة في الكلام إلى نموذج للشكل الذي يبديه الواقع ذاته لوعيٍ "واقعي". وهم الذين جعلوا من السردية قيمة، يشير وجودها في خطاب له علاقة بالحوادث الواقعية إلى موضوعية هذا الخطاب وجديته وواقعيته في آن معًا.

حاولتُ أن أشير إلى أنّ هذه القيمة المنسوبة إلى السردية في تمثيل الحوادث الواقعية تنشأ عن رغبة في حوادث واقعية تبدي التماسك والتمام والامتلاء والاكتمال الذي تبديه صورة للحياة خيالية ولا يمكن إلا أن تكون خيالية. والفكرة التي مفادها أنّ سلاسل من الحوادث الواقعية تمتلك السمات الشكلية التي للقصص التي نرويها عن حوادث خيالية لا يمكن أن يكون أصلها إلا في الأمنيات وأحلام اليقظة والتهويمات. فهل يقدّم العالم نفسَه للإدراك حقًّا في شكل قصص حسنة الصنع، ذات مواضيع مركزية، وبدايات وأواسط ونهايات حقّة، وتماسك يسمح لنا برؤية "النهاية" في كلّ بداية؟ أم أنّه يقدم نفسه، أكثر ما يقدّم، في الأشكال التي تقترحها الحوليات والأخبار، إمّا بصفته مجرد سلسلة من دون بداية أو نهاية أو بصفته سلاسل من البدايات تنقطع فحسب ولا تُختتَم أبدًا؟ وهل يأتينا العالم حقًّا، بما فيه العالم الاجتماعي، وقد أضفي عليه الطابع السردي بالفعل، وراح "يحكي ذاته" أبعد من أفق قدرتنا على فهمه علميًا؟ أم أنّ تخييل عالم كهذا، عالم قادر على التحدث عن نفسه وعلى إظهار نفسه شكلًا لقصة، يبقى ضروريًا لإقامة تلك السلطة الأخلاقية التي لا يمكن من دونها تصور فكرة واقع اجتماعي نوعي؟ لو كانت المسألة مقتصرة على الواقعية في التمثيل، لأمكن الدفاع بقوة عن كلّ من شكلَي الحوليات والأخبار بصفتهما نموذجين للطرائق التي يقدّم بها الواقع نفسَه للإدراك. أيمكن لافتقارهما المفترض إلى الموضوعية، كما يتجلى في إخفاقهما في إضفاء الطابع السردي على الواقع بما يكفي، ألّا يكون مرتبطًا بأساليب الإدراك التي يفترضانها بل بإخفاقهما في تمثيل **الأخلاقي** تحت سطوة **الجماليّ**؟ وهل يمكن أن نجيب عن هذا السؤال من دون أن نقدم رواية سردية لتاريخ الموضوعية ذاته، رواية من شأنها أن تجحف بحقّ نتيجة القصة التي نرويها لمصلحة **الأخلاقي** عمومًا؟ هل يمكن أن نضفي الطابع السردي من دون أن نضفي الطابع الأخلاقي؟

References

المراجع

- Barnes, Harry Elmer. *A History of Historical Writing*. New York: Dover Publications, 1962.
- Barthes, Roland. "Introduction to the Structural Analysis of Narratives." *Image, Music, Text*. Stephen Heath (trans.). New York: Hill and Wang, 1977.
- Benveniste, Emile. *Problems in General Linguistics*. Mary Elizabeth Meek (trans.). Coral Gables FL: University of Miami Press, 1971.
- Braudel, Fernand. *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*. Siain Reynolds (trans.). New York: Collins, 1972.
- Burckhardt, Jakob Christoph. *The Civilization of the Renaissance in Italy*. S.G.C. Middlemore (trans.). London: Phaidon, 1878.
- Canary, Robert H. & Henry Kozicki (eds.). *The Writing of History: Literary Form and Historical Understanding*. Madison: University of Wisconsin Press, 1978.
- Culler, Jonathan. *Structuralist Poetics: Structuralism, Linguistics, and the Study of Literature*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 1975.
- De Reims, Richer. *Histoire de France: 888-995*. Robert Latouche (ed.). Paris: Les Belles Lettres, 1930-1937.
- Del Lungo, Isidoro (ed.). *La cronica di Dino Compagni delle cose occorrenti ne'tempi suoi e La canzone morale Del Pregqo dello stesso autore*. 4th. ed. rev. Florence, 1902.
- De Tocqueville, Alexis. *Democracy in America*. Henry Reeve (trans.). London: Saunders & Otley, 1838.
- Foucault, Michel et al. *Théorie d'ensemble.* Tel Quel. Paris: Seuil, 1968.
- Gay, Peter. *Style in History*. New York: Basic Books, 1974.
- Genette, Gerard. "Boundaries of Narrative." *New Literary History*. vol. 8, no. 1 (Autumn 1976).
- Hegel, G.W.F. *The Philosophy of History*. J. Sibree (trans.). New York: Dover Publications, 1956.
- Huizinga, Johan. *The Waning of the Middle Ages: A Study of the Forms of Life, Thought, and Art in France and the Netherlands in the Dawn of the Renaissance*. F. Hopman (trans.). London: Edward Arnold and Company, 1924.
- Jakobson, Roman & Morris Halle. *Fundamentals of Language*. The Hague: Mouton, 1971.
- Kellner, Hans. "Disorderly Conduct: Braudel's Mediterranean Satire." *History and Theory*. vol. 18, no. 2 (May 1979).
- Kermode, Frank. *The Sense of an Ending: Studies in the Theory of Fiction*. Oxford: Oxford University Press, 1967.
- Pertz, George Heinrich. *Monumenta Germaniae Historica*, series *Scriptores*. Hanover: MGH, 1826.
- Pettit, Philip. *The Concept of Structuralism: A Critical Analysis*. Berkeley/ Los Angeles: University of California Press, 1975.
- Scholes, Robert et al. *The Nature of Narrative*. Oxford: Oxford University Press, 1976.
- ________. *Structuralism in Literature: An Introduction*. New Haven & London: Yale University Press, 1974.

- Todorov, Tzvetan. *Poétique de la Prose*. Paris: Seuil, 1971.
- White, Hayden. *Metahistory: The Historical Imagination in Nineteenth Century Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973.
- Zumthor, Paul. *Langue, Texte, Enigme*. Paris: Seuil, 1975.



مراجـعات كتب
Book Reviews



بوزيد الغلى | *Bouzid Laghla

التجـارة في وادي نـون خـلال القـرن التاسـع عـشر وبدايـة القـرن العشريـن

Trade in Wadi Noun during the 19th Century and the Early 20th Century

المؤلف: عبد الهادي المدن.

عنوان الكتاب: التجارة في وادي نون خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

الناشر: المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير/ الرباط.

سنة النشر: 2018.

عدد الصفحات: 490 صفحة.

* حاصل على شهادة الدكتوراه في الآداب، عضو اتحاد كتاب المغرب.

A member of the Moroccan Writers' Union.

ليس سرًا أن مدينة كليميم كبرى حواضر وادي نون قد اكتسبت إشعاعًا تجاريًا خلال القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين ليس لغيرها من الحواضر المحيطة بها في الجنوب المغربي[1]، وإذا كانت آسا قد عرفت في خريطة رونيل J. Rennell في القرن الثامن عشر بسوق آسا، نظرًا إلى شهرة سوقها أو موسمها التجاري الذي خصص له الرحالة والدبلوماسي البولندي جان بوتسكي بضع صفحات من رحلته إلى المغرب في عام 1791[2]، فإن كليميم اشتهرت بموقعها الاستراتيجي ضمن محاور التجارة الصحراوية، إذ تقع على المحور الغربي (الطريق اللمتوني) كما أوضح عبد الهادي المدن صاحب الكتاب الزاخر بمعطيات التاريخ ووثائقه: **التجارة في وادي نون خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**.

ولنا أن نستبق عرضنا عن محتويات الكتاب ومضامينه المهمة بالقول إن للشعر الشعبي دورًا توثيقيًا يعزز الاستدلال بالوثائق الأخرى التي اعتمدها الدارس الماهر بمسالك المنهج التاريخي الذي اعتمده فرنان بروديل الملقب بـ "بابا التاريخ" Le Pape de l'histoire[3]، ومدرسة الحوليات بعامة في الالتفات إلى المذكرات والمستندات والخرائط والروايات الشفوية في قراءة تاريخ مرحلة مهمة من تاريخ وادي نون الحديث، فقد اختزل أحد الشعراء قصة علاقة كليميم بالتجارة منذ حلولها محل الحواضر ذات التاريخ الأثيل مثل نول لمطة وتاكاوست، بقوله:

كَليميم اللِّ لهُ عهود *** فالتّجْرَ مسموع وْمَورود

لقد صدَر الكتاب موضوع مراجعتنا عن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في عام 2018، وقدّم له مصطفى الكثيري بكلمة وافية تضمنت إشارات إلى أهم مضامينه التي حرص المؤلف على بسطها في مقدمته التي تعدّ في تقديري تعاقدًا ضمنيًا مع القارئ يؤشر إلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ويفصح عن رؤوس المصادر والمراجع التي اعتمدها، بدءًا بالكنانيش والوثائق العائلية والأرشيف المخزني والوثائقي (أرشيف نانت) وكذا كتب الرحلات، مرورًا بمؤلفات التاريخ التقليدي المغربي والدراسات المونوغرافية الكولونيالية، وانتهاءً بالتحرّي الميداني والرواية الشفوية. ولا غرابة في هذا الترتيب الذي يصدر عن قناعة بما أصّلت له مدرسة الحوليات بشأن أهمية الكنانيش والرحلات وغيرها في تبصير المؤرخ ولفت انتباهه إلى ما تتضمنه مصادر التاريخ غير الرسمي من معلومات لها القدح المعلّى في كتابة تاريخ منطقة ظلت بعيدة عن نفوذ السلطة المحلية ردحًا من الزمن، رغم أهميتها بوصفها مركزًا مهمًا من مراكز التجارة خلال قرون مديدة. والواقع أن المؤلف لم يستفرغ جهده في تتبعها، إذ حدد المدى الزمني لدراسته في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

يتوزع الكتاب على ثلاثة أبواب، ينضوي تحت كل واحد منها فصلان. انطلق المؤلف من بسط العوامل المساعدة على ازدهار التجارة بوادي نون، ثم انتقل إلى دراسة الدورة التجارية بالمنطقة بنوعيها البعيد (الخارجي) والمحلي (الداخلي)، لينتهي إلى بحث أسباب الاضمحلال في إثر الغزو الأجنبي للمجال، وانتقال محاور التجارة نحو السواحل. وقد ساعد تجاوز المنهج الوصفي، الذي انتقد المؤلف قصوره في فهم التحولات، على تبنّي منهج تحليلي استنباطي قائم على معالجة محتويات الوثائق، وخاصة ما يسمى "الزمامات" أو أوراق المعاملات التجارية، فضلًا عن رصد رهانات التجار الوادنونيين واستكناه معالم ذكائهم الاقتصادي المتمثل في تنويع محلّ البيع بلغة الفقهاء من الإبل إلى الرقيق إلى ريش النعام وفق ما تفيده بعض الوثائق، مع انتهاج استراتيجيات البيع بأجل والاعتماد على الثقة واستتباب أمن الأسواق. ونظرًا إلى أهمية مضامين الكتاب، فإن من المتعيّن إلقاء الضوء عليها على النحو المتسلسل الذي اعتمده المؤلف، وذلك وفق الترتيب الآتي:

1 للاطلاع على أهمية كيليميم في التجارة العابرة للصحراء خلال القرن التاسع عشر، بوصفها حلقة بين ميناء الصويرة والسودان الغربي، ينظر: دانييل شروتر، **تجار الصويرة: المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب (1844-1886)**، ترجمة خالد بن الصغير (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1997).

2 Jean Potocki, *Voyage dans l'empire de Maroc- fait en 1791* (Paris: Edition de Tasmin, 1997).

3 أطلق هذا اللقب على بروديل في الذكرى المئوية الأولى لميلاده في عام 2001، يُنظر:
François Dosse, "Michel de Certeau et l'écriture de l'histoire," *Vingtième Siècle: Revue d'histoire*, vol. 2, no. 78 (2003), p. 145.

في الباب الأول المعنون بـ "العوامل المساعدة على ازدهار التجارة في وادي نون (البنيات الاجتماعية والنظم القبلية)"، صُنّفت تلك العوامل إلى عوامل طبيعية متجسدة أساسًا في موقع وادي نون ضمن مسارات القوافل التجارية الصحراوية (مجال العبور)، وأخرى بشرية متمثلة في دور قبائل تكنة المراوحة بين نمطي الترحال والاستقرار في ضمان أمن القوافل داخل مجالها، بحيث أدت، بحسب وصف المؤلف، دور دركيّ مراقبة المحاور التجارية العابرة نحو تخوم الصحراء مع تأسيس شبكات تجارية[4] كبرى معروفة بممارستها للتجارة الصحراوية البعيدة.

وعلى مستوى العوامل الطبيعية المساعدة، ميز المؤلف بين مفهوم وادي نون جغرافيًا، مبرزًا حدود الحوض الممتدة ابتداءً من السفح الجنوبي للأطلس الصغير إلى فم وادي أساكا على المحيط الأطلسي، وبين مفهوم وادي نون تاريخيًا المعروف في مصادر العصر الوسيط بوادي نول، أو نول لمطة، وهو عند الوزان في القرن الخامس عشر آخر واحات بلاد الجريد[5].

وتكمن فائدة هذا التصنيف، على حد وصف المؤلف، في إدراك أن وادي نون بمدلوله التاريخي أكثر اتساعًا وامتدادًا من مدلوله الجغرافي الذي تشير إليه الخرائط؛ ذلك أن مجال حركية قبائل تكنة أوسع من مجال وادي نون بمعناه الجغرافي، الأمر الذي يبرز أهمية الالتفات في دراسة المفاهيم إلى مسألة انتقال الدلالة من محضنها الجغرافي إلى إطارها الثقافي. والمعوّل عليه أن وادي نون مثّل ملتقى التجار الآتين من الصحراء والسودان ومن بلاد سوس وما تلاها، كما عرف نشوء ممالكَ لم تتحدث عنها كتب التاريخ إلا غرارًا مثل مملكة بوطاطا التي ذكرتها بعض المصادر البرتغالية، وعمل المؤلف على طرح تساؤلات مهمة ومثيرة بشأنها.

أما على مستوى العوامل البشرية، فقد أجال المؤلف النظر في تاريخ اتحادية تكنة التي تضم لفَّين معروفين هما: لف أيت أجمل ولف أيت بلا، كما أبرزَ أسباب مرونة التحالفات القبلية والديناميات التي تتحكم في الانتقال من لفّ إلى لفّ بما يحافظ على التوازن الاستراتيجي بين اللفين من حيث العدد والقوة والموارد، ولا يستقيم النظر إلى دور الأحلاف القبلية في إنعاش النشاط التجاري من دون بحث مسألة الأعراف القبلية التي تسيّج أمن الأسواق والمحاور والطرق بسياج الاتفاقات التي تبرمها القبائل من خلال ممثليها ومؤسساتها (المقدم، الشيخ، أيت الأربعين). وقد أنتج اعتبار الأمن أولويةً قصوى ظهورَ أشكالٍ من التحالف واتفاقات الحماية والدفاع المشترك، مثل الذبيحة والخاوة وأغفير ... إلخ. وفي خضم الكلام عن دور الأمن في نجاح التجارة، عرج المؤلف على دور دار بيروك في التجارة الصحراوية من خلال تناول سيرة عبيد الله أوسالم واستراتيجيته التجارية وموقفه من حركة المتمرد بوحلايس، أو بوهاليس بحسب عبارة الكاتب اليهودي، أشر كنافو، صاحب رواية **صبي من إفران الأطلس الصغير**.

وعطفًا على ذلك، خصص المؤلف الفصل الثاني من الباب الأول للتعريف بنماذج من الأسر التجارية بوادي نون، والشبكات التي أسستها من أجل ضمان نجاح معاملاتها التجارية البعيدة التي تخترق تراب بلاد شنقيط كي تصل إلى مالي والنيجر. وقد مهد للكلام عن هذا الموضوع بنبذة غنية عن كليميم التي برزت بوصفها مركزًا تجاريًا وريثًا لكل من نول لمطة وتاكاوست، مستعينًا بما أورده كل من الماسي[6] وجواكيم كاتيل[7]، ثم ثنّى بإضاءات إضافية عن أسرة بيروك، مميزًا بين من اهتم منهم بالتجارة (امحمد ولد بيروك) ومن تصدى

4 من أهم تلك الشبكات التجارية شبكة أهل بيروك التي اختصها بالدراسة الباحث السوداني محمد حسن محمد في كتابه:
Mohamed Hassan Mohamed, *Between Caravan and Sultan: The Beyruk of Southern Morocco, A Study in History and Identity* (Leiden, MA: Brill, 2012).

5 الحسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 2 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983)، ص 35.

6 سيدي إبراهيم الماسي، **أخبار سيدي إبراهيم الماسي عن تاريخ سوس في القرن التاسع عشر**، اعتنى بنشره عمر أفا، سلسلة نصوص ووثائق 3 (الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ مطبعة المعارف الجديدة، 2004)، ص 95، 97.

7 J. Gatell, *Le Tekna et l'Oued-noun* (Paris: Société de Géographie, 1989), p. 264.

للزعامة (القايد دحمان)، ثم انتقل إلى الكلام عن أسرة أهل العرابي وأهل العريبي وأهل بركة، مُوردًا معلومات مهمة جدًا عن الوكلاء التجاريين لكل أسرة ومراكز استقرارهم وانتشارهم وأهم معاملاتهم التجارية، وخاصة ما يتصل بالسلع المصدّرة والمستوردة، ولم يغفل دور يهود وادي نون في تنشيط التجارة، إذ مهد للكلام عنهم بإيراد مادة مهمة عن يهود إفران ويهود ملاح كليميم واختلاف الرحالة في تقدير أعدادهم، ثم أبرز دورهم في تنشيط التجارة، معرجًا على أفراد أسرة أفرياض الذين اشتغلوا وكلاء تجاريين بالصويرة لأسرة بيروك.

أما الباب الثاني من الكتاب، فقد استفرغ المؤلف طوله في تسليط الضوء على التجارة الصحراوية بنوعيها البعيد والمحلي، وقد مهد للحديث عن الموضوع بما سماه بعض الدراسين صراع الجمل والكارفيلا، مبينًا في هذا الصدد أن التجارة الصحراوية صمدت في وجه الملاحة البحرية البرتغالية بدليل استمرار حيوية المحاور التجارية الصحراوية حتى القرن التاسع عشر. وتتميمًا للكلام عن الأسر الوادنونية التي مارست التجارة البعيدة، خصّ الفصل الأول من هذا الباب بالبحث في التجارة البعيدة، مبرزًا دور كليميم بوصفها مركزًا للقوافل التجارية، ومُوضحًا ببعض من التفصيل مكونات القافلة التجارية وأنواعها (الكبرى: أكبار، الصغرى: الرفكة وأزلاي)، فضلًا عن حمولتها والخدمات المرتبطة بها والأعراف القبلية التي همت حمايتها من الأخطار التي تهدد سلامتها، خاصة قطاع الطرق واللصوص. ثم انتقل إلى حصر محاور التجارة الصحراوية، محددًا أهم المراكز التجارية في الصحراء والسودان (وادان، شنقيط، ولاته، تندوف، تاودني، أروان، تنبكتو)، لينتهي إلى ذكر أهم السلع التجارية بما فيها ريش النعام والصمغ والرقيق والإبل، علاوة على السلع الأوروبية وخاصة السلاح والنسيج.

وفيما يختص بموضوع التجارة الداخلية، أفرد المؤلف الفصل الثاني من هذا الباب للكلام عن دور المواسم (أمكاكير) في تنشيط التجارة الداخلية، إذ يشهد وادي نون انعقاد مواسم تجارية تنعقد وفق ترتيب زمني متسلسل يمتد بين موسم الحصاد (بداية الصيف) وموسم جني التمور (الخريف: تشرين الأول/ أكتوبر). ورغم أهمية الاتجار في الإبل والماشية الذي اشتهرت به بعض قبائل تكنة من كبار وصغار الرحل (النجعات الصغرى)، فإن النشاط التجاري في سوق كليميم شهد تنوع العروض التجارية والعملات (مثقال ذهب بميزان تنبكتو، مثقال الفضة) فضلًا عن العملات الأجنبية التي أكد شيوع تداولها من خلال الوثائق المعتمدة، فضلًا عن تنوع الموازين والمكاييل أيضًا. ولضمان حسن تنظيم السوق واستتباب الأمن فيه حلل المؤلف بعض مضامين الاتفاقات القبلية ذات الصلة بأمن السوق وتنظيمه.

أما في الباب الثالث، فقد انكب المؤلف على دراسة أسباب تراجع التجارة الصحراوية وتجليات أزمتها، حيث أبرز في الفصل الأول مدى أهمية وادي نون في المخططات الاستعمارية للسيطرة على التجارة الصحراوية، مستعرضًا أشكال التسرب الأوروبي التي أفضت في حالات إلى أسر بعض الأجانب من طرف القبائل في القرن التاسع عشر على سواحل الصحراء الأطلنطية التي شهدت أيضًا غرق عدد من السفن (30 سفينة خلال الفترة 1790-1806)[8]، وقد تجسدت تلك التدخلات على نحو أوضح في المشروع البريطاني (اتفاقية ماكنزي مع محمد ولد بيروك، وتأسيس دار البحر "كاسمار" Casamar)، والمشروع الفرنسي (إرسال النقيب البحري بووي Bouet من أجل لقاء الشيخ بيروك في عام 1840 والسعي إلى التمركز على الشواطئ الأطلنطية من أجل قطع الطريق على بريطانيا). أما المشروع الإسباني، فقد بدأ بمحاولة الاتصال بزعماء القبائل من خلال المبعوثين والمستكشفين، ثم تأسيس محطة تجارية في وادي الذهب Rio De Oro، وقد تزايدت أشكال التدخل بعد تأسيس عدد من الشركات؛ الأمر الذي وضع الزعماء المحليين بين الإكراهات التجارية والالتزامات المخزنية، لينتقل المخزن بعد ذلك انطلاقًا من وادي نون من ردة الفعل إلى المبادرة، بدءًا بتأسيس مرسى الصويرة وانتهاءً بالحركة (أعني حركتَي السلطان مولاي الحسن الأول إلى سوس في عام 1882، وإلى وادي نون في عام 1886) وما تمخض عنها من نتائج أفضت إلى تفعيل آليات المخزن في مراقبة المجال وتوسيع النفوذ.

8 Jackson James Gray, *Relations de l'Empire de Maroc*, Jean François Robinet (trad.) (Rabat: Université Mohammed V, 2005), p. 215.



نجم عن كل هذه التحركات الأجنبية والتحركات المضادة المخزنية استفحالُ أزمة التجارة الصحراوية بوادي نون، متأثرة بعوامل تحول موازين القوى القبلية والصراع بين بعض الأطراف (حرب كنتة[9] مع قبائل الساحل، الركيبات وأولاد أبي السباع)، وبروز أثر الإصلاحات التي أجراها المخزن بعد تعيين القائد دحمان الذي بذل جهدًا لإحياء التجارة الصحراوية معتمدًا على الوكلاء اليهود بالصويرة، لكن هذه الجهود اصطدمت بتغيرات كبيرة نتج منها تغيّر علاقة هؤلاء الوكلاء بقبائل تكنة، وتراجع عائدات تجارة ريش النعام نتيجة تراجع الطلب الأوروبي، فضلًا عن عوامل أخرى ساهمت في انحسار التجارة البعيدة، من أهمها: تدهور أمن الطرق وهجمات قبائل الرحل وأثر التقلبات المناخية في الثروة الحيوانية (تناقص قطعان الماشية)، فضلًا عن المجاعة والأوبئة التي ضربت عددًا من المراكز التجارية الصحراوية مثل تيشيت وشنقيط وأروان.

خاتمة

يمتاز الكتاب محل مراجعتنا بقدرة المؤلف على استجماع شتات ما تفرّق في المصادر والوثائق والمستندات وكتب الرحلات وأرشيف العائلات، كي يستخرج منها دراسة متميزة تبرز من خلالها شخصيته في العزو إلى المصادر والمراجع، ثم الاعتراض على ما لا يستند إلى حجة مقنعة من آراء من سبقه في الإدلاء بدلوه في يمّ التجارة الصحراوية بوادي نون. وهو يسد في ذلك بعض الثغرات في موضوعه.



9 كنتة قبيلة مشهورة يستقر الآن معظم أفرادها في موريتانيا وأزواد، وبقيت عائلات منها مستقرة بالجنوب المغربي.



المراجع

References

العربية

- شروتر، دانييل. **تجار الصويرة: المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب (1844-1886)**. ترجمة خالد بن الصغير. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1997.
- الماسي، سيدي إبراهيم. **أخبار سيدي إبراهيم الماسي عن تاريخ سوس في القرن التاسع عشر**. اعتنى بنشره عمر أفا. سلسلة نصوص ووثائق 3. الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ مطبعة المعارف الجديدة، 2004.
- الوزان، الحسن بن محمد. **وصف إفريقيا**. ترجمة محمد حجي ومحد الأخضر. ط 2. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983.

الأجنبية

- Dosse, François. "Michel de Certeau et l'écriture de l'histoire." *Vingtième Siècle: Revue d'histoire*. vol. 2, no. 78 (2003).
- Gatell, J. *Le Tekna et l'Oued-noun*. Paris: Société de Géographie, 1989.
- Gray, Jackson James. *Relations de l'Empire de Maroc*. Jean François Robinet (trad.). Rabat: Université Mohammed V, 2005.
- Mohamed, Mohamed Hassan. *Between Caravan and Sultan: The Beyruk of Southern Morocco, A Study in History and Identity*. Leiden, MA: Brill, 2012.
- Potocki, Jean. *Voyage dans l'empire de Maroc- fait en 1791*. Paris: Edition de Tasmin, 1997.



خير الدين سعيدي | *Kheireddine Saidi

البنى السوسيوثقافية والاقتصادية للدولة العثمانية

A Review of the Socio-Cultural and Economic Structures of the Ottoman Empire

المؤلف: مباهات كوتوك أوغلو.

عنوان الكتاب: البُنى السوسيوثقافية والاقتصادية للدولة العثمانية.

عنوان الكتاب في لغته: Osmanlı'nın Sosyso-Kültürel ve Ekonomik Yapısı.

مكان النشر: تركيا.

الناشر: مؤسسة التاريخ العثماني.

سنة النشر: 2018.

عدد الصفحات: 580 صفحة.

* باحث بقسم التاريخ العثماني في جامعة إسطنبول.
A researcher at the Department of Ottoman History, Istanbul University.

تُعتبر المراجعات العلمية للكتب التي تتعلق بالتاريخ العثماني غايةً في الأهمية بالنسبة إلى الباحثين العرب. وقد عدَّها عبد الرحيم بنحادة أحد مظاهر حيوية الحقول البحثية[1]، وهي بالفعل كذلك، خاصة في ما يتعلَّق بالكتابة في تاريخ الدولة العثمانية بالنسبة إلى الأتراك. ويدخل الكتاب موضوع المراجعة ضمن هذا النسق المعرفي، أي نسق المراجعات الكبرى في التاريخ العثماني، لذا ارتأينا أن من الأهمية التقديم له بقراءة تفحُصِيَّة نقدية، ولا سيما أنَّ مؤلفته هي البروفيسورة مُباهات كوتوك أوغلو المتخصصة في الدراسات العثمانية. أمّا عنوان هذا الكتاب فهو **البنى السوسيوثقافية والاقتصادية للدولة العثمانية**[2]. وهو ينحو، بشكل عام، منحًى نقديًا سلكته عدة دراسات تركية معاصرة تسعى لتناول الزوايا المجهولة في تاريخ الدولة العثمانية، خاصة ما يتعلَّق منها بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، في محاولة لمجاراة مدرسة "الحوليات" في تعاملها مع البحث التاريخي. لذا، اتجهت الكاتبة إلى البحث في التاريخ السوسيوثقافي والاقتصادي باعتبارهما وسيلتين للفهم الصحيح للتاريخ في مداه العميق، أو بلغة بروديل في مداه الطويل المقارب للثبات[3]، بل إنَّ حمل العنوان مصطلح "البنية" Yapı، إنما كان بالتصور البروديلي لها، من حيث مفهومها الرابط بين العناصر المختلفة وتكاثفها في النشاط اليومي للإنسان[4].

الفلسفة المعتمدة في بنية الكتاب

تفيد الإطلالة المعمَّقة على هذا الكتاب أن مؤلفته سعت لجعله مَعلَمًا تخصصيًا في المجال السوسيوثقافي والاقتصادي؛ إذ نستشعر أنّها تصبو لجعله دليلًا بحثيًا ينطلق منه المهتمون بتاريخ البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم العثماني للتوسع أكثر، متجاوزةً بذلك التاريخ السياسي لنمطيته وكثرة المنشغلين به بحسب رأيها (ص XXI). أمّا عن سبب ذلك، فهو الشعور المتولِّد عند متخصصي التاريخ العثماني بضرورة الاهتمام بالحقل السوسيوثقافي والاقتصادي في هذه المرحلة الزمنية تحديدًا، ومرَدُّ هذا هو ما يُثار حاليًا من نقاشات في وسائل الإعلام المحلية والدولية عن طبيعة الحياة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية العثمانية (ص XXI).

ترى كوتوك أوغلو أيضًا أنّ من معالم قصور النظر لدى الباحثين في التاريخ العثماني جعله مقتصرًا على الشّق السياسي والعسكري، في حين أُهملت، إلى حدٍ ما، الجوانب السوسيوثقافية والاقتصادية في هذا التاريخ، مع أنّ هذه الجوانب لا تقِلّ أهميةً عن الجانب السياسي، بل تحظى بأهمية أكبر في حياتنا الحاضرة، وتوفّر لنا رؤى جديدة من شأنها إدارة جوانب من المستقبل بشكل أفضل وأكثر اقتدارًا (ص XXI).

استنادًا إلى ما سبق، يبرز ما للبنى الاجتماعية من أهمية في الحياة الماضية والمستقبلية، ويكمن مردّ ذلك في امتزاجه بالمجتمع وارتباطه به، لذلك لا بد لهذه الدراسات النقدية من أن تغدو بمنزلة قواعد تأسيسية تنشأ بناءً عليها تصوّرات لصوغ حاضر المؤسسات الموجودة في زماننا ومستقبلها (ص XXI). ويتطابق هذا التصور في جوهره مع ما دافع عنه نيتشه في حديثه عن "التاريخ النقدي" المتجاوز للتاريخ في صورتيه الأثرية والعادياتية[5]، والذي عليه أن يكون من صلب الحياة الحاضرة والمستقبلية[6]. وهنا يتّضح مرّة أخرى

1 عبد الرحيم بنحادة، "مراجعات في التاريخ التركي العثماني قراءة في كتاب 'نحن وتاريخنا' لإلبر أورطايلي"، **أسطور**، العدد 9 (2019)، ص 183.

2 Mübahat S. Kütükoğlu, *Osmanlı'nın sosyal kültürel ve ekonomik yapısı* (Ankara: Türk Tarih Kurumu yayınları, 2018).

3 Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde Méditerranée à L'époque de Philippe II* (Paris: Libraire Armand Colin, 1966), Tome 1, p. 17.

4 فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، مراجعة جوزيف شريم (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 164.

5 "العادياتي": مصطلح استخدمه رشيد بوطيّب في ترجمته كتاب فريدريش نيتشه **مساوئ التاريخ ومحاسنه** للدلالة على أحد أنماط التاريخ التي تنصرف إلى تتبع العادات والتقاليد الاجتماعية من دون الاستفادة منها في بناء الحياة.

6 فريدريش نيتشه، **مساوئ التاريخ ومحاسنه**، ترجمة رشيد بوطيّب (الدوحة: منتدى العلاقات الدولية، 2019)، ص 22.



أنّ المؤلفة متأثِّرة بفلسفة مدرسة الحوليات ونظرة بروديل إلى التاريخ بأزمنته المختلفة[7]، من جهة، ومتأثرة بالمدرسة التي اعتنت بالبنى الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وهو ما صرّحت به المؤلفة بقولها إنّ ما أنجزته يتماشى مع ما سعت المدرسة التركية الحديثة التي أسسها أمثال البروفيسور فؤاد كوبرلو Fouad Köprülü، والبروفيسور إسماعيل حقي İsmail Hakkı، والبروفيسور عمر لطفي بركان Ömer Lütfi Barkan، والبروفيسور خليل إنالجيك Halil İnalcık، لتحقيقه بصرف البحث التاريخي في الموضوعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية" (ص XXI)، وهو بالفعل ما من شأنه أن يزيل الغموض والجمود الذي تراكم على هذا الجانب التاريخي، إضافةً إلى القدرة على تصحيح الصور النمطية المتعلّقة بالتاريخ العثماني[8].

سنستفيد لا محالة من انتقال البحث من التاريخ "السِّيري" الغارق في الشخصنة إلى تفعيل "التاريخ النقدي"، وننتقل بذلك من "التراكمية المعرفية" إلى "الأداتية التطبيقية" للمعرفة التاريخية، ونتحدث حينها عن تجاوز طور "التاريخ الأثري"[9] الذي لا يقدّم أي فائدة إلى الإنسان، بل غدا حجر عثرة أمام أي إبداع[10]، وهذا ما أعطى الكتاب، في اعتقادنا، زخمًا كبيرًا، عضده اطلاعُ المؤلفة وخبرتها الكبيران بالأرشيف والوثائق العثمانية، وهو ما ستطلعنا عليه الجوانب التفصيلية لهذا الكتاب.

البناء العام للكتاب

يقسم الكتاب في عنوانه إلى محورين يشكلان معًا أفكاره الرئيسة، ويدرج ضمنهما العديد من الفصول والمباحث، وهذان المحوران هما: المَعْلم السوسيوثقافي والمَعْلم الاقتصادي، وسنعرض لهما بالتفصيل.

صدر الكتاب عن مؤسسة التاريخ التركي Türk Tarih kurumu، وهي إحدى أعرق المؤسسات التابعة للدولة، وقد نُشر باللغة التركية في أنقرة خلال النصف الثاني من عام 2018، في 580 صفحة، تشتمل على مقدمة وخمسة عشر فصلًا، إضافة إلى قاموس للمصطلحات وثبتٍ للمصادر ومجموعة من فهارس الأعلام والأماكن، وما يلاحظ في هذا السياق غياب خاتمة للكتاب. ولعل سقوطها سهوٌ، وإن كان هذا مستبعدًا، أو لعلها أُغفلت عمدًا؛ لأن المؤلفة تعتقد أنّ البحث ما زال مفتوحًا على أمور أخرى لم يستوعبها هذا الكتاب.

اعتنت المؤلفة في المحور الأول من الكتاب، المتكوّن من ثمانية فصول، بالشق السوسيوثقافي، فأشارت إلى ما له علاقة بالمجتمع، أو بالثقافة الاجتماعية. في حين اعتنت في المحور الثاني الذي يتألف من سبعة فصول، بكل ما ارتبط بالشق الاقتصادي. وهذا المحور سبق أن نُشر ضمن كتاب **الدولة العثمانية وتاريخ الحضارة** *Osmanlı Devleti ve Medeniyet Tarihi*، حيث كانت مساهمة المؤلفة تُدرج ضمن "البنى الاقتصادية" iktisâdî yapı، قبل أن تقوم بتنقيحه من جديد ليصدر في شكله الحالي.

تشريح فصول الكتاب

تشرع المؤلفة، في الفصل الأول من المحور الأول، في الحديث عن المجتمع Toplum، فتقوم بتفكيك تركيبته من خلال تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، شَغل أوّلها البحث في تركيبة المجتمع من حيث تقسيمه أفرادًا أو جماعات؛ واتخذت من مفردة العناصر

7 Braudel, p. 16.

8 بنحادة، ص 186.

9 نستخدم هنا مصطلح "التاريخ الأثري" بمفهوم نيتشه، من حيث تحوّل هذا التاريخ إلى أداة مسيطرة كابحة للإنسان عن التطور؛ بسبب الأساطير والشخصيات التي يتمحور حولها ويجعلها بمنزلة أوثانٍ فكرية تمنع الإنسان من الانعتاق منها.

10 نيتشه، ص 32.

Unsurlar ما تستدلّ به على المجموعات التي ستدرسها في المبحث الأول، فأشارت إلى العناصر المختلفة، مثل الأحرار والعبيد، وما يميز كلّ فئة من غيرها (ص 3)، ثمّ بيّنت أنّ الآلية التي تحكم هذا التقسيم ليست دينية بالضرورة، ودليلها وجود عدد كبير من الحالات لغير المسلمين ممن كانوا يُعدّون ضمن الأحرار. كما أشارت، في غير تفصيل، إلى إشكالية العبودية في العهد العثماني، منتقِدة بقاء الدولة عاجزة عن تطبيق القوانين التي سنّتها من أجل القضاء على الرِّق بسبب سطوة بعض رجال القصر والتجار ورفضهم إقرار هذا القانون (ص 4)، لتنتقل بعد ذلك إلى الكلام على العائلة والبيت العثمانيين، والتجمعات السكانية ضمن المدن والقرى. ثم إنها أفردت مبحثًا خاصًا بفلسفة الإسكان التي اعتمدتها الدولة، سواء مع السكان القارين أو اللاجئين بين مرحلة وأخرى، وأشارت أيضًا إلى التدابير المتخذة حينئذ.

في الفصل الثاني من الكتاب (ص 33-70)، تحدثت المؤلفة عن الحياة الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية Sosyal hayat ve sosyal kuruluşlar، حيث شُطِر الفصل إلى مبحثين أساسيين؛ يناقش أوّلهما الفئات الاجتماعية Sosyal sınıflar، في حين خُصّص المبحث الثاني للحديث عن المؤسسات الاجتماعية Sosyal kuruluşlar. وشرعت المؤلفة، بادئ الأمر، في الحديث عن الفئات الاجتماعية، مقسِّمةً إيّاها فئتين أساسيتين (ص 33)؛ أولاهما الفئة العسكرية Askeriler، أمّا ثانيتهما فهي فئة الرعايا Reaya، ما يظهر كأنه اختلال من حيث بنيته في المرحلة الأولى. لكن تتبع حيثيات هذا التقسيم، يدلنا على عكس ذلك؛ إذ تحدّثت المؤلفة عمّا تضمنته كلُّ فئة، فضمّت المجموعة الأولى شبكةً واسعةً من رجال الدولة، مقسومين إلى: أرباب السيف Seyfiye (الجنود)، وأرباب العلم Ilmiye (الفقهاء والعلماء)، وأرباب القلم Kalemiye (الإداريون) (ص 34-35). لكن عمل المؤلفة اقتصر في كلّ مرّة على التعريف بالفئات من دون توضيح تأثير مكانة أصحابها في المجال الاجتماعي.

ثمّ انتقلت المؤلفة إلى الحديث عن المؤسسات الاجتماعية، مستهلّةً ذلك بالتنظيمات المهنية التي ضمّت الحرفيين والتجار، وقارنت بين هذه المؤسسات ونظيراتها الأوروبية (ص 38)، كما تحدّثت عما ينظم نشاط التنظيمات وعمّا ينطوي تحتها من رُتب ومنظومة قانونية، وأسهبت في شرح مؤسسة الفُتوّة وضوابطها ومحدّداتها ومبادئها (ص 46-52)، لتعود إلى الحديث عن أمناء الحِرَف ونقابة الصناعيين، كما وقفت مليًّا عند آليات الرقابة التي أوجدتها الدولة العثمانية من أجل مراقبة النشاط التجاري والحرفي ومعاقبة مخالفي الضوابط العامة (ص 53-60).

عندما تحقَّق للمؤلفة ما كانت تصبو إليه في المبحثين السابقين، قدّمت مبحثًا ثالثًا تناولت فيه المؤسسة الوقفية باعتبارها أحد مظاهر الحركية الاجتماعية، فرصدت أنواعها وأسماءها وأنماطها وتطوّراتها خلال نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، والاختلافات الفقهية التي حدثت بسبب الأوقاف، ثمّ محاولة تنظيم المؤسسة بعد سقوط الدولة العثمانية (ص 60-70).

جاء الفصل الثالث بعنوان "الحوادث الاجتماعية" Sosyal olaylar (ص 71-107). وفي هذا العنوان بعض الغموض؛ إذ يناقش المتن التمردات التي عرفها المجتمع العثماني، في شقيها العسكري أو المدني، فتتحدث المؤلفة في أوّل الأمر عن العصيان الذي كان يتكرّر دوريًا في الجيش، وعن دوافعه الرئيسة، ثمّ تنتقل إلى الحديث عن حركية المجتمع الثورية والتمردات الجزئية ومظهرها، سواء كان ذلك في شكل لصوصية أو قَطْع طريق. ومن الأمثلة الدالة على ذلك حركةُ الجلالي التي احتلّت جزءًا كبيرًا من الفصل (ص 89-96). وبعد ذلك قدّمت المؤلفة مبحثًا تستطرد فيه التدابير التي كانت تعمد إليها الدولة العثمانية.

وبعدما تستوفي الحديث عما سبق، تنتقل المؤلفة في الفصل الرابع (ص 109-134)، إلى الكلام على العادات والمراسيم Âdetler ve merasimler، وتقسّم الفصل ثلاثة مباحث كبرى: الأعياد Kutlamalar ، والزواج Evlilik، وحفلات الختان Sünnet düğünleri. وقد تناولت في المبحث الأول الأعياد الدينية والمراسيم الرسمية للدولة، في حين رصدت في المبحث الثاني الزواج ومتعلّقاته، لتختتم الحديث بشرح التفصيلات المتعلقة بحفلات الختان، خاصةً لدى أولياء العهد الصغار وأبناء رجال القصر (ص 128-133).



أما الفصل الخامس (ص 135-156)، فخصّصته المؤلفة لجزئية مهمّة، هي الفضاءات العامة، أو "الأماكن الاجتماعية" Sosyal mekânlar بحسب وصفها، وقد قسمت هذه الأماكن قسمين: المقاهي Kahvehaneler والحمامات Hamamlar. لكن بدأت المؤلفة كلامها بـ "القهوة/ (أو البُن)"، بشكل عام، وكيفية دخولها إلى الدولة العثمانية، ثمّ أرّخت للمقاهي باعتبارها مجالًا عامًا، متحدثة عن دورها الاجتماعي. وبعدما تحقّق لها ذلك، انصرفت إلى الحديث عن "الحمامات" (ص 149) وما كان يستكنّ فيها من مجالس ولقاءات، ذاكرة أنواع هذه الحمامات وميزاتها.

في الفصل السادس الذي تعنونه المؤلفة بـ "الملابس" Giyim، وتناقش فيه تفصيلات مهمة عن تجارة القماش والحرير والقطن، وطريقة وصولها إلى الثقافة العثمانية، تنتقل بسلاسة إلى الحديث عن ملابس المرحلة العثمانية، ثمّ تقسّم أنماط الملابس بناءً على أماكن ارتدائها (ص 173)، وتذكر أيضًا ما كان يرتديه غير المسلمين Gayr-i Müslimler (ص 185)، وما اشترك الجميع في ارتدائه، لتُنهي الفصل بالحديث عمّا يلحق بالملابس مما يُوضع على الرأس Serpuşlar من طرابيش، أو ما يُنتعل من أحذية Ayakkabılar وغيرها.

في الفصل السابع (ص 189-216)، تتعرض المؤلفة لنمط الحياة Hayat tarzı، مستهلّة هذا الشأن بوصف المفروشات في المرحلة الكلاسيكية klâsik devri، وتغيّر نمطها في المرحلة الحديثة مع عهد التنظيمات Tanzimat devri. وتُفرد في الفصل نفسه مبحثًا لآداب الأكل السائدة، وتتحدث عن نمط تجمّع العائلة للأكل، والمكان المخصص لذلك عند العامة (ص 193-198). وتُخصص مبحثًا آخر أيضًا للحديث عن مائدة الطعام ومطابخ القصور (ص 198)، وتذكر بعد ذلك ما يتعلّق بالمطبخ وتجهيزاته وأدواته، محاولة وضع دراسة إحصائية عن عدد المطابخ في الأماكن المختلفة، بحيث إنّ نسبة المطابخ في مؤسسات الدولة والأماكن المختلفة - خاصة تلك التي يرتادها الوافدون إلى مدينة إسطنبول - لا تقلّ عن 69 في المئة في مؤسسات الدولة العثمانية (ص 202). وتختم الفصل بجردٍ لبعض ما صُنِّف في الطبخ ومدى تأثر المطبخ العثماني بمحيطه الفسيفسائي، بحيث تشير إلى استفادته من التوابل الوافدة من الشرق إضافةً إلى تأثره بالمطابخ الأوروبية؛ إذ تأثّر أولًا بمطبخ أوروبا الشرقية في العهود الأولى للدولة العثمانية، ثم تأثّر على نحو أكبر في بداية القرن التاسع عشر بالمطبخ الأوروبي الغربي.

تُنهي المؤلفة المحور الأوّل من الكتاب بالفصل الثامن الذي خصّصته، تحديدًا، للصّحة والنظافة (ص 217-251)، وهو فصل على قدر كبير من الأهمية؛ إذ يتعرّض لأحد الأسباب الرئيسة التي تحكّمت في النمو الديموغرافي، وقد ذكرت المؤلفة في هذا الفصل أيضًا الطبابة العثمانية والتدابير التي كانت تتخذها الدولة على عاتقها لمواجهة الأزمات الوبائية. لكن المؤلفة تحاشت تحميل الدولة أسباب انتشار الأزمات الصحية وتأخّر العلوم الطبية، وإن كانت ترى أنّ إهمال تطبيق نظام الكرانتينا Karantina أو الحجر الصّحي Tahaffuzhane كان أحد الأسباب الرئيسة لانتشار الأوبئة.

في المحور الثاني، تبدأ المؤلفة الفصل التاسع بالحديث عن "البنى الاقتصادية" Ekonomik yapısı، انطلاقًا من مؤسسة المالية، باعتبارها مركزًا حيويًا، فتصف أنماط هذه المؤسسة بأنها قبل العثمانية (ص 253)، ثمّ تنتقل كرونولوجيًا إلى الكلام على وجود هذه المؤسسة خلال العهد العثماني وحملها مصطلح Defterdarlık مشيرة إلى ما حازته من صلاحيات (ص 259)، وأهم التحولات التي عاشتها مؤسسة "الدفتردار" من خلال القوانين المستجدة، كما خصّصت حيّزًا للإدارات المرتبطة بها مباشرة، وهو ما كان يستدلّ عليه بالأقلام Kalemler.

يستمر الحديث في الفصل العاشر عن المؤسسات الاقتصادية، فتتناول المؤلفة "الخزينة والميزانية" Hazine ve Bütçeler التي أضحت امتدادًا، في شكلها، للنمط التركي القديم، وذلك من خلال انقسامها إلى خزينة داخلية وأخرى خارجية، وقد بدأت تسمياتها وتخصّصاتها تتغير منذ بداية القرن الثامن عشر، فتأخذ اسم "الخزينة العامرة" أو "الخزينة الهمايونية" Hazine-i Âmire، في حين

بقيت الخزينة الداخلية تحمل اسم İç Humâyûn، أو جيب الهمايون Ceybi Humâyûn، لتنتقل بعد الإطار المفهومي إلى الحديث عن انشطار الخزينة إلى خزانات مختلفة وكثيرة في بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر (ص 275)، ثم تركّز الحديث بعد ذلك على الميزانية وأطر تنظيمها والمسؤولين عنها وبعض ما صُنِّف في شأنها.

في السياق نفسه تقريبًا، يتناول الفصل الحادي عشر ما يمكن تسميته "مصادر التمويل والقروض Gelir kaynaklar ve Borçlar" (ص 230-297)، حيث تشرع المؤلفة في الحديث عن أنماط التمويل من خلال أنظمة الضرائب الموجودة؛ مثل أنظمة التيمار Timar، والمقاطعة Mukataa، والمصادرة Mâlikâne. ثمّ تُفصِّل القول في نظام الضرائب وأنماطه (الشرعي، والعرفي، والتجاري). واستطاعت المؤلفة أن تستنطق المصادر المختلفة، وترسم ملمحًا عامًّا عن هذا النظام. ثمّ تناولت بعد ذلك القروض İstikrazlar (ص 315) التي كانت تأخذها الدولة، وقسّمتها، بحسب ورودها، إلى قروض داخلية وأخرى خارجية.

في الفصل الثاني عشر "المعادن: العملة وسياسة التسعير Madenler Para ve Fiyat Politikleri"، (ص 321-348)، جعلت المؤلفة لكلّ مصطلح في عنوان الفصل مبحثًا خاصًا. فتحدّثت أوّلًا عن المعادن الثمينة وقيمتها وتجارتها، ثمّ انتقلت إلى العملات وتطوّرها إلى الشكل الورقي في عام 1840 وعمليات تجددها في عهد عبد الحميد الثاني (ص 335)، لتُعرِّج بعد ذلك إلى ضرب السِّكة، ثمّ ترصد مبحثًا خاصًا بالبنوك العثمانية، مع إشارة إلى تأخُّر ظهورها، مقارنة بنظيراتها الأوروبية. ثمّ تختم المؤلفة الفصل بالأسعار وكيفية تقنينها والمؤسسات التي أُنشئت من أجل ذلك.

وفي الفصل الثالث عشر، تحدثت المؤلفة عن عماد الحركة الاقتصادية؛ إذ نجدها تخصص هذا الفصل للحديث عن التجارة Ticaret، وهنا تركز على التجارة في المدن الكبرى باعتبارها العامل الأساسي للحركة الاقتصادية كلّها، ولم يتوقف ذكر التجارة على هذه الجزئيات، بل تعدّاها إلى كل ما ارتبط بها من مؤسسات أُوجدت لأجلها؛ إذ نقرأ عن مؤسسة الجمارك Gümrükler في هذا الفصل، بدلًا من ذكرها ضمن المؤسسات الأمنية أو العسكرية (ص 373)، حتى إنّ الحديث عن الجمارك لم يتوقف لكونها متعلِّقة بالتجارة فقط، بل تعدّى ذلك إلى الحديث عن جملةٍ ممّا اتصل بها؛ من نشأتها وفروعها، إلى قوانينها الناظمة.

تسلك المؤلفة في الفصل الرابع عشر، "النقل والخدمات البريدية Ulaştırma ve Posta hizmetleri" (ص 381)، سبيل المنهج الوصفي، حتى أضحى هذا الفصل أقرب ما يكون إلى تقرير عن البنية التحتية المتعلّقة بالنقل والخدمات البريدية؛ إذ تركّز الحديث فيه على طرق المواصلات وتطورها بعد ظهور السكك الحديد وعلاقة ذلك بظاهرة اللصوصية المتصاعدة، كما تناول هذا الفصل، باستفاضة، طرق المواصلات بأنماطها المختلفة وتأثيراتها في الدولة العثمانية، وهو انعكاس - في ما نرى – لتأثّر المؤلفة بمنهج مدرسة الحوليات والبنى الأساسية عند بروديل؛ إذ تجعل هذه المدرسة السّهل والبحر بنيةً أساسية لأي حركة تجارية[11].

وتحدثت المؤلفة، في الفصل نفسه، عن البريد منذ نشأته ومجاله وتطوره وامتداده باعتباره قناةً تنقل الأخبار، وأداةً للتواصل بين مختلف أقطار الدولة العثمانية، وذكرت أنّ التلغراف Telgraf أضحى وسيلة مهمة لإيصال أوامر الدولة العلية إلى وُلاتها ومأموريها[12].

خُتم الكتاب بالفصل الخامس عشر، وبالحديث عن العَصب الاقتصادي الأخير، وهو العصب الصناعي، واحتل هذا الموضوع جزءًا كبيرًا من جهد المؤلفة؛ إذ خصّصت له أكثر من 45 صفحة، تحدّثت فيها عن الصّناعات الثقيلة (مثل صناعة الأسلحة والقذائف)، وقد عُرف محل الصّناعة بـ "طوبخانة-عامرة" Tophane-i Âmire (دار البارود). واهتمّت المؤلفة أيضًا بالحديث عن السُّفن، وأطوار

11 Braudel, p.16.

12 لهذا نقف على عدد ضخم من الرسائل في الأرشيف العثماني التابع لأرشيف رئاسة الجمهورية، موضوعها التلغراف أو صيانة خطوطه.



صناعتها المختلفة، ومحاولات إحداث إصلاحات لتطوير صناعة السفن Tersane (ترسانه) في القرن الثامن عشر، مجاراةً للصناعة الأوروبية التي بلغت ذروتها.

سعت المؤلفة، أيضًا، لأن تجعل آخر كلامها في هذا الفصل رصدًا كرونولوجيًا لمعظم المؤسسات الصناعية الكبرى في الدولة العثمانية، وتتبّعًا للصناعات الخفيفة التي برزت؛ مثل صناعة الأقمشة والحرير، والدباغة، وبعض الصناعات الغذائية. ومن أجل تقييم هذه الصناعات الأخيرة، أخذت المؤلفة نماذج من ثلاث صناعات غذائية خفيفة هي صناعة الزيت والقمح والسكر (ص 436)، لتعود مرّةً أخرى إلى محاولة الحديث، في تسلسل زمني، عن محاولات إحداث ثورة صناعية، بداية من منتصف القرن التاسع عشر، مع شركات مجالها الدباغة والتبغ والصناعات الخفيفة الأخرى، واستحداث لجنة الإصلاحات الصناعية Islah-ı sanayi komisyonu لهذا الشأن، وما أُنشئ لها من مكاتب تهدف إلى تحقيق "الإقلاع" الصناعي، لكنها باءت كلُّها بالفشل كما هو معلوم.

خاتمة

بعد عرض أهم مضامين هذا الكتاب، يمكن فعلًا تلمّس سبب القبول الذي حظي به في الأوساط التركية، بل يمكننا القول إنّه جمع ما كان مشتَّتًا وغير منظّم، على نحو يُظهر صبر مؤلفته وطول أناتها في تتبع كلّ ما تَعلّق فعليًا بالبنى الأساسية التي رسمت تاريخ الدولة العثمانية، لكن هذه "البنى" بقيت متوارية، بعيدة عن الساحة في ظلّ سطوة التاريخ السياسي للدولة العثمانية وسيطرته على المشهد العام. وإنّ ما يؤاخذ به هذا الكتاب اكتفاؤه بدراسة المجتمع بمركزية الدولة التي مثّلتها إسطنبول باعتبارها عاصمة لها، في حين أغفل بعض الخصوصيات المجتمعية التي ميزت المجتمع العثماني في البلقان والأقطار العربية مثلًا. أمّا ما قد يُتوهم من كون المؤلِّفة لم تجعل حيزًا زمنيًا محددًا للدراسة فمرده إلى أن معظم هذه البنى حافظت على النسق نفسه خلال العهد العثماني، وأمّا ما تغيَّر منها فقد تتبّعته المؤلفة زمنيًا، بحيث أوردت ما طرأ من تطورات تخص هذه البنية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

لكنّ ذلك لا يمنع من قولنا إنّ الكتاب حقيق بأن يُدرّس ويُعتمد ضمن الدراسات العلمية الرصينة في بابه، بل علينا بعد أن نقرأه أن نتساءل: ألم يحن الوقت بعد لأن نتطلّع إلى معرفة تاريخ المؤسسات العثمانية التي صنعت المشهد المجتمعي خلال ستة قرون، بدلًا من مناقشة بعض الأحداث التي كانت مخرجات لبنى وظروف أسبق منها كثيرًا؟ أليس من الأجدر أن يُصرف بعض الجهد في ترجمة نصوص بحثية تأسيسية في تاريخ الدولة العثمانية، بدلًا من إهدار الجهد في ترجمة كتب تحكي سِيرًا بطولية فردية؟ أليس من واجب الباحث العربي المتخصّص في تاريخ الدولة العثمانية مواكبة الإصدارات الأخيرة في هذا الباب بلغتها الأصلية، بدلًا من ترقب ترجمات قد تستهدف السطح بدلًا من العمق.

إذا عُرف هذا وجب علينا، ضمن نسقنا العام ومجالنا الخاص، أن نرصد بعض ما تجود به الأقلام المتخصصة في اللغات كلها لنقله، أو على الأقل للتعريف به، لدى الباحث العربي، كي يتسنّى لنا مواكبة المعرفة في إطارها العالمي الرحب.

References

المراجع

العربية

- بنحادة، عبد الرحيم. "مراجعات في التاريخ التركي العثماني قراءة في كتاب 'نحن وتاريخنا' لإلبر أورطايلي". **أسطور**. العدد 9 (2019).
- دوس، فرانسوا. **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**. ترجمة محمد الطاهر المنصوري. مراجعة جوزيف شريم. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- نيتشه، فريدريش. **مساوئ التاريخ ومحاسنه**. ترجمة رشيد بوطيّب. الدوحة: منتدى العلاقات الدولية، 2019.

الأجنبية

- Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le monde Méditerranée a L'époque de Philippe II*. Paris: Libraire Armand Colin, 1966.
- S. Kütükoğlu, Mübahat. *Osmanlı'nın sosyal kültürel ve ekonomik yapısı*. Ankara: Türk Tarih Kurumu yayınları, 2018.



وثائق ونصوص
Primary Sources





بيار مكرزل | *Pierre Moukarzel

ملاحظات على ترجمة نصوص المعاهدات المعقودة بين السلاطين المماليك والمدن الإيطالية

Notes on the translation of the texts of treaties concluded between the Mamluk sultans and the Italian cities

ثمّة نسخ كثيرة لمعاهدات معقودة بين الحكام الأوروبيين والسلاطين المماليك محفوظة في مراكز الأرشيف الأوروبية، وتحديدًا في مدن البندقية وجنوى وفلورنسا وبرشلونة وراغوزا. وتسمح لنا هذه النسخ بدراسة العلاقات التي قامت بين السلطات المملوكية والتجار الأوروبيين الذين استقروا في مصر وبلاد الشام خلال العصر المملوكي بين النصف الثاني من القرن الثالث عشر ونهاية القرن الخامس عشر. وكانت النصوص الأصلية تُكتَب باللغة العربية في ديوان إنشاء السلاطين، ومن ثم تُترجم لإعطاء نسخة للمبعوثين الأوروبيين إلى بلاط السلطان. ولم يكن يرد ذكر نصوص المعاهدات المعقودة بين السلاطين المماليك والحكام الإيطاليين في كتب الحوليات وكتب الإنشاء التي تعود إلى عصر المماليك، ولم يُشر كاتبو هذه المصنفات إلى ترجمة النصوص من العربية إلى اللاتينية والإيطالية، كما لم يذكروا مترجميها، ولم يعطوا معلومات عن الأصول التي كان يتّبعها المترجمون، وعن المعايير التي كانت معتمدة في ترجمة المعاهدات والمراسلات المتبادلة بين السلاطين والحكام الإيطاليين. لذلك، تتمثّل أهمية النصوص المترجمة المحفوظة في مراكز الأرشيف الإيطالية في كونها مصدرًا يوفر مادةً غنيةً، ومعلومات مهمة عن أسلوب الكتابة وطريقة الترجمة المعتمدة والمصطلحات والمفردات والعبارات المستخدمة والاختلافات في الكتابة ولغة التخاطب الدبلوماسي مع الحكام الإيطاليين المعتمدة في ديوان الإنشاء وتطوّرها بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر. تهتمّ هذه الدراسة بتأثير اللغة العربية في الدبلوماسية الإيطالية وتحليله، في محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية: ما أسباب اعتماد مفردات عربية في الترجمات اللاتينية والإيطالية؟ وإلى أي حدّ كانت الترجمة دقيقة؟ ثمّ أكان التأثير اللغوي من جانب واحد أم متبادلًا؟

كلمات مفتاحية: المماليك، البندقية، فلورنسا، جنوى، ديوان الإنشاء.

Many copies of treaties concluded between European sovereigns and the Mamluk sultans are preserved in European archival centers, particularly in Venice, Genoa, Florence, Barcelona and Ragusa. They facilitate studying the relations that existed between the Mamluk authorities and the Europeans settled in Egypt and Syria from the thirteenth century until the end of the fifteenth century. Arabic was the language of the original texts issued by the chancellery of the sultans, which were then translated to provide a copy for the European envoys. The texts of the treaties concluded between the Mamluk sultans and the Italian rulers were not quoted in the chronicles and the books of the Mamluk period chancellery. The authors of these manuscripts did not refer to the translation of the texts written in Arabic into Latin and Italian or state who the translators of these texts were. They gave no information about translator practices of the time or the criteria and norms adopted in translating treaties and correspondence between the sultans and the Italian rulers. Hence the importance of the translated texts preserved in the Italian archives, which are sources providing very plentiful material and important information about writing style, the translation method adopted, vocabulary and orthographic variants, the chancellery language adopted in diplomacy with Europe and its progress from the thirteenth century till the fifteenth century.

The article aims to study and analyze the influence of Arabic on Italian diplomacy in an attempt to answer the following questions: Why were Arabic words used in Italian and Latin translations? To what extent was the translation accurate? And was the linguistic influence monodirectional or mutual?

Keywords: Mamluks, Venice, Florence, Genoa, Chancellery.

* أستاذ وباحث في التاريخ الوسيط، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع الثاني).
Professor of Medieval History, Lebanese University, Faculty of Letters and Human Sciences (Branch 2).

مقدمة

اضطلعت مصر وبلاد الشام بدور رئيس في الاهتمامات العسكرية والسياسية والدينية والاقتصادية بالنسبة إلى العديد من القوى الأوروبية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وكان المجالان الديني والسياسي - العسكري مرهونين على نطاق واسع باستمرارية سيطرة السلاطين المماليك على الأراضي المقدسة. أما على الصعيد الاقتصادي، فاحتلت مصر وبلاد الشام مكانة بارزة على خريطة البحر المتوسط التجارية؛ حيث كانت تصل إلى أسواق مدنها وموانئها التوابل ومنتجات الشرق الأقصى المختلفة. وكان التجار الأوروبيون، وفي طليعتهم الإيطاليون، يقصدون أسواق السلطنة المملوكية لشراء هذه السلع والمنتجات التي كان يكثر الطلب عليها في أوروبا. وفي محاولةٍ منهم لتطوير التجارة وتفعيلها، ولتأمين الظروف الملائمة للتجار الإيطاليين في ممارسة أعمالهم، بادر الحكام الإيطاليون إلى إرسال بعثات دبلوماسية إلى بلاط السلطان في القاهرة، لعقد معاهدات تضمن لمواطنيهم الحصول على امتيازات تجارية تُزيل العوائق والصعوبات التي تواجههم في أثناء إقامتهم في البلاد الخاضعة لسلطة السلطان[1].

تُظهر المصادر أن الحكام الأوروبيين أرسلوا باستمرار سفراء إلى القاهرة، في حين أن السلاطين لم يرسلوا مبعوثين إلى أوروبا إلا في حالات نادرة في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر[2]. ففي عام 651هـ/ 1254م، أرسل البنادقة بعثة دبلوماسية إلى القاهرة لعقد معاهدة مع السلطان عز الدين أيبك (1250-1257) يُجدّدون بموجبها الامتيازات التي منحهم إياها السلاطين الأيوبيون في الأعوام 604هـ/ 1208م، و635هـ/ 1238م، و641هـ/ 1244م. وفي عام 689هـ/ 1290م، بعد أن سقطت مدينة طرابلس وملحقاتها (لبنان) بأيدي المماليك، وصلت بعثة جنوية إلى القاهرة وعقدت مع السلطان المنصور سيف الدين قلاوون (1279-1290) معاهدة تضمن حماية التجار الجنويين الذين يقصدون مصر والبلاد كلها التابعة للسلطان وتُسهّل أعمالهم. ومنذ القرن الرابع عشر حتى نهاية العصر المملوكي، وبسبب المشكلات التي كانت تعترض التجار الإيطاليين في مدن السلطنة المملوكية وموانئها، زاد عدد البعثات الإيطالية إلى بلاط السلاطين في القاهرة، حيث أرسل البنادقة ست عشرة بعثة بين عامي 701هـ/ 1302م و895هـ/ 1490م، وخمس بعثات بين عامي 907هـ/ 1502م و922هـ/ 1516م، ووصلت إلى القاهرة ثلاث عشرة بعثة جنوية بين عامي 689هـ/ 1290م و901هـ/ 1496م، وخمس بعثات فلورنسية بين عامَي 825هـ/ 1422م و902هـ/ 1497م، وبعثة من ميلانو في عام 768هـ/ 1367م، وبعثة من بيزا في عام 785هـ/ 1383م، وبعثة من نابولي في عام 888هـ/ 1483، هدفت كلها إلى تقوية العلاقات بالسلاطين والحفاظ على جوٍّ من التفاهم يسمح باستمرارية التبادل التجاري بين ضفتي البحر المتوسط.

وتُعنى هذه الدراسة بنسخ المعاهدات المترجمة التي عُقدت بين السلاطين المماليك ومدينة البندقية بين الأعوام 651هـ/ 1254م، و865هـ/ 1461م، و909هـ/ 1504م، و918هـ/ 1512م، وجنوى في عام 689هـ/ 1290م، وفلورنسا بين عامي 825هـ/ 1422م و902هـ 1497م، مع إبداء ملاحظات في هذا الشأن وإظهار مدى تأثير اللغة العربية في الدبلوماسية الإيطالية.

1 بيار مكرزل، "المعاهدات التجارية بين البندقية والسلاطين المماليك"، **مجلة المشرق**، مج 87، العدد 2 (2013)، ص 587-613.

2 John Wansbrough, "A Mamluk Ambassador to Venice in 913/1507," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 26, no. 3 (1963), pp. 503-530; Wilhelm Heyd, *Histoire du commerce du Levant au Moyen Âge*, vol. II, Furcy Reynaud (trans.) (Amsterdam: Adolf M. Hakkert, 1959), pp. 488-490, 493; Eliyahu Ashtor, *Levant Trade in the later Middle Ages* (New Jersey: Princeton University Press, 1984), pp. 497-499; Pietro Ghinzoni, "Un ambasciatore del Soldano d'Egitto alla corte Milanese del 1476," *Archivio Storico Lombardo*, no. 2 (1875), pp. 155-178.

ترجمة المعاهدات المعقودة بين الحكام الإيطاليين والسلاطين المماليك

تضم محفوظات مراكز الأرشيف الإيطالية، تحديدًا في البندقية وجنوى وفلورنسا، الكثير من نسخ المعاهدات المعقودة بين الحكام الإيطاليين والسلاطين المماليك[3]. وتسمح لنا هذه النسخ بدراسة العلاقات التي قامت بين السلطات المملوكية والتجار الأوروبيين الذين استقروا في مصر وبلاد الشام خلال العصر المملوكي بين منتصف القرن الثالث عشر وبداية القرن السادس عشر. إنها وثائق معيارية، هدفها تحديد واجبات السلطات المملوكية تجاه التجار الإيطاليين وتعريفها، وتنظيم الصعوبات والعوائق السياسية والإدارية والاقتصادية التي تعترض سير الأعمال التجارية وتسويتها.

تسمح نصوص المعاهدات بمعرفة كيفية تعامل السلطات المملوكية مع التجار الإيطاليين المقيمين في المدن الخاضعة لحكمها. ومع مرور الزمن، ونتيجة ازدياد النشاط التجاري عبر البحر المتوسط، أصبحت نصوص المعاهدات المعقودة، في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، أكثر تفصيلًا. لكن بصفة عامة، المعاهدات هي مصادر تتضمن في القسم الأكبر من بنودها ترتيبات تقنية متعلقة بممارسة التجارة، والتعامل مع الإدارة المملوكية في دواوين جباية الضرائب والرسوم في الموانئ والمدن التي يقصدها التجار الإيطاليون. في المقابل، لا تورد المصادر العربية التي تناولت ديوان الإنشاء في العصر المملوكي نصوص المعاهدات المعقودة بين السلاطين المماليك والحكام الأوروبيين. فابن فضل الله العمري (ت. 749هـ/ 1349م)، وابن ناظر الجيش (ت. 778هـ/ 1377م)، والقلقشندي (ت. 821هـ/ 1418م)، وابن حجة الحموي (ت. 837هـ/ 1433م)، والسحماوي (ت. 868هـ/ 1464م)[4]، اهتموا بتعداد الألقاب التي خصَّ بها السلاطين الحكام الإيطاليين وغيرهم من الأمراء والملوك الأوروبيين، وتحديد أنواع الورق التي تُكتَب عليها نصوص المعاهدات المعقودة بينهم، والتي تختلف وفقًا لمرتبة الحاكم وأهميته، لكنهم لم يعطوا معلومات عن البروتوكول المعتمد في التبادل الدبلوماسي، من جهة الأسلوب، والشكل، والمضمون، والمفردات والتعابير المستخدمة في الكتابة. كما أنهم لم يشيروا إلى ترجمة النصوص من العربية إلى اللاتينية والإيطالية، ولم يذكروا المترجمين ومؤهلاتهم ومعارفهم[5]، ولم يوردوا أصول الترجمة والمعايير المعتمدة من المترجمين. لذلك، تمثّل نسخ المعاهدات المحفوظة في مراكز الأرشيف الإيطالية مصدرًا مهمًا، يوفر كمًا كبيرًا من المعلومات عن أسلوب الكتابة، وطريقة الترجمة المعتمدة، والمصطلحات والمفردات والعبارات المستخدمة، والاختلافات في الكتابة ولغة التخاطب الدبلوماسي مع الحكام الإيطاليين المعتمدة في ديوان الإنشاء، وتطوّرها بين القرن الثالث عشر وبداية القرن السادس عشر.

مهما اختلفت أشكال نصوص المعاهدات، فإن مضمونها كان واضحًا، وكانت تتألف من أربعة أقسام: يبدأ القسم الأول بتعداد ألقاب السلطان، وبعد ذلك ألقاب الحاكم الأوروبي المعني بعقد المعاهدة مع ذكر اسم السفير[6] أو المبعوث الذي أوكلت إليه مهمة

---

3 Pierre Moukarzel, *La Ville de Beyrouth sous la domination mamelouke (1291-1516) et son commerce avec l'Europe* (Baabda: Éditions de l'Université Antonine, 2010), pp. 217-227.

4 شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، عني بتحقيقه وضبطه وتعليق حواشيه محمد حسين شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988)؛ تقي الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد التيمي الحلبي الشهير بابن ناظر الجيش، **كتاب تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف**، تحقيق رودلف فسلي (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1987)؛ أبو العباس أحمد القلقشندي، كتاب **صبح الأعشى**، 14 جزءًا (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1922)؛ شمس الدين محمد السحماوي، **الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم المعروف باسم (المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا للخالدي)**، جزآن، دراسة وتحقيق أشرف محمد أنس، مراجعة حسين نصار (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2009)؛ تقي الدين أبو بكر بن علي بن حجة الحموي الأزراري، **كتاب قهوة الإنشاء**، تحقيق رودولف فيسلي (بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، 2005).

5 وردت في المصادر العربية التي تعود إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر أسماء كثير من كتّاب السر الذين تولّوا أعمال الترجمة في ديوان الإنشاء في عصر السلاطين المماليك، وكانوا يتقنون اللغات التركية والفارسية والمغولية، إلا أن هذه المصادر لم تذكر أي مترجم من العربية إلى اللغات الأوروبية. حول هذا الموضوع، ينظر:
Pierre Moukarzel, "The Translators at the Chancellery of the Mamluk Sultans in Cairo," *Sawt Al-Jamiaa*, no. 11 (2017), pp. 137-154.

6 لم يُطلَق في المعاهدات اسم "سفير" على المبعوث الأوروبي إلى بلاط السلطان، بل كان يسمى قاصدًا أو رسولًا.

التفاوض مع السلطان. أما القسم الثاني، فيشدد على الصداقة القائمة بين الطرفين على أساس الثقة والتفاهم. وفي القسم الثالث، تُعرض المطالب التي يتقدم بها الحاكم الأوروبي إلى السلطان، يليها قرار السلطان بخصوصها، ثم الامتيازات التي يمنحها السلطان للتجار الذين يرغبون في المجيء إلى بلاده أو الإقامة فيها. ويتضمن القسم الرابع لائحة بالهدايا المتبادلة وإفادة باستلامها لتأكيد الإرادة الطيبة والتوافق التام بين السلطان والحاكم الأوروبي المعني بالمعاهدة. وأخيرًا، في نهاية النص، يُكتَب التاريخ (اليوم، والشهر، والسنة) وفقًا للتقويم الهجري.

كانت المعاهدات تُكتَب بالعربية في ديوان الإنشاء في قلعة القاهرة، حيث يُقيم السلطان، ومن ثم تُترجم إلى اللاتينية أو الإيطالية، لإعطاء نسخة للسفير أو المبعوث الإيطالي إلى بلاط السلطان[7]. وحتى منتصف القرن الرابع عشر، كانت نصوص المعاهدات تُترجم إلى اللاتينية، لكن في ما بعد أصبحت تُترجم إلى الإيطالية. وكانت تترجم أيضًا المطالب التي يقدمها المبعوثون الأوروبيون إلى السلطان من اللاتينية والإيطالية إلى العربية. وتُظهر مقارنةُ الترجمة بالنصوص الأصلية العادات والتقاليدَ المتبعة في الكتابة وصوغ النص من جهة، والافتقارَ إلى الدقة في ترجمة بعض الكلمات والعبارات المستخدمة في ذلك الوقت من جهة أخرى، ولكن من دون أن ينطبق هذا على نصوص المعاهدات كلها. وكان المترجمون يعتمدون الترجمة الحرفية على الرغم من مساوئها، ولربما يعود سبب ذلك إلى تدني مستوى معرفتهم بكتابتها، وخاصةً أن معظم المترجمين، كان أوروبي الأصل، أقام في السلطنة المملوكية واعتنق الإسلام، أو تاجرًا أقام مدةً طويلةً في بلاد الشام ومصر. يُضاف إلى ذلك أن المترجمين لم يتقنوا الكتابة باللاتينية والإيطالية؛ ومن ثم تضمّنت النصوص الكثير من الأخطاء اللغوية، وكان مستواهم الثقافي مختلفًا، فانعكس ذلك على الترجمة، وأدّى في عدد من النصوص إلى حذف عبارات أو تحويرها وتغيير معانيها. ووردت في بعض نسخ المعاهدات أسماء الأشخاص الذين قاموا بترجمتها. فالمعاهدة التي عقدتها البندقية مع السلطان عز الدين أيبك في عام 651هـ/ 1254م، كتبها باللاتينية غابريالي ترفيزاني Gabrieli Trevisani[8]. وفي عام 689هـ/ 1290م، عقد الجنويون معاهدةً مع السلطان قلاوون، ترجم نصّها اللاتيني إلى العربية، سابق الدين وعز الدين أيبك الكبكي[9]. وفي عام 814هـ/ 1412م، كان ترجمان سلطان جنوى يُدعى جوهانس سايبين Johannes Saiben، وقد اعتنق الإسلام وصار يُعرَف باسم "سنقر"[10].

ورد اسم هذا الترجمان في نص مترجم إلى الإيطالية في عهد السلطان سيف الدين برسباي (1422-1437)، ففي المعاهدة التي عقدها البنادقة مع السلطان الأشرف برسباي في عام 825هـ/ 1422م، ورد اسما المترجمين في آخر النص، وهما سايين Sain وهو على الأرجح تحريف لاسم شاهين، كبير مترجمي السلطان، والكاتب زانون سايمبن Zanon Saimben الذي هو تحريف لجوهانس

7 على سبيل المثال، في المعاهدتين اللتين عقدتا بين البندقية والسلطان المؤيد شيخ (1412-1421)، في عام 818هـ/ 1415م والسلطان الأشرف سيف الدين برسباي (1422-1437) في عام 825هـ/ 1422م، وردت فقرة تشير إلى أن المعاهدة "كُتبَت في القاهرة في قلعة القاهرة"، ينظر:
George Martin Thomas (ed.), *Diplomatarium Veneto-Levantinum: Sive acta et diplomata res venetas graecas atque Levantis illustrantia*, vol. 2 (New York: B. Franklin, 1966), p. 315.

8 Gottlieb Lukas Friedrich Tafel & George Martin Thomas, *Urkunden zur Älteren Handels-und Staatsgeschichte der Republik Venedig mit Besonderer Beziehung auf Byzanz und die Levante: Vom Neumten bis zum Ausgang des fünfzehnten Jahrhundert*, vol. III: *Theil (1256-1299)* (Wien: Der Kaiserlich-Königlichen Hof- Und Staatsdruckerei, 1857), pp. 489-490.

9 Antoine Silvestre de Sacy, "Pièces diplomatiques tirées des archives de la république de Gênes," in: Antoine Silvestre de Sacy (ed.), *Notices et extraits des manuscrits de la bibliothèque nationale, et autres bibliothèques*, Tome XI (Paris: Imprimerie royale, 1827), p. 45.

10 Francisco Javier Apellániz Ruiz de Galarreta, "Banquiers, diplomates et pouvoir sultanine: Une affaire d'épices sous les Mamelouks circassiens," *Annales Islamologiques*, no. 38 (2004), p. 297.



سايبين[11]. أما أشهر المترجمين، فهو تغري بردي (1470-1511)، وأصله يهودي أو مسيحي من إسبانيا، وقد تولّى الترجمة في بلاط السلطان أكثر من ثلاثين عامًا، منذ عهد السلطان أبو النصر سيف الدين قايتباي (1468-1496) حتى عهد السلطان الأشرف قانصو الغوري (1501-1516). ووفقًا لما ذكره الرحّالة ميشولم دا فولتيرا Meshullam da Volterra، فإن تغري بردي كان يتقن سبع لغات: العبرية، والإيطالية، والفرنسية، والألمانية، واليونانية، والتركية، والعربية[12].

لم يكن المترجمون جميعًا يتقنون اللاتينية والإيطالية تمامًا، خاصةً أن بعضهم ليسوا من أصل إيطالي، على الرغم من أنهم جميعهم كانوا يتكلمونهما ويجيدون كتابتهما. لذلك، كانت النصوص المترجمة تحوي عددًا كبيرًا من الأخطاء في الكتابة والقواعد، ولم يكن لديهم المستوى ذاته في الترجمة، فجاءت بعض الترجمات دقيقة، في حين يحوي بعضها الآخر الكثير من الأخطاء، فيعمد المترجمون أحيانًا إلى إلغاء بعض العبارات والجمل، أو إلى تحريف كتابتها؛ ما يؤدي إلى تغيير معناها، أو إلى استعمال مختصرات لبعض الكلمات والأسماء والأماكن[13]. وأكثر ما يلفت الانتباه في النصوص المترجمة هو استعمال كلمات عربية بأشكال لاتينية أو إيطالية؛ كي يسهل لفظها، وحتى تتناسب أكثر مع اللهجة المحكية في كل من مدن البندقية وجنوى وفلورنسا.

عمومًا، كان مستوى الترجمة متدنيًا ومتأثرًا بالمصطلحات والعبارات السياسية والتجارية الشائعة الاستعمال في الشرق وفي تجارة البحر المتوسط. واستخدم المترجمون في ديوان الإنشاء السلطاني لترجمة نصوص المعاهدات مع المدن التجارية الإيطالية كثيرًا من الكلمات والتعابير العربية في صيغة إيطالية، فما كان منها في صيغة المفرد المذكر زيد عليه الحرف"o" . فمثلًا، صادر أصبحت sadro، ووارد wadro، وحاجب azebo، ونائب naibo /naybo، وترجمان turchimano ... إلخ. وفي صيغة الجمع المذكر، زيد على هذه الكلمات الحرف "i"، مثلًا: azebo /azebi، turchimano /turchimani. أما الكلمات العربية المؤنثة، فزيد عليها الحرف "a"، وفي صيغة الجمع المؤنث الحرف "e": خزنة casena /e، وزكيبة schiba /e ... إلخ. واستعملوا أحيانًا بعض الكلمات من دون أي تغيير؛ من ذلك مثلًا: قاضي cadhy، ومكاري mochari، وبريدي beredi، وجامكية zemechia. وأحيانًا حوّروا الكلمات، فاختلفت كتابتها عن الأصل. فنجد مثلًا:

---

11 Thomas, p. 327.

وفقًا لما ذكره بيرو تافور Pero Tafur ، الذي زار بلاط السلطان الأشرف سيف الدين برسباي في عام 838هـ/ 1435م، فإن سايبن (أو سابيم كما أورده تافور)، كبير مترجمي السلطان (من أصل يهودي من مدينة إشبيلية)، جاء إلى القدس صغيرًا، ثم اعتنق الإسلام بعد وفاة والده. وقد كان اسمه الأصلي "حاييم"، ثم أصبح بعد إسلامه "سايين" أو "سابيم" (شاهين)، ينظر:

Pero Tafur, *Travels and adventures 1435-1439*, Malcolm Letts (Trans. & Ed. & Intro.), Broadway Travellers Series (London: George Routledge & Sons; Broadway House,1926), pp. 72.

تذكر المصادر أن مِن الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام، مَن تولّى مناصب مهمة في الإدارة المملوكية، مثل الجنوي "لوسيان دولوا" Lucien Deloit الذي اتخذ اسم ناصر الدين بعد اعتناقه الإسلام، ينظر:

Benjamin Z. Kedar, *Merchants in crisis: Genoese and Venetian Men of Affairs and the Fourteenth-Century Depression* (New Haven: Yale University Press, 1976), pp. 135-136.

وكان أحد المترجمين الذين عينتهم الإدارة المملوكية للتعامل مع التجار الكتلان في دمشق وبيروت، أوروبيًا، وقد اتخذ اسم "منصور" بعد اعتناقه الإسلام، ينظر:

Amada Lopez de Meneses, "Los consulados catalanes de Alejandria y Damasco en el reinado de Pedro el ceremonioso," *Estudios de Edad Media de la Corona de Aragon*, vol. 6 (1956), pp. 83-183.

12 Elkan Nathan Adler (ed.), *Jewish travellers*, Broadway Travellers Series (London: George Routledge & Sons; Broadway House, 1930), pp. 166-167.

13 ورد الاستخدام الواسع للمختصرات في المعاهدة التي عقدها الجنويون مع السلطان قلاوون في عام 1290: مثلًا Ihm بدلًا من القدس (أورشليم Jerusalem)، و dar بدلًا من denaros (دنانير)، وcg بدلًا من centum (مئة). وقد استعملت المختصرات أيضًا للجمل، مثلًا: i p ca du apud car؛ ما يزيد من صعوبة معرفة معاني هذه المختصرات وما هو المقصود من هذه الجملة. لكن على الأرجح أن طريقة استخدام المختصرات في الترجمة ما عادت معتمدة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ينظر: De Sacy, pp. 34, 39.

درهم مؤيدي diremo maidin، وسكة cecham، وسمسار sansar, sinsar، ووكالة lochela، وعشر osora, ossiere، وديوان القبان doana del gaban، وغيرها من الكلمات. واستعملوا أسماء مركبة من كلمات عربية وإيطالية؛ من ذلك مثلًا: مناظر الربان miniser nochier، والملك الأشرف Syriph re Milech أو re dil Syriph، وملك الأمراء Milech lo armiraio. أما أبرز التغييرات التي أحدثوها، فهي تحويل أفعال من اللغة العربية إلى لغتهم المحكية، واشتقاق صفات وأسماء منها. مثلًا، بَطُلَ وبَطُلَت (من فعل أبطل) ,batallar batelado /bathelado bateladi /bathelad، غربل garbellar, garbalarà، ومغربلون gharbelatori، زغل xagalar, xagalado.

تُظهر هذه الأمثلة اختلافًا واضحًا بين الأصل وما درج الإيطاليون على استعماله في الكلمات والمفردات التي أخذوها من اللغة العربية، وذلك يعود إلى سببين: الأول، وجود أحرف في اللغة العربية لا وجود لها في لهجاتهم المحكية؛ ما أدى إلى استبدالها بأحرف تتوافق مع لهجتهم ولفظهم. مثلًا، الحرف "خ" استُبدل بالحرفين "c" و"ch" اللذين يُلفظان كالحرف "k"، واستُبدل الحرفان "ع" و"ح" بالحرف "a"، والحرفان "ظ" و"ذ" بالحرف "d"، والحرف "ش" بالحرف "s"، والحرف "و" بالحرفين "u" و"v". أما السبب الثاني فهو أن معظم الكلمات التي استعملها الإيطاليون لفظوه وكتبوه كما سمعوه؛ لذلك جاءت محرّفة ومختلفة عن الأصل.

وعلى الرغم من أن معظم الكلمات العربية حُوّر في الترجمة، فإن بعض الكلمات لم تُترجم حرفيًا. فمثلًا، تُرجمت كلمة "خوارج" (اسم أطلِقَ على أعضاء حركة دينية ظهرت في إيطاليا خلال القرن الحادي عشر[14]) Patarini. ومن المحتمل أن يكون المترجم قد استخدم اسمًا يرتبط بالتاريخ الديني الإيطالي؛ لأنه لم يجد وسيلة لشرح كلمة "خوارج" وترجمتها، حتى إنه لم يُعطِ لفظها شكلًا إيطاليًا. ولتسهيل فهمها استبدلها بحركة إصلاحية دينية إيطالية، على غرار الخوارج، اتخذت موقفًا سياسيًا ودينيًا ضد أكثرية الجماعة؛ ما جعل منها فريقًا مهمّشًا مُتّهمًا بالهرطقة وعرضةً للاضطهاد. مثال آخر يُبيّن أنه في حين كان المترجمون يحرصون على ترجمة الكلمات والمفردات العربية المستخدمة في التجارة عبر البحر المتوسط، الحرفية وإعطائها شكلًا إيطاليًا لتسهيل لفظها وفقًا للقواعد والأعراف المُتّبعة في الترجمة، نجد أن كلمة أربون (عربون) تُرجمت caparo[15]؛ وعلى الأرجح أن هذه الكلمة، على الرغم من شيوع استخدامها في التجارة، لم تكن من ضمن المصطلحات الدبلوماسية، لذلك لم يتقيّد المترجمون بالقواعد لترجمتها.

لم تكن ترجمة بعض الكلمات صحيحة؛ وربما كان ذلك بسبب اختلاط المعنى على المترجم وعدم اختياره الكلمة المناسبة. فمثلًا، ورد في المعاهدة المعقودة مع البنادقة، في عام 918هـ/ 1512م، لقب للسلطان الأشرف قانصو الغوري "مانح الأقاليم والأراضي"، فتُرجمت كلمة "أقاليم" بـ "مناخات" climati؛ ما يعطي معنًى مختلفًا عن المقصود[16].

14 باتاريني Patarini اسم أطلق على الجماعة التي انضوت إلى حركة باتاريا الدينية Pataria التي ظهرت في القرن الحادي عشر في أبرشية ميلانو في شمال إيطاليا، بهدف القيام بحركة إصلاح للإكليروس والإدارة الكنسية ودعم مواقف بابا روما؛ من أجل فرض عقوبات على رجال الإكليروس الذين يعتمدون "السيمونية" لتولي المناصب الكنسية، أو الذين يتزوجون. لمزيد من المعلومات، ينظر:
Herbert Edward John Cowdrey, "The Papacy, the Patarenes and the Church of Milan," *Transactions of Royal Historical Society*, vol. 18 (1968), pp. 25-43.

ظهرت كلمة باتاريني Patarini، "contrario de patarinj et idolatry"، أثناء ترجمة سلسلة ألقاب السلطان الظاهر سيف الدين جقمق (1438-1453) في المعاهدة التي عقدها مع البنادقة في عام 853هـ/ 1449م، ينظر: Thomas, p. 373. على الأرجح أنها ترجمة لقب "قاهر الخوارج والمشركين" الذي كان يحمله السلطان صلاح الدين الأيوبي (1174-1193)، ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف، ج 12 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003)، ص 478.

15 John Wansbrough, "Venice and Florence in the Mamluk Commercial Privileges," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 28, no. 3 (1965), p. 487.

16 "واهب الأقاليم والأمصار" donator de li climati et terre، ينظر:
Jean Thenaud, *Le Voyage d'outremer (Égypte, Mont Sinay, Palestine) suivi de la relation de l'ambassade de Domenico Trévisan auprès du Soudan d'Égypte-1512-*, Publié et annoté par Charles Schefer (Paris: Ernest Leroux, 1864), p. 251.



يمكن أن نتساءل عن سبب استخدام كلمات عربية مُحرّفة بدلًا من كلمات لاتينية أو إيطالية مناسبة تُعطي المعنى ذاته. فعلى الأرجح أن هذا الأمر يرتبط بالتقليد المعتمد في ديوان الإنشاء القائم على الترجمة الحرفية بهدف الحفاظ على شكل الكتابة في النصوص الدبلوماسية وأسلوبها من جهة، وبالرغبة في تجنب أي سوء فهم أو خطأ قد يغير معنى الجمل والكلمات من جهة أخرى. فمثلًا، يحتفظ المترجم، أثناء التطرق إلى المشكلات والخلافات التي كانت تنشأ بين التجار البنادقة والسكان المحليين في بلاد الشام ومصر، بكلمة "غريم" ويُعطيها شكلًا إيطاليًا garimo ويُلحقها بمعناها بالإيطالية[17]، وكذلك الشأن بالنسبة إلى كلمتي "غش" و"مغشوش" اللتين تُرجِمتا باستخدام الفعل "زغل" و"مزغول" بشكل إيطالي xagalar وxagalado لأنهما الأكثر استعمالًا في المسائل التجارية؛ ومن ثم تجنّبًا لأي تغيير في المعنى المطلوب[18]. واعتمد المترجمون عبارات تجارية مستعملة في أسواق الشام ومصر خلال عملية بيع التوابل وشرائها لتحديد أسعارها، فترجموها حرفيًا بالإيطالية: قطع السعر romper pretio، وقطع الصوت romper la voxe[19]. وقد اتخذت كثير من الكلمات والمفردات التجارية شكلًا إيطاليًا محرفًا أثناء ترجمتها. فمثلًا، سكة cecham، وسمسار sansar /sinsar، ومخازن magazenos ... إلخ.

أحيانًا، لا يمكننا إعطاء تفسير واضح لاستعمال كلمات عربية في الترجمة بدلًا من مرادفاتها في اللاتينية أو الإيطالية، خصوصًا في النصوص التي تعود إلى نهاية القرن الثالث عشر وخلال القرن الرابع عشر. فمثلًا، تُرجِمَت الكلمتان "فداء" و"كفار"، في المعاهدة التي عقدها الجنويون مع السلطان المنصور سيف الدين قلاوون في عام 689هـ/ 1290م، بـ feda وchefari[20]. وفي سلسلة ألقاب السلطان الأشرف شعبان (1363-1377) شعبان التي وردت في المعاهدة المعقودة مع البنادقة في عام 767هـ/ 1366م، والتي تُرجِمَت كلها إلى الإيطالية، وردت كلمة aclimi التي هي ترجمة لكلمة "أقاليم"[21]. والغريب أن كلمتي feda وchefari لم تردا إلا في معاهدة 689هـ/ 1290م، وأنهما غابتا كليًا عن ترجمة المعاهدات التي عُقِدت في المراحل اللاحقة، ولم تظهر كلمة aclimi في أي ترجمة لألقاب السلاطين في المعاهدات. كما تُرجمت كلمتا "فقراء" و"خفر"، في معاهدة 918هـ/ 1512م، بـ facchieri وgaffar[22]، ويمكن طرح فرضية مفادها أن المترجم عندما لا يعرف، أو لا يستطيع شرح معنى كلمة معيّنة، يكتبها بإعطائها شكلًا إيطاليًا، أو ربما يمكن أن يكون استخدام كلمات عربية بشكل إيطالي، في بعض الأحيان، أسلوبًا أو محاولةً لإحداث تغيير في الكتابة، بهدف تجميل النص وزخرفته.

العبارات المستخدمة لترجمة "مسلمون" و"عرب" و"فرس"

استخدم المترجمون في القرن الثالث عشر الكلمات Sarraceno, Sarraceni, Sarracenus لترجمة كلمتي "مسلم" و"مسلمون"، وكلمة Sarainaxego لترجمة كلمة "إسلام"، وهي كلمات كان يستعملها الأوروبيون في أواخر القرون الوسطى للدلالة على المسلمين

17 Thomas, pp. 312, 324.

18 John Wansbrough, "A Mamluk letter of 877/1473," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 24, no. 2 (1961), pp. 206- 207, 208-209.

19 تتضمن كتابة هاتين العبارتين أخطاءً لغوية، فالفعل الصحيح هو rompere وليس romper، وكذلك prezzo وليس pretio. وتُظهر هذه الأخطاء تأثير اللغة الإسبانية في شكل الكتابة، ففعل romper بالإسبانية، كما أن كلمة "سعر" بالإسبانية تُكتَب precio. يُضاف إلى ذلك أن ترجمة فعل "قَطَع" ليست دقيقة، لأن فعلي rompere بالإيطالية وromper بالإسبانية يعنيان "كَسَر". يظهر تأثير اللغة الإسبانية في كتابة الكثير من الأفعال التي وردت في المعاهدات المترجمة من العربية إلى الإيطالية؛ من ذلك مثلًا: comprar (بالإيطالية comprare)، وretornar (بالإيطالية ritornare)، وtermenar (بالإيطالية terminare)، وzudegar (بالإيطالية giudicare)، وغيرها من الأفعال التي تنتهي بـ ar، على غرار الأفعال باللغة الإسبانية، في حين أن الأفعال بالإيطالية تنتهي بـ are.

20 De Sacy, pp. 39-40.

21 Joseph Toussaint Reinaud, "Traités de commerce entre la république de Venise et les derniers sultans mameloucs d'Égypte (traduits de l'italien, et accompagnés d'éclaircissements)," *Journal of the American Oriental Society*, no. 4 (1829), pp. 47-48.

22 Tafel & Thomas, pp. 485-489.

والإسلام. أما كلمة "عرب"، فترجموها بكلمة "بدو" Beduinorum[23]. وتعكس ترجمة هذه الكلمات مفاهيم الأوروبيين في القرون الوسطى عن الإسلام والمسلمين؛ إذ صار لكلمتي "ساراسينوس" و"بدو"، على سبيل المثال، مدلولٌ دينيٌّ وإثنيٌّ[24]. وفي أواخر القرن الثالث عشر وطوال القرن الرابع عشر، صارت ترجمة كلمة عرب صحيحة Arabi[25]، وفي القرن الخامس عشر، ابتداءً من عام 845هـ/ 1442، ما عادت تُستعمَل كلمة "ساراسينوس" واستُبدِلَت بكلمة "مورو" Moro التي تعني في الأصل المسلمين الساكنين في المغرب وإسبانيا وصقلية ومالطا، واتخذت في ما بعد معنًى دينيًا شاملًا، يدل على المسلمين الشرقيين[26]. إضافة إلى ذلك، استعمل المترجمون في القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر "Alaagem"/"li Azimi" ، تحريفًا لكلمة "العجم"، للدلالة على الفرس، لكن ابتداءً من منتصف القرن الرابع عشر، استبدلوها بكلمة "الفرس" Persi[27]. ويمكن تفسير هذه التغييرات التي شهدتها الترجمة باعتماد الكلمات الأكثر شيوعًا في أوروبا خلال حقب زمنية معينة للإشارة إلى الشعوب والإثنيات الشرقية المختلفة.

العبارات المستخدمة لترجمة الأشهر الهجرية

في ما يخص ترجمة التواريخ، حافظ المترجمون على الشكل العربي للأشهر الهجرية، لكنهم حرّفوها وغيّروا كتابتها كي يتلاءم لفظها مع لهجاتهم. فمثلًا جمادى الأولى، أصبحت Zemedeleuel Zamedelauel Zemedelave، وجمادى الآخرة Zemethlacer Zemeledin lacha، وشوال Sceval Sceuguen، ورجب Razebo، وربيع الأول Rabiel Rabimuol، وأتبعوها بما يقابلها من الأشهر الميلادية[28].

في خلال القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر، كانت ترجمة الأشهر الهجرية وما يقابلها في الأشهر الميلادية ضعيفة، ولم يكن المترجمون معتادين التحويل من الهجري إلى الميلادي. ففي المعاهدة التي عقدها البنادقة مع السلطان أيبك في عام 651هـ/ 1254م، استخدم المترجم عبارات مختصرة وغير صحيحة لترجمة الشهر وتحديد ما يوازيه في التقويم الميلادي. فمثلًا، ترجم شهر رمضان بكلمة Gsuc، وهي مختصر لكلمة Genio sacrum التي تعني "الحرمان المقدس من أي متعة"[29]، ولم يتطابق مع الشهر الميلادي الذي يقابله[30]. إضافة إلى ذلك، عمد المترجم، في المعاهدة التي عقدها البنادقة مع السلطان ناصر الدين محمد بن قلاوون (12إ95-1297/ 1299-1309/ 1310-1341) Nassier Maemet في عام 701هـ/ 1302م، إلى تغيير اسم الشهر الهجري، فكتب شهر ذو الحجة بشكل مُحرّف Deleuze, Huleuze وترجمه "خروف الفصح" (Pasche arietis)؛ لأنه ربط بين عيد الأضحى الذي يحتفل به المسلمون بتقديم الأضاحي، والذي يبدأ في العاشر من شهر ذي الحجة، وينتهي في الثالث عشر منه، وعيد الفصح عند اليهود في

23 Ibid.

24 John Tolan, *Les Sarrasins: L'islam dans l'imagination européenne au Moyen Âge*, Pierre-Émmanuel Dauzat (trad.), Champs histoire no. 721 (Paris: Flammarion, 2006), pp. 184-192.

25 De Sacy, p. 34; Thomas, vol.1, p. 290; vol. 2, pp. 113, 306, 330.

26 منذ الحقبة الرومانية، كانت عبارة "مورو" تُطلَق على البربر في شمال أفريقيا. وصارت هذه العبارة رائجة في إسبانيا خلال حكم المسلمين للبلاد، ومع الوقت شاع استخدامها في أرجاء أوروبا كلها للدلالة على المسلمين أينما وجدوا.

27 De Sacy, p. 34; Thomas, vol. 1, p. 290.

28 Thomas, vol. 2, pp. 315, 327, 361, 374; Michele Amari, *I diplomi arabi del R. archivio fiorentino: Testo originale con la traduzione letterale e illustrazioni* (Firenze: Le Monnier, 1863), pp. 336, 343.

29 Félix Gaffiot, *Le Grand dictionnaire latin-français* (Paris: Hachette, 2000), p. 708.

30 Tafel & Thomas, vol. 3, p. 489.



العهد القديم، حيث كانت كل عائلة تقدم كبشًا ذبيحةً لله[31]. في مرحلة لاحقة، ابتداءً من منتصف القرن الرابع عشر، صارت الأشهر العربية تُترجم حرفيًا، لكن التحويل من التقويم الهجري إلى الميلادي لم يكن صحيحًا في أحيان كثيرة. فمثلًا، في عام 845هـ/ 1442م، لم يكن التاريخان اللذان وردا في نسختي المعاهدة المعقودة بين البنادقة والسلطان الظاهر سيف الدين جقمق صحيحين، حيث تحوّل 27 جمادى الأولى إلى 1 و2 تشرين 1442، في حين أن التحويل الصحيح هو: 27 جمادى الأولى، يقابله 3 تشرين الأول 1442[32]. كذلك، في عام 1449، كان تاريخ معاهدة البنادقة مع السلطان جقمق 26 ربيع الأول 853 هجري، ما يقابله 21 آذار/ مارس 1449، لكن هذا التاريخ الهجري يوافقه 19 أيار/ مايو 1449. لذلك، فإن التاريخ الصحيح للمعاهدة هو 26 محرم 853، وعلى الأرجح أن المترجم أخطأ في كتابة اسم الشهر[33].

ترجمة أسماء السلاطين والأمراء وكبار القادة والموظفين في الإدارة المملوكية وألقابهم

كانت ترجمة أسماء السلاطين وألقابهم، وأسماء الأمراء وكبار القادة والموظفين في الإدارة المملوكية، في معظمها محرّفة. فمثلًا: النائب naibo، والدوادار diodare، والحاجب azebo، والوالي luelli، والناظر nadro ... إلخ. وقد احتفظت بعض الأسماء والألقاب بأشكالها العربية (مثلًا: القاضي cadi Anafi، وcadhy وcadi). لكن في أحيان كثيرة، حُرّفت أسماء السلاطين وألقابهم حتى صار من الصعب معرفة من هو السلطان المذكور في المعاهدة: السلطان المعز أيبك Mois Eibat أو Melec Moys، والصالحي Salai، والأشرف Laseraf، والملك المنصور Melechmessor، والأشرف شعبان Aseraph Siaba، والناصر محمد والناصر محمد، والظاهر برقوق (1382-1399) Daer Baricoth ... إلخ. واختلطت الأسماء والألقاب على بعض المترجمين، حيث لم يُميَّز بين اللقب والاسم، لذلك كتب اللقب كأنه اسم الأمير صاحب الديوان Mirus Sabadanus، وسيف الدنيا والدين Scheif duniaiwadin، والملك الأشرف Syriph re Milech أو re dil Syriph[34].

اختلفت ترجمة أسماء السلاطين وألقابهم وكتابتها باللاتينية والإيطالية بين نص وآخر، فقد ظهرت أكثر، أو أقل، تحريفًا وتشويهًا وربما كان ذلك بسبب المُترجِم أو الكاتب الذي ينسخ النص المُترجَم. فمثلًا، في نسخ ترجمة المعاهدات المعقودة بين البندقية والسلاطين المماليك في الأعوام 818هـ/ 1415م، و825هـ/ 1422م، و845هـ/ 1442م، وردت أسماء السلاطين بأشكال مختلفة[35]. وفي معاهدة عام 818هـ/ 1415م وردت لائحة بأسماء السلاطين كالآتي: الظاهر بيبرس (1260-1277) Daher Berbars، والمنصور قلاوون Mansor Chalaon، والناصر حسن (1334-1361) Nasser Hassen، والأشرف شعبان Ascraffo Saben، والملك الظاهر برقوق Milech Daher Barichoco. وفي عام 825هـ/ 1422م، تضمنت المعاهدة لائحتين بأسماء السلاطين، لكن وردت الأسماء في كل لائحة بأشكال مختلفة، حتى إن إحدى اللوائح ضمّت اسمًا مُحرّفًا Huriaserassems (نور الشمس؟) لا علاقة له بأسماء السلاطين أو ألقابهم؛ فعلى الأرجح أنه ورد سهوًا، أو نتيجة خطأ ارتكبه المُترجِم أو الناسخ. في اللائحة الأولى، كُتِبَت أسماء السلاطين كما يلي: الظاهر بيبرس Daher Berbars، والمنصور قلاوون Monsor Chalaon، والأشرف شعبان Asiraffo Saben، والملك الظاهر برقوق Melech Daher Barchocho، والملك

31 Thomas, vol. 1, p. 9.

32 Ibid., vol. 2, p. 361; Wansbrough, "Venice," p. 497.

33 Thomas, vol. 2, p. 374.

34 Tafel & Thomas, vol. 3, p. 488; Thomas, vol. 1, p. 290; Ibid., vol. 2, p. 168.

35 Thomas, vol. 2, pp. 315, 327, 357; Wansbrough, "Venice," p. 492.

الناصر فرج (1399-1412) Farazo Milechnasser، وشيخ المحمودي (1412-1421) Siechi Melchmut. وفي اللائحة الثانية، الظاهر بيبرس Huriaserassems ،Daerbeibarz، والمنصور قلاوون Monsor Chalechun، والأشرف شعبان Aseraph Siabe، والناصر محمد Nassier Maemet، والظاهر برقوق Hudaer Baricoth، والملك الأشرف برسباي Barasbey Melech Asiraf. وفي عام 845هـ/ 1442م، باستثناء اسم السلطان الناصر حسن، جاءت أسماء السلاطين التي وردت في نص المعاهدة أكثر تحريفًا مما كانت عليه في المعاهدتين السابقتين: الظاهر بيبرس Daher Bibaras، والمنصور قلاوون Monsur Chalaver، والناصر حسن، والأشرف إسماعيل (1342-1345) Serapho Samei، والملك الظاهر برقوق Melechdaer Berichacho، والملك الظاهر جقمق Zachomac Melech Daer.

ولم يقتصر تحريف المترجمين والكتّاب والنساخ على أسماء السلاطين وألقابهم، بل شمل أيضًا أسماء الأمراء وموظفي الإدارة المملوكية الذين وردت أسماؤهم في المعاهدات. فمثلًا، ورد اسم الأمير بدر الدين بكتوت المعروف بأمير شكار، مُحرّفًا Bederdinum Messechar Bechtut، واسم محرف لأحد مسؤولي الإدارة Sachobo gserfedin الذي يمكن أن يكون تحريفًا لاسم يعقوب شرف الدين (؟)، وورد اسم شمس الدين بن المحتسب في المعاهدات بأشكال مُحرّفة مختلفة: Semsedi Ebene Elmehetessep, Semsedi Ebene Ilmehetessep, Siemphesin ebene matesep[36].

ترجمة بعض الكلمات بتحريفها وتغيير شكل كتابتها

أدّت الترجمة من العربية إلى الإيطالية إلى أخطاء غيّرت معاني بعض الكلمات، حيث تُظهر المقارنة بين نسخ المعاهدات المترجمة أن بعض أشكال الكلمات والجمل والعبارات المشتقة من اللغة العربية، التي أعطيت شكلًا إيطاليًا، بقيت مستخدمة، وأصبحت جزءًا من المفردات المعتمدة في الترجمة في ديوان الإنشاء، على الرغم من أنها شهدت تحريفًا متزايدًا بين نسخة وأخرى، أدى إلى تغيير لفظها وجعلها تبدو مختلفة كليًا عن أصلها. فمثلًا، في معاهدة عام 651هـ/ 1254م، وردت في إحدى الفقرات كلمتان cuffum وarsum، وهما على الأرجح تحريف لكلمتي القوف (قارب صغير) والعرصة (الساحة الخالية من البناء) اللتين تعنيان نوعين من الرسوم يُفرَضان على التجار البنادقة أثناء استخدامهم القوارب الصغيرة لتفريغ بضائعهم من السفن، وأثناء نقلهم البضائع إلى الساحة (أو العرصة) التي خصصتها لهم من السلطات المحلية[37]. وظهرت الكلمتان ذاتهما مرة أخرى في المعاهدة المعقودة مع البنادقة في عام 701هـ/ 1302م، مع إضافة كلمة جديدة هي الجالية (الجزية): cuffum, arssum, zilia، وفي عامَي 744هـ/ 1344م و756هـ/ 1355م كتبتا بشكل مختلف جدًا عن أشكالهما السابقة: celia, cuofi, arscha وcoba, enofi, arscha[38]، كما هو مبين في الجدول (1).

36 Thomas, vol. 1, p. 11; Ibid., vol. 2, pp. 314-315, 326-327, 357; Wansbrough, "Venice," p. 492.

37 Tafel & Thomas, vol. 3, p. 484.

نقل المترجم هاتين العبارتين من المعاهدات المعقودة بين البنادقة والسلاطين الأيوبيين في عام 604هـ/ 1208م Cuffo et Arso، وفي عام 635هـ/ 1238م Curfo et Arso، واعتبر الناشران تافل وتوماس أن Cuffo يمكن أن تكون تحريفًا لكلمة "تكلفة"، وArso تحريف لكلمة "عريضة"، وهما نوعان من الرسوم. لكن هذا الاحتمال مستبعد نظرًا إلى التغيير الكلي في الكلمتين من حيث الشكل واللفظ، ينظر: .Ibid., vol. 2, pp. 186, 339

38 Thomas, vol. 1, pp. 6, 290; Ibid., vol. 2, p. 21.



الجدول (1)

الكلمات المشتقة من اللغة العربية وتحريفاتها الإيطالية

	651هـ/ 1254م	701هـ/ 1302م	744هـ/ 1344م	756هـ/ 1355م
القوف	cuffum	cuffum	cuofi	enofi
العرصة	arsum	arssum	arscha	arscha
الجزية أو الجالية		zilia	celia	coba

المصدر: من إعداد الباحث

عربية كثيرة تغييرًا في أشكال كتابتها أثناء ترجمتها إلى اللاتينية والإيطالية من خلال حذف بعض الأحرف منها، أو إضافة أخرى إليها، وقد يحدث أن تتم كتابتها بشكل مختلف حتى لو وردت في النص نفسه، والأمثلة في المعاهدات كثيرة، ومن ذلك ما نذكره في الجدول (2).

الجدول (2)

التغير في الكلمات العربية أثناء ترجمتها إلى اللاتينية والإيطالية

	1254	1290	1302	1344	1355	1375	1415	1422	1442
ديوان	doana	dugana	duana	doana	doana		doana	doana	dohana
ترجمان	turciman truciman	torciman	turziman	truziman	truciman		truziman truciman	truciman	truziman
سكة	cecham	ceram	cecham	cecham	ceccam				
عُشر						osora			ossiere
القاضي		archadi	cadhy	el-cadi	el-cadi	chady		cadi	cadi
جامكية							zimichia	zemechia zunechia	
فندق	fontica	fundica		fontica funticha	fontica			fontego	
سمسار	sansar	censar			sanser				sansar
وكالة		duchella	duchella	lochela	luchella				

المصدر: من إعداد الباحث

كذلك، لم يُعتمد شكل موحد لترجمة أسماء المدن التي يرد ذكرها في المعاهدات؛ فكان القسم الأكبر من أسمائها محرفًا وأشكال كتابتها مختلفة، كما هو مبين في الأمثلة في الجدول (3).

الجدول (3)
ترجمة أسماء المدن من العربية

	1254	1290	1304-1302	1415	1422	1449
القاهرة	Cari	Cahiram	Kari	Chayro	Cairo, Cayro Caiero	Cayro
حماه				Aman	Aman	Aman
صفد			Safeth	Saffeto	Sapheto	Safeto
عكا			Accon	Acre Achre	Acri	Acre
الكرك				Charech	Charecho Churecho	
غزة				Gazera	Gazara	
بيروت				Baruto	Baruti	Baruti
يافا					Zaffo	
صيدا					Sayto	
اللاذقية					Licia Liza	La Liza

المصدر: من إعداد الباحث

تعطي التغييرات والتحريفات في شكل الكلمات ولفظها انطباعًا مفاده أن المترجمين يكتبون الكلمات العربية بما يتناسب واللفظ الإيطالي، وينقلها النسّاخ كما لو أنهم لا يفهمون معناها، بل يحاولون تقليد شكل كتابتها، ما يؤدي إلى زيادة تحريفها وتغيير الأحرف فيها، فتنشأ منها كلمات مختلفة كثيرًا عن أصلها. علينا أن نأخذ في الحسبان أن مضمون بنود المعاهدات كان متشابهًا، والامتيازات

المنوحة للتجار الإيطاليين من السلاطين لا تتغير بين معاهدة وأخرى، بل تتطلب أعوامًا. لذلك، يمكن أن نتساءل عن طريقة الترجمة المعتمدة في ديوان الإنشاء وأصولها التي يتبيّن أنها كانت تقوم على نسخ النصوص القديمة المترجمة للمعاهدات مع غياب معرفة عميقة بمعنى الكلمات العربية المترجمة وقواعد كتابتها بالإيطالية. وما يمكن أن يؤيد هذه الفرضية أن ترجمة المعاهدة التي عقدها البنادقة والسلطان الملك الصالح عماد الدين إسماعيل، في عام 744ه/ 1344م، نُسخت حرفيًا في عام 756ه/ 1355م، لما عقد البنادقة معاهدة مع السلطان الملك الناصر حسن لتثبيت الامتيازات التي منحها سلفه للبنادقة، حتى إنّ الكاتب الذي نسخ هذه المعاهدة المترجَمة في عام 756ه/ 1355م ترك في بداية النص اسم السلطان الملك الصالح عماد الدين Sala Elemedi، كما لو أن المعاهدة تُعقد خلال عهده وصادرة باسمه، ولم يغير شيئًا فيها، فجاءت نسخة مترجمة طبق الأصل لمعاهدة عام 744ه/ 1344م. وفي نهاية معاهدة عام 756ه/ 1355م، ذكر الكاتب اسم السلطان الملك الناصر حسن Melech Naser juuenis لتأكيد موافقته على بنود المعاهدة. الفروق الوحيدة بين مضمون المعاهدتين التي يمكن الإشارة إليها هي اختلاف كتابة بعض الكلمات وتحريفها خلال نسخها. من جهة أخرى، لما عقد الفلورنسيون معاهدة في عام 902ه/ 1497م مع السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون[39]، جاءت نسخة طبق الأصل للمعاهدة التي عقدها البنادقة مع السلطان جقمق في عام 845ه/ 1442م، كما أن اللافت في هذه المعاهدة أنها تحمل ختم السلطان قايتباي المتوفى قبل ستة أشهر من تاريخ عقد هذه المعاهدة، ما يدل على أن هذا النص قديمٌ يعود إلى عام 845ه/ 1442م، وأنه يُنسخ في كل مرة يقرر فيها سلطان عقد معاهدة مع البنادقة أو الفلورنسيين لتجديد الامتيازات الممنوحة لهم. يُضاف إلى ذلك، أنه بحكم الأصول المعتمدة في ديوان الإنشاء في صوغ نصوص المعاهدات المعقودة مع البنادقة وترجمتها، لم يُغيّر الكاتب الذي نسخ معاهدة 902ه/ 1497م في العبارات والألقاب التي كانت تُستخدم لمخاطبة الحكام البنادقة وأبقى عليها عند ذكر الحاكم الفلورنسي: أطلق لقب "الدوج" المخصص لحاكم البندقية، ولقب "المشايخ" المخصص لأعضاء مجلس الشيوخ البندقي، بدلًا من استخدام لقب "حاكم الإفرنتيين" أو "صاحب الإفرنتيين" لحاكم فلورنسا، و"الكمون" Comune للحكومة الفلورنسية[40]. ويدل ذلك على أنه كان لتقليد كتابة البنادقة وترجمة معاهداتهم تأثير بالغ في التقليد المُعتمَد في ديوان الإنشاء.

كانت تربط بين النصوص علاقات متبادلة، يعتمد بعضها على بعض بسبب نسخها، واستعارة كلمات وعبارات من نص سابق، وإضافته إلى نص جديد من دون الاهتمام بشكل كتابتها. كما أن زيادة الأخطاء في كتابة الكلمات العربية المترجمة وإعطاءها شكلًا إيطاليًا كانت نتيجة غياب المراجعة للنص النهائي. لكن في القرن الخامس عشر، يبدو أن الترجمة عرفت تحسنًا؛ ففي عام 825ه/ 1422م، راجع القنصل البندقي لورنزو كابللو (الخبير باللغة العربية) نص المعاهدة المترجم إلى الإيطالية للتأكد من توافقه مع النص العربي[41]. وتُظهر مقارنة المفردات المستخدمة في العلاقات الدبلوماسية مع الإيطاليين، في القرنين الثالث عشر والخامس عشر، أن الترجمة في ديوان الإنشاء عرفت تطورًا، وأن المترجمين في القرن الخامس عشر صاروا أكثر دراية ومعرفة باللغة العربية مقارنة بما كانوا عليه في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، على الرغم من استمرار الأخطاء في كتابة بعض الكلمات العربية المترجمة، حيث ما عادت الكثير من الكلمات والمفردات التي كانت شائعة الاستعمال في ترجمة نصوص المعاهدات، تُستخدم، فمثلًا: سكة cecham، ووكالة بيع luchella ، lochela،duchella، وخزنة gazenna، وفداء feda، وكفار chefari، والشونة asona، وصاحب الديوان sahib sabaduani، messete duane، ومستوفي القاهرة mostophij duorum de Karo ... إلخ[42]. وظهرت كلمات ومفردات جديدة بسبب معرفة أوسع

39 هو السلطان الملك الناصر محمد الذي خلف السلطان قايتباي الذي دام حكمه عامين (1496-1498).

40 Wansbrough, "Venice," pp. 483-523; John Wansbrough, *Lingua Franca in the Mediterranean* (Virginia/ Surrey: Curzon Press, 1996), p. 163; Amari, pp. 183, 225.

41 Thomas, vol. 2, p. 327.

42 Ibid., vol. 1, p. 10; De Sacy, pp. 38-40.

وأفضل للإدارة المملوكية، ومناصب الأمراء والقادة والمسؤولين ومهماتهم في معاهدات القرن الخامس عشر، وخاصةً في المعاهدات التي عقدها البنادقة مع السلاطين، وصار المترجمون يوردون أسماء كثير من المسؤولين في الإدارة المملوكية ويحددون وظيفتهم: البريدي Beredi، والخاصكي Chaschi، والمتولي أو الوالي Luelli، والعامل Amet، وكاتب السر Catibisser، وناظر الخاص Nadrachas، وناظر الجيشNadracer، وخواجا coza [43]. وصارت الترجمة أكثر اعتمادًا على الاختيار الدقيق للكلمات، فمثلًا عند ذكر مقر إقامة السلطان في القاهرة، كان المترجمون في القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر يستخدمون عبارة "قلعة الجبل" Castrum Montane، لكنهم استبدلوها في بداية القرن الخامس عشر بعبارة "الأبواب المقدسة" porte sancte كترجمة لـ "الأبواب الشريفة"[44]. كما ميّز المترجمون في القرن الخامس عشر بين القضاة (قاضٍ حنفي cadi Anafi، وقاضٍ ناظر cadi nadro) الموكلة إليهم حل المشكلات والفصل في الدعاوى بين التجار الإيطاليين والتجار رعايا السلطان، وصارت كلمة "غريم" تُترجم حرفيًا بشكل إيطالي garimo، تتبعها الكلمة المرادفة لها بالإيطالية adversario. واعتمد المترجمون مفردات وعبارات تجارية مختلفة، وأفعالًا مستخدمة في عمليات البيع والشراء بين التجار البنادقة والتجار في الشام ومصر، مثل عبارة "قطع الصوت للتوابل" rota la voxe de le spetie، وأبطل batalar، وزغل xagalar، وغربل garbellar، وتعريفة tariffa، ومُستَخلَص mastellada، وديوان القبان doana del gaban بدلًا من ديوان doana لمزيد من الدقة في المعنى المقصود، وتحديد اسم الدينار "دينار أشرفي" sarafi أو saraphi[45]. إضافة إلى ذلك، تضمنت المفردات التي استخدمها المترجمون الكلمة التركية "بازار" بشكل إيطالي bazaro لترجمة كلمة "سوق" المعتمدة في مصر وبلاد الشام[46]. ومثّلت هذه القاعدة المعتمدة في الترجمات الإيطالية إعارةً ثقافيةً من اللغتين العربية والتركية، من خلال تكيّف لغوي طفيف مع الكلمات الدخيلة، من دون إعطاء شكل الكتابة أهميةً.

ترجمة البسملة وغيرها من العبارات واختلافها في المعاهدات البندقية والفلورنسية

كان يُصدّق على شرعية الوثائق الصادرة عن ديوان الإنشاء وقانونيتها، بوضع اسم السلطان عليها؛ أي طغراه أو علامته المكتوبة بخط يده. وكانت تظهر على كل وثيقة، في بداية النص، علامة السلطان، مكتوبًا تحتها البسملة "باسم الله الرحمن الرحيم"، يتبعها اسم السلطان وألقابه والنعوت المنسوبة إليه والأدعية المرفوعة له. وكانت ترجمة البسملة، خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، غير كاملة مقتصرة على عبارة "باسم الله" In nome Dei، أو تغيير المعنى "باسم نعمة الله" En nome de la gratia de Dio[47]. أما في القرن الخامس عشر، فصارت البسملة تُترجم حرفيًا Al nome de Dio misericordioxo e piatoxo، أو Al nome de Dio misericordiose et pietoso. لكن قد تظهر أحيانًا نواقص أو تعديلات في ترجمة العبارة، سببُها، على الأرجح، خطأٌ ارتكبه المترجم أو الكاتب الذي نسخ النص. ففي عام 825هـ/ 1422م، وردت البسملة مرتين في النص المترجم للمعاهدة المعقودة بين البنادقة والسلطان برسباي، "باسم الله الرحمن الرحيم" Al nome de Dio misericordioso et pietoso في المرة الأولى، و"باسم الله الرحيم الرحمن" Al nome de Dio pietoso e

43 Wansbrough, "Venice," p. 494; Reinaud, pp. 38, 42, 45.

44 Thomas, vol. 1, p. 11; vol. 2, pp. 315, 327; Wansbrough, "Venice," p. 490; Maria Pia Pedani Fabris, "Gli ultimo accordi tra i sultani mamelucchi d'Egitto e la repubblica di Venezia," *Quaderni di Studi Arabi*, no. 12 (1994), p. 56.

45 Thomas, vol. 2, pp. 312, 357-358; Fabris, pp. 56, 59; Reinaud, pp. 37, 40, 48-49.

46 Wansbrough, "Venice," p. 490.

47 Thomas, vol. 1, pp. 292, 297; Ibid., vol. 2, p. 19.

misericordioso في المرة الثانية. وفي عام 845هـ/ 1442م، في المعاهدة مع السلطان جقمق، اقتصرت ترجمة البسملة على "باسم الله الرحمن" Al nome de Dio misericordioso[48]. وفي المعاهدة مع البنادقة في عام 1504، اتخذت البسملة في بداية النص شكلًا ومعنى مختلفين عمّا درج عليه التقليد خلال القرن الخامس عشر، فبرزت كعبارة باللاتينية تتصدر النص المكتوب بالإيطالية: In nomine Dei omnium pientissimi (باسم إله جميع كثيري التقوى أو المؤمنين)[49]. في هذه الحالة، لم يعتمد المترجم على الترجمة الحرفية للبسملة، واستعاض عنها بعبارة لاتينية؛ ما يدفعنا إلى الاعتقاد أنه كان في استطاعة المترجم أن يُحدِث تغييرًا في العبارات التي تذكر اسم الله أو الأدعية في مقدّمات النصوص، لكنه كان عليه، في المقابل، الالتزام حرفيًا بمتن النص وما يتضمّنه من أوامر وقرارات صادرة عن السلطان من دون أي تغيير، منعًا للالتباسات في فهم المعاني المقصودة.

تُظهر المقارنة بين النصوص المترجمة الصادرة عن ديوان الإنشاء للمعاهدات، التي عقدها البنادقة والفلورنسيون مع السلاطين خلال القرن الخامس عشر، أن الترجمة لم تكن موحَّدة وأنها تتضمّن مفردات مختلفة؛ ما يعطي انطباعًا مفاده أن المترجمين، وإن كانوا يتّبعون البروتوكول المعتمد في ديوان الإنشاء الذي يحرص على الحفاظ على شكل كتابة النص وترتيب بنود المعاهدات، فإنهم يستخدمون مفردات وعبارات خاصة، يستعملها البنادقة والفلورنسيون عند مفاوضتهم السلاطين، كما تختلف كتابة النص المُترجَم بين الترجمة للمعاهدات البندقية ونظيرتها الفلورنسية؛ لأنها تتبع اللهجة المحكية وأشكال الكتابة المُتّبعة للأحرف في البندقية وفلورنسا. ويدفعنا هذا الاختلاف في كتابة النص بلهجة بندقية أو فلورنسية، أثناء ترجمته، إلى الاعتقاد أنه خلال القرن الخامس عشر صار يُختار في ديوان الإنشاء أشخاص للترجمة إلى الإيطالية وكتّاب نُسّاخ ملمون باللهجات المحكية المختلفة في المدن الإيطالية، كي تتوافق الترجمة وكتابة النص مع لهجة كل مدينة إيطالية بمعزل عن الأخرى، حتى لو كان النص هو نفسه من حيث المضمون.

في المعاهدة التي عقدها الفلورنسيون والسلطان برسباي في عام 825هـ/ 1422م، تُرجمت البسملة بشكل خاطئ "باسم الله الرحمن الرحيمين" Al nome de Dio misericordioso a'misericordiosi وهي مختلفة عن ترجمة البسملة في المعاهدة مع البنادقة في العام نفسه، حيث تُرجِمَت على نحو صحيح. وفي نهاية المعاهدة، وردت عبارة لم تستعمل في معاهدة البنادقة (1422) هي "الله وملائكته يصلون على نبينا": Et Dio canta et li suoi angeli sopra lo nostro Profeta[50]. إضافة إلى هذا الاختلاف في الأسلوب والشكل، فإن الكثير من المفردات والعبارات التي وردت في معاهدة الفلورنسيين في عام 825هـ/ 1422م، لم ترد في معاهدة البنادقة في ذاك العام، بل استُخدِمَت في المعاهدتين اللتين عُقدتا لاحقًا بين البنادقة والسلطان جقمق في عامي 845هـ/ 1442م و853هـ/ 1449م، فالمعاهدات تتشابه في مضمونها، لكنها تختلف باختلاف المُترجِمين الذين يختارون بعض المفردات دون أخرى، والناسخين الذين يُعدّلون شكل كتابتها ويُغيّرونه؛ إذ استخدم مُترجِم نص المعاهدة الفلورنسية بعض الكلمات غير المستعملة من البنادقة؛ مثل germe، وbarcharicuoli، و zavorra، وتمّت الترجمة وفقًا للّهجة المحكية في فلورنسا؛ ما أدّى إلى التغيير في شكل كتابة الأحرف، مقارنةً بمعاهدة البندقية، ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة، كما في الجدول (4).

---

48 Ibid., vol. 2, pp. 307, 321, 364.

49 Fabris, p. 59.

50 Amari, pp. 336, 340.

الجدول (4)
اختلاف الترجمة بين المعاهدة المعقودة مع فلورنسا والمعاهدة المعقودة مع البندقية

المعاهدة المعقودة مع فلورنسا عام 1422	المعاهدة المعقودة مع البندقية عامي 1442 و1449
bastagii	bastaxi, bastasi[51]
cammelli, cancellieri	gambeli, gambelieri[52]
gherballatori	garbelatori[53]
porta santa	porte sancte
dogana del gabbano	doana del gaban
mangiaria[54]	manzaria
barcharicuoli[55]	
zavorra[56]	
germe[57]	

المصدر: من إعداد الباحث

عمومًا، كانت المفردات المستخدمة في معاهدات البندقية، في الأعوام 825هـ/ 1422م، و845هـ/ 1442م، و853هـ/ 1449م، أغنى من تلك التي استخدمها الفلورنسيون؛ بسبب الاستعمال الواسع لعدد كبير من المفردات والعبارات الناتجة من توسع الحركة التجارية البندقية في السلطنة المملوكية وتفوّق التجار البنادقة على غيرهم من التجار الأوروبيين[58].

تُظهر هذه الأمثلة كلها أنه على الرغم من التحسن الذي شهدته الترجمة في ديوان الإنشاء خلال القرن الخامس عشر، والاختيار الخاص والدقيق لبعض الكلمات العربية وكتابتها بشكل إيطالي يختلف باختلاف اللهجات المحكية الإيطالية، تحديدًا البندقية والفلورنسية، فإن الأشكال المُحرّفة للكلمات والعبارات المترجمة إلى اللاتينية والإيطالية، والأخطاء في الترجمة والنسخ، أصبحت مع مرور الزمن مفردات لا يمكن تجنّبها وتتّبع التقليد والعُرف المُعتمَدين في ديوان الإنشاء لترجمة نصوص المعاهدات التي يعقدها السلاطين مع الحكام الإيطاليين؛ لأن لدى الطرفين، الإيطاليين والسلاطين، نيّة احترام الأعراف المُتّبعة في عقد المعاهدات، بهدف الحفاظ على شكلها ومضمونها من دون إحداث أي تغيير فيها. ويبدو أن الاختلافات في قواعد كتابة الكلمات وتحريف شكلها ولفظها

51 الحمّالون.
52 الجمّالون.
53 المغربلون.
54 كلمة مستخدمة للدلالة على الضرائب والرسوم غير الشرعية التي كان يفرضها المسؤولون المماليك على التجار.
55 المراكبيون أو أصحاب المراكب الصغيرة التي كانت تستخدم في تفريغ البضائع من متن السفن أثناء رسوّها في الميناء.
56 تحريف للكلمة العربية "صابورة"، أي ما يوضع في بطن السفينة من الثقل لئلّا تميل وتضطرب. استعمل الفلورنسيون أيضًا فعل zavorrar المشتق من كلمة zavorra (صابورة) الذي يعني تثقيل السفينة.
57 كلمة عربية "الجرم"، جمعها "الجروم"، وهي نوع من المراكب الصغيرة.
58 Thomas, vol. 2, pp. 320-327; Ibid., vol. 2, pp. 353-361; Wansbrough, "Venice," pp. 487-497.



كانت أمرًا ثانويًا، في حين تركّز الاهتمام في المضمون المكتوب والمُترجَم وفقًا لبروتوكول دبلوماسي تُختار فيه كلمات وعبارات معيّنة لتجنّب أي سوء فهمٍ يمكن أن يُغيّر في المعنى، حتى لو كان شكل كتابتها غير صحيح. وهذا ما يُفسّر ازدياد عدد الكلمات العربية التي تُرجِمَت بإعطائها شكلًا إيطاليًا. فاللغتان الإيطالية والعربية تتّبعان نظامين لغويين مختلفين جدًا، والتبادلات بينهما اقتصرت على استيعاب واضح لبعض الكلمات؛ لذلك كان ضروريًا للإيطاليين أن يعتمدوا الكلمات العربية التي تصف بطريقة أحادية المعنى الواقعَ العربي. وفي بعض الأحيان، حافظت الكلمات المستعارة من العربية على لفظها ونُطقِها الأصلي، أو شبه الأصلي، لكنها خضعت لتغيير إملائي تمثّل بتطبيق قواعد الإملاء في اللغة المتلقية، أي الإيطالية. إلا أن اللغة المعتمدة في التبادل الدبلوماسي بين الحكام الإيطاليين والسلاطين، التي هي عبارة عن خليط من العامية وبعض المصطلحات التقنية، اقتصر فهمها في إيطاليا على الحكام والدبلوماسيين والتجار من ذوي الخبرة بالشرق وبأحوال السلطنة المملوكية وعاداتها. كما كانت الاستعارة اللغوية في مجال الدبلوماسية في اتجاه واحد، أي من العربية إلى الإيطالية. ففي النصوص العربية للمعاهدات، لم يستخدم الكتّاب في ديوان الإنشاء كلمات إيطالية، باستثناء ألقاب الحكام الإيطاليين مثل "الدوج" أو "الكمون"، إلا أنهم استعملوا، مرات قليلة - على نحو محدود - بعض الكلمات ذات الاستخدام الواسع في التبادلات السياسية والتجارية عبر البحر المتوسط؛ مثل "جامكية" (راتب القنصل) من الفارسية، و"قنصل" و"قرصان" من اللاتينية، و"أربون" (عربون) و"فندق" من اليونانية. ويرتبط هذا الاستعمال اللغوي المحدود جدًا للكلمات الأجنبية بأهمية اللغة العربية ومكانتها في العلاقات الدبلوماسية المتبادلة مع الإيطاليين خاصةً، والأوروبيين عمومًا؛ لأنها تعكس قوة الموقف السياسي وصلابته في السلطنة المملوكية التي كانت في أوج قوتها واتساع سلطتها.

خلاصة

كانت "الترجمة الفعلية" من العربية إلى اللاتينية والإيطالية في ديوان الإنشاء المملوكي قليلة جدًا، على الرغم من أن الحقبة المملوكية شهدت علاقات تجارية ودبلوماسية كثيفة مع المدن الأوروبية، عمومًا الإيطالية. وكانت الترجمة تعتمد، في قسمها الأكبر، على نماذج معاهدات معقودة بين السلاطين والحكام الإيطاليين، فيُعاد نسخها وتُضاف إليها بنود وفقرات جديدة عند الضرورة. وبسبب السياسة الناجحة والمثمرة التي انتهجها البنادقة في تعاملهم مع السلاطين، صارت المعاهدات البندقية في القرن الخامس عشر مقياسًا تعتمده مدينة فلورنسا وغيرها من المدن والقوى الأوروبية الجديدة التي دخلت في مدار التجارة المتوسطية. ولم تكن اللغة العامل الحاسم في ترجمة النصوص وكتابتها، بل جرى التركيز على الشكل الذي نتج منه تداخل لغوي لم يكن في الإمكان تجنّبه؛ لذلك حرص ديوان الإنشاء على اعتماد بعض الكلمات والعبارات التقليدية المستخدمة في الدبلوماسية، وفرض على المترجمين والكتّاب التمرس والتقيّد بالقواعد والأصول المتبعة. فنتج من ذلك أنْ أصبحت لغة الدبلوماسية الصادرة عن الديوان تقوم على تركيب حتمي لأصول قانونية وسياسية وتجارية مُترجمَة حرفيًا. وبرز ضمن هذا النظام اللغوي بعض المفردات والعبارات المُحرّفة شكلًا عند ترجمتها من العربية إلى اللاتينية والإيطالية، وازداد تحريفها وتغيير شكل كتابتها أثناء نسخها. وكان هذا النظام اللغوي المطبق في ديوان الإنشاء وليد ممارسات وتقاليد مُتّبعة في الترجمة والكتابة خلال ثلاثة قرون، بين منتصف القرن الثالث عشر ونهاية العصر المملوكي. ومن هذه اللغة المعتمدة في الدبلوماسية، ستظهر مفردات لغوية مكوّنة من مزيج بين الإيطالية واللاتينية والعربية والتركية واليونانية، للدلالة على بعض العبارات الأكثر استعمالًا ورواجًا في مجالَي السياسة والتجارة، وسينتج منها نموذجٌ للحوار والتخاطب بين مختلف مناطق البحر المتوسط، يعتمده الدبلوماسيون والتجار، معروف باسم "اللغة الفرنجية" La Lingua Franca التي ستدوم قرونًا عدة[59].

59 Wansbrough, *Lingua franca*, pp. 147-150; Jocelyne Dakhlia, *Lingua franca: Histoire d'une langue métisse en Méditerranée,* Collection Bleu (Paris: Actes Sud, 2008), pp. 31-37.

المراجع References

العربية

- الأزراري، تقي الدين أبو بكر بن علي بن حجة الحموي. **كتاب قهوة الإنشاء**. تحقيق رودولف فيسيلي. بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، 2005.
- الحلبي، تقي الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد التيمي الشهير بابن ناظر الجيش. **كتاب تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف**. تحقيق رودلف فسلي. القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1987.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003.
- السحماوي، شمس الدين محمد. **الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم المعروف باسم (المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا للخالدي)**. دراسة وتحقيق أشرف محمد أنس. مراجعة حسين نصار. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2009.
- العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي. **التعريف بالمصطلح الشريف**. عني بتحقيقه وضبطه وتعليق حواشيه محمد حسين شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1988.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد. **كتاب صُبح الأعشى**. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1922.
- مكرزل، بيار. "المعاهدات التجارية بين البندقية والسلاطين المماليك". **مجلة المشرق**. مج 87، العدد 2 (2013).

الأجنبية

- Adler, Elkan Nathan (ed.). *Jewish travellers*. Broadway Travellers Series. London: George Routledge & Sons; Broadway House, 1930.
- Amari, Michele. *I diplomi arabi del R. archivio fiorentino: Testo originale con la traduzione letterale e illustrazioni*. Firenze: Le Monnier, 1863.
- Ashtor, Eliyahu. *Levant Trade in the later Middle Ages*. New Jersey: Princeton University Press, 1984.
- Cowdrey, Herbert Edward John. "The Papacy, the Patarenes and the Church of Milan." *Transactions of Royal Historical Society*. vol. 18 (1968).
- Dakhlia, Jocelyne. *Lingua franca: Histoire d'une langue métisse en Méditerranée*. Collection Bleu. Paris: Actes Sud, 2008.
- De Galarreta, Francisco Javier Apellániz Ruiz. "Banquiers, diplomates et pouvoir sultanine: Une affaire d'épices sous les Mamelouks circassiens." *Annales Islamologiques*. no. 38 (2004).
- De Meneses, Amada Lopez. "Los consulados catalanes de Alejandria y Damasco en el reinado de Pedro el ceremonioso." *Estudios de Edad Media de la Corona de Aragon*. vol. 6 (1956).
- De Sacy, Antoine Silvestre (ed.). *Notices et extraits des manuscrits de la bibliothèque nationale, et autres bibliothèques*. Paris: Imprimerie royale, 1827.

- Fabris, Maria Pia Pedani. "Gli ultimo accordi tra i sultani mamelucchi d'Egitto e la repubblica di Venezia." *Quaderni di Studi Arabi*. no. 12 (1994).
- Ghinzoni, Pietro. "Un ambasciatore del Soldano d'Egitto alla corte Milanese del 1476." *Archivio Storico Lombardo*. no. 2 (1875).
- Heyd, Wilhelm. *Histoire du commerce du Levant au Moyen Âge*. Furcy Reynaud (trans.). Amsterdam: Adolf M. Hakkert, 1959.
- Kedar, Benjamin Z. *Merchants in crisis: Genoese and Venetian Men of Affairs and the Fourteenth-Century Depression*. New Haven: Yale University Press, 1976.
- Moukarzel, Pierre. *La Ville de Beyrouth sous la domination mamelouke (1291-1516) et son commerce avec l'Europe*. Baabda: Éditions de l'Université Antonine, 2010.
- ________. "The Translators at the Chancellery of the Mamluk Sultans in Cairo." *Sawt Al-Jamiaa*. no. 11 (2017).
- Reinaud, Joseph Toussaint. "Traités de commerce entre la république de Venise et les derniers sultans mameloucs d'Égypte (traduits de l'italien, et accompagnés d'éclaircissements)." *Journal of the American Oriental Society*. no. 4 (1829).
- Tafel, Gottlieb Lukas Friedrich & George Martin Thomas. *Urkunden zur Älteren Handels-und Staatsgeschichte der Republik Venedig mit Besonderer Beziehung auf Byzanz und die Levante: Vom Neumten bis zum Ausgang des fünfzehnten Jahrhundert*. vol. III: *Theil (1256-1299)*. Wien: Der Kaiserlich-Königlichen Hof- Und Staatsdruckerei, 1857.
- Tafur, Pero. *Travels and adventures 1435-1439*. Malcolm Letts (Trans. & Ed. & Intro.). Broadway Travellers Series. London: George Routledge & Sons; Broadway House, 1926.
- Thenaud, Jean. *Le Voyage d'outremer (Égypte, Mont Sinay, Palestine) suivi de la relation de l'ambassade de Domenico Trévisan auprès du Soudan d'Égypte-1512-*. Publié et annoté par Charles Schefer. Paris: Ernest Leroux, 1864.
- Thomas, George Martin (ed.). *Diplomatarium Veneto-Levantinum: Sive acta et diplomata res venetas graecas atque Levantis illustrantia*. New York: B. Franklin, 1966.
- Tolan, John. *Les Sarrasins: L'islam dans l'imagination européenne au Moyen Âge*. Pierre-Émmanuel Dauzat (trad.). Champs histoire no. 721. Paris: Flammarion, 2006.
- Wansbrough, John. "A Mamluk Ambassador to Venice in 913/1507." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*. vol. 26, no. 3 (1963).
- ________. "Venice and Florence in the Mamluk Commercial Privileges." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*. vol. 28, no. 3 (1965).
- ________. "A Mamluk letter of 877/1473." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*. vol. 24, no. 2 (1961)
- ________. *Lingua Franca in the Mediterranean*. Virginia/Surrey: Curzon Press, 1996.

في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟

عزمي بشارة

في إجابة عن سـؤال يُطرح بكـثرة في الأعوام الأخيرة، صـدر عن المركـز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات كتـاب مهمّ يـشرح فيه مؤلفـه عزمي بشـارة ظاهرة الشـعبوية وسـياقاتها التاريخيـة؛ فقـد أصبـح مـن الـضروري شرح جـذور الظاهـرة وماهيتهـا وتدقيـق المفهوم، ولا سـيما بعـد أن راج اسـتخدام المصطلح إعلاميًـا في وصـف حـركات يمينيـة نشـأت وانتـشرت خـارج الأحـزاب المعروفة، وفي وصف سياسـيين جدد بـرزوا وصعـدوا مـن خـارج المنظومـات الحزبيـة في أوروبـا والولايات المتحـدة الأميركية.ينفرد هذا الكتاب بالانطلاق مـن نظرية الديمقراطيـة وبنيتها، وبالفصل بين ظاهـرة الشـعبوية في الديمقراطيـات؛ إذ يُظهر تميّزها بوضوح على نحـو مبيّن لحدودها ودرجاتها من جهـة، وحالهـا في البلـدان ذات الأنظمة السـلطوية التـي يصعب التمييز فيها بين الشـعبوي والشـعبي في المعارضة.





ندوة أسطور
Ostour Seminar





المؤرخ العربي ومصادره - القسم الثاني

Arab Historians and their Sources, Part 2

عقدت مجلة أسـطور للدراسـات التاريخية، بالتعاون مع قسم التاريخ في معهد الدوحة للدراسـات العليا، ندوتها بعنوان "المؤرخ العربي ومصادره"، خلال الفترة 29-30 نيسـان/ أبريل 2019، في الدوحة – قطر، وذلك بمشاركة عدد من المؤرخين والباحثين من جامعات عربية مختلفة. دارت أشـغال الندوة حول أربعة محاور ودراسـة حالتين. يتعلق المحور الأول بتجارب في الأرشـيف تهـمّ طريقة اسـتعماله وصعوباته، وأهميـة الأجنبي منه في معالجـة العديد من قضايـا التاريخ العربي. أما المحور الثاني فقد وقف فيه المشـاركون عند مسـألة تعـدد مصادر المؤرخ. وأما المحور الثالـث فيتعلق بتاريخ الزمن الراهن، في حين خصص المحور الرابع لموضوع الغيرية والمصادر، وفي إطاره تعرض الباحثون للكتابات الرحلية عندما تتصدر الرحلة مدونة المؤرخ، وتصبح الرحلة نفسها أساسًا مصدريًا لكتابة تاريخ الغير. أما الحالتان اللتان جرت دراستهما، فتتعلقان بالمصادر العثمانية، وتعامل المؤرخين العرب مع هذه النصوص. في حين تتعلق الثانية بتاريخ فلسطين، وفي هذا المحور تطـرق باحثون إلى تعامل المؤرخين والباحثين مع مصادر تاريخ فلسـطين في فـترات مختلفة، وفي مجالات بحثية متباينة. في هذا العدد سننشر القسم الثاني من أعمال الندوة ممثلًا في تجارب مؤرخين وباحثين مع المصادر التاريخية المتنوعة: الرحلة، وعلاقة الأقليات بالغيرية، وتاريخ الزمن الراهن، والتجاهل المتبادل بين المصادر العثمانية والنصوص المغربية.

On 29-30 April 2019, Ostour – in collaboration with the Department of History at the Doha Institute for Graduate Studies – held a seminar titled Arab Historians And Their Sources in Doha, Qatar, with the participation of academics from various Arab universities. The seminar considered four main themes and two case studies. The first theme was archive experiences, the importance and difficulties of working out how to approach the archive and the importance of foreign archives to studying many topics in Arab history. The second theme was the variety of sources available to historians. The third theme was modern history. The fourth theme was otherness and sources, within which participants considered travel writing in which the journey itself takes centre stage for the historian and travel becomes a source for writing the history of the other. The first case study was Ottoman sources and how Arab historians have approached them. The second case study was the history of Palestine. Here researchers discussed historians and researchers' approaches to sources in the history of Palestine in various periods and within various fields of study. In this issue, part two of the proceedings of the seminar are made available, discussing historians and researchers' experiences with diverse historical sources: travel, the relationship of minorities with otherness, the history of modern times, and how Ottoman and Moroccan sources ignored one another.

مصطفى عبد الله الغاشي | Mustafa Abdallah Al Ghashi[1]

المؤرخ والرحلة أو كيف تتصدّر الرحلة مدوّنة المؤرخ؟ الرحلة المغربية والشرق العثماني أنموذجًا

Historians and Travel, or, How Can Travel Sit at the Heart of the Historian's Writing? Moroccan and Eastern Ottoman Travel as an Example

مقدمة

تُعتبر الرحلات من بين المصادر التي يلجأ إليها المؤرخ لإنجاز بحوثه التاريخية؛ فعلى الرغم من اعتماده على المصادر التاريخية الأساسية، وعلى رأسها الوثائق وكتب التاريخ، وخصوصًا في ما يتعلق بالتاريخ السياسي، فإنه يضطر إلى اللجوء إلى كتب الرحلات لإيجاد أجوبة عن بعض الجوانب في ما هو اجتماعي وثقافي ذهني وفكري وديني وصوفي، فتتحول الرحلة بذلك إلى نوع من المصادر الأولية، تجعل المؤرخ يحوّلها إلى نصوص مركزية حاسمة. ولعل المثال على ذلك "الرحلة المغربية إلى الشرق العربي الإسلامي خلال الفترة الحديثة"، حيث توفّر موادها الدسمة أجوبة عن كل ما يتعلق بالنواحي الاجتماعية والثقافية، قد تغيب كلّيًا أو جزئيًا في المصادر الأخرى، التاريخية منها على الخصوص؛ إذ توفر مادة عن أحوال السفر وظروفه والطرق ووسائل النقل، البرية منها والبحرية، والتنظيم، والأمن، والقبائل والمدن، والموانئ، والعادات والتقاليد، والمساجد، والأضرحة والزوايا، وتقدم معلومات ديموغرافية وطوبوغرافية مهمة، وغير ذلك، في مجال يمتد من بلاد المغارب وحتى الحجاز، مرورًا بمصر والشام وفلسطين وإستانبول... إلخ. إنها مادة تفرض احتياطيات منهجية في التعامل معها، وخصوصًا من حيث صدقية المعلومات وذاتية الرحّالة وموقفه من الأحداث والوقائع، تضطر المؤرخ إلى تغيير آليات الاشتغال في كتاباته، اعتمادًا على الرحلات.

1. ما السياق الذي ازدهرت فيه الرحلة المغربية إلى الشرق العثماني؟
2. من هم الرحّالة المغاربة الذين ارتادوا الشرق العثماني؟ وما نصوص الرحلات التي أرّخت للشرق العثماني وتمكّنت من التحول إلى مصدر أساسي للتأريخ؟
3. ما المضامين والمجالات التي توفّرها متون الرحلات؟ وما الانطباعات والمواقف التي تقدمها الرحلات عن المشاهد في الشرق العثماني؟ وكيف أُعيد إنتاج المشاهد اليومية في مشرق السلطنة العثمانية عند الرحّالة؟

---

1 أستاذ باحث في التاريخ الحديث، كلية الآداب، تطوان، جامعة عبد المالك السعدي.
Professor of modern and contemporary history at the Faculty of Arts and Humanities, Tetouane, Abdelmalik El Saadi University.

أولًا: في السياق: علاقات المغرب والشرق العثماني: حاجز أم حافز؟

تقتضي الضرورة المنهجية للموضوع إدماج العلاقات المغربية - العثمانية خلال الفترة الحديثة في دراستنا (1500-1800)؛ نظرًا إلى دورها أولًا في زيارة الرحالة المغاربة الشرق، سواء بهدف الحج أم السفارة، وثانيًا لمساهمتهم في التعريف بالمجتمع الشرقي العثماني. إنها فترة زمنية طويلة، لكنها حافلة بأحداث كبرى أثّرت إلى مدى بعيد في تنقّل المغاربة إلى الشرق، حيث الاحتكاك الفعلي للنخبة المثقفة المغربية بالمجتمع الشرقي العثماني. وهو ما سوف يؤدي إلى إعادة إنتاج صورة فردية أو جماعية عنه، وعلى نحو متفاوت بين الرحّالة المغاربة.

إذًا، ما المفاهيم التي كانت تؤطّر علاقة دول العالم الإسلامي في الفترة الحديثة، المغرب والدولة العثمانية؟ لم يكن المغرب يمثّل في يوم من الأيام دار حرب بالنسبة إلى الدولة العثمانية، على الرغم من الصراعات والمواجهات العسكرية التي جمعتهما على الحدود الجزائرية، والتي لم يكن يتحكم فيها منطق الفتوحات أو "الجهاد"، حيث كانت تجمع المغرب والعثمانيين وحدة الدين والثقافة والحضارة، الأمر الذي يُحتّم علينا الخروج من معادلة دار الحرب – دار الإسلام[2]. وعلى هذا الأساس، خضعت العلاقات المغربية - العثمانية، إلى حدٍ بعيد، لمفهوم "الثقافة الدبلوماسية"، من حيث إنها توجهات سياسية ومواقف ومعارف وأحكام تجمع بين نظامين سياسيين، وتبلورت حول إشكاليتين كبرَيين: الخلافة والتعاون الإسلامي. لكنّ معالم "مفهوم الثقافة الدبلوماسية" تبلورت في الفترة الحديثة، في سياق إقليمي ودولي كان له الدور الكبير في تحديد السلوك الدبلوماسي للدولة المغربية والدولة العثمانية، وتحديدًا دول الحوض المتوسطي. ونستنتج من ذلك أن العلاقات ما بين المغرب والعثمانيين، بصفتها نموذجًا للعلاقة بين دولتين إسلاميتين (دار الإسلام)، تنفرد بخصوصيات قد لا نجدها في نماذج إسلامية أخرى، مثل الدولة الصفوية في إيران (سنّة/ شيعة)[3].

إذا كانت الدولتان (المغربية والعثمانية) لم تستطيعا تحقيق التقارب والتعاون الكاملين بينهما، فإن الصراع والقتال لم يكن العنوان الوحيد لعلاقاتهما؛ حيث لم تُخضِع الدولةُ العثمانية المغربَ عسكريًا، كما بقيت الدولة المغربية كيانًا مستقلًا عنها، الأمر الذي تطلب من المغرب موازنة علاقاته بدول المتوسط طوال الفترة الحديثة. وفي المقابل، لم تدخلا في الصراع والقتال إلى حد التصفية النهائية. وهو الموقف الذي لم تكن الدولة العثمانية تتبنّاه، بل ينسجم إلى حدٍ بعيد مع السياسة المغربية التي كانت تعمل من أجل الحفاظ على استقلال المغرب، ومن أجل ذلك كان على المغرب أن يوازن علاقاته بحوض البحر الأبيض المتوسط بما يخدم استقلاليته: الصراع والتوتر من جهة، والتقارب والتعاون من جهة أخرى، وإلى حدٍ ما اللعب على تناقضات دول الحوض المتوسطي، خصوصًا الدولة العثمانية وإسبانيا[4].

إذا كانت العلاقات المغربية - العثمانية، على هذا النحو، صراعًا وتوترًا/ تقاربًا وتعاونًا، فما الدور الذي قامت به على مستوى تنقل المغاربة وحضورهم في الشرق العثماني، بما في ذلك العاصمة إستانبول؟ هل كانت الظرفية السياسية بالمعنى الذي أشرنا إليه تؤدي دور الحافز أو الحاجز لرحلة المغاربة إلى المشرق؟

1. المرحلة الأولى

بالعودة إلى مراحل العلاقات المغربية - العثمانية الكبرى، فإن الصراع والتوتر العسكريين اللذين عرفتهما المرحلة، بين القرن السادس عشر وبداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لم يؤثرا في الحركة البشرية والإنسانية بين المغرب والشرق العثماني أو أراضي

2 في ما يتعلق بموضوع الثقافة الدبلوماسية، يرجى العودة إلى: حسين فتلاوي، **تطور الدبلوماسية عند العرب** (بغداد: دار القادسية للطباعة، [د. ت.])، ص 3-7.

3 Hicham DJaït, *L'Europe et L'Islam* (Paris: Seuil, 1978), p. 21; Bernard Lewis, *Comment L'Islam a découvert L'Europe*, Collection Tel (no. 335) (Paris: Gallimard, 1984), pp. 52-56.

4 في موضوع العلاقات المغربية - العثمانية، يرجى العودة إلى الدراسة القيّمة: عبد الرحيم بنحادة، **المغرب والباب العالي: من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر** (زغوان: منشورات معهد التميمي، 1998).

الدولة العثمانية، بل على العكس، شهدت دينامية بشرية قوية بغرض الحج والعلم. وإن ما يدعم هذا التوجه هو تزايد عدد الرحالة المغاربة إلى المشرق خلال القرن السابع عشر، على الرغم من الصراعات السياسية والعسكرية بين الدولتين، المغرب والسلطنة العثمانية. ولم تكن الحركة البشرية والثقافية الحجية تخضع للتقلبات السياسية والعسكرية بين الدولتين الإسلاميتين، بقدر ما كانت تخضع لاعتبارات دينية وثقافية؛ ما يعني أن الانتماء الإسلامي والحضاري كان له الدور الحاسم في وحدة المسلمين بين المشارق والمغارب، بل إن أشهر الرحلات الحجية خلال التاريخ الحديث تعود إلى هذه المرحلة، ومنها **رحلة العياشي 1661-1663م (ماء الموائد)** لأبي سالم العياشي، و**رحلة اليوسي** للحسن بن مسعود اليوسي (1102هـ/ 1690-1691م)، و**الرحلة الناصرية 1709-1710م** لأبي العباس بن ناصر، و**رحلة الوزير الإسحاقي الحجازية** لأبي محمد سيدي الشرقي بن محمد الإسحاقي (1143هـ/ 1731م)، و**الرحلة الحجازية** لابن الطيب الشرقي (1110-1170هـ/ 1698-1756م) ... إلخ[5].

2. المرحلة الثانية

هي مرحلة التقارب والتعاون التي تُغطي النصف الثاني من القرن الثامن عشر (1757–1790)، حيث أفرزت الرحلات السفارية، وهو ما يعني أن العلاقات الدبلوماسية المغربية - العثمانية ساهمت إلى حدٍ بعيد في تنقّل المغاربة إلى أراضي الدولة العثمانية، ونتج من ذلك رحلة **إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والتبرك بقبر الحبيب** لمحمد بن عثمان المكناسي (1200هـ/ 1787م)، ورحلة **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برًا وبحرًا** لأبي القاسم الزياني (1147-1249هـ/ 1734-1833م)، من دون أن ننسى الرحلتين الكبرى والصغرى لمحمد بن عبد السلام بناصر (1170هـ/ 1757م)[6]. الصورة التي أنتجها الرحّالة المغاربة عن الشرق العثماني والدولة العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر هي نتيجة عامل تاريخي أساسي؛ حيث شكّلت العلاقات الدبلوماسية بأحداثها المختلفة من جهة السياق التاريخي الذي تشكلت داخله المعرفة المغربية عن الشرق العثماني، ومن جهة ثانية أدّت دورًا أساسيًا في الحضور المغربي بالشرق العثماني. وبناء على ذلك، ما يمكن استنتاجه في هذا السياق هو أنه إذا كانت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والدولة العثمانية لم تشكل، خلال مرحلة الصراع والتوتر، عائقًا أمام تنقّل المغاربة إلى الشرق، فإنها شكّلت حافزًا كبيرًا خلال مرحلة التقارب والتعاون، ويمكن اعتبار رحلتَي ابن عثمان المكناسي وأبي القاسم الزياني دليلًا مقنعًا في هذا المجال.

ثانيًا: الرحلات المغربية إلى الشرق العثماني

تمثّل مدونات الرحلات المغربية إلى الشرق العثماني خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين العمود الفقري لدراستنا، وتشمل أهميتها المغرب والعالم العربي الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط، فإذا كان القرن السابع عشر يتميز بسعي المغرب والدولة العثمانية للحفاظ على توازنهما داخل عالم متغير وغير متكافئ بين أوروبا ودار الإسلام، فإن القرن الثامن عشر تميز بتحول أوروبا إلى قوة سياسية واقتصادية تبحث عن مصادر الثروة خارجها. في ظل هذه التحولات الكبرى نشطت الرحلات المغربية إلى الشرق العثماني بهدف الحج والسفارة. فهذه النصوص تتضمن معطيات مهمة قد لا نجدها في غيرها من المصادر التاريخية المتعلقة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية. كما تمت مشاهدتها في الأراضي الخاضعة للدولة العثمانية. إن هذه النصوص هي ما اصطلح على تسميتها

5 المرجع نفسه.

6 المرجع نفسه؛ مصطفى الغاشي، **الرحلة المغربية والشرق العثماني: محاولة في بناء الصورة** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2015).

"أدب الرحلة"[7] أو "الرحلة"، إلا أنها ليست تجاه "الآخر" الأوروبي، إنما "الآخر" المسلم المنتمي إلى الدائرة الحضارية الإسلامية[8]. إن الاهتمام بالرحلة لم يقتصر على الأدب فحسب، إنما شمل حقولًا ومجالات معرفية أخرى، مثل التاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا والإثنولوجيا والاجتماع والسياسة. وما عاد التعامل معه باعتباره نصًا ثانويًا، إنما بصفته نصًا مركزيًا. فالرحلة، من حيث هي مبادرة إنسانية تجتاز الحدود وتقطع المسافات، تهدف إلى الاكتشاف والتواصل والتعارف. وعلى هذا الأساس، لقيت اهتمامًا كبيرًا في المغرب، بل تحولت إلى عنصر نشيط في المجتمع المغربي، سواء بدوافع دينية أم علمية أم سياسية، وخصوصًا أن المشرق بصفة عامة، والحجاز بصفة خاصة، كان لا يزال يمثّل ملتقى علميًا كبيرًا خلال مناسبة الحج[9]. إلا أن ارتباط الرحلة المغربية والرحّالة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية يبقى قويًا؛ فكانت الرحلة بذلك إفرازًا للواقع المغربي بأبعاده المختلفة. إضافة إلى ذلك، فإن العلماء المغاربة، من حيث كونهم يمثلون نخبة المجتمع، كان جهاز الدولة يستعملهم في أغراض سياسية ودبلوماسية خاصة مع الباب العالي (التمكروتي، وابن عثمان المكناسي، والزياني)[10].

نعتقد أنه وإن تعدّدت دوافع الرحلة المغربية إلى المشرق العثماني، فإنها من خلال مضامينها تعكس تداخلًا كبيرًا في الدوافع والأسباب؛ ما يتطلّب التعامل معها بنوع من الدقة. فهي وإن كانت تنتمي إلى عصر، هي قبل كل شيء نتاج شخصية بالقيم كلها التي تحملها، الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية، ما يؤثر من دون شك في طريقة المشاهدة والإدراك، ومن ثمّ في إعادة الإنتاج اعتمادًا على المخيّلة أو الذاكرة[11].

شهدت الفترة الحديثة من التاريخ المغربي تطورًا كميًا ونوعيًا للرحلة المغربية إلى الشرق؛ ما يعني تحوّلًا كبيرًا في المجتمع المغربي، سواء خلال حكم الدولة السعدية (1554-1659) أم الدولة العلوية (1666)، ذلك أنه كان لعودة الدولة بقوة وإعادتها إلى الاستقرار والأمن الأثر الكبير في الأوضاع الاجتماعية والثقافية. ونتيجةً لذلك نشطت حركية الرحلة إلى الشرق العثماني، سواء بهدف الحج أم السفارة. وأولت الدولة المغربية ركب الحاج المغربي اهتمامًا خاصًا؛ وذلك بتقديم الخدمات ذات البعد الاجتماعي والأمني عبر الطرق حتى مصر. بل تحوّل الركب إلى مؤسسة رسمية تضم العلماء ورجال الدولة والهدايا والأموال والوقف ... إلخ[12].

إضافة إلى دور السلطة المركزية، كان لانتشار ظاهرة الزوايا في المغرب انعكاسٌ مباشر على الرحلة الحجية؛ حيث كانت الزوايا وشيوخها في مقدمة أشهر الرحلات المغربية إلى الشرق، عُرِفَت بطريقها الصحراوية، هذا إضافة إلى ما كانت تقدمه من خدمات أمنية واجتماعية إنسانية على طول الطريق وحتى مصر.

---

7 يُنظر في هذا السياق: عبد النبي ذاكر، "الآخر في الرحلة المغربية: مدخل عام"، **المناهل** (وزارة الثقافة والاتصال المغربية)، العدد 66-67 (أيلول/ سبتمبر 2002)، ص 415–423.

8 يُنظر:
Boussif Ouasti, *Profils du Maroc: Voyage, images et paysages* (Tanger: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Tetouan, 2001), pp. 16-98.

9 عبد الله المرابط الترغي، **فهارس علماء المغرب منذ النشأة حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري: منهجيتها تطورها قيمتها العلمية**، سلسلة الأطروحات 2 (تطوان: جامعة عبد المالك السعدي، 1999)، ص 94؛ حسن الشاهدي، **أدب الرحلة بالمغرب في العصر المريني**، ج 1 (الرباط: منشورات عكاظ، 1990)، ص 8؛ نقولا زيادة، **الجغرافية والرحلات عند العرب** (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 1962)، ص 15.

10 الغاشي، ص 143.

11 عبد المجيد القدوري، **سفراء مغاربة في أوروبا 1610-1922: في الوعي بالتفاوت**، سلسلة بحوث ودراسات (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995)، ص 7.

12 حسن الصادقي، "الوجود المغربي في المشرق من خلال تراجم أعلام مكناس في مصادر مشرقية"، في: عبد الحميد لطفي [وآخرون]، **أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية الكبرى** (مكناس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1988)، ص 214-217؛ الشاهدي، ص 100.

يجمع بين الرحّالة الذين اعتمدناهم في هذه الدراسة[13] انسجام كبير من حيث انتماءاتهم السوسيوثقافية والسياسية؛ ما يشكل تقاطعات كبرى للرحّالة المغاربة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتحديدًا في الانتماء الثقافي؛ ذلك أن التكوين الثقافي الذي خضع له الرحّالة يشكل وحدة متجانسة، حيث تكوّنوا داخل الزوايا، وتلقّنوا العلوم المرتبطة بالشرع الإسلامي، والتصوف... إلخ. إضافة إلى ذلك، ينتمي جلّ هؤلاء الرحالة إلى الطريقة الناصرية الشاذلية؛ ما يعني أن الانتماء الثقافي كان مؤثرًا قويًا في حياة الرحالة، وفي أهداف الرحلة وطريقة المشاهدة، والملاحظة وإنتاج الصورة.

تأسيسًا على ذلك، كان الشرق الذي قدّموه في رحلاتهم ينسجم إلى حدٍ بعيد مع مكوّنات ثقافتهم وشخصيتهم. أما في ما يخص ابن عثمان المكناسي وأبا القاسم الزياني، فإنهما يشكلان إلى حدٍ ما تحوّلًا ثقافيًا من حيث نوعية الرحّالة المغاربة المتوجّهين إلى الشرق، خصوصًا إذا أخذنا في الحسبان المهمات المخزنية التي كانا يزاولانها ومدى تأثير ذلك في شخصيتهما وثقافتهما. وما من شك في أنه كان للممارسة السياسية والدبلوماسية الأثر البيّن في رحلتيهما السفاريتين، خصوصًا في إستانبول[14].

الواضح من خلال انتماء الرحالة المغاربة الاجتماعي أنهم ينتمون إلى أُسرٍ عريقة، كان لها تأثير كبير في أوساط العامة المغربية: مثل أبي سالم العياشي (1037-1090هـ/ 1627-1679م)، ومحمد المرابط الدلائي (1021-1089هـ/ 1612-1678م)، وأحمد بن ناصر الدرعي (1011-1085هـ/ 1602-1676م)، وغيرهم. ومن المؤكد أن هذا الانتماء مثّل أحد المؤثرات الكبرى في حياتهم وثقافتهم وطريقة نظرتهم إلى الأشياء؛ حيث تمارس الأصول الاجتماعية تأثيرها في الفرد وتُحدّد ثقافته وسلوكه. وبناء على ذلك، كانت انتماءات الرحّالة المغاربة الاجتماعية حاضرة بقوة في أثناء زيارتهم المشرق، ومن ثمّ حاضرة في طريقة مشاهدتهم وتدوينهم رحلاتهم.

يمكن القول إن الانتماء السياسي للرحالة المغاربة هو الأقل حضورًا، أو المُغيّب عند غالبيتهم؛ فهم قبل كل شيء متصوّفة، ولم يكن لهم اهتمام بالسياسة. بمعنى آخر، لم يكن السياسي مؤثرًا قويًا في شخصياتهم وثقافاتهم؛ على نحوٍ جعل رحلاتهم إلى الشرق العثماني تعكس إلى حدٍ بعيد تكويناتهم وانتماءاتهم الصوفية.

ينطبق هذا الموقف إلى حدٍ بعيد على الرحّالة الذين ينتمون إلى الزوايا ذات الموقف الرافض للسلطة أو المعارض، مثل الزاوية الدلائية أو الزاوية الناصرية. وإذا استثنينا مواقفهم السياسية داخل المغرب، فلن نجد لهم مواقف سياسية خلال وجودهم في المشرق؛ ما يعني أن السياسة لم تكن معيارًا في رحلاتهم ونقل مشاهداتهم.

يختلف الأمر كليًا عند الرحالة المغاربة الذين يمثلون إلى حدٍ ما المخزن: الوزير الإسحاقي، وابن عثمان المكناسي، وأبو القاسم الزياني؛ إذ أثّر الانتماء السياسي عند هؤلاء، إلى حدٍ بعيد، في شخصيتهم وطريقة تفكيرهم وسلوكهم، وانعكس ذلك انعكاسًا واضحًا

13 في ما يتعلق بالرحالة المغاربة في العصر الحديث، يراجع: العباس بن إبراهيم السملالي، **الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ج 6 (الرباط: المطبعة الملكية، 1977)، ص 256؛ محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث**، ج 1 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم والإنسانية، 1983)؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد القيسي، **أنس الساري والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب**، حققه وقدم له وعلق عليه محمد الفاسي (فاس: مطبعة محمد الخامس الثقافية والجامعية، 1970)؛ محمد الأخضر، **الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية 1075-1311/ 1664-1894** (الرباط: دار الرشاد الحديثة، 1977)، ص 70؛ محمد بن الحاج محمد بن عبد الله بن الصغير الإفراني، **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر** (فاس: المطبعة الحجرية، [د. ت.])، ص 134؛ محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**، ط 2 (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 1988)؛ محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق أحمد توفيق ومحمد حجي، ج 2 (فاس: المطبعة الحجرية، [د. ت.])، ص 33؛ حسن اليوسي، "الفهرست"، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 1234ك، ص 67؛ محمد داود، **مختصر تاريخ تطوان**، ج 1 (تطوان: المطبعة المهدية، 1995)، ص 300؛ علي الرافعي التطواني، "المعارج المرقية في الرحلة المشرقية" مخطوط بالخزانة الداودية بتطوان، رقم 134، ص 3-4 (ضمن مجموع)؛ عبد الله المرابط الترغي، "الحياة العلمية على عهد الدولة العلوية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الآداب، ج 1 (مرقونة على الآلة)، تطوان، كلية الآداب، 1993، ص 265؛ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشايخ والمسلسلات**، ج 2 (فاس: المطبعة الجديدة، 1928)، ص 424.

14 الغاشي، ص 172-194.



في رحلاتهم وطريقة عرضهم للمشاهد والمواقف. ويبدو ذلك أكثر عند ابن عثمان المكناسي، وأبي القاسم الزياني، في أثناء وجودهما في إستانبول[15].

كانت غالبية الرحلات التي زارت الشرق العثماني، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بهدف الحج، باستثناء رحلتي ابن عثمان والزياني اللتين اقترن فيهما الحج بالسفارة، إلا أن الرحلات الحجية لم تكتف بالحج، إنما لقاء العلماء والشيوخ والجلوس إليهم جريًا على عادة المغاربة في أثناء زيارتهم المشرق.

ينطبق هذا الموضوع إلى حدٍ بعيد على رحلتي ابن عثمان المكناسي والزياني؛ حيث على الرغم من الأهداف السياسية لرحلتيهما، فإنهما حرِصا على إعطائهما بُعدًا علميًا وصوفيًا، وخصوصًا في أثناء وجودهما في الشام وفلسطين والحجاز ومصر.

لمعرفة الصورة التي أنتجها الرحّالة المغاربة عن الشرق العثماني خلال الفترة الحديثة، تشكل الرحلة الحجازية والرحلة السفارية المصدر الوحيد لذلك، إلا أنه إذا كانت الرحلة الحجازية تتميز بكثرتها عدديًا وقلة معلوماتها كميًا ونوعيًا، فإن الرحلة السفارية، على الرغم من قلتها عدديًا، فإنها كثيرة المعلومات كميًا ونوعيًا.

يتأكد من خلال الطرق التي اعتمدها الرحّالة المغاربة للتوجه إلى الشرق العثماني، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أنه كان هناك أكثر من طريق بين المغرب والمشرق؛ ما يمكن تفسيره بقوة حركة التنقل بين المجالين. إضافة إلى وجود اختيارات أمام الرحالة، تترجم الاهتمام المغربي بالطرق المؤدية إلى الشرق عمومًا والحجاز على نحو خاص من خلال مؤسسة ركب الحاج.

لم تكن الطرق المؤدية إلى الشرق العثماني برية فحسب، بل كانت بحرية أيضًا. والملاحظ أنه طوال القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، بقيت السيطرة للطريق البرية، أو ما كان يُعرف عند المغاربة بطريق الفقهاء والعلماء والزوايا، أي طريق الركب الفاسي والسجلماسي أو المراكشي[16].

أما الطريق البحرية، فلم تكن معتمدة دائمًا من جانب الرحالة المغاربة؛ ما يفسر اعتمادهم الدائم على الطريق البرية، إضافة إلى عامل الخوف والتردد من ركوب البحر وتخلّف قطاع النقل البحري المغربي خلال هذه الفترة، حيث لم تكن الظروف السياسية والأمنية في البحر المتوسط تشجع الرحّالة المغاربة على اختيار الطريقة البحرية، وكانت الحروب بين الضفتين عنيفة، ما أدّى إلى أزمة بحرية عمّقها القراصنة الذين كانوا يستهدفون السفن التي تحمل الحجاج.

إن اعتماد بعض الرحالة المغاربة الطريق البحرية لم يكن عبر سفن مغربية، إنما عبر سفن أجنبية إيالة الجزائر وتركية أو إسبانية؛ ما يعني أن الإبحار في البحر الأبيض المتوسط خلال هذه الفترة كان يتوقف على حماية خاصة، وتحديدًا الدولة العثمانية بحكم سيطرتها شبه الكلية على البحر المتوسط[17].

تفيد الرحلات المغربية أن الرحّالة المغاربة كانوا يواجهون مشكلات ومخاطر عدة في طريقهم إلى الشرق العثماني. فالطريق البرية كانت تُعرّضهم لنوعين من المشكلات: المشكلة الطبيعية المتمثلة في مشكلة الماء والعواصف والحرارة والأمطار الغزيرة ...إلخ، والمشكلة البشرية المتمثلة في أخطار اللصوصية وسوء المعاملة في بعض القرى، وقلّة الأمن.

---

15 المرجع نفسه، ص 194-270.

16 يُنظر: محمد المنوني، **ركب الحاج المغربي** (تطوان: مطبعة المخزن، 1953).

17 محمد بن عبد الوهاب المكناسي، **رحلة المكناسي: إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب 1785**، تحقيق محمد بوكبوط (أبوظبي: دار السويدي؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص 107.

أما الطريق البحرية، فكانت هي أيضًا تُعرّضهم لنوعين من المشكلات: المشكلة الطبيعية المتمثلة أساسًا في أخطار البحر من عواصف ورياح وأمواج، والمشكلة البشرية المتمثلة أساسًا في السفن الأجنبية والقرصنة وسوء المعاملة في بعض الموانئ ... إلخ[18].

ثالثًا: الشرق العثماني في الرحلات المغربية

توفر الرحلة المغربية إلى الشرق العثماني، خلال الفترة الحديثة، معلومات قيّمة تتعلق بمشاهدات الرحّالة عن المجتمعات الشرقية: في الحجاز ومصر وإستانبول والشام؛ إذ توفر الوصف الدقيق للأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والعمرانية، إضافة إلى الاهتمام بالجغرافيا والمسافات والمشكلات والصعوبات الطبيعية والبشرية، التي قد لا نجدها في مصادر تاريخية أخرى.

لا نبالغ إذا اعتبرنا أن الرحلة المغربية المشرقية تمثّل، بامتياز، أهم مصدر يؤرخ للحركة العلمية والثقافية والدينية بين المشرق والمغرب خلال العصر الحديث؛ حيث كان الرحّالة المغاربة يحرصون أشد الحرص على اللقاء بالعلماء وشيوخ الصوفية ومجالستهم وتبادل الإجازات معهم، الشيء الذي أثرى الحياة العلمية سواء في المشرق أم في المغرب.

أما في المجال الاجتماعي، فإذا كانت المصادر الإخبارية قد انصرفت إلى الحياة السياسية والحروب وسير الملوك، فإن الرحلة المغربية اهتمت بالتقاليد والعادات الاجتماعية في الشرق العثماني، ما يُمكّن من التعرف إلى المجتمعات الشرقية وحياتها المعيشية اليومية[19].

إن العامل الإنساني، من حيث كونه يشكّل عمق شخصية الرحالة من خلال ثقافته وتكوينه وانتمائه الاجتماعي والسياسي، من العناصر التي توجّه وتؤثر بعمق في طريقة النظر إلى الواقع والحكم عليه، وكذا إعادة إنتاجه. فالرحّالة عند زيارته المشرق، يحمل معه عناصر ثقافية ومعارف وأحكامًا مسبقة، مثل الأفكار والمعارف السابقة التي كلها حتمًا توجّه طريقة نظرته وإدراكه وتحليله الأشياء.

إن العلاقة بين المغرب والمشرق، ليست وليدة التاريخ الحديث، بل تعود إلى الفترة الوسيطية، حيث دوّن الرحالة المغاربة والأندلسيون رحلاتهم إلى الشرق، سواء بهدف الحج أم بهدف طلب العلم ولقاء العلماء ... إلخ. ومعنى ذلك أن معرفة المغاربة بالمجتمع الشرقي وعاداته وتقاليده تعود إلى هذه الفترة، إلا أن من المؤكد أن الكثير من ملامح المجتمع المشرقي تغيّر خلال الفترة الحديثة، خصوصًا تحت الحكم العثماني.

إذًا، ما الصورة التي أنتجها الرحّالة المغاربة عن الشرق العثماني خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؟ إن الإجابة عن هذا الإشكال الكبير لا تخلو من مغامرة وصعوبة، نظرًا، من جهة، إلى شساعة الرقعة الجغرافية للشرق العثماني، ومن جهة أخرى إلى تعدّدها الإثني والثقافي. إضافة إلى ذلك، فإن الرحّالة المغاربة لم يتنقلوا في الشرق بأكمله، إنما في المناطق التي كانت لهم فيها أغراض معيّنة، وعلى رأسها الحج، ما يعني أن مناطق عدة من الشرق العثماني لم يزرها الرحّالة المغاربة، ومن ثمّ لا نعرف عنها وعن مجتمعاتها شيئًا.

اعتمادًا على الرحلات المغربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تتحدد المناطق المشرقية التي استقطبت اهتمامها، كالتالي: الحجاز، ومصر، والقسطنطينية أو إستانبول، والشام وفلسطين.

18 الغاشي، ص 350-434.

19 المرجع نفسه، ص 433-442.

1. في الحجاز

مثّل الهدف الأساسي لجميع الرحّالة المغاربة، ولذلك يبقى حضور الحجاز قويًا في الرحلات المغربية إلى الشرق العثماني؛ ما يؤكد ذلك تسميتها "الرحلات الحجازية"، وعلى هذا الأساس، وبحكم أن هذه المنطقة هي مركز الحج وخاضعة للدولة العثمانية، وبالنظر إلى كثرة الرحّالة المغاربة الذين دوّنوا مشاهداتهم فيها، فإنها تفرض نفسها بقوة باعتبارها محورًا أساسيًا في الشرق العثماني[20].

تميّزت أوضاع الحجاز الذي تحدّث عنه الرحّالة المغاربة في رحلاتهم خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر باهتمام الدولة العثمانية وولاة الحجاز بالأماكن المقدسة والحجاج، إلا أن سياسة الولاة كانت تتميز بالفساد والاستبداد، هذا إضافة إلى ظاهرة الأمن التي كانت تنتشر في البوادي والقرى الحجازية. وبناء على ذلك، تجمع صورة الحجاز التي قدّمها الرحالة المغاربة، في مضمونها، صورتين متناقضتين: صورة أرض مقدسة بأجوائها الروحية والصوفية، وصورة ولاية يحكمها الاستبداد والفساد واللاأمن[21].

على المستوى الاجتماعي، الملاحظ أن هناك تباينًا كبيرًا في أنماط الحياة العامة بين سكان المدن وسكان البوادي (الأعراب)، حيث التناقض التام على مستوى السلوك والأخلاق، فإذا كان سكان المدن الحجازية يقدّمون صورة المدنية والتحضر، فسكان البوادي يقدّمون صورة القسوة والجفاء واللصوصية.

يؤكد جميع الرحلات المغربية أن اللصوصية مثّلت أكبر ظاهرة اجتماعية في بلاد الحجاز، باستثناء مكة والمدينة، غير أن الموضوع بالنسبة إلى بعض الرحّالة المغاربة لا يُختزَل في اللصوصية، بقدر ما هي حالة تمرد ضد السلطة، خارجة عن سيطرة ولاة الحجاز. إن العادات والتقاليد الاجتماعية لأهل الحجاز هي في ارتباط وثيق بالمعتقدات والممارسات الدينية، مثل الاحتفال بالمولد النبوي والإسراء والمعراج ... إلخ[22].

أما على المستوى الاقتصادي، فإن الإشارات التي تقدمها الرحلة المغربية عن الحجاز هي إلى حدٍ ما مرتبطة بموسم الحج وحاجات الحجاج، مثل الأسواق والموانئ والضرائب أو المكوس وكراء الرواحل ... إلخ، وهي المعطيات التي تعكس في الواقع الظروف الصعبة التي كانت تعرفها ولاية الحجاز.

شكّلت مكة والمدينة قيمة دينية كبرى، باعتبارهما الأماكن المقدسة الإسلامية لأداء فريضة الحج، ومثّلتا، إضافة إلى ذلك، مركزين علميين كبيرين، على اعتبار أنهما محجّ العلماء من جميع البلدان الإسلامية لتبادل الآراء والأفكار والإجازات العلمية في ما بينهم، واحتل هذا الموضوع الحيز الأكبر في رحلات المغاربة إلى المشرق خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[23].

---

20 أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي، **رحلة العياشي (ماء الموائد): 1661-1663م**، حققها وقدّم لها سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ج 1 (أبوظبي: دار السويدي، 2006)، ص 200-201.

21 المرجع نفسه، ص 280-288.

22 أبو عبد الله محمد بن أحمد الحضيكي السوسي، **الرحلة الحجازية**، ضبط وتعليق عبد العالي لمدبر (الرباط: مركز الدراسات والبحوث إحياء التراث والرابطة المحمدية للعلماء؛ دار الأمان للنشر والتوزيع، 2011)، ص 48؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الناصرية 1709-1710م**، تحقيق وتقديم عبد الحفيظ ملوكي، ج 2 (أبوظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2011)، ص 27-28، 54، 159.

23 الغاشي، ص 435-4954؛ أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الناصرية الكبرى**، تحقيق المهدي الغالي، ج 1 (المغرب: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2013)، ص 219-220.

على المستوى العمراني الذي تحدّث عنه الرحّالة المغاربة في الحجاز، ارتبط أساسًا بالمعالم الدينية، مثل المساجد والمزارات والأضرحة والقبور، في حين يغيب الكثير من المنشآت العمرانية الأخرى بما فيها المدن، باستثناء بعض الإشارات عن بعضها، مثل الينبوع ومكة والمدينة والطائف[24].

2. في مصر

بحكم موقعها على طريق ركب الحاج ومركزها الثقافي والعلمي، فإن الرحلة لا تكتمل إلا بالنزول فيها. وبناء على ذلك، يبقى حضورها قويًا أيضًا. وحرص الرحّالة المغاربة على تدوين ذكرياتهم ومشاهداتهم في الديار المصرية، وهذا ما تعكسه نصوص الرحلات المغربية، حيث يمكن اعتبارها المحور الثاني بعد الحجاز.

أما عن المشهد اليومي في مصر، كما يقدمه الرحّالة المغاربة، فيبدو أن الرحّالة المغاربة لم يولوه اهتمامًا كبيرًا، باستثناء ما كان مرتبطًا بوجودهم في مصر وبالقيم الثقافية والصوفية التي يؤمنون بها، ولذلك نجدهم يركّزون في أحاديثهم عن القاهرة والإسكندرية والأزهر الشريف والقرافتين الكبرى والصغرى والمساجد والأضرحة والمزارات. وذلك في انسجام كلي مع شخصياتهم الدينية والصوفية، فهم يتحدثون عن رحلاتهم وعن تجاربهم الشخصية أكثر من الواقع المشاهد. وعلى الرغم من ذلك، فإن إشاراتهم في مصر وغيرها ذات قيمة كبرى، حيث تجيب عن كثير من الأسئلة التاريخية التي بقيت من دون أجوبة فترة زمنية طويلة[25].

كان للشرق، ونقصد بالخصوص مصر والحجاز، عند الرحالة المغاربة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، قيمة دينية وصوفية وعلمية؛ الشيء الذي جعلهم يُهمّشون الكثير من المشاهد والموضوعات المرتبطة بالواقع المصري والحجازي، ما يجعل الصورة التي يُقدّمونها عن الشرق لا تتصف بالموضوعية، نظرًا إلى عدم عكسها الواقع الشرقي وأوضاعه العامة.

3. في إستانبول

هي عاصمة دار الخلافة (الدولة العثمانية)، ويبدو أنها لم تستهوِ الرحالة المغاربة، لعدة أسباب من أبرزها أنها ليست على طريق الحج؛ إذ لا نجد، حتى نهاية القرن الثامن عشر، رحّالة مغربيًا توجّه إليها، أي قبل ابن عثمان المكناسي وأبي القاسم الزياني، باستثناء علي التمكروتي الذي زارها خلال القرن السادس عشر، ودوّن عنها رحلته **النفحة المسكية في السفارة التركية**. وبناء على ذلك، كان علينا الاعتماد كليًا على المعلومات التي وفّرها السفيران المغربيان عن عاصمة الدولة العثمانية.

بما أن الدولة العثمانية، وتحديدًا مدينة إستانبول، تمثّل مركز اهتمام، ليس بالنسبة إلى المغاربة فحسب، إنما إلى الأوروبيين أيضًا الذين زاروها خلال الفترة الحديثة (في القرنين السابع عشر والثامن عشر)، فقد حظيت باهتمام كبير في جلّ الرحلات المشرقية، خصوصًا السفارية منها، كونها مركز الباب العالي، وتختلف إلى حدٍ ما عن باقي المدن العربية، مثل الحجاز ومصر والشام.

تؤكد المعلومات التي تُقدّمها الرحلة المغربية عن مدينة إستانبول أنها تشكل إحدى أكبر عواصم العالم في الفترة الحديثة، بل تبدو بصورة مدينة مزدهرة ومتحضرة؛ ذلك أن الدولة العثمانية حرصت على أن تكون دولة النظام والتمدن في جميع مرافقها ومنشآتها الحيوية، ما أصبغ عليها حُلل الأُبهة والفخامة والهيبة، سواء في عيون الرعايا أم في عيون الأجانب[26].

24 أبو عبد الله محمد بن الطيب الشرقي الفاسي، **الرحلة الحجازية**، تحقيق وتقديم نور الدين شوبد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013)، ص 91.

25 الغاشي، ص 495-533؛ العياشي، ص 195-196؛ الدرعي، ج 1، ص 134، 145-146؛ الناصري، ص 546؛ السيد الشرقي الإسحاقي، **رحلة الوزير الإسحاقي الحجازية**، تحقيق محمد الأندلسي، ج 1 (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2017)، ص 145-146.

26 المكناسي، ص 39.



ساهم التعدد الإثني والثقافي والديني في إستانبول في تطور المدينة وازدهارها، وخصوصًا أنها كانت مركز السلطنة وكبار رجالها؛ ما انعكس على حياتها اليومية، سواء من حيث الأمن والاستقرار أم من حيث التلاحم الاجتماعي والمعاملات والعلاقات العامة. وإذا كانت مدينة إستانبول مزدهرة اقتصاديًا، فذلك ناتج من الاهتمام الكبير الذي حظيت به من جانب السلاطين العثمانيين ومن مظاهر ذلك السهر على تنظيمها بما يليق بمدينة عاصمة، فتعدد الموانئ والأسواق، جعلها تتوفر على الحاجات كلها، وخصوصًا حاجات الفئات العليا من المجتمع الإستانبولي[27].

يعكس النظام التعليمي والثقافي للدولة العثمانية، إلى حدٍ بعيد، الخصوصية الثقافية للمجتمع العثماني. وهو يخضع بطريقة شبه كلّية لإشراف الدولة ومراقبتها، وفيه يتخرج "موظفو" الدولة، مثل القضاة والكتّاب والمعلمين ... إلخ. لكنّ منظومة التعليم هذه لحقها الفساد مع نهاية القرن الثامن عشر[28].

تبدو مدينة الخلافة الإسلامية أكثر من عاصمة، فهي "الدنيا"، و"دار السعادة". وكانت مدينة كبرى ذات خصوصية جغرافية وتاريخية، كانت عاصمة البيزنطيين، وتحوّلت إلى عاصمة العثمانيين، وهي بذلك تعكس صورة للتنوع وللتعايش من خلال جمعها بين التراث المسيحي القديم وهوية الثقافة الإسلامية، وهذا ما تجلّى في كثرة المساجد والمنشآت العمرانية الأخرى، مثل الحمامات والقصور والبساتين ... إلخ.

انسجامًا مع ذلك، حرص الأتراك العثمانيون على الظهور بمظاهر الأناقة والضخامة والعظمة؛ ما جعل الآخر "غير التركي" ينسج حولهم الكثير من الصور، يتداخل فيها الواقعي بالمتخيل[29]. يبدو من خلال الصورة التي أنتجها الرحّالة المغاربة عن مدينة إستانبول أو الدولة العثمانية خلال الفترة الحديثة (في القرنين السابع عشر والثامن عشر)، وبناء على المعلومات التي يوفرها النموذج المغربي، أن الأتراك العثمانيين كانوا يشغلون مساحة شاسعة في اهتمامات "الرأي العام" المغربي وتفكيره.

يُعيد الرحّالة المغاربة في تمثلهم الأتراك العثمانيين إنتاج صورة دولة ومجتمع حققا درجة عالية من الازدهار والرقي المدني والحضاري، حيث شكّلت العاصمة إستانبول مركزًا للأمن والاستقرار والتعايش والتلاحم الاجتماعيين. وهي، إضافة إلى ذلك، مدينة ذات تنظيم مُحكم وأسواق وموانئ مزدهرة. كما يتميّز الأتراك العثمانيون بالقوة وبأخلاقهم ومعنوياتهم الإيجابية، وهذا ما تعكسه العلاقة القوية بين الأفراد والجماعات[30].

إضافة إلى ذلك، تتميز صورة المغاربة عن الدولة العثمانية – من حيث هي مؤسسات إدارة ونظم –بالنظام والصرامة والتنظيم المحكم. وحرصت هذه الدولة على الظهور بمظاهر العظمة والفخامة والهيبة والأناقة العالية.

4. في الشام وفلسطين

حظيت فلسطين والشام بزيارة عدد قليل من الرحّالة المغاربة، مثل أبي سالم العياشي، والعامري التلمساني، وابن عثمان المكناسي، وأبي القاسم الزياني. ووفّروا معلومات مهمة عن هذا الجزء من الدولة العثمانية، وإن كانوا لا يقدمون صورة شاملة عن هذه المناطق.

---

27 المرجع نفسه.

28 الغاشي، ص 537-578؛ المكناسي، ص 12-25؛ أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برًا وبحرًا**، حققه وعلق عليه عبد الكريم الفيلالي، ط 2 (الرباط: دار نشر المعرفة، 1991)، ص 127-128.

29 المرجع نفسه، ص 539-570.

30 محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي: 1514-1914** (القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1985)، ص 89.

يقدم الرحّالة المغاربة ولايتَي الشام وفلسطين باعتبارهما أراضيَ مباركة ومقدسة، بل "بقاعًا من بقاع الجنة"، لأنها تضم قبور الأنبياء والصحابة والأولياء وأضرحتهم، ولذلك، هي جديرة بالزيارة للتبرك والصلاة والدعاء، فضلًا عن التواصل مع شيوخها وعلمائها المتصوفة. وعلى هذا الأساس، فإن الصورة التي عكسها الرحّالة المغاربة عن الشام وفلسطين ذات مضمون وقيمة روحيين وتاريخيين، أو بمعنى آخر صوفيين. ومن الأكيد أن هذه الصورة كان لها الأثر الواضح في طريقة تقديم الرحّالة المغاربة هذه الأماكن[31]. لكنّ الشام وفلسطين على الرغم من قيمتهما الصوفية والتاريخية، فإنهما كانا يعانيان ظلم الولاة العثمانيين واستبدادهم.

إذا كانت إستانبول تبدو عاصمة لدولة متحضرة، فإن الولايات الأخرى الحجاز ومصر والشام وفلسطين، تبدو من جهة مناطق مقدسة ومباركة، تؤرخ لعلاقة الإنسان بالله عبر سلسلة الرسل والأنبياء، ومن جهة ثانية مناطق للعلم والتصوف والكرامات[32].

أخيرًا، بناء على ما سبق، فإن الرحلات المعتمدة في هذا العمل هي في الأساس "رحلات حجازية"، بمعنى أن الهدف منها قبل كل شيء هو أداء فريضة الحج؛ الشيء الذي يدفعنا إلى الاستنتاج أن للشرق بالنسبة إلى هؤلاء الرحّالة قيمةً روحيةً ومعنويةً في الدرجة الأولى، ثم قيمة معرفية علمية في الدرجة الثانية، في حين يتم تغييب الشرق باعتباره قيمة سياسية (دولة وأنظمة وحكم ...) عند غالبية الرحالة، باستثناء ابن عثمان المكناسي وأبي القاسم الزياني، وخصوصًا أن هؤلاء الرحّالة هم شيوخ وعلماء ومتصوفة وزعماء زوايا، الشيء الذي يؤثر حتمًا في كل ما ينقلونه إلينا عن الشرق. ونتيجة لذلك لم تتضمن الرحلات الحجازية معلومات قوية عن الدولة العثمانية من حيث هي فضاء سياسي ونظم وعادات وتقاليد، بقدر ما تحدثت عن مناسك الحج والمزارات والعلماء والقضايا الفقهية الخلافية ... إلخ، مع بعض الإشارات السريعة إلى بعض ما يتّصل بما هو اجتماعي وثقافي وعمراني وحتى سياسي أحيانًا. وعلى الرغم من تغييب الرحلات الحجازية للدولة العثمانية بحكم طبيعة الرحالة (متصوفة) وبحكم طبيعة الرحلة (حجية)، فإن المجال الذي نمت فيه تلك الرحلات والمشاهد هو عثماني، أي شرق عثماني من حيث الهوية السياسية.

يتكوّن الشرق العثماني الذي استهدفته الرحلة المغربية من المناطق التي ارتبطت إلى حدٍ بعيد بأهداف الرحلة، سواء الحجية أم السفارية، وهي الحجاز ومصر وإستانبول والشام وفلسطين، حيث تشكل إلى حدٍ ما مناطق أساسية في الشرق العثماني أو الدولة العثمانية، وهي من ثمّ تفرض نفسها بقوة في نصوص الرحلات المغربية، وخصوصًا الحجاز ومصر، وذلك لارتباطها الوثيق بالرحلة الحجازية المغربية. أما إستانبول والشام، فارتبطا إلى حدٍ بعيد بالرحلة السفارية.

خلاصة

بناء على ما سبق، تعتبر الرحلة بالنسبة إلى مؤرخ التاريخ الثقافي والاجتماعي مصدرًا أساسيًا، لا يمكن الاستغناء عنه مهما كانت أهمية المصادر التاريخية الأخرى، فأهميتها ليست في كونها نصًا سرديًا فقط، بل أيضًا لما تتضمنه من معطيات تجيب عن مجموعة من الأسئلة التاريخية ذات البعد الثقافي والاجتماعي، وتملأ فراغات وبياضات من دونها تتعذّر كتابة التاريخ. ومن هنا يجد المؤرخ نفسه مضطرًا إلى الخروج عن المألوف بالنسبة إليه من مصادر تاريخية أساسية واعتماد الرحلات نصوصًا مركزية.

إن نموذج الرحلات المشرقية التي قدمنا معطياتها التاريخية والثقافية والاجتماعية هي بمنزلة مثال للتحدي الذي يواجه المؤرخ، على اعتبار أن الرحّالة جالوا في فضاء واقعي ونقلوا عنه المشاهدات والتجارب كلها التي تتجاوز فردانية الرحّالة إلى تدوين تاريخي أو

---

31 الغاشي، ص 625-644.

32 المرجع نفسه؛ المكناسي، ص 116؛ الزياني، ص 179-181.

أنثروبولوجي للمجتمعات والشعوب الشرقية في نُظُمها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها ... إلخ، وهو ما لا يمكن أن توفّره مصادر تاريخية أخرى. وبذلك تكون الرحلة بالنسبة إلى المؤرخ مادة يجتمع فيها التاريخي بالأنثروبولوجي، ويتجاوز بها التاريخ باعتباره حدثًا إلى تاريخ باعتباره اجتماعًا وثقافة وذهنيات.



المراجع

References

العربية

- الأخضر، محمد. **الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية 1075-1311/ 1664-1894**. الرباط: دار الرشاد الحديثة، 1977.
- الإسحاقي، السيد الشرقي. **رحلة الوزير الإسحاقي الحجازية**. تحقيق محمد الأندلسي. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2017.
- الإفراني، محمد بن الحاج محمد بن عبد الله بن الصغير. **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**. فاس: المطبعة الحجرية، [د. ت.].
- أنيس، محمد. **الدولة العثمانية والشرق العربي: 1514-1914**. القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1985.
- بنحادة، عبد الرحيم. **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**. زغوان: منشورات معهد التميمي، 1998.
- الترغي، عبد الله المرابط. "الحياة العلمية على عهد الدولة العلوية". أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الآداب. تطوان. كلية الآداب. 1993.
- ________. **فهارس علماء المغرب منذ النشأة حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري: منهجيتها تطورها قيمتها العلمية**. سلسلة الأطروحات 2. تطوان: جامعة عبد المالك السعدي، 1999.
- التطواني، علي الرافعي. "المعارج المرقية في الرحلة المشرقية". مخطوط بالخزانة الداودية بتطوان. رقم 134.
- حجي، محمد. **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**. ط 2. الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 1988.
- داود، محمد. **تاريخ تطوان**. تطوان: المطبعة المهدية، 1995.
- الدرعي، أبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر. **الرحلة الناصرية 1709-1710م**. تحقيق عبد الحفيظ ملوكي. أبوظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2011.
- ذاكر، عبد النبي. "الآخر في الرحلة المغربية: مدخل عام". **مجلة المناهل** (وزارة الثقافة والاتصال المغربية). العدد 66-67 (أيلول/ سبتمبر 2002).
- زيادة، نقولا. **الجغرافية والرحلات عند العرب**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 1962.
- الزياني، أبو القاسم. **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برًا وبحرًا**. تحقيق عبد الكريم الفيلالي. ط 2. الرباط: دار نشر المعرفة، 1991.
- القيسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. **أنس الساري والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب**. حققه وقدم له وعلق عليه محمد الفاسي. فاس: مطبعة محمد الخامس الثقافية والجامعية، 1970.
- السملالي، العباس بن إبراهيم. **الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام**. تحقيق عبد الوهاب بن منصور. الرباط: المطبعة الملكية، 1977.

• السوسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الحضيكي. **الرحلة الحجازية**. ضبط وتعليق عبد العالي لمدبر. الرباط: مركز الدراسات والبحوث إحياء التراث والرابطة المحمدية للعلماء؛ دار الأمان للنشر والتوزيع، 2011.

• الشاهدي، حسن. **أدب الرحلة بالمغرب في العصر المريني**. الرباط: منشورات عكاظ، 1990.

• لطفي، عبد الحميد [وآخرون]. **أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية الكبرى**. مكناس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1988.

• العياشي، أبو سالم عبد الله بن محمد. **رحلة العياشي (ماء الموائد): 1661-1663م**. حققها وقدّم لها سعيد الفاضلي وسليمان القرشي. أبوظبي: دار السويدي، 2006.

• الغاشي، مصطفى. **الرحلة المغربية والشرق العثماني: محاولة في بناء الصورة**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2015.

• الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب الشرقي. **الرحلة الحجازية**. تحقيق وتقديم نور الدين شوبد. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013.

• فتلاوي، حسين. **تطور الدبلوماسية عند العرب**. بغداد: دار القادسية للطباعة، [د. ت.].

• القادري، محمد بن الطيب. **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**. فاس: المطبعة الحجرية، [د. ت.].

• القدوري، عبد المجيد. **سفراء مغاربة في أوروبا 1610-1922: في الوعي بالتفاوت**. سلسلة بحوث ودراسات. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995.

• الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشايخ والمسلسلات**. فاس: المطبعة الجديدة، 1928.

• المكناسي، محمد بن عبد الوهاب. **إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب 1785**. تحقيق محمد بوكبوط. أبوظبي: دار السويدي؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

• المنوني، محمد. **ركب الحاج المغربي**. تطوان: مطبعة المخزن، 1953.

• ______. **المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم والإنسانية بالرباط، 1983.

• الناصري، أبو عبد الله محمد بن عبد السلام. **الرحلة الناصرية الكبرى**. تحقيق المهدي الغالي. المغرب: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2013.

• اليوسي، حسن. "الفهرست". مخطوط بالخزانة العامة بالرباط. رقم 1234 ك7.

الأجنبية

• DJaït, Hicham. *L'Europe et L'Islam*. Paris: Seuil, 1978.

• Lewis, Bernard. *Comment L'Islam a découvert L'Europe*. Collection Tel (no. 335). Paris: Gallimard, 1984.

• Ouasti, Boussif. *Profils du Maroc: Voyage, images et paysages*. Tanger: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Tetouan, 2001.

عبد الرحيم بنحادة | Abderrahim Benhada[1]

التجاهل المتبادل بين المصادر العثمانية والنصوص المغربية

Mutual Ignorance of Ottoman and Moroccan Sources

في دراسة سابقة عن الدخول العثماني إلى فاس سنتَي 1554 و1576، سعينا إلى إبراز التكامل والاختلاف بين الوثائق الإسبانية والعثمانية، وبيّنا أن هذه الوثائق لم تكن دائمًا على طرفَي نقيض، وأنها تسمح لقارئها بإعادة بناء الحملتين اللتين قادهما الأتراك إلى فاس[2]. وانتهينا في هذا البحث إلى أن إنتاج الوثيقة يعكس مواقف الطرفين المتباينة من الأحداث التي عرفها المغرب في القرن السادس عشر، وهي مواقف كرست المصالح المختلفة لإسبانيا والدولة العثمانية. وبالرغم من أن البحث السابق كان مخصصًا للنظر في الوثائق الإسبانية المحفوظة في الأرشيف الإسباني والوثائق العثمانية المحفوظة في الأرشيف العثماني، فإنّ ذلك لم يكن يعفينا من العودة إلى الكتابة التاريخية العثمانية والمغربية التي أرخت لهذا الحدث. وهنا وقفنا على صمت مطبق للنصوص العثمانية عن الحدثين، وهو الأمر الذي دعانا إلى التوسع في الموضوع والبحث في استوغرافيات المغرب والدولة العثمانية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة العثمانيين في المصادر المغربية من جهة، ومكانة المغرب في المصادر العثمانية من جهة ثانية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين القرن الرابع عشر وبداية القرن العشرين؛ أي خلال المدة الزمنية التي حكمتها الدولة العثمانية. فكيف عالج المؤرخون المغاربة تاريخ الدولة العثمانية باعتبارها دولة عالمية؟ وما هو الصدى الذي كان لأحداث كبرى في المصادر المغربية؟ وهل استرعى المجال المغربي المستقل انتباه المؤرخين العثمانيين؟ وما هي سياقات الاهتمام المتبادل؟

سنعالج ذلك من خلال لحظتين؛ الأولى تتعلق بالمكانة التي حظي بها الأتراك والعثمانيون في النصوص المغربية، والثانية تخص حضور المغرب في المصادر العثمانية.

اللحظة الأولى: العثمانيون في المصادر المغربية

سنتعرض لهذه اللحظة من خلال نموذجين ينتمي أحدهما إلى القرن الرابع عشر، وينتمي الثاني إلى القرن الثامن عشر، مرورًا بطريقة تعامل المؤرخين المغاربة في القرنين السادس عشر والسابع عشر مع أحداث تعتبر ذات أهمية بالغة في تاريخ الدولة العثمانية والعالم المتوسطي.

في العصور الوسطى انغمس المؤرخون المغاربة في التاريخ المحلي، وانشغلوا بالتاريخ لسلاطينهم ومدنهم، وغاب تاريخ الآخر في كتاباتهم. ويشكل العلامة عبد الرحمن بن خلدون خروجًا عن القاعدة، حيث سعى إلى كتابة تاريخ شامل يهدف إلى الإلمام بتاريخ للبشرية. ونعتقد أن هذه التجربة تعتبر أول محاولة في تلك الفترة للاهتمام بالتاريخ العالمي. لقد خصص ابن خلدون كتابه **العبر** لتاريخ

1 أستاذ بمعهد الدوحة للدراسات العليا.

Professor of history at the Doha Institute for Graduate Studies.

2 عبد الرحيم بنحادة، "الدخول التركي إلى مدينة فاس بين الوثائق الإسبانية والوثائق العثمانية: قراءة في الاختلاف والتكامل"، في: عبد الرحيم بنحادة، **بحوث ودراسات في التاريخ العثماني** (الرباط: منشورات أبي رقراق، 2018)، ص 133-158.

العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. ويدخل تاريخ الترك والفرس في إطار سعيه إلى الإحاطة بتاريخ المعاصرين للعرب والفاعلين في تاريخهم.

لقد أولى ابن خلدون اهتمامًا خاصًا بالأتراك؛ ليس فقط من خلال الفصل المخصص لهم في كتابه **العبر**، ولكن أيضًا من خلال كتابه **التعريف**[3] الذي يتضمن إشارات توضيحية عن تاريخهم. وتعتبر المعلومات التي يقدمها ابن خلدون عن الأتراك أكثر أهمية من تلك التي يخصصها للأمم الأخرى؛ كالفرس مثلًا الذين لم يتمكن من الإحاطة بكل الدول التي حكمتهم. وإذا كانت المعلومات التي قدمها عن الفرس موغلة في القدم (تتعلق بالدولة الساسانية في الغالب الأعم)، وتخص الجوانب الثقافية (يقتصر ابن خلدون على الديانات التي كانت سائدة في بلاد فارس)، فإن ما يقدمه عن الأتراك يتميز بالراهنية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الأدوار التي أضحى يؤديها الأتراك في تاريخ المشرق العربي زمن ابن خلدون. كما أنه يرتبط بكون ابن خلدون وجد ضالته المنشودة في التركيبة الاجتماعية للأتراك للبرهنة على نظرية العصبية التي شرحها في المقدمة. لقد وجد ابن خلدون، بحسب علي أومليل[4]، تماثلًا كبيرًا بين البدو العرب في المغرب والبدو الأتراك.

عندما نقرأ الجزء الخامس من كتاب **العبر** وكتاب **التعريف** يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

- أرّخ ابن خلدون للترك كأمة ولم يتمكن من التمييز بين المكونات التركية، فقد اعتبر المماليك أتراكًا والمغول أتراكًا. وعدم التمييز بين هذه المكونات نابع من رؤيته للأتراك في التاريخ.
- كان ابن خلدون معجبًا بإنجازات الدولة المملوكية، وخاصة السلطان برقوق الذي عاش في كنفه عندما حل بمصر. فقد أشاد المؤرخ بالنشاط العمراني الذي عرفته القاهرة مثلًا زمن السلطان برقوق[5].
- يركز ابن خلدون على علاقته بتيمورلنك الذي قابله أثناء حصاره لدمشق بعد تدميره لحلب. وقدم له نبذة من تاريخ ومدن المغرب، وتوسل إليه بعدم تدمير مدينة دمشق، التي كلفه أهلها بالتواصل مع تيمورلنك، وثنيه عن خرابها والتنكيل بأهلها.

لكن أهم ما يستوقف القارئ هو عدم الحديث عن الدولة العثمانية في **العبر** إلا لمامًا، ذلك أنّ المؤرّخ لم يخصص لها سوى أقل من ثلاث صفحات تحت عنوان "الخبر عن الدولة المستجدة للتركمان في شمال بلاد الروم إلى خليج القسطنطينية وما وراءه لبني عثمان وإخوته"[6]، على الرغم من أنه كان قد مر على ظهورها ونشأتها، أثناء وجود ابن خلدون في مصر، ما ينيف على قرن من الزمان، وكانت الدولة العثمانية قد حققت العديد من المكتسبات الترابية التي أثرت في الخريطة العالمية آنذاك. كان العثمانيون قد وصلوا إلى بورصة (1326م)، وبلغوا مضيق الدردنيل عام 1340م، وأدرنة عام 1365م وصوفيا عام 1385م، وكوسوفو عام 1389م، وكان بايزيد الأول قد شرع في التحضير للحصار الأول للقسطنطينية عام 1395م، كما أصبح العثمانيون خلال هذه المرحلة معطًى أساسيًا في المعادلة الدولية، وفي التوازن بين مختلف القوات السياسية في أوروبا[7].

في هذه الصفحات يهتم ابن خلدون بأربع قضايا تهم تاريخ الدولة العثمانية:

---

3 **التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا** (بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، 1979)، ص 406.

4 علي أومليل، **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون**، ط 3 (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1985)، ص 211.

5 لا نريد أن ندخل في هذا الباب في المساجلات العقيمة مع بعض من يذهبون إلى أن ابن خلدون تآمر على المماليك عند لقائه بتيمورلنك. ونكتفي بما تركه من شهادات حول مصر المملوكية التي تبين موقفه الإيجابي من النهضة التي عرفتها زمن السلطان برقوق.

6 عبد الرحمن بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون: المسمّى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج 5 (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص 634.

7 عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد والثقافة** (الدار البيضاء: دار سبو، 2008)، ص 29-36.

تتعلق القضية الأولى بالمجال الذي استوطنه الأتراك العثمانيون، والذي يربط استيطان الأتراك لبلاد الروم بفترة موغلة في القدم. وفي إطاره، يدرج العلاقات التي نسجها الأتراك المستقرون ببلاد الروم مع هولاكو واستفادتهم من دعم التتار المغول في إحكام القبضة على هذا المجال.

أما القضية الثانية، فهي تتعلق بالتركيز على الطابع الجهادي للدولة العثمانية؛ ففي فقرة واحدة، يختزل ابن خلدون تاريخ أربعة من أمراء الدولة العثمانية؛ وهم عثمان (1299-1324م) وأورخان (1324-1362م) ومراد الأول (1362-1389م) وبايزيد (1389-1402م) الذي يذكره باسم "أبو يزيد"، ويشير إلى "توغلهم في بلاد النصرانية وراء الخليج وافتتاح بلادهم إلى قريب من خليج البنادقة وجبال جنوة [...] ولم يزل على جهاد أمم النصرانية"[8].

أما القضية الثالثة، فهي تتمثل في تركيز ابن خلدون على العلاقات التي جمعت بين آل عثمان وإمارة قرمان. وقد رأى في الصراع الذي دار بين الإمارتين ما يؤكد نظرياته في المقدمة: "وما أدري الله صانع بعد ظهور هذا الملك"[9].

أما القضية الرابعة، فهي ترتبط بتعامل ابن خلدون مع أحداث البدايات الأولى للدولة العثمانية، وهو تعامل يتميز بكثير من الاختزال، حيث ينهي كلامه عنها بما يلي: "وملك ابن عثمان لهذا العهد مستفحل بتلك الناحية الشمالية ومتسع في أقطارها ومرهوب عند أمم النصرانية هنالك ودولته مستجدة عزيزة على تلك الأمم والأحياء والله غالب على أمره"[10].

قد يكون تعامل ابن خلدون مع هذه الأحداث، بالرغم من أهميتها، نابعًا من الصدى الذي كان لها في العالم العربي الإسلامي، ومن غياب التأريخ لها في الفترة التي عاش فيها ابن خلدون أيضًا. لقد سبق أن أكدنا على أن تاريخ البدايات الأولى للدولة العثمانية يكتنفه الكثير من الغموض على غرار باقي الدول[11]؛ فقد كان التأريخ للبدايات الأولى زمن أوج الدولة العثمانية، فتلونت الكتابة التاريخية بلون الازدهار وجرى ابتداع العديد من الأحداث التي تسير في اتجاه الأسطرة، والتي لا تصمد كثيرًا عند مقارعتها بما أوردته النصوص الأوربية، وخاصة البيزنطية منها؛ ومن ثم، لم يسعفنا ابن خلدون في الوقوف عند التطورات التي عرفتها الدولة العثمانية في بداياتها.

بعد ابن خلدون، عاد المؤرخون المغاربة إلى الاقتصار على التاريخ المحلي واستعراض الأحداث التي تهتم بالمجال المغربي، ومن ثمة لم يسترعِ انتباه المؤرخين المغاربة الفتح العثماني للقسطنطينية، بالرغم من الصدى الذي خلفه الحدث عند نظرائهم الأوربيين[12]. كما لم تسترعِ انتباه هؤلاء المؤرخين الفتوحات العثمانية في مصر عام 1517، بالرغم من التداعيات الكبيرة التي كانت لهذا الحدث على مستوى العالم الإسلامي، وتحوّل الدولة العثمانية إلى راعية للمسلمين. يدخل الحديث عن مصر في إطار ما يسميه المؤرخون "اللطيفة" أو "النكتة". ويميز عبد الله العروي في كتابه **مفهوم التاريخ** بين "الحدث العظيم والحدث الطريف"[13]، واللطيفة تدخل ضمن الحدث الطريف، وهي تعني في كثير من الأحيان الخبر الثقافي. يأتي ذكر هذه اللطيفة في سياق الخبر عن بداية الدولة السعدية وسياق "اتصال السعديين بالملك". انطلاقًا من الآية القرآنية ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (الأنبياء: 105).

8 ابن خلدون، ج 5، ص 634.

9 المرجع نفسه، ص 635.

10 المرجع نفسه.

11 بنحادة، **العثمانيون**.

12 جرى إيراد حدث القسطنطينية في سياقات مختلفة، ولم يفرد له المؤرخون المغاربة بابًا أو فقرة خاصة، ولعل أبرز مثال دالّ على ذلك ما يورده محمد بن الطيب القادري بشأنه.

13 عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ: 1- الألفاظ والمذاهب، 2- المفاهيم والأصول**، ط 4 (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 69.



هذه الآية التي ترددت كثيرًا في هذه المرحلة هي التي دفعته إلى البحث فيها، فوجدها ترد عند أبي سالم العياشي في رحلته **ماء الموائد**[14] بمناسبة حديثه عن الفتح العثماني لمصر.

إن حدث الدخول إلى مصر لم يكن بالحدث العظيم، بل كان مجرد حدث طريف، غير أنه مكّن الأفراني صاحب النزهة[15] من تمرير العديد من المواقف الرسمية من الدولة العثمانية، فالدخول العثماني إلى مصر لم يكن أمرًا متوافقًا عليه من قبل كل علماء الدولة العثمانية، وهو ما اضطر السلطان العثماني إلى استعمال الحيلة لتسويغ الحملة العثمانية على مصر[16]. كل هذه الأمور التي يوردها تدخل في باب "اللطيفة"، وعبارة عن هامش ما كان يمكن إثارته لولا الآية التي جرى تداولها في النصوص المغربية، والتي همّت تاريخ بداية السعديين.

وبالقدر الذي غاب فيه الدخول العثماني إلى مصر، لم يكن لإعلان الأخوين خير الدين وعرّوج بربروس تبعية الجزائر للدولة العثمانية في عام 1517 الصدى المتوقع في النصوص التاريخية المغربية؛ على اعتبار التأثيرات المباشرة التي كانت له بحكم القرب الجغرافي. لقد جاء الحديث عن الدخول العثماني للجزائر بموازاة السردية المتعلقة بمبايعة محمد المهدي القائم بأمر الله بالسوس، يقول الإفراني: "وفي هذه العام استولى الترك على الجزائر وتلمسان، وتملكوا مدائن المغرب الأوسط، ولم يكن لهم قبل ذلك في الغرب تملك ولا صولة"[17]. ولا يربط الإفراني الدخول التركي إلى الجزائر بخير الدين كما جرت عادة المصادر العثمانية والأوربية، بل ربطه بشخصية صوفية هي شخصية أحمد بن القاضي الزواوي الذي "كانت له همة شديدة في غزو الكفار [...] فكاتب الترك وعرفهم غرة هذه البلاد، لما يسمع من شدة الأتراك في المعارك ونجدتهم في الحروب وإرهابهم للكفرة"[18]. وكان "يحض الناس على اتباعهم والانخراط في سلكهم والسمع والطاعة لأميرهم عروج التركماني الذي هو الباي فيهم، فدخل الترك الجزائر وتلمسان"[19].

وبالرغم من إشادة الإفراني بالدور الجهادي للأتراك، فإنه يعود إلى المنطق نفسه الذي أورد به الدخول التركي إلى مصر، وهو منطق الإدانة لأدوارهم، فقد "مكروا بالشيخ وغدروا به خوفًا على رياستهم، فقتل رحمه الله شهيدًا، ولما أخذ الترك الجزائر وتلمسان أكثروا فيها الفساد، ونهب عروج أموال أهلها وأدار عليهم دائرة البوار والسوء ومزقهم كل ممزق"[20].

وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر كان الحضور العثماني في النصوص المغربية باهتًا، وارتبط بشكل كبير بالعلاقات التي ربطت الدولة السعدية بالأتراك العثمانيين ولا تخوض في تاريخ العثمانيين بعيدًا عن تلمسان.

ولم يكن ذكر هذه المصادر للمعارك الكبرى التي خاضها العثمانيون في البحر الأبيض المتوسط إلا عندما كان مرتبطًا بالمغرب، فحملة حلق الوادي، أو معركة تونس (1574)، لم يكن لها هذا الصدى في المصادر المغربية إلا لأنها ارتبطت بحادثة قرار الدولة العثمانية المتعلقة بدعم الأمير عبد الملك اللاجئ في الأراضي العثمانية. لم يكن همّ المؤرخين المغاربة تتبع الأحداث التي أدت إلى المعركة ورسم

14 أبو سالم العياشي، **الرحلة العياشية (ماء الموائد)**، ج 1 (أبو ظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 250.

15 محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، منشورات جامعة المولى إسماعيل بمكناس (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1998).

16 بحسب الإفراني، نصح علماء الدولة العثمانية السلطانَ بتوجيه رسالة إلى السلطان الغوري من أجل السماح له بالمرور عبر الأراضي المصرية لأداء فريضة الحج، وبيّن هؤلاء العلماء أن رفض الغوري يجيز للدولة العثمانية توجيه الحملة على مصر، على اعتبار أن السلطان الغوري أصبح من "المحاربين"، ومن ثم "جاز قتاله شرعًا"، ينظر: المرجع نفسه، ص 46.

17 المرجع نفسه، ص 51.

18 المرجع نفسه، ص 52.

19 المرجع نفسه.

20 المرجع نفسه.

سياقاتها ورواية ما دار فيها بين الإسبان والعثمانيين، بل إنهم لم يذكروا حتى من قادها، وكان همّهم بالأساس تفصيل يغيب عن كل المصادر التي أرخت للمواجهة الإسبانية العثمانية في حلق الوادي، عثمانيةً كانت أم إسبانيةً، ويتعلق هذا التفصيل بالدور الذي أداه عبد الملك وأمه سحابة الرحمانية، فهذا المؤرخ المجهول صاحب الدولة السعدية التكمدارتية، الذي يستند إلى رواية من شارك في الأحداث من أهل فاس، يورد أن عبد الملك الذي شارك في معركة حلق الوادي بفرقاطة وعليها اثنان وثلاثون جدافًا، أسرع بإخبار السلطان مراد بواسطة والدته التي كانت في إستانبول ببشارة حلق الوادي، وأنها تمكنت من إقناع السلطان[21] بتجهيز حملة لمساعدة ابنها لتولي السلطة بالمغرب.

كان ينبغي انتظار النصف الثاني من القرن الثامن عشر لنقف عند نص مفصل عن تاريخ الدولة العثمانية، وهو نص كتبه السفير المغربي إلى الأستانة أبو القاسم الزياني. يلتقي هذا النص مع نص **العبر** فيما يلي:

- أولًا: أنه يندرج ضمن كتابة تاريخ عام للعالم الإسلامي.
- ثانيًا: أنه كتب من قبل عارف بالدولة العثمانية وبالمشرق العربي عمومًا، وتتبع سيرة الزياني يمكّننا من فهم ما قدمه من نصوص تاريخية مهمة (زيارة مصر ومحاولة الاستقرار بها، وعودته إلى المغرب ودخوله في خدمة السلطان قبل أن يُعيّن سفيرًا إلى إستانبول عام 1786، وعودته إلى مصر والاستقرار بها، وعودته إلى القسطنطينية عام 1793 والتوجه منها إلى الحج عبر أنطاكية).

وقد كتب الزياني التاريخ العثماني من خلال ثلاث محطات:

- المحطة الأولى: عندما عرض لتاريخ الشرفاء السعديين في الباب الثالث والعشرين من الترجمان. ولأنه لم يكن سوى ناقل عن المؤرخين الذين سبقوه من أمثال الإفراني والمؤرخ المجهول، فإنه أعاد التأكيد على تاريخ العلاقات السعدية العثمانية من خلال تلك المحطات المعروفة؛ كاغتيال محمد الشيخ السعدي من قبل الأتراك، ونقل رأسه إلى إستانبول، وحملة رمضان باشا على فاس زمن السلطان مراد الثالث.
- المحطة الثانية: عندما كان بصدد وصف مدينة القسطنطينية التي سجل فيها انطباعاته عن المدينة.
- المحطة الثالثة: عندما خصص قسمًا كاملًا من كتابه للدولة العثمانية. ويمكن أن نسجل ما يلي من الملاحظات بشأن هذا القسم:
  - الملاحظة الأولى: تتعلق بالتموقف منذ البداية من الدولة العثمانية، فقد كان لمؤرخنا موقف إيجابي من الدولة العثمانية، وبدا ذلك في افتتاحه الباب المتعلق بها بالدعاء لها[22]، ولعل هذا الموقف أملته العلاقات التي ربطته بالإدارة العثمانية التي كانت عبّرت عن رضاها عنه بوصفه سفيرًا في رسالة موجهة إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الله[23].
  - الملاحظة الثانية: الأهمية التي يعطيها لمصر. وهذه الأهمية التي يعطيها المؤرخ لمصر، يمكن النظر إليها من وجهين؛ أما الوجه الأول فيتعلق بالمكانة التي كانت تحتلها مصر لدى العثمانيين في مختلف الفترات التاريخية، وهي أهمية تجارية واستراتيجية بالأساس. وأما الوجه الثاني فهو شخصي يرتبط بتجربة الزياني؛ فقد أقام في مصر، ولعل مكوثه بها مرات متعددة وفترات طويلة هو ما دفع به إلى الاهتمام بها وتدوين جزء من تاريخها في علاقتها بالدولة العثمانية.

21 يورد المؤرخ المجهول الرواية التالية: "قال المؤرخ: رأيت رجلين من القوم الذين ركبوا مع مولاي عبد الملك في حلق الوادي أحدهما جراوي من طريانة حومة بالطالعة بفاس واسمه عبد الله، والآخر مكناسي واسمه عبد الرحمان حدثاني بحقيقة الخبر وكيف كان القتال في البر والبحر [...]"، ينظر: المؤرخ المجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تحقيق وتقديم عبد الرحيم بنحادة (مراكش: دار تينمل للطباعة والنشر، 1994)، ص 44.

22 في عنوان الفصل الرابع عشر يقول الزياني: "في الدولة العظيمة وهي دولة آل عثمان أبقاها الله حصنًا للإسلام"، ينظر: أبو القاسم الزياني، **الترجمان المعرب**، مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط، K 223، ص 211.

23 عبد الرحيم بنحادة، **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر** (زغوان: مؤسسة التميمي، 1998)، ص 189.

- الملاحظة الثالثة: تتعلق بتنوع طريقة الكتابة بين مختلف الفترات المؤرخ لها. فخلال التاريخ للدولة العثمانية في بداياتها، يلاحظ القارئ ميل الزياني إلى الاختصار من دون إصدار أحكام. ويتبين هذا الاختصار في سرد وقائع الحملات العثمانية في العبارات الجاهزة التي تتردد بشكل مطرد: "ولما أصبح طلب أهل المدينة الأمان فأمنهم السلطان وأسلموا المدينة ودخلوا تحت طاعته"، و"حارب إلى أن عجز وطلب الأمان فأمنه ودخل تحت الذمة وغنم المسلمون ما في المدينتين وشحنوهما بالعساكر الإسلامية" و"قدما بالأموال والسبي على السلطان ففرح بهما وأكرمهما"[24]. ومثيلات هذه العبارات تعاد مرات متعددة كلما واجه المؤرخ صعوبات في الحصول على معلومات تمكّنه من تقديم سردية خاصة.

هذه الطريقة في السرد ستعرف بعض التحول عندما كان الزياني بصدد كتابة فترة حكم السلطان محمد الفاتح، ذلك أنه لا يكتفي بسرد الأحداث بشكل مسترسل، ولكنه يتجاوزها إلى محاولة البحث في الأصول التاريخية والعودة إلى ما قبل الفترة العثمانية، ولعل أحسن مثال دالّ على ذلك عندما كان يؤرخ لفتح القسطنطينية، حيث عاد إلى علاقة المسلمين بهذه المدينة.

- الملاحظة الرابعة: تتعلق بمصادر الخبر عند الزياني[25]. وفي هذا السياق، لا يذكر الزياني المصادر التي اعتمدها في كتابة تاريخ الدولة العثمانية إلا لمامًا، وهو في ذلك لا يختلف عن بقية المؤرخين، ويبدو من خلال مقارعة ما يورده ببعض النصوص الأخرى أنه اعتمد بالأساس على تاريخ القرماني[26] وخطط المقريزي[27]. وفيما عدا ذلك، اعتمد الزياني على ما كان يقف عليه شخصيًا أثناء زياراته المتعددة للقسطنطينية من روايات شفوية.

لقد كان الزياني متفردًا من بين سابقيه ومعاصريه في إعطاء الدولة العثمانية حقها في السرديات التاريخية، وسواء تعلق الأمر بالسابقين له، أو المعاصرين، لم تحظَ الدولة العثمانية بكبير اهتمام وتجاهلها كل المؤرخين المغاربة.

ثانيًا: المغرب في المصادر العثمانية

بالقدر الذي تجاهل فيه المغاربة تاريخ العثمانيين، لم يخصص المؤرخون العثمانيون للأشراف (سعديين وعلويين) الذين عاصروهم صفحات من كتاباتهم، ولم يكن للحملة التي وجهها المنصور السعدي على السودان الغربي أي صدى في المصادر العثمانية. وإذا كان المؤرخون المغاربة قد كتبوا عن بعض الأحداث المشتركة، فإن المصادر العثمانية لم تؤرخ لهذه الأحداث ولم تولها أي عناية. ويفاجأ دارس العلاقات المغربية العثمانية بغياب أحداث تركز عليها النصوص المغربية وتغيب في النصوص العثمانية المعاصرة، ومن ذلك مثلًا اغتيال محمد الشيخ السعدي بأمر من السلطان العثماني سليمان القانوني انتقامًا منه، عندما بعث إليه برسالة يخبره فيها بأنه سينازعه على عمل مصر.

لن نستعرض كل المؤرخين العثمانيين الذين عاصروا هذه الأحداث، ولكننا سنقف عند نموذجين، تميزت كتابتهما بالكثافة وخاضا في عدّة تفاصيل وجزئيات.

---

24 الزياني، ص 214، 216، 220.

25 أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برًا وبحرًا**، تحقيق عبد الكريم الفيلالي (الرباط: دار نشر المعرفة، 1991)، ص 43.

26 أحمد بن يوسف القرماني، **أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ**، تحقيق فهمي سعد وأحمد حطيط (بيروت: عالم الكتب، 1996).

27 أحمد بن علي المقريزي، **المواعظ والاعتبار** (المعروف بـ **الخطط المقريزية**).

أما النموذج الأول، فهو كاتب جلبي المعروف في النصوص العربية بحاجي خليفة (1609-1657) الذي يعتبره فرانز بابنكر[28] أكبر عالم موسوعي عثماني. فقد خصص، علاوة على كتبه المخصصة لتعليل الأزمة العثمانية وتحليلها كـ "دستور العمل في إصلاح الخلل"[29]، سردية للتوسع البحري العثماني في البحر الأبيض المتوسط موسومة بـ **تحفة الكبار في أسفار البحار**. وقد عرض جلبي للمعارك البحرية التي خاضها العثمانيون في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.

ألّف حاجي خليفة هذا الكتاب بعد الحملة الفاشلة على كريت في عام 1646، وكان لهذا الإخفاق أسباب متعددة حاول أن يقف عندها، غير أنه أراد في الوقت ذاته أن يسترجع أمجاد العثمانيين في المجال المتوسطي في إطار توجهه الإصلاحي، فشرع يصف المعارك البحرية الكبرى التي خاضها العثمانيون في البحر الأبيض المتوسط. ولأن غرضه كان هو شحذ الهمم، فقد كان نبيهًا عندما توقف عند المعارك البحرية التي انتصر فيها العثمانيون[30].

وقد توقف المؤلف في سرد الحملات العثمانية في البحر الأبيض المتوسط عند الحملة العثمانية على حلق الوادي، وهو ما أضاع علينا فرصة الوقوف عند المساهمة العثمانية في معركة وادي المخازن عام 1578. ما الذي كان يعنيه هذا التوقف؟ لقد كان حاجي خليفة واضحًا في هذا الباب عندما قال في مطلع القسم السابع: "وبعد ذلك لم تبعث سفن إلى البحر الأبيض المتوسط إلى أن تقررت الحملة على جزيرة كريت"[31]

لا تذكر فاس عند كاتب جلبي إلا مقرونة بالصراع بين الأتراك العثمانيين والإسبان، مع التركيز في أحيان كثيرة على الدور السلبي الذي أداه المغاربة في هذا الصراع. فعندما أورد أخبار دخول عروج إلى مدينة تلمسان، أكد على فرار حاكمها إلى المغرب واستقراره مع اثنين من إخوته في فاس: "بعد أن هربًا من السجن حيث وجدا عملًا فيها واستقرا بها"[32]. كما يأتي ذكر فاس وحاكمها عندما يورد المؤلف خبر إعلان بيعة خير الدين للسلطان العثماني و"توصله ما أرسله سلطان المسلمين من جواد وخلعة وشارة تدل على حاكميته"، فأدى ذلك الوضع إلى عصيان حاكمي تونس وتلمسان ولجوء حاكم هذه الأخيرة إلى "ملك فاس للاستنجاد به[33]".

ولعل ما يثير الانتباه أن كاتب جلبي يعطي انطباعًا مفاده أن العثمانيين بالرغم من كل المصاعب التي واجهوها كانوا مقتنعين بمواصلة عملياتهم الجهادية لتشمل سواحل المغرب[34]؛ إذ يقول عندما فتح العثمانيون جربة إنهم "توجهوا إلى السواحل الغربية من بلاد المغرب وذلك في الخامس من شعبان/ مايو 1560"[35]، ولم يُشر حتى مرة واحدة إلى السلطة التي كانت توجد في المغرب.

وإذا افترضنا أن خوض كاتب جلبي في المعارك البحرية للدولة العثمانية هو الذي جعله يحجم عن الانتباه إلى التاريخ المشترك بين الأتراك العثمانيين والمغرب في القرن السادس عشر، فإن مؤرخًا آخر اهتم باستعراض دقائق الأمور، في الفترة الممتدة ما بين حكم السلطان سليمان القانوني وعهد مراد الرابع، لم يدون في كتابه المكون مما يزيد على ألف صفحة أيّ مواضيع تتعلق بالمغرب؛ حتى ولو كانت تهم تاريخ العلاقات المغربية – العثمانية، أو الأحداث التي ميزت هذه العلاقات، سواء كان ذلك من قريب أو بعيد. لقد انخرط

28 Franz Babinger, *Osmanli tarih yazarlari ve eserleri,* Çev. Coşkun Üçok (Mersin: Kültür Bakanlığı Yayınları, 1992), p. 222.

29 عبد الرحيم بنحادة، "المثقفون والأزمة في العالم العثماني"، في: بنحادة، **بحوث ودراسات**، ص 58.

30 حاجي خليفة، **تحفة الكبار في أسفار البحار**، ترجمة وتحقيق محمد حرب وتسنيم حرب (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2016).

31 المرجع نفسه، ص 248.

32 خليفة، ص 90.

33 المرجع نفسه، ص 93.

34 المرجع نفسه، ص 139.

35 المرجع نفسه.

إبراهيم بجوي بالخصوص في تاريخ الحملات العثمانية على أوروبا. وقد نبادر إلى القول إنّ انتماءه إلى "بج" - المجرية - يكون سببًا في هذا الاهتمام لو لم يستعرض أحداث الصراع الصفوي - العثماني زمن السلطان لسليمان القانوني وسليم الثاني، وكذا الانخراط في بعض الجزئيات التاريخية التي تتعلق بختان أبناء الأمراء، ووفاة أقرباء السلطان، والأدوار التي أدتها شخصيات مغمورة في تاريخ الدولة العثمانية، وبداية انتشار ظاهرة شرب القهوة في بلاد الروم[36]، وما إلى ذلك من الأحداث.

لقد انحصرت أخبار الشمال الإفريقي عند بجوي، على الخصوص، في الأحداث المعروفة في تاريخ البحر الأبيض المتوسط، ومنها على سبيل الخصوص إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية عن طريق الرواية نفسها التي يوردها جلبي والثورة الموريسكية عام 1568[37]. وتعود ضحالة المعلومات المتعلقة بالمغارب في كتاب بجوي إلى توجهه، كما سبقت الإشارة، إلى العناية أكثر بتاريخ حركة التوسع العثماني بأوروبا؛ لاعتبارات أهمها أصوله الهنغارية من جهة، وإتقانه لغة أصوله من جهة ثانية، وهو ما سهل عليه الاطلاع على النصوص، فضلًا عن علاقته بالسفراء الأوربيين من جهة ثالثة. وهذا الأمر جعله يولي عنايته لما هو أوروبي.

إذا كان هؤلاء المؤرخون قد تجاهلوا - بسبب التركيز على تاريخ الدولة العثمانية - تاريخ الجهات الأخرى، فكيف كان حضور المغرب ضمن التواريخ العالمية العثمانية؟

قبل أن نعرض لمكانة المغرب عند هؤلاء، ينبغي الإشارة إلى ما يلي:

- أولًا: قلة التواريخ العالمية عند العثمانيين، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اتساع رقعة المجال العثماني التي تحوّله إلى دولة/ عالم، وتجعل المؤرخين العثمانيين يشعرون بأنهم بصدد كتابة تاريخ عالمي انطلاقًا من التأريخ للدولة العثمانية.
- ثانيًا: معظم التواريخ العالمية كتبت نصوصها أولًا باللغة العربية قبل أن تترجم إلى اللغة التركية، وغالبًا ما وقع التصرف في ترجمتها.
- ثالثًا: ركزت الكتابة في هذا الشأن - ويبدو ذلك من خلال عدد الصفحات - على فترتين زمن الخلفاء الراشدين، وزمن الدولة العثمانية.
- رابعًا: معظم هذه الكتابات أُنجز في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر. كأنها تزامنت مع مرحلة الكتابة عن الأزمة في الدولة العثمانية، هل هو السعي إلى التموقع في الخريطة التاريخية الإسلامية والحاجة إلى شرعنة الوجود العثماني في البلاد العربية عبر سردية تربط الفتوحات العثمانية بفتوحات عهد البعثة والخلفاء الراشدين؟

إن أول هؤلاء المؤرخين هو أحمد بن يوسف القرماني، وهو من بين المؤرخين القلائل الذين اهتموا بالتاريخ العالمي، حيث سعى في الأبواب الخمسة والخمسين التي يتألف منها كتابه إلى إنجاز تاريخ يبتدئ ببداية الخليقة وينتهي إلى عصره. وخلال ذلك، يستعرض تاريخ الدول التي حكمت العالم الإسلامي. ونعتقد أن السبب في إيلاء هذا الاهتمام يعود إلى مجموعة من الأسباب:

أما السبب الأول، فهو يرتبط بطبيعة المرحلة التي عاشها المؤلف، فقد عاصر القرماني حكم أربعة سلاطين، وهم سليمان القانوني (1520-1566)، وسليم الثاني (1566-1574)، ومراد الثالث (1574-1595)، ومحمد الثالث (1595-1601) وهم السلاطين الذين عرفوا بنشاط في المناطق الغربية من الدولة العثمانية.

أما السبب الثاني، فهو يرتبط بالانتماء العربي للمؤرخ، فقد ولد وترعرع في دمشق، وارتبط بعلاقات وطيدة مع العلماء والمؤرخين وأصحاب الجاه، وهو ما مكّنه من الحصول على معلومات مفيدة تهم تاريخ البلاد الإسلامية.

36 إبراهيم بجوي، **التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية: من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان سليم الأول**، ترجمة وتقديم ناصر عبد الرحيم حسين، مج 1 (المركز القومي للترجمة، 2015)، ص 402.

37 المرجع نفسه، ج 1، ص 343-348.

غير أن ما يهمنا من الكتاب هو تفاعله وطريقة استعراضه للأخبار التي همّت تاريخ المغرب، والتي تدفع إلى إبداء ما يلي من الملاحظات:

كان المدخل إلى الاهتمام بتاريخ المغرب هو تاريخ الأندلس، فقد عنون الباب الثالث والعشرين من كتابه بـ "في ذكر ملوك الغرب من الطوائف ذوي المفاخر والمعارف"؛ فوضعية الأندلس هي التي قادته إلى الاهتمام بما يجري في غرب العالم الإسلامي، والحديث عن الدولة المرابطية جاء في معرض علاقاته بملوك الطوائف. وتميز حديثه عنها بالاختزال المفرط. وتجلى هذا الاختزال في التعامل مع تاريخ الدولة الموحدية باعتبارها كانت دولة ممتدة الأطراف، حيث ورد الحديث عنها في جملة واحدة عندما كان بصدد الحديث عن آخر ملوك الدولة المرابطية إسحق بن علي الذي سار عليه عبد المومن بن علي الكومي، وفي الإشارة في بداية الباب الخامس والعشرين إلى بداية الدولة الحفصية عندما تنازل أبو حفص لابنه عبد الواحد بأمر من السلطان عبد المومن، ليشرع في الحديث عن تاريخ الدولة الحفصية في تونس. وهو ما يدفع المرء إلى التساؤل عن هذا التجاهل لسلطة سياسية مهمة حكمت مجالًا جغرافيًا واسعًا؟

لقد جرى اختزال الفترة الحفصية من تاريخ الغرب الإسلامي في تعاقب السلاطين والوقوف عند سوء تدبيرهم الذي أدى إلى سقوط عدد من الثغور في يد الإفرنج. ويورد القرماني هذه المعلومات مقرونة بالجهود التي بذلها العثمانيون من أجل تحرير هذه الثغور، فيقول مثلًا: "وتولى السلطنة محمد بن الحسن وكان منشغلًا عن أمور الملك باللهو وشرب الخمر، وفي أيامه في سنة ستة عشر وتسعمائة استولى الإفرنج على وهرانه ثم على بجاية ثم على طرابلس وبقيت في أيديهم مدة اثنتين وأربعين سنة حتى أخذها سنان باشا أخو الوزير رستم باشا وزير المرحوم السلطان سليمان من بني عثمان عام ثمانية وخمسين وتسعمائة"[38].

ويتوقف القرماني عند التاريخ الدموي في تونس عندما يشير إلى تولية السلطان حسن الذي وضع السيف، على حد قوله، وقتل الطامعين في السلطة، ولم يفلت منه إلا أخواه الرشيد وعبد المومن. ويسرد القرماني تاريخ البلاد التونسية بطريقة تعكس موقف الدولة العثمانية من الصراع في المنطقة والدور الذي أداه خير الدين باشا في حسم الصراع لصالح الدولة العثمانية[39]. ويبرز المؤرخ الدور الذي أداه المحليون في استقدام الإسبان مرة أخرى للعودة إلى احتلال قلعة حلق الوادي عندما فر السلطان الحسن إلى إسبانيا طالبًا مددها، والدور الذي أداه أحد المتحولين إلى الدين الإسلامي "الذي كان إفرنجيًا يبطن الكفر عن طريق إطلاق الأسرى وتمكينهم من القلعة وأسوارها"[40].

لقد جرى تجاهل المغرب الأقصى بشكل مطلق ولم يجرِ الحديث عنه، سواء تعلق الأمر بتاريخ المعاصرين للدولة الحفصية من المرينيين أو المعاصرين للمؤلف من الشرفاء السعديين. فهل كان هذا التجاهل مفكرًا فيه؟ لا بد من الإشارة إلى أن النصوص التي تسعف في كتابة تاريخ السعديين في المجال العثماني العربي لم تكن متوفرة، ويبدو أن النصوص التي أنجزها أحمد بن القاضي وأبو فارس عبد العزيز الفشتالي حول تاريخ الدولة السعدية كانت منحصرة في المغرب، ولم يجرِ تداولها بعيدًا عنه، ولم يكن الجنابي قد ألف بعد كتابه الذي نهل منه كل المؤرخين العثمانيين الذين اعتنوا بالتاريخ العالمي.

أما ثاني هؤلاء المؤرخين، فهو مصطفى الجنابي (ت. 1590) المعروف بـ "البرسوي"، نسبةً إلى بورصة التي درس بمدارسها، وقد عاصر مصطفى الجنابي سلاطين القرن السادس عشر شأنه في ذلك شأن القرماني. وتتلمذ على يد شيخ الإسلام أبي سعود أفندي (ت. 1574) وارتبط به ارتباطًا كبيرًا إلى درجة أنه لُقب بـ "السعودي". ألف الجنابي كتابًا في التاريخ العام سماه **البحر الزخار والعيلم التيار**، وهو كتاب

38 القرماني، ص 355.

39 المرجع نفسه، ص 356.

40 المرجع نفسه، ص 357.

خصصه لتاريخ الدول التي حكمت البلاد الإسلامية إلى نهاية القرن السادس عشر، وقد وقع الفراغ من إنجازه في ربيع الآخر عام 993 (نيسان/ أبريل 1585). والظاهر أن الجنابي عندما كان بصدد التاريخ للمغرب لم يخض بشكل مفصل في تاريخ الدول السابقة عن تاريخ الوطاسيين؛ إذ لم يخصص سوى صفحات قليلة لتاريخ المغرب من الأدارسة إلى نهاية المرينيين. فقد خصَّ المغرب ببابين من كتابه، هما: الباب الثامن والثلاثون الذي يتعلق بتاريخ الوطاسيين، والباب التاسع والثلاثون الذي يهمّ تاريخ الدولة السعدية.

ويمكن إبداء ما يلي من الملاحظات بشأن الكتاب:

- أولًا: هو أول نص عثماني يعرض للدولتين المعاصرتين للدولة العثمانية في القرن السادس عشر، وقد لاحظنا كيف أن القرماني لا يعرض لأحداث القرن السادس عشر المغربي.
- ثانيًا: اعتمد الجنابي بالأساس على الرواية الشفوية حيث يذكر اعتماده على أحد الفاسيين من سكان الطالعة، والذي يذكره باسم أحمد عبد الرحمن الفاسي[41]، كما يعتمد على ما يبلغه من أخبار عبر وسائط كثيرة يمكن أن نخمّنها، وهي ترتبط أساسًا بالوافدين على المشرق الإسلامي من الحجاج والعلماء.
- ثالثًا: يعرض المؤرخ لتاريخ الدسائس بين السلاطين الوطاسيين، ويتصور المرء عند الانتهاء من قراءة الصفحات المخصصة أن تاريخ المغرب خلال هذه الفترة يتلخص في المؤامرات والحروب بين أفراد الأسرة المالكة التي أدى فيها الإسبان أدوارًا بارزة.
- رابعًا: التأكيد على الدور الذي أداه الأتراك في تاريخ هذه المرحلة من تاريخ المغرب، ولكن في رواية مختلفة عمّا ترويه المصادر المغربية والإسبانية؛ سواء تعلق الأمر بمقتل محمد الشيخ السعدي، الذي تجمع المصادر المغربية على أنه كان بتدبير الأتراك، أو بمعركة حلق الوادي أو معركة وادي المخازن.
- خامسًا: تصريف مواقف، من الدولة الوطاسية أو الدولة السعدية، وهو ما يظهر في أحكام القيمة، وهي أحكام القيمة ذاتها التي يقف عندها قارئ فتوى أحمد بن الواز في اغتصاب العثمانيين للخلافة.

أما ثالث هؤلاء المؤرخين، فهو أحمد بن لطف الله المعروف بـ "منجم باشي" (1631-1702) لتحمّله وظيفة منجم بالبلاط العثماني مدةً تزيد على عشرين عامًا. وقد عكف لطف الله على كتابة تاريخ عالمي باللغة العربية اختار له عنوان **جامع الدول** الذي ترجمه إلى اللغة التركية الشاعر أحمد نديم تحت عنوان **صحائف الأخبار**. ووجود الكتاب بصيغتيه العربية والتركية بعنوانين مختلفين هو ما سبّب الخطأ الذي وقع فيه العديد من الباحثين بالقول إن منجم باشي ترك كتابين في التاريخ العالمي. ولا بد من التذكير أيضًا أن الصيغة التركية جنحت إلى الاختزال إلى درجة ذهاب العديد من الباحثين إلى القول إن المؤلف كان مقصرًا في ذكر بعض الأحداث. وقد ألف هذا الكتاب بطلب من الصدر الأعظم مصطفى باشا (1676-1683) الذي عزل وشنق غداة الاحتجاجات العارمة التي عرفتها إستانبول عام 1683، والتي أدت إلى عزل منجم باشي من منصبه أيضًا.

يستعرض كتاب **صحائف الأخبار** في جزأين تاريخ الدول منذ بدء الخليقة إلى عام 1672، وقد اعتمد التصنيف المتبع في التواريخ العامة عند المسلمين التي تناولت المواضيع نفسها، وهو ما جعل الكتاب موزعًا بين جزأين؛ إذ خصص الأول لفترة ما قبل الإسلام والثاني لما بعدها. ويميز الكتاب في الجزء الإسلامي بين ثلاثة أقسام: الأول خصص لتاريخ البعثة، والثاني لتاريخ الأسر الحاكمة من

41 يقول الجنابي "ما عثرت على تفصيل أخبار بني وطاس، لكنني سمعت نبذًا من أخبارهم من صاحبنا الشيخ أحمد بن عبد الرحمان الفاسي الطالعي، فلا علينا أن نبيع بمثل ما اشترينا". ينظر: عبد الحفيظ الطبايلي، "مصدر عثماني حول تاريخ المغرب السعدي 'البحر الزخار والعيلم التيار' لمؤلفه مصطفى الجنابي"، **التاريخ العربي**، العدد 12 (خريف 1999).

غير المسلمين، والثالث للأسر الحاكمة المسلمة، مع إعطاء الدول الكبيرة التي عمرت مدةً طويلة أهمية خاصة. وتبدو هذه الأهمية في النسخة الموضوعة بخط يد المؤلف، المحفوظة في خزانة نور عثمانية، حيث يضع عناوين الفقرات المخصصة لها باللون الأحمر.

أما بالنسبة إلى حضور المغرب في جامع الدول، فيمكن التمييز بين مستويين:

- المستوى الأول: في حضوره ضمن سردية تاريخ الدولة العثمانية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذا الحضور طغى عليه توجه عثماني في سرد الأحداث، ولنا أن نضرب مثلًا دالًّا على ذلك بما يورده بشأن معركة وادي المخازن.
- المستوى الثاني: عندما حضرت سردية المغرب في فصول مستقلة؛ أي عندما عرض لتاريخ الملثمين وتاريخ الدولة الموحدية في الجزء الأول في صفحات لا تتعدي عشر صفحات، وتاريخ الدولة المرينية في أقل من أربع صفحات وتاريخ الدولة السعدية أو ما يعنونه بـ "الشرفاء في شمال إفريقيا".

لقد أرخ منجم باشي لتاريخ الدولة السعدية بالاعتماد على الجنابي ونقل عنه كل شيء، لكنه وجد نفسه مضطرًا إلى إضافة ما وقع في المغرب بعد وفاة المنصور السعدي، وهنا يقول: "ثم تفحصت من أحوال ملوك الغرب، فبينما أنا في هذه الحالة إذ قدم من فاس إلى دار السلطنة العلية الشيخ عبد الله الفاسي في سنة أربع وأربعين ومائة وألف وسألت عن ما وقع بعد وفاة مولاي أحمد فقال [...]"[42]. ويلف ما يورده عن فترة ما بعد المنصور السعدي كثير من الغموض، كما يبدو الأمر واضحًا منذ بداية الفقرة، حيث الخلط بين الشرفاء السعديين والعلويين؛ إذ يقول: "وهم الآن باقون وقد بلغ الزمان إلى سنة سبع ومائة وألف ودار ملكهم مراكش وابتداء ظهورهم في إحدى وعشرين وتسعمائة تقريبًا"[43]، علمًا أن الدولة السعدية، إذا كان هذا هو القصد، قد انتهت كليًا في سنة 1659 عندما دخل الرشيد العلوي إلى مراكش.

خلاصات

ما هي أهم الخلاصات التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال هذا العرض المبسط الذي تتبع نماذج من الكتابة التاريخية في المغرب والدولة العثمانية؟

- أولًا: إن هذه الكتابات تأثرت بالظروف التاريخية التي عاشها الطرفان المغربي والعثماني. فعلى المستوى العثماني، لم يؤرخ ابن خلدون للدولة العثمانية، بالرغم مما حققته من منجزات زمن كتابة **العبر**، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الإنجازات التي حققتها الدولة العثمانية لم تكن لها تبعات، ولم تستجلب المؤرخين إلا في فترات لاحقة. كما أن ما كتبه الزياني كان يدخل في سياق القرن الثامن عشر، والدور الذي أصبح للدولة العثمانية في هذه الفترة، لا سيما في ظل التقارب بين المغرب والدولة العثمانية. لقد كان الزياني سفيرًا إلى الدولة العثمانية، وقد انعكست هذه النظرة في كتابات الرحالة، سواء كانت سفارية أو ذات طابع تاريخي؛ إذ كان نقاش الأمر السياسي غائبًا فيها.

أما على المستوى المغربي، فيبدو أنّ مؤرخي الدولة العثمانية لم يتطرقوا إلى المغرب إلا في فترتين، هما القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر. لقد كان هذا الحضور باهتًا إلى حد بعيد في التواريخ العثمانية، وجرى غض الطرف عن أحداث أفاضت الحديث فيها النصوص

42 اعتمدنا على النسخة العربية للكتاب، ينظر: منجم باشي، **جامع الدول**، خزانة السليمانية، إستانبول، رقم 2103.

43 المرجع نفسه، ج 3، ص 332.



المغربية والأجنبية، واقتصر هذا الحضور على التواريخ العالمية بالرغم من قلتها، ويبدو أن أصحاب هذه التواريخ وجدوا صعوبة كبيرة في الإحاطة بهذا التاريخ ولجؤوا إلى مصادر غير موثوقة، ومن ثم تميزت سرديتهم بالكثير من الغموض والضبابية.

- ثانيًا: إن هذا الشح والقلة يعود في نظرنا إلى عاملين اثنين، هما:

  - بالنسبة إلى المغرب: يعود إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية، أو على الأقل الرغبة في ترجمة هذا الاستقلال عن طريق التجاهل. لقد قامت الدولة المغربية على أساس شرعي وروّج المغاربة لمسألة السلطان/ الخليفة، وحضرت في كل مرة نشأ فيها نزاع بين المتطلعين إلى الحكم تلك العبارة الشهيرة التي تغص بها كتب الأحكام: "إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الأخير منهما". ولقد كان الشرفاء السعديون والعلويون واعين تمام الوعي بهذه المسألة التي قد تنال من شرعية حكمهم باعتبارهم يشكلون الخليفة الثاني بعد السلطان العثماني. ومن ثمة كان التركيز، عندما يتناولون مسألة الخلافة، على قرشية النسب، وبدا هذا الأمر واضحًا عندما كتب ابن المواز الفتوى/ التاريخ بشأن الدولة العثمانية[44].

  - بالنسبة إلى العثمانيين: نعتقد أن هذه القلة تعود إلى المجال العثماني الممتد؛ فعندما كان المؤرخ العثماني يكتب عن تاريخ الدولة العثمانية، فهو يعتقد جازمًا أنه يكتب تاريخ العالم ولم يكن في حاجة إلى استعراض تاريخ باقي المجالات الأخرى.

- ثالثًا: يعكس هذا الشح طبيعة السياسة العثمانية في الشمال الإفريقي عمومًا، فلم تكن الدولة العثمانية تولي هذه المنطقة اهتمامًا إلا في حدود صراعها مع إمبراطورية الهابسبورغ. وقد بدا هذا واضحًا من خلال تاريخ بجوي، حيث كان يركز على التوجه الأوروبي للدولة العثمانية. ومرة أخرى، نؤكد أن خوض العثمانيين معارك البحر الأبيض المتوسط لم يكن سوى لخدمة التوسع العثماني البري في أوروبا. لقد اقتنع العثمانيون منذ البداية بعدم جدوى خوض صراعات بحرية، ومن ثمة لم تحظَ التقنيات البحرية بكبير اهتمامهم منهم.

- رابعًا: ارتبط هذا الشح بوظيفة المؤرخ؛ إذ إن وظيفة المؤرخ في تلك الأزمنة تنحصر في رصد تحركات السلطان وتبرير مواقف معيّنة. فاللطيفة التي يذكرها الإفراني تدخل في إطار إدانة مغربية للطريقة التي فتحت بها مصر. أما إصرار مؤرخي الدولة العثمانية ممن كتبوا التواريخ العالمية، فهو يدخل في إطار التشهير بسوء أخلاق السلاطين المغاربة (شرب الخمر، الاستنجاد بالكفار، قهر الرعية، وما إلى ذلك)؛ من أجل نزع الشرعية عن حكم هؤلاء، وجعل السلاطين العثمانيين البديل الحقيقي، لا سيما أن هذه الكتابات تؤكد في الجانب الآخر على عدل السلاطين العثمانيين وحسن سيرتهم.



44 نشرت هذه الفتوى في **مجلة العالم الإسلامي** تحت عنوان "رأي أحمد بن المواز في الخلافة العثمانية"، ينظر:
"Les Musulmans français et la Guerre," *Revue du Monde Musulman*, 8ème année, vol. 29 (Décembre 1914), pp. 343-361.

المراجع

References

العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمن. **تاريخ ابن خلدون: المسمّى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- الإفراني، محمد الصغير. **نزهة الحادي في أخبار ملوك القرن الحادي**. تحقيق عبد اللطيف الشاذلي. منشورات جامعة المولى إسماعيل بمكناس. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2013.
- أومليل، علي. **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون**. ط 3. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1985.
- باشي، منجم. **جامع الدول**. خزانة السليمانية. إستانبول، رقم 2103.
- بجوي، إبراهيم. **التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية: من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان سليم الأول**. ترجمة وتقديم ناصر عبد الرحيم حسين. المركز القومي للترجمة، 2015.
- بنحادة، عبد الرحيم. **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**. زغوان: مؤسسة التميمي، 1998.
- ________. **العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد والثقافة**. الدار البيضاء: دار سبو، 2008.
- ________. **بحوث ودراسات في التاريخ العثماني**. الرباط: منشورات أبي رقراق، 2018.
- **التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا**. بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، 1979.
- خليفة، حاجي. **تحفة الكبار في أسفار البحار**. ترجمة وتحقيق محمد حرب وتسنيم حرب. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2016.
- الزياني، أبو القاسم. **الترجمان المعرب**. مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط، K 223.
- ________. **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برًا وبحرًا**. تحقيق عبد الكريم الفيلالي. الرباط: دار نشر المعرفة، 1991.
- الطبايلي، عبد الحفيظ. "مصدر عثماني حول تاريخ المغرب السعدي 'البحر الزخار والعيلم التيار' لمؤلفه مصطفى الجنابي"، **التاريخ العربي**. العدد 12 (خريف 1999).
- العروي، عبد الله. **مفهوم التاريخ: 1- الألفاظ والمذاهب، 2- المفاهيم والأصول**. ط 4. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1997.
- العياشي، أبو سالم. **الرحلة العياشية (ماء الموائد)**. أبو ظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006.
- القرماني، أحمد بن يوسف. **أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ**. تحقيق فهمي سعد وأحمد حطيط. بيروت: عالم الكتب، 1996.



الأجنبية

- Babinger, Franz. *Osmanli tarih yazarlari ve eserleri*. Çev. Coşkun Üçok. Mersin: Kültür Bakanlığı Yayınları, 1992.
- "Les Musulmans français et la Guerre." *Revue du Monde Musulman*. 8ème année. vol. 29 (Décembre 1914).

محمد المريمي | Mohamed Elmaryami[1]

المصـادر التاريخيـة واسـتعمالاتها في علاقـة الأقليـات بالغيريـة في البـلاد التونسـية

Historical Sources and their Uses in the Relationship of Minorities to Otherness in Tunisia

مقدمة

نتناول بالدرس حالتين من مصادر الأقليات في علاقتها بالغيرية في تاريخ البلاد التونسية. ووجدنا من بين الأقليات مجموعات يهودية مهمة كانت تنتشر في عدد من مدن البلاد، وفي الشمال الأفريقي عمومًا. كما كانت توجد أيضًا مجموعات إسلامية إباضية اقتصرت على بعض الجزر في جربة وخارجها في جبل نفوسة (ليبيا) ووادي ميزاب (الجزائر).

نهتم في ما يلي بحالة المجال المحلي لجربة الذي جمع معًا مجموعات يهودية وأخرى إباضية؛ إذ كان يهود الجزيرة من أهم المجموعات اليهودية في البلاد. وقد كانت المجموعات الإباضية كل ما تبقى من وجود الإباضية في البلاد التونسية خلال ما يعرف بالعصر الوسيط. كما كانت المجموعات اليهودية وكذلك الإباضية تشترك في قدرتها على مقاومة الزوال، فاستمر وجودها إلى اليوم، في حين اندثر عدد المجموعات المماثلة لها في مناطق أخرى في الشمال الأفريقي عمومًا، رغم ما كان لها من أهمية.

لا تزال وثائق الأقليات اليهودية والإباضية عمومًا نادرة، بل تكاد تكون أحيانًا معدومة، على الأقل قبل تأسيس المصلح خير الدين التونسي خزينة وثائق الدولة في تونس في عام 1874، وانتصاب الحماية في عام 1881، وذلك خلافًا للمجموعات الأخرى المالكية والحنفية.

اتجهت عنايتنا نحو مصادر اعتبرناها لافتة في الموضوع الذي تطرحه ندوة مجلة **أسطور**؛ إذ اخترنا تناول رواية الأصل لدى يهود جربة. وقد اهتم بموضوع روايات الأصل عديد الدارسين، مثل حالة أسطورة الأصل لدى البربر[2]، وأسطورة الأصل في المجتمع المغاربي[3]. وقد كانت رواية أصل يهود جربة عبارةً عن مجال التقاء بين اليهود والغيرية في مستوياتها المختلفة. ولقد قرأها بعض الدارسين وتوصّل فيها إلى استنتاجات، نسعى لمراجعة قراءتها في هذا المقام.

اخترنا من جهة أخرى، من بين مصادر الأقليات الإباضية، وثائق استرعاء لرسوم وقف. وتمثل هذه الأخيرة رصيدًا موزّعًا بين أرشيف أملاك الدولة وأرشيفات العائلات الخاصة. وكانت هي الأخرى مجالَ التقاء بين فاعلين اجتماعيين إباضية ونظرائهم من جهاز

1 أستاذ محاضر في التاريخ الحديث.

Professor of modern history.

2 Maya Shatzmiller, "Le Mythe d'origine berbère (Aspects historiographiques et sociaux)," *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 35, no. 1 (1983).

3 Jocelyne Dakhlia, "Le Sens des origines: Comment on raconte l'histoire dans une société Maghrébine," *Revue historique*, vol. 277, no. 2 (1987).

المخزن. وقد أفرزت كتابة هذه الوثائق فترةً قبلية، وفترةً أخرى بعدية. وربما يدل ذلك على أنها عملت على تحوّل مهم في المجتمع المحلي في جربة، يتمثل في الانتقال بالعلاقة بين الأهليين الإباضية والدولة إلى علاقة وفاق وتعايش.

تُتيح لنا مصادر اليهود والإباضية التي فرزناها فهمَ موضوع علاقة الأقليات الدينية والمذهبية بالغيرية، سواء في المحيط المجتمعي المباشر أم الشمولي. ونطرح الأسئلة التالية: كيف نقرأ رواية الأصل لدى يهود جربة؟ وما غاية الفاعلين الاجتماعيين اليهود من إنتاج مصادر رواية الأصل، والإباضية من إنتاج وثائق الاسترعاء؟ وما النتائج التي توصل إليها هذا البحث؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، نقدّم في مرحلة أولى مدوّنة مصادرنا بما تشمله من قواسم مشتركة و/ أو اختلاف وتنوّع. ونتولّى في المرحلة الثانية إماطة اللثام عن الغايات المختلفة للفاعلين الاجتماعيين من خلال إنتاج المصادر موضوع بحثنا. ونُخصّص المرحلة الأخيرة لإبراز أهم النتائج التي توصلنا إليها.

أولًا: المدونة مدونة مصادر أقليات

قد يجد الباحث نفسه في تناول دراسة رواية الأصل لدى يهود جربة، ووثائق الاسترعاء الخاصة بأملاك وقف الإباضية، أمام مدوّنتين مختلفتين؛ حيث أُنتجت رواية الأصل من جهة يهود جربة في بداية الأمر في محمل الشفوي، ونقلها الربّي أبرهام حييم أدّادي Rabbi Abraham Haim Addadi أصيل مدينة طرابلس، أول مرة، إلى محمل الكتابة في كتاب مطبوع. ونشر الكتاب في قُرْنة Livourne في عام 1849[4]. وكانت المصادر التاريخية في محمل المكتوب لدى اليهود قليلةً، بل تكاد تكون غير موجودة. وذهب كثير من النخبة اليهودية إلى القول إن كتاب التوراة، يمثّل في ذاته كتابَ تاريخٍ بالنسبة إلى اليهود، وبناء عليه لا حاجة لليهود إلى البحث عن كتب تاريخ غيره. وتُعدّ رواية الأصل لدى الدارسين مصدرًا تاريخيًا مهمًا.

نقل رواية أصل يهود جربة من الشفوي إلى محمل المكتوب، في زمن متأخر، الشيخ سالم بن يعقوب[5]، وكان يبحث عن أصل السكان في الجزيرة، وخصوصًا دخول اليهود إلى جربة. وكان هذا الأخير إخباريًا، وأيضًا من آخر مشايخ العزّابة الإباضية في جربة في زمانه. عاش بين عامي 1903 و1988. ووردت رواية أصل اليهود على لسانه وفقًا للنص التالي:

"لقد لجأ اليهود إلى الشمال الأفريقي على ثلاث دفعات: الدفعة الأولى في العهد الروماني [...] ومنهم طائفة لجأت إلى جزيرة جربة بعد غارة بختنصر البابلي على بيت المقدس مقام سليمان سنة 587 ق. م. فبنوا حينئذ الحارة الصغيرة وبيعتهم الغريبة فيها. ويقال إن اليهود لمّا هجم عليهم الملك البابلي بختنصر هدم هيكلهم بالقدس وتفرقوا في الأقطار، فإن الطائفة التي لجأت إلى جزيرة جربة كان معها حجر أتوا به من هيكل سليمان بعد تخريبه جعلوه في أساس بيعتهم التي بنوها قبلي الحارة الصغيرة، أي (الغريبة) ويعنون به الحجر المذكور، كما هو مشهور عند اليهود الحاليين. وقد جاءت الدفعة الثانية من الهجرة اليهودية إلى شمال أفريقيا من الأندلس في عهد الاضطهاد المسيحي الكاثوليكي الإسباني في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، فبنوا الحارة الكبيرة، ثم تزايدوا في العهد التركي العثماني"[6].

4 L. Valensi & A. L. Udovitch, *Juifs en terre d'Islam: Les Communautés de Djerba* (Paris: Editions des Archives Contemporaines, 1991), p. 8.

5 سالم بن يعقوب، **تاريخ جزيرة جربة ومدارسها العلمية**، إعداد فرحات الجعبيري (تونس: دار سراس للنشر، 2006)، ص 46.

6 المرجع نفسه، ص 9.

كانت المجموعات اليهودية في الشمال الأفريقي تنسج روايات أصلها بوساطة عناصر ثقافية قريب بعضها من بعض، بل تكون أحيانًا مشتركة[7]. ومهما يكن، فاللافت أن مجموعات يهود جربة المختلفة كانت تجد نفسها في رواية الأصل التي يُروّج لها. وتبدو الرواية على الأقل في ظاهرها خطابًا قائمًا على انسجام داخلي، وكانت جزءًا من الذاكرة الطائفية. وتُقدّم الروايةُ يهودَ جربة على أنهم طائفتان متميزتان، لكل واحدة منهما ذاكرتها وهويتها، وجعلت كل تركيبة عبارة عن غيرية داخلية لنظيرتها.

تشير الرواية إلى أن مصدر الوجود اليهودي في جربة كان، في كل الحالات، حركة هجرة. وكان اليهود جميعًا "غرباء" في الجزيرة، وفدوا إليها من أماكن مختلفة. وطردوا من أماكنهم الأصلية للأسباب نفسها تقريبًا، وتتمثل في تعرضهم للاضطهاد والاستبداد.

خرجت مجموعة من اليهود من بيت المقدس حين ملكها بختنصر البابلي. وكان مكان الطرد يحتوي على هيكل سليمان الذي دُمّر. واختار هؤلاء في جربة الحارة الصغيرة لإقامتهم، وجعلوا منها مكانًا مقدسًا[8]. وأنشأ يهود الحارة الصغيرة إلى جانب مكان إقامتهم معلم "الغريبة". وتزعم الرواية التي تروّج أن "الغريبة" كانت عبارة عن كنيس أو بيعة، وأن اليهود أتوا بحجر من هيكل سليمان وجعلوه في أساسها. وأضفوا على "الغريبة" هالة كبرى من القدسية، وبالنتيجة على كامل مجال إقامتهم[9].

احتفظت الذاكرة بأن اليهود وفدوا إلى جربة في دفعة ثانية من الأندلس. وكانوا يُعرفون بيهود إسبانيا أو شبه الجزيرة الإيبيرية. ولجأ هؤلاء إلى الجزيرة نحو عام 1391م بسبب اضطهادهم من المسيحيين الكاثوليك الإسبان في شبه الجزيرة الإيبيرية. وكان هؤلاء أكثر عددًا بالنسبة إلى حركة الهجرة الأولى. وأسس أفراد هذه الحركة الحارة الكبيرة واستقروا فيها، وجعلوا منها مقرَّ إقامتهم. وقطع يهود الحارة الكبيرة مع أصولهم الفعلية أو المزعومة، وأصبحوا جزءًا من منطقة ثقافة اليهود العرب. وقاموا بما يكفل لهم الاندماج في مجتمع الاستقبال عن طريق حيازة مجال ترابي مادي وامتلاكه والانتماء إليه. ولم ينحز يهود الحارة الكبيرة إلى مرجعية مقدّسة، بل إلى مستوى مادي وحضاري ونمط عيش أرقى. واختار هؤلاء التفوّق المادي والحضاري بالنسبة إلى الغيرية الداخلية في الجزيرة.

قابلت رواية الأصل بين تسميات أماكن إقامة يهود جربة. واستمدّ مكان الحارة الصغيرة تسميته وهويته من تسمية الحارة الكبيرة وهويتها. وأدخل أولئك، إبان أول لقاء لهم مع نظرائهم، تغييرًا دالًّا على تسمية مكان إقامتهم في إطار البحث عن إعادة بناء تركيبة مجموعتهم. وأنتجت رواية الأصل في إطار إعادة البناء الترابي في جربة.

جدّت الأحداث وكأن رواية الأصل أتت لتُلغي الرواية التاريخية بشأن اليهود في جربة وتحلّ محلها. وأشارت المصادر التاريخية بالفعل إلى أن اليهود كانوا يسكنون مكانًا يُعرف بـ "ديغت"، قبل أن يتحوّل إلى الحارة الصغيرة. وربما تكون كلمة "ديغت" تعني بالعبرية الباب[10]. وكانت تُمثّل إحدى المدن القديمة في الجزيرة، مثل مدن بريجو وقلالة والقنطرة وغيرها. وبقي منها أثر حصنها في ربوة وفيه

7 جعل يهود مدينة غرداية بوادي مزاب في الجزائر مثلًا من قريتهم "أورشليم القدس الثانية". وجعل يهود تلمسان من جهة أخرى من المدينة مكانًا توقف فيها القائد العسكري والملك داود. وأطلق أهل مدينة إفران في جبال الأطلس الأوسط في المغرب على قريتهم "أورشليم القدس الصغيرة". وكانوا يعلنون أيضًا أنهم غادروا المشرق زمن حكم بختنصر البابلي، ينظر: Valensi & Udovitch, p. 9.

8 توافق لفظة الحارة التي يختص بها اليهود دون غيرهم لفظة الحومة الدالّة على سكنى المسلمين. واختار اليهود أن تكون مساكنهم مجمعة في فضاء واحد، وهو ما اختاره لهم أيضًا المسلمون الذين كانوا يتكفلون بحمايتهم:
A. Henia, "Juifs et Chrétiens à Tunis à l'époque moderne: Cantonnement dans les quartiers spécifiques et exclusion du droit d'appropriation," in: *Chrétiens et Musulmans à l'époque de la renaissance*, Études réunies et préfacées par Abdeljelil Temimi (Zaghouan: Fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, 1997), pp. 165-174.

9 **دراسات في تاريخ جربة**، أعمال الدورات الأربع لملتقى بشير التليلي للتاريخ (1988 و1990 و1992 و1994) (تونس: اللجنة الثقافية بميدون، 1996)، ص 155.

10 Valensi & Udovitch, p. 8.

حفير دائر به[11]. وكانت الحارة الصغيرة في القرن الثامن عشر، تعرف بأنها توجد في حومة بني ديغت من قسم بني ديس[12]. واختار يهود هذه الحارة عنصر "الغريبة" مكوّنًا من مكوّنات رواية الأصل، كي ترمز إلى المقدس ولما له من أفضلية في سلّم القيم، في مقابل الأفضلية المادية التي اختارها يهود الحارة الكبيرة لأنفسهم. وكانت العناصر التي أُسّست عليها هوية يهود الحارة الصغيرة، في مقابل نظرائهم في الحارة الكبيرة، مبررًا لعلاقة كانت بينهم في الغالب متوترة، مثلما كانت حالة المجموعات اليهودية المتجاورة في أماكن أخرى[13].

تطورت "الغريبة" لتصبح في مرحلة ثانية مؤسسة حدودية مع الغيرية الخارجية التي يُمثّلها المسلمون غير الإباضية. ومكّن يهود الحارة الصغيرة "الغريبة" من الاضطلاع بأدوار في علاقة الغالب بالمغلوب. وأصبحت "الغريبة" وليّةً صالحة ذات بركة وصاحبة كرامات وحامية لليهود في أنفسهم وممتلكاتهم[14]. ونقل يهود الحارة الصغيرة عن الوافدين العرب المالكية الكثيرَ من شعائرهم. وكان وجود هؤلاء يمثل خطرًا على اليهود في أنفسهم وممتلكاتهم منذ استقرارهم التدرّجي في الجزيرة، بداية من العهد الحفصي، وخصوصًا بداية من سقوط نظام المشيخة الإباضي، وتحوُّل جربة إلى قيادة في عامي 1743 و1744.

كانت غاية اليهود أن يجعلوا "الغريبة" مجالًا حدوديًا يجد المالكية واليهود أنفسهم فيه؛ إذ كان اليهود يبحثون عن إرساء قواسم مشتركة مع الطوائف التي تُهدّد وجودهم في الجزيرة. وكانت غاية اليهود وهدفهم امتصاص التناقضات واقتصاد العنف بين مجموعات مختلفة في الدين وإرساء عيش مشترك. وأبدى الوافدون إلى جربة من غير الإباضيين نزعة نحو الاستيلاء على أرض اليهود والتوسع فيها عندما سمحت الظروف لهم بذلك[15].

خلافًا لما يزعم يهود جربة من أن "الغريبة" تعود إلى العصر القديم، أشار كثير من الدارسين إلى أنه أصبح للغريبة ركيزة ترابية وانعكاس على الأرض في شكل معلم خلال الفترة الحديثة. وربما تحتوي بنايتها اليوم على خصائص معمارية محلية حديثة العهد نسبيًا. وقد لا يعود تاريخ العمارة إلى ما قبل آخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[16]. ولا نخطئ عندما نزعم أنها بُنيت في ظرفية تاريخية كانت ملائمة، تمثّلت في فترة حكم حمودة باشا الحسيني وحملة علي برغل والي طرابلس على الجزيرة في عام 1794. وكانت غاية اليهود من بناء "الغريبة" هي حمايتهم أنفسهم ومصالحهم عن طريق المقدّس.

لم يتوقف اليهود عن التدفق إلى جربة خلال فترتي الأتراك العثمانيين والاستعمار الفرنسي. ووفدوا إلى الجزيرة سواء بصفتهم أفرادًا أم عائلات. وذكرت الوثائق التي تعود إلى عهد الحماية بعض الأسماء الإسرائيلية وأصولهم الجغرافية، حيث استقر بعضهم

11 محمد أبو راس الجربي، **مؤنس الأحبة في أخبار جربة**، حققه ومهد له وعلق عليه محمد المرزوقي، قدّم له حسن حسني عبد الوهاب (تونس: المعهد القومي للآثار والفنون، 1960)، ص 78.

12 المرجع نفسه، ص 85.

13 Yaron Tsur, "L'Époque coloniale et les rapports 'ethniques' au sein de la communauté juive en Tunisie," in: Esther Benbassa (ed.), *Mémoires juives d'Espagne et du Portugal* (Paris: Publisud, 1996), p. 198.

14 محمد المريمي، **إباضية جزيرة جربة خلال العصر الحديث**، ط 2 (تونس: كلية الآداب بمنوبة؛ مجمع الأطرش للكتاب المختص؛ مخبر دراسات مغاربية، 2015)،ص 229.

15 المرجع نفسه، ص 242.

16 Saadaoui Ahmed, "Les Synagogues de Tunisie: Recherches architecturales," paper prsented at "Histoire communautaire, histoire plurielle, la communauté juive de Tunisie," Actes du colloque de Tunis, Centre de Publication Universitaire, à la Faculté de la Manouba, Tunis, 25-27/2/1998, pp. 181-197.

في الحارة الكبيرة وبعضهم الآخر في قرية حومة السوق المركزية الإدارية والسياسية في الجزيرة، وكانوا يتمثلون في بعض العائلات من الأثرياء[17].

اخترنا من جهة الأقلية الإباضية في جربة وثائق الاسترعاء. واختلفت هذه الأخيرة عن رواية الأصل لدى اليهود، أنتجها فاعلون اجتماعيون معروفون، جُعلت لغرض نقل أملاك وقف من أصلها في محمل الشفوي العرفي إلى وثائق مكتوبة رسمية. ومثّلت مصادر تاريخية التقى في إنتاجها طرف إباضي وآخر يمثل الغيرية المالكية والجوار المخالف مذهبيًا. وأنتج الإباضيون وثائق الاسترعاء في إطار لقاء بين مؤسسة جماعوية إباضية من جهة، ومؤسسة مخزنية من جهة أخرى في نطاق محلي. وكانت في سياق تعبير بعض الإباضيين عن الحاجة إلى تأسيس علاقة جديدة في مؤسسة وقف مساجدهم.

قد تُحيل وثائق الاسترعاء من جهة الإباضية إلى حقبة ما قبل كتابتها وما بعدها. ففي ما قبل، كانت أملاك وقف الإباضية تنجز في وضع الشفوي والعرف والعادة. وكانت عقود الوقف خلال المرحلة القبلية تُعقد شفويًا، ثم تُنقَل من الشفوي إلى الكتابة، فتأخذ شكل قائمات الأملاك، واستمرت عرفية، وجُعلت لمجرد الذاكرة الجماعوية. وأصبحت في ما بعد كتابة وثائق الاسترعاء أملاك الوقف في وضع المحمل الكتابي الرسمي، وتستمد شرعيتها من الجهاز القضائي والجهاز التنفيذي الذي يقف من خلفه.

كانت وثائق الاسترعاء إلى جانب ذلك، تطرح مصطلحات وألفاظًا وتطبيقات وآليات طقسية تُحيل إلى العرف والعادة لدى الإباضية، وإلى علم الشهادة في المدرسة الفقهية المالكية. وكانت تجمع حينئذ في الوقت نفسه بين مدوّنتين اثنتين كانتا مستقلتين في السابق، ولا تجتمعان.

تُبيّن وثائق الاسترعاء أن تغييرات مهمة حصلت تخص أملاك الوقف الإباضي. وما عادت وثائق الاسترعاء تصف الأملاك الوقف بأنها ملك "لجماعة المصلين"، بل أصبحت توظَّف باعتبارها ملكًا للمؤسسة الدينية. وذكرت فيها الأماكن والأملاك بحسب طبيعتها وبأسمائها المحلية، إلى جانب ذكر حدودها والأماكن المعروفة العامة أو الخاصة المجاورة لها. وتحوّلت "جماعة المصلين" من وضع مالك الوقف إلى وضع الشهود في وثائق الاسترعاء.

كانت "جماعة المصلين" تمثل الهيئة التي تقوم على تسيير المؤسسة الدينية الإباضية. وقد تتكوّن الهيئة من عائلات، ويوصف بعضهم بالفقيه، فكانوا مشايخ دين، وكان بعضهم الآخر لا يحمل صفة بعينها، ما يدل على أنه كان من أعيان المال وغيره. وكان لهم نفوذٌ في ما فوق المسجد في إطار تراب الحومة عادة[18]. وتعرف "جماعة المصلين"، مع إشرافها على المسجد ووقفه وتصريف شؤون مصليه، بأنها تمثل الحلقة الدنيا في نظام العزابة المحلي الذي يشمل الجماعة في داخل الجزيرة على مستويات الحومة والإقليم والطائفة وكامل جربة، وكذلك الجماعة على مستوى الشتات وحيث تنتشر مجموعات الجربيين حول بلدان المتوسط[19].

عملت جماعة المصلين على نقل بيان أملاك وقف مسجدهم، كما كان ينتج عرفيًا من حالة محمل الكتابة التي ترتبط بالذاكرة الجماعوية لا غير، إلى وثائق تاريخية ذات شرعية رسمية. وشملت وثيقة الاسترعاء كل أملاك وقف الجامع، بما فيه وفي حدوده.

---

17 لقد أنجز أول تعداد للسكان في البلاد التونسية في عهد الاستعمار في آذار/ مارس 1921، ثم أنجز في عدة سنوات كان آخرها بالنسبة إلى دراستنا في شباط/ فبراير 1956، يُنظر:
Direction générale de l'intérieure, *Dénombrement de la population indigène (musulmane et israélite) en Tunisie au – mars 1921* (Tunis: Imprimerie centrale, 1922), p. 7.

18 في ما يخص الحومة، يُنظر: المنصف بربو، "التعمير بجزيرة جربة خلال الفترة الوسيطة: حوم وحارات"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2011/2010.

19 محمد المريمي، "مجموعات الجربيين الشتات وعلاقتهم بمجتمعات حوض البحر الأبيض المتوسط في العصر الحديث"، في: **دراسات في تاريخ جربة**، ص 82.

يُحرر عدول الأشهاد رسوم الاسترعاء، وهي تحمل أسماءهم وطابع القاضي وتحفظ إرادة الشهود أو الواقفين. ونذكر من بين الأمثلة على وثائق الاسترعاء حبسية جماعة المصلين في جامع الشيخ بالقشعيين في جربة، التي تعود كتابتها إلى عام 1288هـ/ 1872م[20]. وتقدمت "جماعة المصلين" في الجامع إلى القاضي المالكي بقصد إثبات أملاك الوقف، ووضع أفراد الجماعة أنفسهم في وضع الشهود. وكان للشهود القدرة على المعرفة التامة بأملاك الوقف وتمييز الأملاك من حيث طبيعتها وفي حدودها باتفاق. وكانوا يُقرّون بأنها وقف من أوقاف "جماعة المصلين" والطلاب. وتوارث أعضاء الجماعة الوقف من جيل إلى آخر، وتلقوا ذلك بالتواتر والتداول عن أوائلهم.

تشير وثيقة الاسترعاء إلى أن الأملاك كانت في حوزة جماعة المصلين التامة، وكانت في تصرفهم، يحتكرونها الاحتكار العام وفقًا لعادة يقتسمونها مع أمثالهم الإباضية في الجزيرة، ويُسيّرونها بحسب القوانين التي كانت مُتّبعة لدى أسلافهم الإباضية.

كان يشارك في إنتاج وثائق الاسترعاء العدول وبإذن من القاضي المالكي في جربة. وكان عدول الإشهاد في جربة، وفي غيرها، من أهم الفاعلين الاجتماعيين في الحياة السياسية المحلية. وأصبحت المجموعات الإباضية خلال القرن التاسع عشر، مثل غيرها، منتجةً لعدول إشهاد، يُعيّنون بأوامر، ويُقالون بمثلها، شأنهم شأن سائر المجموعات المالكية. وكان القاضي يأذن لعدول الإشهاد بقبول الإيداع، ويضع توقيعه أو ختمه أمام الحمد لله، ويُعطي الجهاز القضائي بمكوّناته المختلفة الشرعية، ومن ثمّ القيمة، للوثيقة. وكان القاضي المرجع بالنسبة إلى الأحكام المطبقة، مثل المفتي بالنسبة إلى الفتاوى. وتبرز تلك القيمة والشرعية في حالة نشوب نزاع أو خلاف بين أطراف مختلفة بشأن الوثيقة.

شغل القاضي المالكي في جربة دورًا محوريًا، حيث كان مصدر الحل والعقد في البلاد. وكان يضع طابعًا أو توقيعًا أو ختمه أمام الحمد لله. كان مرجعًا بالنسبة إلى تطبيق الأحكام، وضامنًا للحقوق الفردية والجماعية[21].

لقد اخترنا مصادر متنها مختلط، تقطع مع الماضي الأهلي الإباضي، لكن ليس قطعًا تامًا، ويُطبّق فيها الفاعلون المالكية قيم مدرستهم، لكنهم يُخلّون ببعض القوانين والقواعد، حيث كانت وثائق الاسترعاء في نهاية المطاف وثائقَ وفاقٍ.

مجمل القول، قد تبدو مصادرنا المتمثلة في رواية الأصل لدى اليهود ووثائق الاسترعاء، مختلفة ومتباعدة بعضها عن بعض، لكنها تخفي إرادة تطوّرت لدى مختلف الفاعلين الاجتماعيين. وهناك من اختار المحمل الشفوي في مجال رواية الأصل لدى يهود جربة، أو رسوم الوقف العرفية لدى الإباضية، لكن بداية من القرن التاسع عشر أصبح الجميع ينقل إرادته في محمل الكتابة، وكان الجميع يبحث عن رؤية ما كان قد أنتج من الغيرية وإليها.

ولم يكن الآخر في رواية الأصل لدى اليهود وفي وثائق الاسترعاء لبيانات وقف الإباضية واحدًا، حيث كان الآخر لدى اليهود اليهودي نفسه حينًا، والوافد الغريب وغير الإباضي حينًا آخر[22]. أما الآخر لدى الإباضي، فكان الذي يتولّى مؤسسات مخزنية في شكلها المحلي في الأساس، ومن أهمهم القاضي. وكان باقي أطراف المحلية بالنسبة إلى الإباضية أزلامًا وتابعين لا غير. وقد يكون السؤال الأهم الذي يُطرح من خلال وثائقنا: أكانت غاية يهود جربة من خلال إنتاج رواية الأصل وغاية الإباضية من خلال وثائق الاسترعاء واحدةً، أم كان لكل طرف أهدافه وخلفياته؟

---

20 محمد المريمي، **أهل جزيرة جربة من خلال أوقاف الإباضية وهكداش بيعة الغريبة اليهودية** (تونس: مركز النشر الجامعي، 2018)، ص 243.

21 Jacques Berque, "Cadis de Kairouan d'après un manuscrit Tunisien," *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 13, no. 1 (1973), pp. 97-108.

22 يجب التمييز في بناء هرم المجموعات المحلية لدى الإباضية ولدى اليهود بين من كان يُعتبر أهليًا ومن كان يُعتبر غريبًا. وقد نميز في هذا الخصوص بين الغيرية الداخلية والغيرية الخارجية. ولقد اعتبر اليهود مجموعة يهود الحارة الصغيرة غيرية داخلية والعكس كان أيضًا صحيحًا؛ إذ كانوا يعتبرون أنفسهم أهليين بالنسبة إلى الغيرية الخارجية أو الوافدة.

ثانيًا: غايات مختلفة لتركيبة مجتمعية محلية واحدة

1. يهود جربة ورواية أصلهم ومطالبهم

أُنتِجَت رواية الأصل لدى اليهود في جربة ضمن إطار إعادة بناء التركيبة المجتمعية والترابية في الجزيرة. وكان إنشاؤها يبرر أهدافًا مختلفة في علاقتها بالمجموعات اليهودية أو الغيرية الداخلية وبالمجموعات المسلمة، وخصوصًا غير الإباضية أو الغيرية الخارجية.

أفادت الرواية بأن اليهود كانوا يعيشون في شكل ثنائية تتمثل في مجموعتين: الحارة الصغيرة والحارة الكبيرة. واختارت الدفعة الثانية من المهاجرين اليهود إلى الجزيرة، في أول لقاء مع "يهود جربة"، عدم الاندماج مع نظرائهم الأصليين، واختارت التميز منهم. واختار كلٌ مجالَه الترابي ومكانَ إقامته في المحيط الذي يرضاه.

في النتيجة، أُنتجت رواية الأصل لدى يهود الحارة الصغيرة في إطار إقامة مقابلة مع رواية الأصل للدفعة الثانية من اليهود الذين طردتهم إسبانيا، وكان عددهم كبيرًا، واستقروا في الحارة الكبيرة المجاورة للسوق الكبيرة في مكان كان أكثر اتّساعًا.

ركّز يهود الحارة الصغيرة وجودهم في الجزيرة، مع قلّة عددهم، على عامل المقدّس الذي علّم الاختلاف بينهم وبين يهود الحارة الكبيرة. وأنتجوا للغرض "الغريبة" التي تذكر الرواية أنها "فتاة قَدِمَت من البحر، حاملة على صدرها لفائف التوراة"[23]. ولا يُعرف هل كانت يهودية أم غير يهودية. وتصف رواية سالم بن يعقوب "الغريبة" بصفتها معبدًا، ونحن نزعم أن الإخباري كان يجمع على خطأ بين "الغريبة" في الزمن الراهن الذي كان فيه شاهد عيان، و"الغريبة" التي مثلت مجرد عنصر من عناصر رواية الأصل. ومهما يكن من أمر، جعل اليهود من "الغريبة" الأداة التي تنظم المجموعة اليهودية في الحارة الصغيرة، وأعطت أفرادها هوية إضافية، ومثّلت العقدة التي نشأت حولها كل الروايات التي شملت جوانب عدة من الحياة المعيشية للمجموعة.

كان التمايز في خطاب يهود الحارة الصغيرة بالنسبة إلى خطاب نظرائهم مبررًا لإقامة الحدود مع الغيرية الداخلية ولتوزيع الأدوار والعمل ضمن التركيبة المجتمعية المحلية. واختار يهود الحارة الصغيرة رواية الأصل مبررًا لاحتكارهم الخاص لمجالات نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي التقليدي في المجال الترابي الإباضي الذي يُعرف محليًا باقتصاد الغابة[24]. وفي المقابل كان خطاب يهود الحارة الكبيرة مبررًا للنشاطات التي كانت على علاقة بالسكان المالكية في السوق الكبيرة، وبالقبائل التي ترجع إليها في غالبيتهم القاطنة في المنطقة القارية المجاورة[25].

وظّف يهود الحارة الصغيرة من جهتهم "الغريبة" لتكون مؤسسة حدودية، مع ما يُمثّله الإسلام المالكي من غيرية خارجية، حيث جعلوا منها وليّة صالحة ذات كرامات شبيهة بكرامات الأولياء لدى أهل السُنّة، قصد البحث عن علاقة قوامها اقتصاد العنف. وكانت غاية يهود الحارة الصغيرة من ذلك هي طلب حقهم في الانتماء إلى الجزيرة وأهلها، وحقّهم في التراب وكسب الشرعية والانحياز التام إلى الفئة الاجتماعية الإباضية. وكان لليهود عقد مجتمعي وتاريخي مع الإباضية، وكانوا في عيشهم المشترك معهم في علاقة تامة تقتصد العنف. وكان بين اليهود والإباضية شعور مشترك بتضامن أصلي. وطبق ذلك العقد المجتمعي بين اليهود والإباضية في أماكن أخرى مختلفة، منها الجريد في العصور الإسلامية الأولى، ومنطقة جبل نفوسة وغيرها[26].

---

23 محمد العربي السنوسي، "'أسطورة الغريبة' ويهود جربة إلى حدود الحرب العامية الثانية"، في: **دراسات في تاريخ جربة**.

24 لمزيد من معرفة اقتصاد الغابة، يُنظر:
Mohamed Merimi, *Juifs de Djerba et stratégies identitaires* (Tunis: Diraset - Etudes Maghrébines, 2012), p. 77.

25 Ibid., p. 121.

26 صالح باجية، **الإباضية بالجريد في العصور الإسلامية الأولى: بحث تاريخي مذهبي** (تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، 1976).

أصبح الخطر يُحدِق باليهود في جربة حين ارتفع عدد المسلمين السنّة والغرباء المالكية. وكان هؤلاء موالين للسلطة وحلفاء لها. وخلافًا لعلاقة اليهود بالإباضية القائمة على اقتصاد العنف، كرّس أهل المالكية العنف في مستويات عدة مع اليهود، خصوصًا بعد انقراض نظام العزابة الإباضي والقضاء على مؤسسة المشيخة في جربة وإقامة القيادة مكانها في عامي 1743 و1744[27]. وورد الكثير من الأساطير التي تُعبّر عن الخطر الذي كان يمثّله هؤلاء على يهود جربة وأراضيهم وعقاراتهم ومقدّساتهم وغيرها. ووظّفت "الغريبة" من أجل حماية اليهود المقدس في أشكاله المختلفة.

في المقابل، وضع يهود الحارة الصغيرة لجوءهم إلى جربة في فترة ما قبل الميلاد. وكانت غايتهم طلب شرعية الأسبقية في الإقامة في المكان، ومن ثم شرعية الانتماء إلى أهل البلاد. زعم اليهود أنهم كانوا الأسبق بالنسبة إلى باقي الفئات الاجتماعية في سكنى الجزيرة. ووضعوا أنفسهم الأسبق أيضًا في تبوّء صفة أهل المكان قبل المسلمين، بمن فيهم الإباضية أنفسهم.

لا تمكّن الحقيقة التاريخية من التثبت من مثل هذه المزاعم. ومهما يكن من أمر، فإنه لا مجال للاعتماد سوى على الطبيب الأندلسي ميمون، وعلى ما ورد أيضًا في وثائق الجنيزة في مصر. وقد نذهب إلى الاعتقاد، استنادًا إلى هذه المصادر، بأنه كان لـ "يهود جربة" حضور في الجزيرة ابتداء من القرن العاشر تقريبًا، وليس هناك ما يدل على أي وجود لهم هناك قبل ذلك. كما يمكن القول إنه لا وجود لوثائق أو كتابات أو نقوش وغيرها ذات صلة بتاريخ الجزيرة يدل على أنهم كانوا يقيمون في جربة قبل ذلك التاريخ (وهو لا يعني أننا ننفي عنهم أي وجود فعلي قبل ذلك التاريخ ولكنه إن وجد فهو غير لافت في الوثائق التاريخية المصدرية). وقد نفترض في الحصيلة أن استقرار اليهود في الجزيرة كان يوافق تنظم الإباضية في جربة في إطار هياكل نظام العزابة المحلي الإباضي[28].

خلافًا لما يزعم اليهود، لم تنتقل الشعائر الدينية المعتمدة لديهم، سواء في علاقة بمعلم "الغريبة" زمن الحج إليها أم غير ذلك، إلى المسلمين بفعل أقدمية اليهود في المكان، بل أخذ اليهود تلك الشعائر عن المسلمين المالكية واعتمدوها في مناسبات "الغريبة" المختلفة. كان المالكية منذ تأسيس "الغريبة" هم الأقوى في الجزيرة، وحلفاء السلطة والموالين للمخزن الذين يمثلون الخطر الأساسي للوجود اليهودي في الجزيرة.

انحاز يهود الحارة الصغيرة إلى المسلمين المالكية، فاختاروا قيم المقدس وشعائر دينية من شعائرهم، حيث لا يكون أي فارق بين هؤلاء وأولئك، فيجد المالكية أنفسهم في ما يقوم به اليهود. وأُضفِي على "الغريبة" قدسية كانت تضاهي قدسية الأولياء، خصوصًا الوليّات الصالحات لدى المالكية في الأنوثة والخصوبة والعمل والحضانة. وحيكت حول "الغريبة" أساطير احتوت على الكثير من القواسم المشتركة بين اليهود والمسلمين المالكية في جانب التصوف والمعتقد والشعائر وغيرها. وكان اليهود، والمسلمون السنّة أيضًا، نتيجة لذلك يجدون أنفسهم في ما كان يروى عن "الغريبة".

استمد يهود الدفعة الثانية الذين أنشؤوا الحارة الكبيرة رواية مقابلة لرواية يهود الحارة الصغيرة. وأتوا بعدد أكبر من عدد الذين كانوا يسكنون ديغت، وبنوا مكانًا أوسع من الناحية الجغرافية من الحارة الصغيرة، كما جعلوا من المكان الذي استقروا فيه عنصرًا من هوية، فبنوا فيه الكنائس وعملوا مجالات خاصة لحركتهم وحركة نسائهم، ومجالات أخرى كانت منفتحة على الوافد إلى سوقهم. ولم تقم رواية أصل يهود الحارة الكبيرة على المقدس، بل على تفوّقهم الحضاري، حيث كانوا يهودًا من أصل أوروبي من شبه الجزيرة الإيبيرية. وكانوا يقطنون إلى جوار المسلمين المالكية الذين كانوا الحلفاء الموضوعيين للسلطة.

27 بيّنت جوسلين دخلية نظرة أهل الجريد المالكية إلى اليهود الدونية، ينظر:
Jocelyne Dakhlia, *L'Oubli de la cité: La Mémoire collective à l'épreuve du lignage dans le Jérid Tunisien* (Paris: La Découverte, 1990), p. 59.

28 Merimi, p. 49.

كانت رواية الأصل عند يهود الحارة الكبيرة، بما كانت ترمز إليه من تفوّق مادي، تبرر نشاط المعاملات مع المسلمين في السوق الكبيرة والقبائل التي ترجع إليها أصولهم في المناطق القريبة من جربة على القارة. وكان التجار المتجولون من الحارة الكبيرة يتنقلون بين الحارة الكبيرة والسوق الكبيرة، ويتّجهون أيضًا إلى مناطق جرجيس وورغمة وتطاوين ... إلخ[29].

مجمل القول، أتت روايات الأصل لتعلّم هويات مجموعات يهودية اختارت الاختلاف في ما بينها في محيط مجتمعي جزيري واحد. ونشأت بذلك المقابلة مع رواية الأصل لدى يهود الحارة الصغيرة ونظيرتها لدى يهود الحارة الكبيرة. وقامت ثقافة الأصل لدى يهود جربة عمومًا على ثنائية الأصل التي تحيل إلى نفس ما كان موجودًا في هذا النطاق في أماكن عدة من حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد نذكر من ذلك مثلًا أن اليهود في مدينة تونس يُقسمون إلى فئة اليهود "التوانسة" الأهليين، في مقابل فئة يهود "القرانة"، نسبة إلى مدينة قُرْنة، الذين هم من أصل أندلسي، وفدوا عن طريق إيطاليا. وانتقل هذا الفكر من مكان إلى آخر وكاد يكون في هذا الشأن القاعدة في أماكن عدة من بلدان حوض المتوسط.

2ـ الإباضية ومطالب الفاعلين ووثائق الاسترعاء

توازيًا مع توظيف اليهود رواية الأصل وأسطورة "الغريبة" قصد تحقيق أهداف معيّنة، أسس الإباضية من جهتهم وثائق الاسترعاء المتعلقة ببيانات أملاك وقف مساجد جربة الإباضية لاستعمالها لغايات محددة وتحقيق مطالب الفاعلين الاجتماعيين. وفي حين كانت مطالب اليهود من خلال رواية الأصل قد أقيمت على مطالب جماعية، كانت مطالب الإباضية من خلال وثائق الاسترعاء مطالبَ فردية و/ أو جماعية.

أقام الإباضية وثائق الاسترعاء بهدف نقل بيانات أملاك وقف بعض مساجد جربة من طابعها الشفوي العرفي، إلى محمل الكتابة وفقًا لعلم الشهادة في المدرسة الفقهية المالكية. ومثلت "جماعة المصلين" في بعض مساجد الإباضية الفاعل الأساسي. وشاركتهم في ذلك هيئة القضاء المالكي في الجزيرة؛ فحصل تواطؤ بين فاعلين كانوا ينتمون إلى فئات اجتماعية ومذهبية مختلفة.

تقدّم أعضاء "جماعة المصلين" في جامع الشيخ بالقشعيين في جربة في عام 1288هـ/ 1872م لإنشاء وثائق الاسترعاء بصفتهم الشهود على أن الوقف هو من أوقاف "جماعة المصلين". وكانت الأملاك في حوزتهم التامة، وفي تصرفهم العام. وأقرّوا بأنهم ينتفعون بها على عادة الإباضية أمثالهم في الجزيرة. وكانوا في الوقت نفسه المستفيدين من الوقف باعتبارهم يمثلون "الجماعة" والمتصرفين في أملاك الوقف.

كان الجهاز القضائي المالكي هو المتكفّل بتحويل بيانات أملاك الأوقاف من العادة القائمة على محمل الشفوي إلى محمل الكتابي الرسمي. وكُتبت وثيقة الاسترعاء من عدول إشهاد، بإذن من القاضي المالكي الذي يضع طابعه على الوثيقة. وكان القاضي يمثل الدولة ويُعيَّن من السلطة المركزية بأمر، ويُعزَل كذلك بأمر. وكان يقتصر عمل القاضي ودائرة نفوذه في المجال المالكي في السابق على دائرة القضاء المالكية، لأن الإباضية كانت لهم دوائر قضائهم الخاصة[30].

أنتج "جماعة المصلين" وثائق الاسترعاء، وكانوا يبحثون عن تحقيق أهداف تتمثل في إضفاء شرعية على أملاك وقف مساجدهم. وأنجزت وثيقة استرعاء جامع الشيخ بالقشعيين خلال قرن وربع القرن من قضاء النظام الحسيني في تونس على مؤسسة "شيخ جربة"،

29 M. L. Gharbi, "Les Colporteurs: Un réseau d'échange dans la Tunisie coloniale," in: A. Benhadda, A. El Moudden & M. L. Gharbi (coordination), *Réseaux d'échange au Maghreb et en Méditerranée* (Rabat: Université Mohammed V Faculté des lettres et des sciences humaines, 2008), pp. 47.

30 فرحات الجعبيري، **نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة** (تونس: المعهد القومي للتراث والفنون، 1975)، ص 275.

الذي كان من أهم نتائجه ضعف نظام العزابة لدى الإباضية. وفقدت أملاك وقف مساجد الإباضية عمومًا شرعيتها التي كانت تستمدها حينئذٍ من هياكل النفوذ الإباضية المحلية. ونشأت خلال فترة القيادة في جربة التي بدأت في عامي 1743 و1744 حاجة جماعات المصلين أو بعضهم على الأقل إلى إضفاء شرعية رسمية على أوقاف مساجدهم. وبقي الكثير من مساجد الإباضية في نطاق العرف والعادة، من دون أن ينخرط جميعهم في التغيير، ومن دون أن تنشأ لديهم جميعًا الحاجة إلى البحث عن شرعية بديلة من الشرعية العرفية.

مثّلت وثائق الاسترعاء مجال التقاء بين مؤسسة إباضية هي "جماعة المصلين" ومؤسسة مخزنية هي جهاز القضاء. وكان تدخّل المؤسسة المحلية دالًا على طلب إضفاء شرعية على أملاك وقف كانت لا شرعية لها سوى ما تسمح به هياكل نظام العزابة. ومهما يكن من أمر، كانت شرعيةً هامشية بالنسبة إلى النظام الشمولي. وتقدم النظام القضائي ليكون ضامنًا في شرعية الوثيقة وصحتها. وكان يقف خلف الجهاز القضائي جهاز تنفيذي رسمي. ونجح النظام الرسمي بذلك في احتواء فئة اجتماعية، فحوّلها إلى فئة طرفية بالمعنى الخلدوني للكلمة.

ضحّى "جماعة المصلين" من خلال التجائهم إلى وثائق الاسترعاء بالعلاقة الاجتماعية التي تتمثل في التنظيم الهرمي الجماعوي الذي يجسده نظام العزابة الإباضي، وتمسكوا في المقابل بالرابطة الاجتماعية التي تفترض مواصلة اتّباع العرف والعادة في الممارسة الوقفية. واستمرت القيم والقوانين القائمة عليها المدرسة الفقهية الإباضية محتفظًا بها وغير مفرّط فيها، على الرغم من كتابة وثيقة الاسترعاء من الجهاز القضائي المالكي.

كان "جماعة المصلين" يبحثون عن كسب شرعية لأملاك أوقاف مساجدهم، تكفل لهم مواصلة تطبيق قوانين الفقه الإباضي وقواعده في باب الوقف. وتمكنت "جماعة المصلين" في جامع الشيخ بالقشعيين بالفعل من تطبيق ما كان يُطبّق في باقي مساجد الإباضية من قيم وترتيب، وما كان قد دأب في اتّباعه أسلافهم في مساجدهم أيضًا. وكان أعضاء "جماعة المصلين" في مثل تلك الحالة يطلبون مع ذلك المحافظة على موقعهم من المؤسسة الدينية وعلى دائرة إشعاعهم التي تتمثل في الحومة التي يوجد بها المسجد. وكانوا يطلبون اعتراف السلطة بوضعهم في صلب مجموعاتهم، وفي المقابل لم يتم لهم تحقيق مطالبهم من دون تنازلات. واعترفت "جماعة المصلين" الإباضية بشرعية الجهاز القضائي المالكي ونفوذه على قضاياهم ومجالهم. وبذلك قد تكون الدائرة القضائية اكتملت كما تنص عليها أوامر تعيين القضاة في جربة بالاعتراف للقضاء الرسمي بمهماته على كامل أهل الجزيرة.

في الحصيلة، خرجت رسوم الوقف الإباضية من محمل الشفوي العرفي إلى محمل الكتابي الرسمي، وأصبحت حينئذ معلومة ومرئية، ولم تبق في مجال التجاذب بين فقهاء وأولي الأمر المالكية من جهة، وفقهاء وأعيان الإباضية من جهة أخرى. وأصبحت مصدرًا من مصادر الوفاق، وهيّأت بذلك للعيش المشترك بين المالكية والإباضية.

مجمل القول، لم يكن إنتاج وثائق الاسترعاء والطلب عليها من "جماعة المصلين" في جربة خلال القرن الثامن عشر والفترة الموالية القاعدة. ومثّلت اتجاهًا من بين الاتجاهات التي اتخذتها أملاك الوقف الإباضية والشرعية المرجوّة منها. وحافظ الكثير من المساجد على وثائق وقف عرفية، تمثّلت في قائمات أملاك وقف جماعة المصلين الإباضية، جُعلت للذاكرة الجماعوية لا غير. وتحوّل بعضها ذاته إلى وقف مشترك غير رسمي وبقي بأيدي عائلات مرابطية من قبيل عائلة الساطوري[31]. وعمد بعض الواقفين إلى اختيار كتابة أوقافهم وفقًا لعلم الشهادة في المدرسة الفقهية المالكية. وبناء عليه، أتيح للإباضية مع وضع القيادة في الجزيرة اختيارات عدة بفعل ضعف هياكلها المحلية وتحت تأثير الجوار المالكي.

31 المريمي، **أهل جزيرة جربة**، ص 149.

مكّنت وثائق الاسترعاء المنجزة من "جماعة المصلين" في عدد من مساجد الإباضية وجوامعها من إمساك العصا من الوسط، إن صحّ التعبير. وكسبت شرعية من القاضي المالكي ومؤسسات السلطة المركزية العاملة في نطاق الجزيرة. وحافظت بالتوازي على حيازة الوقف والتصرف فيه وإدارته وفقًا لشروط العادة المعترف بها لدى المجموعات الإباضية في داخل جربة وخارجها.

ثالثًا: العيش المشترك في جربة والدلالة الكامنة وراءه

1ـ المحلي ويهود جربة والعيش المشترك

استقر "يهود جربة" تاريخيًا في مكان يعرف بـ "ديغت"، يقع في محيط مباشر يقيم فيه سكان جربة الإباضية. ومع لجوء يهود شبه الجزيرة الإيبيرية إلى الجزيرة واستقرارهم في الحارة الكبيرة، تحوّلت "ديغت" إلى الحارة الصغيرة. وأنشأت رواية الأصل المزعومة للدفعة الثانية لهجرة اليهود غيريةً داخلية لدى الدفعة الأولى.

احتضن الإباضية اليهود في أثناء استقرارهم في جربة وجعلوهم من بين "أهل جربة". وذهب الإباضيون في رواية شعبية إلى الترويج، ولا يزال هذا الترويج قائمًا إلى اليوم، أن اليهود قصدوا في بداية أمرهم المنطقة الساحلية للجزيرة واستقروا فيها من دون أن يكترثوا للأخطار التي قد تحدق بهم من مناطق القبائل في الجزء القريب من القارة. وحملهم الإباضيون للانتقال إلى المناطق الداخلية في الجزيرة لإبعادهم من كل الأخطار وحمايتهم من "العرب" المقيمين في البر الكبير[32].

عاش اليهود من الناحية التاريخية، عمومًا، منسجمين إلى حدٍ كبير مع الإباضيين. وكانت علاقة الإباضيين باليهود علاقة أهلنة Indigénisation، تحكمها النصوص الفقهية في مختلف أبواب الفقه الإباضي، مثل مراسيم الجباية وغيرها، وتحكمها من جهة أخرى الذاكرة الجماعوية الإباضية. وكانت تلك الذاكرة مبررًا لحالة القوة التي كانت عليها هياكل النفوذ الإباضية المعروفة تقليديًا بنظام العزابة ومدى تمكّنها من تراب الجزيرة الذي كانت تعيش فيه أقليات أخرى عدة.

كسب اليهود حق الأهلنة في جربة عن طريق الإباضية من جراء العقد الاجتماعي الذي كانت تمثله رواية الأصل. وكان خطاب الإباضية يُحمّل هياكل النفوذ المحلية (العزابة) مسؤولية حماية اليهود وتوفير الأمن لمؤسساتهم ولأفراد المجموعة، فاعتبروهم إحدى فئات "أهل جربة"، ولم يكونوا بالنسبة إليهم "غرباء" في الجزيرة من قبيل الأشراف والعرب المالكية والحنفية. ودأب يهود جربة، وخصوصًا يهود الحارة الصغيرة من جهتهم، في بيان أن علاقتهم بأرض جربة كانت علاقة قديمة. وكانت سابقة لانتشار الإسلام في الجزيرة. وكانت علاقة تُقام على توزيع العمل. كانوا يطالبون بالحق في المكان والإقامة على الأرض بالتوازي مع الأقدمية في الإقامة.

على خلاف رواية الإباضية الشعبية بشأن هجرة اليهود إلى جربة، أنتج الشيخ سالم بن يعقوب روايته عن الموضوع، فكانت مطابقة لرواية اليهود أنفسهم، وتُفسّر أن الشيخ عاش في فترة ضعف نظام العزابة المحلي، ولم يكن أمام الإباضية سوى تلقُّف ما يروّج له اليهود. وأصبحت القوة في جربة والنفوذ في يد هياكل النفوذ المركزي في شكلها المحلي بداية من أواسط القرن التاسع عشر. وقد يشير ذلك إلى أن الرواية المروّجة من اليهود وتأكيدها من الإباضيين كانت رواية مطلبية في الأساس، تخص بيان حق اليهود في المكان وحقهم في وضع الأهلنة في الجزيرة.

انتقلت حالة يهود جربة في رواية الأصل إلى المستوى الأكاديمي، ما يطرح أكثر من موضوع. وقد يذهب الكثير من الدارسين إلى القول إن يهود الحارة الصغيرة وفدوا إلى الجزيرة خلال العصر القديم والعهد الروماني، تماشيًا مع ما ورد في رواية الأصل التي يروّج

32 المرجع نفسه، ص 309.

لها اليهود، واعتمادًا على الشعائر الدينية المعتمدة لديهم التي تحترم التقليد والعادة القديمة. وقد لا نعثر، كما سبق أن ذكرنا، على أي وثيقة تاريخية مكتوبة أو منقوشة أو منحوتة دالّة على أي وجود ليهود في جربة خلال العصر القديم، خلافًا لما يزعم اليهود. وقد لا يدل غياب المصادر عن حقيقة الأشياء في الواقع التاريخي، لأن عدم وجود الدلالة لا ينفي وجود الدلالة ذاتها. لكن إذا ما استثنينا الأساطير والروايات والشعائر الدينية العرفية، بما فيها الروايات التي تُحاك حول كنيس "الغريبة"، فلا يوجد من المؤرخين من يحيل إلى مصادر يهودية تاريخية حقيقية خلال العصور القديمة.

ذهب دارسون آخرون، وهم على حق، إلى القول إن اليهود لم يكن لهم وجود في جربة قبل القرن العاشر الميلادي. وقد لا نخطئ حين نزعم أن أولى الكتابات التاريخية التي تعرّضت ليهود جربة تمثّلت في كتابات الطبيب اليهودي القرطبي الإسباني ميمون Moïse Maïmonide (ولد في عام 1138م)[33] ووثائق كنيس الجنيزة في مصر التي درسها الباحث غوتين Ghotein Shelomo Dov[34]. وتعود تلك المصادر إلى الفترة من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر. وقد تكون تلك الفترة متزامنة مع تنظيم الإباضية في مجموعة سياسية وإنشائهم نظام العزابة في جربة[35].

أما بخصوص الجانب المتعلق برواية الأصل لدى يهود الحارة الكبيرة، فلا أحد يمكنه أن يثبت أو ينفي الجانب التاريخي لما تزعمه الرواية. وكانت هذه الرواية تجد مبررًا لها في التفوق الحضاري الذي كان عليه يهود الأندلس أو يهود شبه الجزيرة الإيبيرية في أثناء فترة استقرارهم في البلاد التونسية عمومًا. ومهما يكن الأمر، الأهم هو أن أصحاب هذه الرواية كانوا يروّجون لما كان يروّج له الكثير من المجموعات اليهودية المنتشرة حول البحر الأبيض المتوسط، ومنها، على سبيل المثال، يهود مدينة تونس؛ إذ كانوا هم أيضًا منقسمين على أنفسهم بحسب رسم يهود جربة نفسه، إلى "توانسة" وهم أصليون و"قرانة" وهم وافدون. ولم تكن الإحالة إلى الأندلس من نسج رواية الأصل، خاصة بيهود الحارة الكبيرة، بل كانت شائعة في عدد من الأماكن حول البحر المتوسط، وكانت مدينة تونس مثالًا على ذلك. ونحن نعلم مع هذا أن الهجرات الأندلسية في البلاد التونسية لم تصل إلى الجنوب، ولا إلى الجنوب الشرقي التونسي تحديدًا.

مكّنت رواية الأصل عند يهود الحارة الصغيرة من تحقيق الكثير من انتظاراتهم. لقد وظفت للتميز من الغيرية الداخلية ويهود الحارة الكبيرة. وجعلتهم من منظور الإباضية جزءًا من أهل جربة. وجعلوا من "الغريبة" مؤسسة حدودية قائمة على المقدس، ومكّنتهم في علاقتهم بالغيرية الخارجية وبالعرب المالكية الوافدين على جربة من اقتصاد العنف.

في المقابل، لم يكن جانب من المسلمين غير الإباضيين يعترف لـ "الغريبة" ببركتها وقدسيتها. ومارسوا عليها وعلى أتباعها العنف في أكثر من مناسبة. وقد تفيد المصادر التاريخية أن "الغريبة" لم تكن قادرة على حماية اليهود خلال أزمة الأنظمة السياسية، وأهمها أزمة عام 1864 خلال الثورة المعروفة بثورة علي بن غذاهم، وقبلها في أثناء تدخّل علي برغل، والي طرابلس، في جربة في عام 1794. وتعرضت "الغريبة" في عام 2002 لعمل إرهابي استهدف زوّارها من جنسيات وديانات مختلفة[36]. وقد كانت "الغريبة"، بحسب عدد من الوثائق الأرشيفية هدفًا لعنف العرب الذين حرقوا بعض هكداشها (أوقاف المؤسسات الدينية) ودنّسوا أغراضها بالسرقة أو التلف ولم يبالوا بالجانب القدسي للمعلَم.

---

33 Valensi & Udovitch, p. 11.

34 Ibid., p. 11.

35 المريمي، **إباضية جزيرة جربة**، ص 25. قد يذهب الذين يزعمون أن وجود اليهود في جربة كان قديمًا ويعود إلى ما قبل الميلاد، إلى القول إن الشعائر المصاحبة للمناسبات الدينية في "الغريبة" أخذها المسلمون، فاعتمدت في علاقتهم بأوليائهم الصالحين ذكورًا وإناثًا. ونحن نزعم على عكس ذلك أن اليهود هم الذين أخذوا الكثير من شعائر المسلمين المالكية. واتُّخذ من "الغريبة" في هذا الإطار مؤسسة حدودية وكانت الغاية هي أن يجعل اليهودُ المسلمين يجدون أنفسهم في الطقوس والشعائر المطبقة لدى اليهود، وخصوصًا في المناسبات "الغريبة" واحتفالاتها وحجها. وقد يُعدّ ذلك أهم مبرر لاقتصاد العنف بين الطوائف اليهود والمالكية.

36 *Le Renouveau*, 12/4/2002.

قد توحي رواية الأصل لدى يهود جربة ببعض خصوصياتهم وإرادة تميّزهم في علاقة بمحيط مركب. وهناك من رأى أن مجموعات يهود جربة لا تختلف عن نظرائهم في بلدان الشمال الأفريقي (المغرب) والمشرق (اليمن) و/ أو في أوروبا (إسبانيا، وألمانيا، وبولونيا، وروسيا). وكان يزعم جميعهم في رواية الأصل أنهم ينحدرون من بيت المقدس[37]، وكانوا يمثلون شتات يهود فلسطين.

قد يذهب بعض الدارسين الذين تطرقوا إلى إشكالية تأسيس الشعب اليهودي، إلى أن روايات الأصل المزعومة لدى هؤلاء، التي جعلت منهم شتاتًا ليهود فلسطين، كانت في الأساس أساطير مسيحية، وتجاوزت المجال المسيحي وانعكست في الإرث اليهودي[38]. وأصبحت لفظة شتات مصطلحًا دالًّا على تشتت اليهود في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وفي أماكن أخرى. ولم يصبح اللفظ أشمل إلا في ثمانينيات القرن الماضي، فصرنا نتحدث عن الشتات الصيني أو اللبناني[39].

استُغل المصطلح لغاية سياسية من الحركة الصهيونية، تعود إلى القرن التاسع عشر[40]. واستُعمل لإنشاء شعب اليهود وما يفترضه ذلك من رابطة دينية بين أفراده حتى مع توزّعهم الجغرافي في مناطق متقطعة من العالم. وأُنشئت أيضًا رابطة بين الشعب المزعوم وأرض فلسطين التي جعلوها موعودة، والتي أُعطِيَت لها مسحة مقدسة. وقد لا يثبت التاريخ غير أن اليهود في هذه البلدان لم يكن يجمع بينهم سوى الفكر الديني اليهودي. وقد أتيح لهذا الفكر الانتقال، مثل كل فكر مماثل، من مكان إلى آخر خلال العصر القديم والفترة الوسيطة، من دون أن يكون بالضرورة قد صاحب الانتقال الفكري حركة هجرة تاريخية ما. وبيّن الكثير من الدارسين، بمن فيهم من كان في الجامعات الإسرائيلية، أن ربط المجموعات اليهودية في مختلف مناطق العالم بعضها ببعض ربطًا تاريخيًا هو شأن مزعوم، ولا علاقة له بالواقع التاريخي[41]. وفي المقابل، يُقر بعض الدارسين أن فكرة الهجرة المزعومة في رواية الأصل هي فكرة لا أساس لها من الصحة، ولا يمكن أن تُستعمل في ما فوق المحلي، ولا سيما لإنشاء "الشعب اليهودي".

نحن نذهب إلى الاعتقاد أن المصادر المُتاحة الدالّة على وجود اليهود الأوائل في جربة بين بداية القرنين العاشر والثاني عشر، تتزامن مع فترة قيام الإباضيين لنظام العزابة. وحصل خلال هذه الفترة التقاء بين مشروع طائفتي اليهودية والإباضية في جزيرة جربة. وأصبح أهل جربة يعيشون ضمن تركيبة مجتمعية لها مؤسساتها الأهلية الإباضية واليهودية. وكان اليهود قد عاشوا خلال الفترة نفسها ظروفًا عصيبة في المغرب الإسلامي. وكانت رواية الأصل تمثل تعبير اليهود عن العقد المجتمعي الذي يربطهم بمحيطهم الإباضي المباشر. ولم يظهر يهود جربة قبل القرن الثامن عشر ولاءً غير ولائهم للجزيرة. وحتى حين وجدوا أنفسهم خارج جربة وفي أوضاع غير مريحة، كانوا يُعلنون علاقتهم بجربة وانتسابهم إلى أهلها.

2. الإباضية بين المحلي والشمولي

مثلما سعى اليهود لتحقيق مطالب من خلال إنشاء رواية الأصل، سعى الإباضيون، أفرادًا وجماعات، لتحقيق أهداف من خلال إنتاج وثائق الاسترعاء. وظهرت وثائق الاسترعاء في إطار التوجهات التي عرفتها بيانات أوقاف العرف الإباضية. واختلفت ردات الفعل الناتجة من

37 R. J. Werblowsky, "Jerusalem dans la conscience Juive, Chrétienne et Musulmane," *Cahiers de la Méditerranée*, vol. 29, no. 1 (1984), pp. 189-205.

38 Shlomo Sand, *Comment le peuple juif fut inventé* (Paris: Fayard, 2008), p. 10.

39 Michel Bruneau, "Espaces et territoires de diasporas," *L'Espace Géographique*, vol. 23, no. 1 (1994), p. 5-18; Ridha Kéfi, "L'ombre de Ben Laden," *Jeune Afrique*, no. 2154 (2002), p. 30.

40 الهادي التيمومي، **النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و1948**، تقديم محمود درويش (صفاقس: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1982)، ص 27.

41 Sand, p. 10.

وثائق الاسترعاء بحسب المتقبلين. وكانت تستجيب لفاعليها من جهة، وتجد معارضين اعترضوا على وجودها ولم يعترفوا بشرعيتها. ومهما يكن الأمر، تفرعت عن بعض رسوم الوقف الإباضية العرفية رسوم وقف مكتوبة وفقًا لعلم الشهادة في المدرسة الفقهية المالكية.

اجتمعت في وثائق الاسترعاء أطراف اجتماعية كانت لها انتماءات فكرية ومذهبية مختلفة. وكانت تتحمل تجاذبًا، وأصبح الوقف تبعًا لذلك أداة لتحقيق أغراض مختلفة ومتباينة. وصاحبت كتابة وثائق الاسترعاء قيم ومعايير وآليات فقهية، منها ما يعود إلى العرف والعادة الإباضية، ومنها ما يرجع إلى علم الشهادة في المدرسة الفقهية المالكية.

لم تكن وثائق الاسترعاء تُعيد إنتاج الوقف الإباضي العرفي والتقليدي الصرف، ولا الوقف المالكي بشروطه الفقهية الصارمة. وكانت عبارة عن إنتاج رسوم وقف مختلط ومشترك بين أطراف متباينة فكريًا ومذهبيًا. ومثّلت في نهاية المطاف وثائق وفاق بين أطراف اجتماعية متداخلة إباضية ومالكية، ولم تكن محل صراع مثلما كانت الحالة السابقة بين تلك الطوائف. وأنتجت وثائق الاسترعاء بتواطؤ بين "جماعة المصلين" في بعض المساجد والجوامع الإباضية والقاضي المالكي في جربة. وكان المنتج محليًا وبعيدًا من المخزن والسلطة المركزية وما تعنيه من طابع شمولي.

كان الإباضيون ينتظرون من وثائق الاسترعاء المحافظة على أملاك الوقف في علاقة بالذاكرة الجماعوية وبالممارسات الوقفية العرفية، وكانوا ينتظرون إضفاء شرعية على أملاك الوقف من دون التفريط في بعض جوانب الظل لأملاك أوقافهم. وكانوا يعملون على إبقاء وجودها شأنًا داخليًا جماعويًا، تحتكر "جماعة المصلين" التصرف فيه.

أُنشئت وثائق الاسترعاء في ظرفية القرن الثامن عشر، وخصوصًا القرن التاسع عشر، حين أصبحت هياكل النفوذ المحلي ضعيفة، بل وقع القضاء على أعلى هرمها المتمثل في شيخ جربة في عامي 1743 و1744 وتحويل الجزيرة إلى قيادة، وكان القايد يُعيَّن من المخزن بموجب أمر تعيين، ويُعزَل بأمر.

بقي القاضي المالكي في جربة منذ تعيين ابن ناجي على دائرة قضاء جربة، معزولًا ومهمّشًا، لا تنسحب مهماته على المجموعات الإباضية. وكان لهؤلاء جهازهم القضائي الخاص وقيمهم وقوانينهم وفتاواهم. وكسب القضاء المالكي في جربة القوة والفعل منذ أن أصبحت جربة قيادةً، وقَوي عود المؤسسات المخزنية في صيغتها المحلية، بما فيها مؤسسة القاضي المالكي ذاته.

فقد الإباضيون من خلال كتابة وثائق الاسترعاء العلاقة الاجتماعية[42]، ففرطوا في المؤسسات الضامنة للفعل والفعل القضائي على نحو خاص. وتمكّنوا في المقابل من إنقاذ الرابطة الاجتماعية[43] صلب المؤسسة الدينية بتوظيف الوقف الإباضي. وبقي التصرف في الوقف يحتكر من جانبهم احتكارًا عامًا، كما كان في السابق. وفي المقابل، أمكن القاضي المالكي فرض اعتراف الإباضية بسلطته على كامل الدائرة القضائية المُعيّن عليها، وتنازل عن بعض القيم التي كان معمولًا بها في المدرسة الفقهية المالكية. وتعرضت بعض وثائق الاسترعاء لطعون من أطراف مختلفة من بينها أصحاب الإفتاء وغيرهم في البلاد.

شارك في إنتاج وثائق الاسترعاء من دون شك فاعلون اجتماعيون من انتماءات فكرية ومذهبية مختلفة، وحققت تلك الأطراف شكلًا من الوفاق في ما بينها، فتنازل كل منها عن جزء من قيمه وآليات عمله. ومثّل النطاق المحلي مجال تلك التحولات. وبالرجوع إلى وثيقة استرعاء جامع الشيخ الإباضي الوهبي الكائن في حومة القشعيين بجربة، نلاحظ أنه تمّ إثارة الكثير من القوادح التي كان الهدف منها هو إبطال وثائق الاسترعاء وعدم العمل بها.

---

42 Guy Bajoit, "Le Concept de relation sociale," *Nouvelles perspectives en sciences sociales*, vol. 5, no. 1 (Octobre 2009). p. 51.

43 Benoît Ladouceur, "Serge Paugam, Le lien social," *Open Edition Journals* (2008), accessed on 30/10/2019, at: http://bit.ly/2JvCnNd

نشأ اتجاه صلب المجال المحلي، كان له امتداد على المستوى المركزي، وقد كان مناهضًا لإنتاج وثائق الاسترعاء. وقد لا نعرف من الذي طعن في صحة الوثيقة المذكورة، لكننا نعلم أنها كانت "أمانة الشيخ سيدي إبراهيم بن محمد الجمني" المالكي. وقد يرجع تأسيس العائلة إلى الجد إبراهيم الجمني مؤسس المدرسة الجمنية المالكية في حومة السوق. ووجدت قوى محلية، وكذلك على مستوى المركز كانت تسعى لإلغاء أوقاف الإباضية وعدم إضفاء الشرعية عليها. وقد تكون تلك القوى لا تريد الوفاق الذي تم من خلال إبرام وثائق الاسترعاء بين "جماعة المصلين" والجهاز القضائي، وخصوصًا قاضي المالكية في الجزيرة. وكان الشق ذاته الذي كان رافضًا الوفاق أيضًا رافضًا التعايش والاختلاف، وكانت غايته أن يعيد المحلي إنتاجًا كليًا ولا شيء غير ذلك. وانخرط في هذا الاتجاه المفتي المالكي والمفتي المالكي الثاني في الحاضرة.

أقرّ الوفاق الحاصل بين "جماعة المصلين" والقاضي المالكي في جربة، من خلال كتابة وثائق الاسترعاء، عدم إلغاء الطوائف. وحافظ أعضاء جماعة المصلين، ومن خلفهم المصلون على هويتهم الإباضية. وأنتجت وثائق الاسترعاء من بين النتائج أن الإباضية الوهبية تمسكوا بعلاقة الجماعة بالمصلين، أي بالمجموعة، فنقول "جماعة المصلين" التي ترتبط بتراب الحومة. وفي المقابل، أكدت الإباضية المستاوة علاقة الجماعة بالمكان، فنقول "جماعة الجامع" وهو بداية فقدان المؤسسة المسجدية ترابها التقليدي لمصلحة مؤسسات الدولة. وكان ذلك من ضمن الاختلاف المسجل بين المجموعات الإباضية في الجزيرة.

خاتمة

أنتجت رواية أصل اليهود ووثائق الاسترعاء لدى الإباضية في جربة في إطار إزالة تشكيلة مجتمعية وإعادة بنائها في فترات تاريخية متعددة ومختلفة ضمن إطار محلي. وشارك في صياغتها فاعلون اجتماعيون ينتمون إلى فئات ينتسبون إلى منطقة طرفية وإلى أوساط سفلى أو دنيا في الهرم المجتمعي الشمولي الذي كانت تهيمن عليه الأطراف السُنّية، وخصوصًا المالكية.

وأنشأ يهود الدفعة الأولى الحارة الصغيرة التي شكلت "الغريبة" محور تنظيمها. وكانت الغاية منها المطالبة بالحق في وضع الأهلنة، ورسمت "الغريبة" بوظائفها المختلفة (ومنها الحج) هوية مكّنت من الانتماء في علاقة بغيرية داخلية (يهود الدفعة الثانية). وعرّف اليهود الهجرة الأولى إلى مكان إقامتهم تحت عنوان الحارة الصغيرة، ليحلّ محل تسميتها الأصلية "ديغت" التي تقع في وسط مباشر إباضي. وحقق اليهود تراكمًا في هوية "الغريبة" عن طريق النقل من الإسلام المالكي الذي اكتسح الجزيرة، ومثّل غيرية خارجية.

استغلت رواية الأصل لدى اليهود أيضًا في ما فوق المحلي. وقامت القوى الصهيونية لضم يهود جربة لصنف الشتات في العالم وربطهم من دون وجه حق بفلسطين وإنشاء دولة مزعومة أُطلق عليها اسم إسرائيل، لجأ إليها جانب من يهود جربة بالفعل بعد تأسيسها في عام 1948.

أنتجت وثائق الاسترعاء من جهة الإباضيين في إطار إعادة تشكّل المجتمع المحلي. ومثّلت وثائق وفاق انخرط في إنشائها جزء من الإباضيين الذين تعاقدوا مع أعوان المخزن، وعلى رأسهم القاضي. وفرّطوا في المقابل في العلاقة الاجتماعية القائمة على هرم المؤسسات، وتمسّكوا من جهة أخرى بالرابطة الاجتماعية القائمة عليها مساجدهم، التي تعتمد على تطبيق الفقه الإباضي والعادة الجماعوية. وتمكنت المالكية في المقابل عن طريق القاضي المالكي من تمدد تراب الدولة ومجالها بشروط محلية، وهو ما لم يكن يُرضي القوى المساندة لوحدة تراب الدولة والفكر التي تقوم عليه.



ساهمت الفئات الاجتماعية المختلفة في إقامة شروط العقد المجتمعي الذي بني عليه العيش المشترك في مجتمع جزيرة جربة. وتبين أن فكر الدولة الشمولي قد يتعارض مع ما يتماشى ومصالح الفئات الاجتماعية المحلية.



المراجع

References

العربية

- ابن يعقوب، سالم. **تاريخ جزيرة جربة ومدارسها العلمية**. إعداد فرحات الجعبيري. تونس: دار سراس للنشر، 2006.
- باجية، صالح. **الإباضية بالجريد في العصور الإسلامية الأولى: بحث تاريخي مذهبي**. تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، 1976.
- بربو، المنصف. "التعمير بجزيرة جربة خلال الفترة الوسيطة: حوم وحارات". رسالة ماجستير. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. تونس، 2010/2011.
- التيمومي، الهادي. **النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و1948**. تقديم محمود درويش. صفاقس: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1982.
- الجعبيري، فرحات. **نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة**. تونس: المعهد القومي للتراث والفنون، 1975.
- **دراسات في تاريخ جربة**. أعمال الدورات الأربع لملتقى بشير التليلي للتاريخ (1988 و1990 و1992 و1994). تونس: اللجنة الثقافية بميدون، 1996.
- المريمي، محمد. **إباضية جزيرة جربة خلال العصر الحديث**. ط 2. تونس: كلية الآداب بمنوبة؛ مجمع الأطرش للكتاب المختص؛ مخبر دراسات مغاربية، 2015.
- ______. **أهل جزيرة جربة من خلال أوقاف الإباضية وهكداش بيعة الغريبة اليهودية**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2018.

الأجنبية

- Ahmed, Saadaoui. "Les Synagogues de Tunisie: Recherches architecturales." paper prsented at "Histoire communautaire. histoire plurielle, la communauté juive de Tunisie." Actes du colloque de Tunis. Centre de Publication Universitaire. à la Faculté de la Manouba. Tunis, 25-27/2/1998.
- Bajoit, Guy. "Le Concept de relation sociale." *Nouvelles perspectives en sciences sociales*. vol. 5, no. 1 (Octobre 2009).
- Benbassa, Esther (ed.). *Mémoires juives d'Espagne et du Portugal*. Paris: Publisud, 1996.
- Benhadda, A., A. El Moudden & M. L. Gharbi (coordination). *Réseaux d'échange au Maghreb et en Méditerranée*. Rabat: Université Mohammed V Faculté des lettres et des sciences humaines, 2008.
- Berque, Jacques. "Cadis de Kairouan d'après un manuscrit Tunisien." *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*. vol. 13, no. 1 (1973).
- Bruneau, Michel. "Espaces et territoires de diasporas." *L'Espace Géographique*. vol. 23, no. 1 (1994).
- *Chrétiens et Musulmans à l'époque de la renaissance*. Études réunies et préfacées par Abdeljelil Temimi. Zaghouan: Fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, 1997.



- Dakhlia, Jocelyne. "Le Sens des origines: Comment on raconte l'histoire dans une société Maghrébine." *Revue historique*. vol. 277, no. 2 (1987).
- Dakhlia, Jocelyne. *L'Oubli de la cité: La Mémoire collective à l'épreuve du lignage dans le Jérid Tunisien*. Paris: La Découverte, 1990.
- Direction générale de l'intérieure. *Dénombrement de la population indigène (musulmane et israélite) en Tunisie au – mars 1921*. Tunis: Imprimerie centrale, 1922.
- Kéfi, Ridha. "L'ombre de Ben Laden." *Jeune Afrique*. no. 2154 (2002).
- Ladouceur, Benoît. "Serge Paugam, Le lien social." *Open Edition Journals* (2008). at: http://bit.ly/2JvCnNd
- Merimi, Mohamed. *Juifs de Djerba et stratégies identitaires*. Tunis: Diraset - Etudes Maghrébines, 2012.
- Sand, Shlomo. *Comment le peuple juif fut inventé*. Paris: Fayard, 2008.
- Shatzmiller, Maya. "Le Mythe d'origine berbère (Aspects historiographiques et sociaux)." *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*. vol. 35, no. 1 (1983).
- Valensi, L. & A. L. Udovitch, *Juifs en terre d'Islam: Les Communautés de Djerba*. Paris: Editions des Archives Contemporaines, 1991.
- Werblowsky, R. J. "Jerusalem dans la conscience Juive, Chrétienne et Musulmane." *Cahiers de la Méditerranée*. vol. 29, no. 1 (1984).

فتحي ليسير | Fathi Lisir[1]

مؤرخ الزمن الراهن في العالم العربي ومعضلة المصادر ملاحظات عامة حول الحالتين التونسية والليبية

The Historian of Modernity in the Arab World and the Problem of Sources: General Observations on Tunisia and Libya

نهتم في هذه الدراسة بمقاربة إشكالية الأصول المصدرية بالنسبة إلى مؤرخي الزمن الراهن L'histoire immédiate في البلدان العربية، متّخذين من حالتَي تونس وليبيا نموذجين[2] لتوضيح بعض عناصر هذه الإشكالية. وسنُعنى على وجه التحديد بأهم الصعوبات التي تحول دون المتخصص في تاريخ الزمن الراهن والإفادة من هذه المصادر التي طرحت عليه تحديات لا قبل له وللمؤرخين العرب بها في ما مضى.

تفيد الإشارة منذ البداية إلى أن المقاربة المنهجية لمصادر تاريخ الزمن الراهن لا تختلف كثيرًا عن مقاربات متخصصي الفترات التاريخية الأخرى، من حيث إخضاع المادة المصدرية، من موارد وأصول وما إليها، إلى قواعد التحقيق والتدقيق المتعارف عليها في البحث التاريخي نفسها. بيد أن خصيصة هذه المصادر تكمن في طبيعتها من ناحية، وحجمها الكبير مقارنةً بمصادر الحقب التاريخية السابقة للزمن الراهن من ناحية أخرى؛ ذلك أن المادة التوثيقية لهذا العنوان الإستوريوغرافي ليست قائمة كلها على المكتوب، بل إن هناك حضورًا متعاظمًا للسمعي والمرئي، أو للصوت والصورة فيها. وبهذا تكون الوثيقة التاريخية قد اتّخذت بُعدًا آخر مهمًا، وهو ما يُحتّم على المؤرخ التدرب والتمرس بطرائق معالجة واستغلال، ومهارات مخصوصة بهذا المصدر الجديد نسبيًا، ويطرح هذا كله على الباحث، في الآن نفسه، تحدياتٍ أخرى جديدة ومغايرة في كتابة التاريخ، كتابة تكون جديرة بالصفة العلمية المنشودة.

لا مندوحة عن القول إن مثل هذه الرهانات تواجه الباحثين في تاريخ الزمن الراهن في العالم قاطبة، وإن بدرجات ومستويات مختلفة (بل مختلفة جدًا أحيانًا)، لكن المؤرخ العربي عرضة - ربما أكثر من غيره - لطائفة من العراقيل والإكراهات وحتى المثبطات (اختزلناها هنا في كلمة معضلة) سنسعى للتوقف عند بعض جوانبها.

قام عملنا في هذه الدراسة على ثلاثة عناصر كبرى: اهتممنا في العنصر الأول بمشكلة نفاذ المؤرخ إلى المصادر الأرشيفية "الطازجة"، وعرضنا في العنصر الثاني لإشكالية التعامل مع المصادر الأرشيفية الشفوية وشهادات الفاعلين والشهود. وكان مدار الحديث في العنصر الثالث حول المصدر السمعي البصري. وقبل هذا كله، ارتأينا أن نقدم للدراسة بما يشبه المهاد النظري، كثّفنا فيه القول في شأن المصادر وأسئلة المؤرخ لما لاستفهاماته من دور في خلق المصدر.

---

1 أستاذ التاريخ المعاصر والراهن بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس.
Professor of modern and contemporary history at the Faculty of Arts and Humanities, Sfax, Tunisia.

2 تخيّرنا هذين النموذجين لمعرفتنا النسبية بالتاريخ المعاصر والراهن لهذين القطرين من ناحية، ولما يعترض الباحث في تخصص تاريخ الزمن الراهن من تحديات في تحصيل مادته المصدرية وجمعها، من ناحية أخرى. وعلى الرغم من اختلاف تجربة البلدين في مجال البحث التاريخي، اختلافات لا بأس بها، فإن هاتين التجربتين لا تخلوان من أوجه الشبه، كما ستتبين ذلك لاحقًا.

أولًا: ملاحظات لا بد منها

1. بصدد وضع مؤرخ الزمن الراهن في البلدان العربية

ما زال الحقل الإستوريوغرافي، المسمى تاريخ الزمن الراهن، يلاقي صعوبات جمّة في شق طريقه إلى المجال الأكاديمي العربي[3]، ومن ثم في نحت مكانة له في أقسام التاريخ ومراكز البحث في الجامعات العربية وفي مقررات برامج التاريخ، على الرغم من الحضور اللافت لمثل هذا التاريخ في مقررات التعليم الثانوي، وفي كتب التاريخ المدرسية في أهم البلدان العربية[4].

مجمل الكلام، إن حظّ هذا الحقل التخصصي في مقررات التعليم العالي أقل رفعةً من التخصصات الأخرى، مثل التاريخ القديم والوسيط والحديث، على الرغم مما يشهده تاريخ الزمن الراهن في العالم منذ أكثر من أربعين عامًا من حظوة واهتمام، باعتبارهما مصدرًا رئيسًا لفهم العالم المعاصر واكتساب شرعية في حقول البحث والتدريس الجامعيين، وكذا مجالي النشر والإعلام ومختلف الوسائط الأخرى[5].

الحق أن هذا التخصص المخصوص في الكتابة التاريخية من المسائل التي يتشعّب فيها القول بسبب ما أدخله من تجديدات وما أثاره (ويثيره) من مشكلات منهجية وإبستيمولوجية، وهي قضايا لئن خفت الجدل حولها في الغرب[6]، فإن التحفظات حول هذا الضرب من التأليف التاريخي ما زالت قوية في الجامعات العربية[7]، على الرغم من تجدد المناهج في العلوم الاجتماعية في الغرب (من ثم في العالم)، حيث بقي قطاع عريض من المؤرخين العرب مشدودًا إلى المدرسة الوضعانية الرافضة التاريخ الساخن أو السائل والمصادر الشفوية وما تحيل إليه، بل إن هناك من دأب في تبخيس التجديدات الإستوريوغرافية كلها في شأن التاريخ والذاكرة والمتخيّل والحاضرانية، وقبل هذا "التاريخ الجديد" برمّته[8]. وكانت لازمة هؤلاء الرافضين أن التاريخ يُعنى بما جرى وانتهى، وليس بما يجري.

قد يُفيد التذكير هنا أن معارضي تاريخ الزمن الراهن نظروا إلى هذا التخصص باعتباره ضربًا من التدوين الهجين المراوح بين الكتابة الصحافية والكتابة السياسية[9]، وتدوينًا يفتقر إلى الرصانة والعمق المطلوبين في الأعمال العلمية الخليقة بهذه الصفة؛ لأنه، ببساطة،

---

3 هناك استثناءات مهمة في هذا الخصوص لا بد من التنويه بها، من ذلك إحداث ماجستير في التاريخ الراهن في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (المغرب) منذ مطلع السنة الجامعية 2010/ 2011. وكذلك اهتمام برنامج التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا بتاريخ الزمن الراهن. مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن عزمي بشارة، مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من المهتمين بتاريخ الزمن الراهن العربي ومن المشجعين على تناوله بالدرس وله في هذا مؤلفات عدة.

4 تسنى لنا الاطّلاع على جل الكتب المدرسية العربية في الصفين الإعدادي والثانوي، ولاحظنا حضورًا مهمًا للتاريخ القريب في كتب بعض المستويات في هذه المؤلفات البيداغوجية. من المعروف أن الكتاب المدرسي – في دول العالم كلها وفي البلدان العربية على وجه الخصوص – يمثّل أداة تكرس خطابًا رسميًا حول الماضي الخاص بكل بلد، أي تصورًا سياسيًا لمن على رأس الحكم، حول السردية الوطنية أو الرواية الوطنية. وغير خافٍ أن من بيده السلطة هو الذي يحتكر إنتاج كتب التاريخ المدرسية، كما يحتكر ترويجها. ومن ثم جاءت عملية "تأميم التاريخ"، ما يسهل طمس جوانب منه لا تتسق مع الفولقات La Vulgate ولا تنسجم معها.

5 Emmanuel Droit & Franz Reichherzer, "La Fin de l'histoire du temps présent telle que nous l'avons connue: Plaidoyer franco-allemand pour l'abandon d'une singularité historiographique," *Vingtième siècle*: *Revue d'histoire*, vol. 2, no. 118 (2013), p. 122.

6 René Rémond, "Regard sur un siècle revisité," *Cahiers d'histoire immédiate* (Actes du colloque: bilan et perspectives de l'histoire immédiate), no. 30-31 (2006/ 2007), p. 19.

7 عبد العزيز الطاهري، "الشاهد والمؤرخ في المغرب: صراع أم تكامل؟"، **أسطور**، العدد 6 (تموز/ يوليو 2017)، ص 103.

8 كشف المؤرخ وجيه كوثراني هذا كله حين كتب: "إن الدراسات التاريخية [العربية] المعاصرة ما زالت تحمل في قسمها الأكبر حالة من البعد عن هموم الفلسفة وعلوم الاجتماع والفكر [...] كما أنها ما زالت تعطي منهجًا في التعامل مع الوثائق والمصادر دورًا كليًا في التوصل إلى تقرير 'الوقائع' و'الحقائق' وتمنح صرامة التقنية في نقد هذه الوثائق معنى مبالغًا فيه لما تُسميه 'الموضوعية'، في حين تشهد العلوم الاجتماعية والألسنية وتطور علم المعرفة مواقف تعيد النظر بمفهوم 'الموضوعية' وبأنماط 'الحتميات المختلفة". وجيه كوثراني، **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000)، ص 85.

9 من المؤرخين المصريين المعروفين الذين عارضوا تاريخ الزمن الراهن، نذكر يونان لبيب رزق وعاصم دسوقي، صاحب المقولة الشهيرة: "يبدأ التاريخ عندما تنتهي السياسة"، في إشارة مُضمرَة إلى وجوب تصحيح العلاقة بين التاريخ والسياسة، حيث لا يتحول هذا الأخير إلى "حاشية" على متن السياسة، هذا - على كل حال - ما فهمناه من ترداد هذه المقولة.

لا يتوفّر على القواعد الأساسية للبحث. ذلك أن الباحث في الراهن يعاكس قاعدة أساسية في البحث التاريخي، قوامها أنّ الأحداث المقفلة Les Evènements Clos (أو المنتهية) وحدها الأقرب إلى المعرفة التاريخية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن غياب المسافة الضرورية أو "المأمونة" بين الباحث وموضوعه من شأنه أن يُسقط الباحث في مطبّات الإقرارات الساخنة والاستنتاجات المتهافتة وأنصاف الحقائق ...إلخ، هذا من دون الحديث – يضيف المناوئون للتاريخ الراهن – عن صعوبة النفاذ إلى المحفوظات الأرشيفية الرسمية التي تضبطها قوانين تجعل الاطّلاع عليها قبل انصرام مدة زمنية معينة أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا.

إن الحصار الذي ضُرب على التاريخ الراهن في الجامعات ومراكز البحث العربية جعل الباحثين فيه يعيشون نوعًا من "الغربة" أو "العزلة القسرية"؛ بسبب الحجر الفكري والمعرفي الذي فرض على المشتغلين في التاريخ الجارية وقائعه، حيث بدا هؤلاء كالخارجين عن السرب الأكاديمي العام، إضافة إلى حالة الانحباس السياسي التي رانت على الأقطار العربية أعوامًا طويلة[10]. وهكذا عانى مؤرخ الزمن الراهن التغييب المُضمر والإقصاء غير المعلن، وزاول بعض "العنيدين" هذا الحقل الإستوريوغرافي بشكل فردي؛ ما جعل كتابتهم تردُ متفرقة معزولة لا ينتظمها باب أو مشروع.

على العموم، ثمة عزوف عن الكتابة في التاريخ القريب في المشرق العربي (باستثناء الحالة المصرية)، ولعلّ مردّ ذلك أو مردّ جزء منه إلى "التشبث بنظرة تقليدية قديمة إلى علم التاريخ وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى"[11].

تشكّل بلدان المغرب العربي الثلاثة: المغرب[12] والجزائر[13] وتونس[14] استثناءات لافتة في هذا الصدد، على الرغم من أن الحقل الإستوريوغرافي المُسمى تاريخ الزمن الراهن يشق طريقه إلى "الشرعية" و"الاعتراف الأكاديمي" بشيء من الصعوبة.

الحاصل من هذا كله، هو أن مؤرخ الزمن الراهن في البلدان العربية لا يعاني "نظرة الدونية" لمشغله البحثي، وتبخيس إنتاجه فحسب، بل إنه أيضًا نهب لإكراهات أخرى، تأتي على رأسها معضلة المادة المصدرية مكتوبة كانت أم شفوية، أو سمعية بصرية، بيد أن التقنية التوثيقية ليست كل شيء في العملية التأريخية، ذلك أن المدوّنة المصدرية المُنتقاة بعناية، تبقى رهينة أسئلة المؤرخ كي تُستغل مادتها الاستغلال الأمثل مثلما يأمل المؤرخون.

2. لا وجود للمصادر من دون أسئلة المؤرخ

يؤدي سؤال المؤرخ، من منظور إبستيمولوجي، وظيفة أساسية (بالمعنى الأصلي للكلمة)، فهو، أي السؤال، يؤسس الموضوع التاريخي ويشكله. ومن هنا تأتي أهمية وضرورة طرح مثل هذا السؤال. ولنا هنا ثلاث ملاحظات:

10 لا مناص من التأكيد هنا أن تاريخ الزمن الراهن هو في جانب كبير منه، تاريخ سياسي، وهذا ما حتّم على المؤرخ التفاعل مع الاستعمالات السياسية للماضي والاستخدامات العمومية للتاريخ، بحيث أصبح التاريخ محل رهانات سياسية كبيرة.

11 وجيه كوثراني، **تاريخ التاريخ: اتجاهات – مدارس – مناهج** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 400.

12 حظي تاريخ الزمن الراهن في المغرب باهتمام لا بأس به، ومرد ذلك ما عاشه المغرب في عهد الملك محمد السادس من ظروف سياسية اتسمت باتساع هامش الحريات، ومن آيات ذلك سياق "العدالة الانتقالية" وما كرسته من أعمال "هيئة الإنصاف والمصالحة" من ظروف سمحت باقتراب "المؤرخ من الشاهد" ومن ثم النبش في الماضي المسكوت عنه أو المغيب، ينظر على سبيل الذكر لا الحصر: خالد طحطح، "تاريخ الزمن الراهن: السياق والإشكاليات"، **أسطور**، العدد 2 (تموز/ يوليو 2015)، ص 15؛ Benjamin Stora, "Les Enjeux et les difficultés d'écriture de l'histoire immédiate au Maghreb," *Bulletin de l'IHTP*, no. 75 (Juin 2000), accessed on 4/11/2019, at: https://bit.ly/384B4yZ

13 يمكن الباحث أن يطّلع على موقع الباحث الفرنسي غي بارفيي Guy Pervillé بشأن تاريخ الزمن الراهن في الجزائر: نشوؤه، مصادره، إضافاته، فاعلون من أجيال المثقفين وحدوده، في: https://bit.ly/2NJdEXk

14 بدأ القلم التاريخي يشقُ طريقه في مضمار كتابة تاريخ الزمن الراهن في تونس بشكل وئيد، لكن أكيد. وكانت الريادة في هذا المضمار للهادي التيمومي وحسين رؤوف حمزة وعميرة الصغير وعلية العلاني وعبد الجليل بوقرة وغيرهم كثر.

أ. إن بناء مدوّنة مصدرية من أجل تناول إشكالية ما لا يعدو أن يكون مرحلة، سوى مرحلة، ضمن عمل المؤرخ. ذلك أن التاريخ لا يُعرف بموضوعه أو بوثائقه، إنما بالأسئلة التي يطرحها المؤرخ؛ إذ لا تاريخ من دون أسئلة، وتمثّل هذه الأسئلة عماد البناء التاريخي، وهي التي تؤسس في النهاية الموضوع التاريخي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الوثيقة أو المصدر (إذا نحن أردنا الدقة) لا يصنعان التاريخ. ومن الخطل في الرأي اعتقاد ذلك. ونحن على رأي أنطون برُو حين يقول: "ليس هناك وثيقة في غياب المؤرخ. ذلك أن سؤال الباحث هو الذي يرتقي بآثار الماضي إلى مرتبة المصادر والوثائق[15]، فصناعة التاريخ إذًا تتمثل أو تتحدد قبل كل شيء آخر في كيفية طرح الأسئلة على الماضي وفي استكشاف المصادر التي تسمح بالإجابة عن تلك الأسئلة.

تبدأ "مبادرة المؤرخ" L'initiative de l'historien، في رأي هنري مونيو Henri Moniot، انطلاقًا من المصادر بالذات؛ إذ لا شيء يعتبر أثرًا Trace بطبيعته، "قبل أن تنبهه [المؤرخ] استعداداته الذهنية وخلفيته التاريخية وأسئلته إلى ما يمكن أن يكون مفيدًا، وهو ما يجعله يكتسب صفة المصدر"[16].

ب. نُجمل الكلام، فنقول: إن التاريخ هو نمط من المعارف بوساطة آثار ومخلفات وعن طريقها. وتكتسب هذه المخلّفات صفة المصادر عندما تُخضع لمساءلات المؤرخ. وبمعنى ما، فإن قيمة ما يُكتب من "تاريخ" أو تأليف تاريخي هو من قيمة أسئلة المؤرخ. لكن يقول أنطون برو ينبغي أن يكون المرء مؤرّخًا كي يتسنّى له طرح "الأسئلة التاريخية"[17].

ج. يترتب على "أولوية" Primat السؤال عن الوثيقة أو المصدر أمران: الأول، لا يمكن الباحث تقديم قراءة نهائية لوثيقة معيّنة. ذلك أنه يستحيل على المؤرخ استنفاد ما تنطوي عليه وثائقه مهما أوتي من فطنة ونباهة وبراعة في قراءتها وفكّ شيفراتها. والثاني، إمكان عودة الباحث إلى اكتناه تلك الوثائق من خلال أسئلة أخرى مبتكرة، أي جديدة، أو باستنطاقها بطريقة أخرى. والأمثلة على هذا أكثر من أن تُحصى.

إن العلاقة الوطيدة بين السؤال والوثيقة وطريقة معالجتها هي التي تُفسّر كيف أن الأسئلة الجديدة، أو تجديد المساءلات، تُفضي أو تقود إلى تجدد الطرائق والمدوّنات التوثيقية[18].

د. إذا كانت المدوّنات الوثائقية و"العدة" المنهجية لا تني عن الاغتناء من أجل الإجابة عن الأسئلة والاستفهامات الجديدة، فلا مندوحة عن التذكير بأن "الوثيقة لا تحتمل تعريفًا نهائيًا، أي مرة واحدة وإلى الأبد"[19]، لكنها، أي الوثيقة، تتواءم مع كل حقبة أو زمن وفق محامل القراءة أو التعبير الخاصة بكل فترة، أو بكل حضارة معيّنة.

الحق أن المؤرخ، وهو يطرح أسئلته الجديدة، يكون قد أنشأ أو وفّر أجزاءً من الحقيقة الحالية من خلال الإشارة إلى مصادرها أو مخلّفاتها، أي إلى وثائقها[20]. فإذا كان مؤرخو القرن التاسع عشر قد فضّلوا الآثار المكتوبة، فإن باحثي القرن العشرين ركزوا على الحفريات الأركيولوجية للإجابة عن أسئلة التاريخ في شأن الحياة المادية، واهتموا بالطقوس والعادات والرموز والاحتفاليات من

---

15 Antoine Prost, *Douze leçons sur l'histoire* (Paris: Seuil, 1996), p. 81.

16 Henri Moniot, *Didactique de l'histoire*, Collection Perspectives didactiques (Paris: Nathan, 1993), p. 49.

17 Prost, p. 80.

18 للاستزادة في شأن هذه الجوانب المهمة، يمكن العودة إلى المؤلَف/ المرجع (3 أجزاء) الذي أشرف عليه جاك لوغوف وبيار نورا في:
Jacques le Goff & Pierre Nora, *Faire l'histoire*, Tome 1: *nouveaux problèmes,* Tome 2: *Nouvelles approches*, Tome 3: *Nouveaux objectifs*, Série Bibliothèque des histoires (Paris: Gallimard, 1974).

19 Pierre Vayssière, "Nature et fonctions du document d'histoire immédiate," *Cahier d'histoire immédiate*, no. 29 (2006), p. 57.

20 Prost, p. 83.

أجل فهم الممارسات الاجتماعية والثقافية. وهكذا تحوّلت التماثيل والضرائح والمعالم الأثرية إلى وثائق. أما الوثائق المكتوبة التي تعرّضت للقدح في "قدسيتها"[21]، فأُخضعتْ إلى أسئلة جديدة كي "تبوح" بغير ما كانت تزعم أنه مضمونها الحقيقي، وذلك بفضل المقاربة اللسانية والإحصاءات المعجمية[22] التي تُسهّل عملية بناء الطريقة التي عاش بها الناس حوادث معيّنة من حيواتهم. وهذا ما يفسر لماذا وضع الباحث في تاريخ الزمن الراهن دراسة ظاهرة التمثلات Les Représentations في قلب استقصاءاته[23]. في هذا الإطار، وضمن هذه الإحداثيات، يُمكننا مقاربة إشكالية معضلة المصادر بالنسبة إلى مؤرخ الزمن الراهن في البلدان العربية، وسنبدأ بمسألة الأرشيف، وما أدراك ما الأرشيف.

ثانيًا: صعوبة النفاذ إلى المصادر الأرشيفية أو "التعلّة المتجاوزة"

1. بصدد "اعتراض" جرى تجاوزه نسبيًا

تأتي مسألة تعذّر الاطّلاع على المصادر الأرشيفية على رأس القرائن والتحفّظات المنهجية التي يرفعها المعارضون لتاريخ الزمن الراهن، للطعن في جدواه، والحطّ من قيمة نتائجه واستخلاصاته[24].

الواقع أن هذا التحفظ جرى تجاوزه ولو نسبيًا، لكن بطريقة ناجعة وفاعلة؛ إذ أكدت التجربة في الغرب أن عدم تمكّن الباحث من النفاذ إلى الأرصدة الوثائقية التي تنظم عملية الاطّلاع عليها قوانين وترتيبات خاصة بكل بلد (ومن ثمّ عدم توظيفه المصادر الأرشيفية في بحوثه)، ما عاد يمثّل عائقًا دون كتابة هذا الضرب من التاريخ. وتفصيل بعض ذلك كما يلي:

أ. إن الوثائق الأرشيفية ليست المصدر الوحيد في مدوّنة مؤرخ الزمن الراهن، ومن ثم فإنها تفقد صفة التميز من أشكال المصادر الأخرى، مثل الصحافة والمصادر الشفوية والمذكرات والمصادر السمعية البصرية. هذا من دون الحديث عن أن مؤرخ الزمن الراهن ليس محرومًا بتاتًا من الأرشيفات، ذلك أن في إمكانه الحصول على ترخيص استثنائي من أجل الاطّلاع على المحفوظات الأرشيفية المحددة بفترة زمنية معيّنة (وأصبح هذا الضرب من التراخيص يسند بسخاء في الغرب)[25]، إضافة إلى الأرشيفات الخاصة وأرشيفات المؤسسات Les Fondations والنقابات والأحزاب السياسية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، فضلًا عن المنشورات والإحصاءات الرسمية ومواقع الهيئات الرسمية والمدوّنات وكل ما باتت تتيحه الإنترنت من فيض من المعلومات والبيانات، كما هو معلوم.

---

21 بدأ هذا القدح على نحو مكشوف في أحد أعداد **مجلة الحوليات** المعروفة، في تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 1989. ثم جاء مقال المؤرخ كارلو غنزبرغ Carlo Ginzburg في صحيفة **لوموند**، في 19 كانون الثاني/ يناير 1990 ليطعن علنًا في قدسية الأرشيف وفي القيمة المبالغ فيها لوثائقه. استمع إليه يقول: "إن الثقة الوضعانية La Confiance Positiviste التي أتاحت للمؤرخين خلط وتحريك مصادر متنافرة (سلاسل أسعار، وإحصاءات، وقوائم جرد، ووصايا ... إلخ)، باعتبارها نوافذ تفتح على الحقيقة، تزعزعت اليوم وعلى نحو جدي [...] لقد كان ثمة ما يشبه الاتفاق على أن المصادر يمكن أن تكون كاذبة أو ناقصة، فيها ثغرات وفجوات، لكن مطابقتها الجوهرية للواقع لم تكن موضع سؤال. إن هذا الاتفاق الضمني تزعزع اليوم وظهر وعي بأن المصادر ذاتها مبنية، وأن من المستحيل أخذ الموضوع والمقياس والأنماط التحليلية والاستراتيجيات السردية باعتبارها معطيات. إن ما يجب التذكير به هو أن المصادر يجب أن ينظر إليها 'بعكس الضوء'، وأن تُحلل أولًا وقبل كل شيء بوصفها وثائق مبنية وفق قوانين مخصوصة ولغات مخصوصة". *Le Monde*, 19/1/1990، نقلًا عن: Vayssière, p. 57.

22 Prost, p. 83.

23 Jean-François Soulet, *L'Histoire immédiate*: *Historiographie*, *sources et méthodes*, Collection U (Paris: Armand Colin, 2009), pp. 49-50.

24 Jean-François Soulet & Sylviane Guinle-Lorinet, *Précis d'histoire immédiate: Le Monde depuis la fin des années 60*, Collection U (Paris: Armand Colin, 1989), p. 16.

25 كتب فيليب بواريي في هذا الصدد: "أصبحت هذه التراخيص تسند بسخاء ما مكن المؤرخين من الوصول إلى الوثائق المكتوبة قبل الآجال القانونية"، ينظر: Philippe Poirrier, *Aborder l'histoire*, Collection Memo (Paris: Seuil, 2000), p. 65.

ب. أصبح في إمكان مؤرخ الزمن الراهن الاستعاضة (نسبيًا) عن الأرشيف بالمصادر الشفوية من أفواه الفاعلين، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وبما يرد في المذكرات والسيَر الذاتية وسيَر الحيوات التي راجت سوقها في الأعوام الأخيرة على نحو غير مسبوق. وهكذا، فإن في وسع المؤرخ إقامة حوار مع مصدره، ممثلًا في الفاعل أو الشاهد، وهو في هذا يتميز من مؤرخي الحقب التاريخية الأخرى ويتمايز عنهم في الآن نفسه.

ج. ليس بالضرورة أن تكشف الوثائق الأرشيفية البكر عن الجديد والخطر ما يثوّر معرفة الباحث، على نحو عميق وملحوظ، وهو يشتغل بموضوع معيّن. ونكتفي هنا بإيراد مقتبس مما كتبه المؤرخ الفرنسي جان-جاك بيكر Jean-Jacques Becker في هذا الصدد ضمن خاتمة كتاب كرّسه لتاريخ فرنسا المعاصر جدًا: "ليس من المؤكد أن تنجلي الأرشيفات في أثر فتحها أمام العموم، بعد عديد الأعوام عن الكثير من الجديد، بما أن الفاعلين أصبحوا يعتقدون أنه من الأكيد بالنسبة إليهم عرض ذكرياتهم ووثائقهم للجمهور العريض. وبما أن الجرائد، بوساطة التقنية الاستقصائية، نجحت في فك ألغاز عديد الحوادث وإلقاء الأضواء على سلوك فاعليها. إن ما يمكن أن نجهله هو في الغالب ثانوي بالنسبة إلى السيرورة التاريخية"[26].

إضافة إلى هذا كله، فإن معرفة خلفيات الأحداث والوقائع وتفصيلاتها تزايدت اليوم على نحو هائل، كما ألمح إلى هذا تيموتي كارتون أتش Timoty Garton Ash، الكاتب والأستاذ في جامعة ستانفور؛ إذ لفت انتباه المؤرخين إلى مسألة بالغة الأهمية بشأن الوثائق، مفادها أن ما يُدوّن في الأوساط السياسية والدبلوماسية "على الورق" تقلّص اليوم إلى حد بعيد، وبناء عليه، فإن على الباحثين والمؤرخين أن يهتموا بتسجيلات الهاتف، وأن يقرؤوا البريد الإلكتروني. والخلاصة الصافية أن وسائل الاتصال الحديثة أحدثت "ثورة" في مجال تحصيل المعلومة واستقصائها بالنسبة إلى المؤرخ[27].

لا يمكننا أن نغفل، إضافة إلى هذا كله، عن ذكر حدث آخر "قلب مهنة المؤرخ على نحو عميق"[28]، بإدخاله ثورة في مجال النفاذ إلى الأرشيفات السرية من دون وساطة المؤسسات الأرشيفية، ألا وهو تسريبات ويكيليكس Wikileaks[29] التي أفاد منها المؤرخون، لكنها طرحت في المقابل على المؤرخ تحديات جديدة لا عهد له بها جراء فيض الوثائق السرية المهمة التي غمرتهم بها التسريبات المذكورة[30].

كان في الإمكان أن نسترسل في الحديث عن مصادر أخرى مهمة، فنتحدث عن إضافات الصحافة المهمة (التي حققت تقدمًا كبيرًا في الأعوام الأخيرة في المجال الاستقصائي) والإنترنت والرقمنة[31]، لكننا قصرنا الحديث على أمثلة ممثلة؛ لأن تحليلنا ينهض في الإجمال من دون التفصيل الدقيق.

---

26 Jean–Jacques Becker & Pascal Ory, *Crise et alternances (1974–1995): La Nouvelle histoire de la France contemporaine*, Collection Points Histoire (Paris: Seuil, 1998), pp. 7-8.

27 فتحي ليسير، **تاريخ الزمن الراهن: عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر** (صفاقس: دار محمد علي؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 2012)، ص 77.

28 François Durpaine, "L'Histoire à l'ère de Wikileaks: De la tyrannie du secret au fanatisme de la transparence," *Bulletin de l'Institut Pierre Renouvin*, vol. 2, no. 36 (2012), p. 113.

29 في هذا المجال ينظر الفصل الخاص الذي أعده جمال باروت والذي يناقش فيه المفهوم التقليدي للوثيقة وتجاوزه: جمال باروت، "تحدّيات الوثيقة التاريخيّة"، في: مجموعة مؤلفين، **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**، هدى حوا (محررة) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

30 من بين هذه التحديات، نذكر فهرسة البيانات وترتيبها وتبويبها. وكانت هذه الجوانب التقنية كلها في السابق من مشمولات المتخصصين في الأرشفة. وهناك أيضًا رهان آخر يُضاف إلى هذا التحدي الكمي، ويتمثل في تحري مصادر المعلومات خشية السقوط في مطب التلاعب والمغالطة. ينظر: Ibid., p. 122.

31 Franziska Heïmbarger & Emilien Ruitz, "Faire l'histoire à l'ère du numérique: Retours d'expériences," *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, vol. 5, no. 58 (4 bis) (2011), pp. 70-89.

2. مؤرخ الزمن الراهن في البلدان العربية

كيف حاول المؤرخ العربي تفادي نقص المادة الأرشيفية أو انعدامها من ناحية، والتعويض عن هذا النقص من ناحية أخرى؟

الحقيقة أن لحرص الباحثين على الإفادة من هذا النوع من المصادر ما يبرره تمام التبرير؛ إذ هي في نظرهم أعلى قيمة لأنها "تركت من دون قصد Des Témoignages Involontaires. ولم يكن الغرض من صنعها خدمة أي هدف بما في ذلك الإعلام، هذا على خلاف المصادر المُثارَة، شأن المصادر الشفوية، كما سنعرض لذلك في حينه.

لئن اختلفت دور المحفوظات الأرشيفية العربية بعض الشيء من حيث تنظيمها وقوانينها وتدبّرها اليومي وغير اليومي، فإنها تتفق كلها تقريبًا في صرامتها مع مرتاديها من الباحثين ونحوهم، حيث "حرمت" المؤرخ من مصادر طازجة، وحرّضت المؤرخين في الآن نفسه على التعويل على النفس خلال بناء مدوّناتهم المصدرية، فلجأ بعضهم إلى الترميق Le Bricolage التوثيقي (ومثل هذه الممارسات موجود في الغرب أيضًا وإن بنسب قليلة)، وخيّر بعضهم الآخر توخي أسلوب الوساطات والشفاعات للظفر بمبتغاه، جزئيًا أو كلّيًا، مما لا حاجة بنا إلى الإفاضة فيها في حيّز كهذا[32]. وحتى لا يأتي كلامنا خاليًا من الدعامة والسند، فإننا سنتوقف هنيهة عند الحالة التونسية مع تقديم الإيضاحات اللازمة في هذا الصدد.

ينظم الاطلاع على أرصدة محفوظات الأرشيف العام في تونس قانونٌ مؤرخ في 2 آب/ أغسطس 1988[33] حدد النفاذ إلى الوثائق بـ 30 عامًا بالنسبة إلى نوعية معيّنة من الأرصدة، و60 عامًا بالنسبة إلى صنف آخر من الأصول الوثائقية[34].

تضمّن هذا القانون نوعًا من المرونة في تطبيقه، حين أشار في فصليه السابع عشر والثامن عشر إلى إمكان حصول الباحثين على "تراخيص استثنائية" تتيح لهم الاطّلاع على الأرشيف العام قبل انصرام الآجال المنصوص عليها بالفصلين الخامس عشر والسادس عشر[35].

على أنه من تمام الحق القول هنا إن عدم استفادة الباحثين من تسهيلات الفصلين الخامس عشر والسادس عشر، مردّه إلى أمرين: يتعلق الأول بما يطلق عليه عبارة "تسويف" من المصالح الإدارية أو "مماطلة" أو "تعطيلًا بيروقراطيًا"، وهذا ما تنفيه الهياكل القيّمة على الأرشيف[36]. أما الأمر الثاني، فيتصل "بخيبة" الذين يظفرون بالتراخيص ولا يجدون ضالّتهم في ما يبحثون عنه، خصوصًا أولئك الذين يريدون النبش في وثائق الدفاع والشؤون الداخلية. هذا إضافة إلى "هزال" بعض الحافظات الأرشيفية وعدم احتوائها على بيانات مهمة، ويُرجعون ذلك أساسًا إلى عمليات الفرز والإتلاف التي تسبق إيداع الوثائق في الأرشيف الوطني[37]. ويُطلق على أرصدة المؤسسات الرسمية اسم المصادر المتاحة Les Sources Disponibles وتكون وثائق هذه المصادر نتيجة عملية طرح Soustraction، تكون كالآتي: الوثائق المنتجة – الوثائق المُتْلَفَة[38].

32 تُعد هذه ممارسات وأساليب من الأشياء المسكوت عنها في الوسط الجامعي، لكنها معروفة ومنتشرة مثل "السر الذائع" Secret De Polichinelle.

33 "قانون عدد 95 لسنة 1988، المؤرخ في 2 أوت 1988 يتعلق بالأرشيف"، **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، السنة 131، العدد 52، 2 آب/ أغسطس 1988، ص 1091-1093.

34 المرجع نفسه، الفصلان 15 و16.

35 المرجع نفسه.

36 يرجع القيمون على الأرشيف تلك المشكلات إلى سوء فهم للقانون من لدن طالبي التراخيص القانونية.

37 يُنظر: الفصلان العاشر والثاني عشر من قانون الأرشيف لسنة 1988.

38 Sources produites – Sources détruites.



غالبًا ما تضطر هذه الظروف الصعبة الباحث إلى الترحال والسؤال بحثًا عن ضالّته. وعادة ما ييمّم الباحثون التونسيون شطر فرنسا، حيث القيود على الأرشيف أقل صرامة[39].

من دون التطوح كثيرًا في تفصيلات "الهالة" التي أحاطت بها المدرسة الوضعانية الوثيقة الأرشيفية المكتوبة، نقول إنه بات معروفًا اليوم في الأوساط الأكاديمية أن المبدأ الأول الذي يحكم عملية بناء المدوّنة المصدرية للمؤرخ هو ذاك القائل إن المصدر غير كافٍ في حد ذاته أو بنفسه. ذلك أن المصادر الأرشيفية في غالبيتها مصادر إدارية تحمل "آثار" المؤسسة التي أنتجتها. وفوق هذا، فإن أرصدة الوثائق هذه جزئية ومبتورة ومجزّأة وغير مكتملة، بل يكتنف ظروف تنظيمها وترتيبها نوعٌ من الظلال[40].

نتيجة لجملة هذه الأسباب، ولغيرها، يصبح لزامًا على الباحث سد ثغرات وثائق الأرشيف الرسمي وفجواته باللجوء إلى مصادر أخرى، مثل اللسانيات والسيميولوجيا لفكّ شيفرات تلك المصادر والكشف عن معمياتها. وهذا معناه في نهاية التحليل أن شحّ المادة المصدرية حينًا، وعدم اكتمالها حينًا آخر، يُرغم الباحث على مزاولة تقاطع الاختصاصات L'interdisciplinarité، وهذا ما يجعله يتحوّل، شأنه شأن مؤرخي باقي الاختصاصات الأخرى، إلى مهتم بكل التفاصيل التي تخدم بحثه. معنى هذا أن المؤرخ لا يستخف بأي شيء وهو يجمع مادة بحثه إن كان الشيء يساعده في فهم ما استغلق عليه، لأن أضأل الأشياء وأحقرها "لدى النظرة الأولى، قد تغدو بعد التحقيق أشدّ خطورة وأغناها بالمعلومات، والحجر الذي يرذله البناؤون قد يصير رأس الزاوية"[41].

ثالثًا: صعوبة الإفادة من المصادر الشفوية

المقصود بالمصادر الشفوية هنا كل ما حُفظ في المراكز الأرشيفية العمومية أو الخاصة من شهادات شفوية، إضافة إلى "أرشيفات الصدور"، أي ما يصدر عن الفاعلين والشهود ملفوظًا، على نحو مباشر[42] أو مدوّنًا على هيئة مذكرات شخصية ... إلخ.

إن الإفادة من المصدر الشفوي أمر أساسي بالنسبة إلى المتخصص في تاريخ الزمن الراهن، وليس هذا الضرب من المصادر شيئًا تكميليًا بالنسبة إليه[43]؛ إذ غدا مكوّنًا مهمًا من مكوّنات جهد التجميع واللملمة. ومردّ هذه الضرورة إلى أن التاريخ الراهن في تعريفه العام هو "ذلك التاريخ الذي يُكتب تحت مراقبة الفاعلين والشهود؛ إذ هو في النهاية "تاريخ تحت المراقبة Une Histoire Sous Surveillance وفق عبارة مارك فيرّو Marc Ferro، ومن ثم اكتسبت الشهادة الشفوية خطورتها وأهميتها.

39 حدد القانون الفرنسي 25 عامًا للوثائق التونسية. هكذا أمكن عددًا من الباحثين التونسيين الاطلاع على أرشيف سفارة فرنسا في تونس المحفوظ في الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانت Nantes، الذي يغطي الفترة 1881-1982، أي يشمل فترة مهمة وحساسة من حكم دولة الاستقلال. تتميز هذه الوثائق بالغنى والتنوع وغزارة البيانات في شأن الأوضاع الداخلية للبلاد التونسية؛ ما يجعلها مصدرًا لا محيد منه لدراسة تاريخ الزمن الراهن لتونس، ومن ثم يعتبر عدم الاطّلاع عليه نقيصة في المادة المصدرية للباحث.

40 من عيوب المحفوظات الأرشيفية أنها "متقطعة ومنقوصة ومنتقاة"، وهناك من يذهب إلى حد القول إن "وثائق" مختلقة أو مشبوهة، دُست فيها دسًا. ثم يجهل الباحثون الكثير - في الغالب الأعم - ظروف فرز الوثائق وانتقائها وإتلاف بعضها في إدارتها الأهلية، في مرحلة أولى، قبل الدفع بها إلى الأرشيفات العمومية، وعلى أيادي الأرشفيين في مرحلة ثانية، إلى غير ذلك من المطاعن، ينظر: ليسير، ص 76.

41 قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ**، ط 6 (بيروت: دار العلم للملايين، 1985)، ص 71.

42 من الخصائص المميزة لتاريخ الزمن الراهن أن الباحث يستقي قسمًا من المادة المصدرية مباشرة من أفواه الشهود والفاعلين، أي إنه يتفاعل في النهاية مع "مصدر حي". وهذا ما يميزه من مؤرخي باقي الحقب التاريخية الأخرى.

43 ليسير، ص 122.

ليس من شأن هذا المبحث تفصيل القول في أهمية المصدر الشفوي وجملة المحاذير الملازمة لتوظيفه، وذلك لاعتبارات منهجية تُمليها حدود الإشكالية التي نتحرك في إطارها[44]، لكن لا ضَير من تقديم إلمامة مكثّفة بشأن ما درج الباحثون على تسميته "نقاط القوة" و"نقاط الضعف" في هذا الضرب من المصادر، كي نَجْلُوَ للقارئ أهم ما يؤخذ على الباحث العربي في هذا المضمار.

1. المصدر الشفوي: ما له وما عليه

في البدء لا بد من التأكيد أن المصدر الشفوي هو "مصدرٌ مُثار" Une Source Provoquée من الباحث الذي يُقيم حوارًا مع مصدره، أي مع الشاهد أو الفاعل، كما ذكرنا. ومن هنا جاء وصم هذا المصدر بالذاتية المزدوجة[45]. ولئن كان لهذا المصدر دور في تحصيل المعرفة التاريخية، ما عاد هناك مجال لنكرانه[46]، فإنه ينبغي عدم التعامل مع معطيات الرواية الشفوية وبياناتها باعتبارها معرفة تامة وقائمة بذاتها، إنما لصفتها معرفة ناقصة، فحسب، يتوقف اكتمالها النسبي[47] على إغنائها بما ينجلي عنه باقي وثائق المدوّنة المصدرية للباحث.

للرواية الشفوية عدد من المزايا، منها أنها، أي الرواية، تمثل رصدًا شموليًا للواقع المتحدث عنه. فإذا كانت المصادر الأرشيفية غالبًا ما تُقدّم الوقائع مجزأة وغير مكتملة، فإن الرواية تقدمها لنا مُجمّعة ضمن "سياق دلالي مُوحد"[48]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن في الاهتمام بالمرويات باعتبارها معرفة من الداخل، ردَ اعتبار للجزئي والمهمش. ذلك أن المصدر الشفوي (وخصوصًا في المجتمعات الحديثة العهد نسبيًا بالمكتوب)، أصبح ضروريًا بالنسبة إلى كل مؤرخ أو عالم اجتماع يريد التعرف إلى "الوقائع الصغيرة الحقيقية"، أي "مجموع الوقائع التي لم تُدوّن من معاصريها لكونها لم ترقَ في نظرهم إلى مستوى الحدث[49]. كما تفيدنا في إلقاء الضوء "على الممارسات التي انحرفت عن المعايير السائدة وشكّلت الهامش في مجتمعاتها، وكذا على النزاعات والتناقضات التي لم يُفسح لها المجال لتتحوّل إلى صراعات مكشوفة"[50]. ويمكن أن نضيف في خاتمة هذه الإلمامة بإيجابيات المصدر الشفوي ما يُوفّره العمل الحقلي للمؤرخ، وهو يحصّل مادته الأولية من "أفواه الرجال" من فائدة. ذلك أن هذا التمرين الميداني يجعل الباحث في "موقع حسن" يُتيح له "إنجاز تاريخ موضوعي للذاتية"[51]، لأن مثل هذا التاريخ لا يضع الباحث أمام حقائق عارية فحسب، بل يكشف عن رغبات رواة تلك الحقائق وأحلامهم وتطلّعاتهم واستراتيجياتهم الفردية (من وراء سردياتهم)، وغير ذلك.

---

44 كُتِب الكثير عن المصادر الشفوية وإضافاتها المهمة وشروط استثمارها وتوظيفها التوظيف الأمثل. هذا إضافة إلى عيوبها وحدودها. ونكتفي أدناه - لضيق الحيز - بالإشارة إلى الأعمال التالية من باب الاكتفاء من الفيض بالغيض: مجموعة مؤلفين، **التاريخ الشفوي: مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات**، مج 1 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 360؛

Florance Descamps, *L'Histoire, l'archiviste et le magnétophone*, Serie Histoire économique et financière (Paris: Comité pour l'histoire économique et financière, 2005); Florance Descamps et al., *Les Sources orales et l'histoire: Récits de vie, entretiens, témoignages oraux* (Paris: Bréal, 2006); Freddy Raphaël, "Le Travail de la mémoire et les limites de l'histoire orale," *Annales H.S.S*, vol. 35, no. 1 (1980); François Hartog, "Le Témoin et l'historien," *Gradhira,* no. 27 (2000), pp.1-14 accessed on 4/11/2019, at: https://bit.ly/2NfhtEw; Institut d'histoire du présent (IHTP), "Question à l'histoire orale," *Les cahiers de l' IHTP*, no. 4 (1987); Danièle Voldman (dir.), *La Bouche de la vérité?: La Recherche historique et les sources orales*, Series Cahiers de l' IHTP (Paris: Institut d'histoire du temps présent, 1992); Danièle Voldman, "Le Témoignage dans l'histoire du temps présent," Institut d'histoire du temps présent - IHTP, no. 75, accessed on 3/11/2019, at: http://bit.ly/2N9KAcq

45 غالبًا ما يُنعَت المصدر الشفوي بالذاتية المزدوجة: ذاتية الشاهد أو الفاعل أولًا بمروياته الصحيحة أو الخيالية وحتى المزورة، وذاتية الباحث أو الجامع ثانيًا، من خلال انتقائه وتركيبه وتبويبه و"تصحيحه" وإخراجه النهائي للشهادة.

46 عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، ج 1: **الألفاظ والمذاهب** (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 108.

47 يقول عبد الله العروي في هذا الخصوص: "لا تاريخ بدون تجاوز ولو بسيط للرواية الشفوية"، ينظر: المرجع نفسه، ص 106.

48 المختار الهراس، "منهج السيرة في السوسيولوجيا"، في: عبد السلام بن عبد العالي [وآخرون]، **إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية** (الدار البيضاء: دار توبقال، 1987)، ص 85.

49 Raphaël, p. 127.

50 الهراس، ص 93.

51 Robert Frank, "Enjeux épistémologiques de l'enseignement de l'histoire du temps présent," in: Alain Boureau et al., *L'Histoire entre épistémologie et demande sociale*, actes de l'université d'été de Blois, Septembre 1993 (Paris : IUFM de Créteil, 1994), p. 166.



لكن في مقابل هذه "المزايا" الكثيرة، يطرح استعمال المصادر الشفوية وتوظيفها في البحوث التاريخية مشكلات ورهانات غير قليلة، يُطلق عليها بعض الباحثين كلمة محاذير. وباتت مزالق المصدر الشفوي وحدوده معروفة، منذ مدة، بفضل عدد من الأعمال[52]؛ ما يقتضي التعامل معها بحذر وروح نقدية.

هكذا، فإن عملية الانتقال من "عهد الخبر المحفوظ في الصدور، إلى عهد الخبر المخزون في السطور"، وفق عبارة عبد الله العروي، تستوجب اتخاذ جملة من الاحتياطات المنهجية التقنية.

لمّا كان المصدر الشفوي مصدرًا مستثارًا، كما أسلفنا، فإن البينذاتية المتولدة من اللقاء بين المؤرخ والشاهد، تُخلّف آثارها لا محالة في المصدر "المصنوع"، إن قليلًا أو كثيرًا. ذلك أن الباحث غالبًا ما يُوجّه المقابلة، ومن ثم الشهادة – بوعي حينًا وبغير وعي حينًا آخر – وفق ضرورات بحثه الشخصي. أما الراوي، فيُدلي أحيانًا بالمعلومات التي يعتقد أنها تستجيب لرغبة الباحث. وهنا لا بد من التأكيد أن المصدر الشفوي هو مصدر مبني لاحقًا A Postériori، أي إن هناك مسافة زمنية معيّنة بين زمن الإدلاء بالشهادة وزمن حدوث الواقعة المُتحدث عنها[53]، وتأسيسًا على هذا، تسقط الشهادة في "لعبة الذاكرة" التي تعيد تركيب حوادث الماضي وفق ضروريات الحاضر وإدراكات المستقبل[54]. بمعنى آخر نقول: إن الرواية الشفوية بما هي استدعاء للماضي وتذكر لحوادثه وشخصياته، تتداخل في تشكلها اعتبارات ليست على درجة واحدة من الثبات والاستمرارية، وتكفي الإشارة هنا إلى عنصر التبدل الذي يمس قناعات الناس ومواقعهم الاجتماعية والسياسية بمرور الزمن. أضف إلى هذا الحساسيات التي يفرضها المناخ العام في زمن عملية الاستحضار وتأثيرها في تلك العملية؛ إذ يصعب جدًا على المستجيبين الإفلات من وقع اللحظة الحاضرة وضغط إكراهاتها المتعددة. وهذه الحيثيات كلها وغيرها، تجعل من المصدر الشفوي – على أهميته كما ذكرنا - أقل جاذبية وأضعف ائتمانًا لمعطياته[55].

2. المؤرخ العربي والاستغلال "العشوائي" وغير النقدي للمصدر الشفوي

يمكن القول عمومًا إن المؤرخ العربي شبه محروم من الأرشيفات الشفوية العمومية والخاصة، مقارنةً بنظرائه في الغرب[56]؛ ذلك أن ما هو موجود في بعض الأقطار العربية لا يتعدّى هياكل بحثية صغيرة تشبه المختبرات أو وحدات البحث[57] أو مؤسسات خاصة ذات موارد وإمكانات محدودة[58]. ثم إن ما هو موجود من أرصدة شفوية محفوظة لم يُستغل إلا في جانب ضئيل منه من لدن الباحثين لأسباب ليس هنا مجالها.

---

52 نحيل هنا، على سبيل المثال، إلى الفصول 3 و4 و5 من القسم الثالث في دراسة الباحثة فلورنس ديكامب:
Descamps, pp. 485-547.

53 ليسير، ص 133.

54 Dominique Aron-Schnapper & Danièle Harmet, "D'Hérodote au magnétophone: Sources orales et archives orales," *Annales H.S.S*, vol. 35, no. 1 (1980), p. 195.

55 من بين العوائق الأساسية التي تعترض توظيف الشهادة الشفوية صعوبة الانتقال من شهادات الأفراد (تجربة خاصة، رؤية معينة، وسط اجتماعي وثقافي محدد ... إلخ)، إلى تعميمات تخص المجتمع بأكمله.

56 يمكن اعتبار المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية حتى عام 2012) الذي أُسّس منذ 1977، من المؤسسات الرائدة في العالم العربي في مجال جمع مواد التاريخ الشفوي والرواية الشفوية للفاعلين. وتضم شعبة الرواية الشفوية في هذا المركز أكثر من 15 ألف رواية على هيئة تسجيلات صوتية وتسجيلات مصورة صوتًا وصورة. كان القيّمون على هذا المركز قد جعلوا من بين أولوياتهم "جمع الروايات الشفوية للمجاهدين" وتدوينها. وتمت الاستعانة في هذا الخصوص بخبرة وحرفية الأميركي يان فانسينا Jan Vansina رائد مدرسة التاريخ الشفوي في أفريقيا. كما فُرّغت الشرائط ومجمل التسجيلات الصوتية على الورق، حيث فاقت الموسوعات الروائية المنشورة 20 مجموعة، كما يمكن الإشارة إلى مركز التاريخ الشفاهي الذي أُسّس في المملكة العربية السعودية في عام 1997. ومشروع التاريخ الشفوي لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يشرف عليه المركز الوطني للوثائق والبحوث في وزارة شؤون الرئاسة.

57 مثل وحدة التاريخ الشفوي في معهد تاريخ تونس المعاصر (معهد تاريخ الحركة الوطنية سابقًا) التي أُسست في عام 1993.

58 نفكر في الأساس هنا في مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بتونس التي تملك رصيدًا مهمًا من الشهادات المسجلة لطائفة كبرى من الفاعلين والشهود على تاريخ تونس المعاصر والراهن.

إن الحديث عن تعامل المؤرخين العرب مع المصدر الشفوي المسجل أو المباشر وتوظيفه في بحوثهم لهو من المسائل الحسّاسة التي يتشعب فيها القول. على أن من المهم التأكيد هنا أن المعاينة التي خرجنا بها، بُعيد الاطلاع على عدد لا بأس به من الأعمال التي مَتَحَ أصحابها من المرويات المباشرة والتسجيلات المودعة في المراكز المتخصصة في تونس وليبيا، تثبت أنهم أخذوا ما جاء في تلك المصادر على علّاته من دون كبير تحرٍّ أو مساءلة في الغالب الأعم[59]؛ فكان أن قاموا بانتقاء مقتبسات وشواهد من هاتيك المرويات مع حشوها ببعض التفصيلات الخاصة بهذه الشخصية أو تلك، أو بهذه الحادثة أو تلك ... إلخ. والأمثلة على ما نقول جمّة كثيرة، وهذا موضوع يحتاج إلى وقفة غير هذه.

إن السمة الغالبة على التوظيف المذكور هي الاستثمار "غير النقدي"[60] أو العشوائي للمصادر والمرويات الشفوية.

الحقيقة أننا لا نتزيّد حين نقول إننا لاحظنا نوعًا من "التساهل" من جانب بعض الباحثين وهم يتعاملون مع الشفوي، ومن آيات ذلك الاطمئنان، غير المبرر، إلى ما تضمّنته من بيانات ومعطيات[61]. لكن علينا التنويه في مقابل هذا بمن فطن من الباحثين النابهين إلى نقائص الرواية الشفوية وثغراتها، فراحوا يلفتون إلى هناتها، مشدّدين في الآن نفسه على ضرورة التحوّط والحذر في التعامل مع مضامينها[62].

إلى جانب الشهادات الشفوية، ازدهرت سوق المذكرات الشخصية للفاعلين السياسيين في عدد من البلدان العربية[63]، منها ما صدر باللغة العربية وطُبع في أقطار عربية، ومنها ما كُتب في غير اللغة العربية ونُشر من الغرب.

---

59 نورد هذا على الرغم من أن بعض المنابر المحكمة نبه من يرومون النشر على صفحاته إلى توخي الدقّة والتحري اللازمين في ما يتعلق بما هو شفوي. نقرأ في الصفحة الخاصة بشروط النشر في مجلة **الشهيد**، وهي مجلة دورية مُحكّمة يصدرها مركز الجهاد للدراسات التاريخية في ليبيا، الفقرة التالية: "وإذ تأخذ المجلة اتجاهًا تخصصيًا في استخدام المصادر، فإنها إلى جانب المصادر المكتوبة، تؤكد أهمية تناول التراث الشفهي المتعلق بحركة 'الجهاد' بالدراسة والتحليل والإفادة، من حيث التعرف العلمي على مصداقية هذا النوع ووضعه في مكانه اللائق به بين المصادر الأخرى". وعادة ما تُدرج شروط النشر هذه في مجلة **الشهيد** بعد محتويات كل عدد من أعداد المجلة، أي في الصفحة 7.

60 من الشروط المنهجية في كل عمل يُقيم صاحبه قسمًا منه على المصادر الشفوية أن يُقدم مدوّنته تقديمًا ماديًا بما في ذلك من نقد خارجي وباطني، نظرًا إلى الطابع المخصوص والإشكالي والمعقد لهذا النوع من المصادر، كما أسلفنا. ولسنا في حاجة إلى التذكير أن مثل هذه التحقيقات والتدقيقات إنما هي في صميم عمل أي مؤرخ: أي التحليل النقدي للمصادر. ولا يسمح المقام هنا بالإشارة إلى بعض الأعمال التي توخّت التطويع القسري لشهادات الرواة، وذلك من خلال "تقميط" الوقائع خدمة لرؤى معينة نهض عليها بعض البحوث وهو ما يُصنّف في خانة الكتابات الغائية Ecrits Téléologiques.

61 نكتفي هنا، لضيق المساحة، بسوْق مثال واحد، حيث كتب الباحث الليبي عمر محمد المجدوب الزبيدي مقالًا عنوانه: "حصار قوة الاستعمار [الإيطالي] في "بني وليد" سنة 1915 بين الوثيقة والرواية الشفوية ..." (مجلة **الشهيد**، العدد 11 (1990)، ص87-102). بدا المقال طريفًا وواعدًا أول وهلة. ويكمن جانب الطرافة هنا في محاولة صاحبه مقابلة الوثيقة المكتوبة بالرواية الشفوية في معركة، وثائقها المكتوبة كلها، صادرة عن العدو [الجانب الإيطالي]. لكن القارئ لا يلبث أن يُصاب بنوع من الخيبة عندما يلاحظ أن معايير الباحث في تحصيل مادته الشفوية وانتقاء "شهوده" ممن زعموا أنهم شاركوا في الحصار المذكور (وبدت هذه المشاركة موضع استفهام عريض)، كانت من قبيل "الرجال الثقاة"؟! (ص 89)، أو من الذين اشتهروا "بالصدق والصراحة" (ص 99)، إلى ما هنالك من الأحكام المعيارية. وغني عن البيان أن مثل هذا التمشي، لا أثر فيه لتقليد الحذر والتحري، سيفضي بداهة إلى نتائج ضعيفة لا يعتد بها.

62 ينظر مثلًا: ملاحظات الباحث الليبي مصطفى حامد إرحومه في مقاله الموسوم بـ: "مساهمة جديدة في جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي" (مجلة **الشهيد**، العدد 11، 1990). ومما جاء في هذا المقال المهم: "لقد أَوجد المصدر [الشفوي] أشياء جديدة ذات قيمة بالغة في إعادة كتابة "تاريخ الجهاد" - من الجانب الوطني الصرف - غير أن الرواية الشفوية توجد فيها بعض السلبيات كاهتمام الراوي بجوانب معينة في إظهار دوره بمظهر البطولة مثلًا، أو دور عشيرته أو قبيلته وإخفاء السلبيات في ذلك أو قصور ما يجري في المقابلة مع المتحدث أحيانًا بالتغاضي عن المساءلة لما يتركه من الأمور بقصد أو بغيره، وهذه أمور على الباحث المتتبع لحدث ما أن يكشفها بالمقارنة بين المقابلات المتعددة، حيث (كذا) بساطة المتحدث وحسن نيته وطول المدة بينه (كذا) وبين الحدث المُراد التوضيح بشأنه قد تؤثر على ذاكرته، ولكن نراه يتحدث عن حادث يُكمل ما يحتاج إليه الباحث. وأن الذي يجري المقابلة، لا بد أن يكون يقظًا لِما يتعرض له المتحدث ليذكره بما يتركه"، يُنظر: "مساهمة جديدة"، ص 309-310.

63 يعتبر كاتب هذه السطور أن نشر المذكرات ظاهرة صحية. وعلى الرغم من المعارضة التي تلقاها مثل هذه الكتابات (لأسباب يضيق بها مثل هذا المقام)، فإننا نعتقد أن إطلاق رجال السياسة والفكر العنان لذاكرتهم وألسنتهم على صفحات الكتب، يمثّل عاملًا إيجابيًا؛ لأن نشر المذكرات بهناتها وعيوبها ونقائصها أفضل بكثير من تكتّم السياسيين ونحوهم على الحقائق وحملها معهم إلى قبورهم. وإذا كانت المذكرات تتعارض وتتناقض أحيانًا، فإن هذا من الأشياء الملازمة لهذا النوع من الكتابة، وهو ما يتيح معرفة تعدد زوايا النظر إلى الأحداث والوقائع، وفوق هذا فإن المسارات والتجارب الفردية الحية ما برحت مهمة، لأنها تشتبك بالتاريخ وتشكل جزءًا منه وتضفي طابعًا من الحيوية والحياة.



إذا نحن تركنا جانبًا الحالة المصرية بريادتها وتقاليدها الراسخة في مضمار أدب المذكرات، فإن أقطارًا عربية أخرى بدأت في التمرّس بهذا الضرب من الكتابة "التأريخية". وعلى سبيل المثال، عرفت تونس بعد عام 1987 ما يُشبه الطفرة في الإنتاج المذكراتي[64] وازدادت وتيرة هذا الإنتاج ارتفاعًا بعد انتفاضة كانون الثاني/ يناير 2011[65]. وفي ليبيا المجاورة لها بزغ إنتاج مذكراتي بداية من عام 2012، بعد أعوام من الانحباس السياسي[66].

طرح هذا الإنتاج المتنوّع والمتنافر في الآن نفسه، إضافة إلى كونه متفاوتًا من حيث الجودة والقيمة التوثيقية، على المؤرخين في البلدين تحديات أخرى، أُضيفت إلى رهانات المصادر الشفوية، كما أسلفنا[67].

إذا كان لنا أن نُجمل أهم ما عرضنا له بصدد تعامل مؤرخ الزمن الراهن العربي مع المصدر الشفوي، جاز لنا القول إن هذا التعامل الإشكالي، إضافة إلى كونه حديثًا نسبيًا، لم يرقَ في الحقيقة إلى حد الآن إلى مستوى المتطلبات والشروط المتعارف عليها عالميًا في هذا الخصوص. يشهد على هذا الضمور الشديد في نقد المدوّنات الشفوية قبل استثمارها في البحوث وعدم التنصيص، في غالب الأحيان، على معايير انتقاء الشهود والفاعلين، وعلى نوعية المقابلات التي تمت معهم والتقنيات التي اعتمدت لتحصيل الملفوظ من الشهادات[68]. نقول هذا لأن بعض المؤرخين نزل إلى "الميدان" من أجل إجراء المقابلات وجمع الشهادات في محاكاة واضحة لعلماء الاجتماع والإثنوغرافيين.

هذا من دون الحديث عن مقارعة الشهادات بعضها ببعض ووضعها على المحك بصفحة منهجية، ومقاطعة الشفوي بالمكتوب، والمصادر البصرية والمصورة. في تقديرنا، تكمن نقطة الضعف الكبرى في غياب تحليل الأشكال المعجمية والتركيبية والصور البلاغية والقولية والسردية، إضافة إلى سجلات الخطاب والصياغة والتعبير الشفوي (بما يتخلله من لحظات صمت وارتباك وزلات لسان ... إلخ) وتحليل المضامين والدوال في كل ملفوظ[69].

رابعًا: الغياب شبه الكلي للمصادر السمعية البصرية في الإنتاج التاريخي العربي للزمن الراهن

بقي اهتمام المؤرخين بمجال الصورة المتحركة، باعتبارها مادة مصدريةً، ضعيفًا؛ حيث لم ينتبه هؤلاء إلى أهمية الوثيقة السينمائية والتلفزيونية بالنسبة إلى الكتابة التاريخية حتى فترة متأخرة جدًا. ويُرجع مارك فيرّو، وهو أحد الروّاد في مجال توظيف الصورة المتحركة في حقل الكتابة التاريخية، سبب هذا التأخير إلى أن المؤرخ الذي اعتاد الاستناد في عمله إلى وثائق مضبوطة الهوية، لم "يكن مُهيَّأً

64 شهدت تونس زخمًا في إنتاج المذكرات بعد إقالة الرئيس الحبيب بورقيبة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، أي زمن حكم الرئيس زين العابدين بن علي. وأدلى سياسيون وشهود على عصر بدايات الاستقلال ومثقفون من مختلف الآفاق بآرائهم حوت ما جرى في البلاد منذ نيل استقلالها الداخلي في عام 1955. واحتدمت الشهادة بالشهادة واصطدمت الحجة بالحجة. وارتفعت الأصوات تنادي بإعادة كتابة تاريخ الحركة الوطنية، ما جعل البعض يتحدث عن "حرب مذكرات".

65 عرفت تونس طفرة أخرى في أدب المذكرات بعد "ثورة 2011"، وأصدر فاعلون مرموقون معروفون ونقابيون وسياسيون من مختلف الاتجاهات مذكرات اختلفت من حيث جودة التوثيق والإضاءات التاريخية. وهذا الركام من الإنتاج المذكراتي في حاجة إلى التقويم والدرس، خصوصًا من مؤرخي الزمن الراهن.

66 تزداد أهمية هذه المذكرات بالنسبة إلى المؤرخ عندما نعلم أن هناك غيابًا شبه تام للوثائق الرسمية زمن حكم معمر القذافي (1969-2011)، ينظر: فاتح رجب قدارة، "التأريخ للأحداث المعاصرة من خلال المذكرات والشهادات الشخصية: الأهمية والمحاذير البحثية (الحالة الليبية نموذجًا)"، **أسطور**، العدد 6 (تموز/ يوليو 2017)، ص 91.

67 أورد الباحث فاتح رجب قدارة مسردًا لأهم مذكرات الفاعلين في الفترة المعاصرة والراهنة، ينظر: المرجع نفسه، ص 88-89.

68 المقصود هو أنواع المقابلات أي الاستبيانات الشفوية مع الفاعلين والشهود والظروف الحافة بإجرائها، هل هي مقابلات حرة أو غير مقننة؟ أم هي مقابلات مقننة وفق ما يُسمى بالاستبيان نصف الموجه؟ للاستزادة ينظر: Descamps, *L'Historie, l'archiviste,* pp. 312-330.

69 Descamps, *Les Sources orales,* p. 53.

لاستعمال الفيلم وهو وثيقة لا يعرف صاحبها"[70]. هذا إضافة إلى أن المؤرخ كان دومًا حبيس ثقافة كتابية مؤسسة على المدوّن وقائمة عليه، لا تعترف بغير الوثيقة المكتوبة، ولا تُعير الصورة كبير اهتمام، إلا بوصفها أداة بيداغوجية وإيضاحية.

بيد أن جملة هذه التحفظات بدأت في التراخي منذ أكثر من خمسين عامًا، وأصبح المؤرخون أكثر انفتاحًا على الأرشيفات السمعية البصرية، حيث أضحى التراث السمعي والمصور، بالتدرج، مادّة للمؤرخين، وتحوّلت الصور المتحركة إلى صور أرشيفية، أي إلى آثار تاريخية[71]. وفي هذا الصدد شدّد الباحث الفرنسي برونو دلماس على ضرورة إعطاء الصورة المرتبة نفسها التي تحظى بها الوثيقة المكتوبة في دراسة التاريخ وكتابته[72]. وشيئًا فشيئًا "خرج التاريخ من سيطرة الكلمات والتدوين، إلى دائرة التحقق البصري"[73]، بعد أن فطن المؤرخون إلى الدور الخطر الذي يمكن أن تقوم به الوسائل السمعية البصرية في الترويج للمعرفة التاريخية وبناء الوعي التاريخي[74]. هذا إضافة إلى ما تتميّز به من جاذبية من حيث إنها توفر على الباحث مشقة قراءة النصوص ومحاولة فهمها وتُغريه بالركون إلى بياناتها. فالكتابة على الشاشة المتمثلة في السينما والتلفزيون لا تسجل في تضاعيفها حركة التاريخ فحسب[75]، بل إن مادتها تستحيل إلى دليل إثبات، وهذا ما حاول المؤرخ الفرنسي هنري روسو تبيانه في كتابه **متلازمة فيشي** *Le Syndrome de Vichy*، حين دمج المادة السينمائية بين مصادره، مُخصّصًا فصلًا عن كتابه لتحليل تطور الأفلام التي كُرّست لحقبة فيشي[76].

لكن من المهم أن نشير أيضًا إلى أن هذه المصادر الجديدة اقتحمت حقل المؤرخ، حيث إنها لم تخلع الأرشيفات المكتوبة عن عرشها[77].

على الرغم من القبول بالسمعي البصري ضمن "عدّة" المؤرخ، فإن توظيف هذا المصدر في البحوث التاريخية ما زال محدودًا جدًا في الغرب نفسه[78]. وإذا كانت هذه حال هذه المصادر الجديدة في البلدان العربية، فإن علاقة المؤرخ العربي بها تكاد تكون منعدمة، على الرغم من محاولات نفر من المؤرخين لفت زملائهم إلى أهميتها[79].

الواقع أن إمكانية استغلال المؤرخ العربي هذا الضرب من المصادر، تبدو صعبة لاعتبارين رئيسين:

---

70 عبد الرحيم الحسناوي، "التاريخ والسينما 'لغة المرئي وسلطة المرجعي'"، **فكر**، 2018/6/16، شوهد في 2019/10/31، في: http://bit.ly/334VDJl

71 شرع بعض الأعمال منذ ستينيات القرن الماضي في التنبيه إلى أهمية التأملات في شأن إضافات صور الأرشيفات السمعية البصرية باعتبارها مصادر ومادة مهمة في التدوين التاريخي. وسبق للمؤرخ روبرت ماندرو Robert Mandrou أن نشر مقالًا في مجلة **الحوليات** عام 1958، تناول فيه كتاب إدغر موران: *Le Cinéma ou l'homme imaginaire* (**السينما أو الرجل الوهمي**). وهي أول مرة تفتح فيها تلك المجلة الشهيرة أعمدتها لموضوعة تتعلق بالسينما والتاريخ. وفي عام 1961، نشر مؤرخ السينما جورج سادول ثلاث ورقات في المؤلف الجماعي **التاريخ ومناهجه**، ينظر: Charles Samaran (dir), *L'Histoire et ses méthodes* (Paris: Gallimard, 1961), p. 56. وضع فيها القواعد المنهجية للدراسات التاريخية حول الوثائق السينمائية.

72 وحيد قدورة، "الحاجة إلى الأرشيف السمعي البصري لإنتاج الوثائقيات بين الحفظ والرقمنة"، مجلة **الإذاعات العربية**، العدد 2 (2007)، ص 43.

73 الحسناوي، ص 1.

74 المرجع نفسه، ص 2.

75 Annie Duprat, "Histoire et image," in: Christian Delacroix et al., *Historiographies: Concepts et débats,* vol. 1 (Paris: Gallimard, 2010), p. 309.

76 Henry Rousso, *Le Syndrome de Vichy: De 1944 à nos jours,* Collection Points Histoire (Paris: Seuil, 1990).

77 Sylvie Lindeperg, "Le Singulier destin des images d'archives: Contribution pour un débat, Si besoin une 'querelle'," in: Isabelle Didier & Philippe Raynaud (Coordination éditoriale), *E-Dossier de l'audiovisuel: L'Extension des usages de l'archive audiovisuelle* (Paris: INA, 2014), pp. 37-38.

78 Jean-François Soulet, *L'Histoire immédiate*, Collection Que-Sais-Je? (Paris: PUF, 1994), p. 58.

79 توجد في تلفزيونات البلدان العربية وثائق سمعية بصرية تختلف شروط الاطلاع عليها من بلد إلى آخر.

أ. إن غالبية الوثائق السمعية – البصرية الخاصة بالتاريخ المعاصر العربي غير متوافرة في الأقطار العربية، ذلك أن معظم هذه المصادر موجود في الغرب، خصوصًا في أوروبا (فرنسا، وإنكلترا، وإيطاليا ... إلخ).

ب. يفترض استثمار الصورة المتحركة شرطًا مسبقًا يتمثّل في "تعلّم لغة مختلفة جدًا عن لغة المكتوب"[80]؛ ذلك أن هذه المحامل الجديدة في البحث التاريخي قلبت ظروف الكتابة في العمق، ومن ثم الإنتاج التاريخي[81]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يتطلّب التعامل مع الصورة المتحركة حدًّا أدنى من التكوين النظري والمنهجي بشأن هذه المصادر المخصوصة واكتساب مهارات ضرورية في هذا المجال من أجل فك مفردات النص البصري. وهذا لا يأتي إلا بالدراسة والدراية والمطاولة. وغير خافٍ أن المؤرخ العربي يفتقر حاليًا إلى مثل هذه الشروط الدنيا[82].

لا بأس في النهاية من التوقف برهة عند الحالة التونسية في ما يتصل بالمحفوظات الأرشيفية السمعية – البصرية.

يُوجد قسم مهم من هذه الأرصدة النادرة والمهمة مُودعًا في المعهد الوطني الفرنسي السمعي – البصري I.N.A. ومن بين ما تتوافر عليه أرشيفات هذا المعهد شرائط ثمينة عن تاريخ تونس، تغطي الفترة 1942-1956. وفي 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، سلّم المعهد الوطني الفرنسي السمعي – البصري التلفزيون التونسي 264 وثيقة من نسخ مرقمنة من مجموع الوثائق "التونسية" في المعهد. وكان من بين هذه الوثائق شرائط نادرة عن موكب جنازة باي تونس أحمد باي (وهو أقدم شريط من جملة هذه الشرائط) في 10 تموز/ يوليو 1942، وعن عرض لجيوش الحلفاء في مدينة تونس في 20 أيار/ مايو 1943 في أثر انكسار الألمان في شمال البلاد التونسية، وعودة الزعيم الحبيب بورقيبة مظفّرًا إلى تونس من منفاه الفرنسي في 1 حزيران/ يونيو 1955، ومواكب توقيع اتفاقية استقلال تونس التام في 28 آذار/ مارس 1956 بين رئيس الحكومة التونسية الطاهر بن عمار ووزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو ... إلخ.

مما تجدر الإشارة إليه هو أن المعهد الفرنسي المذكور يحوي أيضًا أرشيفات مهمة أخرى، تهم فترة ما بعد استقلال تونس، فيها وثائق عن معركة بنزرت (تموز/ يوليو 1961) والجلاء العسكري عن هذه المدينة نفسها وعن الجنوب التونسي في عام 1963 ... إلخ.

الحق أننا لا نملك صورة وافية عن محتويات هذا الأرشيف السمعي البصري المهم بالنسبة إلى تاريخ تونس المعاصر والراهن، لكن الملاحظة التي تفرض نفسها هنا هي أن الأرصدة المذكورة تمثل "حقلًا بكرًا" بالنسبة إلى مؤرخي الزمن الراهن في تونس، يتعيّن عليهم استغلال مواده شرط التسلّح بالأدوات التحليلية المطلوبة.

---

80 Marc Ferro, *Cinéma et histoire*, Collection Folio histoire, no. 55 (Paris: Gallimard, 1993), pp. 31-32.

81 Lindeperg, p. 39.

82 "تتداخل في رهان مقاربة الصورة المتحركة عديد المجالات كالسيميولوجيا والسوسيولوجيا ونظريات الإعلام. ويفتح كل مجال من هذه المجالات للصورة نوعًا من التأويل المحتمل والمستند إلى المنهج المتبع"، ينظر: صلاح فضل، **قراءة الصورة وصور القراءة** (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 6. الصورة من الوجهة السيميولوجية علامة دالّة تعتمد منظومة ثلاثية من العلاقات بين الأطراف التالية: مادة التعبير (الألوان والمسافات) وأشكال التعبير (وهي التكوينات التصويرية للأشياء والأشخاص) ومضمون التعبير (وهو يشمل المحتوى الثقافي للصورة من ناحية وأبنيتها الدلالية والمشكلة لهذا المضمون، من ناحية أخرى). "بيد أن هذه الصورة لا تقدم إلينا في الوسائط البصرية الحديثة صامتة، بل هي معجونة بالأصوات اللغوية والموسيقية تتداخل معها وتكثف معناها وتصبغ رؤيتنا وإدراكاتنا لدلالاتها بما يجعل عملية التراكيب أكثر تعقيدًا من هذا النموذج المبسط وبالتالي أشد غنى وفاعلية من تحريك استجاباتنا الجمالية وخلق أفق توقعاتنا المعرفية"، ينظر: المرجع نفسه، ص 7.



خاتمة

حاولنا على امتداد صفحات هذه الدراسة اختصار أهم الصعوبات التي تعترض مؤرخ الزمن الراهن في البلدان العربية.

نبهنا أيضًا في الدراسة – ما وسعنا ذلك – إلى أهم المصاعب التي تواجه هذا المؤرخ في فرض نفسه في المشهد الإستوريوغرافي العربي اليوم، وأرجعنا ذلك إلى طائفة من الأسباب نعتقد أنها ما عادت وجيهة ومعقولة، بل إن حجج معارضي الحقل التخصصي المُسمّى تاريخ الزمن الراهن سقطت بالتقادم في زمن تحول فيه التاريخ برمته بفضل المكانة التي بات يحتلها في الفضاء العمومي إلى ما يشبه خزّان الرهانات السياسية بجميع أنواعها وخاصة الرهانات الهووية.

لما كانت هذه المسألة من الاتّساع والشمول، ركّزنا المجهر على حالتي تونس وليبيا، وحاولنا تفسير أسباب صعوبة نفاذ الباحثين إلى المصادر الأرشيفية "الطازجة". كما توقفنا عند جملة المحاذير الملازمة للتعامل مع المصادر الأرشيفية، وكذا الشأن بالنسبة إلى المصادر السمعية -البصرية.

يجد المؤرخ العربي اليوم، ومؤرخ الزمن الراهن على وجه الخصوص، نفسه في ما يشبه مفترق الطرق، ولا سيما أن مسؤوليات المؤرخ في العالم اتسعت، وأصبح لزامًا عليه الاستجابة لطلبات اجتماعية ما انفكّت تتعاظم. وتحوّل المؤرخ في الغرب اليوم إلى خبير قضائي على غرار باقي الخبراء من ذوي الاختصاصات الفنية، مثل الطب والمحاسبة والهندسة. ودخل المؤرخ مجال الإعلام المرئي وعالم النشر؛ ما طرح عليه تحدّيات جديدة جرّاء هذه الوظائف الجديدة.

الأمل، كل الأمل، أن يُوفّق المؤرخ العربي في تخطي المصاعب التي يواجهها بأيسر السبل وعندما يكبر الأمل يستحيل إلى رجاء.



المراجع References

العربية

- "قانون عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 يتعلق بالأرشيف". **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**. السنة 131. العدد 52 (2 آب/ أغسطس 1988).
- بن عبد العالي، عبد السلام [وآخرون]. **إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية**. الدار البيضاء: دار توبقال، 1987.
- **التاريخ الشفوي: مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- حامد، مصطفى. "حامد إرحومه في مقالته الموسومة بـ: 'مساهمة جديدة في جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي'". مجلة **الشهيد**. العدد 11 (1990).
- الحسناوي، عبد الرحيم. "التاريخ والسينما 'لغة المرئي وسلطة المرجعي'". **فكر**. 2018/6/16. في: http://bit.ly/334VDJl
- الزبيدي، عمر محمد المجدوب. "حصار قوة الاستعمار [الإيطالي] في 'بني وليد' سنة 1915 بين الوثيقة والرواية الشفوية". مجلة **الشهيد**. العدد 11 (1990).
- زريق، قسطنطين. **نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ**. ط 6. بيروت: دار العلم للملايين، 1985.
- الطاهري، عبد العزيز. "الشاهد والمؤرخ في المغرب: صراع أم تكامل؟". **أسطور**. العدد 6 (تموز/ يوليو 2017).
- طحطح، خالد. "تاريخ الزمن الراهن: السياق والإشكاليات". **أسطور**. العدد 2 (تموز/ يوليو 2015).
- العروي، عبد الله. **مفهوم التاريخ: الألفاظ والمذاهب**. ج 1. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.
- فضل، صلاح. **قراءة الصورة وصور القراءة**. القاهرة: دار الشروق، 1997.
- قدارة، فاتح رجب. "التأريخ للأحداث المعاصرة من خلال المذكرات والشهادات الشخصية: الأهمية والمحاذير البحثية (الحالة الليبية نموذجًا)". **أسطور**. العدد 6 (تموز/ يوليو 2017).
- قدورة، وحيد. "الحاجة إلى الأرشيف السمعي البصري لإنتاج الوثائقيات بين الحفظ والرقمنة". مجلة **الإذاعات العربية**. العدد 2 (2007).
- كوثراني، وجيه. **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000.
- ______. **تاريخ التاريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- ليسير، فتحي. **تاريخ الزمن الراهن: عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر**. صفاقس: دار محمد علي؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 2012.

الأجنبية

- Aron-Schnapper, Dominique & Danièle Harmet. "D'Hérodote au magnétophone: sources orales et archives orales." *Annales H.S.S.* vol. 35, no. 1 (1980).
- Becker, Jean–Jacques & Pascal Ory. *Crise et alternances (1974–1995): La Nouvelle histoire de la France contemporaine*. Collection Points Histoire. Paris: Seuil, 1998.
- Boureau, Alain et al. *L'Histoire entre épistémologie et demande sociale*. Actes de l'université d'été de Blois. Septembre 1993. Paris: IUFM de Créteil, 1994.
- Delacroix, Christian et al. *Historiographies*: *Concepts et débats*. vol. 1. Paris: Gallimard, 2010.
- Descamps, Florance et al. *Les Sources orales et l'histoire: Récits de vie, entretiens, témoignages oraux*. Paris: Bréal, 2006.
- Descamps, Florance. *L'Histoire, l'archiviste et le magnétophone*. Serie Histoire économique et financière. Paris: Comité pour l'histoire économique et financière, 2005.
- Didier, Isabelle & Philippe Raynaud (Coordination éditoriale). *E-Dossier de l'audiovisuel: L'Extension des usages de l'archive audiovisuelle*. Paris: INA, 2014.
- Droit, Emmanuel & Franz Reichherzer. "La Fin de l'histoire du temps présent telle que nous l'avons connue: Plaidoyer franco-allemand pour l'abandon d'une singularité historiographique." *Vingtième siècle*: *Revue d'histoire*. vol. 2, no. 118 (2013).
- Durpaine, François. "L'Histoire à l'ère de Wikileaks: De la tyrannie du secret au fanatisme de la transparence." *Bulletin de l'Institut Pierre Renouvin*. vol. 2, no. 36 (2012).
- Ferro, Marc. *Cinéma et histoire*. Collection Folio histoire. no. 55. Paris: Gallimard, 1993.
- Hartog, François. "Le Témoin et l'historien." *Gradhira.* no. 27 (2000). at: https://bit.ly/2NfhtEw
- Heïmbarger, Franziska & Emilien Ruitz. "Faire l'histoire à l'ère du numérique: Retours d'expériences." *Revue d'histoire moderne et contemporaine*. vol. 5, no. 58-4 bis (2011).
- Institut d'histoire du présent (IHTP). "Question à l'histoire orale." *Les cahiers de l' IHTP*. no. 4 (1987).
- Le Goff, Jacques & Pierre Nora (dir). *Faire l'histoire*. Serie Bibliothèque des histoires. Paris: Gallimard, 1974.
- Moniot, Henri. *Didactique de l'histoire*. Collection Perspectives didactiques. Paris: Nathan, 1993.
- Poirrier, Philippe. *Aborder l'histoire*. Collection Memo. Paris: Seuil, 2000.
- Prost, Antoine. *Douze leçons sur l'histoire*. Paris: Seuil, 1996.
- Raphaël, Freddy. "Le Travail de la mémoire et les limites de l'histoire orale." *Annales H.S.S.* vol. 35, no. 1 (1980).
- Rémond, René. "Regard sur un siècle revisité." *Cahiers d'histoire immédiate* (Actes du colloque: bilan et perspectives de l'histoire immédiate), no. 30-31 (2006/2007).
- Rousso, Henry. *Le Syndrome de Vichy: De 1944 à nos jours*. Collection Points Histoire. Paris: Seuil, 1990.
- Samaran, Charles (dir). *L'Histoire et ses méthodes*. Paris: Gallimard, 1961.

- Soulet, Jean-François & Sylviane Guinle-Lorinet. *Précis d'histoire immédiate: Le Monde depuis la fin des années 60*. Collection U. Paris: Armand Colin, 1989.
- Soulet, Jean-François. *L'Histoire immédiate*. Collection Que-Sais-Je? Paris: PUF, 1994.
- Soulet, Jean-François. *L'Histoire immédiate*: *Historiographie*, *sources et méthodes*, Collection U (Paris: Armand Colin, 2009).
- Stora, Benjamin. "Les Enjeux et les difficultés d'écriture de l'histoire immédiate au Maghreb," *Bulletin de l'IHTP*. no.75 (Juin 2000). at: https://bit.ly/384B4yZ
- Vayssière, Pierre. "Nature et fonctions du document d'histoire immédiate." *Cahier d'histoire immédiate*. no. 29
- Voldman, Danièle (dir.). *La Bouche de la vérité?: La Recherche historique et les sources orales*. Séries Cahiers de l' IHTP. Paris: Institut d'histoire du temps présent, 1992.
- ________. "Le Témoignage dans l'histoire du temps présent." Institut d'histoire du temps présent - IHTP, no. 75. at: http://bit.ly/2N9KAcq

مجلة "أسطور" للدراسات التاريخية

مجلّة **أسطور** للدراسات التاريخية دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2305-2473). وقد صدر عددها الأول في كانون الثاني/ يناير 2015، وهي دورية نصف سنوية محكّمة تصدر مرّةً واحدةً كلّ ستة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية متخصصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تُشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في مختلف أنواع الاختصاصات.

يَستوحي اسم المجلة المشتق من لغة العرب ومصطلحاتهم إيحاءات العلاقة بين الدلالة اللغوية العربية والقرآنية للجذر "س. ط. ر" وكلمتي Historia وIstoreing من أصول يونانية اللتين انبثق منهما علم التاريخ بصيغة History وHistoire. وتعتمد المجلة اسم "أسطور" بالمعنى الاصطلاحي الحديث لتأسيس "تاريخ عربي جديد" يتواصل مع الإنجازات العربية الأولى ولا يقطع معها، بل يجدّدها ويطوّرها ويؤسّس إبداعات جديدة.

تعتمد مجلة **أسطور** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة وفق ما يلي:

- **أولًا**، أن يكون البحث أصيلًا مُعدًّا للمجلة حصرًا، وألّا يكون قد نُشر جزئيًا أو كليًا، أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا**، أن تُرفق مع البحث السيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا**، يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز للباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 250-300 كلمة، والكلمات المفتاحيّة (Key Words) بعد الملخص، ويُقدّم الملخص في جمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهمّيتها، والمراجعة النقديّة لما سبق أن كُتب في الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضيّة البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيميّ وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجيّة البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلًا بقائمة بيبليوغرافية في آخره تتضمن أهمّ المراجع التي استند إليها الباحث، إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يُشر إليها في الهوامش. وتُذكر في القائمة بيانات الأبحاث بلغتها الأصلية؛ أي باللغة الأجنبية في حال العودة إلى مصادر بلغة أجنبية.

4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفق نظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (انظر: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).

5. لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أُقرّت إلا على نحوٍ استثنائي، وبعد إعدادها من جديد للنشر في المجلة من جهة الباحث، وفي هذه الحالة يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافيةً عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

6. أن يكون البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

7. تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، على ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800-3000 كلمة. ويجب أن يكون هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

8. تهتم المجلة بنشر وثائق أصيلة من أرشيفات مختلفة أو نصوص مخطوطات. ويشترط في نشر الوثيقة أو النص المخطوط الالتزام بالمعايير المعمول بها في تحقيق ونشر النصوص، ويصحب النص المنشور بصورة الوثيقة أو صورة من الصفحة الأولى من النص، إضافة إلى معلومات تعريفية بالنص ومكان حفظه.

9. تُفرد المجلة بابًا خاصًا لمناقشات متعلّقة بفكرة أو نظرية أو قضية مُثارة في مجال علم التاريخ، من دون أن يتجاوز عدد الكلمات المناقشة فيها 2800-3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

10. يراوح عدد كلمات البحث بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها أيضًا، بين 6000-8000 كلمة. وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وعلى نحوٍ استثنائيّ بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

11. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استُغلت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي تُرسل في شكل صور.

❁ **رابعًا،** يخضع كلّ بحث لتحكيم سرّي تامّ، يقوم به محكّمان متخصّصان تخصّصًا دقيقًا بموضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين- القراء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمين، يُحال البحث على محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة بموافاة الباحث بقرارها الأخير النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محدّدة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون ستة أشهر من استلام البحث.

❁ **خامسًا،** تلتزم المجلة بميثاق أخلاقي يشتمل على احترام الخصوصية والسرية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المُحال عليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (الملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر الأبحاث لمقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

2. لا تُدفع مكافآت ماليّة عن الموادّ من البحوث والدراسات والمقالات التي يتمّ نشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلميّة في العالم، كما لا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.



the submitting author must include an image of that manuscript (or of its first page), as well as some explanatory details about the nature of the manuscript and the location in which it is archived.

9. *Ostour* carries a special section devoted to essays that address a point of contemporary, theoretical debate within the historical sciences. Such essays are between 2,800 and 3,000 words in length, and are subject to all of the same guidelines as regular research papers which apply.

10. Research papers submitted to *Ostour* must be between 6,000 and 8,000 words in length, not inclusive of bibliographies, footnotes and appendixes. The editorial board of *Ostour* reserves the right to publish articles of greater length, in exceptional circumstances where it deems this is merited.

11. All charts and tables must be submitted in a format compatible with Microsoft Office (specifically Word or Excel), making it possible for the data to be accessed. Submissions will not be accepted if any accompany graphs or charts are included purely as image files (such as JPEGs, GIFs, etc.).

❁ The peer review process for *Ostour* and for all journals published by the Arab Center for Research and Policy Studies is treated with the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in terms of a submitted paper's value, it is referred to a third reviewer. The editors undertake to notify all authors of a decision either to publish, to publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

❁ *Ostour* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. For a complete description of the ethical guidelines which adopted by *Ostour*, please see Appendix II.

1. The order of publication of submitted articles follows a set of purely technical determinants, and has no relation to the academic standing of the submitting author.

2. In keeping with global norms in the academic publishing industry, *Ostour* neither accepts payment in return for publishing an article nor does it offer payment to authors whose papers are published in the journal.

2. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length, in both Arabic and English versions as well as a list of keywords. The abstract must explicitly detail the problematic that the research tackles, the methodologies used to cover it and the main conclusions which the author presents.

3. A clear exposition of the research problematic, the main aims of the paper and the importance of the results must be included. In addition, papers published in *Ostour* must include a critical review of the literature previously published on the topic. The hypothesis as well as the conceptual framework of the author and an analysis of the answers must all be presented. In addition, any research papers submitted for consideration must include a complete bibliography inclusive of all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be maintained in the original language in which the source was written.

4. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy. See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals.

5. Doctoral theses and other student projects are only published as part of the journal in exceptional circumstances. In such exceptional circumstances, the editorial board will require exhaustive information about the way in which the thesis in question was examined, and institutional correspondence information of those responsible for it.

6. All works must fall within the broad scope of *Ostour*.

7. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic discipline and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language. Book reviews are subject to the same standards of rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length. Book reviews/critiques are only accepted for titles published within the three years leading up to the submission.

8. *Ostour* carries a special section devoted to the examination of original documents, primary sources and manuscripts which are relevant to the journal's scope of interest. To the extent possible, publication of manuscripts/original documents follows the same standards and guidelines as research articles submitted to the paper. Before the publication of a text related to a manuscript can be considered,



Ostour: the Arab Journal for Historical Studies

Ostour is a peer-reviewed academic journal focused on the academic study of history (ISSN: 2305-2473). The first edition of this bi-annual journal was published by the Arab Center for Research and Policy Studies in January, 2015. *Ostour* is overseen by a specialist academic editorial board and an active international advisory board. Publication in *Ostour* and relations between authors and the editorial staff are all governed by a strict code of ethics. Review of submitted journal articles is overseen by a carefully selected list of approved reviewers who cover a broad range of academic specialisms and is governed by an internal set of by-laws.

The name of the journal draws on the archaic Arabic root *s-t-r* and also echoes, if only phonetically, the Greek and Latin *historia* and *Istorein* which have their contemporary cognates in today's *history*. In a similar fashion, *Ostour* seeks to establish a "new Arabic history", one which is rooted in an older tradition of Arabic historical writing and also builds to renew it.

In line with academic titles from across the globe, and in keeping with the standards set by the Arab Center for Research and Policy Studies across all of its journals, publication in *Ostour* follows a set of clear guidelines and procedures. Specifically, these include:

- Only original work which is drafted exclusively for publication within the journal will be accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Ostour*, except as part of an approved translation. Similarly, work which was previously presented at academic conferences will not be accepted for publication in the journal, with the exception of conferences hosted by the ACRPS.
- Submissions must be accompanied by the author's curriculum vitae (CV), in both Arabic and English versions.
- All submissions must include the following elements:

1. A title in both Arabic and English, as well as the author's correspondence information and institutional affiliation.

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطّبعة (مكان النّشر: النّاشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة؛ كما يلي:

نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 116. (ما لم يكن يوجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يتمّ استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسويولوجيا**، ص 116).

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي: ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال: السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109. ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالآتي: ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال: محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب: حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 120-135.

مقالات الجرائد

لا تُذكر إلّا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

مثال: إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب (إن وجد)، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وجد)، شوهد في: 2016/8/9، في: http://www، مثال:

كريستوفر هِل، "السياسة الخارجية الأميركية على طريقة ترامب"، الجزيرة نت، 2016/8/7، شوهد في 2016/8/9، في: http://bit.ly/2aOCz9M

في حال وجود سلسلة تنشر على الموقع الإلكتروني، تُكتب بخط سميك (مثال: **تقدير موقف** أو **تقييم حالة** أو **تحليل سياسات** أو **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ... إلخ).

إذا جرى الاقتباس عن كتاب أو تقرير أكاديمي أو دولي أو عن مجلة دورية تنشر على الإنترنت، تُذكر بيانات النشر حسب نوع الإصدار (كتاب، مجلة، تقرير)، ولكن يُضاف الرابط الإلكتروني بعد البيانات المعتادة لنشر تلك الإصدارات مع ضرورة ذكر رقم الصفحة التي جرى الاقتباس منها.

يتعين ذكر الرابط كاملًا بحيث يوصل القارئ إلى الصفحة الإلكترونية التي جرى الاقتباس منها مباشرة وليس إلى العنوان العام للموقع.

يتعيّن اختصار الرابط الإلكتروني من خلال "مُختصِر الروابط الإلكترونية" (e.g. Bitly or Goo.gl Shortener).

ملاحظة: في الهوامش وقائمة المراجع العربيّة، ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلّة بالخطّ العريض. أمّا إن كان بلغة أجنبية، فينبغي أن يُكتب بخطّ مائلٍ.

Corresponding Bibliographical Entry: Springborg, Robert. "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), pp. 232-249.

Newspaper articles

Newspaper articles should be cited only in the footnotes (not in the Bibliography). As an example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

Author's name (if available), "The electronic resource's title," The website name, Date of publication (if available), accessed on d/m/y, at: shortened URL. As an example:

"Sovereign Wealth Fund Rankings 2015," Sovereign Wealth Fund Institute, accessed on 9/8/2016, at: http://bit.ly/1sQqBfr



Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of the book in italics* (Place of Publication: Publisher, Year of Publication), page number. As an example:

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Successive footnotes would be in the form: Pollan, p. 3.

If there is more than one reference by the same author, we use a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 3.

The corresponding bibliographical entry: Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

Books written by four or more authors should follow the same rules as above, but only the first author is named, followed by "et al.". As an example: Dana Barnes et al., *Plastics: Essays on American Corporate Ascendance in the 1960s* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 142.

In successive footnotes: Barnes et al., p. 142.

The corresponding bibliographical entry: Barnes, Dana et al. *Plastics: Essays on American Corporate Ascendance in the 1960s*, Chicago: University of Chicago Press, 1982.

Periodicals

Author's name, "Title of the article," *Name of Journal in italics*, volume number, issue number, page number. As an example:

Robert Springborg, "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), p. 247.

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمَين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمِين موثوقِين ومجرّبِين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلات المركز بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.

- **حقوق الملكية الفكرية**: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كليًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.

- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

- **المجانية**: تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.



10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. *Ostour*'s editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before obtaining the authorization from the journal in question.
13. *Ostour* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.



Ethical Guidelines for ACRPS Periodicals

1. The *Ostour* editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third reviewer will be selected.
2. *Ostour* relies on a pool of experienced peer reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. *Ostour* adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (Editor-in-Chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes must be kept confidential and cannot be used for personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. *Ostour*'s editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify authors in case of rejection, specifying the reasons for rejection.
7. The journal is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing service.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which they have conflicts of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

دعوة للكتابة

تدعـو دورية **أُسطـــور** الأكاديميـين والباحثين وسـائر الكتّاب المهتمـين بالبحث التاريخـي -المنفتح عن منهجيـات العلـوم الأخرى ومقارباتهـا بما فيها مقاربات العلـوم الدقيقة- إلى الكتابـة في صفحاتها. تقبـل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، وتفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب ونـشر النصوص والوثائق الدفينة. تخضع كل المواد التي تصل إلى **أُسطـور** لتحكيم أكاديميين متخصّصين. ولذلـك تتوخّى الدورية التزام المعايـير الدوليّة المتعارف عليها. ويضمن هذا الالتـزام تراكمًا علميًا جادًا وجـودة المادة التي تصـل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكـون طيّعة الفهم لدى المتخصّصين وغير المتخصّصين من القراء من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة إلى النشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة ostour@dohainstitute.org

قسيمة الاشتراك

OSTOUR أسطور

الاسم ....

العنوان البريدي ....

البريد الإلكتروني ....

عدد النسخ المطلوبة ....

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

Invitation to Submit Papers

The editors of *Ostour* invite scholars from across all the disciplines and specializations of history to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Ostour* publishes in Arabic across all fields of history. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to advance historical knowledge and understanding for diverse audiences of professional historians and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All manuscripts submitted for publication should be addressed to the Editor-in-Chief by email to:

ostour@dohainstitute.org

الاشتراكات السنوية

(عددان في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

للأفراد:

20 دولارًا في لبنان.

30 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.

50 دولارًا في أوروبا.

60 دولارًا في القارة الأميركية.

للمؤسسات:

30 دولارًا في لبنان.

40 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.

60 دولارًا في أوروبا.

80 دولارًا في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIEES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون

ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 2180 1107 بيروت - لبنان

هاتف: +961 1 991837/8/9

فاكس: +961 1 991839

بريد إلكتروني: distribution@dohainstitute.org

عنوان التحويل البنكي:

Beneficiary: ARAB CENTER FOR RESEARCH AND POLICY STUDIES
Bank: SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN SAL
Branch: MAZRAA - AL MAMA STREET - SGBL BLDG.
BEIRUT - LEBANON
Swift: SGLILBBX
IBAN: LB63 0019 0001 1004 3696 6650 4023
Account No.: 011 004 369 666504 023